

شرح حسام الدين

كتاب شرح حكمة العين

للمولى محمد بن موسى الطالشي

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع بعين الحكمة اعيان الموجودات ؛ واخترع بحكمة العين اكوان المصنوعات ؛ والف بقدرته البالغة بين المتعاندات ؛ وانشا منها الحقايق والماهيات ؛ وكرم نوع الانسان بمزايا الفضائل والكمالات ؛ وفضل بعضهم على بعض بعلو الدرجات ؛ وبعث منهم اشرف المخلوقات ؛ محمد المبعوث باكمل الايات ؛ واتم المعجزات ؛ وتفرع من ماتهم لطريق الحق هداة عليه وعليهم افضل الصلوات واكمل التحيات ؛ وبعد فيقول افقر عباد الله الغني محمد بن موسى الطالشي ؛ عفى الله عنه زلاتهما برأفته ؛ وغفر سيئاتهما برحمته ؛ لما كان لنوع العلم منقبة لا تحصى ؛ ومرتبة لا تستقصى ؛ واختص الحكمة من بينها بمزيد الشرف والاتقان ؛ اذ هو باحث عن الموجود وعلى ما هو عليه كان ؛ بدلايل قطعية ؛ وشواهد يقينية ؛ وحسن بيان ؛ سيما الالهي والطبيعي اللذين يكفلان لحل ما هو للعقل عقال ؛ ولكشف ما هو للكمال غاية كمال ؛ حيث يرى المبدأ بما هو عليه من الكمال والسداد ؛ ويتبين حال النفس في النشأتين المبدأ والمعاد ؛ وكان بعضها دون فيه طويل الذيل آبيا للهمم القاصرة من النيل ؛ وآخر قاصرا عن افادة المرام وما هي الا جمة من الغرام ؛ واختص من بينها المختصر الموسوم بحكمة العين بكونه عن طرفي الافراط والتفريط في البين ؛ ولم يكن له شرح يفضي بطالبيه الى مآربه

ويهدي المتعطشين الى مشاربه امليت له شرحا شافيا ذلك موضحا لمناهج المطالب والمسالك ؛ عادلا عن محجة الاعتساف الى طريقة الانصاف ؛ نافرا عن ربقة التقليد الى ما يكون عليه شهيد ؛ جانبا عن التصريح باكثر ما يرد على ما قيل فيه ما قيل ادبا او احترازا عما يفضي اليه من التطويل ؛ ومع هذا كنت استحيي من اظهاره ؛ واتامل في اشتهاره ؛ حتى نوديت الم تر انك في زمان يتر صدره السالف ؛ وان يستبشر به الخلف ؛ الذي ينادي فيه الى كل لبيب عاقل ؛ الم تر الى ربك كيف مد الظل ؛ حيث اختص بظل رب كريم ؛ وامتاز عما سواه بفيض عميم ؛ سعى الزمان بما سعى ؛ وغدا الفلك بما غدا ؛ حتى جعل الله سعيه مشكورا ؛ وانهى اليه ما يتمناه مسرورا ؛ فراح في ظلاله شاكرا لله ؛ قايلا الحمد لله ؛ الذي حمانا من تطرق الحوادث والعثور وخلصنا من الانقلاب الى يوم النشور ؛ بحماية من لم يمكن لفتنة ان تخطر ببال ؛ او يكون لشيء منها خيال ومآل ؛ اعني الذي لو لم يظهر لما كان لشمس السلطنة نور ؛ ويبقى الدين على ما يطرق اليه من الفتور ؛ طاطا دون سرادقات جلاله رقاب الملوك والسلاطين ؛ وانخرط اعناق المردة والصناديد في سلك الطايعين ؛ اعلى لواء الحق فوق العلى واخفض اعلام الباطل تحت الثرى ؛ ناصر دين الله والايمان ؛ هادم بنيان الكفر والطغيان ؛ السلطان ابن السلطان ابن السلطان ؛ ابو المظفر يعقوب بهادر خان ؛ خلد الله ظلال سلطنته القاهرة الى يوم الدين ؛ وادام انوار دولته الباهرة رحمة للعالمين ؛ ما كان دعاء يشمل العالمين مردودا ؛ وباب الاجابة عن دعايهم مسدودا ؛ فتنبهت

عما كنت وتوجهت بهذا عما كتبت وشحنته باسمه الشريف والقابه الحسنى
الذي لو وسم به زيف راج رواج الجياد او الحسنى لعل الله يجعله لذلك
منظور النظر الطالبين ونافعا لزمرة المحصلين انه خير موفق و معين و
لما كان البحث في هذا المختصر عن بعض اقسام الحكمة ناسب ان يشار الى تعريفها
واقسامها على الاجمال فنقول الحكمة استكمال النفس الانسانية بتصورات
كاملة وتصديقات لحقائق نظرية وعملية على ما هي عليه بقدر الطاقة الانسانية
وقد تفسر باستكمال النفس الانسانية بتحصيل المعارف الكاملة والعلوم
اليقينية وتحصيل الملكات التامة على الافعال الفاضلة السنية والاجتناب
عن الافعال الدنية السيئة فالحكمة على هذا لا يكون علما لاشتمالها على ما ليس
علما من الاخلاق ولما كانت الحكمة متعلقة بالاشياء المنقسمة الى ما لا تاثير
لقدرتنا فيه وليس علمنا به لان نتعلق عملنا به بل ليس علينا الا ادراكه
على ما هو عليه كوجود الصانع وحدوث العالم وكروية السماء وغير ذلك
والى ما لقدرتنا تاثير فيه وليس علمنا به الا لان نتعلق عملنا به اما بتحصيله
وايجاده واما بنفيه واعدامه انقسمت بحسب انقسام المتعلق الى قسمين
فالحكمة المتعلقة بالقسم الاول تسمى نظرية وبالثاني عملية لان اثر الاول حصول
المعارف والاعتقادات التي هي اثار الانظار بلا واسطة وكمالات
القوة النظرية والثاني متعلق بكيفية العمل والمقصود من ذلك العلم هو العمل
الذي هو من كمال القوة العملية وكل منهما ينقسم الى ثلثة اقسام اما النظرية
فلانها ان كانت متعلقة بما هو في الحركة والتغير اعني الجسم الطبيعي من حيث
انه واقع فيها فهو العلم الادنى المسمى بالطبعي وان كانت متعلقة بما من
شانه ان يجرده الذهن عن المادة وان كان مخالطا لها فهو العلم الاوسط المسمى بالرياضي

وان كانت متعلقة بما وجوده في ذاته مستغن عن مخالطة المادة فلو خالطها كان
بالعرض لا انه مفتقر في الوجود اليها بل لا يعتبر موضوعها الا من حيث انه موجود
سواء كان ماديا في نفس الامر او لا فهو العلم الاعلى المسمى بالالهي وقد تقسيم
هذا القسم الى قسمين حتى صار اقسام الحكمة النظرية اربعة لان الامور التي
هي متعلق هذا القسم اما ان يمتنع اقترانها بالمادة كالواجب وصفاته والعقول
المجردة وتسمى الحكمة المتعلقة بها حكمة الهية وفلسفة الهية واما ان لا يمتنع ذلك
كالعلية والمعلولية والوحدة والكثرة وغير ذلك مما تعرض للمادة وتارة
للمجردة والحكمة المتعلقة بها تسمى بالفلسفة الاولى واذا عرفت ذلك
عرفت ان الامتياز بين مباحث العلوم الثلثة قد يكون بالذات وقد يكون
بالاعتبار وملاحظة حيثية الموضوع واما العملية فلانها ان كانت متعلقة بما يخص
بشخص واحد ويصلح حاله به كالعلم بالاخلاق المحمودة والصفات المذمومة مع
كيفية ان تحلى النفس بالاولى وتزكيتها عن الثانية فهو علم الاخلاق وان كانت
متعلقة بما يصلح به حال الشخص مع اهل منزله كالعلم بما يجري بين الزوج و
الزوجة والوالد والمولود والمالك والمملوك من الامور التي يجب تحصيلها
او الاجتناب عنها حتى يتم الاجتماع المنزلي فهو علم تدبير المنزل وان كانت
متعلقة بمصالح المدينة وكيفية انتظامها كالعلم بامور يجب تحصيلها او التنحي عنها
حتى ينتظم حال المدينة ويتم اجتماع اهلها فهو حكمة تدبير المدن وربما تقسيم
هذا القسم الى قسمين احدهما ما يكون مستندا الى النبوة والوحي ويسمى علم النواميس
وثانيهما ما يتعلق بالملك والسلطنة ويسمى علم السياسة فصار اقسام الحكمة
العملية ايضا اربعة وهذه اقسام الحكمة التي من اوتي كلها فقد اوتي
خيرا كثيرا فان من استعد واستكمل نفسه باعتبار قوتيها النظرية والعملية وترقي

في مراتبها حسب ما يمكن لها من تخليتها عن الاخلاق الخسيسه والاعتقادات الباطله
وتحليتها باخلاق شريفه ومعارف حقيقيه فقد انخرط في سلك المجردات العلية
والمبادي القدسيه خالدا مخلدا ويلاقيها معرضا عما لا يناسبها من الكدورات
البدنيه الهيولانيه متصفا بصفاتها وبصادقها على ما اعتقد بما عليه فرضي عنهم
ورضوا عنه ثم تنكشف له بعد ذلك من الامور الكشفيه الذوقيه ما لا عين رات
ولا اذن سمعت رزقنا الله منها ما يحب ويرضى ولما كان اكثر مبادي الحكمة
العمليه مستفاده من جهة الشرع الالهي على احسن وجه واليق نمط اعرض عنها مع اشارة
الى الاهم منها اعني الحكمة الخلقيه حيث بين سعاده النفس وشقاوتها باعتبار الاخلاق
واقتصر على قسمي النظرية الالهي والطبيعي معرضا عن قسم الرياضي الا عن قليل من الهيئة التي
هي اشرف اقسامه اما لان المقصد الاصلي هو استسعاد النفس بمعرفة المبدا وصفاته و
احوال النفس في النشاتين وتلك المقاصد انما يحصل بالعلمين الالهي والطبيعي دون
الرياضي واما لانه كثير الشعب والمباحث فخوضه في الحسين ربما يفضي الى فتور رغبة الطالبين
ورجوعهم عنها بخفي حنين حيث قصرت الهمم والامال ورغبوا عن الامور اليقينية
الى قيل وقال وذكر مسائل الهيئة في الطبيعة اما على سبيل الاستطراد واما على
تقدير جعلها من الطبيعي بالحيثية وفي كل بعد فقال المصنف القسم الاول في الالهي
قدمه على الطبيعي اما لشرفه واما لاشتماله على الامور العامه التي يجب تقديمها واما لتقدمه
عليه في الوجود ولهذا اسميها ما قبل الطبيعة وان كان الطبيعي اولى بالتقديم في نظر التعليم
ولهذا اسمي ما بعد الطبيعة اي علم هو بعد العلم الذي يتعلق بالجسم الطبيعي من حيث التغير الذي
هو من اثار الطبيعة وفيه مقالات خمس المقالة الاولى في الامور العامه الشامله
للواجب والممكن الجوهر والعرض كلها كالوحدة والوجود او اكثرها كالامكان والعدم و
الوجوب والامتناع داخلان فيها لتحققهما فيها اذا حملا على ما هو اعم من الذاتي وما هو

بالغير وقد يقال هما من احوال الوجود ومقابلان للامكان وكذلك العدم مقابل للوجود
فيكون البحث عنها بحثا عن الوجود والامكان على معنى انهما هل لهما مقابل ام لا
او على معنى انهما لا يطردان ولا ينفكان حتى لا تنفتح الا بعد معرفتهما وقد يقال معنى
عموم شيء لها انه شامل لها لذاته او مع مقابله مع تعلق غرض علمي بكل منها وفيها
مباحث خمسة البحث الاول في الوجود والعدم والوجود اما ان يمتنع تعقله
بالكنه او يمكن وعلى الثاني اما ان يكون بالكسب او بالبديهة وح اما ان يكون
العلم ببداهته بديهيا ايضا او كسبيا والى كل ذهب طائفة فطريق معرفته على
الاول الامارة والرسم وعلى الثاني ايضا هما مع الحد ان امكن وعلى الاخيرين يعرف
تعريفا لفظيا ويذكر ما يدل على كونه بديهيا اما على وجه التنبيه او الاستدلال
فقال محتملا لهما تصور وجودي الذي هو الوجود المضاف الى المتكلم او المضاف
والمضاف اليه معا اي المركب الاضافي بديهي يعلمه كل احد حتى الصبيان
ومن لا يتصور منه كسب اصلا والوجود المطلق جزء منه اي من الوجود المضاف
او المركب الاضافي وتصور جزء المتصور بالبديهة بديهي اذ الكل اعني
المقيد او المركب موقوف على الجزء اعني المطلق او المفرد فلو توقف حصول
الجزء على النظر توقف حصول الكل ايضا عليه هف فالوجود المطلق
بديهي والظاهر ان المراد بالوجود في قوله وجودي الوجود الخاص به
لا الوجود المطلق المضاف الى المتكلم فيقال عليه انا لا نم ان الوجود جزء
منه بل عارض له ولئن سلم ذلك فلا نم انه متصور بالكنه حتى يلزم تصور
اجزائه ويعلم مما ذكر حال ما اذا كان المراد منه المركب الاضافي وما اذا قيل
المراد منه ان التصديق بحصول الوجود بديهي بناء على ان التصور بمعنى الادراك
وقد يظهر مما ذكر وما يأتي ان الكلام انما هو في الوجود المطلق فاستلزام وجودي له

عما لا بد منه اذ لو لم يستلزمه لم يفد المطلوب اصلاً وهذا الاستلزام نظير استلزام
كبرى الشكل الاول للنتيجة فلا محذور وهو اى الوجود عند الحكماء وجمهور
المتكلمين مشترك بين الواجب والممكن بل بين جميع الموجودات
بالاشتراك المعنوى الا انه عند الحكماء مشكك وعند المتكلمين متواطئ
والا اى وان لم يكن مشتركا كذلك بل بحسب اللفظ كما قال الشيخ ابو
الحسن الاشعرى لزال اعتقاد الوجود لشئ بزوال اعتقاد الخصوصيات
الحاصلة لذلك الشئ سواء كان زوال اعتقاد تلك الخصوصيات باعتقاد
خصوصية اخرى او بالتردد فيها بيان الشرطية انه اذا لم يكن مشتركا معنى
بل لفظا وكخص كل شئ بوجود مغاير لوجود سائر الموجودات فاما
ان يكون عينا فى الكل او غيرا فيه او عينا فى البعض وغيرا فى آخر والملازمة
ثابتة على كل تقدير اما على الاول فلامتناع بقاء الاعتقاد بانتفائه واما
على الثانى فلانه اذا زال الاعتقاد بوجود ذى الخاصة زال الاعتقاد
بوجود الخاصة ايضا قطعا سواء كان تلك الخاصة خاصة فى نفس الامر
اولا وسواء كانت معلومة الاختصاص او مشكوكه وحيا ذكرنا هذين
القسمين يظهر القسم الثالث واما من قال بالاشتراك المعنوى فلا يمنعه ما ذكر
من ان يختار كون الوجودات الخاصة عينا فى الكل او فى البعض او غيرا فى الكل
وايضا لو لم يكن الوجود مشتركا معنى لبطل انحصار الشئ فى الموجود والمعدوم
ضرورة ان الواقع فى مقابلة العدم الذى هو معنى واحد فى قولنا الشئ اما ان
يكون موجودا او معدوما وجود خاص بذلك الشئ حينئذ اى على تقدير
ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا فانك اذا قلت مثلا زيد اما موجود واما
معدوم كان فى قوة قولك زيد اما موجود بوجوده الخاص واما معدوم مطلقا

ولا شك فى كونه غير حاصر الا ان يلاحظ مع ذلك امتناع وجود الشئ بغير وجوده
لكن يخرج الحصر بذلك عن كونه عقليا اذ الحصر العقلى هو ما اذا لاحظ العقل
وحده جزم به والجزم ههنا انما هو باستعانة مقدمة اجنبية وللقائل ان
يقول معنى قولنا الشئ اما موجود واما معدوم انه اما موجود باحد الوجودات
المخالفة او معدوم مطلقا اى يرتفع عنه جميع ذلك وهو حاصر عقلا
فان قيل ح كان الحصر بملاحظة اللفظ واوضاعه فلا يكون عقليا
بل استقرائيا تابعا للوضع مختلفا باختلافه فيكون كل شئ واحد موجودا تارة و
معدوما اخرى بسبب وضع لفظ الوجود والعدم ووضعه للمعنى فيه مع كونه بحالة
واحدة وهو باطل قلت لا حاجة لنا الى تتبع الاوضاع والاستقراء بل اذا لاحظ
العقل شيئا وردده بينهما جزم بانه غير خارج عنهما وظاهر ان ملاحظة الوضع
فى عنوان الاقسام على الاجمال غير قادح وكذا اختلافه باختلاف الاوقات
اذ الحصر ثابت فى كل وقت غاية ما فى الباب هو اختلاف القسمين بحسب
اختلاف الاصطلاحات وكون شئ واحد موجودا ومعدوما باعتبار الوضع
وعدمه مما لا يوجب فسادا عقليا على ذلك التقدير تأمل فان قيل
من قال باشتراك الوجود لفظا يقول باشتراك العدم ايضا كذلك فلا وجه
لتقييده بالواحد قلت لا خلاف فى ان العدم هو رفع الوجود مطلقا سواء
كان الوجود حقيقة واحدة او حقائق مختلفة واختلاف المرفوع لا يؤثر فى اختلاف
الرفع فان رفع الجوهر ورفع العرض رفع الا ان يجعل العدم بمعنى آخر غير
رفع الوجود الذى يعم كل احد اشتراكه ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن
اذ القسمة عبارة عن ضم القيود المخالفة او المتباينة الى المقسم الغير المختلف و
لهذا لا يصح ان يقال الانسان اما رومى او اما فرس وقسمة العين الى مفهوماته ترديد

بينهما لا تقسيم اليهما حتى يحتاج الى مقسم مشترك بينهما ولو سلم ذلك فالمنقسم
اليهما هو المسمى بالعين وهو مشترك معنى وفيه نظر اذ هذا بعينه جار في الوجود
ايضا والتوالي باطلة اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن
الوجود وجزمنا بوجود ذلك السبب في الجملة لانه موجود بوجود خاص
بالممكن فان الخصوصية مما لا يلاحظ في الحمل كما في قولنا زيد ضارب وعمرو ذاهب
فان المحمول فيهما هو الضرب والذهاب من غير تعيد بالخصوص والاطلاق
ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود
ولا يزول اعتقاد وجوده بل اعتقاد وجود السبب كائن على ما كان اولا بلا تغير
اصلا فلو كان الوجود ان مختلفين لتغير الاعتقاد من احدهما الى الآخر كما تغير اعتقاد كونه
ممكنا الى اعتقاد كونه واجبا واما التاليان الاخران فظاهران لان انقسام الشيء
الى الموجود والمعدوم وحصره فيهما من اجلى البديهيات وانقسام الموجود
الى الواجب والممكن مما لا خلاف فيه والشرطية الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون
وجود كل ماهية ممكنة زائدا عليها اي على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا
معنى ومع ذلك يجوز قيام بعض افراده بنفسه وهو الوجود الواجبي فاذا
اعتقد كون السبب ممكنا ثم زال هذا الاعتقاد باعتقاد كونه واجبا والفرض ان
الوجود عينه فلا يجب بل لا يمكن زوال اعتقاده بزوال اعتقاد الخصوصية
لان الاعتقاد بالواجب عين الاعتقاد بالوجود وفي هذا المستند نظر اذ قد علم
مما سبق ان المراد ببقاء اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصية انه لا يقع في
ذلك الاعتقاد تغير اصلا وههنا قد تبدل اعتقاد الوجود الممكني الى اعتقاد الوجود
الواجبي المتخالفين بالحقيقة ح كما لا يخفى ويحتمل ان يكون حاصله منع الشرطية مع استناده
بسندين احدهما قوله لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية ممكنة زائدا عليها وثانيهما قوله ويجوز

قيام بعض توجيه الاول ان الوجود اذا كان غير الماهية وجاز ان لا يكون بينهما
تلازم بحسب العقل فلا يلزم من زوال الاعتقاد باحدهما زوال الاعتقاد بالآخر
واختصاص احدهما بالآخر في نفس الامر لا يكفي في ذلك الا ان يقال كلام المستدل
كان مبنيا على العلم بالاختصاص وتوجيه الثاني ان الوجود اذا كان عين الماهية ولوحظ
كذلك فلا خصوصية لها غيره لا بحسب نفس الامر ولا بحسب الاعتقاد فلا يزول اعتقاد
الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية لبرائه عنها وايراد السندين بهذا يمنع امكان
ايراد كل منهما مطلقا من غير تخصيص بالممكن والواجب انما هو بملاحظة المذهب
وفيه ايضا بحث لان كون الوجود عين ذات الواجب لا ينافي كون
وصف الوجوب خصوصية زائدة عليه فان الشيء الواحد قد يعرض له
خصوصيات متعددة باعتبار تغيرات مختلفة على انا نقول كون الوجود عين الماهية
لا يقتضي ان يعلم ويلاحظ على هذا الوجه فعند ما لم يكن عينيته ولا خصوصيته بها
واضافته اليها ملحوظة يلزم زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصية
اذا كان مشتركا لفظيا ولم يلزم ذلك اذا كان مشتركا معنويا وذلك كاف
فيما هو المقصود وكذا الشرطية الثانية ممنوعة لان المقابل لعدم كل ماهية
في نفس الامر هو وجودها الخاص بها لا مطلق الوجود فلا يلزم من وقوع وجودها
الخاص بها في مقابلة عدمها دون الوجود المطلق مثل قولنا الشيء اما موجود
واما معدوم عدم الحصر لو فرع كل المقابل بل نفي طرف من طرفي الحصر واعلم انه
ان حمل قوله الشيء اما موجود واما معدوم على معنى انه اما موجود بوجوده
الخاص واما معدوم بعدمه الخاص على ما يناسبه اشتراك الوجود والعدم لفظا
كان الحصر العقلي ثابتا قطعا على ما قال المحقق الشريف قدس سره لان القول
المذكور ح في قوة قولنا الشيء اما موجود بوجوده واما ليس موجودا به والحصر

بين اثبات صفة لشيء ورفعها عنه بتين سواء كانت تلك الصفة كلية او جزئية وان حمل على معناه المتبادر منه اي اما موجود واما معدوم ليس له وجود اصلا كان ثبوت الحصر العقلي على تقدير الوجود والعدم المطلقين او على تقدير تخصيصهما به يكون الحصر بملاحظة مقدمة اجنبية هي ان الشيء لا يوجد بغير وجوده ولا يعدم بغير عدمه على ما بنى عليه الاستاذ روح الله روحه كلامه حيث قال لو قطع النظر عن هذه المقدمة لم يكن قولنا زيد معدوم بعدمه الخاص في قوة قولنا ليس موجودا بوجوده الخاص بل كان اخص منه فانه اذا وجد زيد بوجود آخر او عدم بعدم آخر صدق انه ليس موجودا بوجوده الخاص وكذب انه معدوم بعدمه الخاص واما ما ذكروه لبطلان التالي الاول فضعيف لجواز ان يكون الاشتراك لفظيا فلهذا لا الاشتراك المعنوي لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الوجوب بزوال اعتقاد الخصوصية يعني ان الباقي بعد زوال اعتقاد الخصوصية يجوز ان يكون ما يطلق عليه الوجود بالاشتراك اللفظي توضيحه انه ان اريد انه لا يزول اعتقاد الوجود الذي وجد به السبب المذكور فلا نم انه باق ح وان اريد انه لا يزول اعتقاد ما يطلق عليه الوجود فمسلم لكن لا يجدي نفعا اذ لا يلزم منه المط اعني ثبوت الاشتراك المعنوي وانتفاء الاشتراك اللفظي وان اورد هذا الترديد على الملازمة لكان اوجه بان يقال ان اريد بالوجود في تالي الشرطية ما يطلق عليه لفظ الوجود فالملازمة ممنوعة وانما يلزم ان لو لم يكن مشتركا اصلا لا لفظا ولا معنى وان اريد به الوجود الذي وجد به ذلك الشيء فالملازمة مسلمة وبطلان التالي ممنوع وقد سبق في تحرير بطلان التالي ما يمكن به التفصي عن هذا الاعتراض وعلم منه اي مما ذكرنا ضعف ما ذكر في بطلان تالي الشرطية الاولى من ان الوجود يجوز ان يكون مشتركا بالاشتراك اللفظي

ضعف بطلان تالي الشرطية الثالثة بما ذكرنا وهو قوله لكن انقسام الوجود الى الواجب والممكن صحيح ضرورة توضيحه ان يقال ان اريد بصحة انقسامه اليهما صحته بحسب المعنى فهو اول المسئلة وان اريد بها صحته بحسب اللفظ فهو مسلم لكن لا يلزم منه انتفاء الاشتراك اللفظي وثبوت الاشتراك المعنوي الذي هو المط وان اورد الترديد على الملازمة كان اظهر بان يقال ان اريد بعدم صحة الانقسام في قوله لما صح انقسامه الى الواجب والممكن عدم صحته بحسب المعنى فالملازمة مسلمة لكن نفي التالي ممنوع لانه انما يلزم نفيه ان لو كان انقسامها بحسب المعنى وهو اول النزاع وان اريد به عدمها بحسب اللفظ فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الوجود على هذا التقدير مشتركا لفظيا منقسما اليهما انقسام العين الى معانيه فالاولى ان يعرض عن الوجوه المذكورة ويقال الموجود مطلقا ذهنيا كان او خارجيا عبارة عن كون الشيء في الاعيان وتعميم الوجود للذهني والخارجي مستفاد مما سيقول لك ان الموجود في الذهن موجود في الخارج و لا شك ان الموجودات باسرها مشتركة في هذا المعنى فانا اذا قطعنا النظر عن لفظ الوجود بل عن لفظ الكون ايضا وعن اوضاعهما للشيء وعن جميع اللغات المختلفة ولاحظنا الموجودات وجدنا بينها معنى مشتركا ليس هو الموجود والسواد والحجر وفي العدول عن لفظ الوجود الى الكون اشعار بان الكون في هذا المعنى اظهر وهو اي الوجود المطلق كما هو الظاهر من سوق الكلام فان قيل يجب ان يرجع الضمير الى الوجود الخاص اذ ليس نزاعهم الا في الوجودات الخاصة قلت متى حكم ان كليا عين جزئي حقيقي او داخل فيه كان معناه ان حصة من حصصه داخل فيه او عين له ممتازة عن سائر حصصه بامر وجودي او عدمي وليكن هذا ذكرا منك ليس نفس الماهية الممكنة خلافا لابي الحسن الاشعري

والى الحسين البصري فانه عندهما عينها ولا داخلا فيها ولا نفا في بعضها
وداخلا في اخر فيكون زايدا عليها والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة وهو
عين تعقل وجودها على تقدير كون الوجود نفس الماهية الممكنة او مستلزما
لتعقله على تقدير كون الوجود داخلا فيها فان تعقل الكل مستلزم لتعقل
الجزء والتالي باطل لانا قد نعقل المثلث مع الشك في وجوده وثبوته له
خارجيا كان او ذهنيا فلو كان وجوده عينه او جزءه لما امكن ذلك اذ
اثبات الشيء لنفسه واثبات ذاتياته له ضروري بعد تعقله وفيه انه انما يتم اذا
كان تعقله بالكنه فهو ممنوع قيل الشك في وجوده الذهني بعد تعقله غير معقول
اجيب بان الوجود الذهني للاشياء المعقولة غير ضروري مناف للشك فان المشائين
انما يثبتونه بالدليل وبان العلم بالعلم غير لازم واعترض عليه بانه ان اريد بقوله
ليس نفس الماهية السلب الكلي اي ليس نفس شيء من الماهيات كما هو المناسب للمقام
فنقيضه يكون موجبة جزئية اي الوجود نفس بعض الماهيات الممكنة فيكون قوله
والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجوده ممنوعا اذ اللازم ح
ليس الا ان تعقل بعض الماهيات الممكنة عينه واستفاؤه مم وان اريد به السلب الجزئي
اي ليس الوجود نفس بعض الماهيات فذلك على تقدير صحته لا يثبت مذهب الحكيم
وهو ان الوجود زائد في جميع الماهيات الممكنة بل في بعضها فان قيل يمكن ان يقال
اذا ثبت ان الوجود زائد في بعض الماهيات الممكنة ثبت في الكل ايضا لان الوجود
اما مشكك او متواطئ فان كان الاول يلزم زيادته في الكل وان كان الثاني
يلزم كونه على نهج واحد في جميع الافراد فاذا كان زائدا في البعض كان زائدا
في الكل على ما هو داب القوم قلت التشكيك على تقدير اقتضائه الخروج في الجملة لا يقتضيه
في جميع الافراد ولم اظفر على دليل يعول عليه فيما ادعوه والتواطؤ انما يدل على عدم

اختلاف افراده بالتقدم والتاخر والاولوية ولا يلزم منه انه اذا كان
احدها ذاتيا او عرضيا لشيء كان الاخر ايضا كذلك بل يجوز ان يكون
بعضها عين الشيء والاخر عرضيا او جزءا الاخر لا بد لنفيه من دليل نعم اذا قيس
هذا الكلي الى تلك الاشياء واخذ منه شيء محمول عليها كان مشككا فان بعضها
شيء لذاته اولى من اقتضائه لموضعيته قيل الاولى ان يقال المثلث محمول
على المتصور دون الوجود فيكون غيره في الذهن لانهما لو كانا متحدين نفسه
لصدق عليه ضرورة وبه يثبت مذهب الحكيم وهو ان الوجود زائد
في الذهن على ما صرح به المحققون منهم واحتمال الجزئية احتمال عقلي لا مذهب
فيتأتى لا يعرفه كل ضروري ما ايضا الوجود ليس نفس الماهية الممكنة ولا داخلا
فيها والا لكان ضمه اي الوجود اليها اي الماهيات الممكنة وتقييدها
به مانعا من صدق ما هو صادق عليها بدون هذا الضم مما لا ينافيه نفس الضم
والتقييد لان نفس الماهية وجزءها ما كانا مانعين من صدقه عليها قبل فلا يمنعان
عنه ايضا بعد وانما قيدنا الامر الصادق بما لا ينافيه نفس الضم ليندفع
عنه ما يقال انه على تقدير كونه نفسها او جزءها قد لا يصدق عليها ح
ما كان صادقا عليها قبله مثل كونها مطلقة او غير ماخوذة مع شيء اصلا
وهذا التقييد مما يقتضيه صريح العقل وقابل العدم والوجود ليس من
هذا القبيل والتالي باطل لان السواد من حيث هو سواد غير معتد لشيء من
الوجود والعدم وغيرهما يصدق عليه انه قابل مستعد للوجود والعدم
والسواد الماخوذ مع الوجود ونقيضه لا يصدق عليه ذلك لان
القابل للنقيضين معا يجب ان يكون خاليا عنهما وماخوذا بهما فان قيل
الماهية اما ان تكون موجودة او معدومة في نفس الامر لامتناع اجتماعهما وارتفاعهما

معا فلا ماهيه فيها تستعد لهما ملت لا يلزم من كون الماهيه عنر خاليه عن احدهما
فى نفس الامر امتناع اخذها وملاحظتها خاليه عنهما حتى يمتنع حكم العقل
بكونها مستعده لهما فان قيل معنا ماذكرتم من معنى القابل يكون صحه هذا
الدليل موقوفه على كون الوجود زايدا فلو توقف زياده الوجود عليها يلزم
الدور قلت تلك المقدمه قطعيه فان استعداد الماهيه الممكنه للوجود والعدم
وقابليتها لهما بالمعنى المذكور مما حكم به العقل فان كانت صحيحه على ذلك
التقدير ايضا صح الدليل والا كان التقدير منافيا لما تقتضيه العقل فيكون
منتفيا وفيه ما اوردنا اثباته قال الاستاد روح الله روحه فرق بين الصادق
على الشئ وحمله عليه مواطاة وبين الصادق به وحمله عليه اشتقاقا و
كون الوجود عين الماهيه الممكنه ينافى الاول دون الثانى فان حمل الشئ على
اشتقاقا مما بحث عنه العقلاء كيف فان كون الوجود موجودا او معدوما
معركه بين العقلاء فعلى ما ذكر لا يكون الدليل موقوفا على زياده الوجود تامل
وايضا الوجود ليس نفس الماهيات ولا داخلا فيها لانه اى الوجود الذى
ثبت اشتراكه معنى لو كان نفس الماهيات لا تتحد الماهيات المختلفه
او اختلف الوجود وهذا خلف ولو كان داخلا فيها اى فى الماهيات لكان
اعم الذاتيات المشتركه بينها اذ لا شئ ذاتيا اعم من الوجود ح وتمام المشترك
بين ايه ماهيه تفرض وبين جميع ما عداها وهو ظ فكان جنسا ان كان محمولا
عليها كيف لا وقد ثبت انحصار جزء الماهيه المحمول فى الجنس والفصل مع ظهور
امتناع كون اعم الذاتيات فصلا او كان جزءا مشتركا اخر ان لم يكن كذلك
فعلى اى تقدير لا بد للامور المندرجه تحته من ذاتيات مخصوصه مميزه لها عما عداها
فامتياز الانواع الداخله المندرجه تحته بعضها عن البعض بفصول او باجزاء مخصوصه

اخر موجوده لامتناع تقوم الموجود بالمعدوم متميزه عن الانواع بفصول
اخر لكونها ح مشاركه لها فى الوجود موجوده لما مر وقد يطلق الجنس و
الفصل ويراد بهما الجزء المشترك والمميز مطلقا سواء كانا محمولين او لا
وهكذا الى غير النهايه فيلزم تركب الماهيه من امور غير متناهيه مترتبه وتحقق
المركب بدون البسيط والكثره بدون الوحده والكل بط اما الاول فبرهان
التسلسل واما الاخير ان فلان مبدا المركب والكثره ليس الا البسيط
والوحده فانهما وجدا وجدا من غير تعاوت بين المتناهى وغيره واعترض
عليه بان الاجناس والفصول ليست من الاجزاء الخارجه للماهيات
فلا استحاله فى كونها معدوده فلا تسلسل واما فى الذهن فبعد تسليم تعقل الماهيات
بالكنه وقد قيل لا ترتب للاجزاء فيه ترتبا حقيقيا يعتبر فى اجزاء برهان
التسلسل لا فى العلم المحيط ولا فى غيره وقد يقال لو كان الوجود داخلا فيها
لكان لها اجزاء اخر موجوده يدخل فيها الوجود وهكذا الى غير النهايه واما
السؤال المبنى على كلمه الدعوى او جزئيتها مع ملاحظه نقيضها فقد سبق
ما تقاس هو عليه ولكان امتياز الواجب عن الممكن الذى يشاركه فى
الوجود الذى هو جنسه بفصل مقوم لان المشارك للشئ فى جنسه يمتاز
عنه بالفصل فيكون الواجب مركبا واللازم بح لان التركب ينافى الوجوب
على ما يجئ وفيه تامل لانه ان جعل الضمير فى قوله لو كان داخلا فيها للماهيات
الممكنه كما هو الظاهر فالملازمه ظاهره المنع لان دخوله فى الماهيات الممكنه
لا يستلزم دخوله فى الواجب حتى يلزم امتيازه بالفصل بل يجوز ان يكون على
ذلك التقدير عارضا للواجب او عينا له ممتازا عن الماهيات الممكنه بقيد
عدمى هو عدم دخول الوجود فيه وعروض الوجود له انما بعدم دخوله فى الماهيات لا يعال كون الوجود

طبعة واحدة واثار الطبيعة الواحدة لاتكون مختلفة فعلى تقدير كونه داخلا
في الماهيات الممكنة يلزم دخوله في الواجب ايضا فالملازمة ثابتة لانا نقول لو سلم
ذلك فانما هو في المقول بالتواطؤ لا بالتشكيك على ما سبق ولو سلم فلم لا يجوز
ان لا يقتضي ذلك شيئا من الدخول واللادخول بل كان كل واحد منهما
لامر خارج على انه لو تم ذلك لتمّ الوجود وليس عارضا للماهية الممكنة والامكان
عارضا للواجب ايضا على ما سياتي في المعارضة بكون الوجود عينه وان جعل
ذلك الضمير للماهيات بحيث تشمل الواجب ايضا فالملازمة مسلمة بناء على تعميم الفصول
وجعلها بمعنى الجزء المختص على ما مر لكن لا نم استحالة التالي لان المنافي للوجوب
هو التركيب المستدعي للاحتياج في الواقع وهو التركيب من الاجزاء الخارجية
واما التركيب من الاجزاء الذهنية فلا على ان امتناع دخوله في الموجودات
باسرها لما ذكر لا يستلزم امتناع دخوله في الماهيات الممكنة فقط وان اتحدت
في العبارة لا ذم لا نم ح تالي ان لعال ولكان الواجب مركبا وانه مح ويسقط معه
مؤنة تعميم الفصول فان قيل محل النزاع ليس الا الوجودات الخاصة هل هي عين
الماهيات او داخلة فيها او عارضة عليها ولا يلزم من كونها عين الماهيات اتحاد
المختلفات ولا اختلاف الحقيقة الواحدة ولا من دخولها فيها اشتراكها جنسا
ولا احتياج الواجب الى فصل مقوم بل الى الجزء مطلقا قلت هذا على طريقة القوم
لكن الظاهر ان اثبات شيء وراء الوجود المطلق وحصصه حتى يكون الماهيات
موجودة به لا يحصل الوجود والمطلق في غاية الصعوبة اليس الموجود كالابيض حيث
انه لا احتياج في كونه ابيض الى غير البياض وحصة العارضة له واعلم ان هذه الدعوى ضرورية
والوجوه المذكورة في معرض الاستدلال انما هي للتنبيه وازالة ما عسى ان اشتبه على بعض
الاذهان القاصرة عن ادراك الحق فان الوجود الذي يعبر عنه في العربية بالكون ونظائره و

وفي الفارسية بهستي وبودن مما يجزم العقل بامتناع دخوله فيما يضاف هو
اليه وكونه عينه واما من قال ان الوجود وبين الماهية فلعله اراد به معنى
آخر او اراد به انه ليس في الخارج ماهية ووجود مغاير لها عارض عليها عروض
السواد للجسم لا بمعنى ان احدهما عين الآخر ويحمل عليه حمل هو هو فانه ظاهر
الفساد وهو اي الوجود والخاص بل المطلق بالمعنى الذي ذكرنا نفس حقيقة
واجب الوجود خلافا لجمهور المتكلمين والامكان اما داخلا فيها او خارجا
عنها والاول يستدعي التركيب والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية
افتقار العارض الى معروضه وفيه بحث لان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود
والعدم الى الماهية الممكنة او كيفية نسبة حصول شيء لآخر كحصول السواد للجسم وكلاهما
ممنوعان ههنا اما الاول فلجواز ان يكون الوجود امرا عدميا كيف والحق عندهم
ان الوجود من المعقولات الثانية ويمكن ان يجعل الممكن ههنا اعم من ذلك
ويوخذ الوقوع واللاوقوع مثلا بدل الوجود والعدم في تعريفه او يقال اذا جعل
الامكان صفة الوجود وكان كيفية نسبة الى الماهية لا النسبة وجوده اليه واما الثاني
فلانهم قسموا نسبة حصول شيء لآخر باعتبار المفهومات الثلثة اعني الوجوب والامكان
والامتناع الى اقسام ثلثة وان التقابل بينها ليس الا اذا اخذت باعتبار
معنى واحد والا فقد يجتمع قسمان منها في شيء باعتبار المعنيين وافتقار الصفة
الى موصوفها لو كان مقتضيا لامكانها بالمعنى المذكور لم يكن صفة ضروري الثبوت
لموصوفها اصلا هف فان قيل كون صفة ضروري الثبوت للماهية لا ينافي
امكانها في ذاتها واحتياجها الى علة اذ معناه ان الماهية مقتضية لها بحيث يمتنع
انفكاكها عنها وذا لا يقتضي عدم احتياجها الى العلة في ذاتها او في اتصاف الماهية
بها بل توجيه فيتم دليلنا قلت نعم لكن ح لا يلزم تقدم تلك الماهية عليها بالوجود وعلى ما سنفصله

وكل ممكن لا بد له من علة معلة ان كانت تلك الماهية او صفة من صفاتها لزم تقدمها
عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود فيكون الماهية موجودة
مرتين مرة بالوجود السابق واخرى بالوجود اللاحق اما على الاول فظ
واما على الثاني فلان وجود الصفة موقوف على وجود الموصوف وذلك مح
وايضا لا يخ اما ان يكون اللاحق غير السابق او عينه فان كان الاول لزم
تقدم الشئ على نفسه وان كان الثاني ينقل الكلام الى السابق وان كانت
غيرها او غير صفتها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب منفصل وما كان
كذلك اي مفتقرا في وجوده الى سبب منفصل لا يكون واجبا لذاته وهو ظاهر
ولئن منع وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي علة له
من غير اعتبار وجودها وعدمها كما في القابل يعني انا لا نم ان علته ان كانت الماهية
لزم تقدمها عليه بالوجود قوله لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود قلنا
نعم لان العلة القابلة للوجود لا يتقدم عليه بالوجود فعلى هذا يكون هذا نقضا
تفصيليا مع السند وقوله لجواز ان يكون الى قوله وعدمها يكون بيانا
لوجه السند اعني عدم احتياج العلة الوجود او يكون هذا القول اه بيانا
فقهيا مستند اللمنع فنقول العلم بما ذكرنا من المقدمة القائلة لوجوب تقدم العلة
على المعلول بالوجود ضروري لا يقبل المنع لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له
وجود فان ما لا وجود له لا يفيده لغيره وفيه نظر لانه ان اريد ان تلك المقدمة
ضرورية مطلقا اي سواء كانت علة لحصول وجود غيرها او لنفسه ولكن الكلام ليس فيه
قال بعض المحققين وجود الشئ او هويته من اللواحق الخارجية واللواحق الخارجية
لا يلحق الشئ لذاته الا بعد حصوله فلا يكون الوجود مما يلحق الشئ عن نفسه والا لتقدم
على نفسه بعين فالوجود واما غير الماهية او من الغير لا محالة بخلاف القابل للوجود فانه

مستفيد للوجود والمستفيد للوجود يمتنع ان يكون استفادته له مشروطا بكونه موجودا
لامتناع تحصيل الحاصل وتقدم الشئ على نفسه وانما اظهرنا قيد الاشتراط
لئلا يدفع ما يقال استفادته اياه اما في حال الوجود او في حال العدم لعدم حالة ثالثة فعلى الاول
فعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل وعلى الثاني اجتماع النقيضين ووجه الدفع ان القبول في وقت
الوجود بذلك الوجود لا بوجود اخر فيجوز ان يحصل ذلك الوجود شرطا لا فعال يحصل المعاني
الوجود من حيث هو وجود او باعتبار لازم من لوازمه يقتضي اللاتجرد والعروض للماهيات
والا لكان اما مقتضيا للتجرد وعدم العروض او غير مقتض لشئ منهما والاول اي اقتضاؤه
التجرد يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض لماهياتها بناء على ان الوجود
معنى واحد والثاني اي عدم اقتضائه شيئا منهما يقتضي افتقار واجب الوجود
في تجرده الى سبب منفصل وكل ما كان كذلك فهو ممكن اذ الاحتياج اليه في تجرد الوجود
احتياج اليه في كونه موجودا اذ لا معنى لتجريده الا ايجاده قائما بذاته فتامل واعترض
بانه ان كان الترديد في افراد الوجود فالحصر مم لانا نختار ان بعض الافراد يقتضي التجرد و
البعض الآخر اللاتجرد لجواز اختلافها بالحقائق وان كان الترديد في مفهوم مطلق
الوجود فنختار الشق الثالث وهو انه لا يقتضي شيئا منهما ولا يلزم منه عدم اقتضاء الافراد
لذلك بل يجوز ان يقتضي بعضها التجرد والآخر اللاتجرد ويجوز ان يقتضي المعروض ما
لا يقتضيه العارض على ان المراد بالاقتضاء ان كان اقتضاء تاما يمتنع تخلف مقتضاه
عنه فعدمه لا يقتضي ان لا يكون مقتضيا اصلا وان اراد اعم منه لم يقتض ان لا يتخلف المقتضى
عن المقتضي لفقد شرط او وجود مانع ولان وجوده معقول بالكنه اذ الوجود بديهي التصور
وحقيقته غير معقولة بالكنه وفاقا فوجوده غير حقيقته لان ما هو غير معقول غير المعقول
وانما قيدنا التعقل بالكنه لانه ان اريد بالوجه كان قوله وحقيقته غير معقولة مم ولان وجوده
لو كان عين حقيقته لما كان واجبا لان الوجوب المفسر باستحقاقية الشئ للوجود امر اضافي

لا يمكن تعقل الامر امرين والثاني باطل بالاتفاق لانا نجيب عن الاول بان التجرد اي عدم
العروض امر عدمي فلا يفتقر اتصاف الذات به الى سبب منفصل يعني انا نختار
ان الوجود من حيث هو لا يقتضي شيئا من التجرد واللاتجرد ولا يلزم منه افتقار الواجب
في تجرده الى السبب المنفصل لانه انما يلزم ذلك ان لو كان التجرد امرا وجوديا واما اذا كان عدميا
فلا فيرد عليه ان الصفات الممكنة الثبوت لشيء محتاجة الى علة الثبوت مطلقا سواء كانت
وجودية او عدمية غاية ما في الباب ان علة الاعدام قد يكون عدم علة الوجود فيحتاج
الواجب في تجرده الى عدم علة العروض التي هي غيره وغيره وكل منهما باطل وكتب عن الثاني
بانا لا نسلم ان وجوده الخاص به معقول بالكنه بل المعقول بالكنه على تقدير تسليمه هو الوجود
المطلق المقول على وجوده الخاص وعلى غيره قولا عرضيا من حيث هو وجود مطلق غير
مضاف الى شيء وتعقل العارض كذلك لا يستلزم تعقل المعروض وكتب عن الثالث
بانا لا نسلم عروض الوجوب له اي لا نسلم انه امر اضافي حتى يقتضي عروضه له بل الوجوب
عبارة عن ماهيته كما نسبوه عليه ونفسره باستحقاقه الشيء الموجود لذاته لا يقتضي كونه مطلقا
او بحسب الماهية امرا اضافيا يقتضي التعدد في الواجب على ما سبق وان سلم على تقدير اقتضائه
له لا نسلم اقتضاء التعدد فيه مطلقا فان له وجودا خاصا هو عينه ووجودا مطلقا عارضا
الوجود الخاص المستقل بنفسه في ذلك الاقتضاء وانما قيدناه بذلك لئلا يقال كل وجود
خاص فانه معروض للمطلق بالضرورة فيكون واجبا لان اقتضاءه له في غير الواجب انما هو باعتبار
الفاعل الموجد والماهية القابلة لا بنفسه فنقول بعد تسليم ان له وجودا خاصا غير حقيقة الوجود
المطلق ان وجوب الشيء واتصافه لا يكون الا باعتبار وجوده الذي يحصل هو به لا بغيره وتحقق الواجب
انما هو بوجوده الخاص لا بالوجود المطلق وكتب يعلم ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقة
واجب الوجود التي هي الوجود بعينه وعلى وجود سائر الموجودات وفي بعض النسخ
وعلى سائر الوجودات الممكنة بالتشكيك والاختلاف مشتملا على اقسامه التي هي التشكيك

بالتقدم والتأخر كقول الوجود على وجود العلة ووجود المعلول وبالاولوية وعدمها
كقوله على وجود الجوهر ووجود العرض وبالقوة والضعف كقوله على وجود القار
ووجود غير القار بمعنى ان بعض افراد ذلك اللفظ يقتضي تقدم حصول معناه فيه على
حصوله في بعض آخر والبعض الآخر متأخر عنه وعليه فقس الباقي الاخر من المعنى
اللفظ من حيث معناه مختلف متعدد حتى يكون كالتشكيك بالكلية وانما قلنا قول الوجود
على وجود الواجب على وجود الممكن يشتمل على جميع اقسام الثلثة لان وجود الواجب
مبدأ لجميع الممكنات فيكون اقدم بالنسبة اليه وهو ظاهر ولكونه لذاته وما عداه للغير
ولان ترتب الآثار عليه اكثر وما يكون كذلك كان اشد واقوى فالتشكيك يمتنع ان
يكون ماهية او ذاتيا للاشياء التي هو مشكك بالنسبة اليها لامتناع كون الماهية
والذاتي كذلك فيكون خارجا عنها عارضا عليها فيلزم خروج الوجود المطلق الكلي
من الوجود الواجبي والوجود الممكني وعروضه عليهما هذا هو المشهور فيما بينهم وفيه بحث
قد عرفت فان بذلك بل بمجرد العموم على ما سبق يحصل لك كثير من الشبه المورودة في
هذا المقام ومن حلها الشبه الثلثة المذكورة انفا اما اندفاع الاول منها فبان يقال
قولكم الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد ومتم قوله والا لكان مقتضيا للتجرد او غير
مقتض لشيء منهما قلنا نختار الثاني ونمنع افتقار واجب الوجود الى السبب المنفصل
لانه انما يلزم ذلك ان لو كان الوجود الغير المقتضي لهما ذاتيا لوجود الواجب واما اذا
كان مقولا بالتشكيك عرضا عاما له فلا لان اقتضاء الخاص ما لا يقتضيه العام ولئن قيل ان قول
الوجود عندهم مقول على افراده بالاشتراك المعنوي كما سبق واقتضاء التشكيك
ايضا ذلك وانه هو الكون الذي هو من المعاني المصدرية ولا شك انه بهذا المعنى يقتضي العروض
وعدم القيام بالذات وان لازم العام الذي لا يكون لخصوصه لاجل العموم لازم للخاص
وان العام المقول على افراده بهو هو اذا جعل آلة لملاحظة افراده يحكم العقل بانها مثله في

في اقتضاء العروض وعدمه وهذا ابين لمن انصف عن نفسه ثم اذ اجعل الوجود مشتركا بالاشتراك
اللفظي يطلق على الوجود الحقيقي الذي هو حقيقة الحق لكن لا بمعنى الكون بل بمعنى انه ذات قائم
بذاته كاين به لا بامر آخر وعلى الوجود الاضافي الذي هو ظهوره بالاضافات والاعتبارات
وتعلقه بها على انحاء مختلفة ووجوه متعدده على ما تقتضيه الحيث الذاتي فيظهر بذلك
شئونه على انحاء مختلفة لشدة ظهور الوجود في المجالي وضعفه بسبب اختلاف الوسايط
وتفاوت بالكثرة وباعتبار استفاضة الظهور في مظهر متقدما على ظهوره في مظهر آخر
وهكذا على ما قاله المحققون من الصوفية وقليل من الحكماء الالهية فليس لنا معهم في ذلك جدال
فانهم قايلون انها امور ذوقية كشفية لا يطلع عليها الا من خلص عن العقود والتقليد
واكتحل بصيرته بالانوار اليقينية فاردد علمهم الى الكلمين ورد على قادم من بلد حاكيا عنه ما
يستغرب عقل المخاطب من غير ان يسعى اليه ويفحص عن احوال ما هو فيه **شعر**
درين مشهد كه انوار تجليست سخن دارم ولي ناگفتن اوليست
هذا واما انه فاع الثاني فبان يقال ان اراد بالوجود في قوله وجوده معقول وجوده
الخاص فلا نم انه معقول الكنه وان اراد به الوجود المقول بالتشكيك فمسلم
ولكن لا يلزم الا مغايرة وجوده لذلك المقول بالتشكيك ولا نزاع فيه لاحد واما
انه فاع الثالث فبان يقال ان اراد بالوجود في قوله وجوده لو كان عين حقيقته الح
المقول بالتشكيك فمسلم لكن لا يقول به احد وان اراد الوجود الخاص به فلا نم لجواز
ان يكون الوجود الخاص به وبعض الوجوب تح بالنسبة الى ذلك المقول بالتشكيك
على ما سبق مع ما فيه وقس عليه حال الشبه الأخر الموردة في هذا المقام واعلم ان للاشياء
وجودا يترتب عليه الاثار والاحكام المطلوبة منها ويقال له الوجود الخارجي والعيني والاصلي
بلا خلاف ممن يعتد بهم لكنهم اختلفوا في انها هل لها وجود على نحو آخر يقال له الوجود الذهني
والظلي وغير الاصيل ام لا فاثبته الحكماء دون المتكلمين ومن ثم ترى الحكماء عرفوا العلم بانه
حصول صورة الشيء وماهيته في الذهن والمتكلمين بانه نسبة بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية
ذات اضافة بينهما فاحتج المصنف على ما ذهب اليه الحكماء وقال واعلم انا نتصور
امورا لا وجود لها في الخارج وبعض الامور كشريك الباري وجبل من ياقوت ونحكم عليها
احكاما صادقة ايجابية بالاحكام والمحمولات الثبوتية التي لا تكون في قوة القضايا
السلبية حتى لا يرجع الايجاب بينها في الحقيقة الى السلب الذي لا يقتضي وجود
الموضوع كموجبة سالبة المحمول كقولنا شريك الباري اخص من المعدوم وجبل
الياقوت جوهر ولو حمل الاحكام الثبوتية على الاحكام الايجابية وقد رصفة حقيقية
ثبوتية لم يكن بعيدا لكن الاول اولى لوقوع الامور في بعض العبارات بدل الاحكام
ولقوله والمحكوم عليه بالصفة الوجودية بالمعنى الذي سبق انفا يجب ان يكون
موجودا مطلقا من غير تقييد بالذهني او الخارجي ومن غير تخصيص بانه موجود بتلك الصفة
كما في الحكم على الماهية بانها موجودة او بغيرها وهو ظ لكن لا بد من التامل في قوله لان ثبوت
الصفة الثبوتية ووجودها للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء ووجوده في نفسه انه
هل يجري في الحكم على الماهية بالوجود ام لا وقد يستثنى الوجود من الحكم المذكور وقد فصل
ثبوت صفة لشيء في الخارج فرع ثبوت المثبت له وثبوت الوجود للماهية وقيامها ذهني
لا خارجي واذا ليست تلك الامور موجودة في الاعيان المقابلة للاذهان ونفس الامر
بالفرض فهي اذن موجودة في الاذهان لا محالة فثبت المط الذي هو القول بالوجود الذهني
فان قيل ويلكم هذا منقوض بمثل حكمنا على المعدوم مطلقا بانه مقابل للوجود المطلق
وانه لا يخبر عنه الى غير ذلك اجيب بانه في حكم السلب فان معنى الاول هو انه ليس مما يجمع مع
وجوده ومعنى الثاني انه ليس معدوم مطلق نخبر عنه بل جوابه هو جواب المجهول المطلق
واعلم ايضا ان المعاني الكلية التي لها وجود في العقل على ما نحكم به بداهة العقل
فان بين الانسان والفرس مثلا امرا مشتركا موجودا وليس ذلك الامر مشتركا بين الانسان والسواد

لا وجود لها في الاذهان اذ لها وجود كا بينك وليس في الاعيان اذ كل موجود في الاعيان
فهو متشخص ولا شيء من المتشخص بكلي فلا شيء من الموجود في الاعيان بكلي فلا شيء من الكلي بموجود
فيها ولا يعارض ذلك بان الحقائق الكلية لا وجود لها الا في الاعيان اذ لها وجود وليس في الاذهان
اذ كل موجود في الاذهان فهو صورة شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية
بكلي لانا نقول الصور الذهنية وان كانت صورا شخصية في نفس شخصية لكنها امثال واظلال للامور
خارجة او غيرها مرتبطة بها متعلقة لان تحمل عليها لا على غيرها بل هو والتشخصات الذهنية
لها لا يمنعها عن مقتضاها من تشخصات ما لا يكون مقتضيا لذلك بل نقول لا فرق في ذلك بين
الصور العقلية والامور الخارجية لان منع تلك الامور عن الحمل انما هو لعدم اقتضائها اياه لا
لتشخصها فان المتمارتين من آحاد امر لا يمنع حمل احدهما على الآخر اذ لكان لم يصح لم يقتض اياه وفي نحو قال
زيد هو الحاصل في الذهن ولا قال الوضس هو الحاصل فيه عند ما كان الحاصل فيه صورة الانسان لا زيد
هو عمرو ليتحقق المصحح في الاول دون الاخيرين والقول بامتناع حمل الجزئي مطلقا غير مطلقا لو قوعه
في الاستعمال عن بكثير وحطور تاويل ببال ويتحقق شرائط الحمل والتغاير بحسب المفهوم والاتحاد
بحسب الخارج او نقول الموصوف بالكلية ليس هو الصور الذهنية الشخصية التي هي من الكيفيات
النفسانية الموجودة في الخارج وجود نظائرها فيه بل الموصوف بها انما هو المعلوم بها
فان الكلي هو الحيوان الذي هو المعلوم لا الصورة التي هي العلم به اذ الكلي والجزئي من اقسام
المعلوم وفاقا وامتناع الاول على الاشتراك لا يستدعي امتناع الانتزاع عنه بمعنى كون الكليات
موجودات ذهنية ومعناه انها امور واقعة في نفس الامر منكشفة لدى الذهن بصورها
الذهنية كانكشاف الامر الخارجي بصورته الى رتبته هذا لكن ينبغي ان نتامل في قوله
لا وجود لها الا في الاذهان فقد صرح بعض المحققين بان العقل كما يجزم بان بين الانسان و
الوضس امرا مشتركا هو الحيوان يجزم ايضا بان ذلك الامر موجود في الاعيان وان اجاب
بعض آخر عنه بان الضروري ههنا هو وجود الحيوان بمعنى ان ما صدق عليه الحيوان موجود واما

وهو المعلم الرازي في شرح المطالع

ان الطبيعة الحيوانية موجودة فيقوم فضلا عن كونه ضروريا على انه لو كان كذلك لكان
الكلي شخصا اذ كل ما هو موجود في الاعيان فهو مشخص فيلزم اتصاف الشيء الواحد
بالنقيضين والاضداد كالقيام وعدمه والسواد والبياض وهو باطل قطعا فان قيل الحكم
الفاعل للهية وتاثيره فيها انما هو بافاضة الوجود عليها وجعلها متصفة بعوارض مشخصة
فلا بد من وجودها في الاشخاص متصفة في كل شخص بتشخص مخصوص وامتناع ما ذكر انما هو
فيما عدا الطبيعة الكلية من الاشخاص قلت يجوز ان يكون افاضة الوجود على حصصها
لا عليها نفسها لا يقال على سبيل المعارضة لاثبات الوجود الذهني لو كان تصور الشيء
مستلزما لوجوده في الذهن لكان تصور كل شيء كذلك فاذن لو حصلت الحرارة
والبرودة الكليتان في الذهن لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن الذي لا يتصف
بالكيفيات المحسوسة وفاقا حارا وباردا معا لانا لا نعني بالحار والبارد الا ما حصل فيه
الحرارة والبرودة ومعنى المعية انه يتصف بهما في الجملة لا انه يتصف بهما في زمان واحد حتى
يعود الى الوجه الاول لانا نقول لا نم تحقق التضاد بين الامور الكلية فان التضاد بين
الامرين انما يكون اذا كانا متواردين على موضوع واحد على التعاقب بمعنى ان العقل اذا لاحظهما
وقاسهما اليه يحكم بان احدهما لم يحصل فيه مع حصول الآخر فيه بل لزم ان يكون الآخر
منتفيا عنه حتى يحصل هو فيه وليس الكليان كذلك لانهما لا يوجدان في موضوع حتى يقال
انهما يتعاقبان عليه اولا وليس كلم ذلك بناء على حصولهما في الذهن وقيامهما به فلا نم تعاقبهما عليه
لجواز ان يحصلا معا فيه بلا ممانعة كما تمانع الجزئيات الخارجة ولئن تم ترك قيد الحرارة والبرودة
بالكلية كان الجواب بانا لا نم تحقق التضاد بين الصور سواء كانت الصور عين الماهيات او اشباحها
اما على التقدير الثاني فظاهر لجواز ان يكون احكام الامور المتغايرة متغايرة واما على الاول فلا يجوز
ان يكون التضاد من الآثار التي تترتب على الوجود العيني لتلك الماهيات لا على الوجود الظلي فان
الوجودين مختلفان في كثير مما يترتب عليهما من الآثار وقس على التضاد فيما ذكرنا الحرارة

والبرودة في قوله ولانم اقتضاء الصور الذهنية الحرارة والبرودة فيما تحل فيه وكيف يسلم
اقتضاها اياهما وهو العلة الفاعلية لهما فلانم وجود العلة القابلية وقبول الذهن لهما فلا لزم
تحققهما لانهما كما تتوقفان على العلة الفاعلية تتوقفان ايضا على العلة القابلية هذا تمام الكلام
في هذا المقام قال الاستاد روح الله روحه ما ذكروه فيه من جواز اختلاف الوجودين
بحسب الاثار غير حاسم لمادة الشبهة فانه لا يستقيم ان يقال عند تشبث المعترض بلوازم الماهية
مثل الزوجية والفردية او الامور الممتنعة في الخارج كالامتناع والقول بانه يلزم
عند تصورها ان يكون الذهن زوجا وفردا ممتنعا اذ لا نعني بها الا ما قام به الزوجية والفردية
والامتناع الخارج من احوال الوجود الخارجي لان الوجود الظلي الذهني اذ لا وجود لمعروضاتها
في الخارج بل الجواب الحاسم لمادة الشبهة هو الفرق بين قيام شيء بالشيء وبين حصوله فيه
فان الاول يقتضي اتصاف المحل به مثل قيام السواد والبياض والشجاعة والكرم بمحالها والثاني
لا يقتضيه كحصول الجسم في المكان والزمان فانه لا يوجب اتصاف المكان بالمتمكن والزمان بما فيه فنقول الزوجية
والفردية وغيرهما من المعلومات حاصلة في الذهن لا قائمة به حتى يلزم اتصافه بها والعلم الذي هو شبح
للمعلوم كاشف له على مذهب وصفة اخرى كاشفة لديه ايضا كيفية نفسانية موجودة في الخارج
قائمة بالذهن موجبة لاتصاف الذهن بها ولا يلزم من قيام العلم على اي معنى كان بالذهن واتصافه
به اتصافه بالمعلوم وهو ظ ومعنى كون المعلوم موجودا في الذهن انكشافه لديه بالعلم به هذا محصل كلامه
واعلم انه كثيرا ما ينسب القايم بالشيء اليه بانه حال فيه كما يقال السواد حاصل في الجسم
فقولهم العلم هو الصورة الحاصلة في الذهن لا ينافي قيامها به ولعل منشأ الاختلاف
في ان الحاصل في الذهن هو نفس الماهية او صورتها هو وجود ذينك الامرين القايم بالذهن والحاصل
فيه واستعمال لفظ الحاصل في كل منهما وحيث قال الحاصل هو الماهية نفسها فقد حمل
الحاصل في الذهن على معناه الاصلي ورأى ان الحاصل هو الماهية فذهب اليه ومن حمله على ما هو المتعارف
منه في هذا المقام اعني القائم به ورأى ان القائم صورة الماهية لا الماهية نفسها ذهب الى ما رأى هذا الحاصل لو وصل بالوجدان

او الدليل امر ثالث غير الصورة المنكشفة وتأثر النفس منها على انا نقول قول المصنف ولانم
قبول الذهن جواب عما تشبث المعترض ايضا وللقائل ان يقول لانم انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج
غاية ما في الباب انا لا نعلم وجودها وعدم العلم بالوجود لا يستلزم العدم بل كل ما نتصوره فله صورة
مثالية موجودة وهي قائمة بنفسها على ما ستعرفه او في شيء من الموجودات الغائبة عنا كيف لا
يجوز ذلك وهذا هو الذي ذهب الحكماء اليه فانهم اتفقوا على ان جميع الامور
من الطبائع الكلية وغيرها مرتسمة في العقل الفعال حاضرة عنده لتنوره وكذا للمبدأ تعالى
وجعل الاول ايضا كذلك تكلف واعترض عليه بانا نتصور الامور الممتنعة في الخارج
مع انها ليس لها وجود اصيل لا في الخارج ولا في شيء آخر على رأيهم والقول بان
لها وجودا على نحو آخر غير الاصيل بناء على جواز ارتسام الكواذب والممتنعات في
العقل الفعال ايضا لكن على وجه الامتناع اعتراف بالوجود الذهني اذ لا نعني به الا هذا
ولما ما نقل عن افلاطون من الصور المثالية والمثل فعلى تقدير وجودها غير حاسم لمادة الاشكال
اما على تقدير الصور المثالية فلانها لا تكون الا للموجودات الاصلية وبيانه ان افلاطون
وكثيرا من الصوفية قالوا ان بين عالم المجردات الروحية اللطيفة المسمى بعالم الملكوت وبين عالم الموجودات
العينية الكثيفة المكتنفة بالقيود والعوارض المسمى بعالم الملك برزخ يسمى بعالم المثال
وفيه موجودات مشخصة مطابقة لما في الخارج من الحيوانات امثال لها قائمة بنفسها مناسبة لكل من
العالمين المذكورين اما لعالم الملك فلانها صور جسمانية شبحية متقيدة بقيود شبحية واما لعالم الملكوت
فلانها معلقة غير متعلقة بمكان وجهة كالمجردات حتى انه يرى صورة مثالية لشخص واحد
في مرايا متعددة ومواضع مختلفة ونظير تلك العوالم ان احدا اذا قصد ان يتخذ سريرا مثلا فيتصوره اولا
ثم ان يصوره بصورة ما ثم تليه صورة خيالية ثم يوصل بصورة خارجية فالاول نظير للاول
والثاني للثاني والثالث للثالث ولتلك الصور المثالية مجال مختلفة مثل المرآة والمتخيلة والحس
المشترك التي لها انتساب الى العالمين سيما اذا انقطع القوى عن الاشتغال بالامور الخارجية العديدة

ويحصل لها بذلك زيادة مناسبة الى ذلك العالم كما يحصل للمجردين عن العلائق البشرية والكدورات الجسمانية كالانبياء والاولياء والنائم والمريض بل لا يبعد ان يظهر في القوى الظاهرة لهؤلاء حيث حصلت لها بالانقطاع عن مقتضياتها المناسبة المذكورة وباثبات هذا العالم ينكشف لك كثير من المشكلات والامور المستغربة البعيدة عن العقول المتينة مقتضيات الحواس المشغولة بمستلذات القوى عن الارتقاء الى هذا العالم فضلا عما فوقه والى هذا العالم اشار نبينا عليه افضل الصلوة والتحية ان لكل شيء ملكا حتى قال ان لكل قطرة من المطر ملكا ينزل معها والدليل على ان الصور المرئية في المرآة مثلا من هذا القبيل هو ان تلك الصور ليست منطبعة في المرآة والا لما ترى في مواضع مختلفة منها والتجربة تكذبه ولا في الهواء المتوسط بينها وبين الرأي لكثيفان لا ينطبع فيه شيء على انه ترى بها ما هو اعظم من المرآة وذلك الهواء ولا انها ما ترى بطريق انعكاس الاشعة الى ذي الصورة لما يبطله واما على تقدير المثل فلان افلاطون الالهي قال ان لكل نوع من الانواع الموجودة في عالم الملك علويا كان او سفليا بسيطا كان او مركبا ذاتا مجردة نورية غير متعين بقيود عارضة لذلك النوع قديمة قائمة بنفسها مدبرة لذلك النوع لنمو المنمي والغاذي والمولد وغير ذلك فهو رب لذلك النوع وملكوته وانما سميت بالمثل لكون الرب مثالا للمربوب في العالم العقلي والمربوب مثالا لربه في العالم العيني فدام احدهما بدوام الاخر وانتفى بانتفائه ولعل هذا هو ما قاله الصوفية من ان للحق المطلق اسماء تقتضي لكل واحد منها مظهرا ومرتبة كلية من العالم يربيه فيتجلى فيه ويظهر آثاره عنه ويسمى ذلك الاسم بالنسبة الى هذا النوع ربا والواجب المطلق رب الارباب فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء فاين هي مما استدل به سيما الطبائع الممتنعة والاشخاص سيما الممتنعة والموجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن من الموجودات الخارجية وكل ما كان موجودا في الموجود في الخارج كان موجودا فيه فح يكون كل موجود خارجيا الا ان الحيثيات كالانسان والسواد تارة توجد قائمة بنفسها غير قائمة بالنفس وتارة توجد في النفس على نحو آخر ناشية من التعقل لا مطلقا بتوزيه المقام فلا يشمل الصفات النفسية والاول يسمى بالوجود

العيني والاصيل والثاني بالوجود الذهني والظلي وغير الاصيل وان كان كل منهما وجودا عينيا فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون الممتنع موجودا عينيا قلت الممتنع ذهنا وخارجا لا يوجد الا فرضا فلا يلزم وجوده الا بحسب الفرض فلا ضير واما الممتنع الخارجي فعلى تقدير تسليم امكان تعقله وان تعقله بحصول نفسه في الذهن لا بشبحه ومثاله تقول امتناعه انما هو باعتبار الوجود الخارجي الاصيل لا باعتبار الوجود الخارجي الغير الاصيل هذا لكن ما ذكره انما تم اذا كان الوجودان اصيلين وليس كذلك لان الموجود في الذهن موجود بالوجود الظلي والذهن موجود في الخارج بالوجود الاصيل فاذا قلت زيد موجود في الذهن بالوجود الظلي والذهن موجود في الخارج بالوجود الاصيل لا ينتج ان زيدا موجود في الخارج الا ان يقال انه اراد ان الموصوف في الذهن موجود في الخارج بوجه يتناول الوجود الظلي بمعنى ان صورته الظلية التي هي العلم به بل نفسه باعتبار آخر لعينه نفسانية خارجية والموجود من حيث هو موجود مع قطع النظر عما هو خارج عنه خير وكمال لائق بما هو له او مؤثر عنده ولو كان فيه شر فانما هو باعتبار انتفاء شيء عنه او باستلزامه لعدمه والمعدوم من حيث هو كذلك شر ونقصان غير لائق بما هو له او غير مؤثر عنده بعكس ما ذكر هذه مقدمة مشهورة بينهم حتى قيل انها بديهية وذكر الامثلة لازالة ما عسى ان يشتبه على بعض الاذهان القاصرة عن تصور الوجود والعدم وتوفيته كل منهما حقه وما صحح بها بل قنعوا فيها بالمثال وقالوا القتل مثلا ليس شرا من حيث ان القاتل كان قادرا عليه ولا من حيث ان الآلة كانت قاطعة ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلا للقطع للطافته ونعومته بل من حيث انه ازال الحيوة عن ذلك الشخص وهو قيد عدمي وباقي القيود الوجودية خيرات كما لا يخفى وهكذا فيما عداه فلا تتبعوا موارد استعمال هذين اللفظين وجدوا فيها كلها ان اطلاق الخير انما هو لوجوديتها والشر لعدميتها فجزموا بان ماهيتهما ليستا الا الوجود بالحدس وان نوقش بان الاستقراء

التام للموارد وهما غير معقول والناقص لا يفيد الا الظن وبان السبر والتقسيم انما يفيد اليقين
لو حصل الجزم بحصر الاوصاف وانتفاء صلاحية العلية الا من واحد منها ودعوى ذلك
في تلك الموارد وغيرها غلط لجواز أن تكون ثمة امور وجودية لم نطلع عليها وتكون هي منشأ آ
لثروريها بالذات لا بد لنفيه من دليل واعلم ان الحكم الايجابي على شيء اثبات شيء
صفة له وثبوت الصفة فرع ثبوته في نفسه فلما رأى الحكماء ان الاحكام تجري على الآ
لا في الخارج اصلا اثبتوا الوجود الذهني على ما سبق ولما رأى المعتزلة ان ما قالوا به غير
مفيد لانا نجزم ضرورة بصدق قولنا عدم زيد اخص من العدم المطلق في نفس الامر وانه
يقتضي ثبوت الاخصية له مطلقا سواء وجد مدرك من السفليات والعلويات
او لا بل مع انكار العلويات وعدمها ايضا وانكار ذلك مكابرة ذهبوا الى ان للاعدام
ثبوتا في الخارج فيثبت لها الاحكام فيه وهذا ايضا ليس بتام لورود الحكم على الممتنعات
مع انه لا ثبوت لها في الخارج وفاقا ولما يذكره المصنف والشيء هو المتقرر في الخارج
عند الاكثر الا ان الحكماء وجمهور المتكلمين قالوا انا لا نعقل بالبديهة من التقرر الا الوجود
فذهبوا الى ان الشيء يساوي الموجود والمعتزلة لما قالوا انه اعم من الموجود ولما رأى انها
ذهبوا الى تقرر المعدوم الممكن في الخارج لا الممتنع المسمى بالمنفي فعال رد المذهبهم والمعدوم
الممكن ليس بشيء ولما شاع في العرف اطلاق الشيء على ما يتناول المعدومات الملكية مع
ان بعض المعتزلة ايضا عرفوه على وجه يتناولها كلها وهو ما يصح ان يخبر عنه عين المراد
بقوله اي لا يكون الماهيات الممكنة متقررة في الخارج عارية عن صبغ الوجود والا
لكان لها كون في الخارج اذ لا نفهم من التقرر الا الوجود فما لا يكون له كون في الخارج وانه
محال واحتج الامام عليه اي على ان المعدوم ليس بشيء بان المعدوم اما مساو
للمنفي او اخص منه مطلقا او اعم منه كذلك ولا مساغ صدق المنفي بدون المعدوم
ممتنع المباينة والعموم من وجه وكذا اخصية المعدوم ايضا الا انها لما شاركت المساوي

اضافي الدليل المستلزم للمط جميعا معه والثالث اي كونه اعم من المنفي بط لانه
اي على تقدير كونه اعم يجب ان لا يكون مفهوم المعدوم نفيا محضا موصوفا به وما يصدق
عليه اذ لا تقرر له بوجه والا اي وان صدق عليه النفي المحض واتصف بالسلب المطلق
لم يبق بين العام والخاص فرق لكون كل منهما نفيا محضا فلا يتصور بينهما العموم والخصوص
هف فهو اي المعدوم اذا اي واذا كان ما نعاعن اتصافه بالنفي وصدقه عليه ثابت والا لكان
ما نعا عنه وهو اي المعدوم صادق على المنفي صدقا كليا فنقول كل منفي معدوم وكل معدوم
ثابت فكل منفي ثابت وانه بط بالاتفاق فتعين احد الاخرين الاولين واياما كان ينتظم
قياس هكذا كل معدوم منفي لوجوب صدق احد المتساويين على الاخر والعام على الخاص
ولا شيء من المنفي بثابت فلا شيء من المعدوم بثابت وهو المط وفيه نظر لانا لا نم الحصر اي
عنى بالمعدوم المعدوم الممكن بل بينهما مباينة وهو ظ وان عنى به المعدوم المطلق
فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون نفيا محضا لا تقرر له اصلا في ذاته فقوله لو كان نفيا
محضا لم يبق فرق بين العام والخاص قلنا لا نم بل يمتاز الخاص عنه بانه ممتنع وجوده
في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود فان انتفاء مفهوم باخر
لا يقتضي صدق الآخر على كل ما هو صادق عليه فان الحيوان يصدق عليه الجنس
مع انه لا يصدق الجنس على ما يصدق عليه الحيوان سلمناه اي سلمنا عدم امتياز
الخاص عن العام حتى يجب ان لا يكون نفيا محضا لكن الصادق ح قولنا بعض
المعدوم ثابت اذ عدم اتصافه مفهوم بالعدم الصرف وعدم صدق النفي المحض عليه
لا يقتضي ثبوت كل ما هو ثابت له فان مفهوم شريك الباري ليس نفيا محضا مع امتناع
صدقه على امر ثابت مع انا نعلم ان مفهوم العدم على اي وجه كان يصدق على المنفي فلا صادق
الا قولنا بعض المعدوم ثابت وهو اي هذا القول لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول وان حمل
قوله يجب ان لا يكون نفيا محضا على معنى انه يجب ان لا يكون المعدوم مما يصدق عليه النفي المحض على وجه

كلي لانه لو صدق عليه على هذا الوجه ومن البين ان العدم صادق على المنفي كذلك لم يبق فرق
بين العام والخاص بالعموم والخصوص لكونهما ح متساويين وسياق الكلام الى الآخر يجاب
بان كذب قولنا كل معدوم منفي لا يقتضي الا صدق بعض المعدوم ثابت وهو لا يصلح كبرى كل
الاول او لو قرر بان مفهوم المعدوم يجب ان يكون غير النفي المحض هو الثبوت لانهما لو اتحدا بحسب المفهوم
لم يبق فرق بين العام والخاص وغير النفي المحض هو الثبوت كان الجواب بان مغايرته لا تعين
ثبوته وانما تقتضيه لو لم يصدق عليه ايضا الا ترى ان مفهوم ليس بشي غير مفهوم النفي المحض مع انه
غير ثابت لصدق النفي المحض عليه واتصافه به هذا كلام الامام قال ما ذكرناه في معرض الاستدلال
تنبيه على مقدمة بديهية فايرادا لشبهة عليه لا يضر كثير ضرر والذاهبون الى ان المعدوم شي بالمعنى
المذكور احتجوا بان المعدوم معلوم لانه يحكم عليه وما يحكم عليه يجب ان يكون معلوما وكل معلوم ثابت
لانه متميز عن غيره وكل متميز عن غيره ثابت اما الاول فلانه لو لم يكن متميزا لما كان تعلق العلم به دون
ما عداه اولى من العكس واما الثاني فلان التميز صفة ثابتة للمتميز وثبوت الصفة فرع ثبوت نفسه
فالمعدوم ثابت وهو المط والكبرى ظ الفساد لان الامور الممتنعة معلومة مع انها غير ثابتة
بالضرورة والوفاق فما كان نقضا على الحكماء كان نقضا عليهم واعترض ايضا بانهم ان ارادوا
تميز المعدوم تميزه في الخارج فلا نم وما ذكروه لا يدل عليه وان ارادوا الذهني فم ولكن لا يلزم
منه الا ثبوته في الذهن فان قيل قولهم لو لم يكن متميزا لما كان تعلق العلم به يدل على وجوب
تميزه في نفس الامر مع قطع النظر عن الذهن قلت لزوم ذلك غير ظ لجواز ان تكون
الاعدام اعداما صرفة مرتفعة في نفسها في الخارج ويخترعها العقل والقوى العقلية
واعلم ان الحكماء اتفقوا على امتناع اعادة المعدوم واختلف فيها المتكلمون فقال
جمهورهم بها وهم الذين قالوا ان افناء الله تعالى للخلق هو اعدامه اياه بالكلية وحشره
ايجاده اياه اولا بعينه ومنها جمهور الكرامية وابو الحسين البصري والمحمود الخوارزمي
من المعتزلة الذين يقولون ان الاعدام هو تفريق الاجزاء والحشر جمعها على ما يدل عليه حديث ابراهيم عليه السلام

في الطير ثم الظ ان ما ادعى الحكيم ان المعدوم لا يعاد مطلقا على ما يدل عليه الوجوه المحكية منهم
لكن المص لما نظر الى ان ما يذكر في بيانه لا يتم حمله على وجه لا يحوم حوله شبهة فقال
والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه مطلقا اي سواء كانت من المشخصات اولا في وقت
آخر مع صحيح الملازمة والا لا عيد مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا
فيه لكون الوقت من عوارضه فيلزم اعادة الوقت بل الحركة التي كان ذلك الوقت
مقدارها ايضا في وقت آخر فيلزم زمان آخر والجسم الواحد حركتان معا بالذات
وانه مح وايضا يلزم اعادته مع كونه مبتدأ اي غير معاد بهذه الاعادة لان المبتدأ به
بهذا المعنى كان من عوارضه ايضا وحكى الامام عن القائلين بهذا القول وجوها تدل
على ان المعدوم لا يعاد مطلقا احدها انه لو صح اعادته لصح اتصافه بامكان العود اذ
لو لم يصح اتصافه به لما امكن اعادته بالضرورة والاظهر ان يقال لكان متصفا به والآخر فيه
بينهما وهو مح لان الامكان صفة وجودية اي موجودة في الخارج فيستحيل اتصاف
العدم اي المعدوم فيه به وقيامه به ويحتمل ان يقال معنى قوله لصح اتصافه بامكان
العود انه يصح ان يقال انه ممكن العود وهو مح لان الامكان صفة موجودة خارجية فيستحيل
اتصاف المعدوم في الخارج به لان المحكوم عليه بصفة وجودية كذلك لا بد ان يكون موجودا
في الخارج لا محالة اذ على تقدير تسليم كفاية الوجود الذهني لقيام بعض الصفات الثبوتية
في جميع الاوقات لا نم كفايته لقيام الصفات الوجودية الخارجية كالامكان
عندهم هذا لكن يرد عليه انه لو صح ما ذكر للزم امتناع وجود الممكن بعد العدم كما هو مذهب
الحكماء انه لو امكن عوده لامكن عود كل معدوم ممكن اذ الفرض ان العدم غير مانع عنه ولو امكن
عود كل معدوم لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء فيمكن ان يعاد ذلك المعدوم مع
ذلك الوقت مط وهو مح اذ معية الشي الزماني للزمان ليس الا بمعنى انه يكون فيه فيكون
مبتدأ غير معاد من الاعادة من حيث انه معاد بها وذلك مح وصدق المتقابلين

على شيء واحد من جهة واحدة الثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع حصول مثله الذى
لا يغايره لا فى الذات ولا فى سائر العوارض اما بايجاد الفاعل اياه فى ذلك الوقت باعادته
ايضا لان الامثال متساوية الاقدام فى الاحكام وانه مح لاستلزامه عدم الامتياز بين
الاثنين وذلك بين الاستحالة وقد يجاب عنه بانه لو صح ما ذكر لامتنع وجوده ابتداء
لجريانه فيه بعينه ومنها اى فى الوجوه الثلثة نظر لانا لا نم ان الامكان صفة وجودية
بل هو امر اعتبارى يدركه العقل عند ملاحظة الماهية بالقياس الى الوجود وتجويز اتصافها
به وما قيل فى اثبات وجوديته مردود كما سيجئ و لا نم ايضا انه لو امكن عوده
لامكن عود الوقت الذى وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك لو امكن اعادة كل معدوم او
ثبت استلزامه لذلك الوقت وكل ذلك مم اما الاول فلانه يجوز ان يختلف المعدومات فى ذلك
فيجوز اعادة بعض دون بعض لخصوصية يختص به واما الثانى فلان كون زمان المعدوم من مشخصاته
او عوارضه اللازمة لخصوصه مما لم يمنع وليس سلمنا ذلك لكن لا نم انه لو امكن عود كل منهما
وحده لامكن عودهما معا اذ الامور الممكنة فى نفسها ربما امتنع اجتماعها لكون بعضها
منافيا للبعض كالحركة مع عدمها او مع سكون اصابعه سلمناه لكن لما ذا يلزم ان
يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك الوقت معادا ايضا واما اذا
كان هو ايضا معادا فلا اذ المبتدأ ما يوجد فى زمانه معاد واما الثالث فلا نم صدق الشرطية
المذكورة وانما تصدق لو امكن وجود مثله معه وهو مم اذ من الممكنات ما هو ممكن فى نفسه
ممتنع مع غيره وههنا كذلك لان امكان المثل بالمعنى المذكور مع المثل يستلزم عدم التغاير
بين المتغايرين وعدم كون المتشخص متشخصا لاشتراكه بين شخصين وهو مح والذاهبون الى امكان عود المعدوم
بعينه احتجوا عليه بانه لو امتنع ذلك فذلك الامكان امتناع اى لكان امتناعه لماهيته اى لذاته وجب
ان لا يوجد اصلا اذ ليس ثمة ورا الماهية والوجود الذى هو معنى واحد الا اتصافها بالعدم
اللاحق والعدم من حيث هو ليس منشأ لذلك الامتناع والا لما وجد حادث زمانى ولا باعتبار لحوقه

للوجود لانه ليس فى العدم اللاحق الا العدم وسبق الوجود وقد عرفت ان العدم غير مانع وسبق الوجود
لو لم يكن منشأ لزيادة استعداد وقبول الماهية للوجود لم يكن منشأ للامتناعه ولا يكون المجموع
اعنى العدم مع سبق الوجود ايضا منشأ الامتناع وهو ظ فلو كانت الماهية من حيث هى غير ممتنعة
عن قبول الوجود لكان اجتماع العدم اللاحق معها ايضا غير مانع فثبت انه لو كان الامتناع عن قبول
الوجود الثانى لذاته لما كان قابلا للوجود اصلا وان كان ذلك الامتناع لغيره كان هذا بحسب
ذاته ممكن العود وهو المط هذا لكن المص لما نظر الى انه مبنى على مقدمة ان الوجود السابق لو لم يكن
موجبا لزيادة استعداد الوجود لم يكن رافعا له وهى اقناعية لا برهانية لاحتمال ان يكون الماهية
قابلة لان يتصف بالوجود اول مرة فقط فسبق الوجود رافع لاستعداد الوجود الثانى اشار
الى جوابه وقال وجوابه ان الماهية وحدها اى امتناع وجوده الثانى لا يلزم من كون هذا الامتناع لما هو
هو ان لا يوجد اصلا بل اللازم منه ان لا يوجد بالوجود الثانى لا بالوجود المطلق لان امتناع
الخاص لا يوجب امتناع العام كما ان امكان العام لا يستلزم امكان الخاص لان منشأ الامتناع
يجوز ان يكون قيدا فى وجود الخاص فالماهية من حيث هى يمتنع ان يوجد فى ضمن ذلك الخاص لوجود
ما هو مناف له او لما لازمها فيه وربما احتج المنكرون لاعادة المعدوم بعينه وما لوا عن اقامة
البرهان الى دعوى الضرورة اذ الكلام راجع الى فطرة السليمة يجد من نفسه ان المعدوم لا يمكن ان
يعاد بجميع عوارضه حتى الزمان والوجود بعينه كيف فان تخلل العدم لا يكون الا بين الشيئين
فيلزم ان لا يكون الموجود واحدا وان امكن ان يناقش بان تخلل العدم بين الوجود حقيقة ليس
الا تخلل زمان العدم بين زمانى وجود واحد واستحالته غير ظ لجواز ان يكون شيء موجودا
فى زمان ثم عدم فى زمان ثم يوجد بذلك الوجود ثانيا فى زمان ثالث غاية ما فى ذلك انه يلزم
تقدم الشيء باعتبار على نفسه باعتبار آخر ولا استحالة فيه فان الوجود وان كان شيئا واحدا متشخصا
فى ذاته لكن له امتداد بحسب الزمان فيحصل فيه تعدد واطراف باعتباره فلا يمتنع تخلل شيء بين اطرافه
كما يتخلل وسط زمان وجود الشيء الباقى بين اطراف زمان وجوده هذا اذا لم يكن وجود

الزمان معتبرة في الاعادة واما اذا اعتبرت فضعف المناقشة اظهر فاقيل مما يدل على امتناع
اعادة المعدوم بشخصه ان المعاد يكون معللا بعلة تامة لامحالة فلا بد ان يكون تلك العلة
هي التي اوجدته اولا بالشخص اذ المعلول الشخصي لا يعلل بعلتين مختلفتين على ما بين في موضعه
فيجب اعادة جميع ما كان موقوفا عليه من الازمنة الماضية والحركات السابقة وارادة الفاعل وتاثيره فيه
وغيرها باشخاصها وذلك مما لا يتردد فيه قلت قيل امتناع اجتماع العلتين على معلول واحد
بالشخص يكون مبنيا على امتناع الاعادة وليعلم ان امتناع عود المعدوم على ما قاله الحكماء وجمع من المتكلمين
لا ينافي حشر الاجساد على ما قاله اهل الملة لانه ليس شيء من النصوص والاخبار الدالة عليه دالة على
الاعادة بجميع العوارض والمشخصات حتى الزمان بل في كثير منها دلالة على خلافها كما يظهر عند التامل فيها
واعلم انه لا خلاف في التمايز بين الموجودات الخارجية والذهنية على تقدير ثبوتها وكذا بين الامور العارضة
لها من الوجودات وغيرها في عدم التمايز في العدم المطلق والمعدوم المطلق واما المعدومات الخاصة
ايضا فقد اختلف في تميزها فذهب جمهور المتكلمين الذين لا يقولون بثبوت الاعدام في الخارج الى انها
سلوب صرفة لا تحقق لها في نفس الامر لكن للاشارة اليها ولا تمايز بينها اصلا لان التميز صفة ثبوتية وثبوت الصفة
الثبوتية للشيء فرع ثبوته فلو كانت الاعدام متميزة في نفس الامر مع قطع النظر عن الاذهان وتعقلها اياها
لكانت ثابتة موجودة في نفس الامر هف وذهب الحكماء الى انها متميزة على ما قال والمعدوم قد يتعدد
وامتياز والا لما كان تميز عدم العلة والشرط عن عدم المعلول والمشروط ولا عدم العلة والشرط عن عدم غيرهما
ولا عدم الضد عن المحل عن عدم غيره والتوالي كلها باطلة لان عدم العلة والشرط مطلقا واحدا كل واحد منهما
او متعددا يوجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس اي عدم المعلول والمشروط لا يوجب عدم
العلة والشرط بل عدم المشروط لا يستلزم عدم الشرط ايضا بخلاف عدم المعلول فانه يستلزم عدم العلة اذا كانت
تامة اذ المعلول لازم للعلة التامة دون المشروط بالنسبة الى الشرط واذا لم يوجب عدم المعلول والمشروط عدم العلة
والشرط المخصوصين لعدمي المعلول والمشروط لم يكونا موجبين لعدمهما فعدما العلة والشرط غير عدمي المعلول والمشروط
لا يقال عدم اقتضاء عدم المعلول لعدم العلة لا يستلزم عدم اقتضائه لعدمه مطلقا لانا نقول انتفاء المعلول لا يوجب

الا بانتفاء علته التامة فما لا يقتضي انتفاء علته لا يقتضي انتفاءه هذا جيد لكنه لا يجري في الشرط وقد يقال
ان اتصاف احدهما بايجاب الآخر واتصاف الآخر بعدم ايجاب الاول يقتضي الامتياز اذ على تقدير عدمه
لم يكن هذا اولى من عكسه وعدم غيرهما اي غير العلة والشرط لا يوجب ذلك اي لا يوجب عدم المعلول
والمشروط وعدم الضد مثل السواد عن المحل القابل يصحح حصول الضد الآخر الذي هو البياض في
المثال المذكور دون الجدران العقل اذا لاحظ تلك الاحكام جزم بانها مطابقة لنفس الامر سواء وجد
فيها عقل حاكم ام لا ودون غيره اولا فان علية عدم العلة لعدم المعلول ثابتة في نفس الامر غير موقوفة
على مدرك اصلا فلا بد من امتياز الاعدام في نفس الامر قيل لما كان التميز وصفا ثبوتيا يقتضي
ثبوت الموصوف به فمن اثبت الوجود الذهني حكم بتمايز الاعدام والمعدومات الخارجية لثبوتها
الذهني ومن نفاه حكم بعدم التمايز لعدم الثبوت اصلا فعلى هذا كان امتياز تلك الاعدام في الذهن دون
الخارج لكن حكم العقل بتلك الاحكام ليس باعتبار الوجود الذهني حتى يعترض بان تلك الاحكام ليست
من الاحكام الذهنية وبانه لا يبقى فرق بين علية عدم العلة لعدم المعلول وعلية عدم المعلول لعدم
العلة اذ كل منهما علة للآخر في العقل وبيان ذلك ان الاحكام الذهنية ما كان منشؤها الوجود الذهني
بخصوصه وليس كل ما يتوقف على الوجود الذهني كذلك فان تلك الاعدام اذا حصلت في الذهن ولاحظها العقل
مجردة عن الوجود الخارجي والذهني جزم بتلك الاحكام وليس ما هذا شانه حكما ذهنيا ومن ثم صح
الفرق بين علية عدم العلة لعدم المعلول وبين عكسه فان الاول في الوجود الذهني والعكس باعتبار الوجود الذهني
وباعتبار آخر العلية السابقة لعدم العلة في الذهن انما هي بالنسبة الى ثبوتهما مع قطع النظر عن احد الوجودين في
العكس باعتبار العلم بهما قال الشيخ في الفصل الخامس من المقالة الاولى من الهيات
الشفاء العدم المطلق اي الذي لا وجود له اصلا لا في الذهن ولا في الخارج ان اريد بالعدم المعدوم
واما اذا كان العدم على معناه كما هو ظاهر قوله بل المضاف اذ المضاف هو العدم لا المعدوم مجازا ومجاز
ايضا وذلك فمعنى اطلاقه ح انه لا يكون مضافا الى شيء لا كل ولا جزئي لا يعلم ولا يخبر عنه لا بالحكم
الايجابي ولا بالسلبي اذ الحكم مطلقا يقتضي تصور المحكوم عليه وتصور العدم بكل معنى ح اما على

الاول فقط واما الثاني فلان العدم هو رفع الوجود فلا يمكن تصوره الا مضافا الى الوجود واما الى المطلق فيقال
له العدم المطلق واما الى الجزئي فيقال له العدم المضاف فاذا قطع النظر عن اضافة مطلق لا يمكن
تعقله اصلا هكذا قيل او نقول الوجود ولادراك البصيرة كالنور لادراك البصر فاذا انتفى
الوجود مطلقا عن شيء ولا يبقى ما يتعلق به بوجه من الوجوه كان كما اذا انتفى النور عن المرئي بالكلية فلا يمكن
الادراك قطعا قيل قد نعقل العدم مع الغفلة عن الوجود مطلقا تامل بل العدم الذي يعلم و
يخبر عنه انما هو العدم المضاف الى الممكنات وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن العدم المطلق اما بالحكم
الايجابي المعدول او السلبي وقد نقل عن المصنف ان مراد الشيخ انه لا يخبر عنه بحكم ايجابي لا مطلقا فلا
ينافيه هذا الحكم السلبي وفيه ما فيه ولان العدم المضاف هو العدم المطلق الذي اضيف الى الممكنات
لا العدم المضاف والا لزم اما التسلسل او الانحصار الى المطلق ومن البين ان الشيء ما لم يعلم اضافه الى غيره
فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق او يقال العدم المضاف مقيد والعدم المطلق مطلق
وجزء المقيد مسبوق بجزئه المطلق وقد اعترفتم بان العدم المضاف معلوم فيكون العدم المطلق ايضا معلوما بالضرورة
هف وفيه انه يمكن ان يراد بالعدم المضاف ما صدق هو عليه كالعدم المخصوص الذي هو عبارة عن رفع
وجود زيد مثلا فيكون مفهوم العدم المطلق الذي هو الكلي الطبيعي مضافا او مقيدا اجزائه ممنوع
وهذا القول رد لقوله العدم المطلق لا يعلم كما ان قوله لان هذا القول رد لقوله العدم المطلق لا يخبر عنه
ويمكن ان يجعل كل ردا لكل كما لا يخفى واعلم انه ان اريد بالعدم المعدوم فمعنى اطلاقه على ما لا يصدق انه لا وجود
له اصلا لا في الخارج ولا في الذهن فالحال المجهول المطلق سؤالا وجوابا وهو ان للمعدوم المطلق
اعتبارين احدهما ما ينتقل اليه الذهن عند اطلاق هذا اللفظ وهو انه شيء غير موجود بوجه من الوجوه
وثانيهما انه موجود بهذا الاعتبار في الذهن فهو ضد بهذا الاعتبار ويحكم بامتناع الحكم عليه بالاعتبار
الاول فلا محذور وان اريد به العدم فمعنى اطلاقه انه لا يكون مضافا الى شيء ومن البين ان حصوله في
الذهن لا ينافي كونه عدما مطلقا بل كونه معدوما مطلقا وليس الكلام فيه فامتناع العلم به والاخبار عنه
اما باعتبار ان الاضافة الى الوجود معتبرة في مفهومه او ان الوجود شرط لتعقله كما اشرنا اليه مع قطع النظر

ما چه سند با نیاز کنی هم نفسی ... تیره شد آینه حسن تو زین نفسان

عن الوجود ولا يمكن ان يعلم ويخبر عنه واما الاخبار عنه بعدم الاخبار فباعتبار انا نعقله
العدم المضاف ولا خطا منا حيث جزمنا بان ما لا يكون كذلك لا يخبر عنه فلا تناقض
في كلامه وقد يجاب بان ممتنع العقل والاخبار هو كنه العدم المطلق مفهوما كان
او ما صدق عليه لا وجهه فلا ينافي تعلق العلم به والاخبار عنه مطلقا هذا لكن يرد ان
اكثر المفهومات كذلك واما العدم المضاف فتخصيص العدم المطلق بهذا الحكم غير ملائم
ولما زعم المصنف بطلان كلام الشيخ حملا لكلامه على ان العدم المطلق والمضاف بمعنى انه لا يضاف
الى شيء من الماهيات ويضاف اليه قال بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق الذي
هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني الذي هو
اللاكون في الذهن صورة في الذهن اذ قد نتصور تلك المفهومات ونحكم عليها احكاما
ايجابية وسلبية فلا بد لها من صور ذهنية فيكون معلومة محكوما عليها وليس يلزم من
حصول مفهوم اللاكون مطلقا واللاكون الذهني في الذهن صيرورة اللاكون الذهني كونا ذهنيا
حتى يمتنع تعقله بل اتصاف مفهومه به وهو ليس بمستحيل فان المحال هو حمل احد النقيضين على الآخر
لا اتصاف مفهومه به على ما اشار اليه المصنف بقوله فيوض لمفهوم اللاكون في الذهن سواء
كان لا كون في الخارج ايضا او لم يكن ان له كونا في الذهن لامكان اتصاف مفهوم
احد النقيضين بالآخر فان مفهوم الجسم ليس بجسم لانه نفس الكون في الذهن
لامتناع ان يكون احد النقيضين عين الآخر وانت خبير بان ما ذكره لا يدل الا على امكان
تصور مفهوم الاعدام والاخبار عنها بوجه لا على امكان تصور المعدوم مطلقا ولا على
امكان تصور ما صدقت الاعدام عليه او مفهوماته بالكنه ولا واسطة بين كون الشيء
موجودا او بين كونه معدوما لان كل ما يشير اليه العقل اما ان يكون له تحقق وثبوت بوجه اولا
والاول هو الموجود والثاني هو المعدوم وبعضهم يعني امام الحرمين والقاضي ابا بكر
من الاشاعرة وابا هاشم واتباعه من المعتزلة غير ان امام الحرمين قد رجع عن هذا القول اثبت

انه يمكن اتصاف مفهوم احد النقيضين بالآخر

بينهما الواسطة وسموها بالحال ولكنهم اختلفوا فيما تقوم هي به فذهب بعضهم الى انها
لا تقوم الا بالموجود وبعضهم الى انها تقوم بالمعدوم ايضا فانه موصوف بصفات
الاجناس لكون السواد سوادا وكون الجوهر جوهرا وبعضهم الى انها تقوم بالحال ايضا
فيعرفونها على المذهب الاول انها صفة لا موجودة ولا معدومة قائمة بموجود فبقوله صفة يخرج
الذوات وبقوله لا موجودة الصفات الموجودة كالسواد والبياض وبقوله ولا معدومة
الصفات العدمية كالاعتبارية والصفات المعدومة كالعلم المعدوم وبقوله قائمة بموجود
صفات المعدوم وفيه نظر لان صفاتها تكون معدومة فتكون هي خارجة من قوله ولا معدومة
فاعتبار هذا القيد اما للتوضيح او لتحقيق الماهية ويمكن ان يقال ارادوا بالمعدوم ما يكون معدوما
في نفسه لا بتبعية شيء آخر فيتناول العلم المعدوم دون عالمية المعدوم فالقيد المذكور
لاخراجها واما تعريفها على المذهبين الاخيرين فهو هذا بعينه الا انه يؤخذ بدل قوله
قائمة بموجود قائمة بثابت لكن من لم يقل بثبوتها للمعدوم والحال معا لزمه تقييد الثابت
بما لا يثبتها ولهما كليهما بل ما تقوم هي به فقط وفساده اي القول باثبات الواسطة
بينهما ظ لان العلم بما ذكرنا من المقدمة الحاصرة بينهما ضروري كما اشرنا اليه فيشكل
الخلاف بينهم انما هو في الالفاظ فان كلهم متفقون على ما ذكر من ان كل ما يشير اليه العقل
اما ان يكون له تحقق وثبوت بوجه اولا ولكنهم اختلفوا في معنى التحقق فمن قال انه الوجود
لزمه القول بالحصر ومن ذهب الى ان التحقق اعم من الوجود قال ما لا تحقق له اصلا هو المنفي
وما له تحقق فاما ان يكون له كون في الاعيان اولا والثاني هو المعدوم والاول اما ان يكون كونه
بذاته ولا كونه كائنية تابعة لغيره فهو الذات الموجود كالجسم والسواد والعلم واما ان لا يكون
كذلك بل يكون كائنية تابعة لكائنية الغير كالسوادية والعالمية والجوهرية فهي الحال وقد لاح
مما ذكرنا ان الحال كونا ليس من المعدوم فيما هما به مما لا يقبله العقل

المبحث الثاني في الماهية

ولما كان في البحث عن الماهية ملاحظة انها هل هي موجودة او معدومة اخر البحث عنها عن بحثيهما مع انه

انسب بالتقديم وهو ظ والحقيقة قد تختص بالموجود الخارجي وقد تطلق مرادفة للماهية على ما قال
ان لكل شيء جزئيا كان او كليا موجودا كان في الخارج او لا حقيقة هو بها هو هو وهي
اي الحقيقة مغايرة لجميع ما عداها في نفس الامر من الاجزاء والعوارض التي تعرضها
ولكنها بحيث لو لم يتنبه على مغايرتها لها لتوهم اتحادها بها او دخولها فيها ولكن لما كان
العوارض عامة لجميع الماهيات دون الاجزاء وكان الاحوال المذكورة التي هي اخذها مع
العوارض او مجردة عنها او مطلقة غير مقيدة بشيء من الاعتبارين انما يتحقق بالنسبة
الى الاعراض خصص البحث بها فقال لازمة كانت تلك الاعراض كالزوجية للاربعة
او مفارقة كالكتابة للانسان فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة
لا على معنى انها في نفس الامر غير متصفة باحدهما اذ اتصافها باحدهما ضروري لامتناع
الخلو عن النقيضين مقابل على معنى ان تكونا او احدهما داخلة في مفهومها او نفس مفهومها
لانا اذا لاحظناها من حيث هي وقطعنا النظر عنهما وجدناها تامة في نفسها واما ما قيل
في بيانه لو لم يكن كذلك بل كانا معا او احدهما نفسها او داخلة فيها لاجتمع النقيضان
في الاول وامتنع اتصافها بما يقابلها في الثاني فلا يجري في لوازم الماهية والمفهومات
العامة كالزوجية للاربعة والشيئية لاي شيء كان فان الاربعة لا تتصف بالفردية
والشيء باللاشيء وغاية ما يمكن ان يتكلف فيه ان يقال ان فرض انتفاء اللازم الشيء
ولازمه من ان رفع الجزء بعينه هو رفع الكل لا يمكن تصور الكل مع رفع الجزء بخلاف
اللازم اذ يمكن للعقل تصور رفع اللازم مع بقاء الملزوم فيجوز اتصافه بنقيضه
بوجه وان انتفاء الكلي عن كل امر انما هو لعموم الشيء الذي هو بعضه فلو لم يلاحظ
عمومه لجوز اتصافه بنقيضه تأمل ومما ذكرنا ظهر جواب ما قيل عليه انه منقوض
بالعوارض التي لا تتصف معروضاتها بما يقابلها كالحدوث والامكان بالنسبة الى العالم
بل الواحدية صفة منضمة اليها بعد ملاحظة عدم تعددها فتكون الفرسية معها واحدة

فرق بين انتفاء الكل بانتفاء الجزء
وانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم

تشویش میکشی مکش ای نقش بنجبین تا بیجی زلف و روشی اکی صلاکشیده

وكذا اللاواحدية صفة مضمومة اليها بعد ملاحظة تعددها اذا انضمت اليها كانت معها
لاواحد فالماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الصفتين المتقابلين ليست الا الماهية
ولا يمكن ان يحكم عليها بغير هذا الحكم الا بعد ان تضم اليها شئ آخر والماهية تؤخذ بالقياس
الى عوارضها على ثلثة اوجه احدها الماهية بشرط شئ اى الماهية المأخوذة مع
العوارض وتسمى الماهية المخلوطة وهي موجودة في الخارج لكون وجود الاشخاص
ضروريا فيه والشخص عبارة عن الماهية الكلية مع التشخص وقد نوقش بان وجود الماهية
في الخارج بسبب وجود الاشخاص فيه انما يلزم ان لو كانت الماهية من اجزائها
الخارجية وهو ممنوع وثانيها الماهية لا بشرط شئ اى الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن
التقييد بالعوارض وعدمها فيكون احد قسميها الماهية المخلوطة فهي اذن موجودة في
الخارج لانها جزء من شخصياتها الموجودة في الخارج وفيه ما مر وقيل وجودها
في الخارج بمعنى ان ما صدقت هي عليه موجود فيه وثالثها الماهية بشرط لا شئ اى بشرط
ان لا يكون معها شئ من العوارض لا وجود لها في الخارج لان الموجود فيه بلحقه التعين
الذي هو من العوارض فلا يكون مجردا عنها واعلم ان العوارض منها ما يكون عروضها
لمعروضاتها لاجل الوجود الخارجي ويقال لها العوارض الخارجية كالتناهي والحدوث
للجسم ومنها ما يكون عروضها للوجود الذهني بمعنى ان العقل يدرك او لا معروضها
ثم يلاحظ له صفات وعوارض كالمعقولات الثانية وتسمى عوارض ذهنية ومنها
ما يتصف الماهية بها في نفس الامر لاحظها الذهن او لا اعتبرها معتبر ام لا كاللوازم التي
مثل الزوجية للاربعة وتساوي الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث ويقال لها القائمة عوارض خارجية
فان اريد بتجردها عريانها عن العوارض الخارجية بالمعنى الاول فلا شك في امكان وجودها
في الذهن لكن يبقى للماهية اعتبار آخر غير الثلثة المذكورة وان اريد به عريانها عن العوارض مطلقا
اي العوارض الخارجية بالمعنى الثاني فلا يمكن ان يوجد في الذهن ايضا لان وجودها في الذهن من العوارض ايضا

واقتدار النفس على ملاحظتها مجردة عن الجميع لا يفيد الا تجردها بحسب اعتباره وفرضه لا في
نفس الامر بل حديثه حديث المعدوم المطلق والمجهول المطلق من حيث انها نوع الآخر
من افراد الماهية المقترنة بالعوارض وباعتبار ملاحظة العقل من افراد المجردة عنها
فان اريد بوجود الماهية المجردة في الذهن وجودها فيه مجردة عنها ولو باعتبار
العقل فلا نزاع في وجودها فيه بل في الخارج ايضا لكن الماهية الموجودة في نفس الامر
ليست الا المقترن بالعوارض وان اريد به وجودها مجردة في نفس الامر فليس كذلك
واعلم انه قد وقع الخلاف بين الرواقيين والمشائين في ان الماهيات
هل هي مجعولة ام لا فذهب الرواقيون الى انها مجعولة بمعنى انها ما لم يؤثر الفاعل
فيها ولم يحدثها اعدام صرفة من بعضه في انفسها فيصح سلب كل شئ حتى نفسها عنها
وبعد ما صدرت عنه وقعت في الخارج وتكونت فيه فاذا لاحظها العقل على هذا
الوجه حكم بانها موجودة فيه فالوجود عندهم اعتبار عقلي في الواقع لا امر موجود في
الخارج وذهب المشاؤون الى انها غير مجعولة بجعل جاعل ولكن فسر كلامهم على تحليلة
فقيل مرادهم ان الاثر الصادر عن الفاعل ليس هو نفس الماهية لانها في ذاتها امر
واحد لا تمايز بينها وبين نفسها فلا يتصور فيها جعل اذ الجعل يقتضي ان يغاير شئ شيئا
آخر لم يكن قبل فانا اذا لاحظنا السواد بنفسه وجدناه امرا واحدا لا يمكن تصور
توسط الجعل وتخلله فيه ولا نفس الوجود لكونه من الاعتبارات العقلية المستغنية عن الفاعل بل
هو اتصاف الماهية بالوجود لا بمعنى ان الجعل الاتصاف اتصافا ولا ان يجعله موجودا بل بمعنى
ان يجعل الماهية متصفة بالوجود الا ترى ان الصباغ اذا صبغ ثوبا لا يجعل الثوب
ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ وان لم يجعل الاتصاف موجودا
في الخارج وقيل مرادهم ان الماهية لا تحتاج في كونها تلك الماهية الى الفاعل على ما هو
ظاهر كلام المص حيث قال والفاعل لا تأثير له في الماهية بان يجعل الماهية ماهية لا ان

والسلام

المنافية لو كانت بجعل جاعل للزم الشك في وجوده اي وجود الجاعل الشك في
كون الانسانية انسانية اذ الغرض ان انسانية الانسان انما هي بتاثير الفاعل فما
لا يتحقق وجوده لا يتحقق انسانيته ايضا ولا امتناع تصور توسط الجعل وتخلله فيما ح
بل تاثيره اي تاثير الفاعل في وجودها فقط لا بان يجعل الوجود وجودا او موجودا بل بان
يجعله عارضا للماهية ويجعلها متصفة به ولا شك ان عروض الوجود لها واتصافها
به وان لم يكن موجودا في الخارج لكنه امر واقع في نفس الامر بعد ان لم يكن وما كان كذلك
يصلح ان يكون اثرا للفاعل ويكون محتاجا اليه البتة واعترض عليه الامام بان اي شيء
يوص فنوماهيه سواء كان نفس الماهية او وجودها او اتصافها به وضمه اليها او غير
ذلك وانتم قلتم الماهية غير مجعولة فلا يكون شيء مجعولا اصلا ويمكن ان يخصص دعواهم بمثل
الحيوان والنفس والسواد والعلم وغيرها مما عدا مثل اتصاف الماهية بالوجود وضمه اليها
وايقاعها في نفس الامر كما هو الظاهر عند الانصاف كيف لا وما ذكر في امتناعه لا يجري في مثل
الاتصاف المذكور لانه اذا وقع الشك في وجود موجد اتصاف ماهية معينة بوجود ما فقد
وقع في وجوده ايضا بلا ريبة لاحد ولا امكان لتوسط الجعل بين الماهية واتصافها بالوجود ما
وهو ظ وذهب بعضهم الى ان البسيط فقط غير مجعول محتجا بانه اي البسيط لو كان كذلك
اي مجعولا لكان ممكنا لان المحوج الى السبب هو الامكان كما سيجي وهو اي الامكان لا بد
ان يقوم به لوجوب قيام صفة الشيء به وح ان قام به قبل الوجود لكان كيفية نسبة الوجود
الى الماهية متقدمة عليها وهو بط لتاخر كيفية النسبة عن النسبة والحق ان كونه كيفية تلك النسبة
لا يقتضي وقوع الوجود في الخارج بل يكفيه ان يكون تحققها واتصافها به في نفس الامر وتعقله
لها باعتبار الوجود مطلقا وقياسه معها وان قام به بعد الوجود كان الامكان التي مناط
وجوده فلا يكون تاثير الفاعل موقوفا على الامكان هف ولانه يلزم ان يكون قبل الوجود
اما واجبا او ممتنعا ملزم الانقلاب وظاهر انه لا اختصاص لهذا الدليل بالبسيط بل لو تم لدل على امتناع



هذا الكلام للعلامه مولانا قطب الدين الرازي

گر درد مراد دوا نکردی هرگز ∴ کام دل غم زده ادا نکردی هرگز ∴ با تو دل غمخوان بهر است و وفا ∴ گویا که بجز جفا نکردی هرگز ∴

جعل المهيات وامكانها مطلقا الا ان يتكلف بتخصيص الدعوى ببسيط لا يكون له تعلق بشيء
تعلق العرض بالموضوع والنفس بالبدن فيقال ذلك البسيط غير مجعول لان الامكان
على ما هو عندهم امر وجودي فلا بد له من محل ولا شيء يصلح لان يقوم امكانه به الا نفسه
او مادة ولكل شيء يكون له معه تعلق خاص يقوم امكانه به فيلزم ان يقوم به نفسه اما قبل
الوجود او بعده فيلزم ما يلزم وتقرير الدليل على هذا الوجه مناسب لكلام من حمل عدم
الجعل على عدم التاثير في الوجود واما على ما حمله المص من انه بمعنى عدم التاثير في المهية وعدم
جعلها اياها فالاظهر ان يقال لو كان البسيط مجعولا لكان صيرورته اياه ممكنا لان محوج
الشيء الى فاعله انما هو امكانه فذلك الامكان ان قام به قبل تاثير الفاعل فيه
وصيرورته اياه لكان كيفية نسبة الصيرورة الى المهية متقدمة عليها وان قام به بعد التصيير
يلزم عدم توقف تاثير الفاعل في شيء على امكانه وجوابه منع الحصر اي لا نم ان البسيط
لو كان ممكنا لقام به امكانه اما قبل الوجود او بعده لجواز ان يكون الامكان صفة
عدمية كعدم استحقاقية الوجود والعدم فلا يفتقر الى محل يقوم به لعدم لزوم اقتضاء
الصفة العدمية لمحل كذلك واعترض بان هذا الجواب غير ملائم من جانب الحكماء لان الامكان
عندهم امر وجودي على ما يجي لكن المصنف نظر الى ما هو الحق فيه كما سيجي ايضا
واحتج من زعم انه اي البسيط مجعول بان المركب مركب من البسائط ليس فيه شيء سواها
فلو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب ايضا مجعولا ضرورة وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط
التي لا احتياج المركب الى ما سواها ملزم كعدمه عند عدمها قطعا نظرا بتاثير الفاعل الذي هو معنى الجعل
وذلك يوجب نفي المجعولية بالكلية بالمعنى المذكور وان استلزم اثباتها بمعنى الاحتياج الى الغير
في الجملة على ما حمله عليه بعض وانتفاء المجعولية بالكلية مح بالاتفاق وضرورة ان للفاعل
تاثيرا في المهيات الممكنة فحتى لم يوجد للفاعل تاثير لا في البسائط ولا في المركبات يلزم انتفاء
المجعولية مطلقا لانحصار المهية فيهما وربما تقرر هذا المقام بوجه آخر وهو ان يقال لو لم يكن البسيط مجعولا

يلزم استناد المجعولية بالكلية فلا يوجد شيء اصلا وذلك لان المركب مركب من البسائط فلو لم يكن البسيط
مجعولا لم يوجد اصلا لان ما يوجد من غير جعل جاعل يكون واجبا فلو وجد لزم تعدد الواجب
وكونه جزء المركب وخلاف الفرض اذ الكلام في الماهية الممكنة فاذن لم يكن المركب ايضا مجعولا وموجودا
ضرورة ان تحققه انما يكون عند وجوبه ووجوب تحققه انما يكون عند تحقق البسائط وفيه انه ان اريد بكونه
غير مجعول انه غير مجعول بحسب الماهية او الوجود بمعنى ان لا يتعلق به تاثير الفاعل بالذات فلا نم
ان المستغنى عن الفاعل بهذا المعنى يكون واجبا وان اريد انه غير مجعول اصلا لا بحسب الماهية ولا بحسب
الوجود فهو ولكن منع المجعولية ما كان بهذا المعنى بل اما بحسب الماهية او بحسب الوجود اذ لا عاقل يذهب
الى استغنائه بحسبهما عن الفاعل مع ان كلام المص في الجواب تنافيه كما لا يخفى وفيه نظر لجواز ان
يكون المركب مجعولا ح اى حين لا يكون البسائط مجعولا بان يكون حصول وجوده لمهيته مجعولا او انضمام
البسائط بعضها الى البعض مجعولا يعنى انا لا نم ان البسيط اذا كان غير مجعول مطلقا سواء كان
بحسب الماهية او بحسب الوجود او بحسبهما ايضا يلزم ان يكون المركب غير مجعول لجواز ان يكون البسيط
غير مجعول باحد المعاني الثلثة ويكون المركب مجعولا بحسب الوجود بل بحسب الماهية ايضا لجواز ان يكون
انضمام بعض البسائط الى بعض بجعل الجاعل الذى هو بعينه جعل الماهية واما ما قال من انه اذا كان
البسائط غير مجعول كان الوجود والانضمام ايضا غير مجعولين فقد مر ما يكفى به التقصى عنه والحصة
التى يلتئم من امور هى اجزاؤها المادية والصورية فان تحققها بعد تحقق تلك الامور كلها بعدية
المعلول بالنسبة الى العلة التامة او العلل الناقصة اعنى البعدية بالذات اذ الكل بعد الاجزاء كذلك
سواء كان مع تلك البعدية بعدية بالزمان ايضا او لم يكن كما فى الجزء الصورى وارتفاعها بعد ارتفاع
واحد منها بعد المعلول بالعكس الى العلة التامة يعنى ان ارتفاع واحد منها ضرورى لارتفاعها
لا ان ارتفاعها لا يكون الا بارتفاع واحد منها بل ارتفاع الواحد علة تامة لارتفاعها بشرط
ان يسبق على سائر اعدام الامور الاخر فاذا ارتفع اثنان او اكثر معا كانت العلة التامة هى
عدم المجموع لا عدم واحد منها فقد شرط عينا او ذهنا فان الحكم المذكور لا يختلف باختلاف الماهية

بالذهنية والخارجية فان كانت عينية كان تحققها فى الخارج وارتفاعها عنه باعتبار تحقق جميع تلك الامور
فيه وارتفاع واحد منها عنه وان كانت ذهنية كان تحققها فى الذهن وارتفاعها عنه بتحقق تلك الامور
فيه وارتفاع واحد منها عنه والجزء لتقدمه على الكل يستغنى عن سبب جديد يثبته له اى
للكل لتحققه سابقا على تحقق الكل فى العين والذهن فعند تحقق الكل فى احدهما يكون الجزء متحققا فيه
قبله بالذات فيكون تاثير المؤثر فى ايجاد الكل مقارنا بالذات لتحقق الجزء عنه اما بالسبب الذى
اوجده اولا مع سبب البقاء واما بجزم العقل بثبوته للكل عند تصوره وحصوله فيه فلا يحتاج الى
واسطة لا فى الثبوت ولا فى الاثبات وقال لما كان الكل موقوفا على الاجزاء يكون التاثير لا بد
تاثيرا فى الكل فالاجزاء استغنى عن سبب خارج عن سبب الكل وهذا الاستغناء اى استغناء
الجزء عن السبب الجديد ان اعتبر له فى الوجود العينى الغير الذهنى يقال له اى لما له الاستغناء بل للجزء
بهذا الاعتبار الغنى عن السبب وان اعتبر هذا الاستغناء له وثبوته له من غير وسط فى التصديق
فى الوجود الذهنى يقال له اى لما له الاستغناء او للجزء بهذا الاعتبار البين الثبوت اى الذى
لا يحتاج الى واسطة فى التصديق بجزم العقل بثبوته للكل عند حصوله فيه بالكنه ولما اثبت للجزء التقدم
الاستغناء وقسمه باعتباره الى الغنى والبين الثبوت اراد ان ينبه على النسبة بينه وبين كل واحد
منهما فقال والاستغناء عن السبب الجديد مطلقا اعم من الجزء مطلقا بحسب الوجود او الحمل اشتقاقا
لان الكل اى الجزء يلزمه ويساويه حصول مقيد هو الحصول على نعت التقدم على الماهية العينى والذهنى
مطلقا اى من شان الجزء انه يلزمه الحصول بصفة التقدم لا ينفك عنه سواء كان فى العين او فى الذهن
وليس شيء من الاسباب الخارجية من الفاعل والشرائط كذلك فان الفاعل الموجد انما يلزمه التقدم فى الوجود
الذهنى وبالعكس لا اجزاء الذهنية لا يتقدم فى الوجود الخارجى فلا يكون صفة التقدم لازما للجزء مطلقا
اجيب بان استغناء التقدم بهما فيهما لا ينافيه فلو كانت موجودة فيهما ايضا كانت متقدمة ايضا لا محالة تامل والاول
اى الاستغناء عن السبب الجديد مطلق الحصول عند تحصيل الماهية غير مقيد بتقدمه على الماهية اى كل ما كان
حاصلا عند تحصيل الماهية ولا يكون مقصودا بالتاثير بل لا يكون التاثير فيه كان مستغنيا عن السبب سواء كان على صفة

ای تو رخت شمع شبستان غریبان • وی لعل لبت چشمهٔ حیوان غریبان • ای ماه رخت روشنی جان غریبان • درج گهرت منبع احسان غریبان •

المتقدم كالاجزا او لا كلوازم الماهية ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم وهو ظ فان معلول الماهية ولوازمها
اللتي حاصل منها في الخارج والذهن من متقدم عليهما هذا لكن صدق الاستغنا عن السبب الجديد
باحد المعنيين على لوازم الماهية غير ظ اذ اللوازم ما لم تثبت حيث التاثير في الماهية معروضا عنها ولا علة الماهية
كافية فيها اذ الماهية احدى علتها وعلم منه اي مما ذكر من كون الاستغنا المطلق المنقسم الى القسمين
بالاعتبارين اعم من الجزئية العينية والذهنية انه لا لازم من كون الشئ غنيا عن السبب الجديد وكونه بين
الثبوت كونه جزءا خارجيا او ذهنيا لان العام لا يستلزم الخاص بوجه او نقول وعلم مما ذكر
لكون الاستغنا اعم من الجزء انه لا لازم من كون الشئ غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت كونه جزءا بانه
فيها كما لا يخفى وكو سلب بعد تقسيم الجزء الى الغني والبين اي كلا منهما اعم من الجزء لكان اولى تركيبا حقيقيا
بحيث تعرض لها وحدة حقيقية لا بد ان تكون لبعض اجزائها اي الجملة افتقار الى الباقي اي ما هو غير
ذلك البعض وهو مجموع ما سوى ذلك البعض من حيث هو يريد ان ما لا بد منه في تركب الماهية الحقيقية
هو احتياج بعض الاجزاء الى ما سواه لا ان الاحتياج يجب ان يكون للبعض فقط لجواز ان يكون كل
محتاجا الى الآخر باعتبارات مختلفة والا اي وان لم يكن بعض اجزائها محتاجا الى الباقي بالمعنى المذكور
بل كان لكل منها استغناء عن الآخر لا متنع التركيب منها تركيبا حقيقيا فان الحجر الموضوع بجنب الانسان
لا يحصل منهما حقيقة ثالثة وحدة حقيقية بل اعتبارية قيل المدعى بديهية والمثال الجزئي
للتنبيه والتوضيح ولا ينتقض ذلك بتكون العشرة من الاحاد والمعجون من الادوية والعسكر
من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري في كل واحد منها مفتقرة الى الباقي
والصحيح ان اجزاء المركب ان كانت متميزة في الوضع متفاصلة بعضها عن بعض كاجزاء العشرة والعسكر
كانت اجزاؤه هي الاجزاء المادية فقط والهيئة الاجتماعية ليست جزءا صوريا له بل امرا اعتباريا
عارض له بشرط لعروضه تلك الاجزاء امرا واحدا وان لم تتمايز الاجزاء كالمعجون او لم يتفاصل
كالسرير تحصل هيئة وحدانية هي مبدأ الآثار والخواص المطلقة كانت تلك الهيئة جزءا صوريا له
فيكون تركب الجوهر حينئذ من الجوهر والعرض القائم بذلك الجوهر الجزء ولا استحالة فيه انما المحال تركيبه من العرض القائم به

گر خاک خبر دارد از اندوه دل ما • خاکی زره شعر بر سر عنوان غریبان • وی ابر هدایت به تبسم ذوقی گفت • که ای سرو فدا باد ترا جان غریبان •

فعلى

فعلى ما حققنا لا يمكن ان يقال لو كفى احتياج الهيئة الاجتماعية الى الاجزاء المادية للتركيب لصح تركب
الماهية عما ذكر في المثال المذكور من الحجر والانسان والحجر لاحتياج الهيئة الاجتماعية العارضة لهما اليهما هذا
لكن يرد انه لا يبقى لهذه المسئلة نفع يعتد به اذ احتياج الجزء الصوري الى الاجزاء المادية مما لا شك
فيه ولا يمكن ان يحتاج كل منها اي من الاجزاء الى الآخر من جهة واحدة والا لاحتاج الى نفسه وهو ظ
وانما قيدنا الاحتياج بالجهة الواحدة لجواز احتياج كل منها الى الآخر من جهات متعددة كاحتياج
الهيولى الى الصورة في البقاء واحتياج الصورة الى الهيولى في الشكل والتشخص واجزاء الماهية
قد يكون بالذات بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج اي يكون لكل منها وجود مستقل
فيه مغاير الوجود الآخر بالذات واما اعتبار جواز الانفكاك بينهما فمما لا يحتاج اليه مع انه
اعتباره يقتضي اهمال بعض الاقسام الا ان يراد بالجواز الجواز العقلي اعم من ان يكون جائزا في نفس
الامر او لا كالنفس والبدن اللذين هما جزءا الانسان وظ انه اراد بالنفس النفس المجردة فعلى هذا
كان جعل الانسان المركب منها ومن البدن اعتبارية لا حقيقية والاظهر التمثيل بالمادة والصورة فان كلا
منهما موجود مستقل قد تركب منهما الماهية الجسمية وقد يكون الاجزاء بحيث لا يتميز ذلك اي وجود
بعضها عن البعض بل يكون وجود جزء عين وجود جزء آخر وعين وجود الكل في الخارج فلا تمايز بينها
الا في الذهن كالسواد فان وجود جنسه وهو اللون لا يتميز عن فصله وهو القابض للبصر في الخارج
بل التميز بينهما ليس الا في الذهن والا اي لو تميز وجود جنسه عن وجود فصله في الخارج فان لم يكن
شئ منهما محسوسا بانفراده اي يتعلق به احساس مستقل لانه يكون قبل التركيب والاجتماع
محسوسا كما يوهمه ظ العبارة فعند الاجتماع ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا اذ
الغرض ان السواد انما يحصل من اجتماع الجنس والفصل فلو لم يحصل من اجتماعهما هيئة محسوسة لم يكن السواد
محسوسا بالضرورة وان حدثت عند اجتماعهما هيئة محسوسة مرتبة عليه وهو ظ
فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما اذ ترتب الشئ كليا على ما له صلوح العلية يفيد الجزم بان
ذلك الشئ معلول له واحتمال كونه اتفاقيا دائما او مترتبا على ما يقارنه من لوازمه وملزوماته

ولا نطلع عليه مما هو قائم في جميع موارد العلل والمعلولات فعلى هذا يلزم ان لا يجزم بكون شيء علة لآخر اصلاً فتكون تلك الهيئة الحادثة خارجة عنها لوجوب خروج المعلول عن ماهية العلة عارضة لهما فلا يكون التركيب في السواد بل في قابله وفاعله يعني الاجزاء المجتمعة فانها قابلة للهيئة المحسوسة وفاعلة لها باعتبارين ولو اريد بقابله ما فرض جنسه وبفاعله ما فرض فصله بناء على النسبة الجنس اليه بالقبول ونسبة الفصل اليه بالفاعلية في الجملة حتى كان حاصل الكلام بل التركيب في المجموع المركب من قابله وفاعله لا يكون بعيداً الا انا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة والتركيب ما وقع فيها هف وان كان احدهما فقط محسوساً مع العلم الضروري بان المحسوس واحد وكون السواد الحاصل منهما محسوساً كان الاحساس بالسواد احساساً باللونية المطلقة ان كان ذلك الواحد هو اللونية المطلقة او بقابضية البصر ان كان ذلك قابضية البصر هف لكون السواد عبارة عن الهيئة المحسوسة الحاصلة منهما فلا يكون الاحساس بها عين الاحساس باحدهما ولاستلزامه كون النوع عين الجنس او عين الفصل ولو قيل وان كان احدهما محسوساً فقط للزم احد الامرين اما ان يكون الاحساس بالسواد احساساً بالمحسوسين واما ان يكون احدهما عين السواد وذلك الواحد غير محسوس والكل باطل لم يكن بعيداً وان كان كل منهما محسوساً بانفراده مع ان المحسوس هو السواد كان احساساً بالسواد احساساً بالمحسوسين وذلك باطل على ان كون الجنس والفصل او احدهما محسوساً بانفراده مما لا يتصور اصلاً اذ الاحتياج الى الفصل انما هو لتعين الجنس المبهم في ذاته وتعينه به ليس كتعين امر بفاعل خارجي بان يكون ذلك الخارج فاعلاً لتعينه وموجباً لعروض عرض مشخص له اذ لو تعين على هذا الوجه لا يوجب الاحتياج الى الفصل بل الفاعل المفارق كاف له بل تعينه به بان يتحصل الجنس بل حقيقته باعتبار عروض الفصل بل حصته له واختصاصه به بحيث يصير هو بعينه في الخارج فكون احدهما محسوساً بانفراده مما لا يعقل فيثبت ان جنس السواد لا يتميز وجوده عن وجود فصله الا في الذهن فقط فانه اذا حصل فيه فصله الى اللون الذي هو الجنس والى قابض البصر الذي هو الفصل فتحصل لكل

فيها

منهما وجود ممتاز عن وجود الآخر وتفصيله انه اذا حصل السواد في الذهن ولوحظ مع ما يشاركه في الجنس كالبياض والحمرة وغيرهما تؤخذ منه صورة عقلية مطابقة له ولما معه هي لونيته واذا لوحظ بخصوصه ممتازاً عن تلك المشاركات بصفة مخصوصة به وصيرورته شيئاً آخر يتصور بصورة عقلية اخرى مطابقة له فقط هي كونه قابضاً للبصر ولا امتناع في مطابقة الصور الكثيرة العقلية لشيء واحد بملاحظات متعددة واعتبارات مختلفة فاذا لوحظ ماتان الصورتان وان كلاً منهما ليست خارجة عنه وليست احديهما عين الاخرى ولا داخلة فيها تحكم بكونه مركباً منهما وذهب بعضهم الى ان الجنس والفصل وان اتحدا في الخارج بحسب الوجود لكنهما مختلفان بحسب الماهية على ما قال وذلك التميز الذي بين وجوديهما في الذهن يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتهما اعني اللونية والقابضية فانهما وان كانا غير ممتازين في الوجود الخارجي لكن ماهية احديهما مغايرة لماهية الاخرى والا لكان احدهما عين الاخر في الخارج وجوداً وماهية فكان حكم الذهن بالتركيب في نفس الامر فيهما لا تركيب فيه اصلاً خطأ فاذن هما متمايزان في الوجودين الذهني والخارجي بحسب الماهية واما بحسب الوجود فالامتياز ليس الا في الذهن فقط يعني ان الجنس والفصل في الوجود الخارجي متحدان وجوداً ومتغايران ماهية وفي الوجود الذهني متغايران ماهية ووجوداً معاً واعترض عليه بان الوجود الواحد ان كان عارضاً لكل منهما لزم امران كون الوجود الواحد بالشخص قائماً بامرين متمايزين في الخارج وكونهما موجودين بحسب الوجود الخارجي ايضاً هف وان كان قائماً بالمجموع منهما لزم وجود الكل بدون وجود الجزء وسيأتي ما يتراءى منه تحقيقه وفيه نظر لانا لا نسلم ان التركيب في قابل السواد وفاعله لا فيه ان لم يكن شيء منهما محسوساً بانفراده وعند الاجتماع تحصل هيئة محسوسة وانما يلزم ذلك لو لم يكن تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع فان الهيئة الحادثة التي هي السواد لو كانت هي المجموع المركب منهما كان التركيب

في نفس السواد لا في قابله وفاعله قوله تلك الهيئة خارجة عنهما عارضة لهما قلنا ان اريد
بخروجها عنهما وعروضها لهما انها خارجة عنهما عارضة لهما خروج العرض عن محله وقيامه
به فلا نم حدوثها عند اجتماعهما يقتضي ذلك وان اريد بهما انها ليست داخلة فيهما ذاتية
لهما وكانت محمولة عليهما كما هو حال كل كلي مركب بالنسبة الى اجزائه كالانسان بالنسبة الى
الحيوان والناطق فمسلم ولكن لا يلزم من ذلك عدم تركبها منهما وخروجها عنهما وايضا
بقي الكلام فيما ادعيناه لتصحيح الملازمتين اعني قولنا مع العلم الضروري الخ وقولنا
مع ان المحسوس هو السواد وجزء الماهية التي تكون اجزاؤها جنسا وفصلا بوجه اي يحمل
عليه انه جزء منها في نفس الامر وتركيبه بينه ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة
مشخصة اي يؤخذ باعتبار ان الاجزاء الاخر مسلوبة عنه غير معتبرة فيه ولعله اراد
بالمشخصة المخصصة مطلقا حتى يشمل تخصيص الجنس بالفصل فان الناطق عام بحسب المفهوم
يتخصص بانضمام الحيوان اليه اختصاصا كان بهذا الاعتبار جزءا اذ الجزء ما يتركب
منه الشيء فاذا اخذ جزء بحيث يكون سائر الاجزاء مسلوبة عنه غير معتبرة فيه كان
هو لا وحده بل هو مع باقي الاجزاء عين ذلك الشيء المركب منها فيكون هو جزءا ومادة
اي ما معه الشيء بالقوة ان كان جنسا باعتبار آخر اي الماخوذ لا بشرط شيء وصورة
اي ما معه الشيء بالفعل ان كان فصلا بالاعتبار الآخر وقد قيل معناه انه مادة في
الخارج ان كان جنسا في الذهن وصورة في الخارج ان كان فصلا في الذهن بناء على ما اشتهر
ان الجنس ماخوذ من المادة والفصل من الصورة فيكون لذلك المركب ماهيتان عقلية مركبة من
الجنس والفصل وخارجية مركبة من المادة والصورة وذلك بانه يقتضي ان يكون له ماهيتان
عقليتان متغايران اذ الاجزاء الخارجية اذا تعقلت كان المركب منها تمام ماهية
العقلية ويمكن ان يقال معنى اخذ الجنس من المادة ان الجنس انما يؤخذ من حيثية اشتراك الماهية
مع الامور المخالفة لها بالنوع وملاحظتها معها واخذ صورة مطابقة لها كلها اعني الجنس وتلك

الحيثية هي حيثية المادة المشتركة واخذ الفصل انما يكون بملاحظتها بخصوصها و
امتيازها عما عداها واخذ صورة مطابقة لها فقط اعني الفصل وهذه الحيثية
حيثية الصورة المختصة بها والجزء الماخوذ على الوجه المذكور لا يكون محمولا فان الجزء
المسلوب عنه غيره من الاجزاء لا يحمل على الكل ولا على باقي الاجزاء كالحيوان المسلوب
عنه الناطق فانه غير محمول لا على الانسان ولا على الناطق وهو ظاهر اذ يحكم البديهة بان
احد المتغايرين بالذات ليس هو الاخر ولا المركب منهما وان اخذ الجزء من حيث
هو هو مع عدم الالتفات الى ان يكون معه شيء من الاجزاء الباقية ومعتبرا فيه او لا يكون
كان محمولا على الكل وعلى الاجزاء الباقية فانه اذا لم يعتبر سلب الاجزاء الباقية
عنه وعدم اخذه معه كان مطلقا محتملا لاحتمال الاشياء فاحد احتمالاته
ان يكون الاجزاء الباقية فيه بل ان يصير افراد داخل فيه جميع الاجزاء من
حيث انها اجزاء فيكون محمولا الا ترى ان الحيوان الماخوذ على وجه يكون جسما ناميا
حساسا متحركا بالارادة فقط اي من غير تعرض لان يكون ناطقا او غير ناطق يكون
الجسم النامي المتحرك بالارادة الناطق من افراده متحدا معه فلا امتناع في حمله
على الانسان وقس عليه الحمل الواقع بين العارض والمعروض فلا امتناع في حمله على
ان لم يصح ايضا لانا نقول لو جاز حمل الجزء اي ما صدق عليه الجزء بالاعتبار الذي
ذكره على الكل فاذا قلنا الانسان حيوان فلا يخلو اما ان يراد ان ذات الانسان هو
ذات الحيوان او موصوف به او عين وصف المحمول ومفهومه او موصوف به
او وصف الموضوع عين وصف المحمول او موصوف به او عين ذات المحمول او موصوف به
ولا شك ان الذات ليس عين الوصف ولا وصفا اصلا لا للذات ولا للوصف
وان وصف المحمول ليس هو عينه وصف الموضوع فبقي ان يكونا متحدين ذاتا او يكون
ذات الموضوع موصوفا بوصف المحمول او يكون وصف الموضوع عين وصف المحمول

اي ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان

وهو الاحتمال الرابع

وهذا الاحتمال الخامس

درویشی دین دیده می باید   عالم همه دوست دیدنی باید

فاشیا رالی نفی اثنین منها واختیار الباقی حیث قال فان کان المراد انهما متحدان فی المفهوم
کان کاذبا ضروره تغایر مفهومی الکل والجزء وان کان المراد ان الانسان موصوف بالحیوانیه
کان کاذبا ایضا لان الجزء مقدم علی الکل ولا شی من الصفه بمتقدم فلا شی من الجزء بصفه
وان کان المراد امرا ثالثا فبینوه حتی ننظر فی صحته وفساده لانا نقول المراد انهما متحدان
فی الذات اذ التحقیق ان الحمل مطلقا سواء کان حملا للجزء علی الکل او بالعکس او للعارض
علی المعروض هو ان المتغایرین بحسب المفهوم متحدان بحسب الذات فان مفهوم الانسان
وان کان غیر مفهوم الحیوان لکن ذات الانسان کزید مثلا هو بعینه ذات الحیوان بلا
تفاوت بل الانسان هو الحیوان الذی صار بعینه انسانا لان الحیوان شی فی الخارج
قد انضاف الیه شی آخر فصار امعا انسانا فاعتبار التغایر فی العنوان لان یکون الحمل مفیدا
واعتبار الاتحاد فی الذات لان یکون صحیحا واما علی ما جری علیه المص بعنوان المراد انهما
متحدان فی الوجود حقیقه او توهما لیشمل الحکم المعدوما لان الحیوان المطلق لا یدخل فی الوجود
الا بعد تقیده بقید وصیرورته شیا مخصوصا فانه ما لم یصر ناطقا او صاهلا او غیرهما
من الفصول لا یمکن دخوله فی الوجود فاذن الوجود لا یعرض الا للحیوان المرکب ای الذی
رکب مع القید الذی هو الفصل بالمعنی الذی ذکر فالحیوان الناطق وان کان مرکبا
بحسب الماهیه لکن وجوده بعینه وجود الحیوان هذا فتح لا یمکن ان یناقش بانه ان اراد
بقوله الوجود لا یعرض الا للحیوان المرکب انه لا یعرض الا للمجموع من حیث المجموع کما هو الظ
فلزومه مم لجواز ان یکون اقترانه بالفصول لعروض الوجود له لنفسه وان اراد انه یعرض
للحیوان المقید فمسلم ولکن لا یلزم منه وحده الوجود واعلم ان ما ذکره لیس مختصا بالجزء
والکل بل هو جار فیما بین العارض والمعروض ایضا فان الانسان والضاحک فی قولنا
الانسان ضاحک متحدان بحسب الوجود ومتغایران بحسب المفهوم بعین ما ذکر الا ان مبدأ الاول داخل
ومبدأ الوصفی خارج بمعنی ان الناطق والضاحک مثلا اذا اخذا بشرط لا شی ای لا یکونان محمولین

گفتم از زلف تو زنار ببستم گفت رو   در کفر هم صادق نه‌ای رسوا مکن زنار را

علی الانسان بل یکون احدهما جزءا والآخر خارجا عارضا واذا اخذا لا بشرط شی
یکونان محمولین علیه فهما بالاعتبار الاول مبدا لهما وبالاعتبار الثانی فمبدأ الناطق داخل ومبدأ
الضاحک خارج او نقول الناطق والضاحک المحمولان اثران ولکل منهما مبدأ یعبر بهما
عنهما وما هو مبدأ للاول کان داخلا وما کان مبدأ للثانی کان خارجا واما جعل
مبدأ الناطق النطق ومبدأ الضاحک الضحک فلیس بظاهر اذ جعل النطق جزء الانسان غیر معقول
واعترض الامام علیه ای علی کون الکل والجزء متحدین فی الوجود بان الجزء من حیث انه جزء له وجود
والا لزم تقوم الموجود بالمعدوم ووجوده مغایر لوجود المرکب لتقدمه علیه فلا یخلو اما
ان لا یحصل له وجود آخر مع حصول وجود الکل او یحصل فلو کان الاول یمتنع
ان یکون متحدا مع الکل فی الوجود وهو ظ ولو کان الثانی ای حصل له مع حصول
المرکب وجود آخر ما کان له اولا کان له ای للجزء وجودان لامتناع کون
المتقدم عین المتاخر وانه مح ظ وانه سوال مشکل والجواب عنه صعب ان ارید بالجزء
الجزء الخارجی کیف وقد صرحوا بان الجزء عند تحقق الکل وامتیازه فی نفسه الی العله
یستغنی عن العله فکیف یکون معه متحدا فی الوجود وان ارید به الجزء الذهنی فلیس الجواب عنه صعبا
بل الجواب عنه ان الجزء الذهنی انما هو جزء فی الذهن دون الخارج فکیف یتقدم بالوجود
علی الکل فی الخارج متقدمه علیه انما هو فی الذهن واتحاده فی الخارج وذا لا ینافی
الحمل بل یصححه والحاصل ان حمل الجزء انما کان جزءا کان ثم متقدما علی الکل واما تقدمه
حیث لا یکون جزءا فیه فلا وان خص بانه لا اختصاص لهذا السوال بالجزء بل یجری فی الوصفی
المحمول ایضا بان یقال الوصفی متاخر عن الذات الموضوع فی الوجود فلو کان له وجود آخر معه لزم ان
یکون للموضوع وجودان فالجواب عنه ان کون الوصفی عرضیا للموضوع متغایرا له فی الوجود
انما هو فی الذهن دون الخارج فانهما فیه متحدان بحسب الوجود الا تری ان کون الضاحک
عارضا للانسان مغایرا له محمولا علیه انما هو فی الذهن واما فی الخارج فلیس الضاحک الا الانسان

عاشق مشو عاشق مشو در بیشوی پروانه شو   الله دلی آتش دل پروانه شو پروانه شو

گفتم که بر خورده ام گفتا بر کمان من زدم   گفتم کمان دلبری گفتا بیا زوری نیست

وخروج مبدا المحمول عن الموضوع وتاخره عنه لا يتوجه في ذلك كالاخول فيه بتقدمه عليه
غير فادح هذا لكن بقي الكلام في امتناع حمل الاجزاء الخارجية مطلقا الا يرى ان الجسم الذي
هو جزء خارجي لانواعه جنس لها محمول عليها بل الجدران الاربعة والسقف بل المجموع
مادة اي مركب كان موجوده لا بشرط شي كذلك بالنسبة الى ماهي مادة له فالجواب ح ان الجزء من حيث
هو جزء وان كان له وجه يتقدم الكل لكن المحمول ليس هو الجزء حقيقة بل الجزء الصاير شيئا
آخر اعني الكل بحسب الحقيقة والذات فلا تفاوت بين الكل والجزء بهذا الاعتبار الا بالاعتبار
قال صاحب المحاكمات والذاتي عند الجمهور يقال لجزء الماهية بالمجاز اما انه ليس جزء بالحقيقة
فلان الجزء من حيث انه جزء مستقدم على الماهية في الوجود فيكون وجوده مغايرا لوجود الماهية
فلا يكون محمولا عليها اذ الحمل يستدعي الاتحاد في الوجود فلا يكون ذاتيا لانه من اقسام المحمول
واما وجه التجوز فلان اللفظ الدال عليه جزء الفاظ الحد فيسمى الذاتي تسمية للمدلول باسم الدال
ولانه معروض الجزئية باعتبار آخر وقد اضطر الى اطلاق اسم الجزء عليه لان الحيوان مثلا لا
يمكن ان يقال انه نفس ماهية الانسان ولا خارج عنها فالقول بانه جزء انما هو بالاضطرار
واجزاء الماهية مطلقا اي سواء كانت حقيقية او اعتبارية ان كانت بعضها اعم مطلقا او من وجه
من بعض تسمى متداخلة والا فمتباينة وقد قيل ان كانت الاجزاء متصادقة في الجملة
كانت متداخلة والا فمتباينة وقيل الاجزاء المتصادقة ان كان كل منها صادقا على
كل ما صدق عليه سائر الاجزاء فمتساوية والا فمتداخلة وترك التعرض للمتساوية لعدم
وجود ماهية مركبة منها انما يصح ان لو كان الكلام في الماهيات الحقيقية وليس كذلك
بل فيما هو اعم منها والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الآخر مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص
متعينا به موصوفا به فهو نحو الحيوان الناطق فانه اي الحيوان الذي في ذاته مبهم
متقوم بالناطق متعين به لكونه جنسا له اي لكون الحيوان جنسا لفصله الناطق ومتصف به
وتعلق الحيوان به ينافي تقدمه عليه من حيث انه متعلق به واما تقدمه عليه من حيث الذات فلا فلا امتناع في كونه متصفا به

وقيل ان الحيوان الناطق جار مجرى الموصوف والصفة من حيث ان احدهما موضوع
بالذات والآخر محمول كذلك لا انهما موصوف وصفة في الحقيقة وان لم يكن المتقوم
بالخاص موصوفا به فهو كالموجود المقول على المقولات العشر عند اعتبار العقل ماهية
مركبة منه ومن احدى المقولات كالجوهر الموجود والكم الموجود ونحوهما فان الموجود
فلان الموجود في كل منها متقوم ومتعين بما يقارنه وليس ذلك وصفا للموجود بل الامر بالعكس
وان كان الخاص متقوما بالعام فهو كالنوع الاخير المتقوم بخواصه الغير الشاملة التي لا توجد
الا فيه ولا تشمل جميع افراده كالماهية الاعتبارية المركبة من الانسان والضاحك
بالفعل فان تقوم الضاحك بالفعل وتحصله في نفسه انما هو بعد تقوم الانسان وتحصله في نفسه
وان كان كل منها اعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان الابيض عند اعتبار العقل ماهية
مركبة منهما واما المتباينة فهي كتركب الشي اما بعلته الفاعلية كالعطاء فانه اسم للفائدة
مقرونة بالفاعل فالعطاء حاصل من تركب الفائدة مع اضافتها الى الفاعل و
ان كان الفاعل خارجا عنه او بالصورية كالافطس اذا جعلناه اسما للانف الذي
فيه التقعير فان الافطس ح مركب من الانف الذي هو المادة ومقارنته مع التقعير الذي
هو الصورة او بالقابلية اذا جعلناه اي الافطس اسما للتقعير الذي في الانف
اي التقعير في نفسه مع اضافته الى الانف القابل له او بالغائية كالخاتم فانه اسم
لحلقة توجد معها ان يتزين بها في الاصبع واما بمعلولاته كالرازق والخالق ونحوهما من
الصفات المشتقة فانه قد اعتبرت فيها الذوات الفاعلة المنضمة الى اضافتها الى افاعيلها
كالرزق والخلق وغيرهما من الآثار والرزق سنه وبين الاول ان في الاول توجد المعلول
اولا ويضاف الى العلة وهٰهنا بالعكس او بما لا يكون علة ولا معلولا فهي اما ان يكون كلها ماهية
او اضافية اي يكون نفس الاضافة كالابوة والاخوة لا انها صفة تعرض اضافة فان ذلك قد يكون
حقيقية او ممتزجة منهما والاول اما ان يكون كلها متشابهة غير محصلة كالعدد المركب من الآحاد

بناء على ان الاعداد ليس لها جزء صوری بل هی عبارة عن الاحاد المجتمعة فقط ومنشاء
الخواص والاثار هی خصوصیة الاحاد المجتمعة لا الصورة الفائضة مثل ما فی المركبات
الخصیصة كالسریر والمعاجین والمركب من الاسطقسات او مختلفة اما معقولة غیر
محسوسة كلها كتركب الجسم من الهیولی والصورة ولیس التركیب ههنا تركیبا من العلة و
المعلول فان المراد من تركب العلة مع المعلول وبالعكس ان یكون اضافة احدهما الی الاخر
ماخوذا فی مفهومه على ما یظهر من الامثلة المذكورة ولیس بین الهیولی والصورة تلك الاضافة كما لا یخفى
او محسوسة كلها بالذات او بالتبع كتركب الحلقة من اللون والشكل وهو ان كان بمعنى الشكل
ما احاط به حد او حدود وقد یكون جمیع اجزائها محسوسة بالذات وقد لا یكون مع انها
كیفیات لا یكون حلقة حقیقیة هی من الكیفیات المختصة بالكمیات المقابلة للكیفیات المحسوسة
بل مشهوریة وان اراد به الهیئة الحاصلة من احاطة حد او حدود كما هو الظاهر كانت الحلقة حقیقیة وتركیبها
مما یكون من المحسوس بالذات وغیره واشتمال مفهوم الشكل اعنی الهیئة الحاصلة من الاحاطة
المذكورة على الاضافة والنسبة لا یقدح فی جعلها من امثلة الحقیقیة على ما اشرنا الیه او ممتزجة منهما
كتركب الحسن من الاعضاء المتناسبة مع الملاحة والثانی كالاقرب والابعد لكون كل منهما
اضافة مشتملة على اضافة اخرى اعنی القرب والبعد والثالث كالسریر الذی یعتبر
فی تحقق ماهیته نوع من النسبة اذ لا بد فی السریر من الاجزاء الحقیقیة التی هی القطع الخشبیة والنسب
المخصوصة الواقعة بینها وكالعدالة التی تتركب من العفة والحكمة والشجاعة واجتماعها وانضمام
بعضها الى بعض ان جعل ذلك جزءا منها والماهیة ان كانت نوعا ای قسما منها بحیث
یشمل النوع الحقیقی والاضافی والجنس العالی محصلا ای موجودا فی الخارج على ما تقتضیه قوله
وجزؤها بحاله ویمكن ان یراد به ما كان حاصلا فی ذاته غیر محتاج فی تحصیله الى اعتبار عقلی
وانضمام شیء آخر الیه من الفصول كما یعینه جعله مقابلا لما یحصل باعتبار العقل وحمله علیه
هذا اوفق بعد قوله وجزؤها یجب ان یكون موجودا على تقدیر وجوده ما كان احسن فی الحقیقیة ای

ای غیر الاعتباریة وجزؤها ای الماهیة الحقیقیة یجب ان یكون موجودا لان جزء الموجود
موجود ولا یذهب علیك ان وجود الماهیة المركبة فی الخارج انما یقتضی وجود اجزائها
فیه اذا كانت الاجزاء خارجیة واما اذا كانت ذهنیة فلا وان حصلت الماهیة باعتبار
عقلی فهی الاعتباریة كالحیوان الابیض ولا یجب ان یكون جزؤها موجودا وما ذكروا وان كان شاملا لما
یكون الاجزاء كلها معدومة لكن لما كان یكفی له عدمیة احد الاجزاء قال لجواز تركبها من المعدوم والموجود
فانه على تقدیر وقوعها فی الخارج ونفس الامر لا یقتضی وجود الاجزاء فیه بل لا یمكن كالجاهل المركب
من الذات مع الصفة العدمیة التی هی الجهل والاعمى المركب من الموصوف المحقق والصفة العدمیة
لان حال الماهیة التی یكون باعتبار العقل لا یكون واقعة الا فی الذهن فجعل البحث من وجود اجزائها
فی الخارج وعدمها فیه بحثا علیها لیس كما ینبغی لانا نقول الماهیة الاعتباریة قد یكون اجزاؤها ایضا
اعتبارات عقلیة وقد یكون امورا حقیقیة یضم العقل بعضها الى البعض ویجعلها ماهیة واحدة و
الاول لا یكون هی ولا اجزاؤها الا فی الذهن واما الثانی فقد یكون واقعة باعتبار وقوع الاجزاء
فی نفس الامر سواء كانت الاجزاء كلها وجودیة كما فی المثال الاول او لا كما فی المثالین الاخیرین
والماهیتان المتفقتان فی بعض الاجزاء الذهنیة اذا اختلفا فی الباقی كان ما به الاشتراك
غیر ما به الامتیاز بالضرورة والاول ای المشترك بینهما بتمامه هو الجنس اذ لا نعنی بالجنس الا كال
الجزء المحمول المشترك بین الماهیتین والثانی ای الممیز هو الفصل اذ لا نعنی بالفصل الا ذاتیا یمیز
الماهیة عن غیرها قال الشیخ ان الفصل علة لوجود الجنس بمعنى ان الجنس امر مبهم غیر متعین فی ذاته
فلا بد من امر یعینه وهو الفصل وعلیته له بهذا المعنى امر بین بل نقول كل كلی فان نسبته
الى ما تحته من الجزئیات مطلق متردد بینها لا اختصاص له باحدها بذاته فلا بد من امر مخصص اما
فصل ان كانت تلك الجزئیات مركبة من الجنس والفصل واما عرض ان كانت تلك الماهیة متحصلة فی ذاتها
كالانواع البسیطة وقد یفرق بین الجنس والنوع بان الجنس مبهم غیر متحصل فی نفسه متردد
بین حقائق مختلفة لا ینطبق على احدها الا بانضمام فصل الیه والنوع وان كان لا یتحقق فی الخارج الا بعوارض اعراض

مشخصة لكنه غير متردد بين الحقايق المختلفة بل هو متعين في نفسه بحسب الحقيقة منطبق على احادها بعينه
لا تختلف بحسب وجوده في ضمن الاشخاص هذا وظاهر ان مراده بوجود الجنس هو تعينه المذكور
والا فهما موجودان في الخارج بوجود واحد ونفك كل واحد منهما عن الآخر في العقل والا
اى وان لم يكن الفصل علة للجنس في الجنس ان كان علة له فانما وجد الجنس وجد الفصل
لامتناع تخلف المعلول عن علته وان لم يكن هو ايضا علة له استغنى كل منهما عن الآخر
فيمتنع التركيب منهما على ما مر من وجوب احتياج اجزاء الماهية بعضها الى البعض وجوابه منع
الشرطية الاولى اى لا نسلم ان الجنس ان كان علة للفصل فانما وجد وجد ان اراد بالعلة المحتاج
اليه مطلقا اذ لا يلزم من تحقق العلة بهذا المعنى تحقق المعلول ومنع الشرطية الثانية ان اراد
بها العلة التامة اى لا نسلم ان الجنس ايضا ان لم يكن علة للفصل استغنى كل منهما عن الآخر لجواز
ان لا يكون شيء منهما علة تامة للآخر ويحتاج احدهما الى الآخر ضرورة تحقق احتياج المعلول
الى العلة الناقصة فيصح التركيب منهما بذلك الاحتياج قال الامام في ابطال قول الشيخ
ان الابيض يحصل للحيوان الابيض وليس علة لوجوده والا لكان متقدما عليه وهو باطل
لان الامر بالعكس ولانه لو كان علة له فاينما وجد الابيض وجد الحيوان وليس كذلك
وان القوى النباتية وفصول انواع النبات مثل قوى التنمية والتوليد وغيرهما فصل
طبيعي مقوم للجسم النباتي الذي هو الجنس لانواعه مع ان ذلك الجسم النباتي قد يبقى
بعد زوالها عنه وانتفائها كل نصل عن حصته منه كما نشاهد بعض الاجسام النباتية
الواقعة عن افعالها كالخشب فتجزم بان تلك القوى ومباديها غير باقية فيه كالخشب اليابسة هذا
على ما يقتضيه جواب المص ويمكن ان يراد بالجسم النباتي انواعها وبفصله مقوماتها وبالجسم المطلق
الذي هو جنس الجسم النامي المنقسم الى فصول النبات وجوابه ان كلام الشيخ في الماهية
الحقيقية وما ذكرتم من الحيوان الابيض مركب اعتباري فلا يرد نقضا عليه على انا نقول علية الفصل
بالمعنى الذي مر انفا للانسان كون الابيض علة للحيوان المبهم المتردد بين الابيض وغيره فقول الابيض متاخر عن الحيوان

هر کس که ز دور دید روی تو گر خود برود هزار سال از کویت در گردن جان کمند شوق از مویت مشکل که دگر روی نیارد سویت

فلا يكون علة له قلت متاخرة انما هو عن ذات الحيوان فلا ينافي تقدمه عليه باعتبار تعينه الا يرى
ان العوارض المشخصة متاخرة عن ذات الشخص ومتقدمة على الذات المشخصة قوله وان كان الابيض علة
له فاينما وجد وجد قلت الابيض الذي هو فصل الحيوان هو الابيض الحيوان لا مطلق الابيض على
ان علية الفصل للجنس ليست علية تامة حتى يلزم ذلك وان بقاء الجسم النباتي بعد زوال القوى ثم
ثم فان القوى النباتية اذا زالت عن الجسم النباتي لم يبق ذلك الجسم نباتيا بل يصير جسما آخر
ولعل منشأ جواز بقاء حصة الجنس مع انتفاء فصل لفصل آخر فانه قبل صدق الجسم النباتي عليه
بالاطلاق العام لا يقتضي وجود القوى فيه حين الاطلاق بل حينما احتمل حمل القوى عليه ايضا
لا يقتضي ذلك فلا فرق والمشترك انما في بعض الذاتيات اى في بعض الامور التي هي ذاتيات
لا عرضيات اذا اختلفا في اللوازم اى لوازم الماهية الناشئة عنها دون الوجود وادام آخر
دل ذلك الاشتراك مع الاختلاف على التركيب من الامور المشتركة بينهما والمميزة لكل منهما
وذلك لان اللازم لا بد له من علة وعلته لا يجوز ان يكون الامر المشترك بينهما لامتناع استناد اللازم الخاص
الى الامر المشترك لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وانفكاك الملزوم عن اللازم فاذا لا بد في كل منهما
من ذاتي مختص يكون هو وحده او مع الامر المشترك علة للازم المختص اما بالذات او بالواسطة
وتفسير اللوازم بما ذكر يندفع ما اعترض عليه بانه يجوز ان يكون اللازم مستندا الى المفارق او الامور
العارضة المختصة مع انه يدفع ايضا بان نسبة المفارق الى الكل على السوية فلا يكون علة لنفي احدهما
دون الآخر على ما هو المشهور وبما قيل نشغل الكلام الى اختصاص ذلك الامر العارض به فاما
ان يتسلسل او ينتهي الى ذاتي مختص والاول باطل فتعين الثاني وهو المطلوب فان قيل هذا ايضا
منقوض بعروض الفصول المتعددة لطبيعة جنسية واحدة اذ لا يمكن استنادها الى الطبيعة
المشتركة ولا الى الجزء المختص لبساطتها واشتراكها بين الجميع ولا الى المفارق لاستواء نسبته
اليهما ولا الى العوارض المختصة لتاخر العوارض عن الفصول ولزوم التسلسل قلت مع انه فاسد
بما ذكرنا يجوز ان يقتضي المفارق واحدا كان بالذات او متعددا عروض الفصول المتماثلة لتلك

الطبيعة فتتعين بكل منهما نوع من الاستحالة اذ تخصص الطبيعة وتعينها ليس الا بانضمام الفصول اليها
فلا يمكن ان تتعين بفصل الا الحصة المتعينة به ولا تعين تلك الحصة الا به ولو توقف ذلك بتخصص الصور النوعية
بحصة حسية متعينة ممتاز عنها في الوجود وجاب باستناده الى استعدادات متخالفة مسبوقة باستعدادات
اخرى لا الى نهاية واما اشتراك المختلفات بحسب الماهية في السلوب بل في الآثار الثبوتية
ايضا اذا كانت عن ناشية عن الماهية من حيث هي واختلاف المشتركات في الذات او
في العوارض فيها اي في السلوب بل فيما هو اعم منها فلا يوجب التركيب في الماهية اما الاول فلان
الواحد النوعي يجوز ان يستند الى امور مختلفة الا يرى ان كل بسيطين مختلفين بحسب الماهية
كالوحدة والنقطة يشتركان في سلب ما عداهما عنهما بل في كثير من الآثار الوجودية كالوجوب والامكان
واما الثاني فلان الاشتراك مطلق لا يقتضي اشتراكهما في جميع الاحكام والآثار على ما اشار اليه
بقوله فليشاركه البسيط كالناطق المركب الذي احد اجزائه هو كالانسان في ذلك البسيط وحقيقته
قال الانسان والناطق مشتركان في حقيقة الناطق وحمله عليهما واختلافه اياه اي اختلاف البسيط
المركب في بعض السلوب مثل عدم دخول الجنس في طبيعته مع دخوله في طبيعة المركب مع انه
لا تركيب فيه اي في ذلك البسيط قال المص في شرح الملخص وكذا اذا اختلفت الماهيات
في شيء واشتركت في اوصاف ثبوتية خارجة عن حقائقها فان هذا النوع من الاختلاف و
الاشتراك لا يقتضي التركيب كفصول الماهيات المشتركة في طبيعة الجنس اشتراكها عرضيا مع
جواز بساطة تلك الفصول باسرها وكذا اشتراكها في شيء واختلافها في صفات ثبوتية
كالعقول المشتركة في الوجود المخالفة في التقدم والتأخر واعلم ان المعين يتعين ويتشخص
به الماهية المشتركة في ذاتها نحو شيء غير الماهية فانها من حيث هي قابلة للاشتراك والتشخص غير قابل له
فلو لم يكن في الشخص شيء غير الماهية للزم اما اشتراك الشخص بين الكثيرين او عدم اشتراك الماهية بينها و
كلاهما خلاف الواقع لكن الكلام في ان ذلك الشيء ما ذا وليس هو ما ندركه من الاعراض المحسوسة وغيرها
من الكميات والكيفيات وغيرهما فانا لا ندرك عرضا مخصوصا في الاشخاص المادية باقيا من اول حدوثها

الى انقضائها على ما هي عليه مع الجزم بكون كل واحد منها شخصا واحدا والقول بانه
في كل زمان شخص آخر وعدة شخصا واحدا فيها انما هو بحسب الظاهر بعيد مخالف اللغة
والعرف وموجب لان يعال زيد مثلا كلي ليس هو موضوع لشخص بعينه بل للقدر
المشترك بين الاشخاص المتباينة وليس هذا الا السفسطة وغاية ما يمكن ان يقال
فيه ان تلك الاعراض مشخصات بعضها موجبة للمتشخص وبعضها مبقية له لا مشخصات
حتى يتغير الشخص بتغيرها وتغير المشخص لا يوجب تغير التشخص لجواز بقاء معلول شخصي
بتوارد العلل المتعاقبة عليه كتوارد الدعائم لبقاء وقوف السقف مرتفعا قالوا نسبة التشخص
الى الماهية كنسبة الفصول الى الاجناس فكما ان الجنس امر مبهم لا يتعين الا بانضمام الفصل
اليه كذلك الماهية المشتركة لا تتعين ولا تتخصص الا بالتعين وليس في الخارج الا الهوية المتشخصة
لا الماهية ولا التشخص بل الشخص في الخارج شيء واحد متعين في نفسه ممتاز عن سائر
الاشخاص بذاته لا اشتراك له معها في الخارج بل في الذهن باعتبار الماهية المنتزعة منها بعد
ان يفصل العقل الشخص الى الماهية والتشخص كما يفصل النوع الى الجنس والفصل هذا و
قد وقع الخلاف في ان التعين هل هو وجودي او عدمي فذهب المص الى انه وجودي وقال
لا يجوز ان يكون التعين عدميا اي معدوما لان العدمي ما يكون حصوله للغير واتصاف
الغير به لا بوجوده فيه فيكون معدوما البتة والمعدوم لا يكون تعينا لشيء اذ العدم
اي المعدوم لا هوية له ولا تعين في الاعيان في نفسه وكل ما لا هوية ولا تعين له في الاعيان
في نفسه لا يكون تعينا لشيء آخر فيها بالضرورة فلا يتعين به اي بالتعين غيره هف
ولانه جزء من المعين الموجود لكن موجود فيكون هو ايضا موجودا وفيهما نظر اما الاول فلانه
مصادرة على المطلوب لانه مبني على ان التعين يجب ان يكون موجودا وهو اول المسئلة
كيف لا والقائل بكون التعين عدميا لا يسلم ان ما لا هوية له لا يكون تعينا نعم الضروري هو ان
العدم المطلق لا يصلح ان يكون تعينا واما العدم الخاص فلا بعد في امتياز شيء به كالاعمى الممتاز عن غيره

بسبب العمى واما الثاني فلانه انه جزء المعين ان اريد بالمعين مجموع المعروض والتعين وجله
وان اريد به المركب منهما اي من المعروض والعارض فلا نم انه اي المركب منهما موجود
لجواز ان يكون المركب ماهية اعتبارية لا حقيقية موجودة حتى يلزم من وجوده وجود جزئه
كالجاهل والعمى وقد اجيب عنه بان المراد بالمعين مثل زيد ولا ريب لاحد في وجوده وليس
منقوضا بكونه متقوما بالانسان وحده والا لصدق على عمرو انه زيد كما يصدق عليه انه انسان فاذن
هو الانسان مع شيء آخر نسميه التعين فيكون ذلك الشيء الاخر جزء زيد فيكون موجودا ايضا
وهو المطلوب وفيه بحث لان عدم صدقه على عمرو لا يقتضي اشتماله على شيء غير الانسانية
لجواز ان يكون المانع منه شيئا آخر من العوارض المختصة الغير المنفكة عنه ولو سلم ذلك فلم لا يجوز
ان يكون ذلك الجزء جزءا ذهنيا له والجزء الذهني للشيء الخارجي لا يلزم ان يكون موجودا فيه
وهو اي التعين ان كان عين الماهية غير زائد عليها اي يكون تلك الماهية ممتازة عما سواها بذاتها
لا بامر زائد عليها كالواجب على رايهم فلا يتصور تعدد افرادها اصلا وان كان زائدا عليها
معللا بالماهية وحدها لا دخل لغيرها فيه من الفاعل والمادة وغيرهما بمعنى ان الماهية لذاتها
مقتضية له كافية فيه كالواجب على راي او بلوازم الماهية كذلك او بالفاعل فقط لا يكون
لغيره بعد الماهية ولوازمها دخل فيه بل يكون الفاعل كافيا فيه غير محتاج الى اعتبار شيء
آخر فيها كما في العقول العشرة او كان معللا بالقابل المخصوص نوعه في شخصه يعني ان التعين لا يمكن ان
يفيض من الفاعل الاعلى وذلك القابل الواحد المنحصر نوعه في الشخص المنحصر ايضا نوعها في الشخص
لانه لو تعدد وعلى تقدير احد هذه الامور لزم تخلف المعلول عن العلة الموجبة هف وبما ذكرنا
يظهر ان الفاعل لو كان متعددا بالذات او بالاعتبار كتعدده بانضمام الارادة وغيره نحو
الشروط او اعتبر مع الماهية غيرها لا يلزم انحصار الماهية في الشخص لجواز تعدد التعينات ح
وان كان التعين بقوابل مختلفة بالذات كهيولات العلويات والابدان المتعلقة بها النفوس
الناطقة او بالعدد كهيوليات المياه المتعددة بتعدد الظروف ولا يذهب عليك ان القابل هنا اعم من

من الهيولى الاولى وان علته اما بذاته او بجزئه المادي والصوري او استعدادات مختلفة عارضة
لقابل واحد من قبيل الامتزاج والابدان او لامر آخر كالعوض لهيولى العناصر بسبب القرب
من الفلك والبعد عنه او غير ذلك استعدادات مختلفة معا لان بعض عليها تعينات متعددة
وقد يكون تلك الاستعدادات لسبب اعراض متفاوتة متعاقبة على موضوع واحد مقارن كل
منها التعين معين لان البعض على البعض آخر كان لها تعينات مختلفة باختلاف العلل قيل ان الطبيعة
اي طبيعة التعين بل اي طبيعة كانت فيدخل فيها طبيعة التعين ايضا وخولا اوليا ان كانت
محتاجة لذاتها الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا كانت غنية عنه لذاتها والغني الخ
لذاته لا يعرض له الحاجة اليه لعارض فلا يمكن وجودها في المحل والا كانت محتاجة اليه لذاته
هف فلا يمكن اختلاف افراد التعين بالحلول وعدمه على ما هو رايهم من ان تعين الواجب عين ذاته و
تعينات الممكنات زائدة على ماهياتها حالة فيها ولعل هذا الكلام في الحقيقة معارضة لما مر
من ان التعين شيء بان يقال ليس التعين امرا ثبوتيا والا لزم اختلاف افراده بالعروض وعدمه فيكون الطبيعة
من حيث هي غنية ومحتاجة معا وذلك لانه لو كان كذلك لكان زائدا على الامور المادية وهو ظ وعينا
في الواجب لانه لا يمكن ان يكون محلا للعوارض وهو مستحيل وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم احتياجها الى
المحل لذاتها استغناؤها عنه واقتضاؤها لذاتها ان لا يعرض لها الحاجة اليه اصلا او كون
ان يكون الطبيعة من حيث هي بحيث يمكن ان يوجد بدون المحل لكن يعرض في ضمن بعض الافراد
للمحل الفاعل خارجي او لاحتياج ينشأ من خصوصية بعض الافراد على تقدير تسليم كون
التعين طبيعة نوعية واما اذا قيل انه مقول بالاشتراك اللفظي او بالتشكيك او يكون
عرضيا بل جنسيا ايضا فلا اشكال اصلا على ان معنى كون تعين الواجب عين ذاته ليس الا ان ذاته
البحت غير معروض لشيء هو التعين بل امتيازه عما سواه بذاته لا بالتعين فلا يتوجه بالنسبة اليه
نفي بهذا المعنى شيء لا يقال لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية مشتركة بين افراده التي
هي التشخصات الجزئية فيحتاج كل فرد من افراد التشخص في امتيازه عن افراد اخر الى تعين آخر

لان امتياز الاشخاص المشاركة فى الماهية بعضها عن بعض لا يكون الا بالتعين وهو ايضا فرد
من افراده مشارك لساير الافراد فيه فيحتاج هو ايضا الى تعين اخر وهكذا الى غير النهاية
ولزم التسلسل المحال لانه يلزم اشتمال الامر الموجود المجموع على امور غير متناهية موجودة
مترتبة وذلك محال مطلقا سواء كان ترتبها من جانب العلل او المعلولات واما اذا كان التعين
عدميا فلا يحتاج الى تعين اخر ولو احتاج اليه لملاحظة العقل واعتباره اياه مشاركا للتعينات
الاخر فلا يلزم التسلسل لانقطاعه بانقطاع الملاحظة والاعتبار ولكان انضمامه اى التعين
الى الماهية موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين اخر والا لكان انضمامه اليها دون ما عداها ترجيحا
بلا مرجح ثم الكلام فى انضمام ذلك التعين كالكلام فى انضمام هذا فيلزم التسلسل وايضا
لو كان التعين ثبوتيا لكان له علة لامكانه فنقول تعين الشخص الذى له ما يشاركه فى نوعه ان
كان معللا بالماهية وبلوازمها او بالفاعل انحصر نوعها فى الشخص لما مر فلا يكون له
مشارك فى النوع هف وتخصيص البحث بتعين شخص له مشارك نوعى لا يضره اولا قابل
بالفصل فيبنغى كونه ثبوتيا فى الجملة انتفى كونه ثبوتيا مطلقا على ما هو المدعى وان كان
بالقابل اى بمادة ذلك الشخص كالنطفة بالنسبة الى الشخص الحيوانى والبدن بالنسبة الى
النفس الناطقة والموضوع بالنسبة الى الاعراض ولا بد لذلك القابل ايضا من تعين حتى
يوجب تعين المقبول فتعينه ذلك القابل ان كان بالماهية او بالفاعل انحصر نوعه فى شخصه فلا تعدد
المقبول ايضا وان كان بقابل اخر لزم التسلسل وان كان اى تعين القابل بالمقبول اى بذلك
الشخص او بما يتوقف عليه لزم الدور لتوقف تعين المقبول على القابل وتعين القابل على المقبول
اذ الشئ ما لم يتعين لا يكون علة لشئ فتعين المقبول موقوف على تعين القابل وبالعكس وهو الدور
ولما اطلق القابل على مادة الشخص اطلق المقبول عليه لانا نقول اما الاول فلانا نمنع ان التعين لو كان
ثبوتيا لكان له حصة كلية مشتركة بين الافراد والتعينات جزئيات متباينة بالذات لا اشتراك
لها الا فى اللفظ ولو سلم فاطلاق التعين عليها اطلاق عرضى وقول بالتشكيك فيجوز الاختلاف

بينهما فيجوز ان يكون التعين ثبوتيا وتعينه عدميا واما قول المص فلانم امتناع التسلسل اللازم
ههنا فانه من جانب المعلول لاحتياج كل تعين من تلك التعينات الى ما قبله احتياج الحال
الى المحل فان تعين الماهية محتاج اليها وتعين التعين محتاج الى التعين وهكذا ولا برهان على امتناعه
اى التسلسل من جانب المعلول فغير ما اشرنا اليه كيف لا والبرهان المذكور فى ابطال التسلسل
على امتناع وجود الامور الغير المتناهية معا سواء كان من جانب العلل او المعلولات نعم
التسلسل من جانب المعلولات بمعنى انها لا تنتهى اصلا بل لا يوجد معلول الا وقد يوجد معلول اخر
بعده غير مستحيل لا انها كلها مجتمعة معا فى الخارج كما فيما نحن فيه على تقدير وقوعه على انه قد
يناقش بان التشخص لا بعد ان يكون مما يتوقف عليه وجود الشخص من حيث انه شخص لانه يصح
ان يقال تشخص الشئ فوجد لا انه وجد فتشخص فحينئذ يكون التسلسل اللازم من جانب العلل وحلول
التشخص فى الشخص من حيث ماهيته لا ينافى توقف الشخص من حيث هو شخص على التشخص واما الثانى
فلانم صدق الشرطية اى لانم ان التعين لو كان ثبوتيا لكان انضمامه الى الماهية موقوفا على
امتيازها عن غيرها بتعين اخر لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها فيحصل فيها تعينها من غير
احتياج الى تعين او باستعدادات عارضة لها باعتبار تعاقب حوادث معدة لان تتعين بتعين مخصوص
او نفس هذا التعين لا بتعين آخر قبله اذ قد يقال ان نسبة التعين الى الماهية كنسبة الفصل الى الجنس
والحصة تخصص بالفصول من غير سبق اختصاص واستحالة واما الثالث فلانم اى حصر
الماهية فى شخص ان كان علة تعينها الفاعل لجواز ان يتعين بسبب الفاعل وتعدده اما بالذات
او بالاعتبارات والحيثيات وان تعين بشرط استعداد يعرض للقابل ولما كان مظنة
ان يقال استعداد القابل لا يحصل الا بعروض حوادث معدة فنقل الكلام الى اختصاص ذلك
الحادث ويلزم التسلسل اشار الى كيفية ذلك فقال بسبب حادث يقتضى ذلك الاستعداد
ويكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية وتلك الحوادث غير مجتمعة فى الوجود حتى يلزم
التسلسل المحال وعلى هذا لو كان التعين للماهية المستعدة باستعدادات مختلفة لحوادث متباينة

لا يكون بعيدا على ما سبق سلمناه لكن لا نم لزوم الدور على تقدير ان يكون كل من القابل والمقبول
علة لتعين الآخر فانه يجوز ان يكون كل واحد من القابل والمقبول او ماهية احدهما علة
لتعين الآخر ولا يلزم توقف الشيء على ماهيته اي تعين الشيء لتوقفه على تعينه وان لم تنفك عنه
فان ما مع العلة لا يلزم ان يكون متقدما بالذات على المعلول كما ان ما مع المعلول لا يلزم ان يكون
متاخرا عن العلة على انا نقول يجري الوجهان الاخيران فيما اذا كان اعتباريا ايضا كما لا يخفى
هذا لكن الظاهر ما قاله بعض المحققين من ان كل شيء يلزم من وجوده تكرره فهو عدمي كالتعين والوحدة والوجود
وغير ذلك وتعدد الكلي بالكلي لا يوجب التشخص اي لا يستلزم ذلك ان يصير المتعدد او
المجموع منهما جزئيا حقيقيا مانعا عن فرض اشتراكه بين الكثيرين مثلا اذا قلنا لزيد انه الانسان
العالم الورع الى غير ذلك من الاوصاف الكلية او انه الذي تكلم كذا في يوم كذا الى غير ذلك
فمع كل منهما شركة بعد يجوز العقل صدقه على كثيرين نعم ربما ينتهي الاختصاص الى ان ينحصر في
الخارج في شخص واحد ويصير المجموع او المقيد خاصة لذلك الشخص وينتقل الذهن منها
اليه للاختصاص الخارجي لكن ذلك لا يمنع امكان فرض اشتراكه بين الافراد الذهنية و
خصوص الكلام واليوم فيما ذكر لا ينافي ذلك اذ العقل يجوز ان يتكلم بذلك الكلام
في هذا اليوم اكثر من شخص واحد واما اذا اضيف اليه مثل قولك قبل كل احد يختص
بالشخص لان التقييد المذكور جزئي حقيقي غايته انه يكون نوع فرد منتشرا او فرق ما
بين الكلي والحق ان تعين الماهية الكلية وتشخصها لا يتصور الا بان ينضم اليها تعين جزئي متمايز
عما سواه بذاته وليس هو بصفة كلية بل هوية خارجية فقط على ما سبق لكن الكلام في انحصاره هل
يمكن ان يكون بانضمام كلي اولا والثاني هو الظاهر بل ذهب بعضهم الى ان هذه الدعوى بديهية
نحكم بها عند تعقل معنى الكلي والجزئي وانضمام الكلي الى الكلي وما ذكر ليس الا تنبيها لا استدلالا
وحمل الكلام على ان ضم الكلي الى الكلي لا يوجب الجزئية على الوجه الكلي الاصطلاحي ينافيه افادته في معنى
الصورة على تقدير تسليمه تخرجه عما نحن فيه [illegible] العلامة فضلا عن الكلام

البحث الثالث في الوحدة والكثرة

وانما لم يعرفهما لانهما مما يعلمهما كل احد وقد استدل على بداهتهما بمثل ما استدل على بداهة الوجود
مثل ان يقال كل احد يعلم انه واحد وان العشرة كثيرة الى غير ذلك من الاستدلالات [illegible] عليهما
ولما ظن بعضهم ان كل موجود فهو واحد اذ لا يخلو شيء في الوجود عن الوحدة حتى الكثرة ظن ان الوحدة عين الوجود
وهو باطل لانهما ليسا متساويين فضلا عن ان يتحدا وانما قلنا انهما ليسا متساويين لان كل واحد منهما
يوجد بدون الآخر اما وجود الوجود بدون الوحدة فالى ذلك اشار المصنف بقوله الوحدة مغايرة للوجود
لانها لو كانت نفس الوجود لكان كل موجود واحدا وليس كذلك لان الكثير من حيث انه كثير لا بمعنى
ان يكون صفة الكثرة معتبرة مع الكثير اما على سبيل الجزئية او القيد به بل بمعنى ان الكثير باعتبار
الذي يصدق عليه بذلك الاعتبار انه كثير في نفس الامر يصدق عليه انه موجود فان العشرة يصدق
عليها باعتبار كون آحادها منفصلة في نفس الامر غير معتبرة معها صيرورتها امرا واحدا انها موجودة
ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد فان العشرة لا يصدق عليها بالاعتبار المذكور انها واحدة
واما تحقق الوحدة بدون الوجود فمنوط لصدق الواحد بدون الوجود على الامور الاعتبارية ومغايرة
للتشخص ايضا اذ لو كانت الوحدة عين التشخص والهوية لزال كل واحد منهما بزوال الآخر وليس كذلك
لان البسيط اذا جزي وقسم زالت وحدته الشخصية وما زالت هويته وتشخصه والا لكان
السابق الطاري عليه اعدامه وهو باطل اذ الضرورة تحكم بان الماء المتشخص اذا قسم الى قسمين
كان بعد التقسيم باقيا على تشخصه الذي كان له قبله وفيه نظر اي لا نم ان هويته غير زائلة عند التفريق
وما ادعيتم من الضرورة غير مسموعة اذ الضروري ليس الا ان الجسم لا ينعدم بالكلية واما ان تشخصه وهويته
الكائنة فلا لجواز ان ينعدم الجسم المتشخص بانعدام الصورة الجسمية الاتصالية الواحدة ويحدث
تشخصان آخران لحدوث الصورتين كذلك بل يجوز ان يكون اجتماع الاجزاء الوضعية او الفعلية
من المشخصات فاذا زال ذلك الاجتماع زال التشخص الكائن وحدثت تشخصات اخرى وبقي
الاجزاء على تشخصاتها الا ترى ان السرير المتشخص المركب من القطع الخشبية اذا فرق
بين اجزائه لم يبق السرير على تشخصه وبقي الاجزاء على ما كان عليها في ذاتها في نفس الامر وهي

اى الوحدة وجودية اى موجودة والا كانت عدمية وليست عدما مطلقا لعدم عروضه
لشيء فيكون عدما مضافا وليست مضافة الى غير الكثرة لانها لو كانت كذلك للزم
من وجود ذلك الغير انتفاؤها وليس كذلك اذ كلما يوجد غير الكثرة من حيث هى كثرة
فله وحدة باعتبار ما يوجد فكل شيء استلزم وجود الوحدة بوجه فلا يتصور شيء سلب الوحدة
بوجوده فيلزم ان تكون عبارة عن سلب الكثرة فالكثرة ان كانت عدمية كالوحدة وجودية
لان عدم العدم وجود والمقدر خلافه وان كانت وجودية اى موجودة لزم تقومها بالامور
العدمية التى هى الوحدات المقومة للكثرة ضرورة وههنا بحث اما اولا فلان العدمى
ههنا بمعنى المعدوم اذ الخلاف ليس الا فى ان الوحدة والكثرة هل هى موجودة فى الخارج او معدومة
فيه فلا يلزم اضافتهما الى شيء حتى يلزم ذلك واما ثانيا فلان عدم العدم لا يلزم ان يكون
وجودا الا ترى ان اللاامتناع عدم الامتناع وليس شيء منهما موجودا نعم كل امرين كانا
كذلك كان احدهما جائز الصدق على موجود او مبدء له وفرق بين الموجود وما جاز صدقه
عليه ويكون مبدء له والوحدة زائدة عارضة على الماهية اى ليست عينها ولا داخلة فيها
والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها بالضرورة وهما باطلان لما مر فى الوجود كان تعقل الوحدة
ليس تعقل الماهية ولا جزؤها والا لكان تعقل كل ماهية عين تعقل وحدتها او مستلزما لتعقلها والتالى
بط لانا قد نعقل الماهية ونغفل عن وحدتها وفيه ما مر من الانظار ايضا ولان الوحدة تقابل
الكثرة والسواد لا يقابلها فلا يكون عينه ولا جزءه والا لوجد الوحدة بل الواحد حيثما وجد السواد
اذ الكلام ليس الا فى الوحدة التى يكون السواد بها واحدا والسواد يتحقق فى الكثرة اذ يصدق على
الافراد المتعددة من السواد من حيث انها متعددة انها سواد وكثير فلو كانت الوحدة المذكورة
عين السواد او جزءه لصدق عليها بهذا الاعتبار انها واحد هف وايضا لو كانت الوحدة
جزء الواحد لكان فيه جزء آخر هو ايضا واحد بالضرورة اما بوحدة هى ايضا داخلة فيه او
زائدة عليه والاول يستلزم وجود وحدات غير متناهية فى كل واحد والثانى زيادتها فى الكل على ما

[illegible] عدم العدم لا يلزم ان يكون وجودا

وابهم لا يقال ليست الوحدة لانها لو كانت وجودية لكان لها وحدة اخرى اذ كل ما وجد
فان له هوية مخصوصة مميزة له عما عداه مقتضية لاتصافه بالوحدة ولا يضر اشتماله على
مقتضية للكثرة ايضا اعنى اعتبار الانقسام والتعدد فيه اما فى ذاته او فى احواله ولوحدتها
ايضا وحدة اخرى لكونها ح وجودية وهكذا الى ما لا نهاية له حتى لزم التسلسل واما اذا كانت
عدمية فلا يلزم ان يكون لها وحدة الا بعد ملاحظتها واعتبارها ايضا شيئا ممتازا عما
عداها ولكن تلك الملاحظة والاعتبار مما ينقطع فلا يلزم التسلسل ولانها لو كانت على تقدير كونها
وجودية زائدة على ماهية ما هى وحدة له مطلقا فوحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء
منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة وذلك مح لامتناع قيام العرض الواحد الشخصى بالموضوعات
المتعددة بالضرورة وان قام بكل جزء منها اى من الماهية المركبة شيء منها اى من وحدتها
لزم انقسامها قطعا هف وان قامت بجزء واحد منها كان صفة الماهية قائمة بغيرها لكون الجزء
مغايرا للكل وهو ايضا ظاهر الاستحالة واعترض على ما ذكر بقيام امكان الماهية بذاتها على ما ذهبوا
اليه واجيب عنه بانه ان اريد بالامكان الامكان الخاص فهو ليس صفة وجودية للماهية قائمة بها
بل هو امر عقلى يعرض للماهية فى العقل لمقايستها الى الموجود الخارجى وان اريد به الامكان الاستعدادى
فهو ليس صفة للماهية حالا فيها بل هو حال فى مادتها بمعنى ان تلك المادة مستعدة لان يكون منها شخص
من الاشخاص الماهية عند تحقق الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع هذا الجواب صحيح وان كان ظاهر ما يتبادر
من كلامهم ان الامكان الخاص امر وجودى لانا نقول اما الاول فلا نم انه يلزم ان يكون للوحدة ح وحدة
اخرى زائدة عليها بل يجوز ان يكون وحدتها نفسها اذ كل شيء فهو واحد بالوحدة واما الوحدة
فهى واحدة بذاتها لا بامر زائد عليها على ما قيل فى الوجود والتعين وغيرهما ولو سلم فلا نم لزوم
التسلسل لجواز ان لا يكون وحدة الوحدة وجودية بل اعتبارية لها اما بناء على ان قول الوحدة
على ما تحتها بالاشتراك اللفظى او التشكيك واما باعتبار جواز اختلاف افراد حقيقة نوعية بكون بعضها
موجودا وبعضها معدوما فلا يلزم ان يكون الوحدة الوحدة وحدة ولو سلم فامتناع التسلسل اللازم

ح مم

لان هذا التقسيم من جانب المعلول الى المبدء محل للوحدة والوحدة محل لوحدتهما وهكذا ولا دليل يدل على
امتناع هذا التقسيم وقد مر ما عليه من النقض والظاهر ان الوحدة والكثرة امور اعتبارية يتصف بهما
الاشياء او يدركهما العقل منها باعتبار تعدد ولتفرق وقعا فيها او امتنعا عنها اما بحسب
نفس الامر او باعتبار العقل وليس في الخارج ورآء الشيء الواحد مثلا شيء آخر يسمى بالوحدة
وما ذكر لذلك في معرض الاستدلال فهو تنبيه وارشاد الى طريق التناظر لا للاثبات والتعويل
عليها فلا يكون المناقشة فيه مضرة كثير ضرر واما الثاني فلان الحصر لجواز قيامها بالمهية من حيث
هي هي مع قطع النظر عن اجزائها لم قلتم انه ليس كذلك لا بد لنفيه من دليل ولا شبهة
في ان المهية المركبة من الخارج كالسرير مثلا متصفة بالوحدة في نفس الامر فلو كانت الوحدة صفة
موجودة في الخارج قائمة بها كسائر الاعراض الموجودة بمحالها كان الحصر فيما ذكر ظاهرا
لا ستره به اصلا ثم ما ذكر من جواز قيام الوحدة بالمهية من حيث هي هي مع قطع النظر انما هو صحيح
فيما اذا كانت الوحدة اعتبارا عقليا لان تلك المهية وان كان لها تكثر وتعدد بحسب الاجزاء
لكنها من حيث هي هي مهية مخصوصة لها هوية وحدانية يسمى بهذا الاعتبار واحدا وهي
اي الوحدة عرض والا لكانت جوهرا لانحصار المهية الممكنة الوجود فيهما وليست بجوهر
والا لامتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض بالضرورة واللازم باطل اذ لا شك
لاحد في اتصاف العرض بالوحدة كاتصاف الجوهر بها من غير فرق بين وحدتيهما معنى فان
اتصافهما بها انما هو لعدم انقسامهما وهو معنى واحد فلا مجال لان يقال الذي في العرض عرض
وفي الجوهر جوهر والمناقشة بان ما ذكرتم من عدم الانقسام يجوز ان يكون عرضا عاما للوحدة
لا نفسها فيكون وحدة العرض ووحدة الجوهر مختلفين بالحقيقة مشتركين في لازم واحد هو عدم الانقسام
بعيدة جدا والكثير ان كان له وحدة من وجه فله جهتان البتة جهة الوحدة وجهة الكثرة
فجهة كثرته غير جهة وحدته والا يلزم ان يكون الشيء الواحد واحدا وكثيرا من جهة واحدة
ثم جهة الوحدة اما مقومة للكثرة غير عارضة لها بمعنى ان تلك الامور المتكثرة يكون مشتركة في امر

غير عرضي اما نفسها او جزؤها مصحح لان يقال لها واحد سيبه او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة
عليها موجبة لان يقال لها واحد باعتبارها او لا عارضة ولا مقومة لها فان كانت مقومة
وان كانت مقولة عليها في جواب ما هو فهو اي ذلك الكثير الواحد بالجنس ويقال لذلك الامر
الواحد الجنسي ان كان قولها على مختلفات الحقائق كالحيوان المقوم للانسان والفرس المقول عليهما
في جواب ما هو والحيوان واحد جنسي والانسان والفرس متحدان بالجنس وواحد بالنوع ان كان
قولها على متفقات كالانسان المقوم لافرادها المقول عليها في الجواب ما هو المسمى بالواحد
النوعي وافراده متحدة بالنوع وان كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل
كالناطق المحمول على افراد الانسان في جواب اي شيء هو لا يقال كل من الفصل والخاصة مقول
في جواب اي شيء هو فكيف يصح تخصيصه بالفصل لانا نقول الغرض ههنا تميز الفصل عن الجنس
والنوع وهو حاصل بهذا القدر واما امتيازه عن الخاصة فانما هو حاصل بكون الفصل من المقومات
دون الخاصة هذا والمقوم ان خص بالمحمول فالانحصار فيما ذكر ظاهر على ما بين في موضعه وان جعل اعم فلا
وان كانت تلك الجهة عارضة لها خارجة عنها محمولة عليها مطلقا فهو الواحد بالعرض فان كانت
مع ذلك اي مع حملها عليها في الجملة موضوعا بالطبع لذلك الكثير فهو الواحد بالموضوع
كالكاتب والضاحك المحمولين بالطبع على الانسان الخارج عنهما الموضوع لهما بالطبع لكونه ذاتا
وهما صفتان له فيقال الكاتب والضاحك واحد اي بالموضوع او يكون محمولا لها بالطبع
فهو الواحد بالمحمول كالقطن والثلج الموضوعين للابيض الخارج عنهما المحمول عليهما بالطبع
فيقال القطن والثلج واحد اي بالمحمول ولو وجدت جهة وحدة يكون نسبتها الى تلك الامور
المتكثرة بالحمل والوضع على السوية كانت تلك الامور واحدا بالموضوع والمحمول او لم يكن
واحدا باحد الاعتبارين ولوصف الواحد بالموضوع والمحمول بما لا يكون جهة الوحدة مقومة
وبان الموضوع موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع فلا تداخل بين الاقسام الا فيما اشرنا
اليه ان لم نخص بذلك فالتداخل لازم فان الفرس والانسان كما انهما متحدان بالجنس متحدان

ايضا بالمحمول هذا على تقدير كون جهة الوحدة واحدا واما على تقدير تعددهما فالدخل
واقع قطعا فان جهة الوحدة بين الانسان والفرس لو جعل كون كل واحد منهما موضوعا
لمحمول واحد هو الحيوان كانا متحدين مع انه وان لم تكن مقومة ولا عارضة بالمعنى المذكور
فهو الواحد بالنسبة كما حال نسبة النفس الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان للنفس بالنسبة الى
البدن نسبة وتعلقا يصح بها ان يدبره ويتصرف فيه دون ساير الابدان كما ان للملك بالنسبة
الى المدينة تعلقا كذلك فهاتان النسبتان متحدتان باعتبار ما ليس مقوما ولا عارضا
لهما فان جهة الاتحاد بين الشيئين وهي التدبير ليست مقومة ولا عارضة للشيئين
اللذين حكم باتحادهما باعتبارهما بل هي عارضة للنفس والملك فان المدبر هو الملك
والنفس لا النسبتان المذكورتان فلو جعل الملك والنفس واحدا باعتبار ذلك التدبير
كانا متحدين باعتبار المحمول هذا كله فيما كان الواحد لا بالشخص بل مقولا على كثيرين
واما الواحد بالشخص اي ما لا يكون مقولا على كثيرين فان لم يكن قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
اصلا لا بالفعل ولا بالقوة اي لا يكون له كثرة باعتبار الاجزاء كما انه لم يكن له كثرة باعتبار
الجزئيات وليس مفهوم وراء كونه الشخص لا ينقسم وفي بعض النسخ الى امور يشاركه في
تمام ذاته ولما اعتبر عدم قبول الانقسام اولا والانحصار مفهومه في عدم الانقسام اليها ثانيا
لم يتوجه الامور المركبة من الامور المتخالفة بالحقيقة نقضا عليه اذ لا شك في قبول تلك الامور الانقسام
في الجملة واستمالها على مفهومات اخر غير عدم الانقسام نعم لا نظر له فائدة يعتد بها ولعله
ترك لهذا فهو الوحدة الشخصية فان الوحدة من قبيل الاعراض لها مفهوم كلي هو عدم
الانقسام وازاده الشخصية هي الوحدات القائمة بامور واحدة اخر فان كونهما
وحدة لا ينافي كونها واحدة في موضوعها واحدة بها ذهني واحدة اما بذاتها او بوحدة
اخرى ولا يلزم التسلسل والكل مفهوم وراء ذلك اي وراء عدم الانقسام اعتبر
فيه كما في النقطة او لا كما في المفارق فهو النقطة الشخصية ان كان له وضع اي يكون قابلا

لان يشار اليه اشارة حسية بان يقال انه هنا او هناك فان النقطة ذات وضع لا تقبل الانقسام
اصلا فهو مما يشتمل على عدم الانقسام وكونها ذات وضع امر خارج عن حقيقتها والا
اي وان لم يكن ذات وضع فهو المفارق المحض وهو العقل والنفس المجردة والامور الآتية
خارجة عن الانقسام وان قبل القسمة كذلك كان له جهتان جهة الوحدة وجهة الكثرة فوحدتها
باعتبار الهوية العارضة المجموع من حيث هو وكثرته باعتبار الاجزاء وجهة الكثرة التي مرت
في الكثير كانت باعتبار الجزئيات دون الاجزاء بل قد يكون له مع جهة الكثرة باعتبار الجزئيات
كثرة باعتبار الاجزاء وجهة الكثرة التي مرت في الكثير كانت باعتبار الجزئيات دون الاجزاء
بل قد يكون له مع جهة الكثرة باعتبار الجزئيات كثرة باعتبار الاجزاء وقد لا يكون واما ههنا
فهي انما هي باعتبار الاجزاء فقط فان كانت اجزاؤه متشابهة بعضها مع بعض ومشابهة للكل
في الحد والاسم الذي لا يكون منشاؤه خصوصية الكل كما تشاهد خصوصية كل الفلك اسم
واحد ولا تشاركه فيه اجزاؤه وتشاهد خصوصية مجموع الماء اسم البحر الذي لا تشاركه
اجزاؤه فيه وذلك لا ينافي مشاركتها اياه في الاسم الذي يقتضيه طبيعته وهو المقصود
ههنا فهو الواحد بالاتصال وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين متلاقيين عند حد مشترك
كالخطين المحيطين بزاوية قد اتحد طرفاهما بحسب الوضع وللجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الآخر بالذات
صناعيا كان او طبيعيا سواء كان قبوله القسمة لذاته كالمقدار المحض او لغيره كالجسم
البسيط والهيولى والصورة الجسمية والاعراض الحالة في المقادير او في محالها حلول
السريان فانها قابلة للانقسام لا لذاتها بل للمقدار المقارن لها المقابل للانقسام بذاتها
والا اي وان لم تتشابه اجزاؤه فهو الواحد بالاجتماع كالمعاجين والاجسام المركبة
من العناصر وكل منهما اي من الواحد بالاتصال والواحد بالاجتماع ان حصل له جميع ما
يمكن له من الكثرة والاجزاء فهو الواحد بالتمام وهو اما وضعي كالدرهم الواحد
المشخص فانهم قد وضعوا على كون مقدار معين من النقرة درهما فانما تحقق في ذلك المقدار تحقق

الدرهم الواحد وان كان متعدد والحسب العدد والاجزاء اذ الواحد ما لا ينقسم من جهة انه واحد
وذلك المقدار من حيث انه درهم غير منقسم اصلا نعم قد يتجزى باجزاء الدرهم او اجزاء الجسم لا من
حيث انه درهم فح يكون واحدا بالمحمول او ميزه او صناعي كالبيت الواحد المتشخص او طبيعي كالانسان
الواحد المتشخص وان لم يحصل له جميع ما يمكن له نحو الواحد الغير التام والناقص والكامل ما
له جميع ما يمكن له مع كونه قابلا للقسمة لم يصير تاما في الواحدية فيقال له الكثير المقابل للواحد
بهذا المعنى والاظهر ان يقال في تقسيم الواحد اما ان لا يقبل القسمة الى الاجزاء او يقبل والاول
اما ان يكون له مفهوم غير عدم الانقسام اولا الاول الوحدة والثاني اما ان يكون ذا وضع
اولا كالنقطة والثاني اما ان يكون قايما بنفسه اولا الاول المفارق والثاني المعاني البسيطة
والثاني اما ان يكون اجزاؤه متشابهة او لا وكل واحد منها اما ان يكون مقولا على كثيرين او لا
الثاني الشخصيات منها والاول ان كان مقولا بالكلية مقولا على مختلفات الحقائق فهو واحد
جنسي وافراده واحد بالجنس وعلى هذا فقس البواقي وليعلم ان قول الواحد على
افراده انما هو بالتشكيك لاختلافها في المعنى الذي هو منشأ الوحدة بالاولوية وعدمها
واول المقابل بالواحدية هو الوحدة الشخصية ثم كان كل ما كان معنى الوحدة فيه اتم كان اولى
بالواحدية من غيره ومن ثم جوزوا اختلافها باعتبار الاحكام فيجوز ان يكون وحدة البعض
وجودية والآخر عدمية وان يكون بعضها عين المعروض وبعضها زايدا عليه الى غير ذلك
والاثنان لا يتحدان من غير استحالة وانقلاب كصيرورة الاسود ابيض والماء هواء او من انضمام
شيء الى آخر كصيرورة القطع الخشبية سريرا فان الاتحاد وان اطلق على امثالها لكنها على سبيل التجوز
واما المعنى الحقيقي للاتحاد فهو ان يصير شيئان واحدا كان كان شخصان مثل زيد وعمر بعينه في الاول
لكان شخصان فصارا واحدا وفي الثاني لكان شخص قبل الاتحاد فصار شخصا آخر وذلك لعدم
لانهما بعد الاتحاد ان بقيا وحصلا موجودين فهما اثنان لم يصيرا واحدا اذ ما من موجود الا وله
هوية واختصاص يكون منشأ الوحدة فلو كانا موجودين لكان لهما وحدتان فيكونان اثنين و

وان لم يبقيا كذلك بل عدما معا فيكون الموجود امرا ثالثا او احدهما فقط فيكون الموجود
احدهما فقط فلا اتحاد ولان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود هف الظاهر ان هذه
الدعوى بديهية وما ذكر في بيانها تنبيه لا استدلال فلا يضره ما يقال ان قوله ان بقيا
موجودين فهما اثنان ممنوع لم لا اذ لا مانع من صيرورة الاولين وحدة بالضرورة فيكونان اثنين
لا واحدا قلنا ليس الكلام الآن في انه هل يجوز ان يصير شيئان محلا واحدا بحيث يتقوم بهما
معا وحدة واحدة ام لا ممن يجوز ذلك كيف يسلم ان لكل موجود مطلقا وحدة على حدة
بل للموجود بوجود متمايز وههنا ليس كذلك لانهما موجودان بوجود واحد حصل
من اتحاد الوجودين السابقين ايضا فلم يبق فيه تعدد ليمنع عروض عرض واحد نحو الوحدة عليه
فان قيل ذلك الاتحاد قبل الاتحاد وكانا شخصين متمايزين فان بقي تشخصهما بعد الاتحاد
كان بعد تشخصين لا واحدا وان زال التشخصان فقد انتفى الشخصان ايضا وحصل ثالث
وان زال احدهما والباقي احدهما فقط قلت يجوز ان يتحد التشخصان ايضا وانتفى التشخصان
بعد الاتحاد بهذا يتشكك التشخص بعد اتحادهما ايضا وكون التشخص باقيا على هذا الوجه لا يقتضي
كون كل منهما متميزا لاحد التشخصين كما كان قبل ذلك كذلك لان ذلك انما يكون لما يكون
عند عدم الاتحاد واما معه فلا فتامل ولما فرغ عن ذكر الوحدة والواحد شرع في بيان الكثرة
والكثير واما ان في الوجود اعدادا اي معدودات على ما تقتضيه سوق الكلام واطلاق
العدد على المعدود شايع فظ لا يحتاج الى دليل ولست ماهياتها اي ماهيات
المعدودات وحقايقها نفس كونها اعدادا اي معدودات لانها اي لان تلك
الماهيات قد تكون جمادا او نباتا او غيرهما من الامور المركبة والبسيطة مع كونها اعدادا
بمعنى واحد مشترك بينها كلها من غير فرق فكونها اعدادا زائد عليها لان المعنى الواحد
الثابت في جميع الصور المختلفة بالحقيقة والتركيب والبساطة لا يمكن ان يكون عينها او جزؤها
فكان زائدا عليها لا محالة ولو في مادة البسيط فثبت زيادتها في الكل لعدم التفاوت

على ما هو وابهم بما هو عليه فلا يثبت انه في الوجود شيئا هو العدم غير المعدود اراد ان يبين
الى انه موجود وعرض فعال وليس العدد عبارة عن العدم المطلق لامتناع عروضه لشئ وان
عدم شئ غير الوحدة والا لاشتبه بوجوده وليس في الوجود شئ غير الوحدة ومعروضها
بحيث اذا وجد اسمى العدد واستلزام معروض الوحدة لا لسقا العدد انما هو لاجل الوحدة
لا لذاته كما لا يخفى فلا يكون عدما له ايضا وليس هو ايضا عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات
التي هي امور وجودية اي موجودة ولا يتصور ان يكون شئ نفس عدم اجزائه وان صدق عليه
عليه انه غيرها فهو اذن موجود لان ما كان اجزائه كلها وجودية كان وجوديا بالضرورة وليس
للاعداد جزء صوري بل كل عقد منها عبارة عن نفس الوحدات المجتمعة فقط فلا يقال ان وجودية
الوحدات لا يستلزم كون الاعداد وجودية وبعد ما اتضح ان العدد موجود لتركبه من الوحدات
الوجودية لا نناقش بان قولكم ليس العدد عبارة عن كذا وكذا غير منحصر فيما ذكر اذ يجوز ان
يكون العدد معدوما لا عدما مضافا حتى ينحصر فيما ذكرتم ولان الوحدة عرض والعدد مستقوم بها
لا جزء له غيرها فيكون عرضا لان المتقوم من العرض كذلك او لي بان يكون عرضا قوله ولان الوحدة
اه تعليل لما بعده ويؤيد ما وقع في بعض النسخ وهو عرض لان الوحدة عرض اه ويمكن
ان يقال المقصود ههنا اثبات عرضية العدد فقط ولما كان عرضية الشئ موقوفا على امرين
احدهما ان يكون موجودا وثانيهما ان لا يكون قائما بنفسه اثبت الاول بقوله وليس العدد
عبارة اه والثاني بقوله ولان الوحدة عرض اه فقوله فيكون عرضا متفرع على المجموع وقد جعل
قوله ولان الوحدة اه دليلا اخر على وجودية العدد توجيهه ان العدد عرض واقع في الخارج
والعرض الواقع فيه موجود فيه ولكل مرتبة من مراتب الاعداد اي لكل عدد من الاعداد
اعتباران احدهما عام يشمل جميع الاعداد وهو كونه كثرة فان كل عدد من الاعداد كثرة مخصوصة
وثانيهما خاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورتها النوعية التي تحصل بها لكل عدد من الاعداد
وذلك لاختلافها اي الاعداد بعد اشتراكها فيما ذكر بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية الموجبة لاختلافها

[illegible]

[illegible]

بالفصا

بالفصول لما سبق ان اختلاف اللوازم يقتضي اختلاف الفصول لان تلك اللوازم لا يمكن
ان يستند الى الامر المشترك بينها بالضرورة ولا الى لازم غير مشترك الى ذاتي مختص
للزوم التسلسل واعترض بانه يجوز ان يكون لكل عدد ماهية ممتازة عن ما سواها
بذاتها مقتضية للازم من تلك اللوازم واطلاق الكثرة عليها اطلاق عرضي هذا لكن الظاهر
ان العدد هو الكثرة لا غير والمنطق يطلق على معنيين احدهما ما يكون مجذورا حاصلا
من ضرب عدد في نفسه كالاربعة الحاصلة من ضرب الاثنين في نفسه والتسعة
الحاصلة من ضرب الثلثة في نفسها فالاصم الذي يقابله ما لا يكون كذلك كالاثنين و
الثلثة وثانيهما ما يكون له كسر صحيح من الكسور التسعة من النصف الى العشر والاصم
الذي يقابله ما لا يكون له ذلك كاحد عشر وثلثة عشر وقوام كل نوع من العدد
بالوحدات التي فيه فقط ويكون مبلغ جملتها ذلك العدد فماهية الثلثة مثلا
هي ثلث وحدات وماهية الاربعة اربع وحدات الى غير ذلك لا الاعداد
التي فيه فان العشرة ليست متقومة بالخمسين اذ ليس تقومها بها اولى من تقومها
بالستة والسبعة او الاربعة والستة او بالثمانية والاثنين فتقومها باي واحد
من هذه الامور المذكورة ترجيح بلا مرجح واعترض عليه بان تقومها بالوحدات ايضا
كذلك لوجود الوحدات في جميع تلك الصور لا يفيد ترجيحا احسن بان الوحدات لما
كانت كافية في حصولها كان عن سائر الاعداد وغني فلا يكون تلك الاعداد اجزاءها لاستغناء
الشئ عن الجزء واعترض ايضا بان ماهية اذا كانت فيها امور متكثرة كالحيوان الذي هو جسم
النامي الحساس المتحرك بالارادة ويعرض لكل جملة من تلك الامور اسم لخصوصية تلك الجملة
لا لامر زائد عليها وتلك الجمل يكون متباينة او متداخلة او متساوية بان يشتمل كل من الجملتين
مثلا على امر مشترك بينهما وامر زائد كالجسم الحساس والجسم المتحرك بالارادة فلا استحالة
في القول بتركبها من تلك الامور على اي وجه كان سواء اعتبرت متكثرة متفاصلة كما يقال الحيوان

مركب من الجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة او اعتبرت جملة جملة على انها شي كالجسم
النامي والنامي الحساس والحساس المتحرك بالارادة وغير ذلك وانما المتركب منها جملة
تخلو عن بعض تلك الامور او تشتمل على ما لا يكون منها على انا نقول انقسام الشي لا يكون
الا الى ما تركب هو منه وان كسور الاعداد انما هو اجزاؤها وانقسام العشرة الى
الخمس وكسورها النصف والخمس اللذان هما الخمسة والاثنان وتاويلها كلها
بالوحدات من غرض من بعد وقد استدل ايضا بانا نعقل العشرة مع الغفلة عما
فيها من الاعداد المذكورة فلا تكون اجزاء منها لامتناع تعقل الماهية بدون اجزائها
فيه تامل وقد اختلف في ان الوحدة بل هي من الاعداد وقد ذهب بعضهم الى انها ليست عددا
لان العدد كم والكم ما يقبل الانقسام لذاته ولانه نصف مجموع حاشيته المتساويتي البعد عنه
والوحدة ليست كذلك وليعلم انه قد يظهر من اطلاقاتهم ان مبدا العدد هو الواحد
على ما يشعر به عبارات الكتاب فيما سبق وقال في تحرير الاصول هو الكمية المتألفة من الوحدات
وقد يلوح منها ايضا ان مبداه الواحد حيث قال صاحب التحرير وقد يقال لكل ما يقع
في مراتب العدد عدد فيقع اسم العدد على الواحد ايضا وظ قول الفاضل النيسابوري
من ان العدد هو كمية يطلق على الواحد وما تألف منه يوافق هذا ويؤمن ايضا تحقق
كسور الاعداد مثل النصف والثلث وغير ذلك فانها انما تتصور اذا كان المبدا
الواحد دون الوحدة والدليلان المذكوران انما يتمان في الوحدة دون الواحد
لانه يعرض له الكسور المتعارفة وانه نصف مجموع حاشيته اللتين هما النصف والواحد
مع النصف مثلا اذ لم تقيد الحاشيتان بالصحيحين ولو خص الحاشيتان بالعددين لم يكن الواحد
منه لم يكن في الوجود عدد اصلا وهو ظ لكن الحق ان جزء العدد هو الوحدة لا الواحد قال
ابن الهيثم في شرح مصادرات المقالة السابعة من الاصول وقد يقسم الحساب الوحدة و
يجزؤنها بسائر الاجزاء لانهم يسمون الوحدة واحدا والواحد على الحقيقة انما هو المعدود

وهو اول المعدودات لا اول العدد فاقاموا الواحد الذي هو اول المعدودات
مقام الوحدة التي هي اول العدد ثم وجدوا الواحد من المعدودات ينقسم ويتجزى
فجعلوا تجزي الواحد على الوحدة واختلف ايضا في ان الاثنين هل هو من الاعداد ام لا
فمن ذهب الى انه ليس منها قال انه الزوج الاول كما ان الفرد الاول ليس من الاعداد لا يكون
الزوج الاول ايضا منها وفيه انه قياس فقهي لا يفيد اليقين وان العدد مركب
من الكثرة واقل الكثرة هو الثلثة فلا يكون الاثنان ايضا عددا وفيه انا لا نم ان اقل
الكثرة هو الثلثة بل الاثنان وانه اذا كان عددا لكان اما اولا او مركبا والاول بط
والا لم يكن له نصف وكذا الثاني لانه مركب لعدم عدد غير الواحد واجيب باختيار الاول
وقيل الاول ما لا يكون له نصف من العدد لا انه لا نصف له اصلا ولما كانت تلك الادلة غير
تامة ذهب المصنف الى انه عدد وقال تمهيدا لايراد ما يليه من اقسام الاثنين في بحث الكثرة
والاثنان عددا لانا نعني بالعدد ما فيه تعددا وما يقبل الانقسام لذاته ولا يكون
بين اقسامه حد مشترك وما زاد على الواحد فيكون الاثنان وما يتلوه عددا وهما
اي الاثنان يعرض لهما باعتبار ما اضيفا اليه خصوصيات فيتسميان باسم تلك
ذلك المضاف اليه للضبط والتسهيل فهما المثلان ان اشتركا في النوع فاذا قيل زيد
وعمرو مثلان مطلقا كان معناه انهما متحدان بحسب الماهية النوعية ولا امتياز بينهما
الا بحسب العوارض والخصوصيات وانما قلنا مطلقا لان المثلين قد يطلق على ما يكونان
مشتركين في صفة يقوم كل منهما مقام الآخر كاشتراك زيد وعمرو في الفقه مثلا فيقال
زيد وعمرو متماثلان في الفقه لا مطلقا والا فهما المختلفان فان اشتركا في الجنس
سميا متجانسين وايضا الاثنان متشابهان ان اشتركا في الكم متصلا كان او منفصلا
ومتناسبان ان اشتركا في النسبة كاشتراك زيد وعمرو في بنوة بكر ومتطابقان
ان اتحدا في الاطراف كمطابقة طاس باطرافه بطاس آخر ومتوازيان ان اتحدا في وضع

الاجزآء كاتحاد وضع اجزآء خطا او سطح مع وضع اجزآء خطا او سطح آخر ومتلاقيان
ان اتحدا في الموضوع كالكاتب والضاحك المتلاقيين للموضوع الواحد الذي هو الانسان
والآخر اسم يطلق على ما يغاير الشي بعد ان يعتبر اشتراكه معه في معنى ولو وجد في الوقف
الطلاق المتخالفين على افراد ميه نوعيه جعلا الضاحك قسما الاثنين مطلقا ولا يذهب
عليك ان تلك الاقسام متداخله غير متباينه فالمثلان مثلا يجوزان يكونا متساويين و
متشابهين وغيرهما والمتساويان يجوزان يكونا متشابهين ومتوازيين وغيرهما
وتعمها الغيريه اذ الغيران والاثنان متساويان اعم من المتماثلين والمتخالفين بل هو من
سائر الاقسام الذي ذكرناها والمتخالفان اما متقابلان اولا والمتقابلان اللذان
لا يجتمعان في ذات واحده لا على سبيل الحمل عليه ولا على سبيل الحلول فيه والقيام بها
من جهه واحده في زمان واحد ولا يكون بينهما ذلك فلا تقابل فيهما سواء كان
لهما اسم من الاسماء التي ذكرناها اولا وليعلم ان القيود الواقعه في التعريفات والضوابط
اما لاخراج شي وهو الاكثر واما لادخاله مثل ما اذا كان قيدا للمنفي فيكون موجبا
لخصوص المنفي الموجب لعموم نقيضه الذي هو المعرف فيشمل ما لا يكون شاملا له اولا
قوله لا يجتمعان في ذات واحده لاخراج غير المتقابلين مثل السواد والحرارة
وغيرهما مما يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله من جهة واحدة لادخال المتضايفين
فان الابوه المطلقه متضايفه للبنوه المطلقه مع انهما يجتمعان في ذات واحده
باعتبار ربطهما في زيد بما فيه مثل ان يكون زيد ابن عمرو وابا بكر وقس عليهما القرب
والبعد وغيرهما ولادخال بعض افراد المتضايفين فان الجنسيه والفصليه متضادان
مع انهما قد يوجدان في شي واحد لكن من جهتين لا من جهه واحده وقوله في زمان واحد
لدفع ما يكاد يتوهم من نفي الاجتماع ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع
واحد مطلقا لا على سبيل الحقيقه كما يكونان في زمان واحد ولا على سبيل المجاز كما يكونان

في زمانين فيه فنبه على ان المنفي في المتقابلين هو الاجتماع الحقيقي دون المجازي
وبهذا التقييد يصير الضدان اعم من وجه من المتباينين بحسب الصدق لدخول مثل
الضاحك والباكي والنائم والمستيقظ في تعريف المتضادين وخروجه
عن المتباينين بدون المتضادين على ما لا يحل في موضوع مثل فرس وانسان
قيل الجسم الاسود المتحرك يوجد فيه الحركه واللاحركه معا اما الحركه فظ واما
اللاحركه فلانها محموله بالمواطاة على السواد الموجود فيه والمحمول بالمواطاة
على الشي الموجود في موضوع موجود في ذلك الموضوع بل يصدق على نفس ذلك
الجسم انه لا حركه فاجتمع الحركه واللاحركه فيه اجيب بان وجودهما فيه ليس على
نهج واحد اذ وجود الحركه فيه باعتبار التحقق ووجود اللاحركه باعتبار الحمل
والمتقابلان لا ينافيان ذلك الاجتماع على ان المقدمه المذكوره اعني قوله المحمول
بالمواطاة على الامر الموجود في موضوع موجود في ذلك الموضوع ممنوع ثم المتقابلان
لا يجوز ان يكونا عدميين على ما يجي فهما اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما
وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين اي لا يكون السلب داخلا في مفهومهما
فتشمل الاضافه على المذهبين فان كان يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر
كالابوه والبنوه فان يعقل كل منهما بالحقيقه انما يكون بتعقل الآخر واضافته
اليه فهما المتضايفان والا اي وان لم يكن يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر
فالضدان المشهوران ان اكتفي في التعريف بامتناع اجتماعهما في محل واحد و
حقيقيان ان لم يكتف بذلك ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف
وقد يخص هذان باسم الضدين ويسمى الاولان بالمتعاندين وان كان احدهما
وجوديا فقط فان اعتبر القابل بينهما بان نسبه الى موضوع قابل للامر الوجودي اي اعتبر
في مفهوم العدم ان يكون عدما للامر وجودي عن المحل القابل له اما بحسب شخصه في وقت

من الاوقات كالبصر للاعمى او بحسب نوعه كالبصر للاكمه او بحسب جنسه القريب
كالبصر للعقرب القابل له باعتبار جنسه القريب الذي هو الحيوان او بحسب
جنسه البعيد كالبصر للحجر القابل للبصر باعتبار جنسه البعيد الذي هو الجسم المطلق الذي
فوق الجماد فانه قابل له من الجملة اي في افراده الحيوانيه فهما العدم والملكة الحقيقيان
او اعتبر تقابلهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي بحسب الوقت الذي يمكن حصول اي
ذلك الامر الوجودي له اي لذلك القابل فيه اي في ذلك الوقت كاللحية
للكوسج فهما العدم والملكة المشهوران فان المشهوري من العدم والملكة اخص
من الحقيقي منهما بخلاف ما في التضاد فان المشهوري ثمه كان اعم من الحقيقي وان لم يعتبر
فيهما ذلك اي وجود الموضوع القابل فهما السلب والايجاب ويكون احدهما
كاذبا فقط فلا يكون التقابل بين الكليتين الموجبة والسالبة من الايجاب والسلب
كيف لا والسلب الذي يقابل الايجاب والسلب يجب ان يكون رفعا للايجاب
والسالبة الكلية ليست رفعا للايجاب الكلي بل للايجاب الجزئي كما ان الايجاب
الكلي انما هو مناف للسلب الجزئي دون الكلي كما صرح به الاستاد روح الله روحه
وجعلهما من قبيل المتضادين وح قد يكون موضوع المتضادين امورا عقلية وقد يكون
عينية والتضاد لا يلزم ان يكون المتضادان اعم من الوجوديين كما صرحوا به وقالوا
المتضادان بحسب الشهرة اعم من ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر
سلبيا ومرجع الايجاب والسلب الى القول والعقد فيكون الموضوع فيه اما بالنسبة
او النفس او موضوع القضية ولو اريد بالايجاب الوجود اما في نفسه او لغيره وبالسلب
اللاوجود كذلك ليكون شاملا للبياض واللابياض ومنقسما الى مركب يحتمل الصدق
والكذب وبسيط ليس كذلك لم يكن بعيدا قال بعض المحققين قدس سره ان اعتبر
في مثل البياض واللابياض صدق البياض على شيء اما على سبيل الخبرية او على سبيل التقييد

فهما نقيضان بالفعل او بالقوة فيكون التقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب وان لم يعتبر
صدقه على شيء بوجه فليس هناك ايجاب او سلب بل مفهومان يكون احدهما
مفهوما لا مقيدا بالبياض ويكون بينهما غاية التعاند والتدافع كالسواد والبياض الا
ان امتناع اجتماع السواد والبياض في المحل باعتبار وجودهما فيه وامتناع اجتماع
البياض واللابياض باعتبار الحمل عليه وذلك غير قادح في المقصود الا ترى ان
البصر مقابل بحسب وجوده في الخارج للعمى باعتبار اتصاف المحل به فبين هذين
المفهومين تقابل لا يرجع الى القول والعقد ولا يكونان بالايجاب والسلب فانه يحصل
اذا اعتبر صدق المفهومين على شيء يحصل قضيتان متنافيتان في الصدق واخرى عنه
بانه لا يكفي ذلك في كونهما متقابلين بالايجاب والسلب اذ عند اعتبار ذلك
يحصل قضيتان موجبتان احدهما محصلة والاخرى معدولة يكذبان عند انتفاء الموضوع
بل لا تفاوت بينهما وبين المتضايفين والعدم والملكة في ذلك الاعتبار والفرق
بين الايجاب والسلب وبين تلك القضايا ان التنافي في الايجاب والسلب والاتصاف
بالصدق والكذب انما هو باعتبار ما فيهما من النسبة وفيها باعتبار ما هو خارج
عنها اعني النسبة الخارجة عنها حيث اعتبرت محمولات منسوبة الى الموضوعات بل تقول
بحيث يدخل فيها النسبة كان الفرق بعد باقيا بان فيهما وضع نسبة ورفعها
وفيها وضع نسب متباينة بقي هنا بحث وهو ان وجود الملزوم للمحل وانتفاء
اللازم عنه كوجود الحركة للجسم وانتفاء السكون عنه داخلان في تعريف المتقابلين
مع انهما غير داخلين في الاقسام المذكورة لانهما ليسا وجوديين وليس احدهما سلبا
للآخر ولعل التعميم المذكور في المتضادين يفيد دخولهما فيهما وسائر المتخالفين يجوز
ان يكذبا اما المتضايفان والعدم والملكة الحقيقيان والمشهوريان فيخلو المحل عنهما
اي عن المتضايفين او العدم والملكة كما في السواد فانه لا يصدق عليه الاب والابن ولا الاعمى

اذا اعتبرت

ولا البصير فاذا قيل السواد اما اب او ابن واما اعمى او بصير يكون كاذبه ويمكن
ان يقال خلو المحل عنهما في معنى سلبهما عنه فيكون ذلك اما لعدمه او لعدم
اتصافه باحدهما. واما الضدان فعند عدم المحل كما يقال العنقا اما ابيض
او اسود وعند وجوده ايضا لا لاتصافه بالوسط بين الطرفين الذين هما
الضدان كالفاتر الذي يسلب عنه الحراره والبروده معا او الخلوه اي لخلو
المحل عنه اي عن الوسط ايضا كالشفاف الخالي عن الطرفين وما بينهما اعني
السواد والبياض وما بينهما من الالوان وقد يكون احد الضدين بعينه لازما
للموضوع كالبياض للثلج وقد لا يكون كذلك. وح اما ان يمتنع خلو المحل عنهما
كالصحة والمرض بالنسبة الى بدن الحي عند من لا يقول بالحالة الثالثة او يمكن خلوه
عنهما وح اما ان لا يحصل هناك وسط كقولك للفلك لا ثقيل ولا ضعيف
اذ الغرض منه سلبهما عنه لا اتصافه بحالة ثالثة بينهما او يحصل هناك وسط
ولا يح اما ان لا يعبر عنه باسم محصل كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد و
المز المتوسط بين الحلو والحامض او لا يعبر عنه بذلك بل بسلب الطرفين
كقولنا لا عادل ولا جاير حين ما يقصد اتصافه بحالة متوسطة بينهما لا يقال
المقابل من حيث هو مقابل والسواد من حيث انه ضد للبياض بل كل مقابل
من حيث هو كذلك المقابل حتى المضاف من المضاف مندرج تحته فيكون اخص منه
وانتم قد جعلتم الاول اي المقابل اعم من المضاف لانكم قسمتم اياه الى المضاف
وغيره فيكون اعم واخص معا وهو مح وجعلتم الثاني اي التضاد وكذا العدم والملكة
وغيرهما قسيماله اي للمضاف فيكون مباينا له واخص منه وذلك ايضا محال ويلزمه
ايضا ان يكون الشيء اعني المضاف اخص من نفسه هف لانا نقول تمسكا
بالثالث الضدان باعتبار ذاتيهما لا باعتبار صفتيهما ولا نفس صفتيهما اعني التضاد

حتى يكونا من المضاف المشهوري او الحقيقي والعدم والملكة كذلك باعتبار ذاتيهما
لا باعتبار صفتيهما اعني كونهما متقابلين بذلك التقابل داخلان تحت التقابل
لصدق تعريف التقابل على كل واحد منهما وغير داخلين تحت التضايف
وهو ظ والسواد من حيث انه سواد لا من حيث انه ضد مضاد للبياض وغير مضاف
اليه وليس لخصوصية السواد دخل في ذلك بل كل ضد كذلك فالمضاف
غير صادق على التقابل وغير التضاد ايضا بذلك المعنى والا فمفهوم المضاف
غير مفهوم التضاد والتقابل اتفاقا ضرورة وجود مفهومه بدون مفهومهما وقد تقرر
المقام هكذا الضدان والعدم والملكة داخلان تحت التقابل وغير داخلين
تحت المضاف فبعض ما هو داخل تحت التقابل غير داخل في المضاف فلا
يكون التقابل من المضاف والا لزم دخول الضدين والعدم والملكة في المضاف
والسواد من حيث هو سواد مضاد للبياض وغير مضاف اليه فبعض ما هو
مضاد غير مضاف فاذن لا يكون المضاد من المضاف والا لكان كل مضاد
مضافا فالمضاف غير التقابل وغير التضاد نعم المضاف عرض لهما اي للتقابل
والضد بل لغيرهما ايضا لعارض وهو اخذ المقابل من حيث انه مقابل والسواد
من حيث انه ضد فالتقابل والتضاد عرض لها بحسب الذات والمضاف
بحسب العارض ولا امتناع في كون الشيء كالتقابل والكلي اعم من غيره
كالمضاف والجنس ومقابلا له كالتضاد للمضاف بحسب الذات واخص منه
بحسب العارض كصفة المقابلة وكون الكلي جنسا للنوع اذ الممتنع كون الشيء اعم
من غيره ومقابلا له واخص منه من جهة واحدة والحاصل ان المقابل من حيث هو هو
اعم من المضاف ومن حيث صفة المقابلة عرض له حصة من المضاف فيصير باعتبار
تلك الحصة اخص منه ايضا فبالصفة العارضة للمقابل يضايف حقيقي كالابن والاب و

العرض

العرض

البنوة وبين المعروضين الماخوذين باعتبار تلك الصفتين لمضائف مشهوري كالاب والابن
فقيل مفهوم المتقابل اخص من مفهوم المضاف الشامل له ولغيره كالتجاور والتماس
وغيرهما ومفهوم المتقابل صادق على جميع اقسام التقابل فيلزم صدق مفهوم المضاف
ايضا عليه لصدق العام على كل ما صدق عليه الخاص اجيب بان اندراج مفهوم
المضاف من حيث هو هو وشموله لتلك الاقسام باعتبار حمله عليها والا يلزم
من اندراج شيء من حيث هو تحت آخر اندراج ما صدق هو عليه تحته ايضا الا ترى
ان الحيوان مندرج تحت الجنس المحمول وافراده مثل زيد وعمرو غير مندرج تحته لا يقال
اندراج الحيوان تحت الجنس ليس من حيث هو بل من حيث صدقه على افراده
ضرورة ان جنسيته انما هي باعتبار ذلك الصدق لانا نقول الاندراج المستلزم
لاندراج ما صدق هو عليه هو الاندراج الذي يكون بعينه اندراج ما صدق عليه
كاندراج الكاتب تحت الحيوان مثلا فان اندراجه تحته بعينه هو اندراج هذا الكاتب
وذلك الكاتب وغير ذلك واندراج الحيوان تحت الجنس انما هو باعتبار كونه
تمام جزء مشترك بين افراده محمول عليها وذلك الاعتبار لا يوجد في فرد اصلا حتى يندرج فيه
ايضا. والواحد يقابل الكثير ضرورة امتناع اجتماعهما في ذات واحدة من جهة
واحدة وكذلك الوحدة تقابل الكثرة بل التقابل بالحقيقة انما هو بينهما لكن لا بشيء من
الاقسام لان الوحدة مقومة للكثرة والواحد للكثير فيكونان مجتمعين في الوجود ضرورة
وجوب اجتماع الجزء والكل فلا يكونان متقابلين ولانه لا يمكن ح ان يكون احدهما عدما للآخر
اذ لو كانت الوحدة عدما للكثرة للزم ان تكون الكثرة عبارة عن نفس عدمات
نفسها وهو ظاهر الاستحالة مع انه يلزم ان تكون الكثرة ايضا عدمية هف ولو كانت الكثرة
عدم الوحدة فان كانت الوحدة وجودية يلزم كون الكثرة وجودية ايضا اذ ليست الكثرة
الا وحدات مجتمعة وجودية وان كانت عدمية يلزم كونهما معا عدميين هف مع ان المشهور

ان عدم العدم وجودي فيلزم كونهما وجوديين على تقدير كونهما عدميين فلا يكون بينهما
التقابل بالايجاب والسلب ولا بالعدم والملكة ولا يكون احدهما مضايفا للآخر
ايضا لامتناع انفكاك احد المتضايفين عن الآخر في الوجود والتعقل ووجوب تقدم
الجزء على الكل ولا متضادان لامتناع تقوم احد الضدين بالآخر وفيه بحث لان الاجتماع
الممتنع على المتقابلين هو ان لا يكونا محمولين على شيء واحد بهو هو والاشتقاق من جهة واحدة
اصلا فاجتماع الجزء والكل لا ينافي ذلك كيف فان البلقة ضد لكل من السواد و
البياض مع انها متقومة بهما بل لان الواحد من حيث انه علة ومكيال مقدر ومعد للكثير
يقابل الكثير من حيث انه معلول ومكيل مقدر مستخدف الواحد عنه مرة بعد اخرى
والمكيالية والمكيلية من الامور الاضافية والتضايف عرض لهما اي للواحد والكثير
لا لاضافة عرضت لماهيتهما يعني المكيالية والمكيلية العارضتين لماهيتي الواحد
والكثير والظ انه ان اخذ مفهوما الوحدة والكثرة من حيث هما وقطع النظر عن
خصوصيات ما يلزمهما ونسبا الى شيء ما كان بينهما غاية التخالف والتمانع في الصدق
عليه فيكونان متقابلين تقابلا بالذات وليس يلزم ان يكون للمتقابلين في نفس الامر
موضوع واحد شخصي يتواردان عليه غاية ما في الباب انه يكون كذلك
باعتبار فرض العقل وملاحظته وان كان المفروض الملحوظ محالا الا ترى ان كلا من
الوحدة واللاوحدة والكثرة واللاكثرة والفرسية واللافرسية والرجولية والمرأة
متقابلان مع انه لا موضوع مشتركا بينهما بهذا المعنى وان اخذ باعتبار ما صدق
عليه فان اعتبر الوحدة والكثرة المتقومة بها فلا تقابل بينهما بالذات لعدم اتحاد
الموضوع وان اخذ الوحدة مع الكثرة الطارية عليها او بالعكس كما يصب ماء اناء
واحد في اوان متعددة او بالعكس فان بقي بينهما موضوع مشترك بان يعتبر الموضوع
الواحد مع تعاقب الشخصية متعددا او بالعكس بان لا يبقى بين الموضوعات المتعددة

امتياز وانفصال في نفس الامر كان بينهما التقابل بالذات والا فالعوض ولا يخفى
ان بقاء الشيء الواحد بعينه انما يتصور اذا لم يكن الوصل والكثرة من المشخصات
هذا الا انه يظهر مما ذكر من تحقق التقابل في مثل الفرسية واللافرسية ان انتفاء
الشخص موضوع احد المتقابلين عند ورود المقابل الآخر لا ينافي التقابل ولا التقابل بل
بين الاعدام يصح اقسام التقابل فيما ذكر لامتناع كون العدم المطلق الماخوذ
من حيث هو مقابلا للعدم المطلق الماخوذ وكذلك لانحصار التقابل المعدود بالفرض
واما اذا اخذ من حيث انه في ضمن الاعدام المضافة كما اذا اعتبر حصوله في عدم زيد وعدم
عمرو وغيرهما كما هو شان حصول العام في ضمن الخاص فحكمه بهذا الاعتبار حكم الاعدام
المضافة فان كل ما هو موضوع للعدم الخاص مواطاة او اشتقاقا فهو موضوع العدم
في الجملة ولامتناع كون العدم المطلق مقابلا للمضاف ايضا لكونه اي العدم المطلق
جزءا محمولا منه اي من العدم المضاف او عرضا محمولا عليه فيكونان مجتمعين في شيء
ومحمولين عليه ايضا اذ لا يحتاج في انه محمول عليه وانهما معنى واحد لا امتياز بينهما الا باعتبار
الخصوص والعموم فحمل الخاص على شيء يستتبع حمل العام عليه واما مثل الحيوان والجنس فانهما
يحملان بحسب المفهوم وحيثية الحمل لان جهة حمل الحيوان على افراده انه جسم نام حساس
متحرك بالارادة وجهة حمل الجنس على الحيوان انه كمال الجزء المشترك بين انواع مختلفة
بالحقيقة فلا يلزم من تحقق الاول في شيء تحقق الثاني فيه فحمل الاول على الشيء لا يستتبع حمل
الثاني عليه بخلاف ما نحن فيه وهو ظ ولامتناع كون العدم المضاف مقابلا
للمضاف لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما مطلقا او مغاير للامرين اللذين اضيف
العدمان اليهما فيكونان مجتمعين فيه محمولين عليه فلا يكونان متقابلين وفيه بحث
اما اولا فلان عدم زيد وعدم عمرو مثلا لا يوضعان لغيرهما ولا يتعلقان بما عداهما
ولا يحملان عليه اصلا لا مواطاة ولا اشتقاقا فكيف يصدقان عليه نعم عدمهما بمعنى انتفائهما

عن محل يجتمعان في غيرهما اذ يصدق على بكر انه لا زيد ولا عمرو ولكن الكلام ليس فيهما
كما هو الظاهر المتبادر بهذا ولو حمل الكلام فيما يتصور فيه العروض للموضوع واحد
اعني العدمين بهذا المعنى واهمل العدمان بالمعنى الاول بناء على ظهور امتناع
التقابل بينهما لامتناع تصور اتصاف محل واحد بهما حتى يتصور التمانع والتدافع
بينهما كما لا تقابل بين زيد وعمرو ولذلك لم يكن بعيدا واما ثانيا فلانه قد سبق
ان المراد بالامور الوجودية ما لا يكون السلب داخلا في مفهوماتها فيكون المراد
بالاعدام ما لا يكون كذلك فلم لا يجوز ان يكون بين الامور التي في مفهوماتها
سلب تناف وتمانع كما يكون بين الامور الوجودية لا بد لنفيه من دليل و
ما ذكر لا يدل عليه كما يظهر بادنى تأمل واما ثالثا فلان العدمين المضافين الى
الملكتين اللتين لا تكون بينهما واسطة كعدم العمى بالشيء وعدم القيام بالغير لا يصدقان
على شيء اصلا واعترض ايضا بان اللاشيء واللاممكن لا يصدقان على شيء اصلا واجيب بان
الصدق بالفعل غير لازم بل يكفي ان يكونا بحيث اذا صدق احدهما على شيء صدق
الآخر وههنا كذلك والاضداد ومنها ما يصح عليها التعاقب على المحل ووجد احدهما
فيه عقيب الآخر من غير ان يخلو المحل عن احدهما كالسواد والبياض ومنها ما لا يصح
عليها ذلك بل يخلو المحل عنهما معا كالحركة عن الوسط واليه فانه لا يصح عليهما
التعاقب بالمعنى المذكور اذ لا بد ان يتوسطهما سكون على ما ذكروا من انه لا بد
ان يكون بين كل حركتين سكون على ما ستجيء

البحث الرابع في الوجوب

والامكان والامتناع التي هي كيفيات نسب الماهيات الى الوجود والتحقق الخارجي بل كيفية نسب المحمولات الى الموضوعات مطلقا فان اي محمول
فرض وجودا كان او غيره ذهنيا او خارجيا بالنسبة الى اي موضوع كان فان النسبة
بينهما لا تخلو عن احد هذه الامور ولكن اعتبارها في المعنى الاول اشهر واكثر

حصصها بالوجود والعدم فقال كل مفهوم ان امتنع عدمه لذاته مع قطع النظر عما
يغايره فهو الواجب لذاته لان ما امتنع عدمه وان كان في بادي النظر شاملا
لممتنع الوجود ايضا لكن يظهر بادنى تامل انه ليس كذلك فانه لو كان كذلك
لاجتمع النقيضان اذ ما امتنع عدمه يكون موجودا لا محاله وما يمتنع وجوده يكون
معدوما البته فيكون هذا بجود واحتمال على انه فيما يكون كذلك يكون ممتنعا
لانه يستلزم اجتماع النقيضين الذي هو المحال لذاته وما يستلزم محالا كذلك
يكون ممتنعا وعليه فقس قوله وان امتنع وجوده لذاته مع عدم ملاحظة ما عداه
فهو الممتنع لذاته فان لم يمتنع عدمه ولا وجوده لذاته بل امكن كل منهما فهو الممكن لذاته
وان كان قد يجب احدهما او امتنع لوجود علته او علة الطرف الآخر والحصار المفهوم
في المواد الثلث قطعي اذ كل مفهوم فرض اما ان يكون موجودا او معدوما وعلى التقدير
اما ان يكون لذاته او لغيره فالموجود لذاته هو الواجب والمعدوم لذاته هو الممتنع وكل من
الاخيرين ممكن والاحتمال الذي يظهر عند ملاحظة المفهوم من حيث هو على ما سبق انفا
غير قادح في قطعية التقسيم وانما قال ان امتنع عدمه فهو الواجب ولم يقل ان وجب
وجوده كما هو المشهور تنبيها على ان وجوب الوجود وامتناع العدم متساويان
بحسب التحقق لكل واحد من الاول والثالث اي الواجب لذاته والممكن وجود
في الخارج ولما كان بيان وجود الاول موقوفا على الثالث قدم وجوده فقال
اما الثالث فلان من الموجودات ما هو مركب وهو ظ وكل مركب منهما ممكن
لافتقاره في وجوده الى اجزائه التي هي غيره اذ اجزاء المركب مما يتوقف عليه هيئته التي
يتوقف عليها وجوده وكل مفتقر الى غيره فيه ممكن لان افتقار الشيء الى الآخر مطلقا
وان لم يكن مقتضيا لامكانه ضرورة افتقار الواجب في صفاته الاضافية الى غيره
لكن افتقاره اليه في الوجود مطلق مقتض له اذ يصدق عليه ح انه لا يقتضي الوجود

[illegible]

لذاته بل لغيره واما الاول فلان مجموع الممكنات الموجوده موجود وممكن اما انه موجود
فلوجوب وجود المجموع عند وجود جميع اجزائه واما انه ممكن فلافتقاره
الى كل واحد منها ولان المركب من الممكن ممكن بالضروره وكل ممكن فله علة
تامه فله علة تامه اي موجبه اي فاعله مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه تأثيره موجوده
اذ العلة الموجوده لا تكون الا موجوده وقد يقال المراد بوجود العلة التامه حصول
جميع ما يتوقف عليه المعلول وجميع ما يتوقف عليه المعلول بمعنى ان المعلول اذا كان
موقوفا على وجوده كان موجودا كالفاعل والماده واذا كان موقوفا على رفعه
كان مرتفعا كالموانع واذا كان موقوفا على انتفائه بعد وجوده كان منتفيا بعد تحققه
كالمعدات فيصح حمل العلة التامه ههنا على معناها المتبادر وهي لا يجوز ان تكون نفس
اي نفس المجموع وهو ظ ضروره امتناع تقدم الشيء على نفسه ولا داخلا فيه
اي في المجموع لتوقفه اي المجموع على كل واحد من اجزائه فلا يكون شيء منها وحده علة
تامه له وهو ظ ايضا فهي موجوده خارجة عنها اي عن الممكنات الموجودة
والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجوده واجب لذاته والا لكان داخلا
فيها بالضروره وان قيل العلة التامه لجميع الممكنات باحد المعنيين لا يصح
ان تكون واجبا لذاته اما على الثاني فظ واما على الاول فلان الخارج عن جميع
الممكنات لا يكون مستجمعا لجميع ما يتوقف عليه الجميع اذ من تلك الممكنات
سيما المبادي العاليه على رأيهم ما يتوقف عليه الجميع ويؤثر فيه في الجملة قلت
خروج الشيء عن آخر لا يقتضي خروج جميع اجزائه عنه بخلاف الدخول فخروج
العلة التامه عن المجموع لا يقتضي خروج جميع اجزائها عنه فيجوز ان يكون اجزاء
المجموع جزءا للعلة الخارجة فان قيل العلة الخارجة بهذا المعنى لا تكون واجبا قلنا
العلة الخارجة بهذا المعنى وان لم تكن واجبا لكنها تقتضي اشتمالها على الواجب

اذ لو لم يكن مشتملة عليه لم يكن خارجة عن الممكنات كلها فان قلت خروجها عن جميع
الممكنات الموجوده لا بمعنى الاشتمالها على ما لا يكون ممكنا موجودا وما لا يكون
ممكنا موجودا لا يلزم ان يكون واجبا لجواز ان يكون امرا عدميا والامور العدمية
ممالها دخل في العلية قلت لما وجب اشتمالها على الفاعل الذي يمتنع ان يكون
نفس المجموع او جزءه والا يلزم كونه علة لنفسه بحسب خروجها باعتبار الفاعل والفاعل
الخارج عن جميع الممكنات لا يكون امرا عدميا بالضرورة وفي هذا المقام بحث
سيجيء عن قريب ان شاء الله تعالى فافهم واثبت ذلك اي ان الواجب ما امتنع
عدمه والممتنع ما امتنع وجوده والممكن ما لا يمتنع له احدهما لذاته فاعلم ان الوجوب
الذاتي هو استحقاقه الشيء الوجود لذاته واقتضائه اياه اقتضاء تاما والواجب
لذاته ماله الوجوب الذاتي فيكون له هذه الصفة اي استحقاقه الوجود لذاته وما
يستحقه لذاته ويقتضيه اقتضاء تاما كان كافيا في حصوله وامتنع انفكاكه عنه
ولا يحتاج الواجب في وجوده الى غيره لكونه كافيا فيه وهذه الصفة اي عدم
الاحتياج الى الغير في الوجود معلول للاولى اي للصفة الاولى التي هي استحقاقه
الوجود لذاته فان العقل اذا لاحظ الاقتضاء للوجود اقتضاء تاما وعدم الاحتياج
الى الفاعل في ذلك الوجود جزم بان الاول علة للثاني والامتناع الذاتي
هو استحقاقه الشيء العدم لذاته والممتنع له هذه الصفة اي استحقاقه العدم و
اقتضائه له فلا يحتاج في عدمه الى غيره وهذه الصفة معلولة للاولى على قياس ما مر
في الوجوب فان قيل ما ذكره يقتضي ان يكون الممتنع مستحقا لصفة والمستحق لها
لا بد ان يكون له ذات واعتبار بوجه من الوجوه والممتنع عدم صرف لا ذات له ولا
اعتبار فكيف يستحق صفة قلت الممتنع قسمان الاول ان يكون نفيا صرفا وعدما محضا
كشريك الباري واجتماع النقيضين والثاني امور اعتبارية ببعض النسب والامور العدمية التي لها وجود

لكنها صفات لامور موجوده فان اورد السوال بالنسبة الى القسم الثاني
فجوابه ظ وان اورد بالنسبة الى القسم الاول فنقول ليس في نفس الامر الا الواجب
والممكن وتلك الامور المذكوره واما الممتنع المذكور فمرتفع نفيه عن نفس الامر
يعني انه ليس في نفسه امر يقال له ممتنع فاستحقاقه للعدم انه في نفس الامر وان العقل
اذا لاحظ الواجب والممكن جزم بوقوعهما في نفس الامر ولا يقدر ان يلاحظ
ورائهما امرا واقعا فيه بل اذا اعتبر امرا غيرهما واخترعه جزم بانه مما لا يتصور
وقوعه لذاته والامكان هو استحقاقه الشيء لذاته لا استحقاقه الوجود
والعدم من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده وعدمه الى غيره
بالضروره لانه اذا ثبت لا استحقاقه شيء لا خر ثبت انه لذاته غير كاف فيه
فاذا حصل له كان لاجل علة بالضروره وهذه الصفة معلولة للصفة الاولى لان
العقل اذا لاحظ احتياج شيء في وجوده الى علة لاحظ اولا هل هو كاف في وجوده
اولا فان كان كافيا فيه جزم بغنائه عن تلك العلة وان لم يكن كافيا فيه جزم
باحتياجه فيه اليها بل نقول الاقتضاء الخارجي للموجود انما هو لاجل انتفاء
الاقتضاء الذاتي اذ لو كان اقتضاء ذاتي لما كان اقتضاء خارجي اصلا فهو ظ
واعلم انه لا خلاف في اعتبارية الامتناع ولكن اختلفوا في الوجوب والامكان
هل هما موجودان او معدومان فاراد ان يشير الى انهما وجوديان فقال
والوجوب معنى لثبات الوجود وتحققه وكل ما يكون كذلك يكون وجوديا
فيكون الوجوب وجوديا اما الصغرى فلان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا
انتفى الوجوب انتفى الوجود يعني ان وجوده لا ينفك عن وجوبه السابق
عليه سبقا ذاتيا سواء كان ذلك الوجوب بالذات او بالغير واما الكبرى
فلان الامر العدمي لا يكون علة لشيء وفيه بحث لانه ان اراد بالمعنى في قوله الوجوب

معض لثبات الوجود العلة الفاعلية الموجبة فهو تم وانما يكون كذلك ان لو كان ثبات
الوجود وجوديا غير مستند الى غير الوجوب وكل منهما ممنوع وان اراد به ماله دخل في ثباته
فهو مسلم ولكن لا يلزم منه وجودية الوجوب اذ ليس كل ماله دخل في حصول شيء فهو وجودي
وهو اي الوجوب نفس ماهية واجب الوجود وعين هويته الشخصية واللا لكان اما داخلا
فيها او خارجا عنها بالضرورة والاول يقتضي التركيب في ماهية الواجب والثاني
يقتضي تقدم الصفة الوجودية التي هي الوجوب على وجود الماهية لتقدم الوجوب على
الوجود ولان استحالته الوجود متقدم على الوجود واما اذا كان الوجوب عين
الماهية فلا يلزم الا تقدم الماهية على الوجود وذلك غير مستحيل فان قيل كذلك
ان الوجود انما هو نفس الماهية فكيف يكون الوجوب مقتضيا له متقدما عليه سواء كان عينه
او غيره وان الوجوب مقتض للوجود وسابق فكيف يكون نفس الواجب الذي هو الوجود
اجيب بان الوجود عين الوجود الخاص الذي هو عين الواجب واقتضاؤه
وتقدمه ليس الا بالنسبة الى الوجود المطلق فلا محذور وههنا بحث اما اولا فلان
حمل الوجوب ههنا على ما يصلح ان يكون عين الواجب بعيد يأباه سوق الكلام و
اما ثانيا فلان وجوب الماهية وامكانها وامتناعها لا يكون الا بالقياس الى وجودها
الذي هي به موجودة وهو الوجود الخاص لا المطلق على ما سبق واما ثالثا فلانه لما جوز
كون الوجوب عين الوجود الخاص ومقتضيا للوجود المطلق فلم لا يجوز ان يكون هو مع
الوجود الخاص زائدين على الماهية من غير محذور وسواء كان احدهما عين الآخر
اولا اذ لا يلزم ح الا تقدم الوجوب على الوجود المطلق ولا استحالة فيه واعلم ان الوجوب
يطلق على ثلاثة معان احدها الغناء عما سواه وعدم الاحتياج اليه وثانيها اقتضاء الماهية
الوجود لذاته وثالثها ما به يتم الذات عما عداه والمعنى الاول عدمي لا يصلح ان يكون
عينا للواجب والمعنى الثاني نسبة بين الماهية ووجودها فلا يكون عين احدالمتساويين

وتأويل العينية في امثال هذا الموضع بانه ما يثبت له على وجه اتم وبمنع الكلام كاعتبار امتناع
انفكاك ذاته عنه بخلاف وجوب زيد بعيد بما ذا ادلتهم وثالثها يصلح ان يكون
عين الواجب اذ الواجب يتميز عما سواه بذاته فمن ثمه وجد من اطلاقاتهم انه زائد
عدمي وانه وجودي زائد وانه وجودي عين ومن قال ليس للواجب ماهية وحقيقة
وراء وجوده الخاص به يقول انه واجب بالمعنى الاول والثالث دون الاول
بل الواجب بهذا المعنى احتمال عقلي فقط هكذا قيل لا يقال لو كان الوجوب
ثبوتيا لكان موجودا زائدا على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود ووجوب
تأخر النسبة عن كل من المنتسبين فيساوي الوجوب سائر الموجودات في الوجود
لاشتراك بين جميع الموجودات معنى وخالفها بالماهية ضرورة اختلاف الحقائق
وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف فوجوده غير ماهيته فماهيته التي هي الاستحقاقية
للوجود ان لم تستدع ذلك الوجود لما هي هي كانت ممكنة العدم فامكن زوال
استحقاقه الواجب للوجود وعينه يعنيه هو امكان عدم الواجب فيكون
الواجب ممكنا هف وان استدعت ماهيته الوجوب الوجود لذاتها
فاستحقاقها يعني وجوبها ان كان ثبوتيا زائدا على ماهيته ايضا لزم التسلسل
لان الكلام في وجوب الوجوب كالكلام في الوجوب فان قيل اللازم احد
الامرين اما التسلسل واما الامكان لانه لا ينتهي الى وجوب ممكن يلزم الامكان والا يلزم
التسلسل قلت لما فرض كون ماهية الوجوب مستحقة لوجودها لذاتها لزم كون وجوبها
على تقدير ثبوتها ايضا كذلك والا لم تكن هي مستحقة له لانه ح يكون ممكنا غير مستحق
للوجود لذاته كما مر واعترض عليه بان القول بكون ماهية موجودة لا يستلزم القول بكون
جميع افرادها موجودة ويجوز ان يكون بعض افرادها موجودة وبعضها معدوما فيجوز ان
يكون الوجوب موجودا ووجوب الوجوب معدوما على ما هو الحق في الوجود بما عليه

فالواجب ايضا كذلك يمكن العدم فان زوال
استحقاقية الواجب للوجود وعنه

وان لم يكن كذلك الاستحقاق زايدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زايدا لان انتفاء الجزء
يستلزم انتفاء الكل والمقدر خلافه اذ التقدير ان الوجوب ثبوتي زايد وهو ظ
ولان استحقاق الوجود سابق عليه اذ ما لم يستحق الشيء الوجود بوجه لا يحصل له
فلو كان الوجوب الذي هو استحقاقه الوجود ثبوتيا اي موجودا في الخارج يلزم
ثبوت الصفة الوجودية التي هي الوجوب للموصوف اي الماهية قبل ثبوته
ضرورة تقدم استحقاق الثبوت على الثبوت بالطبع اذ العقل يحكم بصحة قولنا
استحق الشيء الوجود فوجد وعدم صحة وجد فاستحق الوجود ولانه لو كان ثبوتيا
لكان موجودا خارجا عن الذات لكون نسبة بينها وبين الوجود ووجوب مغايرة
النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا لكونه موجودا محتاجا في وجوده الى الغير ضرورة
احتياج الحال المحل فيه ومن البين ان الممكن لا يوجد ما لم يجب وجوده ولا يجب وجوده
الا بوجود علته ولا يوجد علته الا بعد وجوبها فلا يجب وجوده الا بوجوب علته
وعليه ان كانت غير الماهية يلزم احتياج الواجب في وجوده الى غيره وان كانت
نفس الماهية فللماهية وجوب قبل هذا الوجوب وانه تم لانه ان كان عين هذا الوجوب
يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره فاما ان ينتهي الى وجوب آخر لا يكون وجوديا
يلزم الخلف والا لزم التسلسل المحال اعني ترتب امور غير متناهية من طرف المبدا لانا نجيب
عن الاول بان الوجوب نفس الماهية يعني انا لا نم انه لو كان ثبوتيا لكان زايدا
وما قلت انه شبهة تم لانه نفس الماهية لما سنا انفا وقد تقدم الوجوب الذي يصلح
ان يكون نفس الماهية باي معنى هو ولعله اراد بهذا ذلك اذ العقل الصريح يجزم بامتناع
كون النسبة عين احد المنتسبين قال الفاضل الشريف المحقق اعلم ان التحقيق في هذا
المقام ان الاستحقاقية الوجوبية يطلق على معنيين احدهما امر اضافي يعرض للماهية والوجود
من حيث يكونان متعاديين بهذا المعنى متاخرة عنهما لكونها عارضة لهما وكلاهما ليس بنفس والثاني

كون

كون الماهية بحيث يصح اتصافه بالوجود وهي بهذا المعنى متقدمة على الوجود في
الممكنات ونفس الوجود بل نفس الماهية ايضا في الواجب فافهم ثم اعترض
عليه بانا لو سلمنا صحة تفسير الاستحقاقية بصحة الاتصاف بالوجود لكن لا نم
كون صحة الاتصاف المذكور عين الماهية والوجود اذ هي ايضا امر اضافي ونسبة
ومتى كان الوجوب نفس ماهية الواجب لا يحتاج في امتيازه ومخالفته عن سائر
الموجودات المشاركة له في اصل الوجود الى امر وجودي بل يكفي للمخالفة
عنها ما يكفي لمخالفة الواجب وامتيازه عنها فيكون مخالفة اي مخالفة الوجوب لسائر
الموجودات المشاركة له في الوجود بامر عدمي هو عدم عروض الوجوب لسائر
الموجودات لعدم عروضه لشيء بل نقول جريا على ما سنهم ان الوجود المطلق وان
كان مشتركا بين الوجودات الخاصة اشتراكا معنويا لكن قوله عليها قول عرضي لا ذاتي
فيجوز ان يختلف افراده بالحقيقة فيكون بعض افراده عين الماهية كوجود الواجب
وبعضها زايدا عليها كوجودات الممكنات فكان عين الماهية مخالفا وممتازا
عن سائر الوجودات بل الموجودات ايضا بذاته ومباينة وعدم عروضه لغيره وبالعكس سلمناه
اي سلمنا ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان زايدا لكن لا نم ان ماهيته اي ماهية الوجوب
لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا وانما يلزم ذلك ان لو لم يقتض ماهية الواجب
الوجوب لذاته واما اذا كان مقتضيا له كافيا في حصوله كان مقتضيا لوجوده بالذات
بحيث يمتنع انفكاكه عنه فالوجوب وان كان بالنظر الى ذاته ممكن العدم لكن الواجب
لقيمه اقتضاء الوجوب المقتضي للوجود كان ممتنع العدم بالنظر الى ذاته وما نحن
بالواجب الا هذا وقيل ماهية الواجب من حيث هي لا يجوز ان يكون علة لوجود
الوجوب اذ الموجد للشيء الموجود لا بد ان يكون موجودا وقد سبق في الوجود ما يكفي
ان تعالى ههنا ايضا واما المتبادر من قوله فان امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف

لان احتياج الصفة الى الغير الذي هو الموصوف لا يستلزم احتياج الموصوف الى الغير
ففيه انه انما يكون شيئا ان لو كان لزوم امكان الواجب من امكان الوجوب
بالاستدلال من امكان الصفة على امكان الموصوف وليس كذلك على ما سبق على
ان امكان الصفة وان لم يوجب امكان الموصوف لكن الموصوف اذا اخذ من حيث تلك الصفة
الممكنة كان ممكنا والواجب هو الذات الماخوذ بصفة الوجوب فلو كان الوجوب
ممكنا كان الواجب ممكنا فان قيل امكان تلك الجملة لاجل امكان الصفة لا يستلزم
امكان ذات الواجب الا ترى ان الواجب الماخوذ مع اى معلول كان ممكن ولا يؤثر
ذلك في امكان الواجب قلت نعم لكن فيما اذا لم يكن الصفة منشا لكون الواجب واجبا
واما اذا كانت كذلك كما فيما نحن فيه فامكانه لازم لا محال عدم المعلول ملزوم لعدم
العلة وامكان الملزوم ملزوم لامكان لازمه والا لم يكن بينهما لزوم فامكان عدم
المعلول ملزوم لامكان عدم العلة لانا نقول امكان عدم المعلول من حيث انه معلول
لعلة ملزوم لامكان عدم علته لا مطلقا ومعلول الواجب ممكن العدم في ذاته ممتنع
العدم من حيث انه معلول له وسر ذلك انه قد يكون بين شيئين لزوم باعتبار صفة
مع جواز الانفكاك بينهما من تلك الحيثية واما من حيث الذات او باعتبار صفة اخرى
غير مستلزمة للصفة المذكورة فلا سلمناه اى سلمنا ان ماهية الوجوب لو كانت ممكنة
لكان الواجب ممكنا ولكن لا نم ان التسلسل اللازم على تقدير ان استحقاقها للوجود
لماهي هي اى يكون زايدا محال لانه من جانب المعلول والتسلسل المحال ما يكون في جانب العلل
وفيه بحث ظهر مما سبق في التعيين وعن الثالث بمنع الشرطية المذكورة اى لا نم ان الوجوب
لو كان ثبوتيا يلزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته فان اللازم ح اى على تقدير
ان يكون الوجوب اى استحقاق الوجود سابقا عليه يكون ثبوت الصفة قبل ثبوت
الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته بناء على ما سيجي من ان قيام صفة شيء بها جز في زمان وجوده

غير جائز واما قبل زمانه فهو جائز وهذا على تقدير تسليم صحته لا يستقيم فيما نحن فيه
اذ ليس شيء قبل وجود الواجب لا بالزمان ولا بالذات حتى يتقوم وجوبه قبله
وايضا اي شيء كان هذا الوجوب قائما به كان واجبا بالذات فينقل الكلام
الى وجوبه بالنسبة اليه وفيه مفاسد يظهر بادنى تامل ويمكن ان يحمل ما قال بناء على ما قيل
قيام الصفة الثبوتية بالماهية قبل وجودها ممتنع واما بعد وجودها عليه فلا نعم
يجب ان يكون قيامها بها وقت وجودها الا ترى انه قال ان الوجود زائد وجودي
يقوم قيامه بالماهية من حيث هي لا بشرط الوجود ولا باعتبار العدم بل في وقت الوجود
بذلك الوجود بعينه وعن الثالث بمنع الشرطية ايضا اي لا نم انه لو كان ثبوتيا
لكان خارجا وما ذكر لبيانها وهو ان الوجوب نسبة فيتوقف على ما بين انه نفس ماهية الواجب
ومن البين المكشوف ان ذلك لا يتصور الا بعد منع كونه نسبة كما مر وبتقدير تسليمه اي سلم
كون الوجوب نسبة كما يظهر من التوقف المذكور فلا نم استلزام وجوب مغايرة النسبة
لكل واحد من المنتسبين خروجها وتاخرها عن كل واحد منهما فان المجموع النسب من حيث
هو مجموع نسبة لكل واحد من النسب التي هي مندرجة فيه اذ لكل شيء بالنسبة الى اخر نسبة خصوصا
اذا كان نسبة الكلية والجزئية وتلك النسبة مغايرة لكل واحد منهما ضرورة كون النسبة
مغايرة لكل من المنتسبين وليست تلك النسبة خارجة عن كل من المنتسبين ومتاخرة
عنهما اذ هي داخلة في مجموع النسب الذي هو احد المنتسبين والا لم يكن المجموع مجموعا
فالطريق ان يقال ابتداء الوجوب نسبة بين الماهية والوجود والنسبة مغايرة لكل من الطرفين
فهو اما ان يكون داخلة في الماهية او خارجة عنها فان كانت داخلة فيها يلزم التركيب
وان كانت خارجة عنها يلزم ما لزم فان قيل تاخر النسبة عن كل من المنتسبين ضروري
وكذا دخول النسبة المخصوصة في مجموع النسب فكيف التوفيق بينهما اجيب بان للنسبة المخصوصة
حيثيتان حيثية الذات وحيثية الاضافة فهي من حيث انها نسبة بين المجموع وبين واحدة

منها كانت عارضة لسببه اخرى على نهج ما سبق ان كون الشيء اخص من آخر باعتبار لا ينافي
كونه اعم منه باعتبار آخر واما الامكان فاحتج الامام على كونه عدميا اي معدوما بانه
لو كان ثبوتيا لساوى غيره من الموجودات في الثبوت والوجود لاشتراك الوجود معنى
بين جميع الموجودات وما يزه اي الغير بالماهية ضرورة اختلاف الماهيات وما به
التشارك غير ما به التخالف فوجوده غير ماهيته فاتصافها اي اتصاف ماهية
الامكان بالوجود ان كان واجبا لذاته كان الامكان واجبا لذاته اذ لا نعني
بالواجب لذاته الا ما يكون اتصافه بالوجود واجبا لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك
اي واجبا لذاته لاشتراط وجود الامكان بوجوده اي وجود الممكن لاشتراط وجود
الصفة بوجود الموصوف وما هو شرط لوجود الواجب لذاته اولى بان يكون
واجبا كذلك والا لزم امكان الواجب بالضرورة او نقول يلزم ان يكون الامكان
على تقدير كونه واجبا ممكنا لان توقف وجود الواجب على الغير يوجب امكانه
سواء كان ذلك الغير واجبا او ممكنا وان كان ذلك الاتصاف ممكنا كان له امكان
آخر ولزم التسلسل او الانتهاء الى امكان واجب لذاته وهما محالان اما التسلسل فقطعي
واما الانتهاء فلانه يفضي الى كون الممكن واجبا كما عرف وههنا شك قد مر مرارا وهو
ان امكان الامكان يجوز ان لا يكون وجوديا ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو متقدم
على وجود الممكن لان صحة وجود الشيء سابقة على وجوده ولانه لو لم يكن متقدما على وجوده
لكان قبل الوجود اما واجبا لذاته او ممتنعا وهما باطلان ولان وجود الممكن موقوف
على تأثير الفاعل فيه وتأثير الفاعل موقوف على امكانه فاذا كان الامكان متقدما على وجود
الممكن لزم تقدم الصفة الوجودية على وجود الموصوف وقيامها به قبل ثبوته في نفسه
ان ثبت له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره وهما باطلان اما الاول فلان ثبوت الصفة
للموصوف فرع على ثبوت الموصوف في نفسه واما الثاني فلان بديهة العقل تحكم بامتناع قيام صفة شيء

بآخر ولانه لو كان امكان الممكن قبل وجوده قائما بغيره كان ماهيته قبل الوجود
اما واجبا او ممتنعا لان ما لم يقم به الامكان لا يكون ممكنا وما لا يكون ممكنا منحصر فيهما
ولانه اي الامكان نسبة اي كيفية نسبة على ما هو المشهور ولعلهم ارادوا بالكيفية
معنى لا تقابل النسبة فيكون مرادهم بكيفية النسبة انه نسبة عارضة لنسبة اخرى بين
الماهية والوجود فلو كان ثبوتيا لزم تأخره عن الوجود لوجوب تأخر النسبة عن
المنتسبين فيمتنع ان يكون متقدما عليه بالضرورة وتأخره عنه محال لما سبق
قال قلنا ما ذكرتم يقتضي ان لا يكون امكان اصلا لا وجودي ولا عدمي اذ المقتضي لتأخره
عن الوجود هو كونه نسبة لا كونه وجوديا اذ هو على تقدير كونه عدميا يقتضي ذلك ايضا
اجيب بان الامكان على تقدير كونه عدميا يكون الماهية متصفة به اتصافا عقليا لا
خارجيا فلا يقتضي وجودها في الخارج والحاصل ان الامكان امر عدمي تتصف به
الماهية في نفسها بمعنى ان الماهية في نفسها نسبة الى الوجود الخارجي ويصح اتصافها
به مع قطع النظر عن كونها موجودة او معدومة فيما كانت معدومة اذا لاحظها
العقل من حيث هي وقاسها الى الوجود الخارجي حكم بكونها ممكنة صالحة لان يتصف به
وكذلك عند كونها موجودة بلا فرق وليس لامكان الماهية معنى الا هذا وليست
الصلاحية لها في الخارج باعتبار العقل واختراعه بل هي حاصلة لها بنفسها سواء كان
عقل في الوجود او لا ولكن لا تظهر تلك الصلاحية الا بعد ملاحظة العقل فاذا نسبتها
لها لا يكون الا بالقياس الى الوجود الخارجي وحكم العقل لا يكون الا بعد اعتباره وملاحظته
ولكن توقفه على الوجود بهذا الاعتبار لا يقتضي تحققه قبله نعم اذا كان موجودا
في الخارج كان موقوفا على تحققه فيه بالضرورة وهو اي احتجاج الامام ضعيف لانا نمنع
التسلسل المذكور لانه من جانب المعلول دون العلة وفيه ما مر في الوجوب مع ان
اشتراك الوجود المطلق معنى بين الموجودات لا يقتضي ان يكون للامكان ماهية وراء

وجوده الخاص به على ما مر فيه ايضا ويمنع ايضا امتناع قيام ما هو صفة للشئ بغيره
في زمان قبل زمان وجود الموصوف لا بد له من دليل والذي يدل عليه هو ان
الانتقال على الصفات مستحيل فلو كان صفة الشئ قبل وجوده قائما بغيره لزم انتقالها
الى الموصوف بعد وجوده فان قيل اذا كان لذلك الغير ارتباط بذلك الشئ
بحيث يصير هو بنوع ملابسة الشئ بالنسبة اليه لم يلزم هنا الانتقال المستحيل قلت
لو سلم صحته لكن لا يتصور ذلك فيما لا مادة له بهذا المعنى كالنفوس الناطقة
ويمنع امتناع تقدم ما عرض له الانتساب الى غيره بحسب الذات عليه يعني ان الامكان
ما عرض له الانتساب الى الوجود فهو وان كان باعتبار عروض تلك النسبة متاخر
عن الوجود ولكن لا نسلم ذلك تقدم عليه بحسب الذات اذ يجوز ان يكون المتقدم
بحسب الذات متاخرا بحسب العارض وفيه بحث اما اولا فلان ذلك لا يتصور
في الحادث الزماني اذ لا يمكن ان يقال حين عدمه ان امكانه متاخر عن وجوده بحسب
الانتساب المذكور الذي يمنع المعارضة مطلق واما ثانيا فلان الامكان
مغاير بالنسبة بنفسها فليس ذات وعرض حتى يتقدم باعتبار احدهما ويتاخر باخر و
يمكن ان يقال الامكان المغاير بالاستحقاقية اوغيرها من حيث الذات وانه صفة قائمة
بالممكن وان كان منتسبا الى وجوده متقدم على الوجود من حيث انه نسبة بينهما متاخر
عن وجوده والحق ان النسب على قسمين نسبة يكون تحققها في الواقع بعد تحقق الطرفين وهو ظاهر
ونسبة يكون تحققها قبل تحقق احد الطرفين بالذات وهي نسبة يكون عروضها لاحد
الطرفين لاخر واقتضائه اياه ونسبة الشئ لا لعضى الا ان يكون متقيا الى غيره
سواء كانت متقدمة عليه بالذات اولا ثم ملاحظة العقل اياه لا يكون الا بعد ملاحظة
الطرفين لا بمعنى ان العقل يحكم بتقدمهما عليها في الواقع اذ قد يكون حكمه على عكس ذلك
واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشئ الذي فرض ممكنا في نفسه ممكنا لانه لا فرق

حينئذ بين قولنا لا امكان له اي ليس لذلك الشئ امكان وبين قولنا امكانه لا اي امر
عدمي لان نفي الامكان عدمي فلو كان الامكان ايضا عدميا لم يكن بينهما فرق لعدم
الامتياز بين الاعدام فكل ما يصدق عليه احدهما يصدق عليه الاخر وما يصدق
عليه الاول يكون غير ممكن فيكون ما يصدق الثاني ايضا كذلك وكون الممكن غير ممكن
خلف وتناقض واحتج غيره اي غير الشيخ على كون الامكان ثبوتيا بانه مناف
للامتناع العدمي وما يكون منافيا للعدمي يكون ثبوتيا لامتناع كون المتنافيين
معا عدميين فيكون الامكان وجوديا او يقال انه مقابل للامتناع العدمي فيكون
وجوديا لامتناع التقابل بين الاعدام والجواب عما ذكره الشيخ بعضه بالامتناع
والعدم بان يقال كل من الامتناع والعدم ثبوتي والا لكان الممتنع ممتنعا ولا المعدوم
معدوما اذ لا فرق بين قولنا لا امتناع ولا عدم له وبين قولنا امتناعه او عدمه لا
ومنع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الاول نفي الامكان بالكلية سواء
كان وجوديا او عدميا فانه لما يصح نفي الصفات الوجودية يصح نفي الصفات
العدمية ايضا من غير فرق والثاني اثبات الصفة العدمية فانه كما يصح اثبات الصفة
الوجودية لشئ يصح اثبات الصفات العدمية له ايضا والفرق بين اثبات امر للشئ
ونفيه عنه مما لا ستره به من غير النظر الى كونه موجودا في نفسه او معدوما فاندفع ما قاله
الشيخ من عدم الفرق بينهما وما يترتب عليه وعدم الفرق بين الاعدام تم على ما سبق ولكان
المتبادر الى الوهم ان اللازم مما ذكر ثبوت الفرق بين القولين دون التنافي وذلك
لا ينافي اصل مقصود الشيخ اذ يجوز ان يكون بينهما فرق ومع ذلك كان بينهما تلازم في
الصدق صرح لدفع هذا الوهم فقال بل بينهما اي بين القولين منافاة بحسب التحقق
لان ثبوت امر عدمي لشئ يناقضه نفيه عنه مطلقا والجواب عما ذكره غيره اي غير الشيخ
ان يقال بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي يكون عدميا هكذا ذكره الامام وهو معارضة

بالمثل او بالغير لا حل يعني ان دل لسلبكم وان دل على كونه ثبوتيا لكن عدميا ما يسعه
ويدل على كونه عدميا وهو ان يقال الامكان مناف للوجوب الوجودي فيكون
عدميا لان احد المتنافيين اذا كان وجوديا كان الاخر عدميا والحل ان يقال
ان اريد بما في الامتناع سلبه وبعضه فلا نم ان الامكان سلب الامتناع وبعضه
لان نقيض الشيء رفع ذلك الشيء اما في نفسه واما ما صدق هو عليه لا صدق
ما ينافيه ونقيض الامكان رفع الامكان اما في نفسه واما عما صدق هو عليه لا
الامتناع الا ترى انه لو كان كذلك لما استحال عن الواجب وان اريد به المقابل فلا نم
ان احد المتنافيين بهذا المعنى اذا كان عدميا كان الاخر وجوديا لجواز التقابل بين
الاعدام على ما مر على ان الموجودية المطلق به هاهنا هي التي يكون بمعنى الموجود في
الخارج لا ما لا يكون فيه حرف السلب وان لم يكن موجودا فيه على ما يعرف في احد
طرفي النقيض وبعض اقسام التقابل وكيف كان الامكان اي سواء كان
عدميا او وجوديا انما يعرض للممكن اذا اخذناه من حيث هو هو مع قطع النظر عن
وجوده وعن عدمه يعني ان الممكن في نفس الامر لا يخلو عن احدهما لانه ان كان علته الموجبة
موجودة فهو موجود والا فهو معدوم بالضرورة فيلزم ان لا يكون ممكنا صرفا خاليا
عن الضرورات كلها لانه ان اخذناه مع الوجود كان واجبا لامتناع ان يكون
الموجود من حيث هو موجود معدوما ويقال له الضرورة اللاحقة وبشرط المحمول
ولانه كان علته الموجبة موجودة فيكون وجوده واجبا ويقال له الضرورة السابقة
فليس وجوده ولا عدمه بهذين الاعتبارين ممكنا بل احدهما واجب والاخر ممتنع
وان اخذناه مع العدم كان ممتنعا لمثل ما ذكرنا في الوجود ولا شك ان وجوبه و
امتناعه بهذا الاعتبار انما يكون بالغير لا بالذات فلا ينافيان امكانه الذاتي بالمعنى
المذكور وليس مراد المصنف انه لا يكون ممكنا بالذات بل اراد ان امكانه الذي هو كونه

٥٥

في حاق الوسط بين الوجوب والامتناع لا يتصور الا ان يكون خاليا عن جميع
الضرورات الذاتية والعرضية ولا يكون ذلك الا مع قطع النظر عن الوجود
والعدم وعن جميع ما به يرجح احدهما ووقوع احد الطرفين فعليه لا ينافي امكانه
الذاتي الذي هو استواء نسبته اليهما بحسب الذات وكونهما في الغير نسبتهما
اليه في مرتبة واحدة وهو اي الممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن
الوجود لغيره يعني ان الوجود على نوعين وجود الشيء في نفسه كوجود الكتابة في ذاتها
ووجوده لغيره كثبوتها لزيد مثلا فكما ان الممكن يطلق على الماهية قياسها الى الوجود
في نفسها يطلق عليها قياسها الى الوجود للغير فيقال الكتابة موجودة في ذاتها
او موجودة لزيد بالامكان فيكون الوجود في الثاني رابطة والاول اعم من الثاني فان
كل ما يمكن ان يوجد لغيره فهو ممكن الوجود في نفسه والا كان واجب الوجود في نفسه
او ممتنع الوجود ولا يجوز ثبوتهما للغير وليس كل ما هو ممكن الوجود في نفسه فهو ممكن
الوجود لغيره لان المفارقات اي الجواهر المجردة القائمة بنفسها يمكن وجودها
لذواتها ويمتنع حصولها لغيرها وقد مر ان وجود الشيء لغيره هو اتصاف ذلك
الغير وقيامه به وليس كل صفة ممكنة الثبوت للغير ممكنة الوجود في نفسها لان
من الصفات الاعتبارية التي يمتنع وجودها في الخارج ما يتصف الامور الموجودة
بها الا ان يخص الوجود للغير بما يكون قائما به باعتبار وجوده فيه او يكون
كون الشيء صفة لاخر ثابتا له اعم من كونه موجودا له وليعلم ان ما ذكر غير مختص بالامكان
بل هو جار في الطبقات الثلث كلها لانه كما يكون الشيء ممكن الوجود في نفسه وممكن
الوجود لغيره كذلك قد يكون الشيء واجب الوجود او ممتنع الوجود في نفسه ودون
الوجود او ممتنع الوجود لغيره الا ان النسبة بين الواجبين هو التساوي وبين
الممتنعين العموم من وجه كما يظهر بادنى تامل والامكان اللازم للماهية الممكنة ان كان

كما فيما في فيضان وجودها عليها عن واجب الوجود لذاته المفيض لوجودات
الماهيات الممكنة وكما لا يتقاعليها كامكان العقل الاول او عنه اي او كامكانه
كافيا في فيضان وجودها عن الواجب وعن كل ما يمتنع الانفكاك عنه اي عن الواجب
كامكان العقل الثاني الذي هو كاف في فيضان وجوده عن الواجب بالواسطة وعن
العقل الاول بالذات على ما هو مذهبهم ولا يتوقف له على ما عداه من الشرائط
وارتفاع الموانع دامت تلك الماهية الموجودة بدوامه اي بدوام الواجب لا يختص
وجوده بوقت دون وقت لدوام ذات الواجب وما يمتنع الانفكاك عنه ودوام
الامكان الذاتي المذكور اذ ما يكون ممكنا فهو ممكن دائما والا لزم الانقلاب فلو لم يوجد
في وقت من الاوقات تخلف المعلول عن العلة التامة هف والا اي وان لم يكن الامكان
كافيا في الفيضان المذكور يتوقف بالضرورة على شرائط اي امور خارجة عما ذكر من الواجب
وما يمتنع الانفكاك عنه ومن ماهية الممكن وامكانها سواء كانت وجودية او عدمية يساوي
ارتفاع الموانع ايضا فيكون له اي لهذا الممكن امكانان احدهما الامكان الذاتي اللازم
للماهية وهو كونه في ذاته بحيث يصح ان يتصف بالوجود والعدم مع قطع النظر عما
عداها والثاني الاستعداد التام الذي يحصل لتلك الماهية عند حصول الشرائط وارتفاع
الموانع وهذه الشرائط تكون لا محالة حادثة وهذه الشرائط كالاول في العموم وتناولها
لارتفاع الموانع وانما لزم حدوثها لانها لو كانت قديمة لزم من قدمها وقدم الواجب
قدم الحادث هف اما الملازمة فلامتناع تخلف المعلول عن العلة المستجمعة للشرائط
وارتفاع الموانع واما استحالة اللازم فظاهر مع ان الممكن المذكور لو كان قديما لكان مما يكفي امكانه
مع الواجب وما يمتنع الانفكاك في وجوده هف لا يقال الشرائط القديمة لا يجب ان تكون
مما يمتنع الانفكاك عنه لانا نقول تلك الشرائط ان كانت وجودية فاما ان تكون الواجب
مع ما يمتنع الانفكاك عنه في وجودها او لا فان كان كافيا فيها ايضا مما يمتنع الانفكاك عنه وان لم يكن كافيا فيه

فلا بد ان يكون لامر اخر دخل في وجودها فذلك الامر اما ان يكون مما يمتنع الانفكاك عن
الواجب او لا فعلى الاول كانت الشرائط ايضا كذلك وعلى الثاني لا بد له من امر
آخر وهكذا حتى يلزم اما كون الشروط مما يمتنع الانفكاك عنه واما وجود امور غير متناهية
مترتبة موجودة معا اذ الامور القديمة مجتمعة معا واما حدوث الشرائط وان كانت
الشرائط عدمية ازلية كان الواجب مع ارتفاع الموانع متحققا في الازل فيجب وجود
الحادث ثمة من الواجب واذا كانت تلك الشرائط حادثة تكون مسبوقة بحوادث
اخر لا الى نهاية اما كونها مسبوقة بالحوادث فلانها لو لم تكن مسبوقة بها لكانت
الامور القديمة كافية في وجودها فتكون هي ايضا قديمة واما عدم تناهي الحوادث
فلانها لو كانت متناهية لزم التخلف لان تلك الامور القديمة اما ان تكون كافية
في وجود الحادث الاول او لا فعلى الاول يلزم احد الامرين اما قدمه واما تخلف المعلول
من العلة وعلى الثاني يلزم ان لا يكون الحادث الاول حادثا اولا لكون كل سابق
متوقفا للعلة الموجبة الى المعلول الحادث بعد بعدها عنه وذلك اي كون قبل
كل حادث حادث لا الى نهاية انما يكون بحركة دائمة في جهة الماضي واما دوامها
في جانب الاستقبال فقد تحقق بيانه في بيان سرمدية الزمان على ان قدم الشيء يلزم
لدوامه لانه اما ان يكون واجبا لذاته او يكون الواجب وحده او مع ما لا ينفك
عنه كافيا في وجوده وانما يلزم وجود الحركة الدائمة في الجهة المذكورة لان الحوادث السابقة
يلزم ان تكون متتابعة يمتنع اجتماع بعضها مع بعض بل يجب ان يكون بعضها معدا
لبعض فالم يفن الاول لا يتحقق الثاني وتحقق الامور على هذا الوجه لا يمكن ان يكون
الا بمرور وتعاقب اجزاء الزمان المتناهي بعضها على بعض بالذات والزمان مقدار الحركة
فاذا لا بد من وجود الحركة الدائمة بحيث لا يسبقها الا بدعها مع ما يتوقف هي عليه سبقا
ذاتيا لا زمانيا ولا بد ان يكون لكل حادث استعداد مخصوص به اذ لم يكن امكانه الذاتي كافيا

فى فيضان الوجود عليه من الفياض الذى لا تنوع فيضه الاعلى قابل كامل فيقوا دكان
ذلك الاستعداد مختصا بوقت دون وقت ومحل دون محل آخر فلا بد لتلك الحوادث
من محل لتخصيص الاستعداد بوقت دون وقت وبحادث دون حادث وذلك
المحل هو المادة اى مادة تلك الحوادث لامتناع ان يقوم استعداد الشى بغير مادته
فكل حادث فله مادة ومدة كما سابيان عليه والممكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة
لوجوده وفرعها على وجه يلحق بهما والا لبقى ممكنا معهما اذ لا وجه للامتناع اصلا فيجوز
وجوده معها فى وقت دون وقت آخر والا لوجب وجوده او اولويته بها فى احد
الوقتين هف فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان للمرجح وقع الممكن لا لمرجح
وان كان لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بل جزؤها هف ويمكن ان يناقش بانه يجوز
ان يحصل بالعلة التامة اولوية الوجود من غير ان ينتهى الى حد الوجوب فاذا قارن
تلك العلة اول الوقتين المذكورين وجد الممكن بها فيه من غير استحالة اذ الترجيح من غير
المرجح انما يلزم ان لو قارن العلة الوقتين فاوجدته فى احدهما دون الآخر فان قيل لما كان
وجوده فى الوقت الاول جائزا لا واجبا فيمكن فرض تاخر وجوده عنه الى الوقت الثانى
ووجوده فيه فيلزم الترجيح من غير مرجح قلت يجوز ان يكون وجوده وكذا عدمه فيما عارضه
اولا جائزا ولكن بحيث اذا لم يوجد فيه وتاخر عنه امتنع وجوده فى وقت آخر بعين
تلك العلة للزوم الترجيح من غير مرجح ح وقيل الدليل المذكور لامتناع اولوية احد
طرفى الممكن لذاته جار فيما اذا حصل بالعلة التامة اولوية غير متناهية الى حد الوجوب
اجيب بان العلة التامة لما جاز ان تشتمل على عدم علة الطرف الآخر لا يمكن ان
يقال ان الاول الحاصل من العلة المذكورة موقوف على عدم علة الطرف الآخر هف كما
يقال ذلك هناك وعلم منه اى من وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وما
ذكرنا بيانه انه اى الممكن ما لم يجب لم يوجد لانه قد ظهر مما ذكر انه لو كان مع وجود العلة

ممكنا لزم محال وانتفاء ذلك المحال اما بكونه بالوجوب وذلك الوجوب
اما ان يكون مع الوجود بالذات او قبله او بعده ومن البين ان الوجوب المتاخر
وكذا المع لا يدفعه فتعين القبلية قوله لامتناع ان يكون اى الممكن كونه اى كهذا
الممكن لا مو اشارة الى ما يتحقق من الدليل اى يمتنع ان يكون الممكن مع السبب
التام ممكنا كما كان قبله كذلك اذ لو كان كذلك يمتنع وجوده معها كما كان ممتنعا
بدونها كما مر فان قيل يكفى للفرق بين وجود العلة وعدمها امتناع تخلف المعلول
عن العلة ووجوب وجوده عند وجودها وعدم وجوده عند عدمها من غير ان يلاحظ
تقدم الوجوب على الوجود بالذات قلت قد علمت ان الوجوب السابق فيما نحن فيه
هو الوجوب السابق كما ذكرنا ويمكن ان يقال الاستحالة الوجود ومتقدمة على الوجود بالضرورة
واستحقاقية الممكن للوجود ليس لذاته بل لاجل العلة التامة بل الممكن انما يحتاج الى العلة
التامة لاجل تلك الاستحقاقية فتلك الاستحقاقية المتقدمة على الوجود الحاصلة من العلة التامة
اما ان يكون هى الوجوب او يكون اولوية غير منتهية الى الوجوب والثانى لما مر ان
الحاصل من العلة التامة هو الوجوب فتعين الاول واعلم ان بعضهم ذهب الى ان
العدم اولى بذات الممكن من وجوده ولهذا لا يتوقف عدمه الا على انتفاء جزء من اجزاء
علة الوجود بخلاف الوجود فانه موقوف على تحقق جميع اجزائها وفيه نظر لان ذلك
انما يقتضى سهولة احد طرفيه دون اولويته وذهب بعض آخر الى ان العدم اولى بالممكنات
السيالة كالصوت والحركة وفيه ان سيلانها لا يقتضى الا امتناع البقاء عليها والبقاء
غير الوجود فامتناعه عليها لا يقتضى اولوية العدم واشار المص الى دفعهما بقوله
ولا يجوز ان يكون احد طرفيه اى احد طرفى الممكن اى الوجود والعدم اولى به لذاته ولا
يكون تلك الاولوية موقوفة على ما عداه وان لم ينته الى حد التعين اى الوجوب او الامتناع
والا لكان واجبا او ممتنعا هف وذلك لان الطرف الآخر ح ان امتنع وقوعه كان

الطرف اولى به ههنا الى حد السعة لامتناع خلو الواقع عن احد الطرفين فلا يكون
الممكن ممكنا وان امكن ذلك اى وقوع الطرف الاخر فلا يكفى ان وقوعه لا يمكن الا بعد ترجيحه على الطرف
الاول اذ الواحد طرفى الممكن ما لم يترجح لم يقع وترجح الطرفين معا محال بالبديهة فلا يكون
الطرف الاول راجحا واولى بعد توقف حصول تلك الاولوية اى اولوية الطرف الاول
على عدم اولوية الطرف الاخر المتوقف على عدم سبب ذلك الطرف الذى هو
المانع ورفع المانع مما لابد منه فى وقوع المعلول ولا تخلف ذلك بامكان ذلك
السبب وامتناعه فلا يكون ذات الممكن كافية فى حصولها هف وههنا بحث لان
ترجح احد الطرفين لذاته لا ينافى ترجح الطرف الاخر لعله الا يرى ان كفتى الميزان المختلفين
بحسب الخفة والثقل فى ذاتيهما يجوز ان يصير الخفيف ثقيلا بامر خارجى مع كون الآخر
اثقل فى ذاته نعم ترجح الطرفين معا بحسب الذات او بحسب العارض محال وكذا الترجح
الذى يترتب عليه اثره ويمنع النقائض منه ممتنع من الطرفين سواء كانا بالذات او بالعرض
او مختلفين قبل ذات الممكن وان لم يجز ان يكون مقتضيا لاحد الطرفين بحيث ينتهى الى حد الوجوب
لكن يجوز ان يقتضى اولوية غير منتهية الى ذلك الحد ويكون الذات مع تلك الاولوية مقتضيا
للوجود كافيا فيه ولا يلزم من ذلك وجوبه اذ الواجب ما يقتضى الوجود لذاته مع قطع
النظر عما يغايره وههنا ليس كذلك وكذا الممكن ما لا يقتضى الوجود لذاته ولا يلزم منه عدم
اقتضائه اياه باعتبار معلوله او باعتبار صفة اخرى وههنا كذلك لان اقتضاء الوجود ههنا
كذلك لان اقتضاء الوجود ههنا باعتبار الاولوية المذكورة التى هى معلول الممكن اجيب
بان الغير الذى يوجب الالتفات اليه الامكان هو الذى يكون موجدا او معدا لوجود
الممكن لا الغير مطلقا فلو كان ذلك الممكن مع تلك الاولوية او مع صفة قائمة به مقتضيا
للوجود لكان واجبا لان تلك الاولوية والصفة القائمة به ليست مما يوجب ملاحظة
الامكان لانها ليست مما يتصور منها الايجاد والحاصل ان الواجب ما يمنع النقائض

عن الوجود مع قطع النظر عن موجد خارجى ولا شك ان الممكن اذا كان كذلك كان ممتنع الانفكاك
عن الوجود الخارجى فيكون واجبا ولقائل ان يقول الغرض من وضع هذه المسئلة بيان الاحتياج
الى الواجب وعدم استقلال الممكن بالوجود فعلى تقدير توقف اولوية احد الطرفين على
عدم سبب الطرف الاخر لا يلزم ثبوت الصانع لجواز ان يكون وجوده اولى به عند عدم
سبب العدم وعدم سبب العدم لا يجب ان يكون وجود الواجب لجواز ان يكون شيئا
آخر وجوديا او عدميا مغايرا لعدم العلة والعدم جاز ان يترتب على كل واحد منهما فان قيل
اذا كان احد طرفى الممكن راجحا غير منتهى الى حد الوجوب فلا يتعين وجوده فى وقت
دون الاخر فوجوده فى احدهما دون الاخر ترجح بلا مرجح قلت على ما قيس مار لزوم
الترجيح من غير المرجح انما يكون اذا صادف الممكن المستعد للوجود كلا الوقتين فوجد
فى احدهما دون الاخر واما اذا كان ممكن كذلك ووجد فى الوقت الاول ولا ملاقى الوقت
الثانى خاليا عن الوجود فلا نعم لو لم يوجد فى الوقت الاول لم يوجد فى الثانى ايضا
للزوم الترجيح من غير مرجح وامتناع وجود الشئ لاجل عارض لا ينافى امكانه كامر
بغير مرجح وكل ممكن موجود فهو محفوف بضرورتين اى وجوبين احدهما سابقة على
وجوده وهو وجوب فيضانه عن علته التامة على ما سبق من انه ما لم يجب لم يوجد و
وجوبه هذا ليس فى حال العدم حتى يلزم اجتماع وجوب العدم ووجوب الوجود بل هذا
الوجوب انما هو فى زمان الوجود وسبقه عليه بالذات ولا يلزم ايضا قيام الصفة
الثبوتية بالماهية المعدومة هذا لكن يقدم وجود الماهية على قيام صفتها الوجودية
بها بالذات ضرورى فلا يمكن ان يكون متاخرا عنه كذلك وفى القول بقيامها
قبل وجودها بما دونها ما قد مر والحق ان الوجوب السابق ليس صفة وجودية بل هو كون
الماهية بحيث يمتنع ان ينفك عنها الوجود اما لذاتها او لاجل علتها التامة وتلك الحالة
لا تتوقف على وقوع الوجود بالضرورة والثانية متاخرة عنه اى عن وجوده وهى

العروره المشروطه بشرط المحمول فان الممكن الماخوذ باعتبار الوجود بل باى محمول كان
ضرورى واجب والالامكن اجتماع النقيضين ولا نحو شى من الموجودات
عين هذه الضروره بخلاف الضروره الاولى فان الواجب حال عنها واعلم ان ثبوت
الضرورى ليس للوجود فقط ولا بالنسبه الى الوجود فقط فان للممكن المعدوم ايضا
ضرورى اى الامتناع الامتناع السابق على عدمه عند انتفاء علة الوجود والامتناع
اللاحق باعتبار العدم اللاحق به ولا نحو معدوم عن الامتناع الثانى بخلاف الامتناع الاولى
فانه ليس للممتنع والضابط الوجوبان والامتناعان لكل محمول بالنسبه الى موضوعه
والمراد الممكن على اطلاقه وحمل الضروره على ما هو اعم من الوجوب والامتناع اما فى ذاته
اولغيره وتخصيص الوجود بالذكر تمثيل تكلف ط وثبوت الضرورى بهذا المعنى للممكن
لا ينافى امكانه الذاتى وهو ظ وثبوت الامكان للممكن واجب يمتنع انفكاكه عنه
والا لجاز زواله وانتفاؤه عنه بالنظر الى ذاته فان كان الانتفاء سابقا على ثبوته
كان الممكن اولا واجبا او ممتنعا فصير ممكنا وان كان متاخرا كان الامر بالعكس
فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا وبالعكس والانقلاب كل من الواجب والممتنع والممكن
بالذات الى الاخر من محال والا لزم تخلف مقتضى الذات عنه فان الواجب مثلا
هو ما كان مقتضيا لوجوده مع قطع النظر عن كل ما سواه فلو انقلب الى الممتنع او الممكن
لزم الانفكاك ما بالذات عنه وهو مستحيل نعم الممكن بالذات قد يصير واجبا او ممتنعا
بالغير كما مر على انه لما كان الممكن غير مقتضى للوجود والعدم لذاته جاز ان يستحق لغيره
فان الامر الصالح للضدين الخالى فى ذاته عن كليهما لا ما ان يتصف بكل واحد منهما على
لامر خارجى فاذا حصل ذلك الامر الخارج الموجب لاحد الطرفين حصل له استحقاق ذلك
الطرف لذلك الغير فان قيل ما ذكرتم دليل على امتناع الانقلاب كل من الثلثة الى الاخرين
فلم لا يجوز ان يصير الواجب بالذات واجبا بالغير والممتنع بالذات ممتنعا بالغير والممكن

بالذات ممكنا بالغير اجيب بالمنع لان استحالته الشخص لوجوده الجزئى وكذا استحالته
لعدمه واستحالته لعدم استحالته احد الطرفين او سنحى فيمتنع ان يعلل بعلتين مستقلتين
واعترض على عدم انتفاء الامكان عن ذات الممكن بان الحادث اليومى مثلا غير ممكن فى الاول
والممكن الموجود بعد وجوده غير مقدور مع انه كان ممكنا مقدورا قبل فقد زال الامكان منه
اجيب عن الاول بان ازليه الامكان ثابته للممكن وهى غير امكان الازليه وعدم استلزامه له فان معنى
الاول انه لا يكون زمان فيه الا وهو ممكن الوجود فيه ومعنى الثانى استمرار وجوده فى الازمنه
السابقه بحيث لا يكون زمان الا وهو موجود فيه ولا يخفى ان الاول غير مستلزم للثانى
ما كان ممكن الوجود فى كل زمان ووقت لا يقتضى ان يكون ممكن الوجود فيهما معا وهو ط
وعن الثانى بان امتناع المقدوريه للموجود انما حصل له باعتبار الغير وهو اتصافه بالوجود
وذلك لا ينافى مقدوريته بالذات

المبحث الخامس فى الحدوث

والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشى بعد عدمه فى زمان مضى اى كان
وجوده مسبوقا بعدم مقارن الزمان مضى فيكون الحادث هو الموجود الذى
يكون عدمه سابقا عليه بالزمان وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا اذ
ليس وجوده مسبوقا بزمان يقارنه عدمه والا لكان ذلك الزمان الماضى الزمان
المعدوم او غيره فان كان الاول لزم اجتماع وجود الشى مع عدمه وهو ظاهر
الاستحاله وان كان الثانى لزم ان يكون للزمان زمان وهو ايضا مستحيل اما
بيان الملازمه فلان وجود الزمان ح مسبوق بعدمه سبقا زمانيا فكان يكون العدم
الزمان زمان يكون لوجوده العبر زمان او كون المتقدم متقدما باعتبار الزمان
والمتاخر متاخرا بذاته بالنسبه الى ذلك المتقدم الزمانى او زمانه الذى ليس من الزمانى
المتاخر غير معقول وفيه تامل وان حمل التوقف على ان وجوده يكون فى زمان مسبوق
بزمان يقارنه عدمه فالامر ظ بل لزوم الزمان للزمان ظ على تقديرين واما استحاله اللازم

فلان وذلك الزمان ايضا حادث فيكون له زمان آخر وهكذا حتى يتسلسل وقد يراد
به اى بالحدوث احتياج الشيء فى وجوده الى غيره وان لم تكن الحاجة اليه كافى القديم
بالزمان او لم يدم كافى الحادث الزمانى فانه حين عدمه غير محتاج اليه فى وجوده ويكون
الحادث بهذا المعنى هو الموجود الذى يحتاج فى وجوده الى غيره فى الجملة وبهذا التفسير
يكون الزمان حادثا ويقال للحدوث بالمعنى الاول الحدوث الزمانى وللثانى الحدوث
الذاتى والحاصل ان الحدوث بمعنى المسبوقية فان كانت مسبوقية يمتنع معها اجتماع
السابق والمسبوق فهو بهذا الاعتبار زمانى وان كانت مسبوقية بحسب الذات فهو
ذاتى وللعدم ايضا معنيان مقابلان لمعنى الحدوث احدهما وجود الشيء بحيث لا يكون
له عدم فى زمان مضى والقديم بهذا المعنى هو الذى لا يكون زمان وجوده مسبوقا بزمان
عدمه ومن البين ان الزمان بهذا المعنى قديم وثانيهما غنى الشيء فى وجوده عن غيره مطلقا فالقديم
ما لا يكون محتاجا فى وجوده الى غيره فى وقت من الاوقات وذلك لا يكون الا واجب الوجود
لذاته فالحادث الزمانى اخص مطلقا من الحادث الذاتى ومباين للقديم مطلقا والحادث
الذاتى اعم من القديم الزمانى من وجه ومباين للقديم بالذات والقديم الزمانى اعم
من القديم الذاتى واعلم ان الحادث والقديم يطلقان ايضا على معنيين آخرين اضافيين
فانه اذا كان شيئان مجتمعان فى الوجود وكان مبدا وجود احدهما متقدما على مبدا
وجود الآخر يقال للاول قديما بالاضافة الى الثانى وللثانى حادثا بالاضافة الى الاول
وقد يقال لما مضى عليه زمان طويل قديم كما يشهد به العرف واذا تأملت ادنى تأمل عرفت
النسبة بين كل من القديم والحادث بهذين المعنيين وبين كل من الزمانى والذاتى
وقد ظهر مما ذكر ان الحدوث والقدم صفتان للوجود لكنهما قد يطلقان على الاعدام ايضا
فان العدم الذى لم يسبقه الوجود قديم والذى سبقه الوجود حادث وايضا يقال للامور
الاعتبارية الغائبة بالامور الموجودة التى لم يسبقها العدم قديما، وللمتقدم بالامور الحادثة

حوادث ثم اراد ان يشير الى ثبوت الحدوث الذاتى لكل ممكن ولما كان استحقاقه اللاشىء
التى هى معنى الامكان اللازم لماهية الممكن مستلزما لاحتياجه الى الغير الذى هو الحدوث
الذاتى وبالعكس قال وكون الممكن يحدث يستحق من ذاته لا استحقاقه الوجود والعدم لذاته
هو الحدوث الذاتى هذا يعنى ان لا يختص الحدوث الذاتى بالموجود لعدم اختصاص
المذكور به ويتصف الممكن بالموجود ينافيه ما يليه اعنى وهو متقدم الخ ويمكن ان يقال ما قد سبق
اعنى احتياج الشيء فى وجوده الى غيره غير مختص بوجود الحادث اذ يصدق على الممكن
مطلقا انه يحتاج فى وجوده الى الغير فيكون اللازم المذكور مساويا له وهو اى الكون
المذكور الذى هو الحدوث الذاتى متقدم على استحقاقه احدهما من غيره لان الاستحقاق
من الغير يتوقف على عدم الاستحقاق الذاتية ولان الاول لذات الممكن والثانى
من غيره وما بالذات اقدم مما بالغير اى الحال التى يكون للشيء من ذاته يكون اقدم
من الحال التى يكون من اجل غيره فان ارتفاع ما بالذات يستلزم ارتفاع الذات
وارتفاع الذات يقتضى ارتفاع ما بالغير دون العكس فارتفاع ما بالذات يقتضى
ارتفاع ما بالغير دون العكس وفيه نظر لانه لو تم لدل على تقدم اللازم الاعم على
الملزوم او يقال ما بالذات يتحقق بتحقق الذات فقط وما بالغير يتحقق بتحقق الذات
والغير معا فيكون تحقق ما بالذات متقدما على تحقق ما بالغير بالرتبة العقلية ولعل كلام
فيما هو بصدده واعلم ان الممكن لما تساوى طرفاه ولا يقتضى لذاته احدهما
فاذا وقع احدهما وقع لامر خارج عن ماهيته فوقوع وقوع احد الطرفين محتاج
الى علة موجبة فمنشأ الاحتياج اليها اما امكانه الذى هو التساوى المذكور
واما وقوعه وحدوثه او هما معا لحكم العقل بان علته ليست خارجة عنهما
فذهب جمهور المتكلمين الى ان تلك العلة هو الحدوث وبعضهم الى انها
الحدوث والامكان معا وبعض آخر الى انها الامكان بشرط الحدوث

مما جاء اليه بالنسبة الى الذات ولا يكاد الكون الاول منها بالذات

وذهب الى انها الامكان وقالوا انا اذا لاحظنا الممكن وساوي طرفيه وقطعنا النظر
عن كونه حادثا او غير حادث بل عن جميع ما عداه جزمنا بانه لا يمكن ان يقع احد
طرفيه الا لعلة مرجحة له على الآخر بخلاف ما اذا لاحظنا حدوثه وقطعنا النظر عن
تساوي طرفيه بعدم اولوية احدهما بالوقوع فان العقل في بادي الراي يجوز وقوعه
لا عن علة فاذا يكون علة الاحتياج هو الامكان لا الحدوث فلما كان ما ذكروه حقا
عند المصنف اشار الى رد ما ذهب اليه المتكلمون بقوله الحدوث اي الزماني اذ
المتنازع فيه بين الفريقين هو هذا الحدوث كيف لا فان المتكلمين لا يثبتون الحادث الذاتي
غير الزماني لا يكون علة الحاجة الى المؤثر ولا جزءا منها ولا شرطا لها لتأخره عن وجود الاثر
المتأخر عن تاثير المؤثر في الاثر الذي هو الممكن الموجود المتأخر ذلك التاثير عن
حاجته اليه المتأخرة عن علتها فاذن الحدوث متأخر عن علة الحاجة الى المؤثر
باربع مراتب فلو كان الحدوث علة الحاجة او شرطها لزم تقدمه على نفسه باربع
مراتب ولو كان جزءها لتقدم عليه بخمس مراتب لان جزء العلة مقدم عليها بخلاف
الشرط حيث لم يعتبر جزءا للعلة واعترض عليه بانه لو كان كذلك لزم ان لا يكون
الامكان ايضا علة الحاجة لانه ايضا صفة الممكن فلو كان علة الحاجة لزم تقدمه
على نفسه بمراتب اجيب بان الامكان صفة الماهية متقدمة على الوجود فلم لا يلزم ان
يكون متأخرا عن الماهية دون الوجود والا لزم ان يكون الماهية قبل الوجود
واجبا او ممتنعا نعم يجب تأخره عن مفهوم الوجود وملاحظته اذ هو كيفية لنسبة
الماهية الى الوجود فاتصاف الماهية به موقوف على مفهوم الوجود ونسبته
اليها لا على كون الماهية موجودة بخلاف الحدوث فانه موقوف على كونها موجودة
ولا يكفي لاتصافها بالحدوث كونها بحيث لو وجدت كان وجودها مسبوقا بعدمه
كما انه يكفي لكونها ممكنة كونها بحيث يتساوى نسبة الوجود والعدم اليها والذي يدل

على ما ذكر ان الماهية المعدومة ممكنة وليست بحادثة وانه يصح ان يقال وجد
فحدث ولا يقال وجد فامكن ولا يذهب عليك ان هذا ما يدل على كون الامكان اعتباريا
على ما مر ويمكن ان يقال ان الحدوث سواء كان كيفية زائدة على وجود الحادث وماهيته
او كان بالمعنى المصدري الخروج ليس مما يذهب احد الى انه علة موجبة لنفس الاحتياج الى العلة
فلعلهم ارادوا بذلك ان احتياجه الى العلة انما هو لاجل حدوثه حتى اذا لوحظ معنى
الامكان وقطع النظر عن وجوده ولا وقوعه لم نظر احتياجه الى العلة وامتناع خلو الواقع
عن احد طرفيه لا ينافي ملاحظته كذلك فالحكم بلزوم العلة انما هو لاجل وقوع احد الطرفين
ونظير ذلك ما يقال علة احتياج العنب الى الشمس حلاوته وحاصله ان الماهية في ذاتها
غير محتاجة الى العلة ولكن قد يعرض لها الحاجة اليها بسبب صفة من صفاتها فيقال تلك الصفة
منشأ احتياجها اليها وان كانت معلولة او يقال اذا اعتبر تساوي طرفيه يجزم بانه
يحتاج في وقوع احدهما الى علة فمنهم من ذهب الى ان علة الاحتياج هي التساوي المذكور
ومنهم من ذهب الى انها الوقوع من حيث ان الاحتياج انما هو لاجله فعلى هذا يصير النزاع
بين الفريقين لفظيا وهو اي الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث وماهيته والا
لكان اما نفس الوجود او الماهية او جزء احدهما لكان ذلك الشيء حال بقائه حادثا مع
لزوم تركب الوجود والماهية البسيطة في القسم الثاني والتالي باطل اما الملازمة فلان الشيء
حال بقائه ماهية متصفة بالوجود فلو كان الحدوث نفس الوجود او الماهية او جزء
احدهما لزم اتصافه به ايضا واما بطلان التالي فلان الحادث هو الموجود حال الحدوث
هذا ان فسر الحدوث بالخروج من العدم الى الوجود والحادث بالخارج من العدم الى الوجود
بالفعل واما اذا فسر الحدوث بكيفية قائمة بالحادث بعد وجوده مطلقا والحادث
بالخارج من العدم الى الوجود في الجملة ونحوه فبطلان التالي ممنوع وهو زائد ايضا على العدم
السابق على وجود الحادث والا لكان الحادث قبل حدوثه حادثا وكل من الملازمة

وبطلان اللازم لاريب فيه ولما قال الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث
توهم انه اذا حدث شي فقد حدث حدوثه وهو ايضا فيكون حدوثه حادثا وحدوثه
ايضا زائدا على وجوده فهو ايضا حادث وهكذا فلزم التسلسل اجاب عنه بقوله
وحدوثه اي حدوث الحدوث نفسه فلا تسلسل وليس للحدوث حدوث حتى يتسلسل
ما قيل على التقدير كون الحدوث نفس الوجود او نفس الماهيه وقد يجاب عنه على تقدير
اختصاص الحدوث بالموجود بان الحدوث ليس بحادث لانه ليس بموجود ولو سلم
وجوده فلا نسلم وجود حدوث الحدوث وبانا لا نسلم ان التسلسل اللازم باطل لانه في الامور
الاعتباريه لا في الامور الموجوده ولو سلم فانه من جانب المعلولات دون العلل ولا استحاله
فيه وفيه ما عرفت والحادث الزماني يتقدم عليه المادة والمدة اما تقدم المادة فقد
بيناه حيث بين كيفية صدور الممكنات عن عللها واما تقدم المدة فلما بينا من
وجوب تقدم الحركة عليه اي على الحادث المستلزمة لوجوب وجود الزمان لما سبق
من ان الزمان مقدار الحركة على ان الحادث الزماني معتبر فيه كون وجوده بعد عدم
مقارن لزمان متقدم المدة عليه لا يحتاج الى دليل وقد احتج الشيخ والمحقق الطوسي
في الاشارات على تقدم المادة عليه اي على الحادث الزماني بان المحدث قبل حدوثه
ممكن والا لكان اما واجبا او ممتنعا فيلزم الانقلاب وهذا الامكان ليس هو العائد
الى القادر الذي هو قدرته عليه والحادث كما يجوز تعليله بهذا الامكان فيقال انه
مقدور عليه ويصح منه ايجاده لانه ممكن كالمحال لا يصح منه ايجاده لانه غير ممكن فلو كان
الامكان عين قدرة القادر والحادث لكان حاصل القول الاول انه مقدور
لانه مقدور او انه ممكن لانه ممكن وحاصل الثاني انه غير مقدور لانه غير مقدور او انه غير ممكن
لانه غير ممكن وذلك محال لوجوب المغايرة بين العلة والمعلول لان القدرة والايجاد
انما يتعلقان بالقياس الى القادر والموجد بخلاف الامكان فانه انما يتعلق بالقياس الى

الى الماهيه ووجودها فلا يكون احدهما عين الاخر وهو ثبوتي لما مر من انه لو لم يكن
ثبوتيا لم يبق فرق بين قولنا لا امكان له وبين امكانه لا وليس بجوهر لانه اضافي
والجوهر لا يكون اضافيا فهو اذن عرضي فيستدعي محلا موجودا لامتناع قيام الموجود
بالمعدوم وذلك المحل لا بد ان يكون له تعلق بالحادث لامتناع قيام صفة الشي بما لا تعلق
له به اصلا وهو موضوع بالقياس الى الامكان واما بالقياس الى الحادث فهو مادة
ان كان الحادث ذا مادة كالصور والاجسام وموضوع ان كان عرضا
ومتعلق غيرهما ان كان مما له تعلق غير الحالية والمحلية كالبدن بالنسبة الى النفس
الناطقة ويمكن ان يجعل المحل بمعنى المادة مطلقا او كل واحد مما ذكر لا يخلو عن تعلق
بالمادة ويدل على هذا قوله ويكون ذلك المحل قديما لان الموضوع والبدن
غير قديم والا لكان له محل اخر فاما ان يتسلسل او ينتهي الى محل قديم والاول باطل
فتعين الثاني وقد عرفت ما فيه اشار الى منع كون الامكان ثبوتيا وما
ذكر في بيانه ممنوع لما مر فلا يكون عرضا كما لا يكون جوهرا حتى يستدعي محلا يتقوم به
وقد يستفاد مما ذكره الشارح المحقق في هذا المقام من الاشارات ان اثبات هذا المطلب
لا يتوقف على كون الامكان ثبوتيا بل يمكن ان يقال الامكان امر اعتباري عقلي له تعلق بامر
بامر خارجي فله اعتباران احدهما انه متعلق بامر خارجي وبهذا الاعتبار يدل
على كون ذلك الشي موجودا خارجيا فان الامور الاعتباريه كالعمى من حيث تعلقها
بامر خارجي يدل على وجوده في الخارج وثانيهما من حيث ذاته وهو انه في نفسه امر
اعتباري شي من الاشياء قائم بالعقل وبهذا الاعتبار موجود في الخارج لا من
الكيفيات النفسانيه فاذا اعتبر وجوده ونسبته الى الماهيه يعرض له امكان اخر
لكن لا يتسلسل لانقطاع الاعتبار وفيه بحث لانه ان اريد بتعلقه بالامر الخارجي تعلقه بالمحل المذكور
فهو اول المسئله وان اريد به الممكن الحادث بمعنى ان الامكان هو كيفية نسبة وجوده الخارجي

الخارجي اليه فهو المستدعي وجود المحل ولا وجود الحادث اذ معناه صحة كونه موجودا
في الخارج وصحة وجود الشيء في الخارج لا تقتضي وجوده فيه وان اريد معنى آخر
فليس لنعرف حاله ومما يمكن ايضا ان يوجد من الشرح المذكور وغيره ان الممكن
انما كان امكانه وحصل اوسع مالاسباب وجوده عن الواجب في صفاته وجوده
عنه فهو قديم سواء كان له مادة اولا وان لم يكف ذلك فيه فان لم يكن له تعلق
بشيء من المادة وغيره فهو لا يوجد اصلا اذ مالم يوجد في الازل فانه لاجل ان استعداده
للوجود غير تام فاذا تم الاستعداد بتوارد المعدات وتعاقبها عليه بعد يوجد و
ذلك لا يتصور الا فيما له تعلق ومادة فمن زاد استعداده يوما فيوما حتى يوجد وقد عرض
انه لا تعلق لذلك الشيء فهو لا يوجد فامكان الشيء الحادث قبل وجوده امكان
وجوده في المحل وقوة المحل بالنسبة اليه فالامكان متعلق بامر خارجي اذا قيس اليه
كان ذلك الامر محلا موضوعا له وهو عرض حال فيه او امر عقلي متعلق به واذا قيس
الى الممكن كان اضافة عارضة له بالقياس الى وجوده في ذلك المحل فهو بهذا الاعتبار
صفة له بالاعتبار الاول ولا يذهب عليك تعلل ذلك متعسر في النفوس
الناطقة وصفاتها خصوصا اذا كان الامكان وجوديا فان قيل قد ظهر مما ذكرتم
ان الامكان المعتبر في اثبات هذا المطلب هو الامكان الاستعدادي الذي يتفاوت
بالقرب والبعد دون الامكان الذاتي الذي لا تفاوت فيه اصلا مع ان الامكان
المذكور في كلام الشيخ هو الامكان الذاتي كما لا يخفى قلت ان اردتم ان الامكان
الذاتي لا تفاوت فيه لا في ذاته ولا باعتبار ملاحظة الغير فهو مم اذ الامكان الذاتي
للشيء المادي وان لم يكن مختلفا عند ملاحظة نفس الماهية ووجودها فقط لكنه قد يختلف
باعتبار المادة وملاحظتها فان امكان وجود الانسان وصحته عند ملاحظة في النطفة
اقرب من امكان وجوده عند ملاحظته في العناصر والبعد في المضغة والعلقة وان اردتم انه لا تفاو

في عدم اعتباره بالقياس الى الماهية والوجود فقط فهو مسلم لكن لا ينافي تفاوته باعتبار
المادة فقط كما ذكرنا

المقالة الثانية في العلل والمعلولات

وظاهر ان العلية والمعلولية من الامور العامة الشاملة لجميع الموجودات
على سبيل التقابل فكان اللائق بهما ان يوردا فيها لكن المصنف افردهما عنها متابعة
للامام حيث افردهما عنها في الملخص والمباحث المشرقية وفيها مباحث ستة

المبحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشيء كل ما يحتاج اليه الشيء في وجوده
يسمى علة واعلم ان الشيء اما بسيط او مركب وعلى كل تقدير اما ان يكون صادرا
عن الفاعل الموجب او المختار وعلى الاول يكون له علة فاعلية فقط وعلى الثاني
يكون له مع الفاعل غاية ايضا وعلى الثالث يكون له معه مادة وصورة وعلى
الرابع يكون معها غاية ايضا وليعلم المراد بعلة الوجود او الماهية اعم من ان يكون في
الخارج او في العقل فانه كما ان الماهية الخارجية تحتاج الى علة ماهية وعلة وجود
في الخارج كذلك الماهية الذهنية محتاجة اليهما وان المراد بعلة الوجود ما له
اختصاص بالتأثير لا ما يتوقف عليه وجود الشيء والا فالماهية وعللها
ايضا مما يتوقف عليه الوجود فعلة وجود الشيء لا يتناول الماهية وعللها
بخلاف ما يتوقف عليه وجود الشيء فانه شامل لها بل للموضوع والشرائط
ورفع الموانع ايضا ولو قيل كل ما يحتاج اليه الشيء في ذاته او في وجوده
يسمى علة لكان اشمل لانه يتناول علة الامور الاعتبارية الواقعة في نفس
الاتصافات لامور وهي اي العلة اما تامة وهي جميع ما يتوقف عليه وجود
الشيء فيدخل فيها الشرائط والمعدات ورفع الموانع ايضا وانما قال
جميع ما يتوقف اه ولم يقل ما لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنه حتى يشمل
العلة البسيطة ايضا لان التركيب لازم فيها واقله انه يلزم ان يكون مع

الفاعل امكان المعلول الذي يتوقف عليه تأثير الفاعل فان اجيب بان الامكان
ماخوذ في جانب المعلول فانا لا نطلب العلة لشيء الا بعد اخذه ممكنا فلا يمكن
اعتباره في جانب العلة ايضا قلت بعد ما صح الاعتبار يتبين انه موقوف عليه
ان ما ذكرتم يقتضي ان لا يكون مادة السرير وصورته ايضا من العلل لانا قد ناخذ
السرير من حيث انه سرير مركب من القطع الخشبية والهيئة العارضة لها
ثم نطلب علته التامة ماذا ومنع ذلك غير ظاهر والظ ان ماهية الممكن علة قابلية
لوجوده فيكون جزء العلة التامة نعم انهم قالوا المبدأ كاف في وجود العقل
الاول مستقل بايجاده على معنى ان تاثيره فيه لا يتوقف على مؤثر وشرط اخر
غير الامكان فاذا امكانه ماخوذ مع الممكن غير محتاج الى التعرض له ولو حذف
لفظ الوجود عن التعريف حتى يشمل العلة التامة الماهية بل للاعدام ايضا لكان
احسن واما غيرها وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده وانحصارها فيما ظاهر
للمستبصر وهي اي العلة الناقصة ان كانت داخلة في المعلول فهي العلة المادية
والقابلية ان كان بها وجود الشيء بالقوة كالقطع الخشبية للسرير ويجب ان يحمل على
وجه يشمل جزؤها ايضا والا فالصورية وهي التي اذا حصلت كان الشيء
اي المعلول موجودا بالفعل لا بها فقط لان العلل الناقصة بل بها وبغيرها
كالصورة السريرية فانها اذا حصلت في القطع الخشبية وجد السرير بها وبالمادة
وقد يحمل الصورة على الصورة الشخصية او النوعية حتى لا يتوجه ما قيل ان صورة السيف
قد يحصل في الخشب مع انه ليس سيفا بالفعل اذ الحاصل فيه ليس هو الصورة السيفية
بل ما يشبهها ويعلم ان العلة الصورية والمادية غير مختصين بالاجسام بل يوجدان في الاعراض
ايضا اذ لا نعني بالعلة المادية الا ما يكون الشيء به بالقوة وبالعلة الصورية ما يكون به
الشيء بالفعل فهما اعم من الهيولى والصورة وقد سبق ان المعلول اعم من ان يكون من الوجودات

الخارجية والذهنية فيكون الجنس والفصل الماخوذان لا بشرط شيء محمولين للماهية
في العقل احدهما اعني الجنس مادة والاخر صورة واما اذا اخذا بشرط
لا شيء فهما ليسا بجزئين لها لانهما خارجان محمولان حمل المواطاة ومتحدان معها في الوجود
والجزء من حيث انه جزء غير محمول عليه من حيث هو كل ومقدم عليه في الوجود
وان كانت خارجة عنه فهي العلة الفاعلية ان كان منها وجود الشيء كالنجار
للسرير والغائية ان كان لاجلها الشيء كالجلوس على السرير بالنسبة اليه
وهي اي العلة الغائية علة لعلية العلة الفاعلية لان الفاعل بالاختيار لا يمكن
ان يصدر عنه فعل الا ان يعتقد ان لذلك الفعل فائدة تترتب عليه وتسمى
تلك الفائدة غرضا للفاعل وغاية لذلك الفعل باعتبار ترتبها عليه وعلة
غائية لاجل كونها سببا لوجوده باعتبار انها سبب لاقدام الفاعل على
ايجاده وتوجهه نحو اسا شرفيه لترتبت هي عليه ومتاخرة في الوجود والوقوع
في نفس الامر عن وجود الشيء المعلول في الخارج ووقوعه في نفس الامر وهو ظ
اذ الفاعل انما يفعل ذلك الفعل لان يترتب عليه ذلك الغرض كترتب الجلوس
على السرير فلا يمكن ان يكون متقدما عليه ولا معه لكنه متقدم عليه في العقل
والملاحظة فالعلة الغائية باعتبار ماهيتها ووجودها في العقل علة لعلية العلة
الفاعلية بالذات وللمعلول بالواسطة وباعتبار وجودها الخارجي والاصل
معلول لوجود الماهية في الخارج وبما قررنا يندفع ما يكاد يقال ما ذكرتم لا يشمل
ترتب السماع على الافكار والامور الاعتبارية على عللها واعترض بان العلة
الغائية قد يطلق على ما يترتب على فعل ما لا شعور منه بالفعل كما يقال العلة الغائية
لحركة الحجر حصوله عند المركز فكيف يلم انها متقدمة بحسب العقل وعلة لعلية العلة الفاعلية
بحسب الماهية اجيب بان اطلاقها عليه انما هو على سبيل التشبيه والشرط ان لم يكن كذلك

لك

اى لم يكن وجود الشى منها ولا لاجلها وعدم المانع بل الموضوع ايضا داخل فى الشرايط العدمية
توقفه المذكور ههنا عليهما وجزء من العلة التامة وقد ان العلة التامة لا يلزم ان يكون
موجوده بجميع اجزائها بل الواجب هو وجود العلة الفاعلية ومن اطلق القول فى
وجود العلة التامة فقد اراد ما مر والعلة المادية بالنسبة الى المركب تسمى مادة
وطينة لتوارد الصور والاشكال المختلفة عليها وعنصرية لكونها منشا التركيب
ومبداه واسطقسية لكونها ما ينحل اليه المركب وقد يعكس تعليل التسمية
وبالنسبة الى الصورية قابلية وهيولى وهو ظاهر والمعلول اذا ارتفع ارتفعت العلة
التامة قبله لانه اى لا بسبب ارتفاع المعلول اى ليس ارتفاع العلة لاجل ارتفاع
المعلول بل لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله بالذات
والا اى وان لم يكن ارتفاع العلة التامة قبل ارتفاع المعلول بل كان بعد ارتفاع
المعلول او معه بحسب الرتبة لتخلف المعلول عن العلة التامة اما اذا كان بعده فظاهر
واما اذا كان معه فلان ارتفاع وجود العلة لو كان مع ارتفاع وجود المعلول بالذات
لم يكن وجود العلة متقدما على وجود المعلول بالذات فتخلف المعلول عن العلة اذ معنى
التخلف ههنا ان وجود العلة لا يكون مستتبعا لوجود المعلول او نقول لو لم يتوقف
ارتفاع المعلول على ارتفاع العلة لامكن ارتفاعه مع وجودها بالذات فامكن
التخلف تامل والاظهر ان يقال ارتفاع العلة مقدم على ارتفاع المعلول اذ يصح ان
يقال ارتفع العلة فارتفع المعلول ولا يصح ان يقال ارتفع المعلول فارتفع العلة
البحث الثانى فى تعليل ما قاله الامام فى اثبات الواجب الوجود لذاته ايراد هذا
البحث ههنا لاجل اشتماله واساسه على ابطال الدور والتسلسل الذى هو من مباحث
العلل والمعلولات وهو ان واجب الوجود موجود قطعا اذ لا شك فى وجود موجود
فى الخارج فنقول اى فذلك الموجود ان كان واجبا لذاته فقد حصل المرام وان كان ممكنا

لذاته فلا بد له من علة لان الممكن لا يمكن ان يوجد لا لعلة كما مر فعلته ان كانت
واجبة لذاتها فقد حصل المط ايضا اذ ليس المدعى الا وجود الواجب لذاته
فى الجملة وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام فى الاولى
فيدور ان عاد افتقارها الى ما افتقر اليها بوسط او بغير وسط او تسلسل ان
ذهب ولم يعد او ينتهى الى موجود واجب لذاته والاولان اى الدور
والتسلسل كلاهما محالان فتعين الثالث اى الانتهاء الى واجب الوجود وهو المط
اما الدور فلانه لو توقف وجود الشى على ما يتوقف على وجوده لزم توقفه
على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشى متوقف على ذلك الشى
وتوقف الشى على نفسه محال للزوم المغايرة بين الموقوف والموقوف عليه
وامتناع تقدم الشى على نفسه مطلقا اى سواء كان بالذات او بالزمان وههنا بحث
وهو ان احد الامرين لازم اما عدم صحة الدليل المذكور واما لزوم محال وذلك
لان المقدمة المذكورة اعنى قوله المتوقف على المتوقف على الشى متوقف
على ذلك الشى ان لم يكن صحيحة لزم الامر الاول وان كانت صحيحة لزم محال
وهو عدم وجود المعلول عند علته القريبة وتخلفه عنها وذلك لان العلة البعيدة
اذا كانت معدومة مع وجود العلة القريبة امتنع وجود المعلول لانه موقوف
على وجود العلة القريبة الموقوفة على وجود العلة البعيدة فيكون موقوفا عليها
للمقدمة المذكورة ومن البين انه اذا انتفى الموقوف عليه انتفى الموقوف ويمكن ان يجاب
عنه بانه ان اريد بالعلة البعيدة ما لو لم يوجد عن اصله لم يوجد العلة القريبة
او العلة المنفية لها فلا شك انها اذا لم يوجد او انتفت انتفت العلة القريبة ايضا
فلا علة ولا معلول وان اريد بها الموجد للعلة القريبة المستجمعة لجميع الشرايط او غيرها
مما لا يلزم من انتفائه انتفاء المعلول الذى هو العلة القريبة بعد وجوده فلا يلزم انتفاء

استغناء المعلول عند استغنائها بعد وجودها لان توقفه عليها قد يكون باعتبار عدمها
بعد وجوداتها وقد يكون على وجوداتها حين تاثير الفاعل في ايجاد المعلول فقط
ولا يتوقف على استمرار وجوداتها فاستغنائها بعد حين التاثير استغناء ما لا يتوقف عليه
المعلول وحاصله ان استغناء المعلول عند استغناء ما يتوقف هو عليه عن اصله مما لا شبهة
فيه واما استغناؤه بعد الوجود عند استغنائها الطارئ عليها فهذا لا يكون الا فيما
لم يحتج الاحتياج اليها الا مطلقا فان قيل بقاء العلة الموجبة مع بقاء المعلول
واجب فكيف حكم باستغناء العلة الموجبة مع بقاء المعلول كما ذهب اليه العوام
قلت وجوب بقائها مدة تم كيف لا فان العلة الفاعلة للسرير مثلا هو النجار
لصدق توقف العلة الفاعلية عليه من غير شبهة وعلتها الغائية اعني الصورة العقلية
من الجلوس عليه وكثيرا من الشرائط والادوات التي يتوقف عليها العلة الموجبة المذكورة
قد استغنت مع بقاء المعلول بل امتنع بقاء العلة الموجبة المستجمعة لجميع ما يتوقف
عليه التاثير بعد حصول الوجود لان من جملة شرائطه قدرة القادر وايجاده ما لم
يبق بعد واما خلو الماهية عن الوجود ولان احداث الوجود وجعل الماهية متصفة به
غير الغائية مع امكان كل منهما واحتياج كل ممكن الى علة قال الشيخ في اول النمط الخامس
من الاشارات ان المعلول مشتمل على معان ثلثة العدم والوجود والوجود بعد
العدم واحتياجه الى الفاعل ليس لاجل العدم لكونه لا شيئا ولا لكونه بعد العدم لانه
صفة واجبة لمثل هذا الوجود فلا يكون محتاجا الى علة لان كثيرا من صفات الممكنات
ما يلزمها لذواتها فلا تحتاج تلك الممكنات فيها الى علة فتعين ان احتياجه الى الفاعل
انما هو لاجل الوجود ومن البراهين الوجود من حيث هو وجود لا يحتاج الى الفاعل
والا يلزم ان يكون الواجب ايضا محتاجا اليه بل لكونه متعلقا بالغير واجباته
وذلك التعلق مشترك بين الحادث الزماني والذاتي بل هو للحادث الذاتي اولا وبالذات

وللحادث الزماني ثانيا وبالتبع لان كل ما هو محمول على العام والخاص يكون هو
للعام بالذات وللخاص بالواسطة وكون الوجود متعلقا بالغير واحتياجه
دائم مستمر لوجود الممكن مع وجوده فاحتياجه الى الفاعل ايضا مستمر حسب
استمرار الوجود على ان كون الوجود بعد العدم ايضا صفة مستمرة للحادث
الزماني فلو كان منشأ الاحتياج هو هذا للزم ايضا دوامه قلت انحصار الا هذا الكلام
اشتمال المعلول على الامور الثلثة تم اذ خروجه من العدم الى الوجود وصيرورته
مسبوقا به امر آخر صالح لان يكون منشأ للاحتياج الى الفاعل واما التسلسل
فلان الجملة الموجودة المركبة من الآحاد المتناهية الموجودة ممكنة لافتقارها الى
اجزائها التي هي غيرها خصوصا اذا كانت كلها ممكنة وانما كانت الجملة موجودة
لانها ليست الا عبارة عن الموجودات الممكنة والهيئة الاجتماعية على تقدير كونها
معتبرة فيها لكون الجملة جملة ليست باعتبارها فيها على سبيل الجزئية حتى يلزم كونها
ايضا غير موجودة بل على سبيل العروض وكل ممكن فلها علة موجبة تامة
مستقلة بايجادها بحيث اذا حصلت حصلت الجملة ولا يتخلف عنها
وهي يستحيل ان يكون نفسها لامتناع تقدم الشيء على نفسه ووجوب
تقدم العلة على المعلول بالوجود ولا جزءا منها لان المؤثر المستقل في الجملة
المركبة من الممكنات مؤثر في كل واحد من اجزائها وهو ايضا من جملة اجزائها
نفس ذلك الجزء وعلله لان ذلك الجزء بل علله ايضا ليس واقعا في طرف السلسلة
اذ الفرض انها غير متناهية فيكون له بل العلة الفاعلة بالضرورة فيلزم كونه
مؤثرا في نفسه وفيما هو مؤثر فيه ايضا فيلزم تقدمه على نفسه اما بمرتبة او بمراتب
وهو محال بل يلزم ان يكون امرا خارجا عنها والخارج عن جملة الموجودات الممكنة
السلسلة المأخوذة بحيث لا يشذ عنها شيء منها واجب لذاته والا كان منها

والاكان خارجا عنها وبما قررناه هنا يندفع قوله فيه نظر لانا قد قررناه على وجه
لا يمكن منعه بقوله لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها مستندا بقوله
فانه يجوز ان يكون الجملة من حيث هي جملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض اجزائها
مستغنية كالمركب من الواجب والممكن فانه يحتاج الى المؤثر الذي هو الواجب
مع استغنائه عن العلة او يكون البعض حاصلا بمؤثر آخر لا بذلك المؤثر
فلا يكون المؤثر في الجملة مؤثرا في جميع اجزائها وذلك لان تقييد الجملة بالمركب من
الممكنات بان المنع بناء على المستند الاول وتقييد المؤثر بالمستقل بحيث
لا يكون لغيره تاثير فيها ما نافاه بناء على الثاني على ان السند من عام مساو مانع للمنع فلا
يبقى المنع عند انتفائهما معا لا يقال تقييد المؤثر بالتام لا يقتضي الا ان لا يكون
المؤثر في ذلك البعض خارجا عنه وليس يلزم منه ان يكون نفسه بل يجوز
ان يكون جزءا منه بان يكون المؤثر مؤثرا في الجملة وجزؤه مؤثرا في جزئها فلا يلزم من
تاثير المؤثر التام في الجملة ان يكون مؤثرا في جميع اجزائها لانا نقول تاثير
المؤثر التام فيها على وجه اشرنا اليه اما بان يكون المؤثر من حيث هو مؤثرا
فيها من حيث هي واما بان يكون مؤثرا باعتبار تاثيره في اجزائها واما ان
يكون باعتبار تاثير اجزائه فيها او في اجزائها لحصول اجزائها باجزائه ليس حصولا
بمؤثر آخر ولكن على هذا يمكن ان يقال علة الجملة جزؤها اعني جميع ما قبل المعلول
الاخير فانه يجوز ان يحصل جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية بذلك الجزء
بان يكون كل ممكن معلولا لما قبله الى ان ينتهي الى ما قبل المعلول الاخير ويحصل
الجملة باسرها ولا يتخلف حصولها عما قبله وتعليل الجملة بهذا المعنى صحيح يقبله
العقل فان الجملة ليست الا الاجزاء المجتمعة فاذا وجدت علة كل واحد من اجزائها فقد
وجدت علتها بالمعنى الذي ذكرناه الا ترى ان العشرة اذا كان كل واحد من

آحادها معللا بما قبله فاذا حصلت التسعة حصلت علة العشرة بحسب هي ايضا
من غير توقفها على مؤثر آخر فان قيل تقدم العلة على المعلول انما هو بالذات لا
بالزمان لامتناع تخلفه عنها فاذا كانت الممكنات المتسلسلة معللا بعضها ببعض
لزم اجتماعها في زمان واحد وذلك يبطل بدليل التطبيق وغيره قلت هذا مشترك
الالزام بيننا وبينكم فان الحادث اليومي للمكان لازم لاجتماع مع علته التامة
التي هي ايضا لازم الاجتماع مع علتها وهكذا حتى ينتهي الى المبدأ القديم يلزم اجتماع
العلل الغير المتناهية وقدم الحادث او يقال ان العلة الاولى للكائنات مسلسلة
لما يترتب عليها لزم اجتماعها فاذا اجتمعت كانتا معا علة مسلسلة لما بعدهما واجتمع لوجه
على غيرهما وهكذا الى ان ينتهي الى المعلول الاخير فيجتمع الامور الغير المتناهية والتحقيق ان
صدور الامور الزمانية عن العلة القديمة انما هو بتوسط الحركة التي هي كالواسطة بين العالم
القديم والعالم الحادث من حيث انها ازلية بحسب الماهية الجمعية وحادثة متجددة
بحسب الاجزاء الوهمية التي يمتنع اجتماعها بل كل واحد منها معد لما بعده فالمعدوم
السابق بعد وجوده لم يوجد اللاحق فما من ممكن زماني الا وهو موقوف على جزء
منها فالعلة التامة لكل ممكن حادث انما هي حادثة وبهذا يندفع الشبهة عما ذكر انه
ولانه لو وجب ذلك اي كون المؤثر في الجملة مؤثرا في جميع اجزائها فالمعلول الذي
يتقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير الذي يتقدم جزؤه المادي
على الجزء الصوري فعلته التامة ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم كالخشب
لزم تخلف المعلول كالهيئة السريرية عن العلة التامة وان كانت مع الجزء المتاخر
لزم تقدم المعلول وهو الجزء المتقدم على علته التامة وكلاهما محالان وظاهر ان
علته التامة بالمعنى الذي سبق هو عبارة عن جميع علل اجزائه فعند تحقق العلة التامة
للجزء الاول منه يتحقق ذلك الجزء وعند تحقق علة الجزء الثاني يتحقق هو ايضا فعند تحقق

الجزئي بعلته انما يتحقق الكل بلا مرية وعلته التامة هو المجموع فلا يتقدم عليها ولا يتخلف
وتأثير العلة التامة بهذا المعنى ظ غير مستنكر سلمنا ذلك اي كون المؤثر في الجملة
مؤثرا في كل جزء منها لكن لم قلتم بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة
الموجودات الممكنة حتى يلزم كونه واجبا وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت
هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون في الوجود
جمل غير متناهية كل واحدة منها تشتمل على موجودات ممكنة غير متناهية
ويكون كل من تلك الجمل معللة باخرى منها او بجزء منها وفيه انا ننقل الكلام
الى الجمل المترتبة فاما ان يدور او يتسلسل او ينتهي الى الواجب سلمناه اي كون الخارج
من الجملة واجبا لذاته لكن لا يلزم من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود ابطال
التسلسل لانه انما يلزم ذلك ان لو كان وجود الواجب اللازم من فرض وقوع بعض
المطلوب مستحيلا وليس كذلك والاسم في بيان ذلك اي ابطال التسلسل وتحقيقه انه
على ما قيل الوجه ان احاد هذه السلسلة بعضها علة تامة للبعض فالواجب
اذا كان علة للسلسلة فلا بد ان يكون علة لفرد منها مستقلا او غير مستقل فذلك الفرد
لا يجوز ان يكون هو الفرد الاول او الافراد المتوسطة والا لزم توارد العلل المستقلة
على معلول واحد على تقدير الاستقلال او الزيادة في العلة التامة على تقدير عدم الاستقلال
وكلاهما خلف فتعين ان يكون فردا اخر من السلسلة ينقطع به قطعا وبمثل هذا ابطال
هذا بعينه فيما سبق من تعليل جملة باخرى الا ان اللازم منه انحطاط الجملة التي هي العلة
في احاد الجملة التي هي المعلول لا انقطاع التسلسل وقد سبق منا ما اذا اضفته الى هذا
المقام تحدس والصواب في اثبات الواجب ان يقال بعد لزوم الدور او التسلسل المط
الذي هو عدم وجود الواجب ان اللازم ان كان هو الدور فهو باطل فيلزم
المط باستلزامه لاستحالة لازمه وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن

وانما لم يكن يلزم المط الذي هو وجود الواجب اما اذا كان باطلا فلانه لازم
لنقيض المط فانتفاؤه يوجب انتفاء ثبوت المط واما اذا لم يكن باطلا فلان مجموع
السلسلة الغير المتناهية ممكنة فلها علة واجبة على ما ذكر من غير توقف على ابطال
السلسلة وعند ذلك اي ورود المنوع المذكورة والصواب المذكور ظهر ان الطريق
القويم في اثبات هذا المط ما ذكرناه قبل في صدر البحث الرابع في الوجوب و
الامكان لا ما ذكره الامام لما يظهر عند التامل ان المنوع التي ذكرها المص لا ترد عليه
لا يقال انا سلمنا سلامة ما ذكرتموه عن المنوع المذكورة لكن لا نم سلامته اي سلامة
ما ذكرتموه عن مثل هذا المنع مطلقا فانا لا نم ان العلة التامة للشيء يستحيل ان يكون نفسه
لان العلة متقدمة على المعلول بالضرورة فيلزم ح تقدم الشيء على نفسه قلنا هذا غير لازم
في العلة التامة فانها مجموع امور كل واحد منها متقدم على المعلول ولا يلزم من تقدم كل واحد
منها عليه تقدم المجموع الا ترى ان كل جزء من اجزاء المركب متقدم عليه ومجموعها عينه لا
متقدم عليه لانا نقول العلم بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة للشيء تجب تقدمها عليه
بالوجود كما انه يجب تقدم العلة الناقصة عليه من غير فرق بينهما اذ المعنى بتقدم
الشيء على اخر كونه موقوفا عليه لذلك الاخر وتلك الصفة مشتركة بين الناقصة والتامة
والشيء يستحيل ان يتقدم على نفسه بالوجود فان المادة والصورة وان كانتا معا
عين المعلول غير متقدمتين عليه لكن كل منهما متقدمة عليه بالذات فان العقل يحكم
قولنا وجد الصورة فوجد المعلول وليس المراد بالتقدم الذاتي الا هذا الترتب
العقلي ويؤيده بتغيير هم الصورة بمنزلة الشيء بالفعل واما قضية الاجزاء انها هي من حيث
هي مجموعة مجملة غير متفاصلة عين الكل لا الاجزاء من حيث انها متفاصلة مجموع الاجزاء
المتقدمة وهكذا حال الصورة مع المادة من غير تفاوت واذا عرفت ذلك عرفت جواب
ما يليه اعني قوله لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة ممكن وهو ظ

وعلة الماهية نفسه والله اعلم بحقائق الامور اذ لا جائز ان يكون داخلة فيه لما علم
في البحث الرابع والاخارجة لعدم موجود خارج عن هذا المجموع فتعين ان يكون نفسه
هكذا قيل ولان علة الشيء لا تكون الا جميع ما يتوقف عليه ولا شك ان جميع ما يتوقف
عليه المركب المذكور هو مجموع الواجب والممكنات فاسعى ما ذكر يتوقع من المقدمة الضرورية
وبعض المقدمة الضرورية بمعنى البديهة بل لبداهتها وقول بانها لو كانت بديهية
لما كان في هذه الصورة ما نافيها وبعضها بمعنى القطعية نتفق لدليلها الصريح او الضمني
لانا نقول لعن الراس هذا المجموع اما ان يكون موجودا او لم يكن واياما كان يلزم
ثبوت موجود واجب لذاته واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرنا من الدليل ان لم
عما ذكرتم من النقض وان لم يكن سالما عن النقض مطلقا على ما عرفت والحاصل ان ما ذكرتم
من النقض لا يضرنا لانه اما ان يكون موجودا او لا وعلى اي تقدير يلزم المطلوب او ورد
هذا المقال سند المنع لا يحسن هذا الجواب لانه لا يكون كلاما على السند لا يقال لو تسلسلت
العلل الى غير النهاية يحصل جملتان احدهما معلول معين الى غير النهاية والثانية من الذي
قبله بمرتبة واحدة او بمراتب متناهية الى غير النهاية حتى يكون التفاوت بين الجملتين
بمعلول او معلولات متناهية فالثانية ان انطبقت على الاول عند مقابلة الجزء الاول
من الاولى بالتوهم والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا كان الناقص
كالزائد وان لم ينطبق انقطعت اي الثانية فتناهت لان عدم انطباق احدى
الجملتين المركبتين من افراد نوع واحد من الكم المتطابقة في احدى النهايتين لا يكون
الا باعتبار التفاوت في الاخرى من النهايتين بالزيادة والنقصان فح قد انتهت الناقصة
في جهة عدم التناهي والاولى زادت عليها بمرتبة واحدة او بمراتب متناهية
فتناهت ايضا لان الزائد على المتناهي بقدر متناه متناه بالضرورة وقد فرضناهما غير
متناهيين هف او محال بالتوهم لان فرض العقل انطباق احدهما على الاخرى على الوجه المذكور لا يسوغ على

على ادراك جزئيهما على الوجه الجزئي بل يكفي لذلك ادراكها على الوجه الكلي والمقصود ههنا
تطبيق احدهما على الاخرى على وجه يلاحظ كل جزء من اجزائهما ويطبق واحد واحد
من احدهما على واحد واحد من الاخرى وذلك انما يكون باستعانة الوهم او يقول
بعبارة اخرى او يسع من الاولى الجملة الثانية اما ان يسوق الاولى على تقدير التطبيق
وفرضه او لا يسوقها وعلى الاول يلزم كون الناقص كالزائد وعلى الثاني يلزم
انقطاعهما يعني ان احد الامرين الملزومين للمحالين لازم للتقدم المذكور قطعا فالمقدم
ملزوم للمحال لا محالة او نقول بعبارة اعم من الاولين الثانية اما ان يصدق عليها انها واقعة
في بعضها للتطبيق على الاولى او لا يصدق عليها ذلك سواء وقع التطبيق في نفس الامر
وفرضه او لا بل يكفي لذلك قابلية التطبيق وعدم مضافاته كان مطابقة الناقص
للزائد وفرضهما ملزوم للمحال كذلك قابليته لذلك ملزوم له ملازم على هذا احد
المحالين المذكورين ولانه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله
اي غير العرية التي لم يتوسط بينه وبينها علة علل متناهية كان الكل متناهيا
اذ المركب من الامور المتناهية متناه وقد فرض غير متناه هف والا اي وان لم يكن
كذلك لكان بينه وبين كل واحد او واحد من علله علل غير متناهية بالضرورة فا
لا متناهي محصور بين حاصرين وانه مح وهذا الوجه الاخير ذكره صاحب الاشراق وهو
الشيخ المحقق شهاب الدين المقتول لانا نقول كلاهما ضعيفان اما الاول فلانا لا نم
ان الثانية لم تنطبق على الاول او لتوهم انقطعت في نفس الامر فانه يجوز ان يكون عدم
انطباقها عليها لعجز نا عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها لا لكون الثانية انقص من الاولى
في الجهة الغير المتناهية فان حصول القوى الوهمية غير متناهية على رائهم فعلى تقدير تحقق الجملتين
والقوى الوهمية غير المتناهية امكن التطبيق الوهمي لا محالة بان يطبق كل جزء بعض بطبق
تلك القوى الموجودة في الازمنة السابقة قد زالت فلا يمكن منها التطبيق الذي قد ابتدائه

الآن والمعقول التي توجد في الازمنة الآتية فانها وان كانت غير متناهية على رأيهم الا
انّ اي قدر يعرض منها والى اي زمان يعرض كانت متناهية فلا يمكن ان يقع بها التطبيق
بالفعل في الخارج نعم ما ذكرنا انما يدل على انتفاء التطبيق الوهمي واما على انتفاء التطبيق
العقلي الذي سبق اشارتنا اليه فلا واما العبارة الثانية فلا نسلم استحالة كون الناقص
مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق محال فيجوز ان يلزمه المحال وهو كون الناقص
كالزائد يعني ان كون الزائد كالناقص وان كان محالا لكنه يجوز ان لا يكون محالا على
تقدير التطبيق الذي هو محال في الواقع فانه يجوز ان يكون المحال غير محال على تقدير محال
ولا نسلم انه يلزم من انقطاعهما على تقدير التطبيق لو لم يستغرقها انقطاعهما في نفس الامر
وانما يلزم ان لو كان التطبيق واقعا في نفس الامر وهو ممنوع لجواز ان يكون التطبيق محالا ويكون
الانقطاع الذي هو محال في الواقع لازما لتقدير المحال واما العبارة الثالثة فلا نسلم
انقطاعهما ان لم يصدق عليها القابلية للتطبيق لا بد له من برهان وظاهر ان انتفاء
قابلية تطبيق احدى الجملتين المركبتين من افراد نوع واحد من الكم لا يتصور الا بوجود فرد
في احديهما لا يكون في الاخرى فرد بازائه وعند ذلك يتحقق الانقطاع والانقطاعهما في
الجهة المتناهية فقط لا يستلزم انتفاء القابلية المذكورة كما لا يخفى واما الثاني فيعول
لبيان ضعفه فلتسلم بانه اذا كان بين وبين كل واحد علله البعيدة علل متناهية كان
الكل متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو كان عدد مراتب الجمل المذكورة متناهيه او كان
الكل من حيث هو كل واقعا بينه وبين علله من علله وهو ممنوع بل هو اول المسئلة والحاصل انه
لا يلزم من ثبوت حكم لكل جملة جملة سوى المجموع منها من حيث هو مجموع وان ادعى دخول المجموع
من حيث هو مجموع في الكل التي ثبت لها الحكم المذكور كان ذلك اول المسئلة وصالحا
للمنع وصاحب هذا الدليل صرح بانه وان لم يخل عن شوب شبهة لكنه مما يحكم بصحته
الحدس واعلم ان جريان برهان التطبيق عند الحكماء موقوف على امرين اجتماع الامور الغير المتناهية

في الوجود وترتبها ترتبا وضعيا او طبعيا وذلك لان التطبيق في نفس الامر لا يتصور الا في امور
موجودة مترتبة لانها لو كانت كذلك لحصل التطبيق بجعل واحد من احد الجملتين على نظيره
من الاخرى واذا لم تكن كانت معدومة فيها كالاعداد والحركات الفلكية او كانت موجودة معا
غير مترتبة كالنفوس الناطقة كان التطبيق بينها بان يلاحظ تلك الامور على سبيل
التفصيل ويجعل كل واحد منها في مقابلة آخر وذلك محال واما اذا كانت معدومة فظاهر
لانها منتفية في انفسها فيطبقها لا يمكن الا باعتبار وجودها في العقل واحاطة العقل
بما لا يتناهى دفعة او في زمان متناه محال واما اذا كانت غير مترتبة فلان بعض آحاد
احد الجملتين لا يتعين لان يقع في مقابلة بعض من الاخرى فوقوعه في مقابلته لا يكون الا باعتبار
المعتبر واستوضح ذلك في تطبيق جبلين متطابقين وتطبيق حصى جبلين متماثلين وقد ظهر
مما ذكر جريانه في الامور الاعتبارية المترتبة الواقعة في نفس الامر كما لا يخفى واعترض بان
ترتب الامور الموجودة غير لازم قوله فيكون التطبيق موقوفا على ملاحظتها مفصلا وهو مستحيل
قلنا فرق بين التطبيق والانطباق والموقوف على الملاحظة هو الاول دون الثاني
اذ يجوز ان يقع الجملتان متطابقتين سواء كان عقلي اولا ومنع امكان وقوعهما كذلك
غير ظاهر فلو كان الجملتان موجودتين وفرض انطباق احديهما على الاخرى يظهر الخلف
المذكور على انا لو قلنا اما ان يكون بازاء كل ما في الاول شيء في الثانية بالامكان او لا يكون
من غير ان يوجد لفظ التطبيق او الانطباق يظهر الخلف من غير شائبة ويمكن ان يقال الخ
آحاد الجملتين وان لم يكن بينها ترتب بحسب ذواتها لكنه قد يعرض لها عوارض
مترتبة متعاقبة يصير الاجزاء ايضا مترتبة بالتبع مثل الواحد وضعفه وضعف ضعفه
والاثنين وضعفه وضعف ضعفه الى غير النهاية فان تحقق الاضعاف وترتبها في سلك
الجملتين لازم قطعا غير موقوفة على ترتب الاجزاء وتعاقبها في ذاتها فاذا اجتمعت الامور
الغير المتناهية حصلت السلسلتان معا فاذا حصل اول احديهما في مقابلة اول الاخرى

فقد وقع ما بعد اول الاولى على الترتيب مقابله ما بعد اول الثانية كذلك

البحث الثالث

في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان بالتاثير بحيث يكون كل منهما كافية في
ايجاده والا لكان واجبا لكل واحد منهما لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة
لكن وجوبه باحدهما يوجب الاستغناء عن الاخرى فيلزم استغناؤه عن كل واحد
منهما عند وجوبه بكل واحد منهما واحتياجه اليهما وايضا لا يكون احدهما علة مع كونها
علة مستقلة لان المستغنى عنه لا يكون علة والتالي محال لان احتياج الشيء الى الاخر في
وجوده واستغناؤه عنه فيه مستحيل مطلقا سواء كان من جهة او جهتين وكذا
عدم العلية مع العلية فالمقدم ايضا باطل مثله ولانهما ان لم يكن لكل واحد منهما
مدخل في وجوده اي لا يكون لشيء منهما مدخل او كان لاحدهما فقط مدخل دون
الاخرى لم يكن احدهما اي لم يكن لشيء منهما او ما لا مدخل له علة تامة وهو ظ وان كان
لكل واحدة منهما مدخل كان كل واحد منهما جزء العلة التامة اذ يكون ح
كل واحد منهما موثرا فاعليه وجميع ما يتوقف عليه المعلول علة تامة وبعضها جزؤها
وقد فرض انهما علتان مستقلتان لا جزآها هف ولا يذهب عليك ان هذا الحكم
اعني كون كل واحد منهما جزء علة تامة لا علة تامة مبني على امتناع توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد وقد علم ان توارد العلتين الموجبتين سواء كانتا تامتين
او فاعلتين بحيث يجمع ما يتوقف عليه تاثيره محال بامتناع صريح العقل فان وجود
احدهما مانع عن تاثير الاخرى فيه بالضرورة وانه يجوز توارده عليه على سبيل البدل
بمعنى انه كان يجوز ان يقع كل واحدة منهما ويوجد المعلول بها ابتداء لكن اذا وجد
باحدهما امتنع وجود الاخرى كيف لا فان قابلية المحل لهذا الوجود المخصوص جزء لاي علة
تامة كانت وقد امتنعت باتصافه بالوجود واما المعلول النوعي كالحرارة مثلا فيجوز ان
يجتمع عليه علتان مستقلتان لا على معنى ان الطبيعة النوعية تقع في الخارج عن علل متعددة

لامتناع وجود الطبيعة الكلية في الخارج بل على معنى ان بعض جزئياته يقع بعلة و
بعضها باخرى على انه استحالة اذ كل جزئي يكون معلولا لعلة معينة ومحتاجا اليها دون
الاخرى وذلك لان حرارة النار لازمة لها فهي اي النار اما علة مستقلة لها اي للحرارة
او لها مدخل في وجودها دخلا لا ينفك عنها والا فان لم يكن للحرارة ايضا مدخل
في وجودها كذلك امكن انفكاكها اي الحرارة عنها اي النار فلا يكون الحرارة لازمة للنار
هف وان كان لها مدخل في وجودها تقدمت عليها وهو ظ الاستحالة وكذا
نقول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه وسائر جزئيات الحرارة بالنسبة الى ما
هي لازمة له فثبت ان كلا من النار وسائر ملزومات الحرارة اما علل مستقلة للوازمها
التي هي الحرارة او اجزاء لعللها المستقلة وعلى كل تقدير يكون العلل المستقلة
متعددة اما على الاول فظ واما على الثاني فلانه يكون في علة كل من تلك اللوازم
ما ليس في علة اخرى منها وقد نوقش في هذا المثال بان الحرارة ليست طبيعة نوعية وقيل
ان المنع امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما اي من النار والحرارة مدخل في
الاخر لجواز التلازم بين معلولي علة ثالثة فالاولى ان يقال لا ريب في ان لكل واحد
من تلك الملزومات واحدا في علة ما يلزمه لكون الموضوع جزء للعلة التامة للعارض
وبه يتم المقصود لا يقال على سبيل المعارضة الطبيعة النوعية تحتاج الى خصوص
العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها لعدم الواسطة بينهما واذا كانت
غنية عنها لذاتها فلا يعرض لها الحاجة اليها لا لذاتها ولا لامر خارج لامتناع اقتضاء
الذات خلاف ما تقتضيه ولامتناع زوال ما بالذات لاجل الغير واللازم باطل
لوقوع بعض افرادها بسلك العلة المعينة فيكون محتاجا اليها بالضرورة فاذا كانت
الطبيعة لذاتها محتاجة اليها فانما وجدت وجد احتياجها اليها فلا يقع
بدونها فلا يجتمع العلتان المستقلتان على معلول واحد نوعي والا لزم اجتماعهما على واحد

شخصي ايضا هف لانا نقول لا يلزم من عدم احتياجها اليها لذاتها لانها مستو الوجه
في الخارج والموصوف بالاحتياج الى العلة والغنى عنها لا يكون الا موجودا فيه واما
الاحتياج فقط واما الغنى فلان معناه لو وجد فيه لوجد ونها او نقول لا يلزم من عدم احتياجها
اليها لذاتها غناها عنها ان اريد به امتناع وقوعها بها وعدم عروض الاحتياج
اليها وان اريد به امكان وجودها بدونها سلمناه اى سلمنا ان الطبيعة لو لم تكن محتاجة
الى العلة المعينة لذاتها كانت غنية عنها لذاتها لكن لا نم ان الطبيعة عرضت لها
الحاجة اليها بل الذى عرض له الحاجة اليها فرد من افرادها والطبيعة غنية عن كل واحد
من العلل المعينة محتاجة الى علة ما يعنى ان الطبيعة من حيث هى لا تحتاج فى وقوعها
وتحققها فى ضمن فرد الا الى علة ما هى علة فرد من افرادها لا بمعنى ان احتياجها اليها
باعتبار عدم تعينها بل المعنى انه لم يعتبر خصوصية معينة وانه واحد يقع بها كما يقال دون
السقف مرتفعا محتاج الى عمود فانه لا يمكن ان يبقى مرتفعا بعلة ما غير معينة بل لا يكون
الا بفرد معين فى ذاته لكن لا لخصوصية حتى لو وقع بدله خصوصية اخرى كان مرتفعا به من غير
تفاوت والاحتياج الى خصوصية معينة انما يعرض للافراد فيكون كل فرد لخصوصية
عرضت له محتاجا الى علة معينة لخصوصيتها والطبيعة المعراة عن تلك الخصوصية محتاجة
الى معينة لكن كل واحد من العلل المخصوصة لما انحصرت وجود جزئى منها يلزمه
الطبيعة اى يلزم الطبيعة ذلك الواحد المعين لا لكونها طبيعة بل لاستحالة الجزئى عليها
اى على الطبيعة قال الامام الطبيعة محتاجة الى علة ما والتعين انما نشأ من جانب
العلة اى هذه العلة يقتضى ان يقع بها جزئى منها وتلك الاخرى يقتضى فردا اخر
وهكذا فيكون الطبيعة غنية عن خصوصية كل واحدة منها ومحتاجة الى واحد
غير معينة فلا يلزم الاحتياج والغنى بالنسبة الى شئ واحد واعترض عليه بانه ح
يجوز مثل ذلك فى الواحد الشخصى بان يكون محتاجا الى احديهما لا على التعين وغنيا

وغنيا عن خصوصية كل واحد منهما ويكون التعين ناشئا من العلة هذا ومن البين ان
اقتضاء علة معينة لان يقع بها شخص معين مناف لاقتضاء الاخرى اياه بعينه
بخلاف اقتضاء افراد الطبيعة اذ لا تمانع فيها لتعدد الخصوصيات العارضة للطبيعة

البحث الرابع فى ان البسيط من حيث انه بسيط واحد من غير تعدد الالات
والقوابل والشرائط لا يصدر عنه اثران الظاهر ان قال البسيط من غير الجهة
لان صدور اثر عن ذاته غير صدور الاخر فصدور الاثرين لا يتوقف على تعدد الالة لانه لو صدر
عنه اثران كان مصدرا لهما بالضرورة فكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للاخر
لان صريح العقل يحكم بانه لا بد فى كل من الامرين خصوصية له بالنسبة الى كل ما يصدر عنه
لا يكون تلك الخصوصية لغيره ولا له بالنسبة الى غير ذلك الصادر والا لزم الترجيح من غير
مرجح وهذه الخصوصية هى المراد بالمصدرية لا المفهوم المصدرى الذى يعقل بعد
صدور الصادر عنه اذ لا معنى لكونه عين المصدر او داخلا فيه او خارجا محتاجا الى علة
اصلا اذ كل من تصور المصدر وصدور اثر منه جزم باضافة المصدرية لذلك الاثر
مع قطع النظر عما عداهما كيف ولو كان تلك المصدرية محتاجة الى مؤثر لزم التسلسل
فى صدور كل اثر مطلقا سواء كان من المركب او البسيط ولعله مراد من قال
ان صدور المصدر بنفس الصدور فلا تسلسل وتلك الخصوصية يجوز ان يكون عين
البسيط ولكن اذا كانت متعددة لتعدد الصادر لا يمكن ان يكون كل منهما
عينه فهما اى الكونان المذكوران مفهومان متنافيان له هف وايضا ان كانا
عينا له ويكون له حقيقتان مختلفتان وان كان كلاهما او احدهما داخلا فيه
كان مركبا هف وان كانا خارجين او احدهما خارجا والاخر اما عينا
او داخلا كان مصدرا لهما او لاحدهما والا لم يكن البسيط وصح هذا الاولين
هف ويتسلسل او ينتهى الى ما يكونان او احدهما داخلا فيه والاخر عينا له او يكونان

عينه والعلل لطالما مر ولقائل ان يمنع كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين عنه وانما يلزم
ان لو كانت المصدرية موجودة محتاجة الى العلة وليست كذلك بل هي من
الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة فان الخصوصية
المذكورة وان كان لها دخل في ترتب الاثر على المؤثر وصدوره عنه لكن
لا يلزم كونها موجودة في الخارج ثم فان ما لا بد من وجوده هو العلة المستقلة للوجود
لا كل ما له دخل في الوجود وقد سبق ما يصلح ان يكون مخلصا عنه وقد قيل يجوز ان
يكون للبسيط بالنسبة الى امور متكثرة نسبة مخصوصة لصدور تلك الامور بها عنه ولنعلم
انهم اذا جوزوا صدور الكثرة عنه بسبب القوابل كما اضطروا اليه في اسناد حوادث
الكون والفساد الى العقل الفعال لم يبق لوضع هذه المسئلة كثير نفع اذ الغرض
الاصلي منها بيان كيفية تعدد الوجود وعدم صدور غير الواحد عن المبدا الاول على
ما يجئ بيانه بل ليس شيء عن المبدا داخلا في هذه القاعدة اذ ما من شيء الا وله ماهية
وامكان ووجود مبدا ووجوب بالغير وهي كافية في صدور المتعدد عنه على ما قالوا
في العقول مع انه يجوز حينئذ ان يكون ماهيات قابلة لان يتعدد عليها وجوداتها

البحث الخامس

في ان البسيط الذي لا تعدد فيه بوجه لا يكون فاعلا وقابلا معا لشيء
واحد كما ذهب اليه جمهور المتكلمين في الواجب تعالى متصف بصفات حقيقية صادرة
عنه لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد
وبالثاني مستفيد والافادة والتأثير مناف للاستفادة والتأثر فثبت احدهما
لا يمكن ان يكون واحد منهما خصوصية ذاته او عرضيه باعتبارها يترتب عليه ذلك فهذان
الاعتباران ان كانا عين ماهيتهما لم يخلصا وان كان كلاهما او احدهما
داخلا لزم التركيب هف وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فمصدريته لهذا
غير مصدريته لذلك فيلزم التسلسل او الانتهاء الى ما لا يكون كلاهما عينا او داخلا

او يكون احدهما داخلا والآخر عينا وقس عليه ما اذا كان احدهما عينا
والآخر خارجا لما مر في البحث السابق وضعفه معلوم مما مر في البحث المذكور
ايضا واعلم ان ما ذكر لو تم لدل على انه لا يمكن ان يكون البسيط فاعلا وقابلا
مطلقا سواء كانا بالقياس الى شيء او شيئين ولا يذهب عليك انه لو فسر
البسيط بما لا تعدد فيه اصلا لا ذاتا ولا اعتبارا فهذه الدعوى ظ وان لم يعد
نفي الاعتبارات والحيثيات فظ انه يجوز ان يكون فاعلا وقابلا بحيثيتين والمتكلمون
لا يعتقدون انتفاء جميع الحيثيات عن الواجب كيف فانه تع عندهم ماهية ووجودا
زايدا عليها

البحث السادس

في ان القوى الجسمانية طبيعية كانت او قسرية
لا تقوى على تحريكات غير متناهية بحسب المدة او العدة او الشدة اما انحصار
القوى المحركة في الطبيعية والقسرية فمبني على ان القوة المحركة ان كانت حالة في المحل الذي
يحرك بها فهي طبيعية والا فقسرية وفيه تأمل لجواز ان تكون القوة الحالة في
المحل مدركة محركة فتكون تلك الحركة ارادية لا طبيعية وما ذكر من الوجهين لا يدل على
استحالة تحريكها الى غير النهاية لجواز ان لا تجري في جميع الجسم على التسوية وعلى تقدير جريانها
فيه يجوز ان يبطل عند تفتيت الجسم ويستحيل بقاؤها معه وانه يجوز ان يختلف
اثارها في التحريك والتعويق واما انحصار عدم التناهي في الاقسام الثلثة
فلان التناهي وعدمه عدم ملكة من خواص الكم بالذات واتصاف غيره باحدهما انما
هو لاجل تعلقه به فالحركات التي هي من مقولة الفعل ان وقعت في زمان غير
متناه عرض لها عدم التناهي بحسب المدة سواء كانت متناهية بحسب العدد والشدة
اولا وان عرض لها العدد والكثرة التي لا تتناهى عرض لها اللاتناهي بحسب العدة
سواء كانت متناهية بحسب المدة او الشدة اولا وان عرض لها عدم التناهي في جانب
النقصان والقلة بان لا يقع تحريك في مسافة في زمان الا وقد يمكن ان يوجد فوق

اخرى تحرك الجسم في تلك المسافة في اقل من ذلك الزمان حصل لها عدم التناهي بحسب الشدة
وقد تعال عدم تناهيها بحسب الشدة هو ان تقطع مسافة في زمان لا يمكن ان تقطع
تلك المسافة في اقل من ذلك الزمان وعدم التناهي بحسب المدة لا يستلزم عدم
بحسب العدد لانه قد يكون بوقوع حركة واحدة متصلة لا يكون لها اجزاء بالفعل
بل بحسب الفرض فلا يقع عدم التناهي بحسب العدد الا باعتبار خروج ما بالقوة الى الفعل
اعني الاجزاء الفرضية الغير المتناهية واما اللاتناهي بحسب العدد فاستلزامه للاتناهي
بحسب المدة موقوف على عدم امكان وقوع تحركات غير متناهية عن قوة واحدة
في زمان واحد فانه اذا لم يكن ذلك كان عدم تناهي الزمان لازما لعدم تناهي العدد
وعدم تناهي القوة بحسب الشدة ظاهر الفساد لان الزمان وان كان قابلا للانقسام الى غير
النهاية لكنه بمعنى انه لا ينتهي الى حد الا ويمكن ان يقع بعده قسمة اخرى ولو بحسب الوهم
ووقوع الحركة لا يكون الا في زمان بالفعل واما اللاتناهي بحسب العدة والمدة فاليهما اشار
بقوله اما القوى الطبيعية فلان قوة كل جسم اقوى واكثر من قوة بعضه لسريانها
فيه على نسبة واحدة وكون الكل اعظم من الجزء وليست زيادة جسمه اي الكل في العدد
لو ترى منع التحريك لان قبول الجسم الاصغر للتحريك انما كان لجسميته لان الجسمية من حيث
هي لم يكن مقتضية لوضع وحيز وكيفية وكم لعينها مع امتناع خلوها عن فرد منها فعلى اي
فرد من كل منها فرض كانت يمكن الزوال عنه الى فرد اخر وذلك يكون بالحركة
فهي من حيث هي قابلة للتحريك وهي مشتركة بينه وبين الاكثر فيكون قبول الاكثر للتحريك
مثل قبول الاصغر له فلا يكون لزيادة الاكبر على الاصغر تاثير في المنع فلو حرك
كل القوة جسمان مبدأ هو مبدأ مسافة اينية او وضعية او كيفية او كمية او مبدأ
عدد الى غير النهاية كذلك فبعضها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية
وحركات الكل ازيد من حركاته لامتناع التساوي في المعلول الذي هو الحركات

مع الاختلاف في العلة اي كل القوة وبعضها فيلزم الزيادة على غير المتناهي في الجهة
التي هو بها غير متناه لاتحاد مبدئهما فرضا فلو كانا متساويين لكان ذلك التفاوت
في الجهة الاخرى لا محالة وهو اي لزوم الزيادة على غير المتناهي في جهة عدم التناهي
محال والا لزم التناهي في تلك الجهة هف واعترض بان عدم تساويهما لا يقتضي
التفاوت بينهما في الجهة لجواز ان يقع ذلك في الحلال كما يكون احديهما سريعة والاخرى
بطيئة كحركتي الفلك الاعظم والفلك الثامن فانهما عندهم غير متناهيين في جهة الماضي
وبحسب العدد ايضا مع جزم العقل بان الاولى ازيد من الثانية فيعين انه اي النصف
لو حرك جسمه من ذلك المبدأ حركات متناهية وحركات النصف الاخر ايضا
تكون متناهية لعدم الفرق النصف الاول وحركات الكل متناهية لا غير متناهية لان انضمام
المتناهي الى المتناهي مرات متناهية لا يوجب اللاتناهي الذي هو المفروض بل
التناهي الذي هو خلاف الفرض لا يقال القوة منقسمة بحسب انقسام الجسم الى غير
النهاية والقوة وان كانت في غاية الضعف له دخل في الحركة فيكون حركة الكل غير متناهية
لعدم تناهي مرات الانضمام لانا نقول الجسم وان كان منقسما الى غير النهاية لكن لا بالفعل
بل بمعنى انه لا يقبل قسمة الا وهو قابل لقسمة اخرى بعدها ولو بالوهم على ان قوله القوة وان
كانت ضعيفة لها دخل في الحركة ان اريد انه له دخلا في الجملة ولو بكونها موقوفا عليها فمسلم
ولكن لا يلزم منه حركة ووقوع بها حتى يلزم عدم تناهيها وان اريد انها محركة بحيث يحصل عنها
لذاتها حركة فلا نسلم الا ترى ان عشرة من الرجال قد يقوى على حمل حجر لا يقوى
واحد منهم على حركة اصلا وانه يلزم مما ذكر عدم تناهي حركة كل متحرك وهو خلاف
للواقع واما القسرية فلانها لو حركت جسمان مبدأ الى غير النهاية فنصف ذلك
الجسم لو حركته اي حركت القوة القاسرة بنصف ذلك الجسم مثل حركات الاولى
كان الحركة مع العائق الطبيعي الذي في الجسم الكل من الزائد لان القسر لا يكون الا على خلاف

الطبع وما يؤخذ في الكل من الطبع لا يوجد في الاصغر بل اقل منه فيوخذ في الكل عائق
طبيعي لا يكون في النصف كما معه وان حركته ازيد من الكل وقعت الزيادة
على غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي وانه مح وان حركته انقص كان الطرف فاسد
ومع ذلك لا بد من التامل حتى يظهر لمه ما دلت التجربة عليه من ان الجسم المقسوم اذا
كان في غاية الصغر والخفة لا تقوى القاسر على تحريكه مثل تحريكه لما فوقه ويمكن ان يقال
ههنا ما ذكرنا في الاول ايضا وان الدليلين انما يجريان فيما يمكن انقسامه بالفعل واما
فيما لم يكن فيه ذلك فلا والحجة الاولى ضعيفة لجواز ان يكون حركات كل القوى
غير متناهية وان كان حركات كل واحد من الصغير على حدة ومجموعهما منتهيا احدهما
الى الاخر متناهيه يعني انه يجوز ان يكون لكل القوى من حيث هي تاثير لا يكون لاجزائها
لا فرادا ولا مجتمعة عن محلها وما يقال من ان القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف
الاجسام وتتناسب بتناسب محالها بالصغر والكبر ونسبة محل بعض القوى
الى المحل كلها نسبة متناه الى متناه فلو كان كل القوى غير متناه وبعضها متناهيه كانت
نسبة البعض الى الكل نسبة متناه الى غير متناه هف مدفوع بانه ان اريد ان نسبة القوتين
كنسبة محليهما بحسب الكمية مثل الضعف والنصف وغيرهما فمسلم لكن لا يجديكم
لان الكلام في اثارهما وان اريد انهما على نسبة محليهما باعتبار الاثار فلا نسلم لجواز ان يصدر
عن كل القوى ما لا يصدر بعضه بل عشر عشر بعضها على ما ينظره من حدوث المعاجين
ولانه انما يسلم فيما اذا لم يكن المحل باختلاف كالبسائط واما فيما لم يكن كذلك كالمعادن
والنباتات والحيوانات فظاهر ان المدعى اعم وكذا الثانية ضعيفة لانا لا نسلم
وقوع الزيادة على غير المتناهي ان حركته ازيد عن حال الحركة الاولى وانما يلزم
ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل وفساده ظاهر لكونها غير قار الذات
يعني الحركات وان كانت لكنها غير مجتمعة في الوجود كالحوادث الغير المتناهية المتسبيه حتى

يقع التطبيق فيلزم الزيادة المستحيلة لانه انما يتصور في الامور الموجودة بالفعل على ما مر
فان الزيادة التي يتصور بين العددين المعدين احدهما من الواحد الى غير النهاية
والاخر من الاثنين الى غير النهاية المطلق اول احدهما اول الاخر غير مستحيلة وكذلك
التي بين الحوادث من اليوم الى الازل وبينها من الامس غير باطلة عندهم ويمكن ان يقال
معناه انما يلزم ذلك اي لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل خارجة من القوة الى
الفعل وفساده ظ اذ الغرض انها غير متناهية مع كونها مبداه من مبدا فيجوز ان يكون
حركات الكل والنصف غير متناهية بمعنى انهما لا يتناهيان الى حركة الا وبعدها
حركات اخر بان بعدهما مع ان حركة النصف اسرع وازيد بمعنى انهما لو خرجا
من القوة الى الفعل لكان ما للنصف ازيد مما للكل كحركتي الفلكين المذكورين بالقياس
الى المستقبل وهذا المنع يرد على الاول ايضا كما لا يخفى وههنا اعتراض مشهور وهو ان
ما ذكر منقوض بما عندهم من ان الحركة الفلكية الغير المتناهية صادرة عن قوى جسمانية منطبعة في
جسم الفلك والجواب بان الممنوع هو صدور غير المتناهي عنها من الاستعانة من مفارق و
ههنا كذلك لا يشفي عليلا اذ ليس البرهان المذكور اختصاص بما هو مؤثر بالاستقلال اذ علم
اختلاف المفارق المعطي من القوى ما لو لم يكن مفارق ممدا اصلا على انه فيسلب لما جاز تعاقب
القوى الجسمانية من غير متناهية مؤثرة بواسطة الغير جاز ايضا تعاقبها كذلك
مؤثرة استقلالا اذ ليس للمفارق في المدد المذكورة دخل في وجودها وبقائها
فاذا كانت القوى باقية والمحل باقيا على قابليته للتاثر فما منعها عن التاثير فيه

المقالة الثالثة في احكام الجواهر والاعراض وفيها مباحث

المبحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل امرين حل احدهما
في الاخر على معنى ان يكون حاصلا له مختصا به بحيث يمتنع ان يوجد
بدون الحصول فيه سواء كانا جوهرين او عرضين وكان المحل جوهرا والحال عرضا

وسواء كان بحيث يصير الحال نعتا للمحل بان يشتق منه ما يحمل عليه بالمواطاة كالبياض
بالنسبة الى الجسم اولا كالصورة بالنسبة الى الهيولى وسواء كان ساريا فيه كالحرارة
في النار او لا كالاطراف والنهايات في ذوها كالسطح بالنسبة الى الجسم والخط
بالنسبة الى السطح والنقطة بالنسبة الى الخط والآن بالنسبة الى الزمان وقولنا مختصا به
بحيث يمنع ان يخرج حصول الكون في المكان واختصاص العمامة والتاج بالرأس
والانطباق طرفه نحو السطح على مثله عن تعريف الحلول وحصل منها حصة محل ان اراد بها
ما لا يكون حصوله على ما هي عليه موقوفا على اعتبار معتبر كالجسم الحاصل عن الهيولى والصورة
والابيض الحاصل في نفسه من حيث هو كذلك من محل وعرض مخصوص والمكعب
الحاصل كذلك من جسم مع سطوح وخطوط ونقاط مخصوصة والات الكاس من
شخص معين مع صفة الالوان ونوعه على النبوع المنفصلة عنه ليس بوحدة اتيانا فاذا
كان كذلك لا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى الاخر سواء كان للاخر ايضا حاجة
اليه من جهة اخرى اولا والا لامتنع التركيب منهما لما مر من وجوب احتياج بعض
اجزاء الماهية الى بعض والاولى ان يقال كل امرين حل احدهما في الاخر فلا بد ان
يكون للحال حاجة الى المحل بالضرورة فان كان مع ذلك المحل مستغنيا عن الحال فيه
مطلقا اي من جميع الوجوه يسمى موضوعا والحال فيه عرضا وان كان له اي للمحل
حاجة الى الحال فيه من وجه يسمى هيولى والحال فيه صورة ولا ينافي احتياج الحال
الى المحل احتياج المحل اليه لجواز التغاير بين جهتي الاحتياج فالموضوع والهيولى
تشتركان اشتراك اخص تحت اعم وهو المحل المنقسم اليهما ويفترقان بان الموضوع
مستغن في قوامه عن الحال والهيولى مفتقرة فيه اليه والعرض والصورة تشتركان
اشتراك اخص تحت اعم وهو الحال المنقسم اليهما ويفترقان بان العرض يفتقر في قوامه
الى المحل ويسمى موضوعا والصورة على عكس ذلك وبين الموضوع وبين كل من الحال

والعرض والصورة عموم من وجه اذا جاز قيام العرض بالعرض وبين الهيولى وبين كل واحد
من الحال والعرض والصورة تباين فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع ويخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود كما
بحيثية توقف الجوهر ويدخل فيه الصورة العقلية للجواهر بناء على ان الحاصل
في العقل نفس ماهية المعقول لا شبحه لانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن
يصدق عليها رسم الجوهر اذ يصدق عليها انها اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع ومراده بالوجود العيني الوجود الخارجي الغير العقلي فلا يتوجه ان الموجود
في العقل موجود في الخارج عنه فلا يصدق عليها توقف الجوهر وكونها في موضوع
لا ينافي جوهريتها لان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير
الوجود في الخارج والعيني وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له
فالكون في الموضوع لا يستلزم الكون فيه على تقدير الوجود في الخارج حتى يستلزم كون الصور
في العقل كونها اعراضا واما العرض فهو الموجود في الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء
الواحد جوهرا وعرضا ضرورة ان الصورة العقلية للجواهر الكلية كذلك اما كونها
جواهر فلما مر من صدق توقف الجوهر عليها واما كونها اعراضا فلكونها في الموضوع الذي
هو العاقلة ويتقيد الصور العقلية بالكلية انما هو لاجل ان الصور العقلية لا تكون الكلية
والا فالصور الجزئية لو وجدت له كانت ايضا كذلك نعم لو فسرنا العرض بانه الذي
اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا
اذ هي على تقدير وجودها في الخارج لا تكون الا قائمة بنفسها غير حالة في موضوع اصلا اعلم
ان الجوهر والعرض قد جعلا من اقسام الموجود في الخارج على ما صرح به وبناء من كلامهم
في اكثر المواضع فالمعدومات لا تكون جواهر ولا اعراضا ولكن توقف الجوهر بما ذكر
يدل على ان لا يكون الوجود بالفعل شرطا لا العيني ولا الذهني وان جعلا ما قوت وكان نبق

واشالها جواهر فعلى هذا ينبغي ان لا يكون الوجود بالفعل والعرض ايضا شرطا وتوقف
نحو توقف الجوهر كيف وقد صرح بعض المحققين بان مقولتي الفعل والانفعال والعدد
ليست من الموجودات والجواب بان العرض من توقف الجوهر بهذا هو النسبة على
كون وجوده زائدا على ماهيته فيخرج عنه الواجب وعلى ان الصورة العقلية للجواهر جواهر
مع كونها في الخارج موجودة في موضوع وليس لهذا النسبة في العرض زيادة فائدة اي لا
نتوهم كون الواجب عرضا حتى يدفع بها وصور الاعراض اعراض بلا ريبة فلا يحتاج لادخالها
في توقفه الى زيادة مع انه لا قائل بالفصل فاذا ثبت زيادة الوجود في الجوهر
ثبت في العرض ايضا لاندفع السابق بين تقسيمهم ثم الجوهر ان كان حالا في محل هو جوهر
بالضرورة فهو الصورة جسمية كانت او نوعية وان كان بالعكس اي يكون محلا لحال
هو جوهر ايضا موجود بوجود عيني فهو الهيولى وانما قيدنا الحال بالجوهر لان المحل مطلق
لا يكون هيولى وهو ظ وقيدنا الجوهر بكونه موجودا بوجود عيني لان الصورة العقلية جواهر
مع ان محلها ليس هيولى وان كان مركبا منهما اي من الحال والمحل المذكورين فهو الجسم وان
لم يكن كذلك اي لم يكن حالا ولا محلا ولا مركبا منهما فان كان متعلقا بالاجسام
عنصرية تعلق التدبير والتصرف فهو النفس فان مأثر النفس وتصرفها فيها انما هو
لا لغاية لها وان ما تأثرها فيها انما هو باعتبار تدبيرها واصلاح احوالها لا باعتبار ايجادها
والا اي وان لم يكن متعلقا بها هذا التعلق وان كان له تعلق بها على وجه آخر كتعلق
التاثير والايجاد فهو العقل وهذا التقسيم ليس الا التفصيل ما ثبت عندهم وضبطه
لا التعميم على شامل لجميع الاحتمالات العقلية ولا هو لضبط ما ثبت وجوده في الجملة ولو
عندهم الا يرى ان الجزء الذي لا يتجزى الذي يقول به المتكلمون والاجسام الصغار التي يقول بها
ذيمقراطيس والخطوط والسطوح الجوهرية التي يقول بها المعتزلة وكذا الجسم على رأي افلاطون
او على تقدير كونه مركبا عن احد هذه الامور والبعد المجرد الموجود والزمان على رأي جواهر

فما ذكر على ان الجوهر المركب لا يجب ان يكون من الحال والمحل وان يكون جسما وانه لا يلزم
ان يكون ما لا يكون كذلك منحصرا في النفس والعقل المسدد ظ

البحث الثاني

في اثبات الهيولى انما صار البحث عن الهيولى والصورة من الالهيات لان البحث عنهما
عبارة عن اثبات وجودهما وبيان كيفية التلازم بينهما والبحث في الالهيات
انما هو عن احوال الاشياء لا تفتقر في وجودها الى المادة فان اريد به ان تلك الاحوال
غير مفتقرة اليها فظ ان الاحوال المذكورة ههنا للهيولى والصورة غير مفتقرة في وجودها
الى المادة واللام عوض لغير المادي هف وان اريد ان تلك الاشياء غير مفتقرة
اليها فظ ايضا انهما لا تفتقران اليها اما الهيولى فظ واما الصورة فلان احتياجها
الى الهيولى انما هو لاجل التشكل دون الوجود واما ايراد بحث الجزء ههنا فللمقدمة
لان اثبات الهيولى موقوف على ابطاله وانما هو من الطبيعي قال صاحب المحاكمات
اما ان البحث عن احوال الهيولى والصورة من الالهي فلانها احوال لا تحتاج الى المادة
في الوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما
ولكل ذلك غني عن المادة واما ان نفي الجزء الذي لا يتجزى من الطبيعي فلان عدم التركب
من اجزاء لا تتجزى من اعراض الجسم ولان تجزي الاجزاء وعدم تجزيها عارضة للاجزاء التي
هي اجسام طبيعية عند الحكماء فان الجسم عندهم متصل واحد لا ينقسم الا الى الاجسام
فيكون هذا البحث عن عوارض الاجسام عندهم واعلم ان الجسم البسيط الذي لا يكون
مركبا من اجسام مختلفة الحقائق كالماء مثلا لا يخلو من ان يكون متصلا في نفسه كما يظهر
عند الحس او لا يكون كذلك بل يكون ذا اجزاء والاول اما ان يكون قابلا للانقسام
الى غير النهاية بمعنى ان لا تقف عند حد او لا بل ينتهي الى حد لا يقبل الانقسام
بعده والثاني اما ان يكون اجزاؤه حالا لا يقبل الانقسام اصلا اي لا فكا ولا وهما
ولا فرضا عقليا في جهة من جهات الثلث او كان قابلا له والثاني اما ان يكون قابلا

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجهات الثلث اولا والاول اما ان يكون كلها بحسب الفك او بحسب الوهم او بعضها
بالفك والاخر بالوهم وما تقبل الانقسام لا في الجهات الثلث اما ان يكون قبوله
في جهة واحدة او جهتين والاول اما ان يكون بالفك او الوهم والثاني اما ان
يكون بحسب الفك او الوهم او يكون احدهما بالفك والاخر بالوهم وعلى كل تقدير
لا يخلو تلك الاجزاء عن ان يكون متشابهة اولا وعلى كل تقدير لا يخلو من ان يكون متناهية
او غير متناهية واذا ضم الاحتمالات بعضها الى البعض صاعفت الاحتمالات
اي تضاعف لكن الاحتمالات التي ذهب اليها طايفة ستة جمهور الحكماء الى انه
متصل في نفسه قابل للانقسام الى غير النهاية وذهب محمد الشهرستاني ومحمد الزكريا
الرازي الى انه كذلك لكنه قابل لانقسامات متناهية وذهب جمهور المتكلمين الى
انه مركب من اجزاء لا تتجزى متناهية والنظام وبعض من القدماء الى انه مركب
منها لكنها غير متناهية وذهب ديمقراطيس وانبقورس الى انه مركب من اجسام
صغار متناهية متشابهة بالطبع لا تقبل الانقسام في جهة فكابل وهما او فرضا عقلا
وبعض من القدماء الى انه مركب من اجزاء بالفعل متناهية قابلة للانقسام في بعض
الجهات بالفعل نحو الخطوط وقد ان هذا المذهب انما يكون مذهبا على صلاح اذا كان
الخطوط والسطوح عندهم متصلة في انفسها واما اذا كانت ذات اجزاء بالفعل فقد
رجع الى مذهب من قال بالجزء وارد المصنف اثبات ما ذهب اليه جمهور الحكماء
بابطال ما عداه وانت خبير بانه لا يستقيم الا بابطال جميع ما عداه سواء كان ما ذهب
ذاهب اولا فتامل ما يلي ذلك وقال الجسم الطبيعي اما متصل واحد في ذاته
كما هو عند الحس والا كان من الاجزاء التي لا تتجزى سواء كانت متناهية او غير متناهية
متشابهة في الحقيقة او غير متشابهة منفردة او مختلطة بامور اخر او من اجسام صغار
كذلك كل واحد منها لا يقبل الانفصال الا بحسب الوهم والاوهام او باختلاف

عرضين كما لاختلاف باعتبار محاذاة وما ستعرف والفرق بين القسمة الفرضية والوهمية انه الاولى
بمعنى انه لا يلاحظ الجسم على وجه كلي ويحكم بجواز انقسامه والثاني للوهم والعقل
باستعانة بمعنى انه يدرك الجسم بخصوصه ويلاحظ فيه شيئا غير شيء فيصل الجسم جزءا او
من الاعيان المحسوسة والوهم لا يدرك الا المعاني الجزئية فكيف يتصور منها تعينه في التقسيم
انما يكون بعد الادراك اجاب صاحب المحاكمات بان الوهم هو الحاكم على القوى الحسية
وسلطانها كما ان العقل سلطان القوى العقلية وساير القوى الحسية الات الوهم
فهو المدرك للمعاني والصور والتقسيم والمركب والمفصل بواسطتها بل التحقيق ان الحكم
والادراك وغيره كلها للنفس لكنها لا تعمل في المحسوسات بعمل الا وللوهم مدخل
فيه ولما لم يكن الوهم من القوى الحسية دخل في ادراك المعاني صار ادراكها منسوبا اليه
فقط واما ساير الادراكات والاعمال الحسية فهو بالوهم وقوة اخرى هي ازل منه
في المرتبة والاول اي تركب الجسم من الجزء الذي لا يتجزى محال لانا وضعنا جزءا بين جزئين
بحيث يلاقي الوسط كلا من الطرفين وامكان ذلك الوضع على تقدير تركب الجسم من
الجزء ضروري بل هو واقع البتة فالوسط ان كان ما نعا من تلاقي الطرفين فما به يلاقي
الوسط احدهما غير ما به يلاقي الطرف الاخر والا لزم تلاقي الطرفين فيلزم انقسام
الوسط اذ لا معنى للانقسام الا وجود شيء غير شيء ومع ذلك ان يقع في الطرف
غير ما به يلاقي الوسط لزم انقسامه ايضا وان لم يكن ما نعا وضع تحته جزء اخر بحيث
يصير الطرف وسطا بين الوسط وبين ذلك الجزء الموضوع ما ساكن يكن ذلك مانعا
ايضا عن تلاقيهما فيلزم منه ما لزم من قبله وان لم يكن مانعا من تلاقيهما فالطرفان
متلاقيان بان يدخل احد الطرفين بكله في الوسط كله او كل من الطرفين بكله او بعضه
او احدهما بكله والاخر ببعضه في الوسط كله او بعضه فليس هناك طرف
ووسط هف مع لزوم التداخل والانقسام اما في الكل او في البعض وامتناع

حصول الحجم من تركب الاجزاء بعضها مع بعض فانا اذا وضعنا جزءا اخر تحت الطرف
حتى يصير الطرف وسطا بين الطرفين والوسط ان الوسط مانع من تلاقي الطرفين وهكذا
فاي جزء فرض في جهة احد الطرفين كان مثلا ما للطرف الاخر فلا يحصل من انضمام
بعضها الى بعض امتداد اصلا فان قيل حصول الامتداد من الاجزاء باعتبار وقوع
الخلاء بين كل جزئين احسب باستحالة الخلاء وبان ملاقاة الاجزاء الكل امتداد ضروري
لا ينكره عاقل على انا نقول ما يقع منه بين جزئين لا يخ اما ان يكون بحيث يسع جزءا
او اكثر او اصغر فعلى الثالث يلزم حصول شيء اصغر من الجزء فيلزم الانقسام قطعا
وعلى الاولين يمكن وقوع جزء او اكثر فيه الى ان يحصل التماس او ينتهي الى ما لا يسع جزءا
بل اصغر منه مع انه لو كان كذلك لاحس بالفرج كما يحس بالاجزاء ويعلم مما ذكر
امتناع تركب الجسم من الخطوط والسطوح متناهية وغير متناهية متشابهة وغير متشابهة
منضودة ومختلطة وامتناع انتهاء في الانقسام الى ما لا ينقسم اصلا والكلام اي تركب
الجسم من الاجسام الصغار بل من كل ما كان فيه امتداد ينقسم بحسب الفرض والوهم
بكل انقسام لان وجودها ممتنع لان القسمة الوضعية او الوهمية او غيرهما تحدث اثنينية
في المقسوم يكون طبيعة كل منهما مثل طبيعة الاخر ومثل طبيعة الخارج الموافق في النوع
او الوضع لها مع بعد بحسب الكمية ومثل طبيعة المجموع المنقسم اليهما وما يصح بين اثنين
منها يصح بين اثنين اخرين لان كل حكم يصح على شيء يصح على ما ماثله فيصح
اذا بين المتباينين ما يصح بين المتصلين من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية
ويصح بين المتصلين ما يصح بين المتباينين من الانفكاك الرافع للاتصال وايضا يصح
على المجموع من الوجود منفصلا عما عداه يصح على كل واحد من جزئيه فيلزم امكان الانفكاك
فما يمنع الانفكاك فيه عندهم مع انه يستلزم المطلوب اعني اثبات الهيولى
المترتب على قبول المتصل الانفصال اللهم الا ان يكون ذلك المنع وعدم الصحة لمانع خارجي

اي لامر خارج عن طبيعة تلك الاجسام لازم لشخصه لا ينفك عنه ما دام ذلك الشخص
باقيا كالصورة او عارض اخر شخصي من التشخص وغيره كما يمنع الصورة النوعية للفلك
عن قبول الالتئام مع الجسم ذاته مما يقبله او عرض زائل كصلابة عارضة للجسم بحيث
يمنع قبول الانقسام ما دامت الصلابة باقية وعلى اي تقدير يكون الجسم في ذاته غير مانع عن
قبول الانقسام اما على الثاني فظ واما على الاول فلانه اذا لم يكن تلك العوارض
لازما طبيعيا امكن زوالها كما ان طبيعة تلك الاشخاص بالنظر الى ذواتها يمكن الشخص
بما لا يكون فيه ذلك المانع تأمل ولما كان ما ذكره مظنة ان يقال ما ذكرنا يدل على ان المانع
الذي لا يمنع الانفكاك عن طبيعة الجسم من حيث هي لا يمنع الانفكاك الذي هو المطلوب انما يتم
فيما اذا كان المانع طبيعيا قال او يكون هذا المانع لازما طبيعيا يمنع الانفكاك عن طبيعة
الاشخاص كلما كان نوع تلك الطبيعة منحصرا في شخصه لانه لو وجد شخصان متماسين
متواصلين بالضرورة مع اشتراكهما في الطبيعة النوعية المستتبعة لما يمنع الانفصال
من الافراد وفط ان بناء هذه الحجة كما ذكره المص على تشابه الاجسام المذكورة او
امكان وجود ما يشابهه لانها اذا كانت مخالفة بالحقائق منحصر الكل واحد منها في
الشخص بحيث يمنع ما عداه من نوعه لم ينتهض الحجة ح وانها مع ابتنائها بالصور
الجسمية يبطل ما ذهب اليه من ابتناء الجسم بالقسمة الى ما لا يقبل الانقسام الفعلي
بل الوهمي ولما ثبت بطلان الجزء والاجسام الصغار وما في حكمها ثبت ان الجسم متصل في
ذاته ليس فيه اجزاء ومفاصل بالفعل فذهب طائفة من المتقدمين ومنهم العظيم افلاطون
ومن تابعه الى انه جوهر قائم بذاته غير حال في شيء اخر قابل لان يعرضه الانفصال
لعارض كما يعرضه الاتصال لذلك مع تبادل وجوهره وغاية ما في الباب انه
يتغير احواله وعوارضه فانا اذا فصلنا قطعة ماء بقسمين نحو شعرة من غير ان يتبدل
ما للقسمين من الوضع وساير الاعراض عن الكل قسم كان حاصلا متصلا بقسم اخر ولم يكن له الانفصال عنه ونهاية

بالفعل كما هو بعد الانقسام جزمنا بان كلا منهما هو الذي كان قبله موجودا لا غيره غير
ما ذكرنا ويسمى ذلك الجوهر باعتبار قبوله للصور النوعية الواردة عليه هيولى وذهب
ارسطو وتوابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في جوهر آخر يسمى هيولى فذهب
المص وقال وهو اي الجسم المائي مثلا يقبل الانفصال بالحس اي قد يشاهد انتفاء
الاتصال الواحد وحصول اخرين له فلا بد من قابل يقبل الانفصال بعد الاتصال
الواحد والقابل له يمتنع ان يكون هو الاتصال اي الجوهر المتصل فانهم قد تبانوا في
في اتصاله مطلقون الاتصال عليه بعينها على امتناع الانفكاك عنه اما لكونه
ذاتيا له او لازما فاذا كان كذلك امتنع ان يقبل الانفصال لان القابل يجب
ان يجامع المقبول والاتصال لا يجامع الانفصال فلو لم يكن شيء آخر يقبل الاتصال
مرة والانفصال اخرى بل كان الجسم هو هو بعينه كان تفصيل الجسم اعداما بالكلية
وتحصيلا لجسمين آخرين لا عن شيء وذلك من المحال وهو امر وراء الاتصال يقبل
الاتصال والانفصال وهو هو بعينه فهو شيء لا يكون في ذاته متصلا ولا منفصلا
لا واحدا ولا كثيرا بل يكون كل ذلك له بالتبع فاذا حل فيه متصل واحد يقال له
متصل وواحد واذا حل متصلان يقال له منفصل وكثير مع بقائه ذاتا وشخصا
او ما كان لاحد الامور المذكورة دخل في شخصه حتى يتغير بتغيره فهو باق على حاله
وشخصه وان تكثر وتوارد عليه السوق والتكثر وذلك القابل لابد ان يكون جزءا للجسم المتصل
لانه لو كان عارضا وكان الجسم نفس الاتصال المذكور لزم ما لزم من انعدام الجسم رأسا
وحصول جسمين لا من شيء في غير تفاوت مع انه يلزم انتفاء انتفاء القابل عند حصول المقبول لا
لانتفاء العارض عند انتفاء الموضوع فالجسم مركب من جزئين احدهما القابل للاتصال والانفصال ل
وهو الهيولى التي هي مادة الجسم والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها المسماة بالصورة ع
الجسمية اما تسميتها صورة فلان الجسم يكون بها بالفعل وما يكون الشيء به بالفعل

فهو صورته واما انها جسمية فلذلك بعينه اولا لأن الحاصل بها هي ماهية الجسم لا انواعه بخلاف
الصور النوعية فسميت بالجسمية للامتياز عن المنوعة واما انها حالة في الهيولى فلانه قد ثبت
ان الهيولى يصير متصلة اتصالا جسميا باتصال الجسم منفصلة بانفصاله مع انها
في ذاته معراة عنهما ومن البين ان المتصل والمنفصل ليس ما هو عارضه الاتصال والانفصال
على اي وجه كان بل ما قاما به وحصلا فيه فاتصافها بالاتصال والانفصال لا يكون
الا بحلول الاتصال الجسمي فيها اما واحد واما متعدد فتكون محلا للصورة الجسمية فان قيل
الماضي الحال في السطح متصل باتصاله فلم قلتم المتصل ما يكون الاتصال حالا فيه
قلت ليس اتصال الماضي هو اتصال المحل بعينه بل يعرض له بسبب المحل واتصاله في
ذاته اتصال آخر وعليه فقس ما يماثله قال بعض افاضل الزمان فان قيل انهم قد بنوا
على ان المقدار قابل للانقسام لذاته فاذا احوجهم الى اثبات الهيولى مثبت الانقسام
المذكور ثم هو الانقسام الوهمي اعني فرض شيء غير شيء فتم او طرأ عليه الانفصال
الفعلي والمذكور ههنا الانفصال بالفعل فلا بد له من حامل غير المقدار وان كان استعدادا
له به ثبت ههنا بحث اما اولا فلان مشايخ طريان الانفصال على المتصل ما ثبت فيه
اولم يثبت بعد انتفاء الانفصال الجسم مطلقا بل المثبت هو ثبوت الانفصالات التي
لا يقبل الانفصال اصلا او بالفعل فيجوز ان يوجد في الجسم اجزاء بالفعل قابلة للانقسام
والانفصال المحسوس انما يعرض لانفصالها ولكن الامر فيه هين واما ثانيا فلانهم قد
صرحوا بان الاتصال بالذات لا يكون الا للاعراض التي هي الكميات المتصلة
واما وصف الصورة الجسمية والجسم به فانما هو بالعرض واستلزامهما له
متصل بالذات احدهما بالذات والآخر بالواسطة فح لا يكون الجوهر المفروض
متصلا في ذاته بالعرض ولا يقتضي ذلك الامتناع خلوه عن فرد من الاتصال لا يحصى
كاستلزام الهيولى للاتصال والصورة عند مثبتيهما فلا يمتنع بقاء الجسم ذاته مع توارد الاتصال

[illegible] انفصال البدن [illegible] الانفصال [illegible]

او يمنع ههنا امكان طريان الانفصال بالفعل

والاتصال علی کبقا الهیولی کذلک عندهم ولو سلم ان الجسم متصل فی ذاته لکن نقول
الاتصال المذکور ههنا هو کون الشیء ذا اجزاء مفروضة مشترکة فی حدود ونهایات
او ما یکون له اجزاء کذلک والجوهر الممتد فی الاقطار الثلثة له من حیث هو اتصال
واحد لازم وکذلک لکل جزء من اجزائه اتصال مخصوص وهو بعض اتصال الکل
فبطلان الاتصال علی الکل یقتضی بطلان لازمه الذی هو باستفاء لازمه ولا یلزم من انتفاء الکل
انتفاء اجزائه ولا من انتفاء لازمه انتفاء لوازمها فان لوازم الاجزاء اعنی اجزاء اتصال
الکل باقیة بحالها مع انتفاء الکل وهذا ظاهر لذی الانصاف فلا ریب لعاقل فی ان
هیولی الماء المتشخص متشخصة بتشخص متمایز عما عداه فاذا انفصل کان هیولی کل قسم کذلک
فصار شخص واحد اشخاصا متعددة فلا یبقی الشخص الاول بعینها سیما اذا اتصل
بعض اقسامه بشیء آخر مثل ان یتصل بعض هذا الماء بماء اخر او یتقلب هواء
او صار جزء مرکب فح لا یکون لاجزاء الشخص الموجود متمایزة بالفعل عن اجزاء
شخص آخر مع انه یلزم حدوث اشخاص للمادة مستلزمة لمسبوقیتها بالمواد اذ
لما تقرر من ان کل حادث زمانی مسبوق بالمادة لا یقال هیولیات العناصر کلها شخص
واحد منبسط حسب انبساط العناصر کلها مالی مقعر فلک القمر فلا یضر الا بحسب اوضاع
اجزائها الحاصلة بالفعل لاجل الصور والاعراض وذلک التغیر لا ینافی تشخصها
کما لا ینافی تبدل اوضاع اجزاء الماء المتشخص ونحوه بحسب الکیفیات من ان یوجد
انفصال بشخصه وعینه فلا یستلزم بعضل الماء المذکور الا تغیر اوضاع اجزاء هیولی
الکل لانا نقول لو سلم ذلک لکن کون المجموع من حیث هو مجموع تشخصا لا ینافی کون
کل جزء من اجزائها تشخصا علی حدة بل الامر کذلک فانا نجزم بان هیولی الماء مثلا اذا
موجود مع قطع النظر عما عداها فلا یکون الا تشخصا معینا فی ذاته کما لا یخفی فبطل
شخصیته الجزء المخصوص وانضمامه ببعض آخر ویمکن ان یجاب بان المراد ببقائها بتشخصها ان ذاتها معینة

جواز لقوله
قبل لاریب ٢

بجوهرها غیر مستغنیة فی نفسها انتفاء الصورة الجسمیة فلا ینافی ذلک تغیرها باعتبار
تشخصها وصیرورتها فی بعض الاوقات متشخصا بالفعل وفی بعضها متشخصا بالنوع
کما اذا اتصلها بماء آخر وبان المادة الباقیة التی بعضها قام امکان الانفکاک
الحادثة ههنا هی الاجزاء المفروضة الکائنة فی مادة الکل التی صارت هی بعینها اجزاء
بالفعل ولما ثبت وجود الهیولی فی الاجسام القابلة للانفکاک اراد ان یشیر الی ثبوتها فی الاجسام
کلها سواء کانت منفصلة بالفعل اولا وسواء کانت ممکنة الانفکاک اولا علی ما هو رایهم فقال
ویلزم من هذا ای من ثبوت الهیولی فی الجسم المنقسم وترکبه من الهیولی والصورة ان یکون کل جسم
کذلک ای مرکبا من الهیولی والصورة لان طبیعة الامتداد الجسمانی ای الامتداد الجوهری
المدرک فی بادی النظر اعنی الهویة الاتصالیة التی فتش عن احوالها واثبت حلولها
فی المادة استحال ان یکون غنیة لذاتها عن الحلول فی الهیولی والا لما حلت فیها اصلا
اذ الغنی عن الشیء مطلقا یمتنع ان یحل فیها هف بل محتاجة الیها لذاتها فاینما وجدت
وجدت حالة فیها فیثبت وجود الهیولی فی جمیع الاجسام وهو المط وفیه نظر لجواز ان لا یکون
الامتداد المذکور طبیعة نوعیة محصلة لا یختلف مقتضاها بل طبیعة جنسیة مبهمة تحصل بانضمام
فصول جوهریة مختلفة الیها طبایع مخالفة بعضها لبعض لکل واحد منها غیر ما یقتضیه الآخر
کطبیعة الجسم المتحصل فی انواعها المقتضیة لآثار مختلفة وعدم العلم بتلک الفصول لا یستلزم
انتفاؤها فی نفس الامر واما کونها طبیعة نوعیة فغیر مسلم جدا ولو سلم ذلک لکن لقایل ان
یقول یجوز ان لا یکون طبیعة الامتداد غنیة لذاتها عن الهیولی ولا محتاجة الیها بل یعرض کل
منها له بسبب خارجی لو صح انه ان ارید بعنائها عنها کونها بحیث یمتنع حلولها فیها فالحصر
فی الغنی والمحتاج تم وان ارید به امکان وجودها بدون الحلول فیها فانحصارها فیهما مسلم
ولکن امتناع حلول مثل الغنی فی المحل لعلة خارجیة ممنوع الا تری ان الممکن بالامکان الخاص
والذی یحتمل الوجود والعدم لکن لیس شیء منهما لذاته بل لعلة خارجیة فان قیل ای جسم فرض فهو قابل

للقسمة ولو بحسب الوهم وذلك كاف في اثبات الهيولى اجيب بان الانقسام الوهمي لا يقتضي الا هيولى
وهمية وليس بمحط والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى والا لكانت متناهية لانها امر
ممتد وكل ممتد يمتنع خلوه عن ان يكون متناهية او غير متناهية فهي ملزومة لامتناع خلوها
عن احدهما مطلقا سواء كانت منفكة او لا فاذا كانت كذلك على كل تقدير كانت كذلك
على تقدير الانفكاك ايضا ومنشاء لزوم التالي للمقدم قد يكون مشتركا بين النقيضين او لا تحاد
في الاستلزام كما في او ملزوم لبيان كالامتداد فيما نحن فيه واذا كان كونها غير متناهية باطلا
لكميا تي من وجوب تناهي الابعاد او لما مر عليها وقع في بعض النسخ من برهان التطبيق
الذي يجري ههنا ايضا باوني اعتبار تعين كونها متناهية فيكون متشكلة لان الشكل هو هيئة
تحصل من احاطة نهاية واحدة او اكثر لشيء وهو اي كونها ذات شكل على تقدير
انفكاكها عن الهيولى محال لان لحوق الشكل اياها ان كان بنفسها او لازمها ولا يكون
لغيرهما دخل في شكلها من الشرائط وارتفاع الموانع لتشابهت الامتدادات الجسمية في الاشكال
كيفما كانت واينما وجدت ولا يتصور ان يكون الاجسام التي حلت فيها شكل
سواء اشكالها كما هو الظاهر فتشابهت الاجسام كلها في الاشكال ولكان شكل الجزء
مثل شكل الكل لتساويهما في الطبيعة وامتناع الاختلاف فيما تقتضيه الطبيعة الواحدة
والواقع بخلافه كما شاهد هذا غاية ما يتكلف في تقرير الكلام لكنه بعد محل تامل اذ لقائل
ان يقول جاز ان يكون لشكل الصورة المجردة لذاتها او لازمها وكان نحو ماد وحصولها
بالفعل شرطا لتاثيرها فيه فعند المقارنة وكونها احاموضه انتفى الشرط المذكور فلا يلزم
تشاويه اشكال الاجسام ولا شكل الكل مع الجزء ولو حصل اللازم ههنا لزوم كون
الشيء الواحد قابلا وفاعلا [illegible] مع عدم تمام هذه المقدمة ولحوق الشكل
الصورة ان كان لفاعل خارجي مباين او مقارن غير لازم لكان الممتد الجسماني عن هيولاه
قابلا للفصل والوصل لانه اذا قطع النظر عن الفاعل الخارجي ولوحظ الامتداد الجسماني من حيث

كان في ذاته مما يجوز ان يزول عنه ذلك الشكل ويحصل له شكل آخر لامكان ذلك
الشكل له بالنظر الى ذاته غير لازم له ولزوال الشكل وحصول آخر لا يكون الا بانفصال
بعض الاجزاء عن بعض واتصاله ببعض ولقائل ان يقول كون ذلك الشكل ممكنا له
بالنظر الى ذاته لا يقتضي الا امكان عدم حصوله له ابتداء وحصول شكل آخر بدله
واما اقتضاؤه لامكان انتفائه عنه وتشكله بشكل آخر بعده فلا اذ من الممكنات
ما يمتنع بعد الوجود ممتنع العدم كما قيل في الزمان وقد نوقش ايضا بان تبدل الاشكال
واختلافها لا يقتضي الا تبدل الامتدادات والنهايات وذلك لا يتوقف على الاتصال
والانفصال كما في الشمعة المتبدلة الى اشكال مختلفة من غير اتصال وانفصال اجزائها
وقد عدل من هذا المسلك الى شكل الانفعال وقيل لو كان لحوق الشكل لفاعل
خارجي لكان الامتداد الجسماني عن الفاعل الخارجي قابلا للاثر وايضا لو سلم ان
تبدل الاشكال لا يقتضي الفصل والوصل لكنه مقتضي للانفعال وهو من لواحق المادة
لان في الجسم قوة القبول وقوة الاثر في الغير والاول من توابع المادة والثاني من
خواص الصورة وانت تعلم ان هذا مبني على قاعدة امتناع كون شيء واحد قابلا و
فاعلا وانه غير صحيح كيف لا فان النفوس منفعلة عما فوقها وفاعلة فيما تحتها من
الابدان وان كان بسبب الهيولى فقط بالمعنى الذي سبق في الصورة او بمشاركة
منها مع الغير كان المجرد عن الهيولى مقارنا اياها اذ الفرض المكشوف ان دخل
الهيولى في شكلها لا يخرج عن كونها قابلة له والعلة القابلية لا يتصور لها اثر الا
بالاستقلال ولا باشتراك الغير الا فيما يقارنه على ان الهيولى حينئذ لو لم يكن قابلة له مقارنة
اياه لكانت من قبيل الفاعل الخارجي هف مع انه يلزم ههنا على الاول
مثل ما لزم في القسم الاول وهو اشتراك الاجسام العنصرية والجزء والكل في
الشكل والهيولى ايضا لا تنفك عن الصورة بل هي ملزومة لصورة ما بالشخص او بالنوع

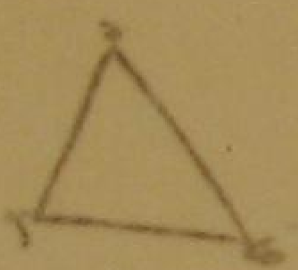
والا اى وان كانت منفكة عن الصورة خالية عنها فلا يخلو اما ان تكون متحيزة اولا وكلاهما باطل اما الاول فلانها ان كانت متحيزة مشارا اليها بانها هنا او هناك كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلث ضرورة ان كل جوهر متحيز فان يمنه غير يساره وعلاه غير اسفله وامامه غير خلفه على القائلو لم يكن كذلك لكان اما جزء لا يتجزى او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهري ولا شك ان كون الجوهر متحيزا مطلقا سواء كان بالذات او بالتبع معنى لذلك فسقط عنها مؤنة اثبات كون الهيولى متحيزة بالذات على تقدير تجردها عن الصورة واما العرض المتحيز بالتبع فقد يكون بعض النهايات لامالة النهاية كالنقطة والخط والسطح ولو كانت الهيولى كذلك اى قابلة للقسمة في الجهات الثلث لكانت هي نفس الصورة الجسمية او مقارنة اياها بناء على ان القابل بالذات للانقسام الذي هو فرض شيء غير شيء ليس الا الامتداد الذي هو الصورة الجسمية او لازمها المختص بها اعني المقدار الذي لا يوجد بدون الامتداد الجوهري فكل ما يقبل الانقسام فهو اما نفسها او مقارن لها واما الثاني فلانها ان لم تكن متحيزة لما قارنتها الصورة ايضا اذ الكلام ليس الا في الهيولى الكائنة في الاجسام والا لقارنتها اما حال كون الصورة في حيز او حال كونها لا في حيز والاول محال لامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا وجود له في الحيز بالضرورة فانه يستلزم امتناع اقتران المتحيز بغير المتحيز انما يكون اذا كان غير المتحيز باقيا على عدم تحيزه في حال المقارنة واما اذا صار متحيزا ولو بالتبع فلا اذ يجب بان يصير ذلك الهيولى المجردة التي كانت نسبتها الى جميع الاحياز على السوية متحيزة باقتران الصورة اياها محال لانها حينئذ اما ان لا تكون في حيز اصلا او تكون في جميع الاحياز او تكون في بعض دون بعض والكل باطل اما الاول فظاهر لان لا امتناع ان لا تكون المتحيز في حيز وان تكون متحيز واحد في زمان واحد في احيان متعددة وكذا الثالث لان نسبة الهيولى المجردة الى جميع الاحياز كانت على السوية

وكذلك نسبة الصورة الجسمية فحصولهما في بعض الاحياز دون بعض ترجيح بلا مرجح واعترض بانهما وان استوت نسبتهما الى جميع الاحياز لكن يجوز ان تقارنهما صورة نوعية مخصصة لبعض الاحياز احسب بان الجسم الحاصل من اقتران الصورتين بالهيولى ان كان بعض جسم عنصري يلزم الترجيح بلا مرجح في تخصيصه ببعض حيز ذلك العنصر دون بعض اذ الصورة النوعية ما افادت ذلك التخصيص وان كان عنصرا كليا او جسما كليا فالكلام في وقوعه في حيز على وضع من الاوضاع او جميع الاوضاع بالنسبة الى السور فحصول وضع له دون اخر ترجيح بلا مرجح وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ذلك التخصيص لفاعل خارجي او لامر اخر مقارن للهيولى لا يقال ينتقل الكلام الى تخصيص ذلك الامر بها لانا نقول يجوز ان يكون ذلك لامر اخر سابق عليه وهكذا على ما قالوا في تخصيص الصور النوعية بالجسم المخصوص والثاني ايضا محال لامتناع وجود الصورة في حيز لان المعنى بالذات للحيز هو الامتدادات الثلثة التي يشتمل عليها الصورة الجسمية فيستحيل وجودها بدون الحيز ولا يرد عليه ما اورده بقوله وفيه نظر لان المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة على ان الجسم عنده ليس الا المركب من الهيولى والصورة والعرض ان الصورة قد اقترنت بالهيولى فيكون جسما بالضرورة واعلم ان الدليل على تقدير تمامه لا يدل الا على امتناع تجردها وبقائها عليه سواء كانت مبدعة كذلك او حدوث بعد ان كانت مقارنة للصورة لا يقال اذا دل الدليل على ان المجردة لا تقترن بالصورة فيستكمل البعض يلزم ان المقترنة لا تجرد لانا نقول تقديرها على ما يظهر مما سبق ان المجردة بالتجرد السابق لا تقترن بالصورة اقترانا لاحقا فعكس نقيضه هو ان المقترنة بالاقتران اللاحق لا تكون مجردة بالتجرد السابق فاين هذا من المقصود واجيب عن الاول بان الكلام انما هو في هيوليات الاجسام على ما اشرنا اليه فانهم لما اثبتوا لها بصدد ان لان يعلموا انها هل كانت مقارنة لها دائما او كان انفكاكها عنها جائزا فلا يكون مجردة ازلا وابدا الحدث يمتنع اقترانها بالصورة

الجسمية فلا كلام لهم فيها بل أي على تقدير وجودها فإن المفارقات واطلاق الهيولى
عليها مجرد تسمية وإن خص الكلام بهيولى الأجسام المقارنة لها وكذا البحث عن أحوالها
بأنها كل كانت قبل مقارنة لها الصورة أم لا تم الكلام وحصل المرام ولما أثبت
الذهن الصورة والهيولى متلازمان في الوجود والتلازم بين الشيئين بأن يكون أحدهما علة
موجبة للآخر أو بأن يكونا معلولي علة ثالثة موجبة ويكون كل منهما ما لا يحصل إلا بالآخر
أو معه أراد أن يبين كيفية التلازم بينهما فقال وليست الهيولى علة محتاجة للصورة في ذاتها
وتقومها ووجودها وإلا لتقدمت عليها بالوجود أي تقدمت عليها مشخصة موجودة
إذ العلة ما لم تكن كذلك لا تكون علة والتالي باطل لاستلزامه أن تستغني الهيولى في ذاتها
وتقومها ووجودها وعوارضها المشخصة إياها عن الصورة فيجوز أن تنفك عنها بالنظر
إلى ذاتها هف لما مر وفيه تأمل على أن تقدمها عليها مشخصة لا يقتضي تقوم تشخصاتها
عليها حتى يتم المط كما هو المشهور وقد يستدل في عدم كون الهيولى علة للصورة أنا
إذا نظرنا إلى الصورة وجدناها مستغنية في ذاتها وتقومها بدون الهيولى إذ
الصورة هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث المتحصل بذاته الذي يكفي لوجوده تأثير
الفاعل المفارق فهي لو احتاجت إلى الهيولى لاحتاجت في تناهيها وشكلها دون
ذاتها وتقومها والحاصل أنها مستقلة في ذاتها بالوجود إلا أن لها عوارض لا
تنفك عنها ولا يمكن أن تكون هي منها لذاتها فهي محتاجة فيها إلى الهيولى في شيء
وهو أن احتياج الحال إلى المحل في الوجود وكون المحل علة قابلية مما لا ينبغي أن يشك
فيه فتكون الهيولى علة للصورة في وجودها وكونها مستغنية بحسب الماهية عن الهيولى
لا يجدي هيهنا نفعا ولا بالعكس أي ليست الصورة علة للهيولى وإلا لوجدت قبلها
كما ذكرنا ولا تستغني كل منهما أي من الهيولى والصورة عن الأخرى من كل وجه إن جعل هنا
سلبا كليا على ما هو المناسب للمقام صح أن يثبت ذلك بأن يقال وإلا لجاز انفكاك أحدهما

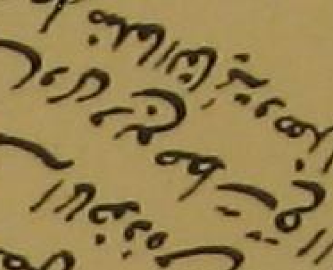
أو كل منهما عن الأخرى لا بما قال وإلا لامتنع التركيب بينهما لأنه إنما يصح على أحد
تقديري نقيض السالبة الكلية أعني استغناء كل منهما عن الأخرى دون التقدير
الآخر أعني استغناء أحدهما فقط لأن التركيب لا يقتضي إلا احتياجا من جانب
ولو أصلح الطرفين على ما مر وإن جعل سلبا جزئيا على ما هو الظ لم يتفرع عليه قوله
فإذا الكل منهما حاجة إلى الأخرى من وجه على ما يحتاج فيه الأخرى إليها إما بالذات
أو الحيثية حتى لا يلزم الدور وقد اعتذر عنه بأن قوله فإذا الخ ليس متفرعا
على قوله ولا تستغني الخ فقط بل عليه وعلى ما سبق من امتناع انفكاك كل منهما
عن الأخرى وإذا ثبت الافتقار من الطرفين أراد أن يشير إلى أن افتقار كل منهما إلى
الأخرى من أي وجه فقال فالهيولى تفتقر إلى ذات الصورة من حيث هي صورة ما لا من
حيث إنها مشخصة في بقائها لا في وجودها الفائض من الفاعل المفارق ولا لكونها
الحاصل لها من تناهيها الذي لا يحتاج فيه بعد الوجود وتأثير الفاعل إلى شيء آخر
لأنها لذاتها قابلة للنهايات والحدود فلا تستند شكلها إلى نفس ذاتها وفاعلها
المفارق فالمبدأ المفارق يبقي الهيولى المشخصة بتعاقب الصور عليها حتى لو انعدمت واحدة
منها ولم يعقبها أخرى لما بقيت محصلة متقومة لأن تقومها وبقاءها إنما هو لأجل الجوهر
المتحصل بذاته ومن هيهنا يعلم عدم احتياج الصورة إلى الهيولى في البقاء أيضا والصورة
المخصوصة تفتقر إليها في شكلها لما أشرنا إليه سابقا من أن الجوهر المذكور لو احتاج
إلى الهيولى كان لأجل الشكل والعوارض وتشخص كل منهما بالأخرى فإن ذات
الصورة إذا قومتها وصيرتها جسما بالفعل لزمها لذلك عوارض مشخصة لامتناع
الانفكاك بينهما ككم ما ووضع ما ونحوهما عما هي بذاتها لا تشخصاتها أو معها
متحصلا للجسم أو أجزائه قال صاحب المحاكمات ليس المراد بكون الصورة مشخصة
فاعلا لتشخص الهيولى علة معه لأن تقبل الصورة باقترانها إياها عوارض مشخصة كذلك

وقد سبق اشارة الى انه لا يلزم من عدم كل منهما تشخصه على تشخص الآخر بالعلية لعدم تشخصه ايضا
علة فان كلا منهما لا ينفك عن المتقدم بالذات لا يجب ان يكون متقدما كذلك فان لزوم
المعلول للعلة لازم للعلة المتقدمة عليه بالذات مع امتناع تقدمه عليها فان قيل ما معنى
ما اشتهر في السنة القوم من ان الصورة شريكة علة الهيولى قلت قد ظهر مما ذكرنا ما يصلح لذلك
وهو ان الهيولى في ذاتها غير متقومة ولا باقية ولا متجسمة بالفعل بل يكون هي لها باعتبار الصورة
الحالة فيها فهي شريكة العلة المفارقة المفيضة لوجود الهيولى المتصلة المتقومة وجزء علتها
التامة لا باعتبار تشخصها والا لزم ان يكون القول بكون الصورة شريكة علة الهيولى دون
العكس ترجيحا بلا مرجح ثم اراد ان يشير الى ان الملازمة كما هي ثابتة بين الهيولى والصورة الجسمية
ثابتة ايضا بينها وبين صورة اخرى اما امتناع انفكاك هذه الصورة على تقدير ثبوتها
عن الهيولى فقط واما استلزام الهيولى لها فلما قال وهي اي الهيولى كما لا تنفك عن الصورة
الجسمية فلا تنفك عن صورة اخرى تختلف بها الاجسام انواعا بعد اتحادها بحسب
الحقيقة الجسمية وسماها الامام صورة طبيعية وذلك لان الاجسام مختلفة في اللوازم لا حملا انا
في قبول الاشكال واعساره وجودا وعدما بسهولة كالاجسام العنصرية الرطبة وقبولها
بتعسر كالاجسام اليابسة وعدم قبولها اياها كالافلاك وهذه اللوازم لا بد من مبدا
استندت هي اليه بالضرورة وامتنع استنادها الى الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها لامتناع
استناد الامور المختلفة فيها الى ما هي مشتركة بينها سيما اذا كانت طبيعة واحدة
فهي اما اعراض كائنة في تلك الاجسام او صور جوهرية فيها لا سبيل الى الاول لا بان يحكم
بان للماء صفة غير حقيقة النار كيف لا فانهما مما يعرضهما حرارة ما وهو اذ لا يعرض احدهما مع
الآخر في الجواب وبان الحرارة والبرودة مستندان الى ذاتهما لا الى ما يعرضهما ولان الماء
اذا ترك بعد تسخينها عاد الى برودته الاصلية فيكون في ذاته ما يقتضيها فهي اذن الصورة
اخرى غير الصورة الجسمية المشتركة نسبتها الى الجسم المطلق المركب من الهيولى والصورة نسبة



الفصل الى الجنس فتكون مقسمة مخصصة للجسم المطلق الى انواعه متقومة لها لا يقال حصر سلب
اللوازم المختلفة فيما ذكرتم لم لا يجوز استنادها الى الهيولى حتى يكون الاجسام مختلفة فيها
وفي اللوازم بسببها لانا نقول الهيولى مشتركة في العناصر على ما مر فلا يصلح ان يكون منشأ
لاختلاف لوازمها ولانها قابلة فلا تكون فاعلة لما مر من ان البسيط لا يكون كذلك
لكن الكلام في بساطة الهيولى وخلوها عن الاعتبارات كيف فان الجوهر المطلق اما جزء
منها او عارض لها وفيه اي فيما ذكر لاثبات الصورة النوعية نظر اذ حصر السبب فيما ذكر
من الصورة والهيولى ايضا ممنوع لجواز ان تكون تلك اللوازم مستندة الى فاعل خارجي
يخصص الجسم بعوارض ويخصص قسما منه بخصوصية واستوائه الى جميع الاجسام
ثم اذ يجوز ان يكون الفاعل خارجي نسبته الى جسم لا يكون له تلك النسبة بالقياس الى جسم اخر
على انه يجوز ان يكون في مبدا الابداع جسما واحدا كريا فيه اختلاف بالمحيط والمركز وما
بينهما على اختلاف مراتب فيكون لفاعل واحد او اكثر نسب مختلفة الى اجزائه فيخصص كل واحد
منها بخصوصية وانه يجوز ايضا ان يكون تلك اللوازم مستندة الى الصورة المشتركة او نفس الجسم
باعتبار ما يقارنهما من الاعراض المختلفة او نفس تلك الاعراض فان قيل لا بد ان ينتهي الكلام الى
تلك العوارض وسبب لحوقها احتسب بان عروض كل واحد لمحله يجوز ان يكون لاجل
مادته المختصة به المعينة لها كما في الفلكيات او لاجل ما سبقه من عرض اخر وهكذا
الى غير النهاية على ما قالوا في اختصاص الصور النوعية بانواع الجسم المشترك وعلى تقدير
تسليم تخالف الماء والنار بحسب الحقيقة لا يلزم ان يكون ما به التخالف جوهرا اذ يجوز تقوم
الجوهر بعرض لا تقوم به ولا يحمل عليه حمل المواطاة كتقوم السرير الذي هو جوهر بالقطع
الخشبة والهيئة العارضة لها ودعوى استناد البرودة والحرارة الى ذاتي الماء والنار لا
الى ما يخرج عن حقيقتهما من العوارض ممنوعة ودعوى الضرورة غير مسموعة ودلالة عود الماء
المتسخن الى البرودة على انه لاجل ذاته لا لامر آخر انما هو ان لو لم يكن في الماء عرض باق

في جميع احواله معصن لبرودته بالطبع حيث لا مانع وان ليس لعامل خارجي دخل فيه وكلاهما
مما يمنع ثم اشار الى بطلان ما قيل في امتناع استنادها الى الهيولى بعد تسليم الحصر وقال
وقد عرفت ف وما قيل في امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا معا فيتعين استنادها
الى الهيولى على جوازه واعلم ان القوة مقولة على عدة معان اما على سبيل الاشتراك او النقل
فيقال على القدرة وعلى شدتها وتمكنها على الافعال الشاقة وعلى ما هو سبب للقدرة وشرط
لتاثيرها اعني الامكان ان يصير شيئا اخر بتاثير القدرة كما يقال للاسود انه اسود
بالقوة اي يمكن ان يصير هو هو ويقابله الحصول والوجود ويقال له الفعل الذي هو اثر القدرة
غالبا وعلى عدم الانفعال الذي هو من شرائط تاثير القدرة ايضا اذ لو كان في العادة وتعادوها
المانع ما اثر اذا كان في المقدور وعلى كون الخط بحسب يكون مربعه مساويا لمربع خط
آخر اوله ولمربع غيره معا كما يقال وتر القائمة قوي على ضلعيها اي مربعه مساو لمربعيهما
له بالقدرة من حيث انهما مما يحصل منها المقدور ومربع ذلك الخط الذي يكون من الخط
القوي بالنسبة اليه وعلى ما يكون منشأ للقدرة وذلك قد يكون جوهرا كالصورة النوعية
وقد يكون عرضا وهو منشأ للقدرة محله وتاثيره في آخر فلما كانت هي بهذا المعنى مقولة على الحقوق
النوعية اورد المص ههنا فعال والقوة مبدأ التغير اي ما يكون فاعلا او منشأ لان يصدر
من الفاعل التغير في آخر من حيث هو آخر ولو باعتبار سواء كان واحدا او متعددا او كل واحد
منها الملائم الشعور اولا وكل واحد منها اما ان يكون في فعلها او على سبيل التدريج والملكات
المبادرة الا ان ما يكون مغايرا للمبدأ بالذات فلا يشمل جميع افراد المعرف عمه بالبعيد وصرفه
من المعنى المتبادر الى ما هو اعم منه ليشمل جميعها على ما قال وانما قلنا من حيث هو آخر ليدخل
في هذا الرسم القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو مبدأ اي يكون المبدأ مبدأ بالنسبة اليه
لا لمحله باعتبار آخر فان الطبيب مثلا اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج وهو منشأ كونه
مبدأ مغايرا اياه باعتبار كونه مستعليا وابدا بالمعنى المذكور فيصل اراد بالطبيب وكذا بنفسه



نفسه الناطقة فلا يتوجه عليه ان الطبيب ممكنة يعالج بدنه وهما متغايران بالذات والاظهر في
المثال ان يقال كما يعالج الحكيم نفسه الناطقة عن الامراض الروحية وانما قلنا هذا لان علاج الطبيب
من حيث انه طبيب لا يتعلق بالذات الا بالبدن والطبيعة هي مبدأ فاعلي والمحب يكون
تاما في تأثيره كيف لا فان المبدأ للكل ان يكون تاما بالنسبة الى المغناطيس مع ان المبدأ للحركة
موجب طاعة وجود حالة غير ملايمة مع تحقق سائر الشرائط ورفع الموانع والسكون عند
وجود حالة ملايمة كذلك قريب اي بلا واسطة مؤثرة لحركات ما هي فيه وسكناته
بالذات اراد بالحركات جميع انواعها الاربعة الاينية والكمية والكيفية والوضعية و
بالسكون ما يقابلها بمعنى ان المعتزلة الطبيعة كونها مبدأ الشيء منها غير مخصصة بنوع منها
والانافس ليصدر منها جميعها ما عدا الوضعية في العناصر وما سواها في الافلاك واحترزنا
بقولنا قريب عن المبدأ الذي هو مبدأ لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات بواسطة
مؤثرة كالنفوس الارضية والفلكية فان النفس السائمة مثلا مبدأ فاعلي لحركة في الاقطار
الثلاثة على نسبة مخصوصة بالايماء والتطويل والتوسيع والتعميق لكن لا لذاتها بل بواسطة
القوى الفعالة للجاذبة والدافعة وطبائع العناصر التي هي بها مؤثرة قريبة منها
لحركات التأثر بالنفس ايضا وكذلك النفوس الفلكية فانها مبادي لحركاتها بواسطة
طبائعها الحركة بالذات واحترزنا بتعدد الواسطة بالمؤثرة عن المبدأ المتوسط بين الطبيعة
والحركة الصادرة عنها فانه وان كان متوسطا لكن لا على وجه التأثير بل على سبيل الآلية
وبقولنا بالذات عن الحركات والسكنات بالعرض فان السفينة مبدأ لحركة جالسها
لكنها ليست طبيعة لان حركة الجالس الحاصلة من حركتها عرضية لا ذاتية وتفصيل الكلام
في هذا المقام ان يقال ضمير فيه راجع اما الى الحركات او الى المبدأ باعتبار العلة وعلى التقديرين
قوله بالذات اما ان يكون متعلقا بالحركات او بالمبدأ فعلى التقدير ان يكون الضمير راجعا الى
الحركات وبالذات متعلقا بها الضائر كما حاصل التوقف ان الطبيعة مبدأ قريب لحركات

ذاتيه لما اي تلك الحركات فيه فخرج يخرج القوى القسريه والمبادي الصناعيه
والمبدا المحرك بالعرض اما المبادي الوضعيه فظ لعدم كونها محركه ذاتيه واما القسريه
فلان تحريكها للمقسور انما هو لاجل تسخيرها طبيعة المقسور الموجبة لحركته فيكون القاسر مبدا
بعيدا اذ المبدا القريب هو طبيعة المقسور واما المبادي الصناعيه كالبناء فلان تحريكها
لاجزاء المصنوع كالاحجار والجص اما بالقسر او بالعرض وقد عرفت حالهما وان كان
بالذات متعلقا بالمبدا يخرج بالقريب مبدا الحركه الوضعيه الذي في المتحرك بالعرض كمحرك
السفينه بالنسبة لحركة جالسها ومبدا الحركه القسر الذي هو في القاسر وبقوله
بالذات يخرج طبيعة المقسور فانها مبدا قريب للحركه القسريه لكنها بهذا الاعتبار غير
داخله في تعريف الطبيعه لان مبدائيته باعتبار تسخير القاسر لا لذاتها ومبدا الوضعيه
الذي يكون في المتحرك كالصنم المتخذ من النحاس فانه من حيث انه نحاس او جسم متحرك
بالذات ومبدا حركته من هذه الحيثيه داخل في تعريف الطبيعه واما حركته من حيث
انه صنم بوضعه ومبداها من حيث انه محرك للصنم مبدا بالعرض لا بالذات فلا يكون
طبيعه من تلك الحيثيه وان كان الضمير راجعا الى المبدا وبالذات متعلقا بالحركات
دخل طبيعة المقسور في التعريف الا ان يراد بالذاتي ما لا دخل للغير اصلا وان كان
متعلقا بالمبدا خرجت هي ايضا كالاول وظاهر ان الطبيعه بهذا المعنى مختصه بالاجسام
وانما اخص من القوى باعتبارات شتى كالاول واعم من وجه من الصوره النوعيه
من حيث انه يصدق ظاهر تعريفهم على كيفيه فعليه يكون مبدا الشيء من الحركات والسكنات
المذكوره كما يتراآى من ظاهر كلامهم ومن حيث انه لا يصدق على النفس النباتيه من
الحيثيه المذكوره وان امكن ان يصدق باعتبار ان يكون مبدا الشيء منها بالذات
لا بتوسط الطبايع المذكوره هذا واذا كانت الطبيعه جوهرا كما صرح به بهمنيار وجعل
الكيفيات الفعليه واسطه كالمثل فالنسبة المذكوره على ما قال الشارح بكان طبيعه

الشيء بعينها صورته وذلك في البسايط فان طبيعة الماء بعينها صورته النوعيه وان
كانتا متغايرتين بالاعتبار واما في المركبات فالطبيعه تغاير الصوره لا بعينها كالانسانيه
التي تستخدم القوى الطبيعيه والقوى النباتيه والحيوانيه والعقلي وربما يقيد التعريف بما يكون
تحريكه على نهج واحد من غير اراده فيخرج عنه النفس مطلقا

البحث الثالث في

اثبات النفس الناطقه التي هي ذات الانسان وحقيقته ويفهم من بعض عباراتهم
انها الصوره النوعيه على ما قال صاحب المحاكمات والحد الصحيح للصوره النوعيه ان
يقال هي جوهر يحصل طبيعه نوع الجسم حتى خرجت عنه الصوره الجسميه ودخل فيه النفس الانسانيه
وهي التي اشار اليها بانا وانت ليست بجسم ولا جسماني بل مجرده مرداة وضع لا بالذات
ولا بالتبع متعلقه بالبدن تعلق التدبير والتصرف ولما كان وجود المدرك مما لا شبهة لاحد
فيه بل النزاع انما هو في تجرده وكيفيه تعلقه بالبدن تصدى المص لبيان تجرده وتعلقه به
فقال لاثبات الاول وبيانه اي بيان تجرده من وجوه خمسة الاول القوه العاقله
تعقل البسيط اي الحقايق التي لا اجزاء لها ضروره اي معقولاتنا اما بسيط او مركبات اي حقايق
لها اجزاء وكيف كان لابد من تعقل البسيط اما على الاول فظ واما على الثاني فلان كل
مركب وكثره فانه مشتمل على بسيط ووحدات بالفعل لتركبهما منها فتعقل المركب مسبوق
بتعقل بسيط اما اذا كان بالكنه فظ واما اذا كان بوجه فلان الوجه المعقول اما مركب
او بسيط فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا فاما ان يكون معقولا بالكنه اولا فعلى الاول
يلزم تعقل البسيط وعلى الثاني ينقل الكلام الى وجه الوجه ولا تسلسل ولو باعتبار الاجزاء
العقليه كما هو الظ فينتهي الى وجه بسيط او معقول بالكنه وعلى كل تقدير يثبت ما هو المط
ويلزم منه اي من تعقل العاقله للبسيط ان يكون مجردا والا كانت قابله للقسمه لما ثبت
من نفي الجزء وهذه الملازمه لا تصح حق الاتضاح حتى يثبت انه يمتنع ان يكون نقطه عرضيه لكن
الظ انه احتمال لا ينبغي لاحد ان يذهب اليه فيكون البسيط المعقول الحال فيها ايضا

قابلا لها اي للقسمة لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد جزئيه يكون غير
الحال في الجزء الاخر لامتناع قيام عرض واحد بمحلين بحسب الوضع واعترض بان كون
البسيط المعقول مما لا يقبل الانقسام اصلا لا بالفعل ولا بالوهم حتى يلزم تجرد
العاقلة مم واما الجواب بانه قد يعقل الواجب والوحدة والنقطة التي لا انقسام
فيها بوجه فيرد عليه ايضا انه يجوز ان يكون ادراكها بوجوه وعنوانات منقسمة في ذواتها
ولو بالوهم صادقة عليها لا من حيث الذات بل من حيث الوجه ايضا على انه يجوز ان
لا يكون الادراك على نهج الحلول بل على سبيل النسبة والاضافة ولو سلم فلا نسلم
ان الانقسام وعدمه من لوازم الماهية حتى يلزم تساويهما فيهما ولو سلم فلا نم ان
ارتسامها فيها لا في غيرها فان قيل تعقل العاقلة للمركب يقتضي انقسامها فيكون مادية
اجيب بان حلول الماهية المركبة في العاقلة انما يقتضي انقسامها ان لو كان صورة
الماهية المركبة ذات اجزاء مقدارية (متمايزة في الوضع مثلا) وهو مم ولو سلم فلا نم انها مرتسمة في العقل لم لا يجوز
ان يكون ارتسامها في غيرها الوجه الثاني ان المعقولات الكلية مجردة عن المادة اللازمة
للوضع والمقدار المعين المستلزم للمنع عن اشتراكها بين الكثيرين يدل على هذا التقييد قول
المص فيما يليه على ان المادة من حيث هي كسائر الماهيات الكلية لا تمنع تعقلها عن اشتراكها
بين الكثيرين فالقوة العاقلة لها مجردة ايضا كذلك والا لكان لها اي للعاقلة
وضع ومقدار مخصوصان فلكان فيها ايضا مقترن بعوارض مخصوصة كما تتصف
السواد الحال في ذاته عن الوضع والمقدار وما يشبههما من العوارض المخصوصة بها
بسبب حلوله فيما له تلك العوارض اعني الجسم فلا يكون الحال مطابقا للافراد المختلفة بالصغر
والكبر وسائر العوارض المخصوصة فلا يكون كليا فلا يكون المعقولات كلية هف
ولعل تقييد الافراد بالمختلفة انما هو لاجل ظهور عدم المطابقة والا فاقترانها بالعوارض
المخصوصة مناف للكلية مطلقا ويرد عليه بعض ما ذكرنا في الوجه الاول فتامل الثالث

الثالث ان القوة العاقلة مدركة للوجود المطلق لانها تحكم عليه بانه مقابل للعدم
المطلق وغيره من الاحكام فيكون مجردة والا لكانت منقسمة فيلزم انقسام الوجود
المطلق الحال فيها بانقسامها لما مر بعينها عليه فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عدمات
كان الشي متقوما بنقيضه وهو محال لاستلزامه اجتماع المتنافيين وان كانت وجودات كان
الكلي متقوما بالجزئي اذ كل منها وجود خاص جزئي للوجود المطلق وتقوم الكلي بالجزئي محال
اذ يلزم امكان وجود الكل بدون الجزء فان الكلي من حيث هو كلي اعم من الجزئي من حيث هو جزئي
فيجوز العقل وجوده بدونه مع انه لا يجوز وجود الكل بدون الجزء قطعا الرابع ان
القوة العاقلة يدرك السواد والبياض معا لانا نحكم بينهما بالتضاد والحكم بين الشيئين
لا يمكن بدون حضورهما عند الحاكم فيكون مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد
فان الجسم قابل للسواد والبياض دون المجرد فاجتماع السواد والبياض في الجسم
واقترانهما اياه لا يكون الا بان يصير الجسم اسود وابيض بخلاف المجرد الغير القابل
لهما هذا لكن ما ذكرتم دل على ان العاقلة ليست جسما لا على انها لا يمكن ان يكون جسمانيا
اذ ليس كل جسماني يكون قابلا للسواد والبياض فكما جاز اجتماعهما في العاقلة
جاز ايضا في ذلك الجسماني وليس كلما عارض العارض فهو عارض المعروض الا
يرى ان الحركة متصفة بالسرعة دون الجسم الخامس ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية
لكانت حالة في جزء من البدن لانا نعلم قطعا ان المشار اليه بانا ليس ثابتا لجسم خارج
عن هذا البدن وهو اي كونها حالة في البدن محال والا لكانت دائمة التعقل
او دائمة اللاتعقل لان صورة ذلك الجزء الحاصلة في مادته ان كانت كافية في تعقلها
اياها اي في تعقل العاقلة لذلك الجزء لزم الاول اي دوام التعقل لعدم توقفه على امر اخر
ووجوب حصول الموقوف عند حصول الموقوف عليه بتمامه والا اي وان لم يكن
حصول صورة ذلك الجزء كافيا في تعقلها اياه توقف ذلك اي تعقلها اياه على

لتعقلها اياه على حصول صورة اخرى لان تعقل الشئ انما هو لمقارنته للمدرك
اما بذاته او صورته الخارجية واما بصورته العقلية فلما لم يكف حصوله وصورته
الخارجية للمدرك ومقارنتهما اياه لابد ان يكون ادراكه لحصول صورة اخرى له
لكن حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول صورتين مختلفتين بحسب العدد في مادة واحدة
لما ثبت من امتناع اجتماع مثلين في محل واحد لاستحالة رفع التخالف عن المتخالفين
ولزوم اجتماعهما في مادة واحدة بناء على ان الصورة الاولى حاصلة في المادة فالآلة
ايضا ان كانت حاصلة فيها فالامر ظاهر واما ان كانت حاصلة في العاقلة التي حلت فيها
كانت هي ايضا حاصلة فيها لان الحاصل في الحاصل في الشئ حاصل في ذلك الشئ
فلزم الثاني اي دوام اللاتعقل واللازم باطل بتقسيمه لان الاعضاء التي يصلح ان يكون
محلا للنفس الناطقة من القلب والدماغ والكبد مما تعقل تارة وتعقل عنه اخرى ولا يذهب
عليك ان هذا مبني على حصر الاعضاء الصالحة لذلك وكون كل واحد منها كذلك
واثباته مما لا يكاد يتم وعدم الاطلاع عليه في التشريح لجواز ان يكون لصغره او لعدم
بقائه حيا ولما فرغ عن الوجوه الدالة على تجرد العاقلة صرح بنتيجتها وقال فعلم ان القوة
العاقلة مجردة عن المادة ثم اشار الى كونها متعلقة بالبدن بتعلق التدبير والتصرف
حتى يتم المطلوب فقال لكن لها حاجة الى البدن والا لما تعلقت به هذا خلف واعلم انه
قد عرفت ان النفس جوهر مجرد منزه في ذاتها عن الكدورات السفلية والبدن
منطو على الكثافة الجسمانية مكدر بالكدورات الهيولانية فكان مقتضى العقل ان لا تتعلق
به لعدم المناسبة بينهما لكنها مع كونها منخرطة في سلك العقول الملكية التي لا يبدل لها كون
لكون كمالاتها الممكنة بالفعل وملازمة كل منها بمقام معلوم ورتبة معينة من حيث الوجود
ممتازة عنها بكونها قابلة لان تتصف بصفات كمالية ملكية وتخرج منها ما كانت
كامنة فيه الى الفعل على سبيل التدريج فبي تروح بين عالمي التجرد المحض والتعلق ولا يتصور ذلك الا بمقارنة

ما هو قابل للتغيرات وانواع الحركات فتعلقت بالجسم المادي القابل لذلك ولما لم يكن بينها
وبين الجسم البسيط الواقع بمعزل عن الاعتدال مناسبة لم تتعلق به بل بما كان لكيفيته متوسطة
بين الاضداد الخارجة عن الاعتدال وهو المركب الذي كان لكيفيته كذلك ومع ذلك لا تفارقه
الا ان عارضة قوى متوسطة بين التجرد والتعلق فتتأثر من البدن ويؤثر فيه بتلك القوى فانها
اذا احست باشياء فربما حصلت لها لاجل اطلاعها على ما تشاركت فيها الجزئيات المحسوسة وما تخالفت
فيها كليات منتزعة عنها وتحكم ببعضها على بعض كليا او جزئيا ايجابا او سلبا وربما تحصل لها بسبب
تكرار الاحساسات هيئات راسخة سريعة او حسنة لانها قابلة لان تترقى بالفضائل الى اعلى عليين وان
تنزل بكسب الرذائل وتضييع القابلة واستراح الحس بالشرف الى اسفل السافلين هذا
بيان تأثرها من البدن واما تأثيرها فيه فكما يشاهد من انه قد يحصل لمن يحصل امر مرغوب اليه غاية
الرغبة او ما ينفر عنه كل نفرة كيفية تقشعر منها الجلد وترتجف منها الاعضاء حتى تعجز عن افعالها
الطبيعية عن نظمها وتتعطل الحواس عن افعالها وليس ذلك لامر خارجي يلاقي البدن ويوقع بها
او قد يكون ولكن الامر معدوم في تلك الحال بل قد يكون مما لا يوجد اصلا فهو ليس الا من تأثير
النفس لاجل القوى في البدن وفي هذا الوجه نظر غير ما اشرنا اليه اما الاول فلان
ذلك اي انقسام البسيط بانقسام محله انما يلزم ان لو كان الحلول حلول السريان
اي يكون في كل جزء من المحل جزء من الحال فانقسامه ملزوم لانقسام الحال قطعا وهو ممنوع
لجواز ان تكون الصورة العقلية البسيطة حالة في المنقسم لا على سبيل السريان بل على نهج
الجوار كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وقد حقق ذلك بان حلول
الحال في المنقسم يكون على وجهين احدهما ان يكون حلوله فيه من جهة انقسامه فح لا بد
من انقسام الحال لانقسام المحل كعروض السواد للسطح وثانيهما ان يكون لا من تلك الجهة بل من جهة
اخرى كعروض الخط للسطح من جهة انقطاعه ونهايته وتلك الجهة لا تقتضي انقسامه فكذا انقسام
ما حل فيه من تلك الجهة واما الثاني فلانه لا يلزم اتصاف الصورة العقلية بما ذكر من الوضع

والمقدار المعين فان اتصاف المحل بوصف لا يقتضي اتصاف الحال به وهو ظ ولو سلم ذلك فلا نم
انه يلزم من عدم مطابقة الكلي لما تحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض المانعة عن الاشتراك
عدم مطابقته اياها مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام فيجوز ان يطابقها بحسب الماهية
على معنى ان المفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده مع قطع النظر عما يعرضه لاجل محله
هو مفهوم ذلك الكلي اذ ليس معنى كلية الشيء الا كونه ذاتا ما لها مقتضيا لذاته ان يطابق
اشياء اخر تحته ويحمل عليها بهو هو بمعنى ان يكون بحسب ذاته موافقا لما ينتزع من تلك الاشياء
ولا يخالف بينها الا باعتبار عوارض مخصوصة فان الصورة الكلية العقلية الماخوذة من افراد
الانسان مثلا بعد حذف عوارضها المخصصة مطابقة لافراده بمعنى ان اي فرد جرد عن المخصصات
كان موافقا له بل هو هو بحسب الذات والتغاير انما هو بحسب الاعتبار ولا يخفى ان ذلك لا يتوقف
على تجرد الصورة العقلية عن جميع العوارض مطلقا كيف ولو كان كذلك لما تصور كلي اصلا سواء
كان النفس مجردة اولا اذ لا بد لها على كل تقدير من خصوصية وتشخص يعرض لها من محل النفس المشخصة
واما الثالث فلانه على تقدير تسليم لزوم انقسام ح لا يلزم من عدم كون اجزائه
الوجود وجودا ان يكون عدمات حتى يلزم ما ذكرتم من تقوم الشيء بنقيضه وانما يلزم
ذلك ان لو كانت المفهومات منحصرة في الوجود والعدم وليس كذلك كما لا يخفى واذا كان
كذلك فيجوز ان يكون اجزاؤه امورا مفهوماتها غير مفهوم الوجود والعدم ويحصل
من اجتماعها الوجود ولم قلتم انه ليس كذلك لا بد لنفيه من دليل نعم لا يخرج عن ان يكون موجودة
او معدومة ولكن لا يلزم من كون شيء جزءا لاخر كون عارضه ايضا كذلك بل الظاهر انها على
هذا التقدير كانت معدومة لا موجودة اذ لا نتصور قيام الوجود المركب منها بها واما
الرابع فلا نم لزوم اجتماع الضدين في جسم واحد وانما يلزم ان لو كانت صورة السواد
ومثاله مضادا لصورة البياض ومثاله وهو مم بل المضادة بين السواد والبياض
بعينهما لا بين مثاليهما اما على تقدير مغايرة الصورة لذي الصورة بحسب الماهية فظ واما على تقدير

اتحادهما فيها فلانه يجوز ان تكون المضادة بينهما من عوارض الوجود الخارجي لا من لوازم الماهية
سلمناه لكن لا نم استحالة اجتماعهما في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما حالا في بعض اجزاء
المحل والاخر في البعض الاخر وح تكون محل احدهما غير محل الاخر كما في البلقة فيكون
محل السواد جزء من العاقلة ومحل البياض جزء اخر منها لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل
وانت تعلم ان امثال هذه المناقشة وان كانت مما يلتفت اليها ابناء الزمان لكن
ما ينبغي للحكيم ان يتوجه نحوها لانها من وساوس الوهم لا مائدة حيث يعقل ادقات عمر زين
كه چون ميگذرد واما الخامس فلا نم ان العلم انما هو بحصول الصورة في المدرك ولو سلم
ذلك فلا نم مساواة الصورة العقلية للصورة الخارجية بحسب الماهية حتى يلزم من اجتماعهما
اجتماع المثلين ولو سلم فلا نم ان صورة ذلك العضو ان لم تكن كافية في ادراك العاقلة
اياه توقف الادراك على حصول صورة اخرى حتى يمتنع اجتماعهما في تلك المادة
بل اللازم ح توقف الادراك على شيء اخر غير صورة ذلك العضو فيجوز ان يكون ذلك
الشيء امرا يجوز اجتماعه مع صورة ذلك العضو فيه كتوجه النفس ونحوه و
دعوى ان حصول صورة الشيء للعاقلة كاف في حصول العلم به علة موجبة
له غير مسموعة حتى يقام عليها بينة ولو سلم فلا نم عدم التمايز بين الصورتين لان المعلوم
ان كان نفس الجسم او مادته تكون الصورة الماخوذة منهما غير الصورة الحالة في
المادة كما لا يخفى وان كان المعلوم الصورة الحالة في المادة فلا نم ان الصورة الحاصلة
منها في العاقلة حالة في المادة لان اتصاف الحال بصفة لا يقتضي اتصاف محله بها
كما في مثال الحركة والسرعة ولو سلم فالامتياز بين الصورتين يجوز ان يكون اما لاجل
كون احدهما ظلية والاخرى عينية واما لاجل ان احدهما حالة في المادة بلا واسطة
والاخرى بواسطة ان الدليل المذكور منقوض بصفات حقيقية ثابتة للنفس لذاتها
كالقدرة والعلم والشجاعة فان ذلك الدليل لو كان تاما لكان تلك الصفات مادية التعقل واما

رباعی بست و دو زبحر نجیح صح [illegible]

وانه

الا نعقل وذلك خلاف الواقع

البحث الرابع في اثبات النفس الفلكية

حركات الاجرام الفلكية يمتنع ان تكون عرضية فهي ارادية والا لكانت طبيعية او قسرية
لانحصار الحركات الذاتية التي تعرض بالمتحرك لذاته لا بسبب متحرك اخر في هذه الثلث
على ما سيجئ والاول ممتنع والا لكان طالبا وهاربا عن شيء واحد بحركة واحدة اذ
اي جزء او وضع يعرض من اجزاء المسافة او من اجزاء المتحرك يكون تركه بالطبع عن التوجه
اليه به فيكون المطلوب بالطبع مهروبا بالطبع والمطلوب بالطبع ملائم والمهروب عنه منافر
اذ الحركة الطبيعية طلب لحالة ملائمة وهرب عن حالة منافرة فيكون شيء واحد ملائما و
منافرا معا بالنسبة الى امر واحد وذلك من المستحيلات لا يقال فعلى هذا لا يقع حركة طبيعية اصلا لا المستقيمة
ولا المستديرة والواقع بخلافه اما الملازمة فلان المتحرك بالحركة الطبيعية طالب لاي حد
يعرض في مسافته بالطبع فاذا وصل اليه كان تاركا له بالطبع فيكون حد مطلوبا
ومهروبا بالطبع معا واما انتفاء اللازم فظ لان العنصر الثقيل يتحرك الى المركز والخفيف الى
المحيط بالطبع لانا نقول المستحيل هو صيرورة المط بالطبع مهروبا به مع اتحاد
التعدد في الحركة والشرط والزمان واما اذا كان احد هذه الامور متعددا ولا وهو هط
فاسقط الموضوعة جهة حركة الحجر المنحدر مطلوبة بحركة الحركة الطبيعية مهروب بجزء آخر والغ
هي مطلوبة بشرط ان لا يصل اليها المتحرك متروكة بشرط الوصول اليها والغ هي مطلوبة في زمان
ومهروبة في زمان لا يقال الغ فعلى هذا لا يكون حركة الاجرام ارادية ايضا والا لكان
المط بالارادة مهروبا بتلك الارادة بعينها لمثل ما ذكر لانا نقول يجوز ان يكون المتحرك
ثم عرض من غرض الوصول الى حدود المسافة ولا يحصل ذلك الغرض الا بعد ترك الحدود
وطلبها مرة بعد اخرى فيترك اي حد يعرض بالارادة وان كان عين طلبه اياه بها لكن المط
غير المتروك بالاعتبار الا يرى ان احدا اذا كان غرضه موقوفا على الوصول الى حد معين
بحركة عشر مرات فتركه في المرة الثانية مثلا عين طلبه اياه لكن باعتبار كونها سادسة وقد تبدل

الترك بارادة والطلب بارادة اخرى فلا استحالة وقد يظهر منه ان قطع مسافة
بحركة ارادية انما هو بتعاقب ارادات متجددة حسب تعدد حدود المسافة على ما قيل
والثاني اي كونها قسرية الضاح لان القسر على خلاف الطبع لما تقرر ان القاسر لا يحرك ما لا يكون
فيه مبدا ميل طبيعي معاوق لاختلافهما في الجهة او في السرعة والبطؤ فحيث لا طبع لا قسر
الا ان دليله يمنه لا يدل الا على انه لا بد في المقسور مما يعاوق القاسر وذلك اعم
من الامور المذكورة والسكون ومن ان يكون كل منهما اما بالارادة او بالطبع
ولانها لو كانت قسرية كانت على موافقة القاسر فيلزم اشتراكها في الجهة والسرعة
والبطؤ واللازم باطل بالمشاهدة الرصدية ويلزم منه اي من كون حركاتها ارادية
ان يكون لها نفوس مجردة عاقلة لما تطلبه بالحركة ولا يكفي لها قوى جسمانية لان
حركاتها ان صدرت عن تخيل صرف غير مستند الى تعقل لما بقيت على نظام واحد
مضبوط مرور الشهور والسنين والدهور الطويلة وذلك خلاف الواقع كيف لا
وزعمهم ان الزمان سرمدي ولا حافظ له عن الحركة الفلكية فهو ادون عن تعقل كلي لا يعتبر
بعد الحيثيات مرور الدهور الطويلة فلها اي للاجرام الفلكية قوى مدركة
للامور كلية والمدرك للكلي مجرد ولما ثبت ان للافلاك نفوسا مجردة هو المط
وفيه نظر لجواز ان يكون حركاتها طبيعية ويكون مطلوبها نفس الحركة اذ لا استحالة
في ان يقتضي جسم لذاته عدم استقرار على وضع بل يقتضي ان يتحرك على نحو واحد
ويكون المقتضي قار الذات لا يقتضي الا دوام ما يقتضيه على وجه يقتضيه فان اقتضى
حالة مستمرة ثابتة بشخصها دامت بدوام المقتضي وان اقتضى حالة غير مستمرة دامت
كذلك وقيل ليست هي الحركة الا الهادي الى الغرض فلا يمكن ان يكون مطلوبة
لذاتها وهل يمكن ان يقال بعد تسليمه يجوز ان يكون المط هو خروج ما بالقوة الى الفعل
دائما سوا كان ذلك الامر الذي هو بالقوة اجزاء اسمه منها مطلقا او امورا تتبع عليها

من الاوضاع وغيرها او لجواز ان تكون حركاتها قسريه ويكون القواسر فواعل
خارجيه مختلفه فلا يلزم استواكها في الجهه في السرعه والبطو على ان الاختلاف في السرعه
والبطو لا ينافي وحده القاسر وان تكون صادره عن محل صرف لاوضاع
جزئيه متعاقبه الى غير النهايه او لوضع ممتنع لا يشعر بما سامعه وسعى لذلك على نظام
مضبوط على مرور الشهور والدهور وان اجيب عنه بان القوى الجسمانيه لا تقوى
على افعال غير متناهيه لذاتها بل لو صدر عنها اثار غير متناهيه كان ذلك بامداد مبدا
مفارق البته فاذا صدر عن الفلك حركات غير متناهيه لاجل تخيل جسماني كان ذلك
لمدد المبدا المفارق فيتم المط اذ لا نعني بالنفس الفلكيه الا جوهر مجرد يتعلق به تعلق التدبير
والتصرف قلت قد عرفت ما فيه

البحث الخامس في اثبات العقل

اي جوهر
مجرد لا يتعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف وبيانه ان الجسم ممكن فلا بد له من علة موجدة
فهي اما ان يكون جسما او لا والاول بط على ما قال الموجد للجسم بمعنى الصورة للجسم والعلة
الهيولى لان ايجاد المركب من الحال والمحل لا يتصور بدون افاضة الحال على المحل وكلاهما
من الاجسام كذلك اي بمعنى للصورة على الهيولى لان الاثر الفائض عن الجسم بصورته
النوعيه التي هي مبدا الاثار والتغيرات المختلفه لا بالهيولى القابله والصورة الجسميه
المشتركه بين الجميع انما يتصف على ماله وضع مخصوص بالنسبه اليه قبل الافاضه ولو بالذات
وذلك لان التجربه شاهده بان الجسم والوضع لا يؤثر فيما لا وضع له معه الا ترى الى النار
لا تحرق ولا تسخن الا ما يلاقيها او يحاذيها والشمس لا تضيء الا ما يقابلها مقابلة مخصوصة
وهكذا وانت تعلم ان هذا وان كان استقراء ناقصا الا انه مما يحكم به العقل جزما حدسيا
وقد قيل الدعوى بديهيه والتمثيل انما هو لاجل التنبيه وتسهيل طرق لتصورات الاطراف
والهيولى لا وضع لها قبل الصورة لا بالزمان ولا بالذات اما بالزمان فلما مر من امتناع
الانفكاك بينهما واما بالذات فلان ماله الوضع لذاته هي الصورة اولا ثم لها الى الهيولى

فوضع الهيولى لا يكون الا من جهتها فهو متاخر بالذات عن حلول الحال فيها وقد كان
لازم التقدم عليه فالموجد للجسم لا يكون جسما بالضرب الاول الثاني على انا ننقل الكلام
الى الموجد للجسم الموجد فاما ان يتسلسل ويوجد اجسام غير متناهيه او يدور او ينتهي الى موجد
غيره وجسم الجسم لا يصلح ان يكون علة اما جزء الجسم المعلول فظ واما جزء جسم اخر فلما
ماذكرنا واتحاد الصورة حالة في الهيولى سارية فيها لا بمعنى تقدم الهيولى على الصورة
بالزمان حتى يقتضي وجودها خالية عن الصورة ولا بمعنى ايضا تقدمها عليها بحسب الوضع
اذ كان المؤثر مغايرا فلا ينافي ذلك كون الصورة شريكة علة للهيولى على ما سبق
والثاني وهو ان يكون العلة غير جسم لا يخ اما ان يكون امرا قائما بالغير اولا والثاني
اما ان يكون واجبا اولا والثاني اما ان يكون نفسا او عقلا والاول باطل لان القائم
بذلك الجسم واجزائه يمتنع ان يكون موجدا له وهو ظ وحكم القائم بجسم اخر حكم ذلك
الجسم بعينه والقائم بذات الواجب مناف لتنزهه عن الكثرة بحسب الذات والصفات
الحقيقيه وحكم القائم بالنفس حكمها والقائم بالعقل بعض المط وكذا الثاني على ما قال
ولا واجبا لذاته لانه ان صدر كل واحد من جزئيه بلا وسط كان البسيط مصدر الاثرين
وذلك محال لكن فيما اذا لم يكن له تعدد اصلا ولو بالصفات الاعتباريه واستنادها
عنه ثم وان صدر احدهما بواسطة الاخر اما بوسط او بغير وسط اذ لا يمكن ان يصدر
بوسط غير منه الى الاخر لامتناع التسلسل فصدور اثرين معا عن البسيط لزم تقدم
الهيولى على الصورة او بالعكس اي تقدم الصورة على الهيولى وتعلم الضامنه وهو تقدم
في كل السلازم بين اجزاء الجسم ان لا يكون جزء الجسم علة له ولكن انت خبير
بما تقدم ان التقدم المستحيل انما هو التقدم الذي يقتضي تقدم احدهما على الاخرى منحصر مستقلة
كما يقتضيه علية احدهما للاخرى ولا يقتضي كون احدهما واسطة في تاثير الواجب في الاخرى
ذلك كما لا يخفى فهو اذن اما نفس او عقل والاول محال لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به

والعلة لا تكون محتاجة الى المعلول ولان تأثيرها انما يكون بواسطة الجسم فتأثيرها في وجود
الجسم الذي تعلقت هي به محال بعلية اما بنفس اخرى متعلقة بجسم آخر او جوهر مفارق
لا يكون تأثيره موقوفا على جسم والاول يفضي الى الدور او التسلسل في الاجسام او النفوس
المتعلقة بها المرتبة الممتنعة الانعدام فتعين الثاني اي كون ذلك الموجد عقلا وهو المطلوب
لا يقال اللازم مما ذكرتم ان يكون مبدأ الجسم جوهرا مجردا لا يتوقف تأثيره على الجسم ولا يلزم
ان يكون ذلك الجوهر عقلا اذ قد يكون مما لا ينكشف لذاته الاشياء كما هو شأن العقل
لانا نقول قد اثبتوا ان المجرد عاقل قطعا نعم لا يلزم منه كون ذلك الجوهر موجد الجسم
اذ يجوز ان يكون واسطة في تأثير الواجب فيه ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات
الى موجود واجب لذاته فيصدر منه واحد منها والا لم يكن مسبوقا بها وهو اي ذلك الواحد
لا يجوز ان يكون عرضا والا لكان متقدما بحسب الوجود على الجوهر اما بالعلية او الشرطية وكان
موقوفا عليه بحسبه فيلزم الدور واما قوله لكونه علة لما بعده فالمتبادر منه انه علة موجبة لما بعده
فلو كان مبنيا على قاعدتهم ان الصادر من الواجب ليس الا واحدا واما ابتنى في صدورها
انما يكون علة لما يصدر عنه فيسرد الكلام الى الآخر وليس امره بالنسبة الى الجوهر كامر الصورة
بالنسبة الى الهيولى حتى يكون واسطة في صدور الجوهر عن الواجب شريكا للعلة مع حلوله فيه
كما ان الصورة شريكة علة الهيولى حالة فيها لان احتياج الصورة الى الهيولى في التشخص
والتشكل لا في الوجود بخلاف العرض فان احتياجه الى الجوهر في الوجود فلو كان لذلك ايضا
دخل في وجوده لزم الدور لكن هذا موقوف على امتناع قيام معنى بذات الواجب
كما هو رأيهم والا فلا استحالة في تقدم ذلك على الجوهر فهو جوهر لانحصار الممكنات فيهما
وتعين احدهما عند بطلان الآخر ولا يجوز ان يكون جسما او واحد جزئيه ولا نفسا
لما مر فهو عقل لانحصار الجوهر فيها ومن هذا الدليل يعلم ان المعلول الاول هو العقل على ما قاله
اشار النبي عليه السلام اول ما خلق الله العقل ولا يمنع ان الاثر الفائض على الجسم انما يفيض على قابليه

وضع بالنسبة لجواز ان يفيض على ما لا وضع له بالنسبة وقد عرفت ما اشرت اليه
وبقية المقدمات المذكورة في الدليل ايضا تمة لما عرفت في بيان ان الواحد
لا يصدر منه اثنان وفي مباحث الهيولى والصورة من ان المتعلق لا يلزم ان يكون
محتاجا اليه وقد اشرت الى ما اطلعت عليه في اثناء تقرير الدليل

البحث السادس

في ان كون الجوهر جنسا لما تحته من الاقسام الخمسة او الستة لا لكل ما يصدق هو عليه
اذ لا فائدة في ضم الافراد النوعية والشخصية لتلك الاقسام اليها وجعلها واحدة
منها في محل النزاع وايضا لا نزاع لاحد في ان اي جنس كان لا يلزم بل لا يمكن ان
يكون جنسا بالنسبة الى كل ما هو تحته فان الاجناس صادقة على فصول الانواع مع انها اعراض
عامة بالنسبة اليها كالحيوان بالنسبة الى الناطق والصاهل وغيرهما ليس بمعنى لان
الماهيات التي يصدق عليها رسم الجوهر من اقسامه جاز ان تكون مختلفة بتمام الماهية
بحيث لا يكون بينها امر مشترك ذاتي اصلا فلا يكون لها جنس شامل احتج
الامام على انه ليس جنسا والا لكان ما تحته ممتاز البعض عن البعض بفصول جوهرية
لامتناع ان يكون العرض مقوما للجوهر والفرض ان الجوهر جنس لما تحته فيستدعي فصلا
آخر جوهريا ويتسلسل الكلام الى ذلك الفصل وفصل فصله حتى يذهب السلسلة
الى غير النهاية وفيه نظر لان ذلك على تقدير تسليم امتناع تقوم الجوهر بالعرض مطلقا
ثم لجواز ان يكون الجوهر جنسا للانواع دون الفصول على ما هو شأن سائر
الاجناس كما اشرنا اليه نعم اللازم حمل الجوهر على تلك الفصول حمل المواطاة
وذلك غير مفيد لا يقال لو كان الجوهر جنسا لما تحته لكان العقل الصادر عن الواجب
لذاته مركبا من الجنس والفصل ضرورة ان كل ما له جنس لا بد من فصل واحدهما او
هو الجنس في الخارج مادة والآخر وهو الفصل صورة نوعية على ما هو المشهور من ان الجنس
ماخوذ من المادة والفصل من الصورة النوعية فان صدر عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة

الالزم ما قلنا من لزوم كونه مصدرا للاثنين او بعدم المادة على الصورة و
بالعكس لانا نقول اصدر الجنس من المادة في الخارج والفصل من الصورة كلام ظاهري
بل هو في محل المنع اذ المركب من الجنس والفصل سيما المجردات بسيط في الخارج كيف
لا واتحاد الجنس والفصل في الوجود الخارجي ضروري بخلاف المادة والصورة فلا يلزم
شيء لان صدور الاثنين عن الواجب والتقدم المذكور ولو سلم ذلك لكن لم لا يجوز
ان يصدر عنه مادة مجردة ثم يفيض عليها صورة فان البرهان ما قام على امتناعه اذ
ما قام الا على امتناع تجرد مادة تغير ذات وضع بسبب فيضان الصورة المستلزمة
للوضع عليها على ما سبق في الهيولى والصورة الجسمية والعقل على تقدير كونه مركبا من المادة
والصورة لا يكون صورته ذات وضع كما انها في الاجسام كذلك وهو ظاهر

البحث السابع في اقسام العرض

ولما ذهب بعض الى انها اربعة وافراني انها
ثلثة وكان انحصارها فيها استقرائيا ولم يكن حصرها تسعة على ما سبق قال المشهور
انها تسعة من غير التصريح بانها اجناس وشرع في تعدادها من غير ان يذكر ما يفيد حصرها
فقال الكم وهو العرض الذي يقبل القسمة والوهم لذاته وهو احتراز عن الكم بالعرض
واراد بكونه قابلا للقسمة انه بحيث يمكن ان يعرض فيه شيء غير شيء سواء كان مع ذلك
ممكن الانفصال اولا وسواء كان منفصلا بالفعل اولا فيتناول الكم المنفصل والمتصل مطلقا
والكيف وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره اي لا يكون عروضه
عند العقل المحله بالقياس الى الغير الذي يكون له مزيد اختصاص في عروضه فيتوقف تصوره
على تصور اجزائه وموضوعه واجزائه وعوارضه التي دخلها بالذات في المقوم غير
قادح كتوقف تصور الثلثة على السواد والبياض والاستقامة والانحناء على الموضوع
ووضع اجزائه والتربيع والتثليث على احاطة الحدود التي دخل في حصته تقومهما و عينهما
لكنهما لما لم يكن تحققهما الا في محل اقتضت عروضه اصالة دكيف تصور الكيفيات المكتسبة

٩٤

على تصور اجزاء الانظار المعينة للذهن على ان توقفها عليها ليس لذواتها والالات
لا احدى وجب بدونها وليس كذلك واذا لاحظت وقوع الغير المذكور فيما
يقابله اعني تعريف الاعراض النسبية وتاملت فيه واطلعت الى ما ذكرنا وقد يقال
لزوم تصور الغير في مثل التربيع والاستقامة انما هو على سبيل الايجاب والاستلزام دون
التوقف ومع ذلك كله ينبغي ان يتامل حتى يظهر الفرق بين الاستقامة والاستدارة ونحوهما
وبين بعض الاعراض النسبية كالوضع سيما اذا اكتفى باحدى النسبتين ولا يقتضي
القسمة كالكم واللاقسمة في محله احتراز عن الوحدة والنقطة على تقدير امكان وجودهما
غير داخلين في الكيف اقتضاء اوليا وانما قيد الاقتضاء بالاولى ليندرج فيه العلم بالمعلومات
التي لا تنقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم فان الصورة العلمية الحاصلة
من شيء في العقل اذا لاحظها العقل واراد تقسيمها لا يتمكن من ذلك الا بعد ان
يلاحظ انقسام المعلوم بها ومطابقتها اياه كلا واجزاء فان كان المعلوم ذا اجزاء
كانت الصورة ايضا ذات اجزاء والا فلا فعلم ان
الشيء الى ... ايضا
الصورة المذكورة لذاتها لا تقتضي شيئا من الانقسام وعدمه بل لو كان لها شيء منهما كان
ذلك باعتبار المتعلق ولا يختلف الحكم المذكور بكونها نفس ماهية المعلوم او شبحها
ولو جعل الاولى قيد الاقتضاء القسمة ايضا تكون مع ذلك موجبا لاندراج
الكيف الذي يقتضي القسمة بواسطة الكم وههنا بحث وهو انه قد يعرض
للصورة وحدة شخصية مانعة عن انقسامها سيما اذا قلنا الصورة العلمية نفس
الماهية المعلومة وكان مع ذلك عدم الانقسام لازما للماهية فيكون خارج
اقتضاؤها اللاقسمة لذاتها لا لامر آخر اللهم الا ان يكتفى في الواسطة بانه في العلم
نوع مما هو في العلوم وان كان التغاير بينهما بالاعتبار والاين وهو حصول الشيء
في مكان وهو اما حقيقي او مكان مسولا بالمتمكن بحيث لا يسع غيره ككون زيد

في مكانه الذي يخصه ولا يساوله غيره او غير حقيقي اذا كان غير مختص بالمتمكن ككونه في البيت
او في السوق او في البلد او في الاقليم فانها تتوسل بالقرب والبعد بالنسبة الى الحقيقي و
اذا سئل عن زيد اين هو صلح كل واحد منها لان يقع جوابا عنه واعلم انه قد اختلف في
الاعراض النسبية اي غير النسب وهيئات عارضة بسببها فذهب الاول قال بس
كل واحد منها جنسا عاليا بل كلها مندرج تحت جنس النسبة ومن قال بالثاني ذهب الى انها اجناس عالية
الا ان النسبة معتبرة فيها اعتبار الموقوف عليه في الموقوف ولهذا عرفت بما مر بالنسبة وتارة
بالهيئة العارضة بسبب النسبة على ما وقع في الكتب ومتى وهو حصول الشيء في الزمان المعين
او في طرفه فانه قد يقع الاشياء الآتية جوابا عن السؤال عنها بمتى وهو ايضا اما حقيقي وهو
ما لم يكن الزمان فاصلا على وجود ذلك الشيء بل كان مطابقا له ككون الكسوف في ساعة
كذا واما غير حقيقي وهو الذي كان الزمان فاصلا على وجوده ككونه في يوم كذا او شهر كذا
او سنة كذا والفرق بين الحقيقتين ان الآن الحقيقي مختص بالشيء ولا يساوله غيره بخلاف الحقيقي و
الوضع هو الهيئة الحاصلة للشيء المقداري بسبب نسبة اجزائه [illegible] بعضها
الى بعض كالتوازي والتقاطع والتفارق والتباعد الواقعة فيها والى الامور الخارجة
عنه اما حاوية له او محوية ككون رأس الانسان اقرب الى المحيط من رجله وابعد من المركز منه وكون
بطنه اقرب الى القطب الشمالي من يساره وابعد من الجنوبي منه وكون صدره فوق رجله
وتحت رأسه الى غير ذلك من الامور التي تكون بحسبها باعتبار الامور الخارجية كالقيام
والقعود والاوضاع الحاصلة للمحدد بالنسبة الى ما يحويه وباعتبار النسبتين فيه تخرج
الهيئة الحاصلة للشيء ذي اجزاء لا باعتبار شيء من النسبتين كالشكل فانه هيئة تحصل للشيء
بسبب احاطة حد او حدود به من غير ان يلاحظ فيه نسبة الشامة ومن احتمى بالقيد الاول
في نسبة الاجزاء بعضها الى بعض على وجه يغني عن القيد الآخر لانه يمكن ان يحصل مثل قرب الرأس
من المحيط وبعده من المركز بمقابلة الرجل ووجه البعض وبحسبه الآخر الى غير ذلك من نسب الاجزاء بعضها

الى بعض ولكن اذا فرضت نسبة الاجزاء بعضها الى بعض بحيث لا يدخل فيه الامور الخارجة
على ما قلنا او لكان هو الطف كان القيد الآخر ضروريا حتى يصير التعريف المذكور
مخصوصا بالمقولة لانه اذا لم يكن يعتبر مع ذلك القيد الآخر يلزم ان يصير القيام عين الانتكاس
لانه اذا جعل القائم منكوسا مع بقاء النسب التي اخذناها باعتبارها كان الوضع الاول
باقيا لعدم اعتبار ما اخرج فيه وكان ذلك الوضع هو القيام فصار انتكاسا وهو قبيح
هذا وان امكن ان يناقش بانه يجوز ان يكونا مشتركين في ماهية الوضع ومتمايزين بحسب
العوارض ولا يذهب عليك ان النسبتين لو كانتا معتبرتين في ماهية الوضع مطلقا
لما تحقق بدونهما وليس كذلك للمحدد باعتبار ما هو به محيط والجسم ذي اجزاء ارضي
ان لا يوجد له وضع غيره فان قيل على تقدير كون المقولة عبارة عما يحصل من النسبتين فقط
كان جزؤها من اي مقولة اجيب بان دخول كل عرض تحت مقولة غير لازم والاضافة
وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس الى
النسبة التي هي ايضا نسبة عارضة للابن بالقياس الى الابوة ولهذا تسمى بالنسبة المتكررة
والحاصل ان اي شيء يعرض فلا يخلو اما ان يتعقل على نسبة اولا والاول اما ان يكون بالقياس
الى نسبة اخرى اولا والاول اما ان يكون تلك النسبة ايضا بالنسبة الى تلك النسبة اولا
والاول هي الاضافة دون البواقي والملك ويقال له الجدة ايضا وهو هيئة تعرض
للشيء بسبب ما يحيط به احاطة تامة او ناقصة وينتقل بانتقاله احترازا عن المكان وذلك
ظاهر اذا كان المكان بمعنى البعد واما اذا كان السطح فعرفنا انه يجوز ان ينتقل شيء محاط
بشيء لا يتغير السطح المحيط المماس بالمحاط مع انه قد ينتقل المكان بانتقال المتمكن ايضا و
تلك الهيئة قد يكون غير طبيعية كالتعمم والتقمص اي الهيئة الحاصلة بهما لا المعنى المصدري
الذي هو من مقولة ان يفعل وقد يكون طبيعية كالهيئة الحاصلة للهرة بالنسبة الى اهابها فيه ان الاهاب
جزؤها فلا يكون محيطا بها الا ان يتاول ويجب ان يخص المحيط بالشيء بما عدا حدوده كما يفهم

من اشلهم حتى لا يسعى بالشكل وان ينفعل وهو التاثر المستمر او هيئة يعرض للشيء حال تاثره
في غيره كالمستحن اي كهيئة ما دام يستحن او يسخنه كذلك وعليه قياس القاطع
ما دام يقطع ويمكن ان يكون المستحن والقاطع مثالين للشيء المعروض لا للهيئة نفسها وقس عليه
ما بقيه وان ينفعل وهو التاثر عن الغير او هيئة يعرض للشيء حال تاثره عن غيره بالذات
او الاعتبار كالمتسخن ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع واما قال ان يفعل
وان ينفعل دون الفعل والانفعال اما لان الفعل والانفعال قد يطلقان على الحاصل
بعد انقطاع التاثير والتاثر مع انه ليس من المقولتين واما لانه يراد بذلك الدلالة على
استمرار المقولتين فرعهما ما يشتمل على ما لا قرار له اعني الزمان ولا فرع عن تعدادها على الوجه
المشهور اراد ان يتكلم على جنسيتها واعدادها فقال وكون هذه التسعة اجناسا عالية
كما هو المشهور غير يقيني لان ذلك موقوف على كونها ذاتية لما تحتها وان لا ذاتي مشترك
غيرها وان ما تحتها اجناس لا افراد ولا انواع وان ليس فوقها اجناس اخر وقد اشار
المص الى بعضها فقال لان الماهيات التي يصدق عليها اسم الكم جاز ان يكون مختلفة تمام
الماهية وكذا غيره من الاقسام الباقية فلا يكون بينها ذاتي مشترك اصلا فضلا عن ان يكون لها جنس
فضلا عن هذه المقدمات وعن كونها اجناسا عالية فصل الاجناس العالية
من الاعراض اربعة لان الوضع ان امتنع انقسامه واجتماع اجزائه لذاته فهو الحركة واحترز
بقوله لذاته عن الزمان وبعض افراد الكيف مثل الصوت لان عدم استقرارهما انما هو
لاجل محلهما اعني الحركة والهواء المتحرك الا ان عدم استقرار حال متقوم بمحل غير مستقر
لعدم استقراره لا يقتضي ان لا يكون غير مستقر لذاته ايضا فتامل فان قيل ندعي ان عدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض انما هو لذواتها لا لامور آخر احيب بان معنى تقدم اجزاء
الزمان لذواتها ثم بعدها لا باعتبار وقوعها في زمان آخر وذلك لا ينافي كون عدم
بيانها تابعا لامر آخر والا فان كان معقولا بالقياس الى غيره سبب كان ذلك الغير او لا فهو

فهو النسبة وان لم يكن كذلك فهو الكم ان قبل القسمة والتجزي لذاته والا فهو الكيف
لان ما لا يمتنع تعاقب لذاته ولا يكون تعقله بالقياس الى امر اخر بالمعنى الذي سبق و
لا يقتضي القسمة لذاته لا يكون الا الكيف ولكن لا يدخل فيه نحو الوحدة والنقطة وان يفعل
وان ينفعل داخلان تحت الحركة ويعلم من ذلك جعلهما بمعنى التاثير والتاثر التدريجيين
لا دفعيين ولا الهيئتين العارضتين بسببهما فيقال فيهما ثلثة امور فاعل وموضوع وتبدل
حال فان اعتبر التبدل بالقياس الى الفاعل يسمى وان نسب الى الموضوع يسمى ان ينفعل و
ان اعتبر نفسه فهو حركة ودخل سائرها اي الاقسام الخمسة الباقية تحت النسبة لانها باسرها
ما يعقل بالقياس الى الغير وعلى هذا ينبغي ان يعرف الملك والوضع ايضا بالنسبة الى او بالنسبة
لا بالهيئة كما فعله المص فيبقى الهيئتان خارجتين عن الاقسام وقد يجعلان من الكيف لكن فيه تامل
ومن فوائد هذا التقسيم ادخال الحركة في الاقسام وكان حالها على التقسيم الاول غير معلومة
فقيل المحصي فيها ان الحركة والاول ان مقوله ان يفعل والكلام ان ينفعل
وقيل هي بست الا الحركة ففيه ان يفعل قال الشيخ في المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء
بعد ان فصل احوال الحركة الى مذاهب والاولى بهم ان يجعلوا مقوله ان ينفعل والحركة ما هو
داخل فاما نحن فانا لا نسد ذلك السد في حفظ القانون المشهور من ان الاجناس
عشرة وان كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها هذا كلامه ويمكن ان يقال الحركة
بمعنى القطع غير موجودة على رايهم فلا يكون داخلة في المقولة لانها موجودات لكن فيه
ان كونها غير موجودة لا يقتضي عدم دخولها في مقولة كيف وقد ذهب كثير منهم الى ان
مقولتي الفعل والانفعال غير موجودتين لزوم التسلسل فان التاثير على تقدير وجوده لا بد له
من تاثير اخر هو ايضا موجود على هذا التقدير وهكذا حتى يتسلسل وان امكن ان يرد
عليه بمثل ما يرد على امثال هذه المسئلة من الحصول والكون والوجود الى غير ذلك
مع انه قد اجيب بان ليس لكل تاثير وتاثر حتى الابداعي والدفعي من المقولتين بل هما التاثير والتاثر

التدريجان الواقعان في زمان فلا يلزم وجوديه المقولتين مطلقا بل يجوز ان يكون ما لا يدخل
فيهما من التأثر والتأثير الدفعيين مسى لكن التأثر الغير الزماني في الاثر الزماني الحادث في آن ما
غير معقول ومنهم من جعل النسبة جنسا لما عدا الكم والكيف من المقولات السبعة وقال
العرض اما ان يكون بحيث يعلم باعتبار غيره لا يعقل بالغير اولا والاول اما ان يقبل القسمة لذاته اولا
والاول النسبة والثاني الكم والثالث الكيف ولا برهان على شيء من ذلك اي على
ما ذكر من ان اقسام العرض تسعة وان الاقسام الاربعة اجناس وان الحركة جنس لان يفعل
وان ينفعل وان النسبة جنس اما للخمس او للسبعة ومنهم من قدح في انحصارها اي الاعراض
في التسعة واما انحصارها في الاقسام الاربعة او الثلثة على تقدير جعل القسم الاخير
منهما مساويا لكل ما عدا الاقسام الباقية من الاجناس وغيرها فكذا لكنه لا يخرج عن شيء
بان النقطة والوحدة خارجان عنها وفيه نظر لانا لا نسلم وجودهما في الخارج وليس سلمنا
لكن لا نسلم حملها على مجملات الحقائق وليس سلمناه لكن لا نسلم حملها عليهما حملا ذاتيا وليس سلمنا
لكن لا نسلم انهما كالجزء المشترك وليس سلمناه لكن لا نسلم انهما ليستا مندرجتين
فيما فوقهما من الاجناس كيف وقد قيل انهما مندرجان تحت الكيف يصدق نوعه
عليهما وقد يجعلان من مقولات متعددة باعتبارات مختلفة فالنقطة من حيث انها طرف من
الاضافة ومن حيث انها هيئة في نفسها كيف وهكذا الوحدة ولا يمنع دخول شيء تحت
مقولتين باعتبارين لكن هذا على تقدير ان لا يكونا جنسين لان التقوم باحد الجنسين المتقابلين
يمنع التقوم بالآخر وقس عليهما الآن وساير المفهومات العامة مثل الوجود والحصول
والشيئية والمفهومات النسبية كمفهوم المشتقات نحو مفهوم الابيض والاسود ابدا وفيها
والعرض ليس جنسا لما تحته لتصورنا المقدار مثلا مع الشك في عرضيته فانا بعد ما تصورنا
المقدار والعرض والنسبة بينهما نتردد في ثبوت العرض له وقد يقال ذلك لتصورنا المقدار
مع الغفلة عن عرضيته والجنس بل الذاتي مطلقا ما لا يذهل عنه ولا يتردد في ثبوته للماهية

عند تعقلها وحدها او مع ما علمنا ان ذلك لا يكون الا فيما اذا كانت الماهية معقولة
بالكنه لان تعقلها بالوجه لا يستلزم تعقل ذاتياتها واثباتها ومنهم من قال بان الاعراض
النسبية لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة في محل وحلولها في المحل اضافة فيكون
حالة في المحل ايضا على هذا التقدير وقد يقال في الجواب عنه انا لا نسلم التسلسل بناء على ما
يجزم وان المدعى لو كانت كلية لم يلزم تسلسل على تقدير بعضها وان كانت جزئية ولا نزاع
لاحد فيها ولو سلم ذلك لكن امتناع مثل هذا التسلسل ممنوع لانه من طرف المعلول لان حلول النسبة
موقوف على النسبة وحلول حلول النسبة موقوف على حلول النسبة وهكذا وفيه بعض ما مر
وقد عرف الكم بوجوه مختلفة فاراد ان يشير الى ان كلها صحيحة لكنها رسوم لكونها بالخواص
اذ تعريف الاجناس العالية لا يكون الا رسما ناقصا لعدم الجنس واعتباره في الحد
والرسم التام فقال وللكم خواص ثلث الاول قبول المساواة واللامساواة لذاته
اذ ليس ذلك القبول للجسمية المشتركة بين جميع الاجسام ولا للوازمها والا لساوى الجسم
الصغير ما ساواه الكبير وبالعكس لاشتراكهما في الجسمية ولوازمها فان الاجسام كلها متحدة
بحسب الجسمية ولوازمها ولا يصير احدها صغيرا والآخر كبيرا باعتبارهما بل كل ذلك انما هو باعتبار
المقادير العارضة لها بسبب استعدادات مختلفة فما عرض له المقدار الصغير صار
صغيرا وما عرض له المقدار الكبير صار كبيرا والصور النوعية لا تعدد لكن الاختلاف كيف
وقد وقع ذلك في افراد نوع واحد وليس اشتراك المقدار بين الاجسام كاشتراك
الجسمية بينها اذ العقل جازم باشتراك البحر والقطرة في الجسمية واختلافهما بحسب المقدار
والاولى ان يقال انا اذا لاحظنا العدد او الامتداد وقطعنا النظر عما عداهما جزمنا بحصول
المساواة واللامساواة باعتبارهما واذا لاحظنا اي شيء كان غيرهما مع قطع النظر
لم يمكننا الحكم بهما فعلم انهما من العوارض المختصة بالكم ولكن اعرض عن التساوي واللا
قد يكونان بملاحظة الوحدة وهي ليست من الكم سواء جعلت من العدد او لا اذ من جعلها من العدد

لا بجعله مطلقا فان الكم الخاصة الثانية قبول الانقسام وقد يراد به كونه بحيث يمكن ان يوجد
فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار بل الكم مطلقا لذاته اما المنفصل فظ واما المتصل فلانه
امتداد وكل امتداد فان العقل اذا لاحظه مع قطع النظر عما عداه يمكن منه ان يوجد فيه
ذلك بلا ريبة واستعانة لشيء وقد يراد به الانفكاك الموجب للاثنينية وهو لا يوجد المقدار
ولا يلحقه لذاته لان الملحوق بالذات يجب تعادمه عند اللاحق له والقائم به والمقدار الواحد
لا يبقى عند الانفصال بل يفنى بطريانه عليه ويحدث مقداران اخران لم يكونا قبل موجودين
فيه لاتصاله ح والملحوق بالذات ههنا هي المادة الباقية بحالها والكم معد لكونها
ملحوقة له ومعد القابل لا يلزم ان يجامع قبوله الا ترى ان الحركة معد للجسم المتحرك الى
[illegible] الطبعي للسكون فيه مع انها لا تجامع سكونه وانما قيد الملحوق بالذات لان
الملحوق بالعرض لا يجب تعادمه مع اللاحق كالمقدار ههنا فانه ملحوق للقسمة بهذا المعنى
لكن بالعرض لا بالذات الخاصة الثالثة يمكن ان يوجد فيه واحد عاد له وعاد الشيء
ما اذا اسقط منه مرة بعد اخرى لم يبق منه شيء كعد الواحد للاربعة بحذفه عنها اربع
مرات وعد الاثنين اياها اذا حذف عنها مرتين وذلك العاد اما بالفعل كما في العدد
فان اي عدد فرض مساويا كان او غير مساو فانه مركب من الوحدات فاذا حذف
الواحد منه حذفا مساويا او غير مساو فني ذلك العدد او بالقوة كما في المقدار فان
اي مقدار كان فانه يمكن ان ينصف فله نصف يعده او يثلث فله ثلث كذلك وهكذا
وكل واحد من تلك الاجزاء واحد اما من الاثنين او الثلثة او غيرهما وكون المقدار اصم
بسبب ان لا تعده المقدار الموضوع لتقدير المقادير بمنزلة الواحد في الاعداد لا ينافي
ذلك وتوهم الدور في تعريف الكم بالخاصة الاولى والثالثة باعتبار ان التساوي
هو الاتحاد في الكمية وان الواحد ما يتركب منه العدد ومعرفة العدد مسبوق بمعرفة
الكم مطلقا مدفوع بانها معلومة يعرفها كل احد والمقدار زائد على الماهية الجسمية لان الجسم

الواحد بالشخص يتوارد عليه مقادير مختلفة كما ان الشمع الذي يحصل له امتدادات
مختلفة اذا جعل كرة او اناء متفاوتة بحسب الاوضاع والامتدادات والقصر
مكانا بعد ما كان متخلخلا وبالعكس بعد تبدل النهايات من السطوح والخطوط وما بينها
من الاعماق بعضها بالانعدام وبعضها بالحدوث وبعضها بحسب الكمية طولا وقصرا
وبحسب الحجم ايضا كما يظهر عند التخلخل والتكاثف مع بقاء الجسمية بعينها والزائد
على الباقي [illegible] لكن بعد ما ثبت ان الجسم المتبدل هو الجسم المفرد ولا تركيب
من الاجزاء المتفاصلة وان التخلخل والتكاثف ليسا بسوق الاجزاء وانضمامها
والا يمكن ان يناقش بان ذلك التبدل انما هو بحسب تبدل اوضاع الاجزاء وانتقالها
من سمت ومكان الى اخر والكم منفصل ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك يكون
نسبتها اليها على السوية وهو العدد فان العشرة اذا قسمت الى اربعة وستة مثلا كان الرابع
جزء اخير للاربعة لا نهاية لها ولا للستة البادية والخامس جزء اول للستة لا بداية
لها ولا نهاية للاربعة ولا يعقل شيء اخر يكون مشتركا بينهما قال السيد المحقق قدس سره
في انحصار الكم المنفصل في العدد ان قوام الكم المنفصل على المعدودات والمعدودات
هي المفردات والمفردات احاد فالواحد اما ان يوجد من حيث هو واحد مع قطع
النظر عن غيره او يوجد من حيث انه شيء معين متصف بالوحدة فالاحاد المأخوذة على الوجه
الاول وحدات مجتمعة بينها انفصال ذاتي فتكون عددا مطلقا تلك الوحدات فهي كم
بالذات والمأخوذة على الوجه الثاني امور معروضة للوحدات منفصلة بانفصالها
فهي كم بالعرض انتهى كلامه وفيه تأمل لانا نعلم قطعا ان النقاط متفاصلة لذواتها
غير مشتركة في حدود مع قطع النظر عما يغايرها نعم تلك النقط لا تخلو عن عروض الوحدة
لها ولكن عروضها لها لا يقتضي ان يكون الانفصال بينها لاجلها بل هو اول المسألة
الا ترى ان الوحدات عارضة للاجزاء المفروضة من الخط مع انها لا تقتضي عدم اشتراك

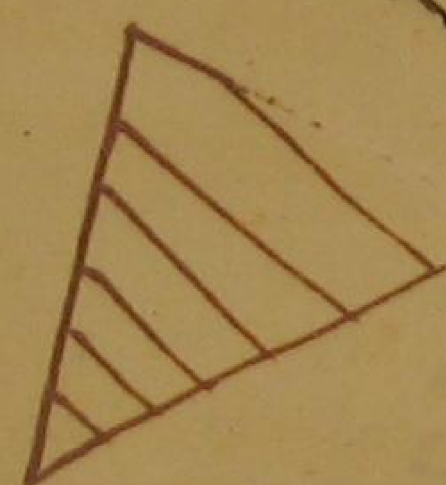
فيكون كما بالعرض

الاجزاء فی الحدود اللهم الا ان یقال ان وجوده ماهیه متصله کان شانها ذلک معقول
ومتصل ان یکون بین اجزائه حد مشترک لان ای حد یفرض سواء کالنقطه فی الخط
والخط فی السطح والسطح فی الجسم التعلیمی فانه یکون بدایة لجزئه ونهایه لهما وبدایه لاحدهما
ونهایه للاخر بحسب اختلاف الاعتبارات فی الابتداء والانتهاء وهو الزمان ان لم یکن
قار الذات ثابت الاجزاء بل انما هی علی التقضی والتجدد والحرکه وان کانت کذلک
لکنها لیست کالانها لا تقبل الانقسام لذاتها ما لم ولیس معنی عدم استقرار اجزاء
الزمان انها قد اجتمعت فی الخارج اجزاء غیر مستقره والا لکانت قاره
ولا انها توجد متعاقبه لان ما فرض وجوده فی الخارج کان معها الیه فیلزم الاجتماع
بل معناه ان العقل یحکم بان الامر المتصل الممتد فی الخیال من توهم حرکه الان السیال
لو وجد فی الخارج کان اجزاؤه غیر مستقره هکذا قیل والمقدار ان کان قارها ای قار
الذات والمقدار وان کان شاملا للزمان ایضا لکنه خص بما عداه بحسب الاصطلاح
وهو الخط ان لم یقبل القسمه الا فی جهه واحده والسطح ان قبلها فی جهتین والجسم ان
قبلها فی الجهات الثلث ای الطول والعرض والعمق ویسمی الثخن وهو حشو یحویه
سطح او سطوح وفی بعض النسخ والعمق فیکون الجسم التعلیمی ذا الثخن الذی هو الحشو
لکن لا بالمعنی الاول لان ذا الحشو بهذا المعنی هو الجسم الطبیعی بل بالمعنی المصدری الذی
هو بمعنی التخلل والتوسط بین السطوح والجسم التعلیمی ذا اخذ من البنات الی الاعداد
کالنسج وانما سمی تعلیمیا لانه المبحوث عنه فی العلوم التعلیمیه اعنی الریاضیه ولیعلم ان
الحدود المشترکه بین الاجزاء لیست اجزاء لما هی حدود لها فان النقطه لیست جزء من الخط
والخط من السطح والسطح من الجسم والا لکان التقسیم الی القسمین تقسیما الی ثلثه والی ثلثه
تقسیما الی خمسه وهکذا والطول قد یراد به نفس الامتداد او لا امتداد المفروض اولا
وهذا هو المعدود من الابعاد الجسمیه والطول الامتدادین او الامتدادات المتقاطعه

علی وایا قائمه مع اعتبار تقدم وتاخر واما اطلاقه علی الامتداد الاخذ من راس الانسان
الی قدمه ومن راس الحیوان الی مؤخره فربما یکون لکون الامتدادین المذکورین اطول
الامتدادات الواقعه فیهما غالبا والعرض قد یراد به السطح والامتدادان معا
والبعد المقاطع للمفروض اولا علی القوائم وهو باقی الابعاد الجسمانیه واقصر الامتدادین
المتقاطعین علی القوائم مطلقا والامتداد الاخذ من یمین الحیوان الی شماله
والعمق قد یراد به الثخن الذی یحصره سطح او سطوح مطلقا والبعد المقاطع للمفروضین
اولا علی القوائم وهو البعد الثالث من الابعاد الجسمانیه وقد یراد به البعد
الاخذ من ظهر الانسان الی بطنه ومن ظهر الحیوان الی الارض وهی ای الطول و
العرض والعمق کمیات بالذات ان ارید بها نفس الامتدادات والا فکمیات
ماخوذه مع اضافه قال بعض الافاضل واعلم ان هذه المعانی المذکوره منها ما یکون
کمیات صرفه کالطول بمعنی الامتداد الواحد الذی هو الخط والعرض بمعنی السطح
والعمق بمعنی الثخن الذی هو الجسم التعلیمی ومنها ما هی کمیات ماخوذه مع اضافه
الی امر اخر کالمفروض اولا او ثانیا او ثالثا والکم بالعرض هو الذی یکون له ارتباط
بالکم بالذات بحیث یصح اتصافه بوصفه نحو الانقسام والتساوی والتفاوت
والطول والعرض والعمق والاستقامه والانحناء وغیر ذلک وذلک بان یکون
الکم بالذات موجودا فیه تفصیله ان المحل لا یخلو اما ان یکون ایضا کما اولا وعلی الاول
لا یخلو اما ان یکون کل من الحال والمحل متصلین او منفصلین او مختلفین وعلی الثانی اما ان یکون
الحال کما متصلا او منفصلا فقوله کالمعدودات مثال المفروض الکم المنفصل وذلک
کالاجسام المعدوده وکالسطوح والخطوط المعدوده وکالایام العشره وکالعشرات
الخمس وکالالوان الحاله فی الاجسام المتعدده وکالمعدودات المتعدده ومثال المفروض
للکم المتصل الجسم الذی یعرضه الجسم التعلیمی والجسم التعلیمی الذی یعرضه السطح والسطح المعروض للخط

او يكون موجودا في الكم المتصل كالشكل الحاصل للجسم التعليمي والسطح او في الكم المنفصل
كالخمسية العارضة لعشرة خمس او يكون موجودا في محل الكم كالبياض الحال في الجسم
الذي هو محل السطح وكالالوان المتعددة التي تعرض للاجسام المعدودة او يكون له تعلق
به غير ما ذكر كالعالم الموصوف بالعلوم المتناهية او غير المتناهية باعتبار تعلقها اما بحسب
العدد او المدة ثم اراد ان يبين ان الكم بالذات قد يكون كما بالعرض وانه
يجوز ان يكون شيء واحد كما بالعرض باعتبارين كما يصير الشيء كما بالعرض باعتبار
الحلول يصير ايضا باعتبار ما يجري مجراه فقال والزمان كم بالذات لما مر وبالعرض
لما اشرنا اليه ولانطباقه الذي هو جار مجرى الحلول على الحركة المنطبقة على المسافة
فيكون هو ايضا منطبقا عليه فان الزمان والحركة والمسافة متطابقة بحيث اي جزء
يفرض في احدها يوجد في الباقيين والحركة كم بالعرض لما مر ولانطباقها على الزمان والمسافة
والابعاد متناهية سواء كانت مجردة او مادية خلافا للهند في المادية وللمتكلمين
في المجردة واعلم انهم صرحوا بان هذا من المباحث الطبيعية وقالوا التناهي واللاتناهي
اعراض ذاتية للجسم الطبيعي وانهما يعرضانه من جهة المادة واما النهاية فلما ذكر في كتب
الهيولى واما اللانهاية فلانها عدم النهاية عدم ملكة فذكره في الالهي اما لشدة اتصاله
مع الكم واما لتوقف بعض المسائل الالهية عليه واما لانه جعل منه ايضا بناء على عدم
توقف تعقل تناهي البعد ولا تناهيه ولا لحوقهما على المادة ولهذا ذهب كثير
من الحكماء العظام الى وجود بعد مجرد عن المادة والا لامكن ان يتوهم خطان
يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان كساقي مثلث على نهج يمكن ان يوجد بينهما
ابعاد غير متناهية مترتبة بقدر واحد بحيث يكون البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه
والثالث ثلثة امثاله وهكذا الى غير النهاية والملازمة ظاهرة لامكان كل واحد
من هذه الامور على هذا التقدير مفروضة ومجموعة ولا يخفى ان تلك الابعاد ح واقعة معا وان كل بعد

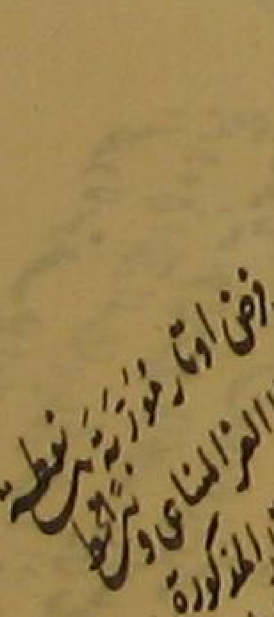
يشتمل على البعد الذي قبله مع زيادة فكل بعد فهو مشتمل على جميع
الابعاد المتقدمة عليه وزيادة وح لو امكن ذلك لامكن ان يكون بينهما
بعد مشتمل على امثال البعد الاول التي هي غير متناهية لان اي جملة يفرض
من تلك الزيادات التي هي امثال البعد الاول يشتمل عليها بعد من تلك
الابعاد فجميع الزيادات الماخوذة على وجه لا يشذ عنها واحد منها اذ
جملة يجب ان توجد في بعد فذلك البعد غير متناه لا محالة او نقول اذا كان
زيادة الابعاد على النسبة المذكورة كانت النسبة بين الامتدادات الواقعة بين المبدا
والبعد الاول وساير الابعاد ايضا محفوظة بالضرورة لكون الانواع على نسق
واحد كما سماه الخطي فاذا كان البعد الاول من المبدا على عشرة اذرع
كان البعد الثاني على عشرين والثالث على ثلثين وهكذا فنسبة الامتداد الاول
الى الامتداد الثاني اعني ما بين المبدا والبعد الثاني كنسبة البعد الاول الى البعد
الثاني وعلى هذا القياس فاذا كان الامتداد غير متناه كان نسبة الامتداد
الاول اليه نسبة المتناهي الى غير المتناهي فيلزم ان يوجد بعد يكون نسبة
البعد الاول اليه هذه النسبة فيوجد بعد يشتمل على امثال البعد الاول
التي هي غير متناهية فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وهو محال لان انحصار
ما لا يتناهى بين حاصرين محال وفيه بحث وامكان المحال محال وفائدة اعتبار
تساوي تفاوت الابعاد اما على التوجيه الثاني فظاهر واما على الاول فلاجل
ان التفاوت على التناقص غير ممكن لعدم امكان انقسام المقدار بالفعل
الى غير النهاية وان ثبوت المطلوب على تقدير التساوي يستلزم ثبوته على تقدير
التزايد بالطريق الاولى قال المحقق الشريف قدس سره يكفي في اثبات هذا المطلوب
ان يقال عدد الزيادة المجتمعة في بعد واحد منها ولعدد الزيادات والابعاد



المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات المجتمعة واحد وكذلك
بالضرورة انتهى كلامه فتامل ويمكن ان يقال ان العقل يحكم حكما قطعيا حدسيا ان الزيادات
المجتمعة في الوجود على الوجه المذكور لابد ان يوجد في بعد مع قطع النظر عن كونها متناهية
او غير متناهية فلو فرض الابعاد غير متناهية يلزم الخلف فلا يكون الابعاد غير متناهية
قال بعض المحققين لولم يوجد بعد يشتمل على تلك الزيادات يلزم وجود بعد لا يكون الزيادة
عليه وذلك لانه ان لم يكن في الابعاد الغير المتناهية زيادة بعد غير متناه فكل زيادة بعد
فرضت يكون نسبة زيادة الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل بعد
الى آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة عدد الزيادات الى عدد
الزيادات نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان
زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة
البعد غير متناهية بالضرورة وسيأتي تحقيق البعض الى انه لو لم يكن في الابعاد بعد غير
متناه لم يكن عدد الزيادات غير متناه لمن الزيادات زيادة لا يكون في بعد افرض
وهو اعظم الابعاد وحينئذ سطح الامتدادات والكل منها هناك بعد اعظم مما فرض اعظم
الابعاد وتغير وجود بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى
محصورا بين حاصرين وانه محال وذكر صاحب التلويحات برهانا حدسيا على
تناهي البعد مطلقا هو ان الابعاد اذا كانت غير متناهية فان كل حسن منها ان
متناهيا يلزم تناهي الابعاد والا لزم انحصارها لا يتناهى بين حاصرين ولان الابعاد
لو كانت غير متناهية في جميع الجهات او بعضها لامكننا ان نفرض خطا ممتدا غير
متناه بالضرورة لوجود البعد الغير المتناهي بالفرض وكذا مع كرة متحركة خرج من مركزها
خط متناه متواز للخط الغير المتناهي لان اي خط يفرض فانه اذا لم يكن مارا بمركز
الكرة يكون فيها نصف قطر موازله كما يشهد به الشكل الحادي والثلثون من اولى الاصول ولو امكن ذلك



لزوال هذا الخط بحركة الكرة على نفسها من الموازاة الى المسامتة مع ذلك الخط وهي محالة
ودلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط الغير المتناهي هي اول نقطة المسامتة لان المسامتة
تحدث في آن لم تكن قبله فلا بد لها من اول في الخارج مع نقطة معينة فيه والا كانت غير
معقول ولكن ذلك محال لان كل نقطة نفرض فيه انها اول نقطة المسامتة فالمسامتة
مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معها لان المسامتة انما تحصل بزاوية عند مركز الكرة
يحيط بها الخطين احدهما الخط الزائل من الموازاة الى المسامتة والآخر الخط القائم معه
على التوازي وكل زاوية شانها ذلك يمكن تنصيفها كما بينه اقليدس في تاسع
المقالة المذكورة وظاهر ان نصفها ايضا زاوية يمكن تنصيفها وهكذا الى غير النهاية
وح يكون المسامتة مع الفوقانية الحاصلة بنصف الزيادة المذكورة قبل المسامتة
مع التحتانية لتقدم الجزء على الكل وحصول المسامتة بها بزاوية حصلت بعد زوال
الموازاة واعترض بانه ان اراد بقوله كل زاوية شانها ذلك يمكن تنصيفها الى غير
النهاية انها كذلك بالفعل فلا نم فانهم قالوا ان نهاية ينتهي بالانقسام الى ما لا ينقسم
بالفعل كيف ولو لم يكن كذلك لم يتصور حركة اصلا فضلا عن حركة ذلك الخط لان قطع
الكل مسبوق بقطع النصف المسبوق بقطع نصف النصف الى غير النهاية فقطع
اي مقدار يفرض كان مسبوقا بقطوعات غير متناهية بالفعل وذلك مستحيل وان اراد انها
كذلك بحسب الوهم فسلم ولكن لا يلزم منه الا وجود نقطة فوقانية بحسب الوهم دون الخارج
وذلك غير باطل وهو ظاهر فان قلت لما كان البعد غير متناه كان انواع ساقي الزاوية المذكورة
ايضا غير متناه فاي وتر يفرض لها يكون وترا آخر فوقه فيمكن انقسامها او تارها بالفعل الى غير
النهاية وان كان انقسام الزاوية بحسب الخطوط الواصلة بينها وبين تلك الانقسامات
وهمية وذلك كاف فيما نحن بصدده قلنا لا يخفى الا انه يلزم ح تخصيص هذا الدليل ايضا
بما اذا فرض البعد غير متناه في الجهات او الجهتين قلت انما كان ذلك كافيا لو كان الانزاج في جانب



الخط الموهوم الثابت وليس كذلك اذ هو موازي لغير المتناهي واما اذا كان في جانب الخط المايل الى غير المتناهي فلا وهو ظ وهذا الدليل مشهور بالمسامتة والشبري والاول باعتبار وجه التسمية ظ والثاني الشبري ووجهه ان العادة جرت بفرض الخط المتناهي قدر شبر و اذا اعتبر حركة الكرة المذكورة الى خلاف جهة الخط الغير المتناهي زال بعض انصاف الاقطار المسامتة لذلك الخط الى الموازاة فلا بد من وجود نقطة في ذلك الخط هي اول نقطة المسامتة لاستحالة ما بعد ما كانت وحصول الموازاة بعد ما لم تكن فلو كان الخط غير متناه يلزم احد الامرين اما تناهيه واما عدم وجود تلك النقطة والثاني باطل فتعين الاول ويسمى هذا برهان التخلص ولقايل ان يقول على الدليل الاول لا نم امكان توهم خطين خارجين من نقطة واحدة على الوجه المذكور على ذلك التقدير اي على تقدير عدم تناهي الابعاد مطلقا وانما يمكن ان لو كان عدم التناهي في جميع الجهات او في الجهتين واما اذا كان في جهة واحدة فلا لعدم امكان اخراج الخطين الى غير النهاية لعدم البعد الذي هو شرط والحاصل انه ان اريد تم تناهي الابعاد وتناهيها في جميع الجهات فالدليل المذكور لا يثبته بل انما يثبت تناهيها في الجهات الثلث والجهتين فقط وان اريد به تناهيها في الجملة ولو في جهة فمسلم ولكن لا يجديكم نفعا لان الوجه الاصلي في وضع هذه المسئلة اثبات التلازم بين الهيولى والصورة على ما سبق ومحدد الجهات هكذا قيل وفيه تامل اذ الانتهاء ولو في جهة كاف لثبوت التلازم اذ كون الشكل موقوفا عليه الا باعتبار استلزامه للنهاية التي هي من توابع المادة على لو تاملت علمت ان البرهان المذكور بحاصله ومآله لا بصورته وجميع مقدماته يجري فيما اذا لم يكن البعد الغير المتناهي خطا بل ذا عرض وان كان اقل قليل وقد تظهر من كلام الشيخ في اوايل النمط الثاني من طبعات الاشارات ان اثبات المحدد لا يتوقف على تناهي ولا نم امكان وجود بعد فيما بينهما مشتمل على ابعاد غير متناهية وانما يلزم ذلك ان لو كان هناك بعد هو آخر الابعاد وهو اول المسئلة قولكم كل جملة



من الزيادات محمولة لبعد ان اردتم به ان كل جملة متناهية كذلك فمسلم ولكن لا ينفعكم وان اردتم به ان كل جملة مطلقا سواء كانت متناهية او غير متناهية كذلك فلا نم وانما يكون كذلك ان لو اجتمع مع فرض عدم تناهي الابعاد بعد لا يكون فوقه بعد وهو مستحيل والاعتبار للمساواة ومنه يظهر ما على الثاني وجهي بيان الملازمة تامل ويقول على الدليل الثاني لا نم امكان توهم الخط على الصفة المذكورة ح اي على تقدير عدم تناهي الابعاد وقد عرفت فيما سبق ما به يستغني عنه ولا نم ان الخط المتناهي اذا تحرك بحركة الكرة لا بد ان يحدث في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة تمسكا بما ذكرتم في بطلان اللازم فان الحركة انما تقع في زمان وكل زمان منقسم لكونه كما بالذات فكل حركة منقسمة لانطباقها فوقوع بعضها قبل وقوع كلها ووقوع نصف بعضها قبل وقوع نصفها وهكذا الى غير النهاية فانه حركة يفرض ان اول المسامتة واقعة بها سبق بعضها ان يكون المسامتة واقعة به قبلها فلا يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول المسامتة وقد اجيب بان عدم التناهي يلزم للبعض لما ذكرتم وما ذكرنا فيكون سبيلا ومنهم من استخرج بتطبيق احد الامتدادين الغير المتناهي على الآخر على تناهي الابعاد في جميع الجهات او في بعضها وتفصيل ذلك ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن فرض خطين غير متناهيين مبتدين اخذهما من نقطة والآخر مما قبلها بقدر مساوي كذراع متلايم اعتبر بالقياس بهما ذراعا ذراعا في الذهن المكشوف ان انطباقهما الوهمي على هذا الوجه لا يتوقف على ملاحظة انطباقهما على التفصيل بل يكفي لذلك فرض انطباقهما على مقدار مفروض اجمالا فاذا اطبق احدهما على الآخر بان يجعل الذراع الاول من الاول في مقابلة الذراع الاول من الثاني بعد وقع الثاني في مقابلة الثاني والثالث في مقابلة الثالث وهكذا فان كان في مقابلة كل ذراع من الثاني لزم تساوي الزايد والناقص وهو محال ولا يلزم تناهيهما على تقدير عدم تناهيهما

وقد عرفت في بحث ابطال التسلسل ما فيه بما فيه لا يقال على سبيل المعارضة
لو كانت الابعاد متناهية ووقف شخص بالفرض على النهاية فان امتنع مد يده
فهناك جسم مانع عن مد اليد فلا يكون ما فرض من النهاية نهاية ولو امكن ذلك
كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان لان ما يسع منه اصبعا اقل مما يسع اليد
فهو مقدار وبعد بعد ولان الجسم مع امكانه ماهية كلية يعني تصورها لا يمنع الشركة
بين افراد غير متناهية على ما هو شان الكلي فيمكن وجود اقسام غير متناهية
ملزومة لامكان وجود البعد الغير المتناهي لانا نقول لا نم اقتضاء امتناع مد اليد
وجود مانع بل يجوز وجود ان يكون ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مد اليد
وايضا لا نم ان التناهي مع وقوف الشخص على النهاية اذا كان محالا كان التناهي
محالا فانه لا يلزم من امتناع المجموع من حيث هو مجموع امتناع شيء من اجزائه اذ يجوز
ان يكون كل من التناهي والوقوف على النهاية مع مد اليد او بدونه ممكنا ويكون
المجموع من حيث هو المجموع محالا مع انه يمكن منع امكان الوقوف على النهاية على تقدير
التناهي ولا نم ان كون ماهية الجسم كلية يقتضي امكان وجود اجسام غير متناهية
دفعة مجتمعة في زمان فانه يجوز ان يكون امكان وجودها في ازمنة مختلفة متعاقبة
لا دفعة فان امكان وجود الاجسام الغير المتناهية مطلقا اعم من امكان وجودها
دفعة ومقتضى الكلية ليس الا الاول واقتضاء الاعم لا يوجب اقتضاء الاخص بل لا نم
جواز بعد غير متناه ولا مكان هنا مظنة ان يقال مقتضى الكلية هو امكان وجود الافراد
الغير المتناهية مطلقا سواء كانت دفعة او في ازمنة مختلفة وليس خصوصية احدهما
منافية لهذا الاقتضاء فالعقل اذا لاحظ الكلي من حيث هو كلي جوز وجود افراد
غير متناهية مجتمعة ومتعاقبة معا قال على انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية
بالفعل فامكان وجودها في ذاتها غير نافع لانا لا ننافيها اذ معناه بجواز ان يكون

امتناع وجودها لامر آخر غير ذاتها فان الكلي الممكن قد يمتنع افراده او بعضها
لامور خارجة وان الممكن لذاته قد يمتنع اللازم من لوازمه كما سبق من امكان ابداع
المعلول الاول في ذاته وامتناعه باعتبار استناده الى العلة الاولى الواجبة
لذاتها والمقدار اي البعد والامتداد لا يوجد في الخارج مفارقا عن المادة حتى
يلزم انقسامه الى جوهري وعرضي بل اي بعد يوجد في الخارج فانه يكون ماديا خلافا
لبعض القائلين بالخلاء والا لكان غنيا بذاته عنها لان ما يمكن ان يوجد بدون
آخر لا يكون محتاجا اليه فلا يحل فيها البتة لان الغني عن الشيء بذاته لا يحل فيه
والا لكان محتاجا اليه خصوصا اذا كان عرضا والمقدمتان ممنوعتان اما الاولى
فلما مر من انه يجوز ان لا يكون الشيء محتاجا الى آخر بحيث يمتنع وجوده بدونه
ولا غنيا عنه بحيث يمتنع حلوله فيه بل يكون بحيث يمكن ان يحل فيه وان لا يحل
لعلة خارجة واما الثانية فلانها انما تتم ان لو كان المقدار حقيقة نوعية وهو مم
ونغايرهما في التحليل بمعنى انه يحصل من اعتبارها وملاحظة وجودها لا مع اعتبار تغايرهما
لعدم جريانه في جميع اقسامها على ما يظهر بالتأمل لامكان تحليل المقدار مطلقا متغايرا
عن المادة بالمعنى المذكور واذا ثبت ان الامتداد لا يكون الا ماديا مع امكان المغايرة
عنها في التحليل فاذا حللنا الجسم اي البعد الممتد في الجهات الثلث من غير التفات
الى ما عداه من المادة وغيرها يسمى جسما تعليميا ولا يمكننا تحليله الا متناهيا لجريان
الادلة الدالة على تناهي الابعاد في الخارج في البعد المتشخص المتحصل بلا تفاوت
وانما قال لا يمكننا تحليله ولم يقل لا يمكن تصوره لانه لا يمكن للعقل من ان يتصوره
غير متناه على الوجه الكلي فلهذا يصح الحكم عليه بانه ليس غير متناه بحسب التحليل فكذا
السطح في التحليل لانا لا نعني بالسطح الا نهاية الجسم التعليمي واذا حللنا ذلك السطح
من غير الالتفات الى ما يقارنه من المحل والكيفيات كاللون والضوء والاستواء والانحناء

والملاسه والخشونه يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط والنقطه من حيث اللزوم والتسمية
تفصيله انه لا يمكننا تخييل سطح يصلح ان يكون متناهيا في الوضع الا متناهيا الى
آخرها فلزمه الخط لانا لا نعني بالخط الا نهاية السطح واذا لاحظنا ذلك الخط من غير الالتفات
الى السطح وما يعرضه من الاستقامة والانحناء يسمى خطا تعليميا ولا يمكننا ايضا
تخييل خط يصلح ان يكون متناهيا في الوضع الا كذلك فيلزمه النقطة واذا اخذنا
تلك النقطة من غير الالتفات الى الخط وما يعرضها من الاوضاع ونحوها يسمى نقطة
تعليمية وانما قيدنا السطح والخط بالصلاحية المذكورة لان الحكم المذكور لا يجري في
السطوح والخطوط المستديرة وانما سمي المقادير المذكورة تعليمية لانها مما يبحث في
العلوم التعليمية اي الرياضية التي كان الاوائل يبتدئون بها في التعليم تأنيسا للنفس
بادراك المعقولات ثم الجسم يمكن اخذه لا بشرط شيء اي يمكن ان يتخيل من غير الالتفات
الى ما يحل فيه وما يلزمه وبشرط لا شيء اي يتخيل بشرط ان لا يكون معه ما يحل فيه واما
جواز تخييله بشرط فمما لا اختفاء فيه واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني
الذي هو الاخذ بشرط لا شيء فان السطح لا يمكن تخييله الا بحيث يعرض فيه جهات
ثلث اذ وجوده في الخيال منفردا عن المحل بلا عمق محال لما مر ما ذكر في ابطال الجزء الذي
لا يتجزى والخط لا يمكن تخييله الا بحيث يعرض فيه جهتان وقس عليهما النقطة فانها لا يمكن
ان يتخيل الا بحيث يعرض فيها جهة ولعل التعرض للجهتين في الخط وجهة في النقطة دون
الثلث مع انها لازمة ههنا ايضا بناء على ان المنافي الصريح للخط اولا هو وجود
العرض وللنقطة مطلق الانقسام والاول جسم لكونه مشتملا على الابعاد الثلثة
لا سطح والثاني سطح لكونه ذا بعدين لا خط والثالث خط لا نقطة والكل خلاف
الفرض ويحتمل ان يكون معناه ان السطح لا يمكن تخيله منفردا عما يحل فيه بل لا يتصور ذلك
الا فيما يعرض فيه جهات قد انعدمت احديها على ما يشهد به الوجدان وهو جسم فيكون

السطح المفروض مفارقا عن المادة مقارنا لها وقس عليه الباقي وانما لم نذكر النقطة ههنا
لانها ليست من اقسام الكم الذي هو المقصود بالذات ههنا مع ان حالها يعلم بالمقايسة
على الآخرين ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول اي لا بشرط شيء لانا نتصور الخط على الوجه
الكلي ونحمله على كل خط جزئي في مواد مخصوصة وكذلك السطح وذلك انما يمكن
اذا كانا ماخوذين لا بشرط شيء فانه اذا كان المحكوم عليه جزئيا ماديا مدركا على
الوجه الجزئي التخييلي يعتبر ان يكون المحكوم به غير مقيد بشيء من العوارض الكائنة في المحكوم
عليه او غيرها ولا بانتفائها مع انه كان مسلما ههنا كما مر ولعل منشأه ما اشتهر من
ان حمل الجنس والفصل على النوع يكون باعتبار اخذهما لا بشرط شيء قال المحقق الشريف
لا ريب في ان الخط المحمول ههنا هو الكلي المتعقل لا الجزئي المتخيل والكلام في المتخيل قال الشيخ
في الشفاء للفرق بين الاعتبارين فرق بين ان ينظر الى الشيء وحده وان كان معتقدا
انه مع غيره لا يفارقه وبين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقة ما هو معه والنقطة والخط
والسطح لا يتميز في الوضع عما يحل فيه اي لا يمكن الاشارة اليها بحيث لا يكون تلك الاشارة
الى محالها اصلا بل الاشارة اليها بالذات هي الاشارة الى محالها بالتبع وبالعكس
لانها لو تميزت في اصل الوضع عما يحل فيه لكان ما من النقطة الى جهة غير ما منها
الى اخرى وما من الخط الى يمينه غير ما منه الى يساره وما من السطح الى اعلاه غير ما الى اسفله
فيكون منقسمة فيما يمتنع الانقسام فيه فلا يكون النقطة نقطة والخط خطا والسطح سطحا
وكل ذلك خلف ولما فرغ عن مباحث الكم شرع في الكيف وهو وان كان اولى
بالتاخير عن الكم لكون الكم اعم وجودا منه لوجوده في المجردات لكنه اولى بالتقديم
بالنسبة الى سائر الاقسام لكونه اظهرها وجودا واعمال والانواع الكيفية اربعة ان ثبت
جنسيتها لما تحتها فلفظ الانواع على معناه والا فهو بمعنى الاقسام لانها ان لم يكن مختصة
بالكميات فان كانت محسوسة بالحواس الظاهرة فهي الانفعالات ان لم يكن راسخة والانفعا

ليات

ان كانت راسخة وان لم تكن محسوسة فان كانت استعدادا نحو الانفعال وقبول الكمال كاللين
او نحو اللاانفعال ومانعة الكمال كالصلابة فهي النوع والثالث اي الصنف وفيه نشر
غير مرتب وان لم تكن استعدادا بل كمالا فهي الحال ان لم تكن راسخة والملكة ان
كانت راسخة وقد رددها الكيفيات النفسانية اي الكيفيات المختصة بذوات
الانفس وفيه اشارة الى ان ما لا يكون احد الاقسام المذكورة لا يخص بحسب العقل
في الكيفيات النفسانية بل بحسب الاستقراء وان كانت من حيث هي مختصة بالكميات
لا تنفك وجودها وتعلقها عن الكم لا ما لا يوجد بدونه فقط والا لزم ان يكون الالوان مثلا
منها وعلى ارادة ما ذكرنا شو مثلها كالتربيع في الكم المتصل والزوجية في المنفصل فهي
الكيفيات المختصة بالكميات وقيد الحيثية لدخول الخلقة التي هي عبارة عن تركيب الشكل
الذي هو من الكيفيات المختصة بالكميات ومن اللون الذي هو من الكيفيات المحسوسة
فانها وان لم تكن جزءا من الكيفيات المختصة بالكميات لان اللون على تقدير اختصاصه
بالسطح وعدم نفوذه في اعماق الجسم ليس مما يعتبر في عروضها الكمية وخواصها لكنها من حيث هي
ماخوذة مع جميع اجزائها المعتبرة فيها ذلك اللون جزءا منها اعني الشكل كذلك النوع الاول
الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت غير راسخة مستقرة في محلها كحمرة الخجل وصفرة الوجل
فهي الانفعالات وان كانت راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر فهي الانفعاليات
وسمي هذا النوع بهذا الاسم اي بالانفعالات والانفعاليات لانفعال الحواس
عنها فهي اسباب موجبة لانفعالها متنوعة له مع انها اما شخصها او نوعها تابعة للمزاج
التابع للانفعال كحلاوة العسل وحمرة الورد التابعين للمزاج شخصهما النار وعلى
التراب التابعين بحسب النوع له وتسكل بعضهم في كون الرطوبة واليبوسة من هذا
القبيل وظاهر ان الوجهين المذكورين جاريان في القسمين فكان الانسب ان يسميا باسم واحد
بالانفعاليات لانتسابهما الى الانفعال بالمسماة او الشبه الا ان القسم الاول لما كان سريع زوالها

وعدم استقرارها ناقصة خارجة عن ان تستحق تسميتها باسم جنسها وكانت شبيهة بالانفعال
الذي هو التجدد والسارية من حيث عدم الاستقرار سميت وقوله اولا احتراز
عن الشكل والحركة فان الحس لا يتعلق عنهما اولا بل ثانيا اذ الاحساس المتعلق بعوارض
الجسم من اللون والسطح سائر الالوان مع الضوء لانه يتعلق بكل من اللون والضوء
احساس على حدة غاية ما في الباب ان الاحساس بالضوء شرط الاحساس باللون هذا فان قيل
يقتضي ذلك خروج الثقل والخفة لانهما ما يتعلق حس بهما ثانيا مع انهما من الكيفيات
المحسوسة كما صرح الشيخ بهما معا ما يتعلق الحس بهما معا فالاولى ترك هذا القيد لان التسمية
المذكورة يكفيها مجرد الانفعال سواء كان اولا او ثانيا ولا يرد مثل الشكل لعدم لزوم
الاطراد في وجه التسمية قلت لعل مراده بالمحسوسات ما كان محسوسا بشرط احساس آخر
والشكل بهذا المعنى لا ينافي كونه اولا بالمعنى المذكور والمحسوسات تسمى بحسب الحواس الخمسة
فهي اما ملموسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات اما
الملموسات قدمها على سائر المحسوسات اما لانها اوائلها لان العناصر متصفة بها
خالية عما عداها والسر في ذلك ان ادراك سائر القوى لمدركاتها انما هو بوسط العناصر
كتوسط الهواء في ادراك البصر والسمع والشامة وتوسط الماء في ادراك الرابعة
على ما يجيء تفصيلها فلو لم تكن العناصر خالية عنها لاختلط الكيفية المدركة بكيفية العنصر فلا
يدركها النوع على ما ينبغي الا ترى ان الهواء اذا كان ملونا لم تقو الباصرة على ادراك
سائر الالوان خالصة واما لان احتياج الحيوان الى اللامسة اشد واقدم من احتياجه
الى سائر القوى على ما يجيء فهي الحرارة والبرودة المسميان بالكيفيتين الفاعليتين بمعنى انهما
او صور محلهما سببهما يؤثران فيما يجاورهما والرطوبة واليبوسة المسميان بالكيفيتين
المنفعلتين لان محلهما بسببهما مستعد لان يقبل الاثر مما يجاورهما قال الشيخ في
الشفاء ان كان الحار والبارد كل واحد منهما يفعل في الآخر كما ينفعل منه وكذلك كل واحد

[illegible] ان كان [illegible] الانفعال [illegible]
[illegible] جميعا [illegible]

من الرطب واليابس يفعل في الآخر وينفعل منه اذا انفعل الحار والبارد الى الرطب واليابس
وسمي تلك الاربع ملموسات اولى كما ان الملموسات تسمى محسوسات اولى لان البسائط
العنصرية لا تخلو عنها وسائر الكيفيات منفكة عنها بوجه واللطافة والكثافة واللزوجة
والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة فغنيان عن التعريف
الحسي اذ كل احد يعرفهما ويتصور ماهيتهما بالاحساس بجزئياتهما بل قال بعض المحققين
لا يمكن تعريف المحسوسات مطلقا تعريفات حقيقية اذ لا يمكن ذكر شيء فيهما يفيد
تصورها مثل ما يفيده الاحساس بجزئياتها لكن قد يعرف بتعريفات لفظية وقد يذكر لها
ولغيرها من المحسوسات ايضا احكام وخواص موجبة لزيادة الكشف فمما قال المعلم من شأن
الحرارة وخواصها تفريق المختلفات بحسب الجمعه وجميع المتشاكلات بحسب اذا لم يكن
الالتحام بينهما شديدا لافادتها الميل المصعد لبعضها بواسطة التسخين المستلزم
لذلك التفريق والجمع فان المركب الذي لا يكون لطيفا شديد الالتحام لما كان تركبه
من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة كالهواء والماء والارض وكلما كان الطف
كان اقبل للخفة والميل الى الفوق من الحرارة الموجبة للسخونة فان الهواء اسرع قبولا
لذلك من الماء فانها اي الحرارة اذا اثرت في المركب الذي لا يكون الالتحام بين بسائطه
شديدا نادرا الاجل لاثرها كالهواء الى التصعد قبل مبادرة الابطاء في قبول الاثر
كالماء دون العاصي العسر المطيع لقبول الميل المصعد كالارض فيعرض من ذلك
الاختلاف في القبول تفرق تلك الاجسام المختلفة الطبائع بسبب اختلاف ميولها
وارد مادها بحيث لا يعوق البعض على منع البعض عن حركته الى احيازها الطبيعية مثله ولا سيما
المانع عن التفرق مثل التماسك الحاصل بسبب الاجزاء الرطبة المائية المسخنة بسبب الحرارة
ثم تحصل بعد ذلك التفرق ورفع الموانع عن مثلها الى احيازها الطبيعية اجتماع المتشاكلات
الكاينة في ذلك المركب متفرقة وانضمام بعضها الى البعض ثم اجتماعها وانضمامها مع ما كان

في الموضع المشغول اليه لمقتضى طبائعها فان تفرقها وعدم انضمام بعضها الى البعض
انما كان بسبب مانع عن ذلك فاذا ارتفع ذلك اقتضت طبائعها انضمام البعض
لعلة الجنسية والحاصل ان الفعل الاول للحرارة انما هو التسخين الموجب للميل المصعد
الموجب للتفرق بين المختلفات المقتضي للجمع بين المتشاكلات ولما كان كلها ناشية عن الحرارة
في الجملة نسب عليها ولا يذهب عليك ان تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لا يكاد يخلو
عن تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فان الهواء المنفصل عن ذلك المركب يستصحب اجزاء
مائية وارضية فيتفصل تلك الاجزاء بانفصال الهواء ويجمع اجتماعه فيلزم ما ذكرنا قطعا
لكن ليس شيء من ذلك بالذات بل بالتبع واما المركب الذي بسائطه شديدة الالتحام
فان لم يكن اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا قوي تاثير الحرارة فيه حدث فيه حركة
دورية كما في الذهب المذاب في البوتقة فان اللطيف اذا مال الى التصعد لعدم غلبة الكثيف
على اللطيف بحيث يمنعه عن الميل بالكلية جذبه الكثيف الى السفل لشدة الامتزاج بينهما
وعدم غلبة اللطيف على الكثيف فيحدث حركة دورية وان كان الغالب هو اللطيف يصعد
ويستصحب الكثيف بالكلية كالنحاس المركب مع النوشادر تركيبا محكما فانه اذا اثرت النار فيه
اثرا شديدا ارتفع بالكلية والا اي وان لم يكن الغالب هو اللطيف فان لم يكن الكثيف
غالبا جدا بل قليلا اثرت النار في تليينه لا في تسييله كالحديد والا اي وان لم يكن كذلك
بل كان الكثيف غالبا جدا فلم تقو على تليينه ايضا كما لم تقو على تسييله كالطلق والنورة
مما لا يذاب الا بحيلة يستعملها اصحاب الاكسير ومن اسباب الحرارة الحركة فانها لذاتها
مما يحدث الحرارة في محلها او مجاورة العادلة لها بخلاف الفلك الذي ليس قابلا لها و
انما قلنا لذاتها لان الحركة المفرطة قد تكون موجبة للبرودة لكن لا بالذات بل بالواسطة
كما نشاهد عن ابداننا بعد ان سكنا عن الحركة المفرطة وذلك انما يكون بسبب ان الحركة
تحلل اجزاء الروح الحيواني المسخنة للحرارة الغريزية فيستولي البرودة بعد السكون لاجل ذلك

اي البخار الذي

واما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة عما من شانه ان يكون حارا فالتقابل
بينهما حينئذ تقابل العدم والملكة وهو باطل لانها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك اي محسوسا
فلا تكون البرودة عدما لا يقال الانفصال عدم الاتصال مع كونه محسوسا فلا يصح الكبرى
كلية لانا نقول المحسوس ههنا ليس الا قسمين منفصلين غير متصلين مع ما بوضعهما بسبب الانفصال ولا شيء
من ذلك بعدم بل هي امور وجودية تابعة للانفصال فيحمل ان الانفصال محسوس
وقس سائر الامور العدمية عليه كالعمى ومنهم من قال هي كيفية من شانها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات ولو قيل هي كيفية شانها القبض مطلقا لم يكن بعيدا كما يظهر عند التامل
فعلى هذا كان بينها وبين الحرارة تقابل التضاد واما الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم
سهل التشكل بالاشكال الغريبة وسهل الترك له اي للتشكل يعني انها كيفية يصير
الجسم بسببها بحيث يقبل الاشكال الغريبة على الامور الخارجة واذا ارتفعت تلك الامور
ازال تلك الاشكال اما بنفسها او بادنى مؤثر اخر كما تشاهد في الماء عند صبه في اوان مختلفة
الاوضاع وسائر الاجسام اللينة واذا كان اثر الرطوبة ومقتضاها قبول الاشكال
وتركها بسهولة فكل ما كان قبوله لذلك اسهل كان ارطب فيكون الهواء على هذا التفسير
ارطب من الماء بل النار ارطب منهما لكونها الطف منهما لا يقال النار لا تقبل بسهولة
الاشكال صنوبريها وكونها لطيفة لا يقتضي ذلك وانضمامها من قبولها الاشكال
المختلفة يجوز ان يكون لاختلاطها بالاجزاء الهوائية واما النار الصرفة فقبولها
له غير معلوم لانا نقول القول بانها لا تقبل بسهولة الاشكال صنوبريها ممنوع لشاهد
اذ قبولها الاشكال المختلفة ليس اعسر من قبول بعض الاجسام الرطبة مثل الشمع والعسل
وغيرهما وبان قبولها الاشكال باعتبار اختلاط الاجزاء الهوائية مما يحكم العقل
بخلافه والتردد في الوهم على انه احتمال فقط فلا ينافي معه الجزم بيبوستها كيف ولو كان
كذلك لما صح الجزم برطوبة الماء الذي عندنا ايضا وقد عرفت الرطوبة ايضا بانها كيفية

بها [illegible]

يصير الجسم بها سهل الالتصاق بما يلاقيه وسهل الانفصال عنه فعلى هذا لا يكون الهواء
رطبا لا يقال العسل والدهن الرقيق من الماء الصافي فيكون ارطب منه وذلك باطل اتفاقا
لانا نقول الفرق بين سهولة الالتصاق وشدته وهما اشد التصاقا منه لا اسهل
ولو سلم قلنا لا نقتصر على سهولة الالتصاق بل نضم معه سهولة الانفصال التي هي مفقودة
فيهما هناك الكلام في سهولة انفصال الماء ايضا وعلى التوقف ان المدقوق دقا ناعما
يلزم ان يكون رطبا وعلى الثاني يلزم ان لا يكون كثير من الاجسام الرطبة رطبا ويمكن دفعه
عن الاول بتقييد الجسم بالواحد الحقيقي وقد حصل النزاع لفظي راجع الى الاصطلاح
وهي اي الرطوبة غير السيلان بل بينهما عموم من وجه فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام
متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجدت ذلك في التراب
والرمل اليابسين كان سيالا واما وجود الرطوبة بدون السيلان فقط في الماء الراكد
وغيره من الاجسام الرطبة واما وجودهما معا في الاجسام الرطبة المتفاصلة المتدافعة كاجزاء
الشمع والعسل المتفاصلة المتصغرة المتدافعة وظاهر ان السيلان بالمعنى المذكور لا يوجد في
الماء اصلا ولعل الصحيح ما قيل انه عبارة عن حركة توجد بسبب دفع اجزاء الجسم المتصلة
بحسب بعضها بعضا سواء كانت متصلة في نفس الامر اولا واليبوسة هي الكيفية
التي بها يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له بعد قبوله وقد يقال هي التي يقتضي به
الالتصاق بالجسم الملاقي والانفصال عنه واما اللطافة فيقال على رقة القوام اعني
كيفية يقتضي سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وعلى هذا كانت هي نفس الرطوبة و
عبارة القوم كعبارة المص مطلق للسمل على حد الكيفية المقتضية في كل شيء واتحصر
بان اللطافة في العرف يطلق على رقة القوام وعدم تكاثف الاجزاء وانه ما [illegible]
ان يعتبر معه السهولة المذكورة وعلى قبول الانقسام بسهولة الى اجزاء صغيرة جدا
وعلى سرعة التأثر من الملاقي وعلى الشفافية وهي بهذه المعاني الاخير لا تكون من الكيفيات

الملموسة والكثافة على مقابلات هذه الاربعة تقابل الصفاء او تقابل العدم و
الملكة فيطلق على غلظ القوام اعني صعوبة قبول الاشكال وتركها وعلى عدم قبول
الاجسام عما من شانه ذلك وعلى بطوء التاثر وعدم الشفافية عما من شانه ذلك واللزج
هو الذي يسهل تشكيله باي شكل اريد ويصعب تفريقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف
من جسم رطب ويابس بالتعاشديد افامتداده من الرطب واستمساكه من اليابس
والهش بالعكس اي يصعب تشكيله ويسهل تفريقه لغلبة اليابس وقلة الرطب
مع ضعف التاليف والجسم الذي طبيعته لا تقتضي الرطوبة كالحجر فان لم يلتصق به جسم
رطب كالماء اما لعدم وصوله او لعدم قبوله اياه اما لذهنيته او لملاستة بحيث
سرلق عليه الجسم الرطب فهو اي عدم لصوقه اما هو عنده عديمه الجفاف وان التصق
به ذلك فان كان غائصا فيه بحيث يحدث فيه لين فهو المنتقع كالحجر المتحلل عن الماء
والا اي وان لم يكن غائصا فيه فهو المبتل كالحجر الذي يجري على ظاهره ماء فالبلة عبارة
عن الجسم الرطب الجاري على ظاهر جسم آخر ومقابلها الجفاف تقابل العدم والملكة
والبلة بهذا المعنى لا يكون من مقولة الكيف بل هو جسم ماخوذ على نسبة مخصوصة او كان
غائصا فيه ولكن لا يحدث فيه صلابة كما في حالة السبق فلا يسمى منتقعا الخ وبعيد الجسم
بما لا تقتضي طبيعته الرطوبة يخرج الجفاف والبلة الساري للاجسام الرطبة كالشمع الان اراد
بالرطوبة البلة والزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسر الحد فيه مدافعة صاعدة والحجر
المسكن في الجو قسر الحد فيه مدافعة هابطة والاول هي الخفة او مبدؤها والثانية هي الثقل او
مبدؤه وانا اوردنا المبدء فيهما لان بعضهم على ان الخفة كيفية طبيعية يقتضي تحرك الجسم نحو
المحيط والثقل كيفية يقتضي تحركه نحو المركز ولعل هذا احق فح لا يكون الخفة والثقل مما يدرك
باللمس بالذات واما المبصرات بالذات اي التي يتعلق بها الابصار بذاته فهي كيفيتان
الضوء واللون ورؤية الثاني مشروطة بالاول على ما هو المشهور واما المبصرات بالعرض

فكثيرة مثل الشكل والوضع والحركة والسكون والخشونة والملاسة والاستقامة والانحناء
والطلاقة والعبوس وامثال ذلك مما يتعلق بها الابصار المتعلق بشيء آخر سواء كانت
من الاقسام الاخر من الكيف او من مقولات اخر والاشبه ما قال البعض ان البياض ايضا
مبصرة بالذات وكان اللون اظهر وجودا من الضوء قدمه عليه مع انه شرط لرؤيته
وقال فالبياض منها بياض لانه قد يحصل عند مخالطة الهواء المضيء للاجسام الشفافة
المتصغرة الاجزاء كالثلج فانا نراه ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك فانه انما يحصل
من اجتماع اجزاء جمدية شفافة كالطف اجزاء هوائية مستنيرة ينعكس الشعاع من سطوح
بعضها الى بعض فيتخيل تلك الاشعة المنعكسة بياضا فان الشعاع القوي اذا وقع
على شيء يتخيل انه بياض كما نشاهد من انعكاس اشعة الشمس من المياه الى الجدران
وفيه تامل اما اولا فلانه يجوز ان يكون ما ذكرتم ليحيله سببا لحدوث كيف وقد يجوز ان يحصل
مزاج بين اجزاء مائية وهوائية وارضية يوجب حصول البياض واما ثانيا فلان الثلج
الملقى في الماء يحس بياضه مع امتناع احساس اجزاء هوائية تحصل لذلك في خلال اجزائه
كما هو الظاهر الملهم الا ان تبدل لفظ الهواء بالجسم القابل للاستنارة والاول في المثال مما
لا يتصور فيه المزاج كالزجاج المسحوق وموضع شق بعض الاجسام الصلبة حتى
سعد عنه المنافذ والحق ان الاحساس على وجه التخيل لا يخص بالبياض بل كثير من
الالوان كذلك ولا اظن ان يرتاب فيه من كان قد مر يوما بالاراضي الحمرة والصفرة
وغيرهما حين ارتفاع الشمس عن الافق فانه يتخيل ح الحمرة والصفرة وغيرهما فيما يقربهما
والقول بان تلك الاشياء اذا كانت محاذية للاراضي المصبغة الملونة استنارت
بها وتلونت بالوانها وكان محاذاتها اياها شرطا لبقاء الوانها كما انها شرط لبقاء استنارتها
مما لا يلتفت اليه وقد يكون كيفية حقيقية قائمة بجسم كبياض الاجسام الصلبة كالحجر الاملس
وكبياض البيض المسلوق اي المطبوخ فانه بعد السلق يصير بعضه ابيض وليس ذلك

بسبب ان النار ان احدثت فيه اجزاء هوائية في خلال اجزائه لانه بعد الطبخ يصير اثقل
ولو كان السبب ما ذكر لصار اخف وقد نوقش بان سبب التخلخل يا حبه كوران تكون
اجزاء آخر ذات تعلم ان امثال هذه المناقشة لو سمعت لما بقي ضروري اصلا واما غيره
من الالوان كالسواد والحمرة وغيرهما بل بعضها لما عرفت فهي كيفيات حسية محسوسة
قائمة بالجسم وانكارها انكار لاجل البديهيات واما الضوء فهي غني عن التعريف و
قد يعرف بانه كيفية لا يتوقف ابصارها على ابصار شيء آخر وقد اختلف في وجوده فقال
بعض الناس انه ليس الا ظهور اللون وظهوره شيئا يسمى ضوءا بل ظهور الالوان مطلقا يسمى ضوءا
وخفاؤه ربما يسمى ظلمة وما بينهما مع اختلاف مراتبه ظلا واذا بلغ ظهوره النهاية
ويبهر الابصار حتى لا يقوى على ادراكه يسمى شعاعا كما في الشمس والقائلون بوجوده
يقولون انا ندرك قطعا عند مقابلة الجسم المضيء كيفية وهداية منبسطة على سطح المرئي
غير الساطع والسواد وسائر الالوان المختلفة بل على الاجسام الشفافة الغير الملونة ظاهرا
وباطنا كالبلور والمياه الصافية للنوعين صحيح مدافعة لا لطول الكلام بذكرها مع ما لها
وله مراتب مختلفة بحسب الكمية فان الهواء القابل لقبول الضوء بسبب اختلاف الاجزاء البخارية
والهبائية المقابل للشمس عند الاسفار وبعد الغروب يصير مستضيئا وانه مقابل لوجه
الارض فيصير ذلك الهواء مضيئا اي لوجه الارض فالضوء القائم بذات المضيء
بالذات كالشمس وسائر الكواكب غير القمر يسمى ضوءا وضوءا اولا والحاصل
من المضيء لذاته في مقابلة يسمى نورا وضوءا ثانيا ثم ذلك الحاصل يقسم ايضا اولا
قسم اول وثان على ما قال فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الاول كالضوء الحاصل
للقمر والهواء المذكور من الشمس ومن المضيء لغيره كالضوء الحاصل لوجه الارض من القمر
والهواء المستضيء من الشمس هو الضوء الثاني اي ليس باول ويشمل ما يكون في المرتبة

الثالثة وما بعدها كالاظلال الحاصلة في الليالي المقمرة في افنية الجدران ونحوها و
ما يحصل في البيوت الداخلة في بيوت اخر وكل منها يختلف بحسب الشدة والضعف لاجل
المعتبات والقوابل والشرائط والمعدات وقد اختلف ايضا في ان الهواء هل هو قابل
للاستنارة ام لا فمنعه بعض وقال لو كان كذلك لكان وقت ساعة كون الشمس طالعة والحجاب
انه يجوز ان يكون للرؤية شرط آخر غير الانسان كاللون وكثافة الجرم وعدم القرب المفرط
فان الشيء اذا قرب من الباصرة لم ير اصلا كما اذا اتصل بسطح الحدقة الا يرى ان
الهواء المستضيء عند الاسفار وبعد الغروب لما كان متساويا بنه هواء غير مستنير
يرى كما يرى على ما قال ايضا والذي يدل على ان الهواء متكيف بالضوء رؤيتنا الحمرة الذي
في افق الشرق وقت الصباح ايضا لكن هذا لا يدل على كون الهواء الصرف قابلا
للضياء لكون ذلك الهواء المرئي مخلوطا بالاجزاء البخارية والهبائية المرتفعة
من الارض والماء كالسحاب علوه الاسفلية الان نجعل المدعي تكيف الهواء مطلقا بالضوء
سواء كان صافيا اولا والظل هو الضوء الثاني بالمعنى الثاني وهو قابل للشدة و
الضعف كما يشاهد وعلى هذا كان استضاءة وجه الارض من القمر ظلا وهو بعيد عن العرف منه
وقد يخص بما يكون من مقابلة الهواء المستضيء والظلمة عدم الضوء مطلقا عما من شانه
ان يصير مستضيئا والحق ان الضوء عرض يحصل في القابل المقابل للمضيء بالذات
او بالواسطة مقابلة مخصوصة فكلما زال المقابلة زال الضوء لزوال شرط وجوده
وفيضانه من المبدا الفياض على ذلك المحل ومنهم من زعم ان الضوء اجسام شفافة
غير ساترة لما وراءها منفصلة عن المضيء بالذات او بالغير متصلة بالمستضيء بكون
سبب الاستضاءة ما لم يقع بينها وبين مبدئها حائل وتكون معها وان ما يسخن
لما يتصل هي به او يجاوره ولا يذهب عليك ان القائل بهذا القول لا يتمكن في القول
بامتناع خرق الافلاك وقد يهاجم ما فيها من الكواكب بانتقاضها وكلاهما ظاهر

اي لا زال بزوال اوضاعها
بالنسبة الى الكواكب
منه

ولا تذكر الضوء والظل الا بسبب ...
انتهى الظلمة مع انها عدم ...
بسبب السبب ... منه

وهو بط والا لكانت حركته بالطبع الى جهة واحدة ضرورة ان الحركة الطبيعية للجسم الواحد
اولاجسام متحدة بحسب الحقيقة لا تكون الا الى جهة واحدة فلا تحصل الاستضاءة الا
من تلك الجهة واللازم بط فانا اذا ثقبنا صفيحة مشوية سقيفة نار ملاصقة
لهواء سار ساير اطرافها رأينا المستضيء بضوئها ما ماسّ ديها اكثر مكثر منها وانما احتجنا
الى مثل هذا المثال لان المضيء الذي له استدارة كالكواكب والسراج يمكن ان يقال اقتضاه
الجهات المتعددة منه لاتصال تلك الاجسام من اطرافه فيتحرك كل منها في سمت
ما انفصل عنه فلا اختلاف في الاقتضاء حقيقة فاستدل بما ذكرته من الصفيحة لجواز ان
يكون مركسه فالاجزاء المنفصلة يكون حقائق مختلفة متحركة الى جهات متعددة ملت
اختلافها على حسب تعدد الجهات الغير المحصورة غير معقول على انه لو كان كذلك
للزم الاختلاف في الجهات بتغير الصفيحة وجعل اعلاها اسفل ويمينها شمالا وبالعكس
وايضا يشكل ذلك في الضوء الثاني ودفعه يحتاج الى تكلف بارد وانما خصص
حركتها بالطبع لان الارادية والقسرية بمعزل عن الوقوع اما الارادية فظاهرة
واما القسرية فلان عموم القاسر جميع المواد في جميع الاوقات والاوضاع مما يحكم
العقل باستحالته واحتجوا على كونه جسما بانه متحرك متحدر من الشمس وغيره من الكواكب
ومنتقل بحسب انتقال المضيء ومنعكس من المستضيء الى ما يحاذيه وكل متحرك كذلك
جسم اذ يمتنع هذه الحركات على الاعراض والصغرى ممنوعة اي لا نسلم انه متحرك
من المضيء الى المستضيء اذ لو كان كذلك لرأيناه في وسط المسافة ولان الشمس
اذا طلعت استضاء وجه الارض من المشرق الى المغرب دفعة وفي الاول انه
يجوز ان تكون الرؤية مشروطة بالكثافة فينتفي بانتفائها ثم اشار الى منشأ التوهم
حركته فان للمضيء في بعض الصور لما كان غالبا يسبق الى الوهم ان الضوء متحرك
متحدر من العلو الى السفل انحدار الاجسام الثقيلة ولا فصل بين الاضواء فكان كل ضوء

كذلك وانه كلما استقل المضيء استقل الضوء مما كان متقابلا له ويحدث فيما يقابله
حسب انتقال المضيء فيتوهم انه منتقل بانتقال المضيء وانه كلما استضاء جسم بسبب مقابلته
للمستضيء من المضيء بحسب ان الضوء قد انعكس اليه من المستضيء الاول بعد وصوله من المضيء اليه
ولا شك ان الانتقال المتخيل في الضوء يتخيل ايضا في الظلة مع انهما ليسا جسما بالاتفاق
ومنهم من زعم ان الظلمة كيفية وجودية مانعة عن الابصار والغرض من هذا الكلام
بيان حكم من احكامها وانها وجودية لا نورية والا لا يعني بمثل السواد المانع عن ابصار
الاشياء السودة الصغيرة وهو بط لانه اذا جلس شخص في غار مظلم وخارج الغار جماعة
واوقدوا عندهم نارا فان القاعد في الغار يراهم دون العكس فلو كانت الظلمة
كيفية وجودية مانعة عن الابصار بالحيلولة بين الرائي والمرئي لما اختلف الحال
بالرؤية وعدمها ولو قيل هي كيفية مانعة عن ابصار ما هي محيطة كان الرؤية مشروطة
باحاطة الضوء بالمرئي لم تتوجه عليه ما ذكر لكن الظاهر انها عدمية وما توهم حيلولة
الضوء اعني الحالة الشبيهة بالسواد ليس الا كما توهمه عند اغماضنا العين واستغناء
الرؤية بالمرء وذهب الشيخ وكثير من الحكماء الى ان الالوان غير موجودة في الظلمة
لانا لا نراها فيها فعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة عن الابصار
والثاني بط لما مر من انها عدمية فلا تكون مانعة فتعين الاول واجاب الامام عنه
بان قال انا نمنع الحصر لجواز ان تكون عدم الرؤية لعدم شرطها فان من شرط رؤية
المرئي ان تكون المرئي مضيئا لذاته او لغيره فيستدل اللون شرط لوجود الضوء
فلو كان الضوء ايضا شرطا لوجود اللون لزم الدور واجيب بانه دور معية فلا
استحالة واعترض بان الضوء الذاتي غير مشروط باللون الا يرى انه لا خلاف لاحد
في ضوء الشمس مع انه لا نقول بلونها الا شرذمة قليلة والضوء العرضي انما يتوقف
على الكثافة ولزوم اللون للكثافة على تقدير تسليمه لا يقتضي كونه ايضا موقوفا عليه

المانعة عن نفوذ الشعاع فيه

واعلم ان الضوء وان كان شرطا لرؤية المرئي الا ان بعض الاشياء مع كونها
مضيئة لا ترى الا بعد احاطة الظلمة بها واستتار ضوئها باشد من اضوائها بحيث
لا يقوى البصر معه على ادراكها كما في الكواكب والنار الضعيفة والحيوانات
اللامعة ويسمون بعضها في الليل دون النهار ونظيره رؤية الهباء المنبث في الضوء
دون الفضاء، واما المسموعات ففي الصوت وهو غني عن التعريف كسائر
المحسوسات والحروف وهو عند الشيخ كيفية وهيئة تعرض للصوت تتميز بها
عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل اي الزيرية والبمية ولم تعم به تلك الكيفية
تميزا في المسموع وانما قال في الحدة والثقل لان كل واحد منهما كيفية تعرض للصوت
وتتميز بها عن صوت آخر تميزا في المسموع مع انه ليس بحرف وانما قلنا ولم
تعم به تلك الكيفية احترازا عن ان يلفظ بحرف واحد مرتين فانه في كل واحد منهما
لا يتميز عن الآخر بسبب تلك الكيفية الحرفية مع انه يمكن ان يقال يكفي لاخراج كيفية
الحرف عما عداها تمييزها للصوت التمييز المذكور ولو بالقياس الى بعض المواد وانما قال
في المسموع احترازا عن الطول والقصر والطيب وعدمه وغيرها مما لا يكون مسموعا
اما الطول والقصر فلانهما كميتان مخصوصتان منطبقتان على الزمان ليستا بمسموعتين
بل المسموع انما هو الصوت لكن لما كان في سماع احدهما في زمان اطول من زمان
سماع الآخر حكم بان احدهما اطول من الآخر وتوهم ان تلك الاطولية مدركة
بالسمع واما الطيب وعدمه فلانهما انما يحصلان بسبب تناسب اجزاء الصوت
المسموع بعضها مع بعض وعدم تناسبها غير مسموعين بل معان خفية يدركها الوهم
بعد ادراك السامعة للصوت واجزائه ومن ثم يتوهم انهما مسموعان وقد يجعل
الحرف نفس ذلك الصوت المعروض للكيفية المذكورة وقد يجعل مجموعهما والسبب
الاكثري للصوت تموج الهواء بقرع او قلع عنيفين اما ان التموج سبب للصوت

فيشاهد الدوران حيث يدوم بدوام تحرك الهواء بتحريك العضلات الخلقية
وسائر الآلات الصناعية وينقطع بانقطاعها واما انها اكثرية فاما بناء على انه
قد يتخلف عنه واما بناء على ان الدوران لا يفيد الا الظن فيجوز ان يكون السبب غيره فـ
تامل وليس المراد منه اي من تموج الهواء حركة انتقالية من هواء واحد بعينه حامل
لكيفية الصوت الى الصماخ بل المراد منه حالة شبيهة بتموج الماء الراكد عند وقوع
مثل حجر في وسطه فانه اي التموج يحدث في الماء او في الهواء بصدم من جزء بعد
صدم من آخر وسكون بعد سكون الى ان يقف وسبب التموج الموجب للصوت
امساس عنيف وهو القرع العنيف مع المقاومة الذي لا يندفع بدفع القارع
ولا يلحق به وبالهواء المتحرك به بسرعة كقرع الماء بالخشب او ما بعنف وقرع
الهواء بالرياح الشديدة التي تقتضي انضغاط هوائها وبين الهواء الساكن
والمتموج وقرع الاوتار بالمضراب لا كقرع الصوف بالقطن والعلاوة مما
يعين على شدة انضغاط الهواء في قرع الخشونة والتخلخل او تفريق عنيف وهو القلع
العنيف مع المقاومة لكسر الخشب لا كشق القطن وهما اي القرع والقلع
يحوجان الهواء الى ان ينقلب ويتحرك من المسافة التي سلكها القارع الى جنبيها
بعنف شديد ويلزم من ذلك ان يتأدى الهواء المتباعد للتشكل اي الهيئة
والتموج الواقعين هناك وهكذا حتى ينتهي الهواء الراكد في الصماخ فيضرب
ذلك الهواء الحامل لكيفية الصوت على الجلدة التي او دعت فيها العصب السامع
نفسه لذلك ويدرك الكيفية التي وردت له ويتوقف الاحساس بالصوت على
وصول الهواء الحامل له الى الصماخ ولا تكفي له حركة كيف كان لميلانه اي ميلان
الهواء الحامل او الصوت او المحمول من جانب الى آخر عند هبوب الرياح فيتشوش
السماع لذلك فلو لم يتوقف الاحساس بالصوت على وصول الهواء الحامل له

من جانب الآخر عند هبوب الرياح حتى يسمع لتشويش السماع بل ادرك من حيث صدر
كما ان هبوب الرياح ونقل الهواء من جانب الى آخر لا يؤثر في ذهاب الاشياء واللازم
باطل بالضرورة وايضا من اخذ انبوبة ووضع احد طرفيها على فمه والطرف الآخر على
صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين
الذين هم على مسافة اقرب من السامع وذلك لعدم وصول الهواء الحامل الى
الصماخ لعدم المسامات في الانبوبة او قلتها وصغرها جدا وكذلك يرى ضرب
الحطب بالفاس قبل سماع الصوت الحادث مع الضرب بحسب الزمان قبلية
صالحة متفاوتة بحسب قرب المسافة وبعدها فلولا ان السماع موقوف على وصول
الهواء المتموج الى الصماخ لما تأخر عن مشاهدة الضرب وكل ذلك اي الوجوه
الثلثة يدل على ما قلناه من توقف السماع على وصول الهواء الى الصماخ كما اشرنا
اليه في كل واحد واعترض بانه يجوز ان يكون كل منها لفقد شرط او حصول مانع
كعدم وصول الهواء الحامل الى حد يسمع منه الصوت على ما هو مذهب بعضهم
واجيب بانه قد يحصل من تتبع مواد جزئية وامارات دالة على مطلوب جزم صادق
لا يقبل التشكيك وان كان كل واحد منها لا يفيد الا الظن هذا هو المشهور
بين القوم وههنا بحث اما اولا فلان ما ذكر في الفرع لا يستلزم القلع فانه اذا قلع
شيء عن شيء يتحرك الهواء الى محل المقلوع لا الى الاطراف كما في الفرع ولزوم تحرك
الهواء الى الاطراف بسبب المقلوع على تقدير تسليمه لا يكون مفيدا الا بالحس الصوت
من المنفصل مع كون الهواء المتحرك بحركة المقلوع في سمت قلعه بعيدا جدا عن ذلك
فيما اذا كان المقلوع طويلا جدا بلا اعوجاج واستقامة لا في ذاته ولا في حركته واما ثانيا فلانه
يدرك الصوت من حركة ضعيفة مع هبوب الرياح الشديدة من جانب السامع بحيث
لا يتوهم عاقل جواز حركة الهواء بتلك الحركة الضعيفة اليه واما ثالثا فلانه يحس من اصطكاك

الاحجار في جوف الماء بل يسمعه من كان مرتمسا مغمورا فيه والجواب بان
الماء الذي عندنا مركب فيه اجزاء هوائية حركت الشاهد بذلك الاصطكاك
ليس مما تشنع به وذهب بعضهم الى ان السماع على سبيل الانطباع كانطباع المبصرات في الباصرة
واعترض عليه بانه لو كان كذلك لما مال الصوت من جانب الى آخر بهبوب الرياح
كما لا يتفاوت انطباع المبصرات ولما تخلف الصوت عن السبب كما في مثال ضرب الفاس
ويمكن ان يجاب بانه يجوز ان يكون حركة الهواء المتوسط بين السامع والمصوت الى خلاف
جهة السامع مانعة للانطباع وحركته اليه موجبة له وان يكون البعد مانعا عن سرعة الانطباع
وكلما كان البعد ابعد كان الانطباع ابطأ الى ان ينعدم هذا والاظهر ان شرط الاحساس بالصوت
ليس صادقا على الهواء بل الجسم الحامل الذي يستعد له لمجاورة القرع او القلع العنيفين على
ما يجاور ذلك المستعد لمجاورته حتى ينتهي ذلك الاستعداد الى الجسم الكائن في الصماخ
فيتكيف به فيحصل الاحساس به وان يحصل انتقال السماع كما في الشم وادراك الرائحة و
لا يخفى على المنصف المتامل فيه حدوث الاصوات والتخلف والميل وغيرها والصوت
موجود في الخارج اي خارج الصماخ او في الاعيان قبل وصوله اي الهواء الحامل
او الصوت باعتبار ذلك الهواء الى الصماخ خلافا لمن ذهب الى ان حدوث
الصوت لا يكون الا عند وصول الهواء المتموج الى الصماخ ومسه اياه والا اي وان
لم يكن الصوت موجودا في الخارج قبل الوصول الى الصماخ بل كان حدوثه عنده
كما ذكر لما ادركنا جهته اذ ما لم يوجد لم يدرك وما لم يدرك لم يدرك جهته ويمكن
ان يقال في تقرير مرام الكلام الصوت موجود في الهواء المتموج الكائن خارج الصماخ
مسموع ثم وان كان بعد وصول طرفه الى الصماخ كما يرى شيء ذو بحجمه والا لما ادركنا
جهته بل قربه وبعده الخ كما انا لا ندرك جهة الملموس والمذوق الذي وصل الينا
واللازم باطل فانا ندرك جهته وان وصل الينا من جانب الاذن الذي لا يكون في جهته

الفارع كما اذا شد وتا الاذن الايمن الذى هو من جانب المصوت وسمعنا بالاسر
الذى هو فى خلاف جهته وبين صوتين مسعا وين بحسب المسافة وحكمنا بقرب القريب
وبعد البعيد وان كان الاقرب اضعف والابعد اقوى فان قيل هذا منقوض
بادراك اللامسة اعلما قلت ادراكها ليس الا الدفع وقيل من تلك الجهة
كما لا يخفى بخلاف الصوت كامر والهوا اذا تموج مصوتا وقاومه جسم كجبل
او جدار املس ومنعه حتى انصرف الى جانبه على غير ذلك الشكل والهيئة التى كان
عليها قبل المنع حدث من ذلك صوت شبيه بالاول هو الصدا وما فهمه بذلك ترى
حجاه فى طاس مملو ما فانه يذهب لدوائر من المركز الى المحيط على الاتساع ثم تتراجع
منه الى المركز على التضايق قيل لا يخ صوت عن صدا اصلا لكن لا يح سماع على العكاس الانه
قد لا يحس به اما لضعف المدافع واما لعدم ملايمة واما لبعده واما لقربه من المبدا
بحيث لا يتميز بين الصوت والصدا ومن ثمه كان صوت المغنى فى المسمعات والعبات
ارفع منه فى غيرها واما المذوقات اى الطعوم والطعم اما بسيط او مركب اما البسيط
فهو ثمانية وقد يجعل تسعة بنا على جعل التفاهة منها فان المصرح به ان تشيرالى ان التفاهة
يطلق على معنيين احدهما لا يصلح ان يحل من الطعوم مطلقا والثانى مركب لا بسيط فمعناه الجسم
الذى لا يحس بطعمه لعدم تحلل شى منه يخالط الرطوبة اللعابية وسعد فى جرم اللسان
لشدة تكاثفه اذا احيل فى تحليل اجزائه احس منه بطعم كالنحاس فانه اذا احتيل
فى تحليل اجزائه يحس بطعم قوى منه ويسمى ذلك الطعم تفاهة وذلك الجسم تفها
اى ملفى ضد الملح والتفاهة قد تقال بالاشتراك على عدم الطعم ايضا كالمياه الخالصة
والجسم الحامل للطعم اما لطيف او كثيف او معتدل بين اللطافة والكثافة والفاعل فيه
الثلثة اما الحرارة اى المراحة او الى رحمة وقس عليها غيرها والبرودة او القوة
المعتدلة بينهما والحاصل من ضرب الثلثة فى الثلثة تسعة فالحرارة اذا فعلت فى الكثيف

حدث المرارة وفى اللطيف الحرافة وفى المعتدل الملوحة والبارد ان فعل فى الكثيف
حدثت العفوصة اى التى تقبض ظاهر اللسان وباطنه وتخشنهما وفى اللطيف
الحموضة وفى المعتدل القبض اى الذى يقبض ظاهر اللسان فقط والمعتدل ان
فعل فى الكثيف حدثت الحلاوة وفى اللطيف الدسومة وفى المعتدل التفاهة الغير
البسيطة اى الذى له طعم فى نفسه ولكن لا يحس الا بالحيل دون البسيطة التى لا طعم له اصلا
ذكر ان جعل التفاهة المذكورة غير بسيطة غلط وان عد التفاهة قسما واحدا من الطعوم
وحصر الفاعل والقابل فيما ذكر موقوف على اشتراك جميع الاجسام المتشابهة فى طعم واحد
والجزم به بل الظن الضعيف ابعد بعيد واعترض ايضا بان حصر الطعوم البسيطة فيما ذكر
موقوف على انحصار الفاعل فى الحرارة والبرودة وما بينهما وحصرها فى رتبة واحدة وجعل
كل من اللطافة والكثافة وما بينهما رتبة واحدة لا تحلف لا فى ذاتها ولا باعتبار الامور الخارجة
عنها وكل ذلك ممتنع والعلم يحس من الجمار والبرع والحنطة الشيئة بطعم بسيط لا يكون
منها وان الاختلاف بين العفوصة والقبض ليس الا بالشدة والضعف فهذا الاختلاف
ان لم يوجب الاختلاف بحسب النوع فهما من نوع واحد والا لم ينحصر الانواع فيما ذكره
لعل الحق ما قيل ان مباحث الطعوم وكيفية حصولها دعاوى خالية عن الدلائل واما الطعوم
المركبة اما باعتبار تركيب الاجسام المحلة بحسب الطعم واما لاجتماع اسباب موجبة لطعوم
مختلفة تحصل من اجتماعها طعم متوسط بينها فلا تنحصر فى عدد لعدم انحصار الاختلاطات
المختلفة كثيرا وكما واجتماع الاسباب المتعادة كذلك فمنها ما له اسم مخصوص كالبشاعة
المركبة من مرارة وقبض كما فى الخضض ومنها ما ليس له اسم كذلك كالطعم المركب من الحلاوة
والحرافة فى العسل المطبوخ واما المشمومات فليس لها كما قيل ارتسام قوى
ونيل تام فى حال الانسان حتى يوضع لها اسماء مخصوصة لا فى اللغة ولا فى الاصطلاح
كما وضع للطعوم والملموس الا من جهة الموافقة للطبع والمخالفة له كما يقال رايحة طيبة

ومسه وهذا مما يختلف بحسب الطبائع فرب رائحة طيبة بالنسبة الى احد يكون منتنة بالنسبة الى آخر
او مائيه ما عارضها من الطعوم فانه يوجد لها منها اسم كما يقال رائحة حلوة او حامضة
وذلك لاشعار الطبع بادراك تلك الرائحة مقارنة لادراك الحلاوة والحموضة فتى
ادركت توهم انها ادركها حلوة او حامضة او من جهة الاضافة الى محالها كما يقال
رائحة المسك والورد النوع الثاني الكيفيات الاستعدادية اي الكيفيات التي
تهيئ محالها لشدة قبول اثر ما او شدة اللاقبول والمراد بالشدة ههنا ما هي
فوق القبول الذي هو الامكان الذاتي ويسمى تلك الكيفية لا ضعفا وقوة
ان كانت نحو اللاانفعال كالمصحاحية وهي كيفية في البدن يقتضي عدم تاثره عما يوجب
مرضه بسهولة والصلابة وهي كيفية مزاجية يقتضي عدم انغماز محلها عن الغامز بسهولة
وضعفا ولا قوة ان كانت نحو الانفعال والتاثر بسهولة كالممراضية وهي كيفية بدنية
تهيئ البدن للتاثر عن موجبات الامراض بسهولة واللين وهي كيفية مزاجية
تهيئ محلها لقبول الانغماز عن الغامز بسهولة ولا يكون قوام السيال والاستعداد اللازم وغير
الشوق متقوله الغرض الرطوبة وماسكه من اليبوسة وبعضهم جعله عدم الصلابة
عدم ملكة والمشهور ان لها قسما ثالثا وهو الاستعداد نحو الفعل كالمصارعة مثلا و
رد ذلك بانه يشتمل على ثلثة امور لا علم العلم بذلك الفعل والقدرة عليه وعدم تاثر
الاعضاء من المصادم ويعسر انفعاله عنه والاولان من الكيفيات النفسية والثالث
من الاستعداد نحو اللاانفعال النوع الثالث الكيفيات النفسانية اي الكيفيات
المختصة بذوات الانفس لا يكون مجاورة عنها الى الجمادات والنباتات فيها وللعوارض
الجمادات ان كانت داخلة في الكيف وجعل سلامة النبات في خلوه عما يخل
بافعاله الطبيعية حملة له وعدم خلوه عنه مرضه جعل النفس مساوله للنفس النباتي ايضا
واعلم ان تلك الكيفيات ما يكون للبدن لكونها ذات نفس كالصحة والمرض ومنها ما يكون

بالكلس كالغضب والشهوة والفرح والحزن وامثالها وعروض الفعالات بسببها للبدن
نحو اشتعال حرارة او جمودها لا يقتضي ان يكون عروضها للابدان وهل تتصور فيما ليث
يكون نسبته اليهما على السوية ويسمى تلك الكيفيات حالا ان كانت غير راسخة بل يكون في
معرض الزوال كالكتابة في اول حدوثها وملكة ان كانت راسخة كالكتابة اذا استحكمت
والفرق بينهما بالعوارض المفارقة دون الفصول مما كنيته واصل بالنوع يكون حالا
لا صدد ملكة لا خر وانما يكون حالا ثم يصير اما راسخها او بنوعها ملكة واقلنا
الملكة في بعض الصور فرد آخر من نوع الحال عارض لمحلها بعد زوالها عنه وانما قلنا
في بعض الصور لانا نجزم بان بعض الاحوال يعرض لصاحبها ملكة كما اذا شاهدنا
شيئا ولم نذهل عنه حتى يمكن في العقل بحيث لا يزول عنه اصلا ولهذا اصل النسبة بينهما
كالنسبة بين الصبي والشاب واختلافهما بحسب الشدة والضعف لا يوجب اختلافهما
بحسب النوع على ما هو شان ذلك الاختلاف عندهم لان هذا الاختلاف انما هو في ثبوتهما
لا في انفسهما كيف وقد يجتمع الشدة في الثبوت مع الضعف في النفس وبالعكس كما لا يخفى
والعلم هو حصول ماهية الشيء اي ماهية الحاصلة في العقل اما بنفسها او بشبحها مجردة
عن اللواحق الخارجية اي العوارض الجزئية المانعة عن التعقل وانما قلنا حصول
الماهية بالماهية الحاصلة ليصح جعل العلم مقولة الكيف على ما هو الحق عندهم وفسرنا
اللواحق الخارجية بالعوارض الجزئية لان اقترانها بالعوارض الكلية لا ينافي تعقلها و
الماهية المذكورة اعم من ان يكون كلية او جزئية معقولة باوصاف كلية كالمجردات
فانها مما يعقل لكن باوصاف كلية لان الجزئي من حيث هو جزئي لا تدرك الا بطرق
الحواس الظاهرة او الباطنة والتعقل الماهية اما ان يكون كلية او جزئية والكلية اما ان يكون
مجردة عن العوارض الخارجية اولا وكذلك الجزئية اما ان يكون مقترنة بعوارض
محسوسة باحدى الحواس الظاهرة والباطنة اولا والاول مع الآخرة يعقلان من غير تعرف

وبعض والثالثة مما يدرك بالحواس ومشاهدة العقل اياها انما هو بارتسامها في الحواس
كما هذه الصور في المرايا والسادسة مما يدرك لكن بعد تصرف فيه وكسبه وذلك انها
بل جزئياتها من جزئياتها اذا شوهد بالحواس الظاهرة مع حضور المادة على وجه يكون شرطا
لادراك تلك الحاسة اياها سمي احساسا واذا لوحظت مقارنة للعوارض الخارجية المادية
لكن لا مع اعتبار حضورها على الوجه المذكور سمي تخيلا واذا اورك بجرده عن تلك العوارض
الجزئية مطلقا او معنى المتصرفة سمي تعقلا فما قيل حصول في العقل اذا كان بذاتها
لا بشبحها وكان صور الجواهر جواهر فكيف يجعل العلم مطلقا من مقولة الكيف بل
الصور العلمية حينئذ لا تكون من مقولة واحدة اذ الصورة الحاصلة من الكيف كيف
ومن الكم كم الى غير ذلك اذا تاملت فيما نقلت عن الكتاب ورفع الله روحه في الوجود
الذهني من الفرق بين القائم بالذهن والحاصل والتمييز بين العلم والمعلوم علمت ان الجوهر
وكذا ما عداه من سائر المقولات هو المعلوم لا العلم بل هو من قبيل الكيفيات القائمة
بالنفس كما صرح به ايضا في ذلك المقام وقد سبق ان صور الجواهر اعراض وان كانت جواهر
ايضا باعتبار انها اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع على انك وهو ان العلم
اما تفصيلي يكون اجزاء المعلوم متميزا بعضها عن بعض عند المدرك ملحوظا قصدا بالذات
كما علمنا ماهية مركبة مفصلة الاجزاء في العقل متميزا بعضها عن بعض ملحوظة قصدا ملحوظة بالذات
واما اجمالي كما علم تلك الماهية المركبة بجملة بلا ملاحظة اجزائها على سبيل التفصيل والاخطار
وان كانت معلومة ملحوظة بجملة في ضمن ملاحظة الكل من حيث هو كل فان اجزائها حينئذ يكون متميزة
الامور المحدودة الموضح عنها وان الملاحظة متعلقة بها ولو ساواه الحدود
ومن اراد الاذعان بما ذكر فليرجع الى وجدانه عند وقوع رؤيته على سرير او جماعة وملاحظة
لها مجملة ثم بحدق البصر او توجه العقل اليها مفصلة حالي لا فاطنة ان ريب في ان المرئي
المعلوم في الحالتين واحد بالذات الا ان المرئي والملحوظ بالذات والقصد في الحالة الاولى هو الكل

والاجزاء تابعة وفي الحالة الثانية يكون الاجزاء ملتفتا اليها بالذات والقصد وكم عالم
مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر عنده بعد ما كان عالما بالقوة جاهلا بالفعل
حالة بسيطة عليه هي مبدأ التفاصيل تلك الاجزاء المكنونة المقصودة قبل على سبيل التفصيل
فيكون تلك المسئلة معلومة قطعا لكن على وجه جملي وليست تلك الحالة ما قد يحصل عقيب السؤال
انه كان عالما بتلك المسئلة او انه قادر على العلم كما يشهد به الوجدان قال الامام هذه
الاجزاء ان لم تكن معلومة بطل قولكم العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهية وان كانت
معلومة متميزا بعضها عن البعض على التفصيل لان لكل معلوم متميز عما عداه في الذهن
فيكون كل جزء من اجزاء تلك الاجزاء متميزا عن سائر الاجزاء فيه ولا نعني بالعلم
التفصيلي الا معرفة اجزاء الشيء متفصلة متميزة وجوابه منع الشرطية الاولى ان اريد بالعلم
العلم التفصيلي اي لا نسلم انه اذا لم تكن الاجزاء معلومة على التفصيل بطل قولهم وانما
يلزم ذلك ان لو كانت الماهية على هذا التقدير معلومة باكنه على سبيل التفصيل و
اما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا اذ لا يلزم عدم الاجزاء في العلم على الكل اجماليا
في الصورة الاولى ومنع الشرطية الثانية ان اريد به العلم الاجمالي اي لا نسلم انها
ان كانت معلومة على سبيل الاجمال يتميز الاجزاء بعضها عن بعض اذ تميز المعلومات
بعضها عن بعض انما هو في العلم التفصيلي لا الاجمالي واما قول المص فانه لا لازم
من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره والازم من العلم بالامتياز لكونه
ايضا شيئا العلم بامتياز الامتياز وهكذا الى غير النهاية فيلزم من العلم بشيء
واحد علوم غير متناهية فمعنى بطلانه ان يكون العلم التفصيلي عبارة عن العلم
بالشيء مع العلم بامتيازه على ما صرح به بعض المحققين فيكون بين العلم الاجمالي والتفصيلي فرق
اخرى اذ لا يمكن ان يقال العلم المتعلق بجميع اجزاء المركب متميزة بدون ملاحظة تميزها
هو علم اجمالي بل الظاهر انه علم تفصيلي على ان قوله والازم الخ مما يمكن المناقشة فيه بانه لو كان

انما يلزم ذلك اي لو كان الامتياز ايضا ملحوظا بالذات لا بالتبع كالمعلوم المذكور
ولما كان للعقل وللنفس بالقياس اليه مراتب متفاوتة متمايزة تمايزا ظاهرا او كان
لها فيما بينها مراتب اربع محصورة اشار اليها وقال والعقل قد يكون بالقوة وهو
عدم العقل عما من شانه ان يعقل احترازا عن نحو الجماد ويسمى العدم المذكور او
الشيء الموصوف به بناء على اطلاق الهيولي على تلك المرتبة وعلى النفس فيها وهي عليه
ما عليه العقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولي الخالية في نفسها عما يحل فيها مع كونها
في ذاتها مستعدة لان يحل فيها وتلك المرتبة حاصلة لجميع افراد الانسان في جميع
الازمان او ما زال في وقت الا وهو مستعد لان يحصل له ما لا يكون معلوما له
وهي مختلفة بحسب الاشخاص والازمان واقوى مراتبها ما يكون في مبدأ الطفولية
وقد يكون العقل بالفعل وهو شامل لما هو عقل بالفعل حقيقة ولما هو كذلك
بالنسبة الى المرتبة السابقة واما للبديهيات مع استعداد النفس بها لاكتساب
النظريات ويسمى العقل بالملكة لحصول ملكة ادراكية يستعد بها لاكتساب النظريات
واما للنظريات بحيث يكون عندها ويقدر على استحضارها كلها وحلها متى شاءت
بلا تجشم كسب جديد ويسمى العقل بالفعل تسمية للعقل التام على العقل بمنزلة
وما يجب التنبيه عليه ان خزانها هو العقل الفعال وكونها مخزونة طائفة وليس بمعنى انها
ما كانت قبل تعقلها اياها حاصلة فيه ثم حصلت بسبب تعقلها اياها وتفويضها اليه
بل تعقلها هو افاضته ما عنده اليها بعد ان ادركها مرة او اكثر لتستعد استعدادا قريبا
لان يفيض هي عليها منه متى توجهت اليه باستفاضتها واما للنظريات كلها او اكثرها
على وجه لا تغيب عن النفس بل تشاهدها من غير مزاحمة قوة اخرى توجب توجهها الى الامور
الاوساط فيعقل عن المتوسط كما في بعض المطالب الثقيلة ويعقل مع ذلك انها تعقلها وزيادة
مرتبة اقوى كالاولى ويسمى العقل المستفاد لاستفادته تمام العقل الفعال المشابه اياه وسائر المراتب

وان كانت النفس مستفادة منه لكنها لم تكن مشابهة اياه مثل مشابهة هذه المرتبة
فكان الصادر منه هو هذه وسائر المراتب بل هي استعدادات القوى العقلية و
الحيوانية والنباتية والكيفيات الاربع المستعدة بعضها بعضا انما كانت لا جلها
لا لذاتها وبها يتم نوع الانسان اشارة واعلم ان كل شيء فاره طالب لما يمكن له
من الترقي والكمال فالنفس الناطقة المشابهة بحسب جوهرها للمبادي العالية
المتصفة بجميع ما يمكن لها من الكمالات الادراكية طالبة لان تشابهها ايضا
بحسب اتصافها بجميع ما يمكن لها فتستعمل القوى الالية في استكشاف المحسوسات
واستثباتها ثم تاخذ منها باستعانة المتخيلة وحذف بعض العوارض صورا
خالية ثم تاخذ منها بسبب القوة المفكرة ورفع الاغيار والعلائق صورا
كلية مجردة ثم تستحصل منها وترتبها مطالب اخر باستعانة القوة المفكرة
وهكذا لا تزال تسعى في استكشاف المطالب حتى تصير بحيث لا تغيب عنها
عنها فتصير عالما عقليا مشابها لما فوقها والنفوس مختلفة فيها بحسب قوة
القابلية وضعفها والانس بالعالم وذوات الادنى الدنيوية وعدمه فربما
كانت بحيث ترتقي الى ما انقطعت عن ملاحظة العوارض المعدة واستوفت
في مشابهة هذه المعقولات المجردة حتى اتصلت بالمبادي العالية وتصادقها
مصادقة معنوية ادراكية ولكانت معدودة من المفارقات حقيقة لعلة
تعلقها بالبدن قال الشيخ ابو نصر الفارابي رحمه الله والعقل اذا عقل من ذاته
شيئا معقولا بالفعل هو عقل بالفعل على ما عليه من الوجود الذي بخلاف ما اذا
اخذ خارجا عنها فانه يحصل له وجود غير ما كان عليه عند كونه معقولا بالقوة فان
وجوده عند كونه معقولا بالقوة في مادة وعلى ما عليه في الخارج وعند كونه معقولا بالفعل
في العقل واما تعقلها ليس مواد فلا يحتاج في تعقله الى انتزاع بل تصادفه وتعقله كالفصاف

ذاته فاذا وجوده معقولا بالفعل هو وجوده السابق وحال الضوء والصور الحاصلة
في النفس المبصرة لها مصورة بها كتصور الشمع بصورة نقشه معقولات والنفس
المصورة بتلك الصور المعقولة معها اتحاد الشمع مع تلك الصورة عاقل وصيرورة
النفس مادة لتلك الصور وهي صورها كما عقل فالمعقول والعقل والعاقل
واحد بالذات هذا حاصل كلامه وانما نقلته لاشتماله على فوائد جمة سيعرج بها
وما يأمر ان يظهر لدى السائل لكن الاشبه بحسب الظاهر ان يكون هي في عين تعقل المجرد ذاته
امور تحصله فالنفس العاقلة بمنزلة الجسم القابل للبياض والمعقول بمنزلة البياض
الحاصل فيه والتعقل بمنزلة حصول البياض فيه لا كحال النفس اذا ادركت ذاتها
كان العاقل عين المعقول فلا يكون التعقل عبارة عما ذكرتم اي عن حصول ماهية
الشيء عند العقل لاشتماله على الاضافة المقتضية للتغاير ولا تغاير هنا مع
انه فرد من افراد التعقل لانا نقول المقدمتان ممنوعتان اما الاولى وهي العاقل عين
المعقول فلان المعقول صورة كلية لانها مجردة عن مكتنفة بعوارض بمع التعقل
بل ادراكها انما هو باعتبار صفات كلية واضافتها الى خصوصية المدرك لا توجب
جزئيتها والعقل نفس شخصية واحد بهما عن الاخرى وفيه بحث لانا نقول بعد تسليم
ان الاضافة المذكورة لا توجب الجزئية ان ادراك العقل ذاته ليس كادراكه للامور
الخارجية على ما مر في كلام الشيخ يجوز انصادفها على ما هي عليه في الواقع من غير
استعانة بآلة وانتزاع صورة ولعل ان ادراك العقل ذاته بحضور علمي ومحض
حضوري وهو ان يحضر المدرك على ما هو عليه في نفس الامر عند المدرك من حيث انه مدرك
لا بصورته بل بذاته سواء كان مغايرا للمدرك بالذات كصفات النفس والوجدانيات
والمحسوسات بالحواس الظاهرة قبل الاحساس او بالاعتبار كحضور المدرك من حيث انه يصلح ان يدرك
عند ذاته من حيث انه يصح ان يدرك وحصول وهو ان ينتزع من نفسها صورة كلية مطابقة لشيء او

وسطع تلك الصورة الكلية في ذاته الشخصية وعلى كل تقدير التغاير بين المدرك
والمدرك ثابت ولو بالاعتبار وذلك كاف لتحقق النسبة والاضافة ومما يشهد بصحة
صحة قول القائل رأيتني وذاته ووائك قال السيد قدس في وجه هذه الامثلة ان المضاف
فيها ماخوذ من حيث هو والمضاف اليه باعتبار خصوصيته ثم اضيف الاول اليه واما الثانية
وهي التعقل ح لا يكون عبارة عما ذكرتم فلان حصول ماهية الشيء اعم من حضور ماهية
الشيء المغاير بالذات للمدرك ولا يلزم من كذب الاخص اي حضور ماهية الشيء المغاير
وعدم صلاحيته للتعريف لعدم صدقه على بعض افراد المعرف كذب الاعم اي حضور
ماهية الشيء مطلقا فيجوز ان يتحقق في تعقل النفس ذاتها المعنى الاخص مع وجود
المعنى الاعم فيه لما ذكرنا آنفا والعلم فعلي اي له نسبة الى الفعل ان كان احاد ثانا الخ
بعد تصوره بان يتصور شيئا فنفعله وانفعالي اي حاصل من انفعال النفس من
الامر الخارجي ان كان بالعكس اي ادراكنا اياه يكون بعد وجوده فيه كما يدرك
الامور الخارجية وقد يكون لا هذا ولا ذاك كادراك الامور الحسية والاعتبارية و
يمكن ان يجعل العكس بمعنى المخالف مطلقا فيساوي لتلك الامور والنفس في مبدا الفطرة
خالية عن المعقولات اي المدركات الكلية وادراكها ان اريد بمبدا الفطرة
اي المدركات الجلية وادراكها ان اريد بمبدا الفطرة آن حدوثها فخلوها عنها
بل عن جميع الادراكات ظ وان اريد اول زمان وجودها كما هو الظ فالاخص الكليات
على ما ذكر بلا شك واما خلوها عن ادراك بعضها وعن الاحساسات التي يكون
اسبابها موجودة ثمة فغير ظ لكنها قابلة لها صالحة في ذاتها لان يتصف بها والا اي
وان لم يكن في ذاتها قابلة لها بل مانعه بحسب الذات ان يتصف بها لما صارت قابلة لها
لامتناع زوال ما بالذات يعني الامتناع الدائم عن القبول والملاحظ الاستعداد ولكن
يتوقف حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع الموجبة لاستعداد النفس وتهيؤها

لان تفيض عليها من المبدأ الفياض صور المعقولات الكلية المنتزعة عن الجزئيات المحسوسة وهو
اي ذلك الحصول انما يحصل بكثرة الاحساس بالجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات
والمباينات اما بالذات او بالواسطة ومن يمنع فيستند حصولها على الاى وان لم
حصول العلوم على حصول الشرائط لحصول العلوم من مبدأ الفطرة لكون المبدأ فياضا
وكون النفس قابلة للفيض من غير التوقف على شيء آخر والحاصل بطل بالضرورة و
اذا حصلت تلك الشرائط المعدة للنفس حصلت المعقولات اي الماهيات الكلية
المنتزعة عن الجزئيات بالفعل وفاضت عليها من الفياض الذي لا يتوقف افاضتها
الا على استعداد المحل ثم اذا توجهت النفس نحو تلك المعقولات مرة بعد اخرى و
قد نسب بعضها الى بعض بالثبوت والانتفاء فان لم يحصل لها اذعان باحدهما بل
بقيت مترددة بينهما سمي ذلك التردد شكا وان حصل فلا يخلو اما ان يبلغ ذلك
التصديق حد الجزم اولا والاول يسمى ظنا وعاطلة وهما والثاني اما ان يكون الجزم الحاصل
بينهما مستندا الى الحواس ابتداء اولا والاول يسمى مشاهدات وقد يحس الحواس بغير الوهم
وما لها استعان فيها وهميات والثاني اما ان يكون تصورا بين منقلع مع تصور النسبة
بينهما كافيا في الجزم بوقوع النسبة او بانتفائها يسمى ذلك التصديق تصديقا بديهيا ولها
ومتعلقه قضية بديهية اولية وان لم يكف تصورا بين منقلع في جزم الذهن بالنسبة بينهما نفيا
او اثباتا توقف ذلك الجزم على استخراج الوسط اي تحصيله او بعينه من بين ساير المعقولات
وهو الذي يحصل به ادراك نسبة احدهما الى الآخر هذا الكلام وجعل ما يحصل للنفوس
القدسية ما يحصل بدون الوسط ليس بالمعنى المصطلح اعني الذي يعارض لانه
حين يقال لانه كذا على وجه يكون ملحوظا قصديا كما في النظريات بل هو بالمعنى اللغوي
او بالمعنى المصطلح لكن على وجه يكون اعم مما اذا كان ملحوظا قصديا كما في النظريات اولا
كما في المتواترات والتجربيات والحدسيات والقضايا القياسية وما شابه ذلك اذ كل واحد

كالمبصر

منها لا يخلو عن قياس خفي ولا يذهب عليك ان التصديقات المستندة الى الوسط قد يبلغ
حد الجزم وقد لا يبلغ وما يبلغ منه قد يترقى الى حد اليقين وقد لا كاو رعنه ويختلف مراتب
النفوس في استخراج اي الوسط فالى لها اصابة الاوساط وترتيبها لاصابة المطالب
من غير تكلف وسعي وطلب كثير فيسهل ومن غير سوق منها نحو النتيجة فهي القوة القدسية
وادنى مراتبها وهي مرتبة الحدس وقد يترقى منها الى ان يصير المعقولات حاضرة عندها
كالحضر عند المبادي العالية من غير الاستعانة فيها بالاوساط ولا يشغلها شان عن شان
ونظره ما اذا وقع البعض على امور متكثرة دفعة ويقابلها النفس البليد الذي لا يدرك
شيئا من العلوم البتة ولا يجاوز عن ظواهر المحسوسات وفيما بينهما المتوسطات على
اختلاف درجاتها فمنهم من يحصل له الضروريات فقط ومنهم من يحصل له مع ذلك
شوق الى تحصيل المطالب النظرية ولكن لا يقدر عليه ومنهم من يقدر على ذلك
مع كلفة ولكل مرتبة منها انحاء ودرجات مختلفة بحسب الكيف والكم وبحسب انواع
المعلومات فانه قد يوجد بعض الطلبة في بعض العلوم في غاية الفطانة وهو في علم
آخر في نهاية البلادة واعلم ان اختلاف النفوس فيما ذكر يحتمل ان يكون بحسب
العوارض والعوائق وعدم الاشتغال وان يكون بحسب الخلقة وان يكون بحسبهما والظاهر
وكان قائلا يقول قد علم مما ذكرتم كون الفكر شرطا لحصول المطالب النظرية لتوقفها عليه
واستلزم كونه ساير ما يتوقف عليه المط وذلك ممتنع لان الفكر هو الحركة في المعقولات
والانتقالات الواقعة فيها لتادي الى تحصيل ما لا يكون حاصلا فان لم يكن شرطا
لحصول المط فذاك وان كان شرطا والشرط واجب الاجتماع مع المشروط لحسب اجتماعه مع المط
وهو باطل لما عرفت من ان الفكر انما هو للمفقود دون الموجود فاشار المص الى الجواب
وقال ان اريد بالفكر الذي يتوقف عليه المط الحركات التحصيلية لاستخراج المبادي و
الاوساط المعدة للنفس لفيضان النتيجة عليها من المبدأ فنقول على ما ذكرتم لا يجامع العلم بالنتيجة

لكونها معدات سابقة عليها لا شرائط واجبة الاجتماع والغرض راجع الى العلم باعتبار
السبب او باعتبار المواد وقد وقع في بعض النسخ عليه والمعد لا يجامع المعلول ودليل
امتناع اجتماع المعد البعيد مع المعلول مسلم واما امتناع اجتماع المعد القريب فلا
وقد يرى ان بقاء المعد واجتماعه مع المعلول بعضه الاعداد ويبطل على تسليم امكان
اجتماع القريب مفض الى تسليم امكان اجتماع البعيد ايضا لان المعد البعيد
للمعلول معد قريب لمعده او شرائطه الممكنة الاجتماع مع المعلول ويمكن ان يقال جاز
ان يجتمع المعد التام الذي لا ينفك عنه الاستعداد التام بحسب الزمان مع
تاثير الموجد الذي هو الوجود بحسبه ويكون قضية المعد البعيد كقضية علة العلة
فما هو جواب ثمه فهو جواب ههنا وان اريد به العلوم المرتبة في العقل الموجبة
لحصول علم آخر الملزومة له بحيث لا ينفك عنه لا بمعنى انها علة فاعلية مفيضة
اذ الفاعل له هو الواهب المفيض فهي واجبة الاجتماع معه لانها موجبة لحصوله و
الموجب يجب حصوله عند حصول المعلول لاستحالة وجود المعلول بدون العلة
وتخلفه عنها والحاصل ان الفكر يطلق على معنيين كل منهما سبب لحصول العلم لكن يجب
العطاء باحد المعنيين دون الآخر فيكون شرطا باحد المعنيين فقط على انه يجوز ان يطلق الشرط
على ما يتناول المعد كما يطلق على ما يتناول ارتفاع الموانع كما مر والعلم بالعلة الكافية
بالماهية على ما وقع في بعض النسخ لا يوجب العلم بلازمها البعيد الغير البين الذي
بينه وبين الماهية واسطة وذلك بين ولا بلازمها القريب مطلقا والا لزم
من العلم بلازمها العلم بلازم اللازم الى غير النهاية فيلزم من العلم بالماهية العلم بامور
غير متناهية دفعة وذلك ظاهر البطلان من غير تفاوت بين ان يكون اللوازم
امورا حقيقية او اعتبارية نعم تصور الماهية قد يكون كافيا في تصور اللازم و
يقال لذلك اللازم البين بالمعنى الاخص وقد لا يكون كذلك بل هو مع تصور لازمها

١١٩

الترتيب يوجب الجزم بنسبته الى الماهية ويقال له اللازم البين بالمعنى الاعم وبين انه
ان اريد باللازم القريب ما لا يحتاج الى واسطة اصلا فالحكم المذكور صحيح وان اريد
ما لا يحتاج الى الوسط بمعنى الدليل فصحته غير ظاهرة لجواز توقفه على امر آخر من الحدس و
التجربة وغير ذلك وفي الاول نظر لجواز ان ينتهي الى ما لا يكون له لازم قريب اولي
ما يكون ظاهرة بعض ملزوماته اما بمرتبة او بمراتب بان يكون بينهما التلازم من الجانبين
فان قيل لكل ماهية لا بد لها من لازم حقيقي او اعتباري اليه فهو اما قريب او بعيد
فان كان قريبا لزم ان يكون لكل ماهية لازم قريب وهو الاستدلال من غير منع وان كان
بعيدا لزم ان يكون واسطة بينه وبين الماهية وتلك الواسطة لا بد ان يكون لازما
بل يجوز ان يكون شيئا آخر كالوضع المفارق مع انه كلام على السند الاخص والعلم
الاستدلالي المعنى بما له سبب موجد اي لوجوده بعينه بعينا نوعيا لا يحصل الا بعد
العلم التام بوجود السبب بعينه انما قيدنا العلم بالاستدلالي لان للعلم بدون السبب
اسبابا اخر مثل الاحساس والحدس والالهام والتعليم وبالتنبيه لانه قد يحصل
الظن القوي به من معلوله كما اذا راينا حطا او سمعنا صوتا حكمنا بانسان فلان
او من قبله كذا وبكونه معينا بحسب النوع لان الاستدلال من معلوله عليه ايضا سبب له
الا انه لا يعتد بعينه لا بحسب الشخص ولا بحسب النوع فان المعلول لا يقتضي الا علة ما فان
العلة فان اقتضاها للمعلول انما هو بحسب خصوصيته في ذاته والذات المخصصة بخصوصيته
لا تقتضي الا اثرا مخصوصا والحاصل ان الامر المشتمل على ما له دخل في صدور شيء عنه
من الذات وسائر الخصوصيات اذا علم علم ما يصدر عنه حيث كان من تلك الحيثية
منشأ الصدور بخلاف ما اذا علم المعلول بما هو عليه فانه لا يدل الا على وجود علة ما
فلذلك يجوز ان يكون معلول مخصوص لازما من العلم به العلم بعلته نوعية استلزام العلم بالرسم
العلم بالمرسوم والقول بان استلزام العلة للمعلول كلي دون العكس لا يناسب الحصر المستفاد من قوله

فانه يجوز ان يحصل لا بسبب اصلا
بحيث لا يمكن تعينه اصلا

والعلم بما له سبب لا يحصل الا به لانه اي لوجوده سبب ممكن فلا يكون وجوده راجحا
الا بالنظر الى سببه على ما هو مقتضى الامكان فلا يتعلق العلم بوجوده الا بعد تعلقه بسببه
وما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا علمنا ان الالف موجب للباء فقد علمنا الباء وصدوره عنه و
كلاهما اي الباء وصدوره كليان لا يمنع تصورهما عن وقوع الشركة بين الكثيرين و
تقيد الكلي بالكلي اي الكلي المقيد بكلي كلي فالباء الصادر عن الالف كلي في العلم وان
كان في الخارج منحصرا في فرد ولعل هذا مبني على ما اشتهر من ان الشخص من حيث
هو شخص لا يحد ولا يستدل عليه وان جوزه الامام وكذلك اذا علمنا ان الالف
المعرف بامور كلية يوجب الباء المعرف بامور كلية يعني ان المعلوم من السبب لا يكون
الا على الوجه الكلي كان كل من السبب والمسبب مجردين عن القيود والاوصاف الكلية
او لا وعلمنا ان السبب اذا علم على وجه كلي كان العلم الحاصل بالمسبب
كليا كما اذا علم انه كلما مضى من كسوف تام مدة كذا يحصل كسوف آخر وكذا اذا علم
معنا اشاره او محلا اذا لم يكن مشتملا على ما ينافي صدور المصدر عنه بل يجوز العقل
صدور متعدد بحسب الشخص عنه واما اذا علم كذلك لكنه يكون بحيث لا يترتب
عليه الا شخص واحد كما اذا علم انه اذا مضى من هذا الكسوف كذا مدة يحصل
كسوف آخر فان المعلوم جزئي متشخص لا يقبل الاشتراك المعتبر في الكلي ونظير ذلك
ما اذا راينا شبحا من بعيد وترددنا في انه حيوان او جماد واما اذا علمنا الشي
بالتواتر والادلة الدالة على وجوده جزئيا حقيقيا كعلمنا بوجود مكة ونبينا عليه السلام
والباري عز اسمه وعلم منه اي مما ذكر من ان المعلوم بالسبب كلي ان الصورة الحاصلة
في العقل من الجزئي الخارجي للعلم بسببه يكون كلية ويمكن ان يكون الضمير راجعا
الى ان تقيد الكلي بالكلي كلي اي وعلم منه ان الصورة الحاصلة في العقل من الجزئي
الخارجي يكون كلية لكونها مركبة من ماهية كلية وعوارض كلية لوجوب تجرد كل من جميع

وعوارضه عما يوجب جزئيته لامتناع حصوله في العقل بدونه وتقييد الكلي بالكلي لا يفيد
الجزئية وان كان المطابق لها في الخارج امرا واحدا فقط ويجب تغير العلم عند تغير المعلوم
لكونه مطابقا للمعلوم وامتناع مطابقة العلم الواحد لامرين مختلفين اللذين هما
المعلوم اولا وما تغير اليه واذا لم يتغير المعلوم بوجه لم يتغير العلم بعكس النقيض
والطبايع الكلية لما امتنع تغيرها بحسب الذات واللوازم امتنع تغير العلم المتعلق
بها من تلك الحيثية واما تغيرها باعتبار العوارض المفارقة وكونها في ضمن بعض
الاوقات دون بعض مواضع في نفس الامر تغير العلم المتعلق بها باعتبار تلك الحيثيات
انما دون الحيثيات المعتبرة فانه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها فالعلم المتعلق بها
باعتبار احوالها المعتبرة متغيرة حسب تغيرها فانا اذا علمنا ان زيدا في الدار ثم علمنا
بعد خروجه عنها انه خارج فقد تغير العلم الاول وان كان العلم المتعلق به باعتبار
ماهيته ووجوده وكونه في ذلك الوقت في الدار باقيا على حاله والعلوم النظرية اللازمة
عن الطرق الضرورية الانتاج لا يجب ضرورية واذا لم يجب اللازم عما ذكره ضروريا فالكلام
عما لا يكون كذلك اولى بان لا يكون ضرورية وقد ظن بعضهم ان اللازم من الشكل الاول
ضروري سيما اذا كان مقدماته ضرورية وليس كذلك لان الضرورة في مثل
قولنا ان الشكل الاول منتج للنتيجة بالضرورة انما هي كيفية اللزوم اي كيفية لزوم النتيجة
لا كيفية اللازم الذي هو النتيجة ولما فرغ من مباحث العلم اشار الى سائر مباحث
العالم تعالى وكل مجرد اي ما ليس يتعلق بالمادة ولا يتوقف عليها لا بحسب الذات
ولا بحسب الفعل يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها سواء كان ذلك المعقول
ذاته او غيره وسواء كان ذلك الغير كليا او جزئيا مجردا او ماخوذا على وجه كلي لانه
يمكن ان يعقل وحده اذ المانع من التعقل هو المادة ولواحقها وهو منزه عنها وكل
ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع غيره وفيه تامل لانه ان اراد انه يمكن ان يعقل

قال بعض الافاضل ان العلم بطرفي المطلوب ضروري ح

مع اى شىء كان من المعقولات فذلك دعوى لا بد من اثباتها وان اراد انه
يمكن تعقله مع شىء ما فهو مسلم لكن لا يفيد المط اذ المقصود اثبات كونه عاقلا لجميع المعقولات
وذلك لا يثبت الا بعد امكان مقارنته اياها فى العقل ويمكن ان يجاب باختيار
الشق الاول ومنع الدعوى المذكورة بان اى معقول يعنى لا يخلو اما ان يكون
منافيا له اولا وعلى كل تقدير يمكن الاجتماع بينهما اما على الثانى فظ واما على الاول فلانه
يمكن تعقل ان يحكم بالمنافاة بينهما والحكم بالمنافاة بين الشيئين لا يتصور الا بعد احضارهما
ودعوى انه يجوز ان يكون المنافاة بينهما بحيث اذا وجد احدهما فى العقل امتنع
الآخر فليس ثمة تعقل ولا حكم اصلا بعيد جدا وكل ما يمكن ان يعقل امكن ان يقارنه
صور المعقولات كلها حتى كون المعقول عاقلا لنفسه وعدمه فى العقل بناء
على ان التعقل انما هو بحصول صورة الشىء وماهيته فى العقل وكل ما يمكن ان يقارنه
صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات بالنظر الى ذاته مطلقا
اذ المقارنة العقلية لا تتوقف على حصوله فى العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف
صحة المقارنة على الحصول فى العقل لزم توقف صحة وجود الشىء على وجوده ووجوده
بدون صحته ممتنع او نقول مقارنته لها فى العقل لا يكون بدون صحتها فتلك الصحة
يستحيل ان يكون بعدها او معها فتعين ان يكون قبلها وكل ذلك ظاهر يعنى انما يكون له
لذاته فيمكن ان يقارنه صور المعقولات فى الخارج ايضا فكل مجرد يمكن ان يقارنه
صور المعقولات كلها فى الخارج وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له والا اى
وان لم يجب حصوله بل بقى على الامكان لكان خروجه عن القوة الى الفعل موقوفا على
استعداد وتغير من حال الى حال اخرى فيكون له تعلق بالمادة لكون التغير من خواص
المادة وما يتعلق بها ثم المقارنة الخارجية على ثلثة اقسام حلول المجرد فيما يقارنه
وحلولهما فى ثالث وحلول ما يقارنه فيه والاولان باطلان لامتناع حلول المجرد

۱۲۱

فى محل ثالث وحلول المعقول فى المجرد وحصوله له هو تعقله اياه فكل مجرد
عالم بكل معقول وانما قلنا حتى كون المعقول عاقلا لنفسه ليلزم كونه عاقلا
لانه اذا قارنه انه عاقل لنفسه اولا فقد عقل نفسه البتة والمقدمات باسرها ممنوعة
اما الاولى فلانا لا نم ان كل مجرد يصح ان يعقل فان الواجب لذاته مجرد ويمتنع
ان يعقل على ما اعترفتم به وقولنا ان تعقله انما يمتنع بالنسبة الى الممكن لا يفيد فى ذاته
الغير المناسب لا بالنسبة الى ذاته او ما يناسبه فامتناع تعقله ناشى
عن امتناع ما يناسبه لا من ذاته فيكون فى ذاته ممكنا فى الجملة واما المقدمة الثانية
وهى ان كل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع غيره فعليها اشار اليه بقوله
ويعلم منه اى من امتناع تعقل الواجب لذاته امتناع تعقله مع غيره مطلقا فاى
غير كان يمتنع تعقله مع الواجب ويحتمل ان يكون معناه ويعلم منه امتناع تعقله مع
غيره لان ما يمتنع ان يعقل وحده لا يمكن ان يعقل مع غيره والحاصل ان دليلكم
هذا موقوف على امكان تعقل المجرد وامكان تعقله مع غيره وكلاهما ممنوعان ومنع الاول
ملزوم لمنع الثانى واما الثالثة فلا حال ولا نم من امكان تعقل المجرد مع غيره اى
من امكان ان يكون حالا مع غيره فى العقل امكان ان يحل فيه اى فى المجرد المعقول
صور المعقولات فى العقل حتى يلزم امكان ان يقارنه صور المعقولات
مقارنة يفيد المط وهذه المقدمة وان لم يكن مذكورة فيما تقدم لكنها مقصودة
لتوقف المط عليها على رايه والحاصل انه ان اريد ان امكان تعقله مع غيره يستلزم
امكان ان يقارنه صور المعقولات فى الجملة فمسلم لكن لا يفيد المط وان اريد انه يستلزم
امكان ان يحل فيه صور المعقولات حتى يلزم المقارنة المط هيهنا فمم كيف لا وحلول
الصورة العقلية فى محل يقتضى قيام ذلك المحل بذاته وما حصل فى الوجود والصور العقلية
ليست كذلك بل الصور كلها لا تحل الا فى العقل وترتب بعضها على بعض وملاحظة

حلول احديهما فى اخرى منهما لا يقتضى حلولها فيه فى العقل بل ليس كذلك الا حلول صور
بعضها فى العقل بعد حلول بعض آخر فيه او حلول صوره حلول بعضها فى بعض
فيه واما الرابعه فعلى حال ولا يلزم من امكان مقارنه صور المعقولات فى العقل
امكان مقارنتهما فى الخارج لان مقارنته للمعقولات فى العقل من قبيل مقارنه احد
الحالين للاخر بخلاف المقارنه الخارجيه فانها من قبيل مقارنه الحال للمحل والاولى
لا يستلزم الثانيه ولو سلم ان مقارنته لها فيه ايضا حلول المعقولات فيه فلا يلزم كونها
ايضا فان المقارنه الاولى عباره عن حلولها فيه اى فى المجرد حال كونها فى العقل
والثانيه عباره عن حلولها فيه حال كونهما فى الخارج والاولى لا يستلزم الثانيه
وانما يستلزمها ان لو كانت الاولى مما يكون للماهيه من حيث هى ولا يكون للوجود
الذهنى دخل فيه ولا الوجود الخارجى منافاه له وهو ممنوع قوله وهذه لا يتوقف صحتها
الخ قلنا امكان اتصاف ماهيه بصفه فى الجمله لا يستلزم امكانه على الجمله لكل فرد لجواز
ان يكون لبعض تقادير الماهيه شرطا له او يكون بعضها منافيا له واشار الى منع
المقدمه الخامسه اعنى قوله وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له بقوله وما ذكروه
لبيان المقدمه الاخيره وهو قوله والامكان له يتعلق بالماده الخ ضعيف يعنى انا لا نسلم
ان كل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له لجواز ان لا يكون استعداده
كافيا لبعض العارض عليه بل يتوقف على شرط آخر فما لم يوجد ذلك الشرط لم يوجد البعض
ومن البين انه لو ثبت ان كل حادث زمانى مسبوق بالماده ثبت ايضا وجوب حصول
ما يمكن للمجرد له واما كون ذلك الممكن متعلقا بالماده فى الجمله ولو باعتبار ذلك الشرط
الحادث والمجرد المذكور مما لا تعلق له بالماده اصلا وانت اذا تاملت فيما سلف
علمت ان تعقل المجرد لشىء يكون بحلوله وانطباعه فيه وان الدليل المذكور يقتضى امكان
حلول مجرد او صوره علميه لمجرد او عرض اخر ومن الكيفيات النفسانيه القدره وهى

قوه بالمعنى الذى مر هى مبدا الافعال المختلفه مؤثره فيها فخرج ما لا يكون مبدا الامور
مختلفه كالنفس الفلكيه والقوى العنصريه كالناريه والمائيه والصور المسخنه للفلفل والمبرده
للكافور وما لا يكون مؤثرا بل شرطا له كالكيفيات الاربع اذا جعل المؤثر الصور
النوعيه فهو قد يكفى بهذا فى تعريف القدره فيدخل فيه النفس الحيوانيه والنباتيه هذا
ما يفهم من كلامهم وظاهر ان صور البسائط العنصريه مبدا لاتصاف موادها بكيفيات
فيكون مبدا الامور المختلفه والقول بان تلك الصور معدات لفيضان الكيفيات
لا فواعل يقتضى القول بانها ح لا يكون مبدا الا لا فى موادها ولا فى غيرها اذ الصوره
الناريه مثلا ليست الا معدا لمجاورتها لفيضان الحراره عليه وقد يراد على ما ذكره
ونسبتها اى نسبه القدره الى الضدين وطرفى الفعل على السواء اى يصح من المتصف
اى واحد منهما عند تعلق الاراده به فيختص القدره بهذا المعنى بما له شعور وكذا
فرقت يصح يؤثر على وفق الاراده شاملا للنفس الفلكيه والحيوانيه دون القوى
النباتيه والعنصريه وقد يفسر بالقوه المستجمعه لجميع ما يتوقف عليه الاثر فيكون مع الفعل
ولا يتساوى نسبتها الى الضدين اذ لعله كل منهما خصوصيه لا يكون لعله الآخر
والخلق ملكه يصدر بها عن النفس فعل من غير فكر ورويه كالمتدرب فى الكتابه فانه
يكتب من غير ان يلاحظ الحروف وتراكيبها واحدا بعد واحد وهو مخالف للقدره
من حيث ان الملكه غير معتبره فى القدره واللذه غنيه عن التعريف كساير الوجدانيات
الا انها قد تنبه عليها وتغير الفاظها ازاله للالتباس اللفظى فهى ادراك
ونيل للشى الملايم المتصف بكمال وخير فان اللذه لا يحصل الا بادراك ملايم
كذلك ووجدانه على الوجه الذى يقتضيه المدرك كوجدان النفس مسئله علميه والمتخيله
صورا خياليه والباصره جمالا مليحا والسامعه صوتا حسنا والذائقه طعما حلوا
ودسما واللامسه بدنا باديا ناعما لينا املس الى غير ذلك ولما جاز ان يكون شى واحد

مستملا على ما هو كال مؤثر عند المدرك من حيثه وبعض منافر له من اخرى كاستعمال
الدواء الكريه المزيل للمرض بمرارته على المراره التي هي مؤثر من حيثه ومنافر للطبيعه من حيثيه
اخرى اولانه يكون مشتملا على ما هو كال مؤثر عنده وعلى ما هو بعض منافر كاستعمال الدواء
المذكور على خاصته مزيله للمرض وكيفيه منافره للطبيعه وليس ادراك ذلك الشي
مطلقا بل من حيث هو ملايم اذ اللذه ليست الا ذلك واما ادراكه من الحيثيه الاخرى
فهو الم لا لذه ومن فوايد القيد المذكور انه قد يلتذ عند ادراك شي من وجه مع
كونه مجهولا من ساير الجهات كما اذا احس شي ما لم مع انه لا يعلم ساير الجهات
هذا ولعل الحق ما ذهب اليه بعض ان اللذه كيفيه تجدها النفس عند ذلك الادراك
لا نفسه وان ذلك الادراك الموجب للذه لا يجب ان يكون مسبوقا بادراك
آخر وشوق اليه فانا قد نوصر بوجود شي ما كان حاصلا قبل ولم يتعلق به
ولا بما يناسبه ادراك اصلا وعلى هذا يقاس الالم وهو ادراك المنافي للمدرك
من حيث هو مناف وحصر سبب الالم في تفرق الاتصال اوفيه وفي سوء المزاج
المختلف يستلزم تكلفات غير محتاج اليها فان الشيخ قد بالغ في بيان هذه المسئله وبالجمله
بهما مسلما والقول بانه يحصل لها العاصي يوجب تفرق اتصال بدنه او يعرضي الى غير
زاجه عن الحاله الطبيعيه بعيد مع انه يمكن ان يقال يجوز ان يحصل لها حين ادراك
المنافي كيفيه الالم كما يحصل اللذه عند وجود الملايم والصحه حاله او ملكه يصدر عنها لاجلها
وبسببها جميع الافعال الطبيعيه والنفسانيه كالجذب والهضم والحركه والادراك
من الموضوع سليمه غير ماوفه بل يكون كلها على ما تقتضيه اصل طبيعه ذلك الموضوع
ولفظه او للتنويع لا للشك يعني ان جنس الصحه يكون على نوعين ملكه راسخه وحال
غير راسخه وماهيه الصحه يكون احدهما المشترك بينهما فلا بد من لفظه او عند اراده
التنبيه على نوعيه وتقديم الحال مع كونها غير راسخه على الملكه التي هي راسخه لكون الحال

متقدمه على الملكه في الوجود فان الشي يكون حالا ثم يصير ملكه وسلامه الافعال
صفه لها معلومه لعله لكل احد والصحه المعرفه التي هي من الكيفيات النفسانيه غير
معلومه فلا بد من تعريفها بها تعريف المجهول باثاره المعلومه والمراد باللام في السبب
الترتيب فلا يرد ان الاسباب الموجبه للصحه بعضها على التوقف وهذا التعريف
شامل لصحه الانسان والحيوان وسلامه النبات ايضا ان جعل الحال والملكه اعم
من الكيفيات التي بمعنى الراسخ وغير الراسخ مطلقا وقد يعرف بالكيفيه التي بها
على ما هو الكل وقد يخص بالانسان لزياده الاهتمام به والمرض ايضا حاله او ملكه
يصدر عنها جميع الافعال المذكوره من حيث هي كذلك من الموضوع لها غير سليمه ولو باعتبار
بعض والمرض بهذا المعنى يكون مقابلا للصحه تقابل التضاد وقد يجعل مقابلا لها تقابل
العدم والملكه وتلك الاختلاف ان عند انتفاء الصحه لا يكون الافعال على
المجرى الطبيعي فعدم صدور الافعال عن الموضوع او صدورها ماوفه اما ان يكون
لا لشي ما هو سبب لصدورها سليمه اعني الصحه واما ان يكون لوجود كيفيه وجوديه
تابعه لسوء مزاج او سوء تركيب او تفرق اتصال او وجود سدد في مجاري الروح
والاخلاط ولما لم يمكن الجزم باحدهما وقع الاختلاف في كون المرض وجوديا
او عدميا واما اطلاق المرض على ما ذكر من سوء المزاج وغيره فقد قيل انه تسامح
واعلم انه اذا اريد ان يعرف ان بين متقابلين واسطه اولا يجب ان يعتبر
وحده الموضوع والوقت وساير الاعتبارات والجهات ويلاحظ انه
هل يمكن مع ذلك خلو الموضوع عنهما اولا فان امكن فبينهما واسطه كالسواد والبياض
اولا يمكن فلا كالنور والظلمه فاذا لاحظنا الصحه والمرض بالمعنى المذكور ههنا
وقايسناهما الى موضوع معين مثل عضو او اعضاء معينه او شخص معين من حيث
انه موضوع واحد في وقت معين لم يكن خاليا عن احدهما فلذا قال ولا واسطه بينهما

واما من لم يعتبرهما بما ذكر وقال الصحه هي ان تكون معها الافعال كلها صادره على نهج طبيعي
ولا تكون مخصصا بوقت دون وقت مع عدم استعداد الزوال بسرعه وعرف المرض
آفه جميع الافعال في جميع الاوقات فالواسطه عنده ضروريه اذ ربما كان لبعض الاعضاء آفه
غير سليمه او اعضاء سليمه سلامتها بوقت دون وقت كمن يمرض في الصيف ويصح
في الشتاء دايما او كان افعاله سليمه تكون مستعدا الان يزول عنه بسرعه كالاطفال و
الشيوخ والناقهين لا تكون صحيحا ولا مريضا فالنزاع بين الفريقين راجع الى تغيير
الالفاظ مع ان جعل بعض الوسايط سيما الاطفال السليمه الجاريه افعالهم على
المجرى الطبيعي الناشيه عن امزجه معتدله بالقياس اليهم خارجا عن الاصحاء مخالف للعرف
واللغه وانت خبير بان الصحيح الجميع على التفسيرين والمريض الجميع على الثاني اهل قليل وانما
ردما فيهما عند الجمهور لان الصحيح والمريض العرفيين كثير قال جالينوس المضار الحادثه في البدن
على نوعين احدهما ان تكون المضره مخفيه عن الحس مدركه للطبيعه ولا افعال للبدن صحيح
مريضا وثانيهما ان تكون محسوسه فلا يخلو اما ان تكون يسيره او كثيره او اكثر فالبدن على
الاول صحيح صحه وسطا اي ليس هو صحيح ولا مريض وعلى الثاني صحيح صحه سقيمه وعلى الثالث
مريض هذا محصل كلامه في بعض رسايله وليس فيه اعتبار آفه جميع الافعال في المرض
قطعا واما الفرح والحزن والحقد وامثالها كالغضب والفزع والهم والخجل فغنيه
عن التعريف كساير الوجدانات لكل الانسان ان يشير الى ما يصلح ان يكون اسبابا
لها وما يستتبعها بحسب التجربه فنقول الفرح انما يكون بميل الروح الحيواني وانبساطه نحو
الظاهر بحيث كان نحو العلم والقدره ونيل مطلوب او انتفاء مضره ولا بد له مع ذلك من
امرين كثره الروح ولطافته لا في الغايه اما كثرته فلانه لو كان قليلا لم يف زايدا على ما لا بد منه فيحل
به الطبيعه وتحبسه ولمنعه عن الاندفاع الى الظاهر كما في الناقهين والمنهمكين في الامراض والاسعار
والمايسين واما اللطافه فلانه لو كان كثيفا لا يقبل الانبساط كما للمشايخ والوتين وانما قيد اللطافه

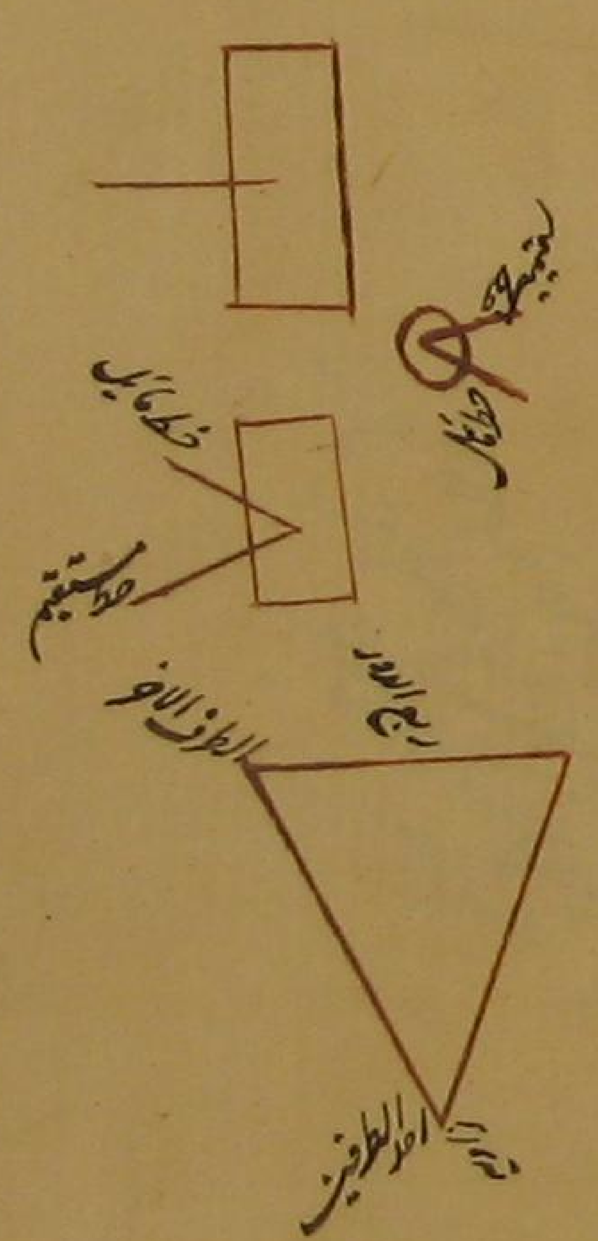
بانها لا تكون في الغايه لانها لو كانت كذلك تكون الروح سريع الانطفاء بالتحلل
لاجل الحركه ومبدأ الغم يحيل بعض ما هو مبدأ للفرح سيما اذا كان مع انتفاء شرط
الفرح هذا والاشبه ان الفرح والغم قد يحصلان بسبب تحقق الظن على كل وجه واتفاقهما
من ان يحصل لشيء من الكمال والنقصان ونحوهما والحزن كيفيه تبعث بسببها حركه الروح
نحو الداخل بتدريج لما هر بان المؤذي او لفوات مطلوب وقد اضعف من الغم والهم
كيفيه بسبب حركه الروح الى جهتي الداخل والخارج لاجل تصور شر مع تصور
ما ينافيه وتوقع ان يدفعه فلتصور الشر يندفع الروح الى الباطن ولتصور ما
ينافيه الى الخارج والغضب كيفيه بسبب حركه الروح الى الخارج دفعه للانتقام
والفزع ما بسببه حركه الروح الى الداخل دفعه هربا عن المؤذي والخجل ما يحصل لتعرض وجل
ما لا يناسبه بوجه ولكن لا تضره كل ضرر وقلما يخلو النفس حينئذ عن تطلب ما يدفعه
فيحصل حينئذ للروح اضطراب وثوران وانبساط يسري الى الظاهر فيوجب حمرته
والحقد يتحقق لامرين احدهما غضب ما يوجب ثبوت صوره المؤذي في الخيال منه والثاني
ان لا يكون الانتقام في غايه السهوله ولا في غايه الصعوبه والا كان كالحاصل او
كالممتنع فلا يكون نحو تحصيله شوق وطلب ولذلك لا يكون للمملوك بالنسبه الى الضعفاء
حقد ولا بالعكس وقد علمت ان تلك الكيفيات مقتضيه لحركه الروح الحيواني اما الى الداخل
واما الى الخارج وتلك الحركه قد يتبع نفعا كتلطيف الروح ودفع المواد الرديه وترويح
المجاري ودفع ما يمكن اندفاعه عنها بسهوله من الاخلاط الموجبه للسدد وقد يتبع
ضررا كتحلل الروح واحراق المواد اللطيفه واستيلاء الحراره والبروده على القلب
حتى اذا افرط ادى الى الهلاك النوع الرابع من الكيفيات الكيفيات المختصه
بالكميات وهي اي تلك الكيفيات اما في المنفصل كالزوجيه والفرديه والاوليه
والتركيب العارضه للعدد او في المتصل كالاستقامه العارضه للخط والاستداره العارضه

له وللسطح والمستدير منهما ما يوحد في جانب بعده نقطه يكون جميع الخطوط المخرجه منها اليه متساويه ويمكن ان يناقش بصدق تعريف الخط المستدير على الخط المعوج المرسوم على محيط الكره والجواب عنه يحتاج الى التكلف والخط المستقيم اقصر خط يصل بين النقطتين اى الخط المستقيم اقصر ما يمكن ان يوصل من الخطوط الواصله بينهما ومن البين ان الحكم بالمساواه والمقاومه بين افراد جنس واحد لا يتوقف على التطبيق الخارجي ولا على امكانه لقابليه تكفيه التطبيق التخيلي الواقعي بان يتخيل وقوع كل جزء من احدهما في مقابله جزء مثله في القدر من الآخر وعلى تقدير تسليمه نقول كون الاستقامه والانحناء المانعين من التطبيق ذاتيا او عرضيا لا يعارق اصلا لا يعرضهما غير معلوم كيف لا وقد تقرر ان الزوايا القائمه كلها متساويه وان الحاده اصغر منها والمنفرجه اكبر سواء كانت مستقيمه الاضلاع اولا فيلزم احد الامرين اما الاكتفاء بالتطبيق التخيلي والقول بعدم امتناع تطبيق المستقيم على المستدير باعتبار ذاتيهما مع قطع النظر عن صفتيهما وعلى تقدير تسليمه اذا ادرنا محيط دايره على سطح مستو بعد ما ماس محيطها خطا وخطوطه المستقيمه المفروضه فاما ان ينطبق تمام دور الدايره واثباتها المستوي اولا فعلى الاول يكون المحيط وذلك الخط متساويين وعلى الثاني متفاوتين بلا شبهه لا صدق فيه وقد يعرف الخط المستقيم بان يستر طرفه وسطه اذا وقع في امتداد شعاع البصر بمعنى انه اذا وقع كذلك لا يرى منه الا نهايته ولا يقع عليه من مخروط واحد شعاعي الا خط واحد ويمكن ان يعرف ايضا بانه ما لا يمكن ان يوصل فيه بين نقطتين بعد ما بسطح ما تم وان اثبتنا احد طرفيه اي طرفي الخط المستقيم وادرناه حتى عاد الى وضعه الاول احدث الدائره وهي سطح مستو يحيط به خط مستدير في السطح المستوي ما يمكن ان يفرض في جميع جهاته خطوط مستقيمه او اصغر السطوح المحيطه بحسب النهايات واذا اثبتنا الخط المار بمركزها وهو النقطه المذكوره في تعريف المستدير المنتهي الى المحيط في الجانبين المسمى بالقطر وادرنا نصف الدائره الى ان عاد الى وضعه الاول او ادرنا نصفيهما



١٢٥

الى ان وصل كل منهما موضع الآخر حدث الكره وهي جسم يحيط به سطح مستدير واذا كان الخط المستقيم عن القطر فان كانت القطعه المفروزه من الدائره به اقل من نصفها لحصل بعد ارادته شكل مجسم بيضي وان كانت اكثر منه كان الحاصل شكل مجسم عدسي واذا اثبتنا سطحا ذا اربعه اضلاع متوازي الاضلاع قائم الزوايا ومعنى توازيها ان يكون كل ضلعين متقابلين بحيث اذا اخرجا الى غير النهايه لم يلاقيا على احد اضلاعه وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الاسطوانه المستديره القائمه وهي جسم يحيط به دائرتان هما قاعدتاها وسطح واصل بين محيطيهما بحيث اذا وصل بينهما بخط مستقيم وادير عليهما ماس ذلك السطح في جميع الجوانب ويقال لذلك السطح مستدير ايضا بمعنى اذا قطعه سطوح مستويه متوازيه كم كانت تحدث دوائر متساويه او متشابهه على نهج واحد اي كانت الاولى اعظم من الثانيه كانت الثانيه ايضا اعظم من الثالثه وهكذا وان كانت اصغر كانت اصغر وانما احتجنا الى هذا الاعتبار ليخرج السطح المخروطي عن تعريف المستدير والضلع المثبت سهم الاسطوانه وهو عمود قاعدتيها ولهذا سميت اسطوانه قائمه واذا توهم حركة سطح مستو مستقيم الاضلاع على سمت العمود المخرج من وسط عليه حدث الاسطوانه المضلعه القائمه وذلك الخط سهمها واذا توهم حركه دائره لا على سمت العمود المخرج من مركزها عليها بل على سمت خط آخر خارج منه حدث الاسطوانه المستديره المائله وذلك الخط يكون سهمها وان توهم حركه السطح المضلع كذلك حدث الاسطوانه المضلعه المائله واما اذا اثبتنا احد طرفي الخط وادرنا الطرف الآخر حتى وصل ربع الدور حدث مثلث قائم الزاويه واذا اثبتنا احد الضلعين المحيطين بالقايمه من المثلث القائم الزاويه وادرنا الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط المستدير القائم وهو ما احاط به دائره هي قاعدته وسطح واصل بين محيطها ونقطه هي راسه بحيث اذا وصل بينهما بخط مستقيم وادير على محيطها ماس السطح في جميع الجوانب الخط الواصل بين مركز الدائره



وتلك النقطة سهمه وهو الخط الخارج عمودا عليها كان المخروط قائما وان كان مائلا وقد يتوهم حصول حركة
وان لا على سمت العمود الخارج من مركزها عليها بل على سمت خط آخر بحيث يكون
وسفلها من جميع الجوانب على نهج واحد حتى ينتهي الى نقطة وان توهم حركة سطح
مضلع هكذا اما على سمت العمود او على سمت خط آخر حصل المخروط المضلع القائم او
المائل ولا يذهب عليك ان يتوهم حصول الامور المذكورة على هذا الوجه ليس لان حصول
تلك الامور في نفس الامر على هذا الوجه بل هو لتسهيل تصورها والشكل هيئة تحصل
من احاطة حد واحد لمحيط الكرة والدائرة او اكثر كمحيط غيرهما من المضلعات فالهيئة الحاصلة
للكرة والدائرة من جهة احاطة حدهما بهما وكذا بهما لاحاطتهما بهما ايضا شكل وقد يطلق
الشكل على المشكل وهو ما يحيط به حد واحد او حدود فوق الواحد كما في المثلث والمربع
لكنه بهذا المعنى لا يكون من الكيفيات المختصة بالكميات بل هو اعم منه وجعل باب
اي وتره من مقولة الوضع والزاوية للسطح وعالها البسيط ايضا ما حدث اي هيئة
والحداب يحدث من اتصال احد الخطين بالآخر بل اتصالهما لا على الاستقامة ولا على وجه
يتحدان بعد الاتصال احترازا عما اذا اتحد ابعد كاتصال خطين مستقيم او قوسين على وجه
يصيران بعد الاتصال خطا واحدا مستقيما او قوسا وانما قلنا بل الاتصال لان الزاوية
ليست عبارة عن جميع السطح المحاط بهما او عن الهيئة العارضة لمجموعه من حيث هو مجموع
بل هي ما يلي ملتقاهما بحيث لا يتسع في الامتداد الواصل بين نقطة الملاقي وهو الزاوية
وهذا ايضا ما يدل على عدم كونها سطحا لوجوب انقسام السطح في الجهتين وانما قيد الزاوية
بالسطح لان للزاوية قسما آخر وهي المجسمة الحاصلة من احاطة سطح واحد كرأس المخروط
المستدير او اكثر كرأس المخروط المستدير المنصف على السهم ورأس المخروط المضلع وللمكعب
حصولها للسطح مسلم كما هو المشهور واستدلوا على انها من الكيف بانها قابلة للمساواة واللامساواة
مع ان محلها غير قابل لهما لكونه كما يكون قبولها لها بالذات فهي من الكيف واعترض بان عدم

قبول محلها لها لا يقتضي ان يكون قبولها لها بالذات لجواز ان يكون لامر آخر كما قال فيها قال
الشيخ في الشفاء ان المقدار جسما كان او سطحا قد يعرض له ان يكون محاطا بين نهايات
تنتهي عند نقطة واحدة فان شئت سمت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان
شئت سمت الكيفية التي له من حيث هو هكذا زاوية فيكون الاول كالمربع والثاني كالتربيع
فان اوقعت الاسم على المعنى الاول قلت زاوية مساوية وناقصة وزاوية نصفها لا لاخر هو المقدار
وان اوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لها بسبب المقدار الذي هي فيه كما للتربيع وليست كم
على ما ذهب اليه بعضهم لانها قد تبطل عند الازدياد او الانتقاص كالزاوية القائمة وضت
فانها عند ميل احد الضلعين على الآخر او اليه تنتهي الى ان تبطل بالكلية غير الزاوية الحاصلة من قوس وخط
مستقيم لا بما هي هي بل تغيرها او تحددها فانه يستحيل ان يتحد بالمماسة او ينطبق احدهما على
الآخر فلا محالة يكون بينهما زاوية دائما ولهذا قال قد تبطل بلفظ قد ما مثل ولا شيء من الكم
ما يبطل بالازدياد ولا بالانتقاص اذا كان متصلا والزاوية اذا كانت كما كانت
متصلا بل سطحا وهو ظاهر وفيه نظر لان الباطل ح ليس هو ذات الكم وحقيقته من حيث انه كم
بل الصفة بكونه زاوية فيجوز ان يكون الكم باعتبار هذه الصفة مشروطا بشرط كانحراف الخطوط
المتصلة عن الآخر فيبقى الصفة تلك الصفة عند انتفاء ذلك الشرط مع بقاء ذاته ولا يتوهم
كونها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة لان قبولها لهما في الجملة لا يدل على كونها
كما بالذات وانما يكون كذلك ان لو لزم كونه بالذات وليس كذلك لاحتمال ان
يكون ذلك بالعرض فيكون كما بالعرض ولا نزاع فيه وذهب بعض الى انها من
الاضافة مستدلا عليه بقول اقليدس انها مماسة الخطين ومن البين ان مراده ما يحدث عند
تماسهما كيف لا فان الزاوية توصف بالصغرى والكبرى مع امتناع اتصاف
التماس بهما وذهب بعضهم الى انها من مقولة الوضع وآخر الى انها عبارة عن مجموع السطح
المحدب المحاط مع الضلعين والهيئة العارضة لاحاطتهما والمضاف وكذا الاضافة ثم قال

بالاشتراك على نفس الاضافة التي هي النسبة المتكررة على ما مر كالابوة والبنوة وهو
المضاف الحقيقي وعلى المركب منها اي من الاضافة ومن معروضها كالاب والابن
وهو المضاف المشهوري وعلى المعروض من حيث هو معروض لكن لا على ما يتعلق به ههنا
عرض تركه وله اي للمضاف خاصتان احديهما وهي شامل للحقيقي والمشهوري
التكافؤ في الوجود اي اذا كان احدهما موجودا بالفعل كان الآخر ايضا موجودا كذلك
وان كان بالقوة وان كان في الذهن ففي الذهن وان كان في الخارج ففي الخارج وكذلك
الاب مع صفة الابوة بالقياس الى الابن مع صفة البنوة ووجود المتقدم الزماني
منفكا عن وجود المتأخر الزماني في الخارج وبالعكس لا ينافي ذلك لان تضايفهما انما هو
باعتبار اتصافهما بالتقدم والتأخر الزمانيين وهما من الامور العقلية لا من الامور العينية
ولا انفكاك بينهما في الوجود العقلي وثانيهما وهي مختصة بالمشهوري لان الحقيقي نفس النسبة
لا شيء له نسبة وجوب الانعكاس اي كل واحد منهما باعتبار الصفة التي هي
منشأ الاضافة منهما باعتبار الصفة التي هي منشأ الاضافة مضاف الى الآخر
من تلك الحيثية فانه كما يقال الاب اب الابن فكذلك يقال الابن ابن الاب
وفائدة الحيثية ان احدهما اذا لم يوجد تلك الصفة لم يتحقق الانعكاس فان قولنا الاب
اب الانسان لا ينعكس الى الانسان ابن الاب وان قولنا الجناح جناح الطائر لا ينعكس
الى الطائر ذو جناح بل يجب للانعكاس ان يضاف الجناح الى ذي الجناح الذي هو منشأ
لاضافة الطائر مع الجناح وهي اي الاضافة ليست متقررة بنفسها بل تقررها و
حصولها انما هو للحوقها للشيء بالقياس الى آخر معها انما يكون بنفس الملحوق والملحوق
مع تعين ذلك الامر الآخر فيها اي ان كانت محصلة معينة تعينا شخصيا او نوعيا او مطلقة لا تكون
معينة كذلك في احد الطرفين كان الطرف الآخر ايضا كذلك اي معينا او مطلقا
كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والمعين بازاء المعين والمساوي بازاء

المساوي والاب بازاء الابن وتحصيل موضوعها في جانب فقط لا يقتضي تحصيلها اي تعيين
موضوعها في جانب آخر او نقول تحصيل موضوعها في جانب لا يقتضي تحصيل الاضافة
وتعينها لان تحصيلها موقوف على تحصيل الطرفين كما ذكرنا وتعيين موضوعها لا يستلزم
تعين الطرف الآخر حتى يلزم تعينها فان الرأسية اضافة عارضة لعضو ما بالقياس
الى ذي الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو حتى صار هذا الرأس اي الجسم
المشخص المتصف بالرأسية لم يلزم من العلم به على ذلك الوجه العلم بالشخص الذي له
ذلك الرأس فلم يتعين الرأسية ايضا اذا اضفناها الى الجسم المطلق لا يوجب تعينها
الا يرى ان ذلك العضو المعين مع كونه معلوما بصفة الرأسية يحتمل ان يكون رأسا
لابدان متعددة على سبيل البدل بل تعينها انما يتحقق بكون ذلك العضو رأسا
لذي رأس معين ومن الاضافة ما هو متفق الطرفين ان يكون كل منهما متصفا
بصفة واحدة بالنوع كالتساوي والاخوة ومنها ما هو مختلف فيهما اما محدودا اي
اختلافا معلوما كالنصف والضعف او غير محدود كالزائد والناقص والمضاف
اما ان لا يحتاج في اتصافهما بالاضافة الى صفة حقيقية لاجلها صارا متضايفين كاليمين
واليسار فانهما متضائفان مع انه ليس فيهما صفة حقيقية يقتضي ذلك بل انما هو
باعتبار وقوع احدهما في جانب معين من شيء والآخر في آخر منه وهما صفتان
اعتباريتان او يحتاج في ذلك اليها كالعاشق والمعشوق فان اتصافهما باعتبار
صفة حقيقية ادراكية او ما يترتب عليها في العاشق وعلى تحقق صفة حقيقية حمله حادثة
في المعشوق او يحتاج احدهما اليها دون الآخر كالعالم والمعلوم فان عالمية العالم
واضافته الى المعلوم موقوفة على اتصافه بصفة حقيقية علمية بخلاف المعلوم وهي
اي الاضافة تعرض للمقولات باسرها بل للواجب ايضا كالاول والمبدأ والخالق
وغير ذلك اما للجوهر كالاب والابن وللكم كالعظيم والصغير في المتصل والقليل والكثير

في المتصل وللكيف كالاحر والابرد فان الاحر مضاف للحار والابرد للبارد
وجعل الاخر اضافة عارضة للكيف لا للجسم المتكيف بكيفية الحرارة محتاج الى تامل
وللمضاف كالاقرب المضايف لقرب ليس باقرب وقد كان هو مضافا
الى قرب آخر اذ القرب من الاضافات المتعة وعليه قياس الابعد بل الكل اعم
تحصيل اضافة الى مكان الفضل عليه وللاين كالاعلى والاسفل مكانا وعروض
اضافة العلو والسفل للاين لا ينافي جعلهما مثالين للاين وقس عليه قوله وللمتى كالاقدم
والاحدث زمانا وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء وللملك كالاغنى الذي
له المال في الجملة ليكون له ملك والاكسى وللفعل كالاقطع والاصرم وللانفعال
كالاشد تسخنا وتبردا ولما كان التقدم من افراد الاضافة اردف مباحثها بالتقدم
فقال المتقدم على غيره اما بالزمان وهو ان يمتنع اجتماعهما معا اما لذاتيهما كتقدم
اجزاء الزمان بعضها على البعض او لوقوع كل منهما في زمان الآخر وعروض التقدم و
التأخر لهما بسبب وقوعهما في اجزاء الزمان لا ينافي اطلاقهما عليهما على سبيل الحقيقة
كالاحقية وهو اما طبيعي لا يمكن ان يكون الا كذلك كتقدم الاب على الابن او لا كتقدم
احد الشيئين اللذين لا يكون بينهما علاقة على الآخر او بالطبع وهو ان يكون
المتقدم مما يحتاج اليه المتأخر في وجوده دون العكس سواء كانا مما يجتمعان
في الوجود كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم ما يجامع المعلول من العلل الناقصة
عليه كالصورة والمادة والفاعل الذي لا يكون مستجمعا بشرائط التأثير او لا يجتمعان
كتقدم المعدات على ما له الاعداد او بالعلية وهو ما يكون المتقدم مؤثرا في المتأخر
ويمتنع تخلفه عنه كتقدم العلة التامة على المعلول مطلقا سواء كانت فقط او مع شيء
آخر كالموضوع والمادة والصورة فان المادة والصورة وان كانتا باعتبار ماهيتهما
وعدم اعتبار الهيئة المذكورة معهما متقدمتان عليه وكتقدم الفاعل المستجمع بشرائط التأثير

في المعلول عليه كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما استنار بها وقال للمتقدم العلية الطبع
تقدم بالذات لاشتراكهما في ان كل واحد من المتقدمين ان يتقدم على الآخر او بالرتبة وهو
ان يكون المتقدم اقرب الى مبدأ محدود من الآخر سواء كان حسيا مكانيا كتقدم الامام
على المأموم اذا جعل المحراب مبدأ وبالعكس اذا جعل مقابله مبدأ او زمانيا كتقدم
موسى على عيسى اذا جعل آدم مبدأ وبالعكس اذا جعل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
او لم يكن حسيا اما طبيعي كتقدم العقل الاول على الثاني والجنس المتوسط على السافل اذا جعل
المبدأ والجنس العالي مبدأ وبالعكس اذا جعل العقل العاشر والنوع مبدأ او لم يكن طبيعيا
كما اذا لوحظ امور عقلية ليس بينها ترتيب طبيعي فيحصل لبعضها تقدم وتأخر رتبي
بسبب جعلها في اول الملاحظة او آخره مبدأ او بالشرف كتقدم العالم على الجاهل فان العقل
اذا لاحظهما جزم بتقدم الاول على الثاني من غير ان يلاحظ مع ذلك ترتيبا او مبدأ او قرب
احدهما اليه وبعد الآخر عنه او بغيره معنى التقدم بحسب اللغة وفي الشفاء التقدم والتأخر على
ما هو المشهور زماني ومكاني لكنه يكون مقولا على وجوه كثيرة لكنها لكاد يجمع على سبيل
التشكيك في شيء هو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتأخر ولا يكون شيء
للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدوم والرئيس مثل
الخادم والمرؤوس فان الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس وانما يقع للمرؤوس
حين وقع للرئيس متوقف باختياره ومثله حال العالم والجاهل وحصر التقدم في تلك الاقسام استقرائي ولكن قد
يورد في صورة الحصر العقلي للضبط وسهولة الاستقراء فقال المتقدم اما ان يمتنع اجتماعه
مع المتأخر اولا والاول هو الزماني والثاني اما ان يعتبر فيه رتبة ومبدأ اولا و
الاول هو الرتبي والثاني اما ان يكون الاول محتاجا اليه للمتأخر اولا والاول علي ان كان الاول
كافيا في ايجاد الثاني وطبعي ان لم يكن كذلك والثاني تقدم بالشرف بحسب الاستقراء
واذا عرفت اقسام التقدم عرفت اقسام التأخر والمعية اما المتأخر فظاهر
لان مقابل كل متقدم متأخر بذلك المعنى بعينه فان الموجود في الزمان الثاني متأخر بالزمان والمعلول

متأخر بالعلية وعلى هذا واما المعية فالزمانية ما يكونان في زمان واحد و[الطبعية] كجزئي شيء واحد لا يكون بينهما توقف والعلية كعلتي معلول واحد بالنوع والرتبية كمامومين خلف واحد والشرفية كيكون عالمين في مرتبة واحدة من العلم واطلاق التقدم على اقسامه بالتشكيك لاشتراك جميعها في معنى السبق مع كون بعضها اولى من البعض به كما لا يخفى وقس عليه المعية ليعلم ايضا ان الاقسام متداخلة فان المتقدم بالزمان يجوز ان يكون متقدما بالشرف والطبع والرتبة والمتقدم بالعلية يجوز ان يكون متقدما بالشرف والرتبة والحاصل انه لا منافاة الا للزماني بالقياس الى العلي وللعلي بالقياس الى الطبعي واقسام الاضافة المتقابلان وهما اللذان ليس يعقل لهما ذاتاهما شيء من حيث هما وقد اشار الى وجوب اعتبار امرين فيهما كما هو عند الجمهور ملاحظة الترتيب الذي يتم من اعتبار الاول والثاني واشتراكهما في الذاتي المشار اليه بقوله من حيث هما كالشبيه والمضاف سواء كانا متغيرين في النوع كبعث وبنت او محتلفين كسبب ومحرك وصف من ان ذو رسل وصل ونحوه في الشفاء تلك الامور من حيث المحاصية لا من حيث اي امر عام داخل او عرضي يشتمل اليه لا من حيث انها مختلفة وسميا المتضافين ايضا قال الشيخ في الشفاء بعد ايراد السائل والتماس واما السائغ فهو حال الكل مثال من حيث هو تال والتماسان ما يختلف ذاتاهما وهو سائها في الوضع اي الاشارة الحسية وتحدد طرفاهما فيه اي يكون الاشارة الى هوية احدهما غير الاشارة الى هوية الآخر والى احد الطرفين غير ما هي الى الآخر كالجسمين المتلاقيين بسطحيهما واد لا يلاقي ذات احدهما بكله او ببعضه ذات الآخر كذلك بحيث يكون الاشارة الى ما يلاقي من احدهما غير الاشارة الى ما يلاقيه من الآخر كانا متداخلين بحيث ذلك الاشارتين والتام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يحصل له كالدينار الخالص المسكوك بسكة معتبرة في ذلك الوقت وهو الكامل ايضا فيكون غير التام الذي هو الناقص ايضا ما لا يكون له شيء مما ينبغي له كالدينار الزيف او المسكوك بسكة غير صحيحة اعلم ان للتام

الكامل مراتب ادناها ما اشرنا اليه واعلاها التام الحقيقي الذي يحصل له جميع ما ينبغي له في الذات والوجود والآثار فيكون ذاته في غاية الكمال منزه عن شائبة شيء من الامكان وما يتبعه بل يكون على وجه يقتضي وجوده دائما على الوجه الاكمل ولا يتوقف صدور آثاره عنه على معين وظهير بل يكون دائم الفيض على كل ما يصح فائضا عنه اي يكون مبدأ التمام غيره فهو بهذا الاعتبار فوق التمام بحسب الرتبة او الاعتبار لا يكون مغايرا في كونه تاما وانما زدنا الاعتبار لان التمام لغيره اوان من حيث انه كمال في فعله كان من التمام على ما اشرنا اليه لا مما فوقه وقد يوجد في كلام بعضهم اشتراط عدم صدور شيء في آخر عن التمام والمكتفي ما اعطي له ما به يمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية المتمكنة من تحصيل كمالاتها بتحريك الافلاك دائما وجميع ما يتوقف تلك الحركات عليه حاصلة لها والناقص ما يخالفه اي المكتفي كالنفوس الانسانية المحتاجة في تحصيل كمالاتها الى اسباب قد لا يساعدها

المقالة الرابعة

في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته اما ان واجبا لذاته موجود فقد مر حيث احتيج اليه في ابطال التسلسل فاثباته ههنا ان كان مقصودا اصليا بل اقصى المقاصد لكن لما كان دليله ما مر اشار اليه ولم يعده واما انه واحد فلانه لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي هو نفس الماهية لما مر وانما قيد بذلك ليلا يمنع قوله فكانا مشتركين في تمام الماهية بان يقال اشتراك الشيئين في امر مطلقا لا يستلزم ذلك حتى يجب امتياز احدهما عن الآخر بالفصل او التعين لجواز ان يكون ذلك الامر من العوارض وكان ذات كل واحد منهما ممتازا عن الآخر بالذات هذا لكنه موقوف على كون الوجوب حصة مشتركة بين افراده وقد استدل عليه بما استدل على اشتراك الوجود وقد عرفت ما عليه ولا بد من امتياز احدهما عن الآخر

لمميز والالكان الشىء والمميز بحسب الاحتمالات العقليه منحصر فى الفصل والخاصه والمعنى الذى لا لكون
نفس الماهيه المشتركه ولا لكان المعنى والخاصه مشتركين فى التعليل بل المعنى ليس الا خاصه مخصوصه
الكنى به عنهما فان كان المميز فصلا كان كل واحد او واحد منهما مركبا من جنس وفصل
اذ الوضى ان ماهيه ليس الوجوب فلا يتصور له وراءه ذاتى لا خارجى وهو ظاهر ولا على
لان الجز العقلى لو سلم امكانه للواجب كان على هذا التقدير للوجوب المشترك فيكون هو
الصامس كالاميز او ان كان ذلك المميز معنى زائدا على الماهيه المشتركه فاما ان يكون
وجوديا او عدميا وعلى اى تقدير كان له عله اما على تقدير كونه وجوديا فقط لا نتح كون
امر موجودا عارضا لاخر مفتقرا اليه فيكون ممكنا واما اذا كان عدميا فلان اتصاف الماهيه
بصفه عدميه كان او وجوديه مفتقرا الى ما يقتضيه فان كانت اى عله التعين الماهيه او لازما
من لوازمها كان المعنى لازما لها اى للماهيه فاينما وجدت وجد ذلك المعنى فالواجب
لذاته واحد والمقدر انه اثنان هف وان كانت تلك العله غيرها اى غير الماهيه كان
الواجب محتاجا فى تعينه الى سبب منفصل وذلك محال لان الواجب فى كونه موجودا
محتاج الى التعين اذ لا يعقل وجود بدونه وهو محتاج الى سبب منفصل فالواجب فى كونه
موجودا محتاج الى سبب منفصل هف ما مثل والواجب لذاته ليس بجوهر وقد مر ان الجوهر
ماهيه اذا وجدت كانت لا فى موضوع فيكون وجوده زائدا على ماهيته ووجود
الواجب عينه وقد يطلق على الموجود الغنى عن المحل وعلى الذات والحقيقه ما يتصف بصفه
وما تتعاقب عليه الصفات فلما كان هو بعض معانيه مما لا يصح اطلاقه عليه كانوا
عن اطلاقه عليه لئلا يذهب الوهم الى ما لا يجوز عليه ولا عرض لاستحاله افتقاره الى غيره فى
الوجود ووجوب افتقار العرض الى المحل فيه وليس مادة ولا صوره لهذا بعينه اذ كل منهما
محتاج الى الاخر اما المادة ففى تقومها واما الصوره ففى تشخصها وما يحتاج تشخصه الى الغير
يكون محتاجا اليه فى كونه موجودا على ان المادة قابله فكيف يكون ما هو مبدا للكائنات كلها

وان الصوره حاله فى المادة والحال محتاج الى المحل بالضروره ولا جسما والا لكان مركبا
وكل مركب ممكن لاحتياجه فى وجوده الى الاجزاء ولانه لو كان كذلك لكان محتاجا الى الجز
ولان اجزاءه اما ان يكون ممكنه او واجبه والاول يستلزم تقوم الواجب بالممكن وهو ظاهر الاستحاله
والثانى يستلزم تعدد الواجب على ان احتياج اجزاء الماهيه بعضها الى البعض ضرورى ولا قائما
والا لتوقف فعله على الجسم مع توقف الجسم على فعله فيلزم الدور ولا عقلا والا لكان
ممكنا لانه جوهر وكل جوهر ممكن فلو قيل ليس الواجب احد هذه الامور لان كل واحد
منها جوهر والجوهر ممكن لكفى لكن اختص كل واحد منها عن العقل بخصوصيه بوجه ولم يكتف
بالوجه العام لجميعها ولهذا بعينه لم يكتف بذكر الجوهر عما نفى هو عنه على انهم لا يحاسون
عن امثاله فى مقام التشريح وانه عالم بذاته علما تاما بجميع ما له من الحيثيات لحضور ذاته
كذلك له مع كونه عالما لانه مجرد عاقل بالضروره والحضور عند العالم اما نفس العلم او متضمن له
وليست المغايره الذاتيه معتبره فى ادراك المجرد كما اعتبر فى ادراك الحواس المادية بل التغاير
الاعتبارى كاف فى ادراكه الا ترى انا ندرك انفسنا مع تعلقنا بالمادة وعوارضها
المانعه عن الادراك فما ظنك بالا تعلق له بها اصلا ويعلم الاشياء كلها كلياتها وجزئياتها
بذاته لانه يعلم ذاته التى هى مبدا التعقل الثانى وهكذا بالغا ما بلغ فيكون علمه بالبسيط
هو ذاته او علمه به هو مبدا التفاصيل لا اعيانها الواقعه على التعقل او لعلمها فالعلم
التام بذلك الموجب اما نفسه او مع ما تضمنها بعض العلم بما ترتب عليه على ما هى
فى نفس الامر والا لم يكن تاما وعدم علمنا بما يترتب على المبادى مطلقا او بخصوصياتها عند العلم
بها لعدم احاطتنا باحوالها التى هى منشا العليه على ما ينبغى واذا اريد بالامر البسيط المبدا
كان معناه ان ذاته لما كان مبدا التفاصيل اعيان الاشياء كان العلم التام به ايضا التفاصيل
العلوم بتلك الاشياء بل العلم التام به انما هو العلم بجميع حيثياته المتضمن لعلمه بما ترتب على
اعتباراته باعتباراته وبهذا امكن ان يحصل تلك العلوم من ذلك العلم بل هى فيه وما يكمل له

تفصيل الاشياء [illegible] ذاته [illegible] مبدا التفصيل [illegible] لذاته [illegible]

كان واقعا بالفعل فيكون علمه بجميع الاشياء واقعا والمشهور انه عالم بالكليات والجزئيات
ايضا لكن على وجه كلي كما اذا علم المنجم بعد احاطته بحركتي الشمس والقمر ووضع احدهما
من الآخر ان الكسوف واقع في يوم كذا فعلمه بذلك الكسوف المعين من اسبابه ليس بخصوصه
كان بعد في ذلك اليوم وحصل العلم بالجزئيات من اسبابها لا يكون الا على وجه كلي لا يتغير
بحسب اختلاف الزمان مضيا وحالا واستقبالا واما بعوارضها الحاصلة وصفاتها وتبدلها في انفسها
والجزئيات المعلومة على وجه كلي فان علم المنجم بالكسوف وكيفية حصوله باسبابه مستمر لا يتغير
باختلاف الزمان وعلم الله بالاشياء انما هو من اسبابها فيكون على وجه كلي فقال البعض لخصوص العلة
لخصوصية العلة التي هي منشأ المعلول المخصوص يستلزم العلم بالمعلول على الوجه المخصوص وعلم الله
بالاسباب التامة مع حيثياتها تام فيكون عالما بالجزئيات بخصوصها ولكن لما كان علمه بها سابقا
على ان يحصل بحسب الزمان وبعده ويكون تعلقه بها مشروطا به وان لم يكن المعلوم حاصلا
الآن فيه لم يتغير علمه بها فلا تتوهم من ذلك تغير في ذاته اصلا وليتحقق علمه كان ويكون بل اي
شيء كان من الازل الى الابد فهو حاضر لذاته على ما هو عليه من الاعتبارات والحيثيات من غير
تغير وتبدل بحسب اختلاف الزمان والمكان فان ذاته المقدسة منزهة عنهما وما يكون
كذلك لا يتصور عليه شيء عنه فعلمه بثبوت القيام لزيد في وقت كذا وعدمه في وقت كذا
ثابت ازلا وابدا من غير استحالة من لزوم جهل او تغير في ذاته والعقول المجردة ايضا عالمة بجميعها
غاية ما في الباب ان علم اللاحق بالسابق لا يكون الا من حيثيات كانت ضرورية
في اتحاده اياه على وجه كلية اذ المعلول المخصوص لا يمكنه لا يقتضي الا علة ما تخلف العلة
المخصوصة على ما مر وهذا هو المعنى بكون علمه تعالى بالجزئي على وجه كلي ويؤيد ما وجدنا في كلام بعضهم
من تعميم الجزئيات بالمادية المتغيرة اذ لولا هذا لم يبق فرق بين القبيلتين من الجزئيات ولا تتوهم
في ذاته صفة حقيقية زائدة عليه سواء كانت تلك الصفة ذات اضافة كالعلم والقدرة
او لا كالحيوة بل صفاته عين ذاته لا بمعنى ان مفهومها عين مفهومه حتى يلزم اتحاد الحمل بين الذات والصفات

دوش وقت سحر از غصه نجاتم دادند
واندر آن ظلمت شب آب حیاتم دادند

[illegible]

او بين الصفات بل بمعنى ان ما يستند في الممكنات الى صفات زائدة كالاستناد
انكشاف الامور للعالم الى صفة زائدة هي العلم كان في الواجب مستندا الى نفس
الذات فان ذاته المقدسة مما ينكشف له لذاته المعلومات انكشافها للممكنات
بسبب صفة العلم وهي علة صدور المقدورات وغيرها من الصفات وما يترتب
عليها فهو في ذاته شيء واحد لا تعدد فيه الا بحسب الاعتبارات فباعتبار انكشاف
المعلومات له يطلق عليه العلم وباعتبار صدور الممكن عنه القدرة وباعتبار
ترجيح احد طرفي الممكن بمحض الذات وتأثير الارادة واذا اردت زيادة بسط
فاسمع لما يتلى عليك فنقول قد عرفت ان علمه تعالى بذاته ذاتي لا ينفك عنه وان
ذلك العلم سبب للعلم بجميع الاشياء فيكون المعلومات مجملة حاضرة لذاته على ما هو
عليه في الازل ويسمى ذلك قضاء ثم لما كان بعض تلك الامور مادية موقوفة
وجوداتها في الاعيان باستعدادات واسباب ومترتبة بعضها على بعض ممتنع
الوجود دفعة ومع اقتضاء الحكمة ان يوجد فيها اقتضى حكمته ان يوجد جوهرا قابلا
لان يعرض عليه استعدادات وجوداتها ووجود جميع استعداداتها الذاتية و
لغيره في زمان واحد محال لما هو معلوم منها اعني ترتبها وتعاقبها وذلك لا يمكن
الا بامر مستمر غير مستقر فلا محالة اوجد جسما فلكيا ذو حركة سرمدية ذات مقدار موجبة
لخروج استعدادات الجوهر القابل اعني الهيولى من القوة الى الفعل في اجزاء ذلك المقدار
حتى يوجد الآثار المترتبة عليها من الصور والاعراض بحسب تلك الاستعدادات في
الاجزاء فكانت الحركة المستمرة الغير المستقرة القديمة بماهيتها الحادثة باجزائها
واسطة بين الفاعل القديم الموجب وبين صدور الحوادث المتعاقبة عنه ولولا ذلك
لكان تلك الامور اما موجودة معا في الازل واما ممتنع الوجود فيما لا يزال وهما باطلان
فخروج الموجودات على هذا النهج يسمى بالتقدير وعلمه بوجود تلك الآثار مجملة على النظام الاليق

يسمى عبارة آلية وذلك العلم منشأ لصدور تلك الآثار عنه باعتبار سره الدائم الكلي الحي
بما انها يستتبع لاتصافها بالقدرة والارادة فتلك الصفات حيثيات اعتبارية يحكم بها
العقل له عند ملاحظة عند صدور آثاره ولا في الخارج ليس الا الذات الواحد المكثرة
بالاعتبارات وليس صدورها عنه كصدور افعالنا عنا لكون ذواتنا لنقصانها غير
كافية في صدور الافعال بل نحتاج الى صفات حقيقية قائمة بها ولا كصدور الضوء من الشمس
لكونها مترتبة على العلم والمشيئة وهو اعلم بحقيقة الحال وانما قلنا ذلك لانه لو كان له
صفات حقيقية زائدة لكانت ممكنة لاستحالة تعدد الواجب فعلتها يمتنع ان يكون
غير الواجب لانتهاء سلسلة الممكنات كلها اليه فيكون ذات الواجب والا لكان
فاعلا لها وقابلا وذلك محال لما مر ما عليه ولان صدور ما يتوقف عليه صدور الفعل عنه
نحو العلم والارادة والقدرة منه يتوقف على اتصافه بقدرة واما نفسها فيلزم تحصيل الحاصل
وتقدم الشيء على نفسه او غيرها فيكون الكلام فيه كالكلام فاما ان يذهب الى غير النهاية
او ينتهي الى واجب من جهاته اي ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات وجودية
حقيقية ذات اضافة او غير ذات اضافة او عدمية كالسلوب والاضافات فانه
في كونه حيا او عالما او قادرا وكذا في كونه قديما واولا وليس بجسم ولا متحيز الى غير ذلك
غير محتاج الى امر يكون منشأ له ولا يكون هو وما منشأ منه كما قيل منشأ ذلك كله وجوبه
الذي هو عينه على ما قيل من انه ام الصفات والتغاير الذي يفهم من قوله ذاته كافية
في حصول صفاته شامل للاعتباري فلا ينافيه كليتي آنفا والا لتوقف حاله من احواله
على غيره فيلزم تعدد الواجب اذ ذلك الغير اما واجب او منته الى واجب آخر او نقول ذاته
المعينة موقوفة على تلك الحالة فيكون ذاته المعينة متوقفة على الغير لان المتوقف على المتوقف
على الشيء متوقف على ذلك الشيء فيكون ممكنا لذاته وهو محال وفيه نظر لجوازه عما تقدم في
التعيين بانه محال ان يعني بالذات المعينة ما هو معروض تلك الحالة فلا نسلم توقفها على شيء من الاحوال

ويعني بها المجموع الحاصل من الذات والحالة فلا نسلم استحالة توقفها على الغير وهو
اي الواجب بسيط ذهنا وخارجا اما خارجا فلان التركيب الخارجي يستلزم
للامكان مع ما مضى واما ذهنا فلان العقل لا يقوى على اثبات اجزاء عقلية لشيء الا اذا وجد
له اجزاء خارجية ماخذ له منها اجزاء عقلية او وجد اشتراكه مع امر آخر في نوعه في ذاتي
فيحتاج الى ان يميزه بذاتي مخصوص ولما لم يكن للواجب اجزاء خارجية ولا اشتراك مع غيره
في ذاتي لم يقو العقل على اثبات جزء في ذهنه وفيه انه يجوز ان يكون ماهية لا يكون لها اجزاء
خارجية ولا اشتراك مع الغير لكن يكون بحيث اذا حصلت كنهها عند العقل حصلت
منه الى اجزاء عقلية على ان منشأ اثباتها يجوز ان يكون امورا عرضية صادرة عنها دالة على
صدورها من امرين فيها فانا اذا لاحظنا اشتراكه مع ما عداه في ذاتي اولا واذا كان
بسيطا كذلك لا يصدر عنه الواحد الذي هو العقل لما عرفت من ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد وان الصادر منه هو العقل والعقول متكثرة لان الاجسام العالية
ليس بعضها علة للبعض والا للزم خلاف ما مر من امتناع كون جسم علة لجسم آخر
ولكان الحاوي علة للمحوي او بالعكس لبعض ما فيها والحصار ما يصلح ان يكون علة لها فيهما
والاول باطل والا لتأخر وجوب وجود المحوي عن وجوب وجود الحاوي لتأخر وجوب
وجود المعلول عن وجوب وجود العلة فمع وجوب وجود الحاوي امكان عدم
المحوي ومع امكان عدم المحوي عند وجوب وجود الحاوي لا مطلقا وهو ظاهر امكان
وجود الخلاء معه لامتناع انفكاك احدهما عن الآخر وجودا وتعقلا بل كانهما واحد وانما
قلنا ذلك لان ما مع المتأخر مطلقا لا يجب ان يكون متأخرا فمع وجوب وجود
الحاوي امكان وجود الخلاء فالخلاء ممكن في نفسه لان الممتنع في نفسه لا يكون ممكنا
مع شيء ممكن وان امكن مع فرض امكان ممتنع فان قيل علة المحوي العقل الذي
هو مع الحاوي بالذات فيلزم من علته له ما يلزم على الحاوي اجيب بان تقدم ما مع

المتقدم على المتأخر انما يلزم ان لو كان التقدم زمانيا واما اذا كان ذاتيا فلا وتقدم العلة
على المعلول ذاتي لا زماني فان قيل كل من الحاوي والمحوي ممكن في ذاته ولا لزوم
بينهما ح فيمكن انتفاؤهما معا وانتفاء احدهما مع وجود الآخر فيمكن انتفاء المحوي مع وجود
الحاوي فيلزم امكان الخلاء قلت يجوز ان يمتنع عدم المحوي مع وجود الحاوي
ودعوى عدم اللزوم بينهما مطلقا على تقدير عدم العلية بينهما غير مسموع وانه يجوز ان يمتنع
ذلك لاستحالة الخلاء في نفس الامر الا ترى ان خروج الماء عن الكوز الضيق الرأس ممكن
وكذا انتفاء الكوز بحاله وعدم دخول جسم آخر فيه بالنظر الى ذواتها ولا تلازم بين
ذلك الكوز والماء بالنظر الى ذاتيهما لكنه يمتنع ذلك لاستحالة الخلاء في نفسه والمستدل
من تلك الامور على امكان الخلاء والثاني وهو كون المحوي علة للحاوي ايضا باطل لان الاضعف
لا يكون علة للاكثر بناء على ان العلة يجب ان تكون اشرف واقوى من المعلول والفلك
الاعلى اشرف واقوى من الاسفل وهذه المقدمة وان كانت خطابية الا انها قد يسكن
اليها النفس ولا يذهب عليها الا بانها فيمكن بمثلها فلكل جسم من الاجسام
العالية مبدأ عقلي اي جوهر مجرد لا يكون تأثيره موقوفا على الجسم ومكانه يمكن ان
كان علة لا بغيره وانما قلنا اللازم مما ذكر يجب ان يكون كذلك لانه لو انتفى احد هذين الامرين
يلزم منه ما لزم من علية الجسم وهو محال ولان حركات الافلاك ارادية لما مر والحركة
الارادية لا تكون الا لمراد مطلوب للمريد الطالب ومطلوب النفس الفلكية يستحيل ان
يكون مما لا يحصل دائما او لا يمكن حصوله او عدم اطلاع المجرد على مطلوبه كذلك من الازل
الى الابد بعيد بعيد فهي اي تلك الحركات الارادية ان كانت لارادة امر واحد جزئي
حسي او عقلي يحصل للفلك لوجب انقطاعها عند حصوله وذلك باطل لما ياتي
فهي لارادة امر كلي يحصل شيئا فشيئا في ضمن الجزئيات المتعاقبة الى غير النهاية والحاصل
انه يجب ان يكون النفس المحركة للفلك واجدا لشيء ما يطلبه وفاقدا لمطلوبه كله حتى يتصور منها

الحركة الدائمة وفيه بطلان لانه ان اراد بالجزئي الامر الواحد الشخصي كما اشرنا اليه لم يلزم
من انتفائه تعين الامر الكلي وان لم يرد به ذلك منع قوله لوجب انقطاعها عند حصوله والسند
فيها انه يجوز ان يحصل عند حصول المرادي الجزئي التوجه الى جزئي آخر وهكذا الى غير النهاية
فمطلوبها يستحيل ان يكون ذاتا مجردة عن حالة في شيء او مادة قائمة بنفسها او صفة
قائمة باحديهما لامتناع حصولها لغيرها او لغير محلها والا لكانت قائمة بذلك لا بنفسها
ولا بمحلها وما يمتنع حصولها لشيء لم يكن كمالا له مؤثرا عنه وما لا يكون كذلك لا يكون
مطلوبا له ولعل المصنف لم يتعرض لغير الذات المجردة لما ذكر لظهور استحالته واستحال
ايضا ان يكون المطلوب نفس الحركة لانها وان كانت كمالا للجسم لكنها واسطة لحصول
كمال آخر له لان حقيقتها ليست الا التأدي الى الغير وان يكون المطلوب هو
النسبة لجسم او عوارضه اذ لا تعقل صيرورة جسم فلكي مشتبها بجسم آخر او بعوارض
بالحركة مع انه يعني الكلام في حركة الجرم الاول ولا النسبة بالنفس التي تتوقف كمالاتها
على حركة الجسم بل النسبة بامر مجرد يحصل له جميع ما يمكن من كمالاته فيتمنى النفس الفلكية
الى التشبه به في ان يحصل له ما يمكن له فلا يزال تحرك جرمها ويخرج ما له بالقوة
من الاوضاع الممكنة الغير المتناهية الى الفعل الموجبة لافاضة الكمالات على الاجرام
السفلية لكن تلك الافاضة ليست لاجل احتياج النفس المحركة اليها بل لتشبهها بمبدئها
فلها دائما حصول كمال وتشبه الحكمة بالنسبة الى الجوهر المجرد في حصول الكمالات
والافاضة الدائمة والمتشبه به في جميع الافلاك ليس ذاتا واحدة حتى يمكن
ان يكون ذلك هو المبدأ او العقل الاول والا لتشابهت اي الافلاك في
الحركات سرعة وبطئا وفي الجهات شرقا وغربا والواقع بخلافه على ما سيجيء وفيه
نظر لان سبب الاختلاف كما يجوز ان يكون تعدد والمشبه به يجوز ان يكون تعدد المتشبه بحسب
الحقيقة فيكون لكل واحد منها ح طريق الى النسبة غير الطريق الآخر بل ذواتا متعددة

بعدد الافلاك المختلفة بحسب الحركة ففي الوجود عقول متعددة بحسب الشخص و
الحقيقة وههنا بحث وهو انه يجوز ان يصدر حركة الفلك الاول عن نفسه لكن تشبها
بالمبدأ او العقل الاول وحركة الفلك الثاني لاجل التشبه بنفس الفلك الاول الخارج
كمالاتها من القوة الى الفعل بحركة الفلك الاول وهكذا على ان ما ذكر لو تم لدل على
ثبوت عقول كثيرة فوق ما عشرة اعني العشرة لكن حركات الافلاك الكلية لانه
اكثر منها لكثرتها ما شهد به علم الهيئة واعلم انه لما ثبت ان واجب الوجود واحد
لا كثرة فيه اصلا وامتنع ان يصدر عنه غير عقل واحد اراد ان يشير الى كيفية صدور الامور
المتكثرة من العقول وغيرها حتى لا نتوهم سلسلة الآحاد واحدا بعد واحد من غير تعدد
وكثرة في مرتبة من المراتب فقال والعقل الصادر من المبدأ الاول يلزمه الامكان
لذاته والوجوب من غيره الذي هو المبدأ الاول وله ماهية جوهرية قائمة بنفسها
وقد قيل بوجه آخر مثل ان له ماهية يلزمها الامكان لذاتها ووجوب من غيرها
وانه يعلم نفسه ومبدأه وبعلم المبدأ الى غير ذلك من الاعتبارات والمقصود بيان
حيثيات لاجل ان العقل يصح صدور الكثرة عنه باعتبارها لا انها امور متقررة برأسه
ولهذا الاعتراض المص عن كل جهة لصدور شيء كما ذكر على ما قال فيصدر منه اي من العقل
الاول باحد هذه الاعتبارات هيولى الفلك لعله اراد بهذا الاعتبار الامكان
لانهم وان لم يحصروا الحيثيات ولم يجزموا بتعيين كل المصدرية شيء لكنهم لم يهملوا
مما ذكر والمناسبة بين الصادر والمصدر فالوجود اشرف الجهات المذكورة كما ان
العقل اشرف الامور الصادرة والامكان ادناها كما ان الهيولى ادنى الامور والمهية
اوسط الاعتبارات كما ان النفس اوسط الامور فيجب استناد الاشرف الى الاشرف
والاخس الى الاخس والاوسط الى الاوسط ويصدر عن العقل بواسطتها اي بواسطة هيولى
الصورة الفلكية اي الصورة الجسمية فان الهيولى العالى في ذاته وحلا في وجود المقبول وسخه فلانه

احتياج الهيولى الى الصورة في الوجود او التعاون الى الصورة النوعية فقد قيل انها
معللة بالنفس الفلكية وفيه ان الجسم الذي يتعلق عليه النفس متقدم عليها بالذات فلا
يكون حدوثه معللا بها وان صرح بعض المحققين بان فيضان النفس الناطقة على بدن
الانسان من مبادي صورة النوعية وعللها بل بمعنى كون نفسه مدبرة لبدنه انها علة لفيضان
صورة النوعية عليه ويمكن ان يحمل الصورة اعم من الجسمية والنوعية فان للهيولى ايضا حيثيات
يجوز ان يتوسط باعتبارها لصدور امور متعددة سيما اذا صار بعض تلك الامور ايضا
واسطة في صدور بعض آخر وقد مر منه في اثبات العقل ان الصورة لا يجوز ان يصدر
بواسطة الهيولى وبالعكس ويصدر عنه بالاعتبار الآخر اي الوجود عقل وبالاعتبار
الثالث اي المهية النفس الفلكية على ما قلنا ويصدر عن العقل الثاني على هذا الوجه
اي لكونه مشتملا على اعتبارات ثلثة يصدر عنه بكل اعتبار شيء عقل وهيولى فلكية
مع صورة فلكية ونفس وكذا عن العقل الثالث الى ان ينتهي الى العقل الفعال
الذي هو عقل فلك القمر مدبر لعالم الكون والفساد فيصدر منه هيولى العالم
العنصري وصورها وقواها بحسب استعدادات مختلفة ان اريد بقواها صورها
النوعية فلا كلام وجميع الصور حينئذ يكون باعتبار الاجسام وان اريد بها سائر
القوى المترتبة على الصور النوعية فهو ايضا صحيح لان ترتبها على الصور النوعية
لا ينافي استنادها الى العقل الفعال بواسطة ولهذا يرونهم قد يصرحون بان مبدأ
جميع الآثار في عالم الكون والفساد هو العقل الفعال وقد يصرحون بافاضته الصور
النوعية بل الكيفيات ايضا لما يترتب عليها في مواضع كثيرة ويعرض للهيولى العنصري
بواسطة الحركات الجزئية استعدادات مختلفة ويصدر بواسطتها انواع الكائنات
من المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية حتى ينتهي الى ان يفيض عليها النفوس المجردة
الانسانية العاقلة بالآلات المتكثرة العديدة ستهيأ على اكتساب ما يمكن لها من الكمالات

وبها يتم عالم المجردات كما انه يسمى مجملها عالم الاجسام بهذا وههنا اعتراض وهو ان الاعتبارات
المعلول الاول اما ان يكون امورا وجودية او لا فان كان الاول يلزم ان يكون الصادر
من المبدا الاول في المرتبة الاولى كثيرة لانها على تقدير كونها كذلك كانت صادرة عن
المبدا الاول لا عن العقل وهو ظاهر لانه لا يتصور من العقل الثاني اعتبار وجودي
يصلح ان يصدر عنه الفلك الثامن بما فيها من الكواكب الغير المنحصرة وان كان الثاني
فاما ان لا يصلح لان يكون واسطة في صدور الاثر عن الفاعل او يصلح فعلى الاول
لا يكون ما ذكرتم مستقيما وعلى الثاني صدور الكثرة عن المبدا الاول لتحقق الاعتبارات
فيه ايضا فان اعتبار كونه واجبا وموجودا وصالحا لان يصدر عنه شيء والقدرة
بكونه غير جسم وغير متحيز الى غير ذلك من الصفات الاضافية والسلوب امور
واقعة في نفس الامر لا يتوقف على اعتبار معتبر ووجود غير كالاخر فيصح استناد الكثرة الى
تلك الاعتبارات كيف لا ولولا كلامهم في استناد الحوادث الغير المتناهية الى
العقل الفعال الا ان تعدد قابلياتها واختلاف استعداداتها موجب لتعدد الاثار
عليها من العقل العقل لان في العقل الفعال اعتبارات وحيثيات حسب تعدد الاثار
فاذا كان يكثر ما يليه المعلولات كافيه في صدورها عن العقل فلم لا يكفي في صدورها عن المبدا
الاول على انه يتصور صدور الكثرة على وجه اخر بان يصدر من المبدا الاول عقل له
اعتبارات كثيرة على ما اشرنا الى بعضها فيصدر من ذلك العقل سائر الافلاك
والنفوس بعضها بحيثية وبعضها بحيثية او اكثر وان يصدر من العقل فلك ونفس
ثم من المبدا الاول بواسطة العقل او بواسطة احد معلوليه او بواسطتهما او بواسطة
احدهما مع العقل او بواسطة الكل اشياء وهكذا يصدر من العقل بواسطة المبدا
الاول واحد معلوليه وبهما او باحدهما مع المبدا وبالمجموع اشياء اخر وهكذا الى غير
النهاية من غير لزوم عقول كثيرة وان يصدر من العقل الاول عقول اما بواسطة او بغير واسطة

باعتبار الحيثيات ثم يصدر من بعض العقول لذاته وبانضمام عقل او اكثر
اليه الافلاك والنفوس من غير ان يكون لكل فلك عقل وعلى تقدير تسليم ما ذكر لا يلزم
ان يكون الاثار الحادثة في عالم الكون والفساد مستندة الى العقل الفعال او لا يكون
لما فوقها ولا للافلاك دخل فيها هذا لكن كلامهم مبني على مراعاة الانسب
والاولى قطعي برهاني على ما صرح به بعض المحققين ولعله يكون مستندا الى الكشف بعد عنه
الاستدلال وفيه اي فيما ذكر لاثبات العقول المتكثرة لانه لا يلزم من مجامعة امكان
الخلاء وجوب وجود الحاوي على تقدير عليه الحاوي للمحوي ان يكون الخلاء ممكنا
فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا لشيء مع ان وجوده معه يكون محالا الا يرى
ان امكان وجود كل حادث حاصل في الازل مع ان وجوده فيه محال والا يلزم قدم
الحادث هف ولا يذهب عليك ان الشيء اذا كان له امكان على تقدير وقوع
شيء ولا يكون بينهما منافاة باعتبار صفة من الصفات كان ممكن الوجود معه
والا لكان واجبا او ممتنعا مع امكانه بل لا معنى لامكانه معه الا هذا فاذا كان
الحاوي علة للمحوي كان وجوب الحاوي مستلزما على وجوب المحوي اراد اعتبار نفس
الامر فكل ما يكون له معه امكان غير منافي له لا بذاته ولا باعتبار صفة يكون ممكن
الوجود معه كون الخلاء ممكن الوجود لا محالة والقياس على المثال المذكور غير مستقيم
فان امكان الحادث الثابت له في الازل انما هو الامكان الذاتي بالنظر الى ذاته
الذي لو لم يكن له كان اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته ولا يلزم من ثبوت امكانه
وجوده بالنظر الى كل صفة من صفاته اذ يجوز ان يكون لذلك الشيء مع ذلك صفة منافية
لذلك فلا يكون باعتبارها ممكنا والامر ههنا كذلك لان صفة الحدوث والاتصاف
شيء بها في نفس الامر ينافي الازلية فلا يلزم من امكان الحادث لذاته مع عدم اتصافه
بصفة الحدوث في الازل امكانه فيه باعتبار اتصافه بها ويمكن ان يقال لعل المصنف اراد

ان التقدير المذكور وان استلزم امكان الخلاء لكن يجوز ان يمتنع لشيء اخر ينافي امكان
وجوده فان كون الحاوي علة تامة للمحوي يقتضي استحالة تخلف المحوي عنه ووجوب
اجتماعه معه في الزمان ومع ذلك يستحيل وجود الخلاء وفيه ما فيه ولا يخفى عليك
ضعف بقية المقدمات المذكورة وقد اشرت الى ما اطلعت عليه في موضعه ولنذكر
الطرق التي سلكها المليون في اثبات مبدا العالم وصفاته الطريق الاول
ما قالوا العالم حادث اي مسبوق بالعدم على ما هو مذهبهم فله محدث اما المقدمة
الثانية فظ واما الاولى فلوجهين الاول ما قال لانه ممكن لتركبه وكل ممكن فله مؤثر و
هو ظ ولا يتوقف الا على تصور الممكن والمؤثر فعلى هذا يمكن ان يكتفى بهذا لما هو مطلوب
ههنا اعني اثبات المبدا للعالم وترك التعرض للحدوث اللهم الا ان يقال اراد ان
يشير مع ذلك الى ما هو عندهم من حدوث العالم حدوثا زمانيا وان طريقهم اثبات المبدا
بالحدوث لا بالامكان على ما هو داب الحكماء فانه يتوصل به الى كون المبدا فاعلا مختارا
لا يقال هذا بناء على ما هو عندهم من ان علة الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث لا الامكان
فقط لانا نقول يابى عنه قوله وكل ممكن فله مؤثر اذ لا يمكن تقييد الممكن بالحادث لان
حدوثه انما يثبت بالدليل الذي يليه وكل ما له مؤثر فهو محدث لان التاثير فيه اما ان
يكون حالة الوجود او حالة العدم او حالة الحدوث والاولان باطلان فتعين الثالث
المتضمن للمطلوب على ما قال والتاثير فيه اي في وجوده لا يجوز ان يكون في حالة الوجود
وحصوله بالفعل لامتناع تحصيل الحاصل ولا حالة العدم لان الايجاد وان تقدم بحسب
الذات على الوجود لكنهما متحدان بحسب الزمان فاذا كان التاثير والايجاد في
العدم يلزم الجمع بين الوجود والعدم وهذا صحيح لكنه يلزمه صحة التاثير في حالة الوجود فهو
اي التاثير حالة الحدوث فالعالم حادث فله محدث وهو المطلوب واشار الى ما في
الوجهين بقوله ولان الاجسام المستمرة التي يتوهم قدمها لو كانت ازلية لم تكن مسبوقة بعدم

لكانت في الازل اما متحركة او ساكنة لان الجسم لا بد له من وضع وموضع فلا يخ
اما ان يكون مسبوقا باخر او لا والاول هو المتحرك والثاني هو الساكن والاول اي
كون الجسم متحركا في الازل باطل لانه يستلزم ازلية الحركة وهي محال لان الحركة
تقتضي المسبوقية بالغير سبقا زمانيا لان ماهيتها خصوصية تعاقب او في تعاقبية لا تجامع
القبل منها البعد فهي لا محالة مسبوقة بشيء سواء جعل السابق جزءا منها او لا لان
ماهيتها حقيقة عبارة عن الهيئة المتصلة او لان كانت عبارة عن الهيئة التالية
للهيئة السابقة عليها لشوبه ظاهر عباراتهم والازلية تنافيها اي المسبوقية بالغير سبقا
زمانيا وكذا الثاني لانها لو كانت ساكنة في الازل لامتنعت الحركة عليها لان السكون
ح لا يتوقف على شرط حادث والا لكان ح حادثا وهو ظ واذا لم يتوقف على
شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل فهي اما واجبة
لذاتها او مستندة اليها بالذات او بالواسطة على سبيل الايجاب واياما كان
يكون انتفاؤها ملزوما لانتفاء الواجب لذاته وهو مستحيل فيمتنع زواله اي السكون
لامتناع زوال علته التامة فيمتنع الحركة عليها والتالي اي امتناع الحركة عليها باطل لان
الاجسام منحصرة عند الفلاسفة في الفلكيات والعنصريات واسناد انحصارها
فيهما الى الفلاسفة اشعار بان ذلك مما سيق عليه الخصم ايضا فيسقط عنه مؤنة اثباته
بدليل ويلزمهم قبوله ولذلك بعضهم جرى في الطريق الثاني على سنن طريقهم والحركة
جائزة بل واقعة على كل واحد منهما اي الجملة وهو ظ واما تعليل جوازها بانها اما بسائط
او مركبات والبسائط لا يلزمها وضع معين فاي وضع فرض لجزء عليه ان تبدل
الى وضع اخر والمركبات يجوز انحلال اوضاع بسائطها فلا يثبت الا الامكان الذاتي
وذا لا ينافي الامتناع بالغير الطريق الثاني قوله ولان العالم عطفا على ما سبق بحسب المعنى
كانه قال العالم له محدث لانه حادث ولان العالم متناه من جميع الجهات لما مر من تناهي الابعاد

فمحيط به نهاية او نهايات وكل ما كان كذلك كان ذا مقدار وشكل معين فيختص
اي العالم بمقدار وشكل معينين وهما اي المقدار والشكل المعينان ليسا للجسمية
المشتركة بين جميع الاجسام ولا لاحد جزئيها اي الهيولى والصورة ومن هذا تبين ان المراد
بالجسمية الماهية الجسمية لا الصورة الجسمية فيمكن المناقشة في اشتراكها لاختلاف الهيوليات في البعض
ويمكن ان يقال بناء على ما ذهبوا اليه انهما ليسا للجسمية المطلقة من الاجزاء المتفقة بالجملة ولا
لاجزائها ولا لامر لازم لها والا لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل لاشتراك الجميع فيما يقتضيهما
بل لسبب خارج عنها وهو المط فان قيل الامر الخارج عن الامور المذكورة لا يقتضي خروجه
عنها اذ يجوز ان يكون صورة نوعية حالة في الاجسام اما لذاتها او بواسطة استعدادات
مختصة بها اجيب بانا ننقل الكلام الى اختصاصها بما تحل فيها واختصاص ما يقتضي
حلولها من الاستعدادات ولو جوز تعاقب الصور والاستعدادات الى غير النهاية وتخصيص
كل لاحق بسابقه سقط الجواب المذكور واجيب ايضا بان السبب لو كان صورة
نوعية او ما لا تنفك يلزم اشتراك افراد كل نوع في الشكل والمقدار فعلى هذا يمكن ان يحمل
احد جزئي الجسم عبارة عن الصورة مطلقا او كل جسم من افراد نوع واحد واشار
الى الطريق الثالث بقوله ولان المؤثر في تكون النطفة انسانا ليس هو الطبيعة
اي طبيعة النطفة لان النطفة ان كانت متشابهة الاجزاء اي جزء يفرض فيها
يكون مشابها لجزء آخر مشاركا له في الاسم والحد كما في اجزاء اللحم والعظم لا كما في اجزاء
لان النطفة مركبة من العناصر ويحتمل ان يكون المراد بالمتشابه مسامحة على القول بانخلاع صور
العناصر وانضمام صورة اخرى على مادة الجميع فيكون الشيء الآخر مسامحة على القول
الآخر وهو بقاء العناصر بصورها في المركب وحينئذ وجب ان يكون الانسان
على شكل الكرة لان البسيط وما في حكمه متشابه الاجزاء المقدارية يجب ان يكون شكله كريا
اذ لو كان مضلعا او مبحيا لاقتضى بعض جوانبه دون آخر بما دون آخر وذلك ترجيح

من غير مرجح لتشابه جميع الاجزاء المقدارية في الطبيعة الا ان يقال باختلاف اجزاء
الرحم المماسة لاجزاء النطفة واختلاف ما على المحيط وما في الثخن من اجزائها بالمماسة لاجزاء
الرحم وعدمها وان لم تكن النطفة متشابهة الاجزاء المقدارية كان بسائطها الباقية على
صورها او المقادير المخصصة كل واحد بطبعه والغرض راجع الى النطفة باعتبار انه مركب
متشابه الاجزاء فكان يجب ان يكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها
الى بعض لما مر انفا بل لسبب خارج وهو المط ولا يمكن ان يكون ذلك السبب
نفس الابوين او النفس التي تتعلق بتلك النطفة لان تكون الانسان لو كان منهما لكان لهما
اطلاع على ذلك ولان النفس محتاجة في تكون الاعضاء ولقد احسن من قال
ما امعن النظر في تركيب الانسان الكبير والصغير وبالغ في تشريح اعضائهما واطلع على ما فيهما
من الاعضاء المخصوصة كل بمقدار وشكل ووضع مستتبعة لمنافع كثيرة ومصالح عجيبة
وحكم بديعة ومن ارتباط بعضها ببعض واعضاء ذلك الارتباط حكما اسعه ومنافع غريبة علم بما شهد به
علم الهيئة والتشريح ويحسن طريقه الاعتساف الى منهج الانصاف حصل له الحدس بان موجدهما
لا يكون الا عالما فوق كل ذي علم قادرا مختارا حكيما ومن هذا قال من قال من لم يعرف الهيئة
والتشريح فهو عنين في معرفة الله تعالى فلا ينبغي للوهم وساوسه بانه لم لا يجوز ان يكون في الجسم
طبائع مختلفة يختص كل منها بخواص وقوى متخالفة ويلزم من انضمام بعضها الى بعض
وتأثير بعضها في آخر باعتبار الاوضاع والحركات والكيفيات المتشابهة والقوى
المتخالفة تلك الامور العجيبة والآثار الغريبة بل يمكن ذلك باعتبار جسم واحد ذي خواص و
كيفيات متعددة واختصاص كل جزء مقداري بوضع ووقوع بعضها في الوسط
وبعضها في الطرف الى غير ذلك من وساوس الاوهام قالوا التوحيد الواجب
لو وجد الهان واراد احدهما حركة زيد والآخر سكونه معا ولا شك في امكانها
على تقدير وجود الالهين لان كل واحد من الحركة والسكون ممكن في ذاته فيكون مقدورا لاله

المصدر ولا تنافي بين الارادتين بل بين المرادين فاذا صار تعلق ارادة احدهما
باحد الضدين ممتنعا باعتبار تعلق ارادة الآخر بالضد الآخر كان عاجزا تأمل واما امتناع
تعلق ارادة الواجب تعالى باحد المتقابلين لتعلق ارادته بالمقابل الآخر فليس من العجز
في شيء بل هو مبني على اختياره وتسمية لامره الا ترى ان احدا اذا اراد حركة فامتناع تعلق
ارادته بسكون حينئذ لا يكون عجزا بل هو مبني على صدور الحركة منه بالارادة فان حصل
مرادهما لزم الجمع بين المتنافيين والا اي وان لم يحصل مرادهما معا او احدهما فقط
لكان احدهما عاجزا اما على الثاني فظ واما على الاول فلانهما اذا كانا عاجزين
كان احدهما عاجزا لا محالة مع ان فيه ارتفاع الضدين على تقدير ارتفاعهما عنه والا
العاجز لا يصلح للالهية فالاله واحد وظاهر ان المبدأ الثابت من الطرق المذكورة
لا يقتضي اقتداره على كل شيء ودعوى ان وجوب الوجود يقتضي ذلك اذ العجز
من امارات الامكان لا بد من اثباتها بدليل لانها ليست بديهية كيف لا والحكماء
قائلون بوجوب وجوده مع انهم لا يجوزون ان يستند اليه بالذات الا الواحد واعلم
انا اذا فعلنا شيئا بالاختيار تصورناه اولا ثم اعتقدنا له فائدة هي غايته
فيحصل لنا اليه حالة شوقية ثم يحصل لنا حالة وميلان نفساني هي القصد و
الارادة والعزم ثم تنبعث القوة الباعثة القوة المودعة في العضلات التي تسمى القدرة
بالقدرة الاعضاء نحو الحركة فيحصل لنا ذلك الشيء المطلوب فلكل واحد من تلك
الامور الحسية المتغايرة دخل في وجود ذلك الشيء فالمتكلمون يثبتون للواجب
في صدور افعاله عنه من تلك الامور ما لا يكون مبنيا عليه اعني الحالة الشوقية فيثبتون
له علما وقدرة وارادة زائدة على ذاته الا ان ارادته تعالى ليست مثلا
نفسانيا ولا القدرة القوة المذكورة ولا الفائدة عرضا فاشار المص الى بعضها بقوله
ثم قالوا الصانع للعالم فاعل بالاختيار اي هو بحالة ان شاء وجود شيء فعل وان شاء

عدم ذلك الشيء ترك ايجاده وابقاه على ما كان عليه من العدم وانما قال ذلك
ولم يقل وان لم يشا لم يفعل مع انه يكفي لعدم الفعل عدم المشية اشعارا بان عدم الفعل
المعتبر في صيرورة الفاعل مختارا ليس هو العدم الاصلي بل العدم الناشي عن ارادته
وتعلق الارادة بمثل ذلك العدم لا موجب بالذات حتى يجب صدور الفعل عنه
على ما ذهب اليه الحكماء وقد نقل عنهم انهم اتفقوا قائلون بايجاب الواجب بهذا
المعنى اي ان شاء فعل وان شاء ترك لكن الواقع دائما هو مقدم الشرطية الاولى
ولا وقوع لمقدم الثانية اصلا وصدق الشرطية لا يتوقف على وقوع المقدم في نفس الامر
بل يكفي لذلك صدق التالي على تقدير وقوعه لو امتنع وقوعه لا لامتناعه في ذاته بل لعلة
الازلية وتعلق علمه تعالى بان وقوع الاول اوفى بكماله وادخل في نظام الوجود فوجوب
وقوع الاول وامتناع وقوع الثاني لذلك لا ينافي الاختيار فتأمل فيما اعترض عليه بانه
لا يخفى اما ان يمكن عدم وقوع مقدم الاولى او وقوع مقدم الثانية فهو مخالف لما اشتهر
من مذهبهم انه موجب بالذات او لم يمكن ذلك فلا يكون هناك معنى الاختيار
اصلا لا عرفا ولا لغة فليس ذلك بمؤنة منه وابراز للباطل في صورة الحق ولهم
اوردوا ليه المتكلمين على هذا المط دليلين الاول قوله لانه لو كان موجبا لكان العالم
ولو في ضمن جزء ما لازما لوجوده كلزوم ضوء الشمس للشمس فيكون ازليا ولو في ضمن ذلك
الجزء لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم واللازم باطل لما مر من ان العالم حادث
وط انه ان جعل الدليل الزاميا فذاك والا ثبوت الملازمة موقوفة على
امتناع توقف العالم الذي هو عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى على تعاقب امور
اعتبارية حادثة سابقة على العالم بالزمان لان الحاجة المقابل للاختيار لا تنفي
كونه علة موجبة كما لا يخفى واثبات تلك الامور وان كان ظاهرا عند التأمل الا انه
لم يطلقوا يتوقف اثباته على امتناع انشاءه فما بعد لا ردوا اعرفت ذلك فتأمل في الدليل

الثاني اعني قوله ولانه لو كان موجبا بالذات لزم من دوامه دوام معلوله بناء على
كونه علة موجبة له ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله لذلك بعينه فيلزم دوام جميع
الآثار الصادرة عنه وذلك خلاف الفرض ثم قالوا والفاعل بالاختيار يكون قاصدا
الى ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء بدون تصوره الذي يتقدم منه زيادة على الذات
محال وقد مر ان الواجب فاعل بالاختيار وليس في الوجود فاعل الا هو على ما هو مذهبهم
فهو عالم بالاشياء كلها على ان المقصود ههنا لوجل اثبات صفة العلم له مطلقا امكن
ان يكون لجميع الاشياء او لا فكان المقصود لجميع الاشياء بيانا للواقع لا تصحيحا لكنه حمل
على انه لا يلزم ما ذكر الا ثبوت العلم في الجملة لان ما ذكر لا يثبت اختياره بالنسبة الى
كل شيء لجواز ان يصدر منه شيء بالاختيار ثم يصدر سائر الاشياء عن ذلك او عن الواجب
بتوسط لا بالاختيار ثم قالوا لو وجدت العقول والنفوس المجردة لكانت مشاركة
للباري تعالى في كونها غير مادية ولا حالة في متحيز فيلزم تعليل هذا الوصف بعلل مختلفة
يعني الواجب والعقول والنفوس وانه محال لما مر من امتناع توارد العلل
على معلول واحد والكل ضعيف اما الوجه الاول من الوجهين الذين ذكر اثانيهما المعتمد
الاول في الطريق الاول فلقوله لانا لا نم ان التاثير حالة الوجود تحصيل للحاصل وانما
يكون كذلك ان لو اعطاه وجودا مستأنفا بعد العدم وليس كذلك بل يرجح
الوجود الحاصل على عدمه بسبب اعطائه اياه فان العقل الاول مثلا موجود مع الواجب
دائما فالواجب مؤثر فيه بمعنى انه يرجح وجوده على عدمه لا بمعنى انه يخرج وجوده
من العدم ويخرجه اليه فان اردتم بقولكم لا بد لكل ممكن من مؤثر انه لا بد منه بالمعنى
الثاني فهو اذا الممكن مفتقر له وهو ظ وان اردتم به انه لا بد منه بمعنى سا ول المعنى الاول
فمسلم ولكن لا يلزم منه تحصيل الحاصل لما ذكر والاظهر فيه ما اشرنا اليه اذ الممكن لا بد له
من مؤثر فيه ومقيد لوجوده مع انه يمكن ان نناقش بان مرجح الوجود في حالة الوجود

يوجب تحصيل الحاصل او ترجيح الوجود على العدم في حالة الوجود حاصل بلا ريب الا انه تعالى فيه
ايضا ما اشرنا اليه في الايجاد ولانه يمكن ان يعارض ما ذكر في امتناع كون التاثير حالة الوجود
ويقال ما ذكرتم وان دل على ان التاثير ليس في حالة الوجود لكن عندنا ما يدل على خلافه لان
التاثير ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم اذ لا واسطة بينهما واللازم باطل
لاستحالة الجمع بين الوجود والعدم فكذا الملزوم فتعين ان التاثير في حالة الوجود ولا يتوهم ان
حالة الحدوث مغايرة لهما فيكون واسطة بينهما فلا يلزم من انتفاء التاثير في حالة العدم
تعين حالة الوجود له لان الماهية في تلك الحالة اما ان يكون موجودة او معدومة والعلم به ضروري
وقد نوقش في ذلك واما الوجه الثاني فلقوله وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافي ازلية الجسم
مع كونه متحركا بحركات متعاقبة لا اول لها والحاصل انه ان اردتم ان كل حركة جزئية
فهي مسبوقة بالغير فهو مسلم ولكن لا يلزم منه خلو الجسم عن ماهية الحركة في الازل مطلقا وان
اردتم ان ماهية الحركة المتحققة في ضمن اي جزئي من جزئياتها واي قدر يوخذ منها كذلك
فلا نم لجواز ان يتحقق افراد متعاقبة لا الى نهاية فلا ينتهي الى حد لم يكن قبلها تلك الماهية اصلا
فلم يلزم مسبوقية ماهية الحركة بشيء ولا يقتضي مسبوقية كل فرد من افرادها بالغير مسبوقية
ماهية الحركة حتى ينافي الازلية وليس الازل حالة معينة كما يحسبه الوهم حتى يقال اما ان
يوجد شيء منها فيه او لا والاول يقتضي ازلية الحادث والثاني ينافي ازلية طبيعة الحركة
لان ما لا يكون منه شيء في الازل لا يكون ازليا بل الازل ليس الا عدم الابتداء في جهة
المضي وعدم الانتهاء فيها اما ان يكون باعتبار تحقق شيء ليس له بداية واما ان يكون
باعتبار تحققه في ضمن الافراد المتعاقبة الغير المتناهية فيها ويتوهم ان قدم الشيء مع حدوث
جميع افراده غير معقول انما يتم في الافراد الحادثة مجتمعة واما في الافراد الحادثة واحدا بعد
واحد فلا ولا يلزم من حدوثها واحدا بعد واحد حدوثها مجتمعة لجواز ان لم ينته
الى فرد يعقل عنه والاحاد مجموع موقوف عليه واما اطلاق الكل والجملة على غير المتناهي بمعنى احدهما بحيث لا يشذ عنها شيء منها

وان كان جايزا لكنه لا يفيد ههنا وانت خبير بان هذا مبني على عدم امتناع التسلسل في الامور المتعاقبة
الغير المجتمعة على ما مر بما عليه وبقوله ولا يلزم من عدم توقف السكون على شرط حادث
امتناع زواله لجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما وان يكون وجود الحركة مشروطا
بوجود ذلك الحادث فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرطه او وجد شرط
وجود الحركة فيزول السكون اما لانتفاء شرطه واما لوجود ضده ولو حمل الدليل المذكور
الزاما على الحكماء لحسب ان ينظر في وجود ذلك الحادث حتى هل هو ممكن على رايهم اولا واما
ضعف الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوص للجسم
بما صدر جزئه واجزائه المفروضة ان يكون لكل جسم على ذلك الشكل والمقدار لاحتمال ان
يكون هيوليات الاجسام او الاجزاء المفروضة مختلفة ويكون العلة لمقدار كل جسم
وشكله هي هيولاه او اجزاؤه ولما كان هذا الدليل ايضا الزاميا بالنسبة الى الحكماء
لا ياتي منهم هذا القول لما تقرر عندهم ان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلا الا ان ينظر الى ضعف
هذا الراي في نفس الامر لا الى المذهب فتامل فان قيل قد اثبتوا اشتراك العناصر في
الهيولى فيلزم على ذلك التقدير اشتراك العناصر فيها قلت اذا كان هيوليات
الافلاك مختلفة متعينة لكونها على مقادير واشكال معينة كون ان بعض الافلاك
باختلاف اوضاعها ووضع اجزاء الجسم العنصري بالنسبة اليه قربا وبعدا اختلافا فيها
ولعل هذا ما اشير اليه فيما يليه بقوله ثم بعد التجاوز الخ واشار الى ضعف الطريق الثالث
بقوله ولا يلزم من عدم تشابه بسائط السطح يكون الانسان على شكل مضموم بعضها
الى بعض لاحتمال ان يمنع امتزاج الطبايع بعضها بالبعض عن الشكل الكري
لم لا يجوز انه ليس كذلك لا بد لنفيه من دليل ثم بعد التجاوز عن هذا الكلام وسلم ما يرد على كل طريق
بخصوصه نقول لا يلزم ان يكون ذلك السبب اللازم من جميع الطرق سوى الطريق الاول في
الوجه الاول اذ العالم من حيث هو عالم على ما هو الظاهر من كلامهم ممكن فيكون موجده واجبا لذاته

واجبا لذاته تنتهي اليه الممكنات اما السبب اللازم في هذا الطريق باعتبار الوجه الثاني
فلانه ما علم منه الا ان للاجسام سببا لا يكون جسما واما انه واجب فلا وقس على ما يلزم
من الطريق الثاني في العلم الا عند العود الى ابطال الدور والتسلسل بان يقال ذلك السبب
اما واجب او ممكن والاول هو المط والثاني ينتهي الى الواجب لذاته والا لزم اما الدور
او التسلسل فيلزم ما ذكروه من التطويلات ضايعا واما ضعف ما ذكر لاثبات كون
الصانع مختارا فلقوله قوله لو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم
ولم لا يجوز بان اللازم باطل فان ما ذكرتم في بطلانه قد مر ضعفه ولانه لا يلزم من كونه
موجبا دوام جميع معلولاته المترتبة بعضها على بعض لوجوب دوام كل لاحق
بدوام سابقه وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن في معلولاته ما يمتنع دوامه وثبوته
بحسب اجزائه وليس كذلك فان من جملتها اي جملة المعلولات الحركة بتوسط
معلولات اخر ستة مثل المحل وغيره مما سوف يطلع عليه وهي غير قابلة للدوام
والثبات بحسب الاجزاء فكل بحسب وجوده جزء منها بعلية التي هي سبب لوجوده
لا للعلة لامتناعه بحسب العدام بالجهة لو جد الجزء الذي يليه ويمتنع وجوده معه
بل يقول المعلول طبعه الحركة واستفادة شيء ايا ما ليس الا استفادة تعاقب احوالها
الوضعية ووجود بعضها عقيب انعدام بعض اجزاء او توسط المتحرك بين المبدأ والمنتهى
المعنى لتعاقب قطوع واوضاع اعتبارية فدوام علتها لا يقتضي الا دوام جنس
التعاقب والتجدد او التوسط المذكور بحسب ومع هذا يمكن الحدوث والتغير في اجزاء العالم
وحمل كلام المص عليه لا يخلو عن تكلف ولو حمل بعد [illegible] الحركة واحد بدلها المتحرك لكان الامر
اسهل واحرى [illegible] المبدأ وما ترتب عليه علة موجبة لما بعده الى ان ينتهي الى الحركة او ملزومها
واما بالنسبة الى ما بعدها فعلل ناقصة وقد اوضحنا فيما سبق توسط الحركة بين المبدأ القديم
الموجب والحوادث وما ذكروه لبيان كونه عالما مبني على كونه مختارا وقد عرفت ضعفه ويمكن [illegible]

ان يقال في ضعفها ان اللازم مما ذكر على تقدير تمامه ليس الا ان لما يصدر من العالم مبدا مختارا
عالما ولا يلزم منه ان يكون ذلك المبدا هو المبدا المطلوب اعني الواجب لذاته لجواز ان يصدر
منه بالايجاب مختار يكون مبدا لما يصدر من العالم عالما به وما ذكروه لبيان نفي التكثر
في العقول ضعيف لانا لا نم امتياز ذلك الوصف لكونه عدميا الى العلة لم لا يجوز تعليله
بعلل وكثير مسلم ذلك لكن لا نم امتناع تعليل الوصف الواحد مطلقا بعلتين مختلفتين و
انما يمتنع ذلك ان لو كان واحدا بالشخص اذ الواحد النوعي يجوز ان يعلل بعلل
مختلفة كما مر وما نحن فيه واحد نوعي

المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة

ذهب افلاطون ومن بعده من الحكماء المتالهين الى انها قديمة و
ذهب المعلم الاول وتوابعه من الحكماء الى انها حادثة اما مع البدن و
يؤيده الاية الكريمة الالهية ثم انشاناه خلقا اخر واما قبله كما يدل عليه الحديث النبوي
من ان النفوس خلقت قبل الابدان بالفي عام اما حدوثها عند المليين فظاهر ولان القديم
عندهم الا الله تعالى وصفاته واما الحكماء فقد استدلوا عليه وقالوا انها لو كانت قديمة
فلا يخلو اما ان يكون قبل تعلقها بالبدن واحدة بالشخص او متكثرة فان كانت واحدة
كانت نفس زيد بعينها نفس عمرو فكل ما يعلمه احدهما يعلمه الاخر وكل ما اتصف به
احدهما من الصفات النفسانية كالكرم والبخل والشجاعة والجبن وغيرها اتصف
به الاخر ان بقيت واحدة متشخصة بعد التعلق بالبدن كما كانت قبله كذلك
واللازم ظاهر الانتفاء وفيه ان الملازمة المذكورة ممنوعة لان النفس وان كانت واحدة
بالشخص بعد لكن الالات التي هي وسائط في ادراكها لمدركاتها وفي تحصيل سائر الصفات
مختلفة متباينة فيها فجاز ان يختلف العلوم وسائر الصفات بسبب اختلاف الالات و
يمكن ان يقال الاشتراك لازم اذ لو اختلف لكان باختلاف الالات والاسباب كما هو
الظاهر واختلافها لا يؤثر في اختلاف ما يثبت لها بعد الحصول فان احدا اذا علم شيئا كان عالما به

مطلقا سواء اخذ من زيد او عمرو او غيرهما وشبه ذلك باخذ الطير بالشبكة
من حيث احتيج اليها وباختلافها عند الاخذ دون البقاء والا اي وان لم تبق بعد
التعلق واحدة بل صارت متعددة وصيرورتها متعددة اما بان صارت
بعينها نفسين او اكثر او عدمت هي وحدثت بدلها نفسان او ما فوق اكثر او انقسمت
اليها والاول ظاهر الفساد والثاني باطل ايضا مع ان النفس المتعلق بالبدن ح
يكون حادثة وعلى الثالث كانت مع ذلك ايضا قابلة للتجزي فيكون ذا امتداد
ومقدار بالضرورة فلا يكون مجردة اذ الامتداد والمقدار لا يكون الا للجسمانيات
وان كانت قبل التعلق كثيرة فلا بد من الامتياز والا لا يكون كثيرة فالامتياز
بينها ليس بالماهية كلها وجزئها ويمكن ان يراد بقوله ولوازمها ما يقابل نفس الماهية
فيكون الجزء داخلا فيها والا لكان الامتياز الحاصل لها بسببها لازما لها اي
لكل واحد من النفوس المتكثرة لاشتراكها في الماهية الملزومة لاشتراكها في اللوازم
ايضا فلا يكون احدهما ممتازة عن الاخرى فيما به الامتياز فلا يكون ممتازة عنها
ولا بالعوارض لان لحوقها اياها ان كانت بسبب الماهية او لوازمها او الفاعل
الواحد الذي لا يختلف نسبته الى ما يصدر عنه لا يختلف افراده ولا يختلف اوقات
وجود واحد الا باعتبار اختلاف القوابل والاستعدادات السابقة للمادة
المستفيضة هيهنا كان ذلك العارض او الامتياز لازما وقد عرفت حاله فان كانت
بسبب البدن الذي هو مادة النفس الناطقة كانت متعلقة بالبدن قبل البدن
هف لا يقال جميع ما ذكرتم في امتناع وجود النفس قبل البدن انما ينافي تعلقها
به جواب لانا نقول يجوز امتياز ما يحتج بصفات جلية وهيئات انفعالية وتعقلها
بجسم فلكي ونحوه وغير ذلك مما يلحقها بحد وثها وخصوصيات متعلقاتها وافعالها
مما علمنا ها او لم نعلمها ولقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم لجواز ان كل

واصح منها نوعا منحصرا في شخص ودخولها تحت نوع واحد على تقدير تسليم كون
ذلك النوع حدا لا رسما لا يدل على حدوثها نوعا لجواز ان يكون حد اللفظ المشترك
بينها مع كونها حقايق مختلفة وان منع امتناع الامتياز بالفاعل فان افرادها وان
كانت متفقة بحسب الحقيقة لكن يجوز ان يمتاز كل بفاعل بان يكون الفاعل سببا للحوق
مميز مخصوص بالمهية فيمتاز منها بسبب المميز المشخص وفاعل اخر يكون سببا للحوق مميز
آخر كذلك كامتياز حصص الجنس بالفصول وان منع امتناع تعلقها ببدن قبل
تعلقها بهذا البدن فانه يجوز ان يكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبله باخر
لا الى نهاية كما ذهب اليه اصحاب التناسخ والمشهور من مذهبهم ان النفس عند تعلقها
ببدن لا تخلو عن اكتساب ادراكات واخلاق فاما ان يكون تلك الادراكات
والاخلاق مناسبة لنسبتها الانسانية كادراك معقولات كلية ومعلومات مستمرة
والاتصاف باخلاق مرضية مثل الكرم والحلم والشجاعة والعفة او لا يكون كذلك
وهو اما ان يكون مناسبة لنسبتها الحيوانية بان كانت مكتسبة بادراكات المحسوسات
والمتخيلات والوهميات ومتصفة باخلاق حيوانية سبعية وغيرها مما يناسب رتبة
الحيوان او لا يكون كذلك بل اما ان يكون مقصورة على الاكل والشرب وساعية في
تحصيلها وتناولها ولا تتوجه نحو الادراكات الا لاجلها او لا يكون كذلك بل كانت شانها
البطالة والغفلة والنوم ولا تتوجه نحو شيء الا لذلك كما تشاهد هذه من بعض ابناء
الزمان الصارفين اوقاتهم فيها المستغلين بما يعنيهم عليها من المحذورات فعلى الاول
تنتقل النفس بعد خراب البدن الى جوهر ملكي او بدن آخر انساني اما مثله او اعلى
منه او ادنى منه بحسب التفاوت في الاستعدادات وعلى الثاني تنتقل الى البدن الحيواني
على اختلاف مراتبه وعلى الثالث اي النباتات بمراتبها وعلى الرابع الى الجماد
كل ذلك بحسب الاختلافات والاستعدادات المقتضية لذلك فتسمى الانتقال الى الانسان

نسخا والى الحيوان مسخا والى النبات فسخا والى الجماد رسخا ثم انها تتردد
فيما تتعلق به بحسب شقاوتها وتتخلص عن تلك الدركات اما بتكرر الدوران او بحسب
ما يحتاج اليه من الرياضة الى ان تصفو عن شوب الهيئات الردية والاخلاق
الذميمة وتحط في سلك الملأ الاعلى وتفوز بسعادة لا تفنى واما انهم قائلون
بكون التعلقات غير متناهية فقد قيل انه غير معلوم ولئن سلم امتناع تعلقها
ببدن كذلك لكن مادة البدن موجودة قديمة فلم لا يجوز ان يكون مقارنة في
نفسها مميزة لما تتعلق بها الا ترى انهم يقولون امكان النفس قبل حدوثها
قائمة بالابدان او بموادها لا يقال لو كانت النفس قديمة او متعلقة ببدن
آخر قبل هذا البدن لكانت موجودة قبل هذا البدن بالضرورة والثاني
باطل والا لكانت مستغنية في نفسها عنه اي عن هذا البدن فلا تتعلق به
لانا نقول ان اراد بكونها مستغنية عنه امتناع تعلقها به مطلقا فالملازمة ظاهرة
المنع وان اراد به استغناؤها عنه في الجملة ولو في وقت من الاوقات فمسلم
ولكن لا يلزم منه امتناع تعلقها به مطلقا لجواز استغنائها عنه اما لذاتها او لتعلقها
ببدن آخر وتعلقها به بشرط حدوثه وعروض الاحتياج اليه لاكتساب الكمالات
التي لا يمكن منه بدونه وهي اي النفس الناطقة باقية بعد خراب البدن ولا تفسد
اصلا والا لكان فسادها بفساد صورتها التي هي جزؤها كفساد الماء الى
الهواء بخلع صورته المائية لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير
معقول فيكون مركبة الا انه رادفي توضيحه وتفصيله بقوله وح يكون فيها شيء
تفسد بالفعل وشيء تقبل الفساد اي تقبل فسادها ويزول عنه باقيا معه لان
عروض الفساد بدون قابل كذلك ممتنع واحدهما غير الاخر لان القابل
يجامع المقبول والفاسد لا يجامعه فيكون مركبة من مادة وصورة فلا يكون بسيطا

هف وان حمل الصورة على ما عدا الخارج والمادة كان هذا القول بيانا للزوم
تركبه بان لها صورة قد فسدت بالفعل فلا بد فيها من امر آخر جامع في دوام
وكان الوقت منه ومن ما يليه تح ان الاستدلال ههنا بوقوع الف وبالفعل لزوم
ما يجامعه وهناك بمجرد الوهن فقط وايضا لو كانت النفس فاسدة بعد خراب
البدن لكان لها قوة الف ووقوع الثبات اى لها امر وقابلية بها تصلح للثبات
واخرى تصلح بها للف ولا اتصاف بهما معا والشئ الواحد البسيط لا يكون لها
ماهيات القوتان لان الطبيعة الواحدة لا يصلح ان يكون منشأ لامرين متضادين
فانها وان صلحت ان يكون منشأ لامور متعددة لكن لا يكون لها من كل نوع مما لا بد لها
الا واحد فيكون كل من الوهن لتنح فيلزم تركبها هف ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر
بدون فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه عن الحال والقابل للف
بهذا المعنى لا الجامع المقبول ولو كان الامر كذلك لما امكن زوال صورة جوهرية
اصلا لانها جوهر فسدت بدون زوال صورة عنها وايضا لم لا يجوز ان يكون
القابل للف وهو البدن او الباقي منه بعد ف والمزاج المعد لتعلق النفس بالبدن
فان البدن كما يجوز ان يكون محلا لامكان وجود النفس متعلقة به كذلك يمكن ان يكون
محلا لامكان انعدام ارتباطها به والفرق بينهما ظاهر ولعدم القول بالامكانين
في اعيانهما ما لقوتان به وعدم جواز ثبوتهما ما سابقهما اعنى البدن ومادته بحسب
افلاطون واتباعه الى قدمها مع انه لا دليل على ان يكون البدن شرطا لبقائها
كما كان شرطا لحدوثها وان ما يغير العلة الموجبة في حدوثها كما كان مشروطا بحدوث
البدن يجوز ان يكون ما يغير في بقائها ايضا مشروطا ببقائه وان يمنع ان الشئ الواحد
لا يكون فيه قوة الف بشرط ثم اذا انتفى ذلك الشرط انتفى اثبات ذلك الشئ على الحاله
وقوع الف وههنا هي ارتفاع اثر قوة الثبات لا ان له شيء هو مسمى بقوة الف

ثالثا

ثالثها ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى ان عند
حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
على علتها المقتضية على استعداد المادة لا غير اذ لا يتوقف فيض المفيض العام الا على استعداد
المادة التي هي شرط حدوث الحوادث ومادة النفس البدن فعلته التامة لحدوثها تتوقف
على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها يستعد بعدمه ويتحقق معه الايجاد
وجودها اي العلة التامة اي النفس قبل البدن وقد عرفت ان افاضتها موقوفة
على استعداد المادة او عدمها مع حدوثه وقد عرفت ان العلة التامة للنفس بحسب حدوث
البدن الصالح اولا تتوقف على غيره ومح اي على تقدير تحقق العلة التامة مع حدوث
البدن يحصل من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه ولا شك ان صلاحيته جسم و
استعداده لافاضة صورة عليه موقوفة على خلوه عن مثل تلك الصورة فعلى هذا يجوز
ان يتعلق به حين حدوثه نفس كانت متعلقة ببدن اخر قبله منسخة عنه فيبطل صلاحيته
لان يحصل عليه نفس اخرى فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن
الواحد نفسان مدبران وهو باطل لان كل واحد عند رجوعه الى احواله ووجدانه
يجد مدبره اي المدرك المتعلق به المحرك له واحدا ويجزم به جزما لا يكاد يتردد
فيه وان امكن للوهم ان يناقش بان عدم وجدانه بعد المدبر يجوز ان يكون لعدم
الاطلاع على ذلك الكمال تعلقهما في الاثار وهو اي هذا الدليل مبني على حدوث النفس
المبني على ف التناسخ فيكون دورا وليختتم هذه المقالة ببحث الاول
في امكان الوحي والشرع اما امكان الوحي فلقوله ولما كان للانفس القوة المتخيلة التي
شانها التصرف في المعاني والمحسوسات بالتركيب والتفصيل وجعل المعنى المعقول مصورا
بصورة محسوسة وقوة الحس المشترك التي هي مجتمع المدركات الحسية التي تتادى
اليها من الحواس الظاهرة او المتصلة بها من القوى الباطنة البارزة في صورة المحسوسات

فلا يبعد وجود نفس قوية واما باعتبار صفتها واما باعتبار اعتدال مزاج ما يتعلق
به هي به وعدم انعكاس قواها العاقلة لها في العلائق البدنية والكدورات الجسمانية
من اللذات والشهوات الجزئية بحسب اصل الجبلة او لارتياضها برياضات شاقة
قاطعة عن النفس تلك اللذات الجزئية العاطفة لطرفها الحقة وسلوكها فمالك شانها
ذلك يتصل بالعالم الالهي وبالعقول والنفوس الفلكية باعتبار كونها مناسبة لها بحسب
الجوهر والتجرد الذاتي وارتفاع العلائق الشاغلة لها عن شانها ويدرك ما عندهما
مما يناسبها من المعقات مما كان او يكون لكونها علته لها الحاصر لذاتيهما واستلزام
العلم بالعلة للعلم بالمعلوم فتكون كل ما وقع ويقع من الازل الى الابد فيهما حاضرة
لديهما حتى الكواذب بصورها الكاذبة على وجه كلي اذ ما عندهما لا يكون الا كذلك
لان العلم الحاصل بالمعلول من العلم بالعلة لا يكون الا كليا على ان الجزئية انما تتادى
الى المدارك من طرف الحواس ولا حس ثم فيحاكيها المتخيلة المستعملة بخدمة النفس عن
اتباع الحواس الظاهرة بصور جزئية مثالية خيالية مناسبة لها فتحاكي ما هو خير بالنسبة اليها
في صور مثالية جميلة مانوسة وما شر كذلك في صورة قبيحة هايلة وربما يطلع على احوالها
واحوال ما عارنها من الاقارب والوطن وغيرها ماضية وآتية ثم يرسل الى الحس
المشترك الذي هو لوح المحسوسات فربما تجعل ما يدركه شخصا معنا وصورة في
صورة شخص متصف بصفات الاجسام والحيوان والانسان من الالوان والاشكال
والحركة والاحساس والتكلم بكلام دال على احوال ماضية واتية منظوم وغير منظوم
لظهور تلك الامور لديها حسب ظهورها في تلك الاشياء ما لوجوه المذكورة فيصير اهل
محسوسة مثل ما يتادى اليها من طرق الحواس الظاهرة لصفاء الحس المشترك لفوق النفس
على استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهرة وجعلها اياها مشغولة بمدركاتها كما ينبغي
اي الاستخلاص او الصفاء في حالة اليوم وهو الوحي ان كان صاحب النفس نبيا والهاما

ان كان وليا وقد يسمع الكلام المذكور من هاتف لا يراه الا ان المنامات منها
صادقة ان كان رؤيتها لنفسه السبب الذي ذكر انفا فانها تاخر لا وقت ما يناسبها
وهو ما كانت هي متصفة بجزئياتها او ما يقرب منها مما يتعلق بها على مراتب مختلفة
ووجوه متعددة ومن ثمة قد يرى ذاتها متصفة بصفات جميلة صورية ومعنوية
من الجمال والعلم والكرم والسماحة ونحو ذلك من الصفات المحمودة وقد يرى متصفة
باضداد ذلك وقد يرى تلك الصفات في صورة غلبت تلك الصفات عليه
بل قد يرى انها نفسها صار نوعا اخر لغلبة صفاته عليها فانه اذا غلبت عليها الصفات
الجميلة والاخلاق الحسنة يرى صور جميلة من الاشخاص ذوي الجمال والعقلاء والاولياء
والملائكة بل قد يرى انه صار رجلا عالما او ملكا او غير ذلك ومتى غلبت عليه الصفات
الذميمة والاخلاق السبعية يرى صورا هائلة كصور غولية وسبعية بل يرى
ذاته كذلك واما رؤية احوال ما تقارنه وتتعلق به بوجه فكان يرى اقاربه ووطنه
واهل بيته واهل بلده واقليمه او العالم كله باعتبار اختلاف المراتب والتناسبات
على ما هي عليها في الماضي او الحال او الاستقبال وعلى هذا القياس فمتى لم يكن
اختلاف بين تلك الصورة وبين ما هي ماخوذة الا بالكلية والجزئية كان الرؤيا
غير محتاجة الى التعبير والتجاوز عنها الى ما يناسبها بوجه من المماثلة والضدية التي
تقتضيها الالف او الخلق او الاسباب السماوية وغير ذلك من وجوه خفية
لا يطلع عليها الا واحد بعد واحد وان كانت مخالفة لها لقصور يقع في
المخيلة اما لذاته واما لعروض دهشة وحيرة لها مما يرى او لفرط ملاءمتها لها
بعض ما يناسبها كما ذكر كان محتاجا الى التعبير وقد يسمى اذا كان الرائي
كثير الاهتمام بالرؤيا وما يراه ان يعبر رؤياه في النوم الذي اراها فيه او غيره
فلو ما اطلاعه وتذكره لما كانت الرؤيا حكاية عنه واما تصور المتخيلة حكاية رؤياه

بحكاية اخرى فيحتاج الى تعبير ومنها كاذبة لا تكون مطابقة لما يرى وذلك يكون
اما لان النفس اذا احست في حال اليقظة بتوسط الآلات الجسمانية الجزئية بصور
جزئية محسوسة او خيالية وبقيت محفوظة في ذلك الحال فعند النوم وخلا الحس المشترك
عما يرد عليه من الحواس الظاهرة ترتسم في الحس المشترك وتحس كاحساس المحسوسات
اما على ما كانت عليها واما بصور مناسبة لها او لانها اي النفس التفتت صورة بتوسط
المتخيلة والتفتها فعند النوم يميل فيه اي في الحس المشترك او لان مزاج الدماغ لتغير
مزاجه الى البرودة لغلبة البلغم يرى ثلجا ومياها باردة واذا تغير الى الحرارة لغلبة
الدم او الصفراء يرى اشياء حمرا حارة ونيرانا مشتعلة واذا غلبت السوداء يرى اشياء
سودا ومن هذا القبيل رؤية الثلوج والسراق وكون بدنه او بعض اعضائه موضوعا
في الثلج والماء او النار عند غلبة السخونة او البرودة عليه ورؤية انه يأكل ويشرب
ويبول عند عروض الاحتياج الى احدها ومن عجائب الطبيعة انه اذا غلب المني واحتيج
الى دفعه يحتال باستعانة القوة المتخيلة الى تصور ما يندفع هو به من الصور الحسناء
وفي ارسال الريح الباسرة لآلة الجماع واراءة حركات حتى يندفع بذلك ما ارادت
اندفاعه وقد يكون ذلك لكثرة التوجه والاعتياد لا لغلبة المني فلهذا قد لا يندفع به
شيء وقد يعرض للروح اضطراب وتحرك من الاسباب الخارجة والداخلة فيرى
امورا متفرقة مشوشة غير منضبطة فربما تركب من المجموع صورة غير معهودة فلا يصور له
احد ويقع مثله في الخارج وقد يكون ذلك لاتصالات فلكية واوضاع علوية
واذا كان سبب الرؤيا احد هذه الامور يسمى اضغاث احلام ويعلم ان اصح الناس
احلاما اعدلهم مزاجا فان المزاج اليابس لا يستسلك والرطب لا يحفظ والحار يتسرع
حركاته والبارد يبلد واصدقهم رؤيا من كان مع ذلك منقطعا عن العلائق الشاغلة
والخيالات الكاذبة معتادا بالصدق مستكشفا عن الاحوال متوجها الى الرؤيا واسبابها

وكشفا لها واكثر احلام الكدورات والسكران والمهموم ومن غلب عليه سوء مزاج
او فكر وخيالات فاسدة ومقتضيات قوى غضبية وشهوية كاذبة لا يعتمد عليها
ومما هو في حكم النوم الامراض الشاغلة للنفس عن تدبير البدن ودفع ما يؤذيه واستيلاء
القوة المتخيلة عن استخدام النفس اياها الى الاشتغال بما عندها مع تغير المزاج
وتصويرها بصور حسنة او قبيحة باعتبار المناسبات وارتكاب الحالات المتخيلة
والمسموعات الموهمة فيها وقس عليه حالة الخوف سيما في المواضع الهائلة من المغاير
والآجام وغيرهما وحالة البهت وشدة اشتغال القلب بشيء فانه قد يرى ما يساق
الى خياله فرط اشتياقه متصيا اليه بل قد يرى اشياء اخرى بصورة لشدة ارتكاز
مماثلة في نفسه وفؤاده واعلم انه قد يحصل الاتصال المذكور لبعض المرتاضين برياضات
شاقة بادراك صوتا حسنا وصورة جميلة ومعنى لطيفا وغير ذلك من مدركات سائر
القوى ومن استماع اصوات متعددة وادراك صور متفردة مثل اصوات الالحان
والدفوف والمزامير ورؤية الامور المجسمة الحكائية كل على صورة ومن توجه الى ارتياح
كالآ [illegible] الخفاء والامور [illegible] اللامعة والاشتغال بذكر وعبادة والتوجه الى ربه علقة
وروحانية شخص وغير ذلك وكل ذلك اما لوجدانه امرا مناسبا لما هو مطلوبه
الحقيقي بوجه مخترعته واحواله واما لتحرك الشاغلة للاتصال بذلك
العالم العقلي او لقطعه اياها بواسطة التوجه اليها لا تعدد فيه واما الوحي فلا يكون
الا صادقا لكونه مما يحصل للنفوس الشريفة القوية المنزهة حال اليقظة من الاتصال
بالمبادي العالية الحاكية لما هو عندها على ما هو عليه اما بصريحه وبنصوصه فلا يحتاج
الى تأويل واما بطريق كناية ومجاز فيحتاج الى تأويل وتحصيل ما يؤول هو اليه
واما امكان الشفاء وصدور الامور المعجزة عن شخص بعد ان يكون صاحب وحي فلان
مجرد التصور النفساني قد يكون سببا لحدوث الحوادث من غير ان ينضم اليها اسباب

خارج الا ترى انما یحصل منها فی البدن تصرفات اختیاریه مثل القیام والقعود
والذهاب والایاب وغیر اختیاریه کحمرة الخجل وصفرة الوجل والسقوط عن راس جدار
او جذع موضوع فوق فضاء لو کان ذلک مستویا علی الارض لقدر علی المشی علیه بل علی اکثر منه
عرضا والآلای وان لم تکن التصورات النفسانیه سببا لحدوث الحوادث لما امکن للنفس
تدبیر البدن لمجرده ای لمجرد التصور النفسانی واللازم باطل لان النفس الناطقة مدبرة له
متصرفه فیه تحدث المنافع ودفع المضار عند تصورهما کذلک ولیس یلزم من ذلک
ان یکون ناسبا ما فیه لالة بل یکفی لذلک ان تکون مبدأ التاثیر هی وسایر القوی والآلات
مطاوعه لها وح ای علی تقدیر ان یکون التصور النفسانی سببا لحدوث الحوادث
وکون النفس مدبرة للبدن تکون الهیولی العنصریه مطیعه للتصور النفسانی فی الجمله وقابله
لتاثیر النفس الناطقه فیها وما کان تصرف النفس فی بدنها مخصوصا به بل لتعلقها به
المکتسبه منها یجوز وجود نفس قویه اما لذاتها واعتدال مزاج ما تعلق هی به واما
لسعیها بکثرة الریاضات والافعال المرضیه الشاقه الموجبه لقطع علایقها وانخلاعها
عن الکثرة المخصوصه ببدنها وترقیها الی ان تندرج ما بدنها فیه اعنی الاحوال التی تتناول
جمیع الابدان بل الی ان تندرج فیه احوال جمیع اجسام عالم الکون والفساد حتی یصیر نسبتها
الی عالم الکون والفساد کلا او بعضه نسبة النفس الی البدن فتتصرف فیه تصرفها
فی بدنها ویصیر هیولاها مطیعة لها حتی تکون تصوراتها سببا لخرق العادات اذ
العاده ما جرت علی تصرفها فیما عدا بدنها فیصدر منها فی عالم الکون والفساد الامور
الغریبه مثل تکلم الاحجار ومشی الاشجار وغیر ذلک مما نقل الناس من الانبیاء الکبار
التی هی المعجزات اذا کانت مقترنه بدعوی النبوة وتحدی بها فان لم تکن مقترنه بها
تسمی کرامات اذا صدرت عن الولی واعلم ان الامور الخارقه للعاده قد تصدر بطریق السحر و
الطلسمات وغیرهما فلا یکاد الکفار یابسوا وتلک الامور اما لاجل تصرف نفس انسانی فی هیولی

مطلب لطیف یشتمل علی العجایب والغرایب

عنصریه لقوتها او لخاصیة فیها کما یوجد فی سایر الاجسام مثل جذب المقناطیس
للحدید والکهربا للتبن ولعل اصابة العین عند التعجب من شیء من هذا القبیل
ومثل تاثیر الحجر المعروف بسنگ یده فی تغییر الهواء ونزول الثلج والمطر
ولقد شاهدت وسمعت من الثقة فی بلاد ما وراء النهر ما لو حکیت لکذبت
او لاسباب اخر مثل تمزیج القوی السماویه بالسفلیه او تحصیل المناسبه بالاجرام
العلویه المؤثره فی عالم الکون والفساد او لاجل تصرفها فی القوی المدرکه للناظرین
وارادة شیء تصوره الی غیر ذلک هذا ما یمکن ان یصل الیه العقل من طریق الاستدلال
والفکر ولعل ما فی نفس الامر امر اجل واعلی من ان نتوهمها فعلیک ان لا تجترئ علی
بعض ما تسمعه من اهل الملل المنقول من الانبیاء والاولیاء والعلماء الراسخین
من الامور الغریبه ولعمری ان احتمال الضرر فی نفیها لیس اقل من احتمال النفع
فی تسلیمها او السکوت عنها فان عجایب الطبیعه اکثر من ان تحصی الا تری انا قاطعون
بان فی المحسوسات ما لا یعی حواسنا به ولولا سایر الحیوانات واحساسها به
لکذبنا اصلا وقد لاقیت رجلا معروفا بالعراق یصدر عنه افعال ما کان
فی الاستعداد اقل من استعداد اکثر ما نقل الینا من السلف فعلی هذا یجوز ان یکون
فوق ما یصل الیه عقولنا اطوار لا نعرفها الا الواصلون الیه ولیس انکارنا
ایاهم الا کانکار الاعمی علی البصیر ورد الجاهل علی العالم الخبیر

البحث الثانی فی احوال النفس بعد المفارقه

منهم من قال انها
تنعدم وتعاد مع البدن بعینها وتتعلق به اما انعدامها بانعدامه فلکونه
شرطا لوجودها علی ما یذکر فیما یلیه واما اعادتها کذلک فلاوضاع فلکیه کانت
اولا مقتضیه لوجودهما کذلک وقد رایت جماعة یقولون به وفیه بعد
تسلیم امکان اعادة المعدوم واشتراط البدن لحدوثها وبقائها معا

وحصول وضع يكون موافقا للوضع الاول بعينه ان هذا الوضع عين ذلك الوضع
بشخصه وان هذا مسبوق باوضاع علوية وحالات سفلية ما كان الاول
مسبوقا بها على انه قد يحصل شخص من موضع ويمشي الى اخر لا يكاد يشتغل اجزائها
المقدارية الى الموضع الاول فيجوز ان يتغاير بحسب الاثار ومنهم من قال بتوقف
وجودها على البدن المعاين والا لما وجد معه ويلزم من انعدامه انعدامها
بلا اعادة شيء منها لاستحالته وللقائل ان يقول لا نم وجودها توقف وجودها
على بدن ودليل حدوثها بحدوث البدن غير تام على ما مر وليس سلمنا وتوقفها
على بدن لكن لا نم توقفها على بدن معين حتى يحدث بحدوثه ويبقى ببقائه ولكن
بقاؤها ببدن اخر وليس سلمنا ان حدوثها موقوف على حدوثه بخصوصه لكن لا نم
انه شرط لوجودها بل معد له فلا يلزم من انتفاء المعد انتفاؤها ومنهم من قال ببقائها
وامتناع فنائها بفنائها فاذا انعدم البدن يتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن آخر وظاهر ان كلامهم قدمها ووجوب تعلقها ببدن غير
لجواز ان يكون حادثة وان يكون تعلقها بالبدن اما لانه شرط لحدوثها اولا لكمالها
بلا امتناع فنائها لابد لنفيه من دليل ومنهم من قال بحدوثها بحدوث البدن
وبقائها بعد عدم البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة وبهجة وسببها ادراك
الملايم ونيلها من حيث هو ملايم وسعادة وشقاوة وحزن وسببها ادراك
المنافي من حيث هو مناف والملايم لها اي للنفس ادراك الموجودات واحوالها
بان يحصل لها ما يمكن لها ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته بريء عن
النقائص وشوائب الامكان منبع لفيضان الخير ثم يدرك ما يصدر عنه
اي عن الحق الاول على الترتيب الواقع في نظام الوجود وما يقع بين مراتبه
من الدقائق والارتباطات ثم يحصل بعد حصول ذلك الادراك المذكور الذي

الذي هو كمالها باعتبار القوة النظرية كمالها باعتبار القوة العملية وهو التنزه
عن الهيئات البدنية الردية من الحسد والبخل وغير ذلك من الامور
التي توجب استغراقها اي استغراق النفس في مقتضيات القوى
الجسمانية من الشهوة والغضب والغفلة عن العالم العلوي والتوجه الى
ما فيه من المبادي العالية المفارقة المنزهة عن تلك الكدورات والانحطاط
في سلكها واما شقاوتها بان يحصل لها الشعور بامكان تلك الكمالات من المعارف
مع عدم حصولها وامكان اكتساب المجهول من المعلوم الموقوف على القوى
الجسمية والالات الجسمانية فيشتاق اليه ويحترق بنار الحرمان على ما اشار
اليه نبينا عليه السلام نعوذ بالله من الفطانة البترى وبان يحصل لها مع عدم
حصول الكمالات الاعتقادات الباطلة المنافية للحق وكانت متوجهة
نحو وجدان انها ربما كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء والحال قد صارت تلك الاعتقادات
ملكة لا تقوى النفس معها على مشاهدة الحق المشاهدة من حيث لا يبعث الباطل
عن لطاء ملازمة مديدة كما انك اذا امعنت النظر الى لون بحيث يقوى
ارتسامه في بصرك فاذا نظرت عقيبه الى لون اخر لا يظهر لك حق الظهور
الا بعد مدة ويحصل مع ذلك كله الاخلاق المذمومة الردية البدنية وكان
ذلك الدرك الاسفل من النار وان امكن ان يمحو عذابه بسبب زوال
الاعتقادات الباطلة ومحو الاخلاق الذميمة بسبب طول العهد بها وبين
ما يوجبها مع التنزه عنها وكون تلك الامور لا عن ذاتها ولو فرض كون
بعضها مقتضية لها بحسب ذاتها كانت مخلدة ابدا ولما كانت مظنة ان
يسال ويقال فاذا كان كذلك كان ينبغي ان يحصل ذلك للنفس حال التعلق
ايضا اشار الى جوابه وقال الا ان حالة التعلق بالبدن لا يحصل لها الشعور

والشقاوة لاستغراقهما في تدبير البدن وعدم التوجه نحو ماله من الكمالات
كان السكران والنائم والحذر الغافلون عما يلاقيهم من الملائم والمنافر
فاذا فارقت زال العائق اي عن السعادة والشقاوة وتخلص الى التوجه نحو
ما يناسبهما لها وعليها وسبب السعادة والشقاوة على ما نبه عليه سيدنا عليه السلام
الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا وتختلف مراتب النفس بحسب اختلاف السعادة
والشقاوة باعتبار اختلافها في الكمالات والاخلاق الحاصلة والغاية كيفية
وكمية والتفصيل ان حال النفس اما ان تكون كاملة باعتبار قوتها النظرية
والعملية او في احديهما او تكون ناقصة فيهما او في احديهما فان كانت كاملة فيهما
فهو العارف العابد الفائز بسعادة الدارين وان كانت كاملة في النظرية فقط
فاما ان تكون متصفة باضداد الكمالات العملية او تكون ساذجة عن الضدين معا
والاول من العرفاء الذين لا يسلكون على مقتضى عرفانهم فهم يعذبون قدر ما زالت
تلك الاضداد والثاني ومنهم المجذوبون يسعدون ولا يعذبون اصلا لكنهم في السعادة
ادنى من الموصوفة السابقة وان كانت كاملة في القوة العملية فقط فاما ان تتصف باضداد
كمالات القوة النظرية او لا والاول هو الزاهد العامل المتعصب على جهة الاعمال
ولكن لا يوازن تلك الجهة عذاب فوت الكمالات النظرية الجلية المؤنسة بالاعمال
باضدادها وان لم تتصف بذلك فهو العابد العامل وقد وجدت كثيرا من العوام
المرتاضين المتصفين باخلاق حسنة جاهلين في المبدأ والمعاد وكيفيتهما فهم الهائمون
في بيداء الحيرة يسعدون ويعذبون ادنى من تعذيب الموصوفة المتقدمة وان كانت
ناقصة فيهما فان اتصف باضداد كل من الكمالين اولا والاول في الدرك الاسفل من النار
والثاني النفوس الساذجة كالصبيان والمجانين وقس عليه حال ما اذا اتصف بضد
احدهما دون الآخر وكل ذلك اي السعادة والشقاوة على هذا الوجه مبني على حدوث

النفس ونفي التناسخ اذ لو كانت قديمة متعلقة كل وقت ببدن على ما هو المشهور
من اهل التناسخ لا يرجع الى السعادة والشقاوة وقد عرفت ما فيهما قال الاستاد
اثير الدين برد الله مضجعه ونحن نقول النفس انما تعلقت بالبدن لتوقف كمالاتها
عليها لا لاجل احتياج في حاجاتها او توقف حدوثها عليه فاذا استكملت باعتبار
القوة النظرية بواسطته وتجردت عن الهيئات البدنية الردية لم يبق شوق الى البدن
لاستكمالها في القوتين معا وحصول غناء عنه فيهما فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب
البدن بل تجذبها الكمال الى عالم القدس في سلك الجبروت وان استكملت ولكن
لم تتجرد عن الهيئات المذكورة لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق
ببدن آخر لاتصافها بالكمالات النظرية التي هي المقصد الاقصى من التعلق بالبدن
لكن تبقى بسبب الهيئات البدنية الباقية معذبة الى ان تزول لانها ليست لازمة
لها فانها عرضت بسبب مباشرة الامور البدنية فتزول آخر الامر وتحصل لها السعادة
الكاملة لكمالاتها النظرية خالصة عن شوب عذاب فوت كمالات القوة العملية
وان لم تستكمل بعد تحتاج الى البدن فان لم تكن لها هيئات ردية احتمل ان تبقى
قائمة بنفسها بعد البدن وتحصل لها الخلاص من العذاب اما بان لم تكن لها شوق
الى الكمالات اولا او كان لكن تزول لحصول الجهل بها والاشتغال بحجة ما لها من
الاخلاق الحميدة ويحتمل ان تجذبها الحاجة الى الكمال الى التعلق ببدن آخر انساني
اذ ما كان فيها هيئات رديئة مضيئة لتناسبها مع غير الانسان وان كان بها هيئات رديئة
يحتمل ان تبقى معذبة بتلك الهيئات دائما لعدم كمال تطرأ بزوال تلك الهيئات بسبب
التوجه والاستعداد به من مدد يديه ويحتمل ان تجذبها تلك الهيئات الى التعلق
ببدن حيواني متصف بتلك الهيئات ايضا فتضاء لوطرها ولان ترامى في ارجاس
العاصين بالتجلي وتصعد عنها لحصول النزه لها عن تلك الهيئات الموجبة لسقوطها

(جمع ذروة)

من مدارج الذرى الى دركات حضيض ويترقى بها الى ما فوقها وهكذا حتى ينخرط
في سلك السعداء المقبولين والملائكة المقربين وليعلم ان امثال هذه الكلمات امور خطابية
لا برهانية فلا تناقش فيما ذكر من المقدمات الخطابية لانه لا يمكن الجزم بشيء من هذه
الامور بل المحيط به الاعلام الغيوب او من اعلمه من الانبياء والاولياء وبعض الحكماء
المتألهين ولنكن هذا اخر ما نورده في العلم الالهي ويتلوه القسم الثاني الطبيعي والحمد لله
على الانعام وصلوته على محمد ولي الاكرام الذي لولاه لم يصل الى الانام ما يصل الى
المواهب والانعام

القسم الثاني في العلم الطبيعي

الباحث عن احوال الجسم من جهة انه واقع في التغير بالحركة والسكون التي هي من جهة الطبيعة
فيكون له نسبة ما اليها وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم الطبيعي وما يتعلق به
اي بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في الجزء الذي لا يتجزى وامتناع تألف الجسم منه
متناهية وغير متناهية كما ذهب اليه جمهور المتكلمين والنظام وقد مر في الالهي ان الجسم مركب
من الهيولى والصورة واشرنا الى توقف الجزء واثباته والكلام في الطبيعي يتوقف
اثبات الهيولى والصورة الذي هو من الالهي عليه فاراد ههنا ان يذكر بطلان الجزء و
تألف الجسم منه على سبيل التفصيل والاصالة بوجوه الاول انه لو وجد جزء لا يتجزى اصلا
لا بحسب الفك ولا بحسب الوهم والفرض لصغره وتركب الجسم منه فان لم يلاقه
جزء اخر او لاقاه وتداخلا بان يصير احدهما عين الاخر بحسب الوضع لم يكن في الوجود
حجم ومقدار اما على الثاني فظ واما على الاول فلان حصول المقدار والامتداد لو امكن مما لا مقدار
له لكان بطريق تماس بعضها ببعض على ما مر وقد صرح بعض المحققين بان التداخل
في الجواهر محال وان حصول المقدار مما لا مقدار له غير معقول فان حصوله مما يتألف
هو منه موقوف على وجود شيء في كل من المتلاقيين يتميز فيهما غير ما يلاقي به شيئا
اخر ان وذلك مفض الى الانقسام كما قال والا اي وان لم يكن كذلك بل لاقاه ولم يداخله

فالجانب الذي به يماس الاخر غير الذي لا يماس به فينقسم لان الجانبين اللذين ثبت وجودهما
فيه ان كانا جزئين له فالانقسام ظ وان كانا عرضين قائمين به كانا متمايزين
بحسب الوضع والاختلاف باختصاص احدهما بالاخر دون الاخر ترجيح من غير مرجح وامتياز
العرض بحسب الوضع لا يتصور بدون امتياز المحل بحسبه فيكون فيه جزءان بالضرورة
ولو اريد ابطال جزء واحد بهذا الطريق يقال لو وجد جزء لكان مماسا لجسم
متصل في ذاته او ما في حكمه فاما ان لا يماسه بتمامه او يماسه كذلك والاول يوجب
الانقسام والثاني التداخل الجوهري في الجوهر وهو مستحيل كما مر والثاني لو وجد جزء لكان
له غير ما ره وفوده عن حركة ينقسم بالضرورة الوجه الثاني قوله ولانه لو وجد
اجزاء لا يتجزى وتركب الاجسام منها فاذا طوق العظيم من الرحى اذا قطع جزءا من مسافة
فالصغير لا يقطع مثله او اكثر منه والا لكانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل التي
يقطعها الكبير على التقدير الاول او اكثر على الثاني وهو مستحيل بل اقل لكون مسافته اقصر
فينقسم الجزء وكذلك الكلام في الفرجار ذي الشعب الثلث فانه اذا ادير وقطع (بركار)
الشعبة الخارجة جزءا فلابد اما ان يقطع الشعبة الوسطانية جزءا او اكثر او اقل فيلزم
احد المحذورات المذكورة والقول بجواز تفكك الرحى وسكون اجزاء الطوق
الصغير تارة وتحركها اخرى مع انه بعيد جدا يستلزم ان يكون حركاته قليلة مقرونة
بسكنات حتى ما يكون مسافة الطوق الكبير اضعافا مضاعفة لمسافة الصغير
ينبغي ان يحس بسكنات الرحى كانه الوجه الثالث قوله ولان الجسم لو تركب
من اجزاء لا يتجزى فعند حركته اي حركة الجسم على مسافة مركبة من الاجزاء يلزم حركة الجزء
اي حركة الجزء بالضرورة من جزء الى اخر ومحال ان يوصف بالحركة حال ما يكون ملاقيا بتمامه
للجزء الاول بتمامه لان ما لم يقطع شيئا لا يكون متحركا والقطع لا يتصور مع الوصل المذكور
او للجزء الثاني كذلك لانه قد انقطعت الحركة لانه اذا لم يبق امتداد يقطع لم يبق الحركة بل كان

ما تكون على الفصل المشترك اى حال ما لم ينفصل بتمامه عن الجزء الاول بتمامه
ولم يتصل بتمامه الى الجزء الثانى بتمامه فيكون ببعضه ملاقيا للاول وببعضها فينقسم الجزء
المتحرك بل المبدا والمنتهى ايضا وانما فرض حركة الجزء بحركة الجسم وان امكن ان يفرض
حركة الجزء بالذات ليلا يناقش بامتناع حركته كذلك والوجه الرابع قوله ولان الشمس
اذا ارتفعت عن الافق وقطع جزء لا يتجزى من دائرة الارتفاع بل من جنب قوس
الارتفاع فقد وقع الظل من كل شاخص كثيف فى سمت ارتفاع الشمس فكلما ازداد
الارتفاع انتقص الظل لان حصوله انما هو بسبب منع ذلك الكثيف ضوء النير عما يلاقيه اول
خط شعاعى لا يمنع منه هو الخط المستقيم الآتى من النير مارا على راس الشاخص مماسا
له فكلما ارتفع الطرف الذى يلى المضى من ذلك الخط بارتفاع الخط الطرف الذى
يلى الشاخص ينتقص الظل كما يشهد به التخيل الصحيح فان انتقص مع ذلك من ظل
الجزء المقابلة للمقرون فى الارض جزءا او اكثر كان طول الظل الذى يحصل من
ذلك الجزء فى اول النهار وسعى الى طلوع الشمس نصف النهار مثل ارتفاع الشمس
فى نصف النهار على التقدير الاول او اكثر على الثانى وان انتقص اقل منه انقسم الجزء
ولا يمكن ان يتوهم سكون الظل مع ارتفاع الشمس والا لم يوجد خط شعاعى مستقيم على ما
وصفنا يمر ببعض الخط الاول اعنى ما كان منه واصلا بين راس الشاخص والظل
على ما كان عليه وبغير جزء الخط مستقيم اخر لا يكون فى سمت الاول وذلك مستحيل بالتخيل
الصحيح والبرهان الهندسى الوجه الخامس قوله ولان تلك الاجزاء على تقدير
وجودها يكون كل واحد منها متناهيا مطلقا وكل متناه كذلك له نهاية فتلك النهاية
اما واحدة فكروية والا فمضلعة فتلك الاجزاء ان لم تكن كرية بل مضلعة كان احد جانبيه
غير الجانب الاخر لاختلاف اجزائها بالضرورة وان كانت كرية فعند انضمام بعضها
الى البعض يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من الجزء على ما يشهد به البديهة

ولان تلك الفرج لو لم تكن اقل مما يسع جزءا لو وقع فيها انضاجزء وانضم الكرية لا تتصور
الا باحاطة الحد والحد المحيط منقسم بالضرورة فيلزم انقسام المحدود به ايضا
على ما مر لا يقال على سبيل المعارضة لنفاة الجزء بانه موجود اذ النقطة موجودة
ذات وضع لانها طرف الخط الذى هو طرف السطح الذى هو طرف الجسم الموجود
وطرف الموجود موجود اما انها اطراف فلان بعض الاجسام يماس بعضا
آخر وينطبق عليه وتلك المماسة بينهما اما ان يكون بجميع اجزائهما وهو ظ الاستحالة
بالمشاهدة وامتناع التداخل واما ان يكون ببعضهما فاما ان يكون ذلك البعض
منقسما فى الجهات الثلث فيلزم التداخل ايضا او لا فلا يكون جزء الجسم اذ كل من
اجزائه يكون كذلك فلا محالة يكون امرا غير اجزاء الجسم غير منقسم فى جهة التماس
اعنى العمق منقسما فى جهتين اخريين فيكون كسطح وقس عليه ثبوت الخط عند تماس السطحين
وثبوت النقطة عند تماس الخطين باطرافهما فان قيل ما ذكرتم ان جزء الجسم منقسم فى الجهات
الثلث انما يتم ان لو لم يكن جزء لا يتجزى وهو الان فى اشارة قلت هذا الدليل الزامى
والاثبات الجزء ليسوا قائلين بالاطراف على هذا الوجه واما انها موجودة فلانا نجزم
بان المماسة بينهما لا تكون بامر معدوم فالنقطة الموجودة ان كانت جوهرا قائما
بذاته فهو الجزء والا فلا بد لها من محل فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال
فى احد جزئيه غير الحال فى الجزء الاخر وذلك المحل ان كان قائما بنفسه فذلك والا لزم
الانتهاء الى محل كذلك فيلزم الجزء واذا ثبت وجوده ينتقل الكلام الى ما يماسه و
هكذا حتى يلزم تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى ولان الحركة موجودة بالضرورة
فوجودها اما ان يكون فى الزمان الماضى او المستقبل او الحاضر والاولان باطلان
لانهما معدومان حين ما حكمنا بوجودها بالفعل فتعين وجودها فى الزمان الحاضر
فالحركة الحاضرة غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان شان اجزاء الحركة

مطلقا ذلك فلا يكون اجزاؤها حاضرة بل بعضها في الماضي او المستقبل فلا يكون
الحاضر بتمامه حاضرا كذلك بعض وكل حركة فانها واقعة على مسافة منقسمة هي عليها
فالمسافة التي يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة في جهة الحركة والا لكانت الحركة الى
نصفها نصف الحركة الى كلها بحسب المسافة وبحسب الزمان ايضا ان كانت الحركة
من اول المسافة الى منتهاها على نهج واحد من السرعة والبطؤ فيكون الحركة الحاضرة
ذات اجزاء وهو بط لما مر انفا فاذا فرض حركات متقاطعة على الجهات المتقاطعة
يلزم وجود جزء لا يتجزى في المسافة بل تركبها منها اذ لا فصل لعرض تلك الحركات
المتقاطعة بحد من حدودها واعلم ان اللازم من الدليل انما هو تركب الجسم
من الاجزاء بالقوة لا بالفعل لانا نقول لا نم ان طرف الموجود موجود فان الاطراف
امور موهومة لا هوية ولا تميز لها في الاعيان والحاصل ان الامور الموجودة
يجوز ان يتصف بامور عدمية فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من ذلك القبيل و
كونها ذات وضع في الجملة لا يقتضي وجودها في الاعيان الا ترى ان النقاط
المفروضة والخطوط والسطوح مشار اليها مع عدمها ولو جعل الدليل المذكور
الزاميا بالنسبة الى الحكيم كما هو الظ لانا في هذا الكلام من قبلهم لان الاطراف
عندهم موجودة وقد استدلوا بما ذكرنا على وجودها ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم
انقسامها بانقسام محلها وانما يتم لذلك ان لو كان حلولها فيه
حلول السرياني وهو ممنوع فان النقطة وان كانت في الخط المنقسم قائمة به
لكن ليس حلولها فيه من جهة انقسامه بل من حيث انقطاعه وانتهائه وهو من
تلك الجهة غير منقسم وهكذا حلول الخط في السطح والسطح في الجسم وانقسام الحال
بانقسام المحل انما يلزم ان لو كان حلوله فيه من جهة انقسامه كحلول اللون في السطح
واما انقسام الحركة الحاضرة بانقسام ما يقع عليها من المسافة وان اريد به الانقسام

الوهمي الشامل للانقسام الذي يقع في الجزء الذي هو في غاية الصغر
بحيث لا يمكن تصور جزئي فيه الا بحسب الوهم فلا نم ان اجزائها الوهمية
بهذا المعنى لا تجتمع اذ لا امتياز لبعضها عن البواقي في الواقع بل في الوهم
فلا يمتنع الاجتماع في الواقع وان اريد به الانقسام بالفعل اي يكون
بحيث يتمايز اجزاؤها بحسب الخارج وان كان الانفصال بينهما فرضيا
لا يلزم من عدم وجود الجزء الذي لا يتجزى لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية
او الفرضية فيكون اللازم منه وجود جزء في المسافة قابل للقسمة الوهمية
وان لم يكن قابلا للقسمة الفكية وما يكون كذلك لا يكون واعلم ان وجود
الحركة الحاضرة يقتضي وجود زمان حاضر وذلك غير ممكن لان الزمان
منحصر في الماضي والمستقبل واما الحاضر فليس في الحقيقة الا انما هو الحد
المشترك بينهما نعم الموجود من الحركة ما اي بمعنى التوسط بين المبدا والمنتهى
اي كون المتحرك بحيث يكون بينهما اي يكون حالة في اي آن يفرض مغايرا
لحالة في الآنين اللذين يفرضان على طرفي ذلك الآن ففي آنية مطابقة
لكل آن لان يطابق لحد مفروض من اجزاء المسافة وعلم منه اي من
تركب الجسم من الاجزاء لا يتجزى متناهية على ما هو مذهب جمهور المتكلمين
امتناع تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى غير متناهية على ما يلزمه النظام
ولانه لو تالف الجسم المتناهي بحسب المقدار من اجزاء لا يتجزى او اعم منهما
غير متناهية لكان قطعه اي قطع المتحرك اياه بالحركة في زمان متناه قطعا
لاجزاء غير متناهية لان قطع الكل مسبوق بقطع النصف المسبوق بقطع
الربع وهكذا الى غير النهاية فاذا كانت الاجزاء غير متناهية بالفعل كان
المتحرك قد قطعها في زمان متناه وذلك مستحيل لان قطعها لا يتصور

الا بتقطيع غير متناهية واقع كل واحد منها في زمان فيلزم ان يكون الزمان
ايضا غير متناه هف بل يلزم على هذا التقدير ان لا تتصور قطع اصلا
اذ اي قدر يفرض من الجسم يكون جسما مؤلفا من اجزاء غير متناهية فلا
يمكن قطعه الا بتقطيع غير متناهية قيل المحال انما هو قطع تلك المسافة
في زمان متناه قدرا واجزاء الحركة متناهية كذلك واما اذا كان غير
متناهيين ايضا فلا استحالة ولكان تاليفها منها مفيدا لوجود ابعاد غير متناهية
لان انضمام بعض الى بعض آخر اما ان يكون مفيدا للمقدار اولا وعلى الثاني
يلزم عدم حصول المقدار من تلك الاجزاء اصلا لان ما الف الجسم من الاجزاء
وحصول مقداره منها ح لا يكون الا بانضمام بعضها الى البعض متناهيين او غير
متناهيين غاية ما في الباب انه اذا كان الاجزاء غير متناهية كانت الانضمامات
غير متناهية وقد فرض انه لا تقدر المقدار وعلى الاول لزم حصول بعد غير
متناه لعدم تناهي الانضمامات المفيدة للبعد ولما علم امتناع تركب الجسم
من اجزاء لا تتجزى متناهية وغير متناهية الملزوم لامتناع تركبه مما في حكمه
اعني الذي لا ينقسم الا في جهة او في جهتين متناهية وغير متناهية ومما يمكن
انقسام في الجهات غير متناهية اما بالقياس مع الجزء او حمل الاجزاء
على ما هو اعم منه كما سبق مع ما مر في الآتي من ابطال مذهب ذيمقراطيس
قوله فعلم ان الجسم البسيط ليس فيه اجزاء بالفعل متناهية وغير متناهية بل
هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس يعني انه لا بد من وجود جسم كذلك
في اي جسم بسيط بل اي جسم يفرض فاذا كان الجسم متصلا في نفسه كان قسمته الى الاكتساب
خارجة موجبة لها واما الاسباب الموجبة للقسمة اما الفك او الوهم بان يحد
الوهم فيه شيئا غير شيء ويجزئهما فيه او اختلاف عرضين اضافيين كما في ذاتين او ما بين

او حقيقيين كما في البلقة فانه يحصل ح في ذلك الشيء شيئان يتصف كل
واحد منهما بصفة في نفس الامر ممتازا عن الآخر من غير ان يعتبرهما العقل
او الوهم وان لم يحصل منهما الانفكاك ولما كان اللازم مما مر شاملا
لمذهب محمد الشهرستاني ايضا ابطله بقوله فلا ينتهي الجسم الذي
هو متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم اصلا والا لزم الجزء
الذي لا يتجزى ولو في الوهم ووجود الجزء على اي وجه كان محال
بعين الدليل المذكور فانه كما يجري في الجزء الخارجي يجري في الجزء الوهمي
ايضا بل هو اي الجسم المتصل قابل للقسمة الوهمية الى غير النهاية على معنى
انه لا ينتهي الى ما لا يقوى الوهم على تقسيمه بعد لا بمعنى انه يدخل الانقسامات
الغير المتناهية تحت الوجود لا يقال اذا كان الجسم منقسما الى غير النهاية
يلزم ان لا ينقطع بالحركة في زمان متناه لما مر وان يكون الجزء له والفلك
الاعظم غير متناهيين الاجزاء متساويين لها فيتساويان بحسب المقدار
ايضا والكل ظ وان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين اعني
نهايتي الجسم وذلك باطل لانا نقول كل ذلك مندفع اما الاول فلان
قطع الجسم ح انما يكون بحركة في زمان متصلين في ذاتيهما غير متناهي الاجزاء
بحسب الوهم كالجسم واما الثاني فلان عدم تناهي اجزائهما عددا لا يقتضي
تساويهما قدرا وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاجزاء متساوية
المقدار ايضا الا ترى ان الالوف والعشرات الغير المتناهيين متساو
في عدم التناهي غير متساويين في الكثرة الحاصلة منهما واما اندفاع
الثالث فلان المحال هو انحصار المعدودات الغير المتناهية بالفعل
بين حاصرين وههنا ليس كذلك نعم القسمة الانفكاكية ربما تقف

ويمكن ان ناقش [illegible] ... بالفعل
الا قطعة [illegible] ... وصلنا بين طرفيها و
ثان
انها وراء [illegible] القسمة الفعلية ... وتحنا
اي يكون [illegible] بالفعل ... بحسب الوضع
من [illegible] على الآخر ... الخطب
فلا يخفى ان [illegible] ... واحدة و
فيما يلزم [illegible] ... فوق ... القسمة
المستقيم ... انه لا يكون ما فرض منتهى
منه رحمه الله
[illegible] والثاني بعض ... لا يخفى
الفعلية ...

لكن لا لذاته بل لمانع نحو الصلابة والصغر دون الوهمية فان جزء الجسم
جسم والمقدار لازم لماهيته ولما كان مظنة ان يقال قد مر ان القابل للقسمة
هو الهيولى فهي اما ان تكون متصلة في ذاتها او لا فان كان الاول يلزم
ان يكون لها هيولى اخرى على ان الكلام في هيولاها القسمة ح وان
كان الثاني فاما ان يكون لها مقدار في ذاتها او لا وكلاهما باطلان اما
الاول فلورود مقادير مختلفة عليها وانها لو كانت لكانت متصلة
في ذاتها غير قابلة للانقسام لاستناد الملزوم باستناد اللازم واما الثاني
فلان قبول الانقسام بدون المقدار والامتداد ممتنع قال المصنف و
الهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت الا ما يطابقها من المقدار
وليس كذلك لورود مقادير مختلفة عليها مع بقائها بشخصها كما في الشمعة
عند تدويرها الشمعة وتكعيبها في التخلخل والتكاثف المحقق لكن
المقدار بعدها لقبول الانقسام والمعد لا يجب ان يبقى مع ما هو معد له و
انتفاءها لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها غير متصلة بذاتها
وما يكون كذلك يكون قابلا للقسمة لذاته ولك ان تحمل هذا الكلام
على ما هو ظاهره من بيان احوالها التي هي الطبعي دون الآلي او على الظاهر
لكن بما يناسب المقام المبحث الثاني في ان كل جسم فله شكل وحيز طبيعيان
كل معنى وصفة لا يكون للجسم بد منه مع قطع النظر عن جميع ما يمكن انفكاكه
عن ماهيته فله منه شيء طبعي ولا شك ان الشكل والحيز مما لا يخلو عنه جسم
اصلا فقال ولكل جسم بسيط او اعم منه لعموم الدليل شكل طبعي وحيز طبعي
ان اريد بالحيز ما به يتميز الجسم عن آخر بحسب الاشارة اعني الوضع المخصوص
والنسبة التي تحصل له بالقياس الى اجسام آخر على ما يظهر من كلام بعض

المحقق

المحقق فلا كلام وان اريد به المكان بمعنى السطح فالمراد بالجسم ما عدا المحدد
لانه اي الجسم لو فرض بعد ان كان موجودا عن العوارض المفارقة
اي مما يمكن وجوده بدونها حتى الفاعل باعتبار تاثير في تخصيصه بوضع
وموضع وان لم نخ تاثيره عن مقارنته بوضع ما يلزمه شكل وحيز بالضرورة
اما الشكل فلان كل جسم متناه من جميع الجهات لتناهي الابعاد مطلقا
يكون ذا حد او حدود وملزوم طبيعته هي الشكل والحيز فلان كل جسم لا بد
ان يكون له وضع وموضع لكونه ذا وضع لذاته فذلك الشكل او الحيز
لا يكون لامور مفارقة لفرض انتفائها فهو اما لذاته او لما فيه او لما يلازم
احدهما وهما وعلى اي تقدير يلزم استناده الى ذاته اما على الاولين
فظ واما على الثالث فلاستناد اللازم الى ذاته بوجه ومن البين
ان العقل قوي على تجريد الشيء عن الامور الغير اللازمة له وان حصول
ما يقتضيه تلك الامور للشيء لا يكون ضروريا له ولا نعني بالطبيعي منهما
الا ذلك واعترض عليه بان اقتضاء الجسم للشكل انما هو باعتبار
انتهائه وانتهائه ليس مما يقتضيه ذاته وان اقتضاء الحيز
انما هو باعتبار السطح الحاوي او باعتبار حاله وضع بالنسبة اليه
وكل منهما ليس مما يقتضيه ذاته وما يكون للشيء باعتبار ما لا يكون
من مقتضياته لا يكون طبعيا الا ترى انه لما اعترض عليهم الامام بان
ما ذكروه لو وجب كون الشكل والمكان طبعيين منقوض لعدم
وجوب وضع معين للفلك اجابوا عنه بان الفلك اذا خلي وطبعه
لا يلزم ان يكون له وضع معين اذ الوضع له انما هو بالقياس الى غير
قال بعض المحققين الشكل الكري وان كان من مقتضيات الجسم لسعة الآن

يتوقف وجوده له على مقدار مخصوص لا لكونه مخصوصه من مقتضياته
بل بعمومه فيكون لا محالة من فاعل خارج فيكون ذلك الشكل ايضا
موقوفا عليه لكن بالوسط لا ابتداء والشكل الطبيعي للبسيط الذي
ليس فيه طبائع مختلفة لشكل الكرة لان غير الكرة كالمثلث والمكعب
وغيرهما لاشتمالها على الحدود والزوايا مختلف الهيئات فتخصيص
احد جوانبه دون آخر بهيئة دون اخرى ترجيح من غير مرجح لاتحاد الفاعل
الذي هو الطبيعة والقابل الذي هو البسيط على ان الطبيعة لا يمكن ان
يكون مصدر الامور متنافية لا يقال يجوز ان يثبت لها اولما فيه من
اعني المادة اختلافات باعتبار الشرائط والاوضاع الحاصلة للمادة
واجزائها الحاملة للطبيعة فيصدر عنها بالنسبة الى مادتها الآن مختلفة لانا
نقول الكلام في الشكل الطبيعي الذي هو مقتضى الجسم مع قطع النظر عن
الامور الخارجة وما ذكرتم لا يكون كذلك فان قيل انا نشاهد ان
الارض اذا شكلت بشكل مضلع ثم خليت وطبعها ثم ترك ذلك
الشكل ولم تعد الى الكرية فلو كانت مقتضى طبع البسيط الكرية لعادت
اليها لزوال المانع اجيب بعدم بساطة ما شوهدت منها بل هي مركبة
طينية تتماسك اجزاء بعضها ببعض وبان الارض بيبوستها شانها حفظ
ما يحصل لها سواء كان من طبعها او من قاسر خارجي ولا يلزم من ذلك
اقتضاء الطبيعة لشيء ولما ينافيه ولان منع اليبوسة عن الشكل الطبيعي
انما هو لاجل حفظها ما حصل لها بفاعل خارجي لا لذاتها وليس لجسم واحد
حيزان طبيعيان لانه يمتنع ان يحصل فيهما معا بالضرورة فلو ان حصل في
احدهما ولم يطلب الآخر بالطبع كان الآخر متروكا بالطبع وهذا بناء على

ان

ان الحيز الطبيعي هو الذي اذا وجد الجسم يستقر فيه ولم يطلب غيره وان
اخرج عنه مال اليه واما اذا اعرف بالجزء الاول منه لم يتم ما ذكر وان
لم يحصل في شيء منهما فان لم يطلب شيئا منهما لا يكون شيء منهما طبيعيا
وان طلب فاما ان يكون في سمتيهما اولا فان كان على سمتيهما واقعا منهما
في جهة فاذا وصل الى اولهما عاد الى ما ذكر اولا وان لم يكن في سمتيهما
كذلك امتنع ان يتوجه في حالة واحدة اليهما وهو ظ بل الى احدهما فقط
فيكون الآخر ايضا متروكا بالطبع هف وهذا مبني على ان وقوعه كذلك
ليس من الامور الخارجة المانعة له من مقتضى ذاته وعلى ان طلب الحيز
انما هو من ميل الجسم لا انه من جذب الحيز اياه فانه اذا كان كذلك لتجاذب
اليه ثابت بن قرة لم يمتنع جذبهما اياه في حالة واحدة غاية ما في الباب
انه اذا تساوى وقف الجسم بينهما على قياس ما اذا فرض كرة من النار
في المركز بحيث ينطبق مركزها عليه فانه يلزم سكونها ثمه بالقسر
لان ميلها الى حيزها عن جميع الجوانب على السوية فلا يتحرك اليه الا بميلها
اليه من جهة واحدة للزوم الترجيح من غير مرجح ولا بانبساطها الى جميع
الجوانب على السوية لان انبساطها كذلك يقتضي الى حصول الخلاء في المركز
واذا كان احدهما غالبا اما في ذاته او لامر آخر كحصوله فيه اولقربه
مالا اليه او وقف فيه واعترض بانه يلزم على ما ذكرتم ان لا يكون لاجزاء
البسائط المنفصلة عنها احياز طبيعية فان جزء الماء مثلا وقع حينئذ
اتفق وجوده فيه من اجزاء حيزه فاذا خرج منه لم يطلبه وان المركبات
العنصرية سيما اذا لم يكن شيء من اجزائها غالبا كذلك واجيب بعد
تسليم ان الحيز الطبيعي معرف بما ذكر اولا بان اجزاء البسيط ما دامت

منفصلة كانت غير خالية عن الامور العايقة فلانها اذا حصلت منها كانت
متصلة بالكل الحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط الغالب بحسب القوة
والميل او ما سبق تركبه فيه عند استواء الجاذبات ومنول البسائط
عن ذلك المكان الى امكنتها لا ان هناك جذب حقيقي كما هو مذهب
ثابت وقد وقع في بعض النسخ بالحاء المهملة اي امكنة بسائط المحاذية
واعلم ان المركب لابد له من حيز طبيعي كما مر ولما يرد بسببه حجم الاجسام
لم يحتج الى ان يكون له حيز غير احياز البسائط فان كان احد بسائطه
غالبا مطلقا فحيزه هو حيز ذلك البسيط الغالب وان لم يكن كذلك فحيزه
حيث يكون تجاذب طرفيه وميله اليهما على السوية وذلك التساوي اما
لوقوع قوى بسائط الطرفين كذلك فقط واما لانجبار ضعف بعض
القوى بقربه الى حيزه دون الاخر فان الجسم كلما زاد قربه من مكانه زاد
ميله اليه على ان المقتضي للحيز هو الصورة النوعية فيجوز ان يقتضي صورة
النوعية حيث اي حيز اكون من احياز البسائط اذ لا امتناع في اشتراك
جسمين في حيز طبيعي على ما قيل من ان الارض والماء مشاركان في احياز
المركب الا ان الارض لثقلها سبق الماء ومنعه او يكون غير حيزيهما
وكان قبله مشغولا بمركب آخر او بسيط يتحلل اليه لضرورة دفع الخلاء
وقد نشاهد من المركبات ما هو اثقل من اثقل البسائط كالذهب
فيكون طلبه للمركز اشد من جزئه الغالب ولو كان طلبها لجزئه لا الصورة
للمكان كذلك والمكان مما اختلف في حقيقته فلابد من ذكر اوصاف
وعلامات اتفق عليه الكل حتى يصير النزاع في المكان معنويا لا لفظيا و
منازعة في الاصطلاح حتى لو اصطلح احد على ان المكان ما يستقر عليه الثقيل

ويعتمد عليه كان او جسما كما يفهمه العرف العام لا ننازعه فيه فمن خواصه انه
ينسب اليه الجسم بكلمة في او ما في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية
كما يقال الماء في الكوز وزيد في الدار واليه اشار بقوله ما يتمكن فيه الجسم
ويحصل فيه ومنها صحة انتقال الجسم عنه واليه قال ولا يكون نفس المتمكن فيه
من حيث هو متمكن مانعا من الانتقال عنه وان عرض له ذلك بخصوصه صورة النوعية
او لاستحالة الخلاء او عدم وجدان مكان آخر ومنها ان المتمكن في المكان
منطبق عليه وقد علم منه ان المكان ليس امرا مفارقا ولا مما يمتنع انقسامه مطلقا
كالنقطة او في جهتين كالخط ولا قائما بالمتمكن ولا جزءا له فما له هذه الخواص
يكون محيطا بالجسم ملاقيا له ولا يكون شيء منه خارجا عنه فلا يخلو اما ان يساوي
الجسم ويطابقه بجميع اجزائه بالمداخلة او بملاقاة السطح فهو اذن اما بعد
مطابق لبعد الجسم او سطح محيط به مماس لسطحه وعلى اي تقدير يكون اما موجودا
او معدوما فالاحتمالات اربعة فاذا اريد اثبات احدها يلزم ابطال البواقي
فقال ولا يجوز ان يكون المكان معدوما لخواص المذكورة ولكونه مشارا
اليه بانه هنا او هناك ولا شيء من المعدوم كذلك فهو اذن موجود
واعترض عليه بان كون الشيء مشارا اليه لا يقتضي وجوده الا يرى انه
قد يشار الى الحد في الخط والسطح النقاط والخطوط الفرضية قال الشيخ في
الشفاء ولو ان المكان موجود مع وجود له تنوع وفصول وخواص كان
لبعض الاجسام ميل كما طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل انتهى كلامه وفيه نظر
اذ يكون ان يطلب بعض الاجسام قرب الفلك وبعض آخر بعده مع عدمية
المكان او وجوده من غير اختلاف وليس المكان خلاء اي بعدا اذا
امتدادات ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة اذا فرض خروج الجسم عنه

مع عدم استقلال جسم آخر اليه كان خاليا سوآء كان خلوا عن الجسم ممكنا اولا
وسوآء كان موجودا اولا ومنهم من خص اسم الخلاء بما اذا كان خلو عن
الجسم ممكنا والفرق بين النافين للخلاء والقائلين به غير مجوزين خلوه
عن الشاغل ان القائلين به يثبتون بين طرفي الاناء بعدا ورآء البعد
القائم بالجسم وسنعه هو فيه بخلاف النافين له لانه اي الخلاء حينئذ اما غير
واقع في نفس الامر والا لكان محصا على ما ذهب اليه المتكلمون او مقدارا
جوهريا مجردا عن المادة كما ذهب اليه افلاطون والاول الواقع تحت التحديد
لكونه قابلا للزيادة والنقصان على تقدير وقوعه فان وقع من بين الجدارين
اقل مما يقع بين المدينتين وقابلا للامتدادات المتقاطعة وما كان كذلك
لا يكون عدما محضا ويمكن ان يناقش بان ذلك انما يكون فيما هو معدوم
محض في نفسه ولا يكون شيء بقيد ولا تقدير واما اذا كان شيء خارجي
يتقدر هو به فاستحالته ممنوعة اذ الامور العدمية ربما تتقدر بامور خارجية
فيجوز ان يكون وقوع الجدارين او البلدين على وضع مخصوص سببا
لتقدر ما بينهما من غير نظر الى انه موجود او معدوم فان قيل ما بين اليوم
الى الغد اقل مما هو منه الى بعد الغد مع انهما معدومان مطلقا اجيب بانا لا نحد
ان يمتنع وقوع ذلك في نفس الامر بل انما هو عند العقل بعد ملاحظة
اياهما وليس في الخارج معدومين مطلقا وفي الشفاء ما ذكر كان للكم لذاته
ولغيره بتوسطه فالخلاء اما كم اي كم متصل قابل للقسمة في جهات ثلث
او مقارن له وعلى اي تقدير يكون مع جوهر لا يكون ذلك الجوهر الا جسما
فذلك الجوهر ان كان داخلا في تقويمه فهو جسم والا فهو من عوارض الجسم
وعوارض الجسم لا توجد الا في جسم انتهى كلامه وكذا الثاني مطلقا سوآء كان تحت التحديد

اولا

١٥٢

اولا لما مر من ان المقدار لا يوجد مفارقا عن المادة وفيه نظر لان ما مر
كان مقدارا عرضيا وهذا على تقدير وجوده كان مقدارا جوهريا ولا يجوز
ان يكون اشارة الى ما مر من ان الصورة فلا تفارق المادة لانه صحة
ما ذكره ههنا بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا متناهيا لتناهي الابعاد
فيلزمه تشكل في الوجود الخارجي فان امكن ان يتصوره العقل غير متناه
ولا يكون التشكل لازما له باعتبار الوجود الذهني ولا يجوز ان يكون ذلك
اي تشكله لنفس المقدار والا لكان لكل مقدار ذلك التشكل هف ولا لكان
القابل فاعلا وقد عرفت ما فيهما ولا لسبب من خارج والا لكان المجرد
مما تأثر من الخارج وتغير تغيرا فيكون قابلا للفصل والوصل و
كل ما كان كذلك يكون ماديا هف وفيه نظر لانا لا نم ان التأثر
والتغير المذكورين مقتضيان للفصل والوصل ولو سلم لكن لا نم ان
المقدار المذكور ههنا غير قابل لهما لذاته والقياس على مقدار الجسم
المتصل لذاته ممنوع ولا للمادة لانا فرضنا مجردا عنها ولانه لو كان
بعدا مجردا امتنع ان يحصل فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة واحدة
لاستلزامه عدم الامتياز بينهما بحسب الوضع ولا استحالة فيه اذ يمتنع ذلك
الا في البعدين الماديين وان اراد عدم الامتياز في نفس الامر فلا نم ذلك
اذ يكفي للامتياز بينهما فيه كون احدهما جوهرا قائما بذاته وكون الآخر
عرضا قائما بالمادة ولا يلزم من مطابقته مع المادة كونه قائما بها وهو ظ
لا يقال على سبيل المعارضة لبطلان الخلاء لو لم يكن الخلاء واقعا لكان
العالم كله مملوا فيلزم احد الامور المستحيلة اما تحرك جميع العالم بحركة
اي جسم يفرض واما الدور واما التداخل لانه اذا تحرك جسم امتنع ان يحل

بين ذينك البعدين لان اختلاف الطبيعة الواحدة
باختلاف المواد ان اراد به عدم امتياز

منه اصل الاحوال

الى مكان مملوّ والا لكان للجسم الذي فيه اى لم ينتقل عن مكانه يلزم
تداخل الجسمين وهو محال وان انتقل عنه الى مكان اى مكان الجسم المتحرك
الى مكانه اما بغير واسطة او بواسطة لزم الدور لتوقف انتقال
كل واحد منهما الى مكان آخر على الانتقال الآخر الى مكانه ولكن
الكلام في استحالة مثل هذا الدور لانه دور معي لا دور تقدم
كما هو بين اجزاء الحلقة المتحركة على نفسها وقد يقع مثله فيما
يتصور فيه خلاء اصلاً كما اذا حرك اسطوانة مضلعة في بير
مستدير يكون عرضه مساوياً لعمقها فان كل واحد من اضلاع
الاسطوانة والماء ينتقل الى مكان آخر بلا ريب او الى
مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع العالم واستحالته ظاهرة
بل الانتقال انما هو الى مكان خال والخلاء واقع لا محالة ولانا اذا صح
دفعنا باطن اصبعنا الملاصق لجسم املس شديد الحث لا يتخللها ما ثبت
دفعه فانه يقع الخلاء لا محالة لان الجسم كالهواء مثلا انما يصل اليه
من الاطراف فحال كونه على الطرف لا يكون واصلا الى الوسط ضرورة
انه ما لم يقطع الطرف بالحركة لا ينتهي الى الوسط وح يكون الوسط
خاليا ووجود سطح املس ضروري والا يكون السطح المستوي المشاهد
من الجسم الاملس حاصلا من اجتماع اجزاء مجاورة بينها فرج وذلك باطل
عندهم وقال بعض المحققين في تحقيقه اذا فرضنا صفحة متساوية وضع
اجزائها فاذا كانت ملساء فذاك والا فعدم ملاستها اما لعدم
الاتصال بين الاجزاء في الحقيقة وهو باطل فان صفحة الجسم وان جاز
ان يكون فيها مسام نافذة الا انه لابد ان يكون بين كل منفذين

او بين منفذ من منافذها سطح متصل هو كاف لما نحن بصدده او
الا لكانت الصفحة عبارة عن اجزاء متفرقة متفاصلة في الحقيقة وانه باطل
بالبديهة واما لوجود الزوايا بين ما يقع فيها اجزاء آخر فان انتفت الزوايا
حصل المطلوب والا صارت اصغر مما كانت فيقع فيها اجزاء آخر فاما
ان ينتهي او يذهب الزوايا في الانقسام بالفعل الى غير النهاية والثاني
باطل فتعين الاول فصارت الصفحة ملساء انتهى كلامه ويمكن ان يناقش
بان يجعل السطح يجوز ان يكون ملتئما من اجسام صغار كرية بينها مسام او
زوايا لا يمكن ان يملأ بحيث يحصل الملاسة ولا يحدث زوايا آخر ولعل فرض
الاصبع بدل السطح كما كان مشهورا يدفع ضرر هذه المناقشة حيث ينعطف
الاصبع لشدة المس على جزء تحته وتماسه فيحصل المطلوب لانا نقول كلاهما
ممنوعان اما الاول فلا يلزم حركة جميع الاجسام الى مكان آخر بل يتكاثف
ما قدامه اى الجسم الذي قدام الجسم المتحرك اما بغير واسطة او بواسطة
يتكاثف بان يترك مقدارا اعظم ويقبل مقدارا اصغر ويتخلخل ما خلفه كذلك
بان يخلع مقدارا اصغر ويلبس مقدارا اعظم وانما جاز ذلك الخلع واللبس
لان المادة قابلة للمقادير المختلفة لما مر من انها لا تقتضي لذاتها مقدارا
معينا بل نسبتها اليها على السوية وتعين بعض انما هو لمعدات سابقة
واما الثاني فان اردتم بالدفعة الآن فلا نم وقوع الحركة فيه فلا ارتفاع بناء على
ما حقق بعض المحققين من ان المماسة وان كانت آنية لكن زوالها زمانية
وان اردتم به الزمان الحاضر اى الزمان القليل الذي يسميه العرف حاضرا
فيه اى ففي ذلك الزمان الذي يتحرك فيه الاصبع الى فوق يتحرك الجسم من
الطرف الى الوسط فلا يقع الخلاء ولا يذهب عليك ان رفع اجزاء الاصبع

سواء كان دفعيا او زمانيا يكون معا ولا يكون رفع طرفه قبل رفع وسطه
فالخلاء لازم قطعا لما ذكر فان قيل اذا وضع صفحة ملساء على اخرى مثلها
ويكون احديهما عن الاخرى يحصل فضاء حال اذ ما كان ثمة جسم شاغله
ولو بالتخلخل والانجماد ولا التماس بين الاطراف ولو اخليج في خلال ذلك
الانسداد المسامات فيما لا انعطاف بالكلية ممنوع فرضنا امثال جوف
الماء حيث لا هواء ثمة قلت لو لم يكن ثمة جسم شاغله والاجسام يدخله
ما شغله فان من وراء منع امكان ارتفاع احديهما عن الاخرى حتى يحصل
الا ترى الى ما اشتهر ان صفحة سدر في وسطها حبل اذا وضعت على السندان
بحيث لا يتخللهما ما لم يجذب ذلك الحبل الى فوق ارتفع السندان مع
الصفحة لا انها دفعا وقد يظهر من هذا جواب حق عن اصل الشبهة ايضا ومن
الغلطات الدالة على امتناع الخلاء الذي يجوز خلوه عن شاغل الاناء الضيق
الراس الذي في اسفله ثقب صغير يقال له السراق بالفارسية آب
دزد وقد ملئ ماء فان فتح راسه نزل الماء وان سد لم ينزل وليس ذلك
الا لزوم الخلاء بنزوله وعدم نفوذ جسم آخر فيه وتخلخل الماء وان كان واقعا
له الا ان عدم نزوله اسهل من تخلخله سيما اذا لم يوجد شيء يعد للتخلخل كالحرارة
وانما اعتبر ضيق الثقبة لانها لو كانت واسعة لامكن ان ينزل الماء من احد
جانبيها ويصعد الهواء من الجانب الآخر واما باعتبار ضيق الراس فلتسهل
السد لا لانه ضروري والانبوبة اذا وضع احد طرفيها في الماء ومص صعد
الماء وليس ذلك الا لان الهواء قد خرج بالمص فتبعه للتلازم بين سطحيهما
والا فالماء لا يصعد بالطبع والاولى ان يمثل بالرشاشات فانها
اذا مصت ثم وضع راسها على ماء ورد مثلا صعد اليها ويدخل فيها وذلك

١١١

١٥٩

لان الهواء الكائن فيها قد يتخلخل بالمص وخروج بعضه منها بالنفخ فاذا
ما يصلح ان يصعد بسهولة عاد الى قوامه الاصلي فيتكاثف اليه
فيتبعه الماء وانما قلنا هذا اولى لان المثال المذكور يمكن ان يناقش فيه
بان المص كما يجذب الهواء يجذب الماء ايضا وان كان بعيدا ومن
المشهورة الصادقة على امتناع الخلاء كاس العدل وهو على ما اخترعه
كاس في وسطه عمود نافذ ممتد صاعدا الى قريب من طرفه ثم يحرف
الى خارجه وممتد هابطا الى ما يقابل مبدءا ما خرج خارجه فاذا صب الماء فيه
فما لم يعلا لم ينصب عنه شيء فاذا علا انصب كله حسب سطح الجسم بكذا
وارتفاع اللحم في المحجمة قدر ما يكون ارتفاعه اسهل من تخلخل الهواء و
ما ذلك الا للتلازم بين سطحه وسطح الهواء وعدم ارتفاع مثل الحديد انما
هو لنقصانه عن المطاوعة وكونه اصعب من تخلخل الهواء وانكسار القارورة
التي ادخلنا راس انبوبة داخلها قدر اصابع واحكمنا الخلل التي في عنقها
بشيء يمتنع نفوذ الهواء فيها الى داخل ان جذبنا الانبوبة الى فوق
بحيث لا يدخلها الهواء وليس ذلك الا للزوم الخلاء وانكسارها
الى خارج ان ادخلناها اي الانبوبة فيها بحيث لا يخرج عنها ما كان
فيه من الماء او الهواء وذلك لاستحالة الخلاء فيها لانه لو كان ثمة خلاء لما انكسرت
الى الخارج وفيه تامل لان القائل بالخلاء لا يجب ان يقول به في كل شيء
حتى يجب عليه ان يقول لوقوعه في القارورة قدر ما يسع الانبوبة
والظاهر ان انكسار القارورة الى الجانبين مبني على انتفاء تخلخل الهواء
وتكاثفه الذين هما اصعب من انكسارها ومن زاول علم الحيل
علم ان امثال هذه اكثر من ان تحصى واعلم ان هذه الامثلة وامثالها

لا آناه

كاس العدل

ايضا

ن خ

معتد للفطن بعد الخلاء الا ان يتبعها لا توجب جزما خاصة سيما باستيفاء ولى البطل
فلا فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى لا يقال لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوى ايضا متمكنا
فى سطح آخر قائم بجسم آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية وهو باطل
وذلك بناء على ما ذهب اليه بعضهم من ان المكان والحيز مترادفان
وقد سبق ان كل جسم متحيز ولكان الطير الواقف فى الهواء المتحرك والحجر
الواقف فى الماء المتحرك متحركين لتوارد الامكنة عليهما وما يكون كذلك
يكون متحركا لا محالة وذلك باطل بالاتفاق لانا نجيب عن الاول بان
الاجسام منتهى الجسم لا مكان له وهو الحاوى لجميع الاجسام بل له وضع
وحيز فقط والاستدلال بكونه متحركا بالحركة الوضعية لا الاينية على انه غير متمكن
باطل قطعا كما لا يخفى وعن الثانى بمنع كونهما اى كون الطير والحجر متحركين
اى على تقدير كون المكان عبارة عن السطح مع كونهما واقفين فى الهواء
والماء المتحركين لكونهما غير متوجهين من سطح الى آخر فان الحركة ليست
هى تبدل السطوح على المتمكن مطلقا بل التبدل الذى نشأ من المتحرك
وهو توجهه من مبدأ الى غاية فتبدل السطوح ليس نفس الحركة بل الكلام
فى لزومها لها الا ترى ان الملفوف شئ بحيث لا يتخلل بينهما شئ يتبدل
بسبب الحركة اذا تحرك من مكان الى آخر حركة ذاتية يكون متحركا بلا تبدل
للسطح فعلى هذا يجب ان لا يعتبر فى السكون ملازمة المكان حتى لا يكون مثل
ما ذكرنا ساكنا ايضا واذا عرفت ذلك فى الاينى فتامل فى امثاله من سائر المقولات
والحق ان القول بالبعد الذى ينجى عن امثال تلك المحذورات احق واولى
وما ذكر لابطاله قد عرفت ما فيه مع انا نجزم بان بين طرفى الاناء امتدادا

واقعا يسع الاجسام الواردة عليه حتى يسمى ذلك بالبعد المفطور اى البعد
الذى فطر على ان يدرك بالبديهة وبان المكان لا يبطل بانتقال المتمكن
عنه وان المتحرك انما يطلب ان يحصل فى مكان فيلزم ان يكون موجودا
قبل حصوله فيه مع ان السطح الذى يحصل عند ورود الجسم ما كان
حاصلا قبله وغير ذلك من الامارات والعلامات هذا والمكان قد يكون
سطحا واحدا كسطوح الافلاك المحيطة بالحوية وقد يكون عدة سطوح
فوق الواحد تتركب منها المكان كالماء فى النهر فان مكانه مركب من
مجموع سطح الارض والهواء المماسين له من تحته وفوقه وقد يكون بعض
تلك السطوح مقببا وبعضها مقعرا كما اذا كان سفينة فى النهر فان مكان
مائه قد يكون مركبا من مقعر ارضه ومحدب السفينة اذ الاحاطة المعتبرة
فى المكان هى ما كانت تامة فحيث حصلت من مقعر المحيط كان المكان
هو وحيث حصلت من سطوح بعضها على هيئة المقعر كان المكان هو
المجموع المركب منهما كما يفهم من كلام الشفاء فعلى هذا اذا كان جسم مجوف
لا منفذ فيه كان مكانه مقعر ما يحيط به وينسب اليه بانه فيه ولا مدخل
لمحدب ما احاط به فيه على الراى الصحيح واذا جعل فيه منفذ صار محدب المحاط
جزء ما يحيط به احاطة تامة فيكون جزء مكانه وسعادة يزيد مكانه وفيه
بعد لا يخفى وحمل الاحاطة التامة على ما يشمل احاطة ما يا سيس على التقييد
تكلف وقد يكون تلك السطوح كلها متحركة كالسطوح المحيطة بالخشب الموضوع
فوق الماء الجارى مع حركة للهواء المماس له اما الى جهة حركة الماء او الى خلافها
وعلى كل تقدير يكون المتمكن اما متحركا بالذات او بالعرض او ساكنا وقد
يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع على الارض

الجاري عليه الماء وقد يكون الحاوي اي المكان او ما يقوم به المكان متحركا
والمحوي اي المتمكن ساكنا كما في الهواء المتحرك على الطير الواقف في الجو
وقد يكونان متحركين كما في الماء الجاري على السمكة المتحركة اما بتوجه حركة
الماء او على خلافها

البحث الثالث في الجهة

وللمكان بين الجهة
والمكان مناسبة من حيث ان كلا منهما يكون مقصد المتحرك وان المكان
هو الامتداد والجهة نهاية الامتداد بل ظن بعض ان الجهة هي المكان
اورد ما عقيبه فقال والجهة مقصد المتحرك بالحركة المستقيمة لان يحصل فيها
او يقرب منها ومتعلق الاشارة اي منتهى اليه الاشارة الحسية اي ينقطع
عندها امتداد وهمي خطي ان كان المشار اليه نقطة او سطحي ان كان
خطا او جسمي ان كان سطحا او جسما آخذا من المشير منته الى المشار اليه منطبق
نهايته او بعضه عليه فيكون موجودة والا لما قصدها المتحرك بالحصول فيها
او القرب منها ولما تعلقت الاشارة الحسية بها اذ المعدوم لا يصلح لشيء
منهما فان الامتداد المذكور في الاشارة وان كان وهميا لكن يكفي ان يكون
ما يصل هو اليه وينطبق طرفه عليه موجودا وقيد الحصول لدفع ما قيل ان
الجسم يتحرك الى كيف لا يكون موجودا حال الحركة كتحرك الابيض الى السواد
ووجه الدفع ان قصد المتحرك الى تلك الكيفية انما هو لتحصيلها لا للحصول
فيها او القرب منها فيجب ان يكون غير موجودة وانما زدنا القرب لان الجهة
المطلوبة لا يجب ان يكون مما يحصل به الجسم كيف لا فان احدى الجهتين
هي المركز الذي هو نقطة لا يتصور حصول جسم فيها لكن يقرب منها وهو ان
منتهى الاشارة قد يكون امورا عدمية مثل النقاط والخطوط الوضعية على ما
سبق وان المكان عند اصحاب السطح ومنهم المعلم يكون مقصد المتحرك للحصول

ذريعة انه غير موجود حال الحركة بل قد لا يوجد اصلا اذا عرض للمتحرك مانع يمنعه
عن الوصول اليه فلا يمكن ان يقال المراد بوجود المقصد وجوده في الجملة ولو بعد
الوصول اليه على انه لا يناسب المقام اذ المقصود ههنا اثبات وجود
الجهتين مع امتناع حصول جسم بالحركة المستقيمة الى احديهما بالفعل
الا الاشبه ان يقال ليس مقصد المتحرك هو الحصول في المكان بل ليس مقصده
الا تحصيل وضع له بالنسبة الى الفلك فان الارض يقتضي ان يكون
في غاية البعد عن الفلك فلزم ان ينطبق مركزها مركزه او لا احد البعدين
ولزوم السطح انما هو لاجل ان ذلك الجسم لا يمكن ان يوجد بدونه وفي غيره
سائر الاجسام ومعنى كون الجهة منتهى الاشارة انه لا يمكن ان يجاوزها
الاشارة بل كل اشارة ينقطع دونها واما كونها مقصد المتحرك فلعل المراد
به ايضا انها مما لا يمكن ان يجاوزها المتحرك على تقدير فرض انتهائه
اليها وان كان المفروض محالا لانه اقتضاء ذلك وجود الجهة غير ظ واعلم
ان للجهة معنيين احدهما ما يقصده المتحرك ويتعلق به الاشارة على ما ذكر
آنفا وثانيهما الحدود والاطراف القائمة بالامتدادات او باجسام
ذوي امتدادات فللخط المنتهي بحسب الوضع جهتان وللسطح والجسم
اذا كانا ذوي الاضلاع جهات بحسب النهايات التي يصلها بالفعل فللدائرة
والكرة نهاية واحدة وللمثلث ثلث جهات اذا اعتبر الاضلاع فقط و
ست جهات ثلث خطية وثلث نقطية ان اريد مطلق ما ينتهي اليه في الوضع
وللمكعب ست هي سطوحها الستة وعشرون ستة سطحية واثنى عشر خطية وثمان
نقطية وعلى هذا القياس وان اعتبر الامتدادات الوضعية كانت الجهات
على حسب اعتبارها وان اعتبر الامتدادات المتقاطعة فيها على زوايا قائمة كان

للسطح مطلقا اربع جهات وللجسم ست جهات واعتبر ذلك في الانسان
وقيل لما يلي احد طرفي الامتداد الطول اعني طرف الراس حين كونه على
الوضع الطبيعي فوق ولما يلي الطرف الآخر منه تحت ولما يلي احد طرفي الامتداد
العرضي اعني الطرف الذي هو اقوى غالبا يمين ولما يلي الطرف الآخر شمال
ولما يلي احد طرفي الامتداد العمقي اعني الذي يكون الحركة نحوها على النظم
الطبيعي قدام ولما يلي الآخر خلف وقد اشرنا فيما سبق ان طول سائر
الحيوانات هو البعد الواصل بين راسه وذنبه وعرضه هو الامتداد
الواصل بين جنبيه وعمقه البعد الآخذ من ظهره الى بطنه والى الارض في
ذوات القوائم فقدامه ما يلي احد طرفي الامتداد الطولي اعني طرف راسه
الذي اليه الحركة على النظم الطبيعي وخلفه ما يقابله وفوقه ما يلي ظهره على النظم
الطبيعي وتحته ما يلي بطنه كذلك ويمينه وشماله على حسب يمين الانسان
وشماله واما غير الحيوانات فمنه ما تعين احدامتدادات لان يكون ما يلي احد
طرفيه قبل وما يلي مقابله خلف وكذلك الباقي نحو الست جهات متعينة بالقياس
الى موضوعاتها لا تتبدل بتبدل الامور التي بجعلها ومنه ما لا تتعين جهاته
الا باعتبار وصفه بالنسبة الى الانسان او غيره او باعتبار ملاحظة حركته
وما يكون كذلك تتبدل جهاته بتبدل الاوضاع والحركات المذكورة ولا يشتبه
عليك انه يجوز ان تجتمع بعض الجهات مع بعض آخر كما اذا تحرك الحجر الى السفل
او الى العلو فانه تجتمع فيه القبل والخلف مع الفوق والتحت هذا وما عدا الفوق
والتحت تتبدل باوضاع ذي الجهة فان كلا من الخلف والقدام واليمين
واليسار ينقلب الى الآخر بخلاف الفوق والتحت فان الانسان اذا انتكس
لا يصير فوقه تحت وبالعكس بل يصير راسه تحت ورجله فوق وتسميتهما بالطبع

اما لذلك واما لاجل ان بعض الاجسام تطلب احديهما وتترك الاخرى
بالطبع وبعض آخر بالعكس فهما متميزان بالذات متنافيان بالطبع
فان قيل اذا قام انسان على احد طرفي قطر الارض والآخر على طرفه الآخر
كان ما يلي راس احدهما بعينه ما يلي رجل الآخر بالطبع فيفسد لان انضاف اجيب
بانه لو كان كذلك لكان عند فرض رجل احدهما عند راس الآخر ما يلي راس
احدهما بالطبع ما يلي رجل الآخر كذلك وليس كذلك وهو ظاهر وحله
ان معنى ما يلي القدم انه يوجد في سمتها متصعدا عن الفوق وذلك لا يتصور
الا الى المركز او المحيط وزعمه تقرب الى السطح المحدد الذي هو الفوق والفوق
والتحت وان كانا من الجهة بالمعنى الاول لكنهما تعينات جهتي الطول
اللتين هما من الجهة بالمعنى الثاني فلهذا ذكرناهما ههنا والجهة غير منقسمة في سمت
ما خذ الاشارة والحركة سواء كانت منقسمة في سمت آخر اولا والا فاذا وصل
الى اقرب جزء منها ولم يقف بل تحرك بعد كانت الجهة ما وراءه ان كان
حركته الى الجهة وذلك الجزء ان كانت تلك الحركة عن الجهة وعلى كل تقدير
لا يكون ما فرضناه جهة جهة والحصر اي حصر الحركة فيما هي الى الجهة او عن الجهة
ممنوع لانه يتوقف على كون كون الجهة غير منقسمة في سمت الحركة وهو اول
المسئلة واما ان لم يكن كذلك فلا لجواز ان يكون الحركة في الجهة لا منها
ولا اليها واجيب بان ما يقطعه المتحرك بالحركة المستقيمة انما هي المسافة
فليست الجهة الا ما يسكن اليه فلو تحركت في الجهة كانت الجهة مسافة
لا جهة نعم قد يطلق الجهة على المقصد المتناول للمكان حقيقيا كان او غير
حقيقي كما يقال تحرك الغلام الى بلد كذا ووقوع الحركة في الجهة بهذا المعنى
غير مستنكر لكنها بمعزل عما نحن فيه واذا ثبت ان الجهة مشار اليها موجودة

غير منقسمة في جهة فلا بد ان يكون عرضا ذات وضع لكن لا لذاته
بل لتبعية ما هو ذات وضع لذاته فلا بد من جسم بعينه سواء
كانت قائمة به اولا فان تعين شيء بآخر لا يقتضي ان يكون قائما به
فقال ووجودها اي وجود الجهة المعينة بالطبع وتعينها ليس في خلاء
ولا في ملاء متشابه اي ملاء لا اختلاف فيه اصلا فيكون غير متناه
اذ المتناهي لا يخلو عن اختلاف باعتبار الحدود والاطراف فيعلم من
ذلك ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد ويمكن
ان يراد بعدم تعينها في الملاء المتشابه انه لا يتعين في بعض اجزائه
الذي هو متشابه الاجزاء سواء كان متناهيا اولا وفي كل شيء
اما في الاول فلان بطلان تحددها فيه ح لا يقتضي تحددها في الاطراف
والنهايات واما في الثاني فلاختلاف النحو ح بالقياس الى الحدود
في عدم التحدد فيما ذكر لاستحالة الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه
مطلوبا لبعض الاجسام بالطبع وبعضها متروكا له كذلك على ما هو
شان الجهات ولو علل عدم تعينها في الخلاء بهذا ايضا ليعلم ان اثبات
محدد الجهات لا يتوقف على استحالة الخلاء لكان اوجه بل انما هو في
اطراف ونهايات جسمانية تعين الاجسام وتحددها اي تحدد
الجهات الطبيعية ليس باجسام متعددة لانه ان لم يحط بعضها ببعض
الاجسام المحددة بالبعض كان احدهما حاصلا في جانب وجهة
من الآخر فثبت اختلاف وتعدد في الجهة قبلهما طالب لتلك الجهة
ان كان ما وقع فيه حيزا طبيعيا له او متوجه عنها ان لم يكن كذلك
وكيف كان يكون الجهات متحددة في نفسها او باجسام آخر لا بهما فا

الرم

التوجه الى شيء او عنه يقتضي تحدده قبله بوجه ولا يلزم هذا اذا كان
المحدد جسما واحدا فتقابل بين الجهتين غاية التنافي والتقابل
فاذا كانت احديهما غاية القرب لجسم قائمة به كانت الاخرى
غاية البعد عنه حتى لا يقع فيها التبدل واحد الجسمين لا يصلح ان
يكون غاية البعد عن الآخر اذ اي بعد يفرض كان ما وراءه ابعد
منه وان نوقش بانا لا نفهم من الجهتين الا ما يطلب احديهما بعض
الاجسام تاركا للاخرى بالطبع والاخرى بالعكس فلم لا يجوز ان يوجد
جسمان بينهما ملاء ولا يكون وراءهما خلاء ولا ملاء يطلب كل منهما بعض
الاجسام تاركا للاخرى بالطبع نجاب بان كون جهة الفوق من جميع جوانب
جهة التحت يمنع ذلك وبان الامتدادات العامة بكل جسم غير محصورة
فوقوع احد الجسمين من الآخر في سمت احدى تلك الامتدادات دون الآخر
ترجيح بلا مرجح ولا يمكن ان يكون ذلك لفاعل خارجي لاستواء نسبته
اليها جميعا ولا صورة نوعية لاحدهما يقتضي ذلك لان الجهة لم يتعين
بعد حتى يقتضيها صورة نوعية وان احاط بعضها ببعض كان
المحيط كافيا في التحدد اذ المحيط يتحدد به جهة القرب وبمركزه يتعين غاية
البعد عنه ولا دخل للمحاط به فيه اي في التحدد فقط كما ذكرنا نعم
المحاط كالمركز للكل صالح لان يتحدد به جهة حركة الفاعل لا الجهة
المطلوبة ههنا اعني الجهة التي لا يطلب اصلا ويتعين اليها الاشارات
ولا بجسم واحد غير كري والا لم يتحدد الا جهة واحدة وهي القرب
منه دون البعد اذ الخارج عن الشيء لا يتعين به وليس في داخله
حد محدود به يكون هو غاية البعد عن الاخرى كالمركز في الكري

بل الجسم واحد كري لا من حيث انه واحد بل من حيث ان له محدبا و
مركزا للمحدد للمحيط فانه الاقرب وبمركزه غاية البعد لا يقال انما يكون
الجسم المحيط كما قال محدد الجهتين ويكون المحاط حشوا ان لو كان
المحيط كريا وهو ممنوع لانا نقول من الراس المحدد يجب كونه كريا
ليتحدد به الجهتان والا لم تتعين به الاجهة الفوق سواء نظرا الى داخله
او خارجه كما عرفت ثم نتمم الدليل المذكور ونقول انه ليس متعددا الا انه
وليس خارج العالم المتحدد بالمحدد كرة اخرى بل جسم آخر مطلقا و
الا لزم الخلاء الذي هو البعد الفارغ عن الشاغل لا العدم المحض
اذ الخلاء بهذا المعنى واقع ثمة سواء كانت تلك الكرة بل الجسم
مماسة للمحدد او لم يكن واللازم باطل فكذا الملزوم اما بطلان اللازم
فلما مر من امتناع الخلاء واما الملازمة فلقوله لقبول الفرجة الواقعة
فيما بينهما على تقدير المماسة ولقبول ما بينهما على تقدير اللامماسة للزيادة
والنقصان فيكون بعدا مقطورا او غير الكرة اذا لم يكن مماسا يكون
مشاركا لها فيما ذكر واذا كان مماسا فبيان الملازمة فيه ان يقال
له ح ارتفاع عن سطح المحدد فلابد من وقوع فضاء كذلك بين راس
ذلك الارتفاع وبين محيط المحدد وللقائل ان يمنع لزوم الخلاء على
تقدير المماسة لجواز ان يكون تلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك
على تقدير اللامماسة واجيب عنه بان ذلك الجسم لا يخ اما ان يكون
كريا اولا وعلى كل تقدير لا يخ اما ان لا يكون محيطا بشيء من المحدد
والخارج عنه او كان محيطا بهما معا او باحدهما فقط وعلى الاول
يبقى لا محالة فرج بين الاكر وعلى الثاني يحصل من مجموع الخارج وذلك

١٦٣

الجسم مرتفع عن محيط المحدد وعلى الثالث يكون المحدد هذا الا فرض
اولا ويكون كل من المفروض اولا والخارج عنه بالنسبة اليه كالتدوير
بالنسبة الى الحامل وعلى الرابع لا يكون المحدد ولا ذلك الجسم محددا او
يعرف مما ذكر حال الاقسام الباقية اعني ما يكون محيطا باحدهما فقط
كريا او غير كري ورد ذلك بان في القسم الثاني يجوز ان يحصل من كرتين
متماستين اسطوانة مستديرة ثخنها متساوية ثخنهما ويكون في
طرفيها ربع كل نصف كرة بحيث ينتهي اطراف تقعر عند مسطح
الكرة ولا يبقى لاحدهما ارتفاع على الاخرى ويظهر منه المناقشة في اقسام
اخر عند التامل وانت خبير بان الوجه المذكور وان لم يكن ملزوما
للخلاء الا ان شيئا منهما لا يكون محددا للجهات المطلوبة ههنا كما لا يخفى
والاولى ان يتمسك فيما هو بصدده اما ملزوم الخلاء واما ان يكون المحدد
غير محدد على سبيل منع الخلو

المقالة الثالثة في مباحث الحركة

قيل انما
افردها مع ما يتبعها اعني الزمان كما ذكر في المقالة الاولى مع ان المناسب
ان يذكرا معا في سلك واحد لكونهما ايضا من الاحوال العامة للاجسام
لكثرة مباحثهما وسعتها

المبحث الاول في ماهيتها

الحركة الموجود
يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان كونه بالقوة بل وجوده
ايضا بالقوة فيكون القوة بل الوجود ايضا حاصلا وغير حاصل وهو محال
بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه كالباري تعالى والعقول المجردة
اذ كل ما يكون لها فهو حاصل بالفعل منزهة عن شائبة القوة مطلقا و
لا يتصور لما كان كذلك حركة اصلا لان الحركة ليست الا طلب
ما ليس حاصلا له فاذا كان جميع ما يمكن له حاصلا بالفعل فالحركة له الام وقد عرض

للجهة

بانهما وكونه من الواجب والعقول وان حصل لها جميع ما يمكن لها بالفعل
من الصفات الحقيقية لكن اتصافها بالصفات الاضافية ليس
كذلك اذ قد يحصل لها منها ما لم يكن حاصلا فيمكن الحركة عليها باعتبارها
اذا حصلت من الامور الزمانية واجيب بان الكلام في الوجوه الحقيقية
لا مطلقا وجعل كون الشيء بالقوة من تلك الوجوه لا ينافي ذلك
التخصيص اذ المراد منه استعداده الذي هو من الامور الحقيقية قائل
قيل يلزم ايضا من كون الشيء بالفعل من جميع الوجوه ان يكون كونه
بالفعل ايضا بالفعل وهكذا فيلزم التسلسل واجيب بان هذا الكون
من الامور الاعتبارية لا الوجودية التي يستحيل التسلسل فيها او يكون
الموجود بالفعل من بعضها اي بعض الوجوه فقط وبالقوة من بعض
آخر وكلها بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة او على التدريج والاول الكون
ويقابله الفساد وهو زوال الحاصل دفعة والثاني الحركة فالحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة قيل التدريج
ويسيرا يسيرا هو الحصول في آن بعد آن واللادفعة مشتملة على الدفعة التي
هي الحصول في الآن والآن نهاية الزمان الذي هو مقدار الحركة فيكون
التعريف دوريا واجيب بان معاني هذه الالفاظ بديهية لا يتوقف
تصورها على تصور الآن والزمان اذ كل احد يعرفها مع انها مما لم يخطر
ببال بعض اصلا نعم [illegible] سببا لوجودها في نفس الامر لا في النفس
وهي اي الحركة ممكنة الحصول للجسم فحصوله له كمال له اذ في القوة نقصان
وفي الفعل تمام وليس يعتبر سبق القوة بالفعل بل يكفي اعتبارها سابقا
وقد يعتبر في الكمال كون الحاصل لائقا بذلك الشيء لكنه لا يعتبر فيما نحن فيه

وهو اي حصولها اي حصول الحركة للجسم كمال له الا انها تفارق سائر الكمالات
من حيث انه لا حقيقة لها الا التادي الى الغير بخلاف سائر الكمالات كالصور
النوعية والالوان والاضواء فان حقيقتها ليست هي ذلك التادي
وان كان قد يلزمها ذلك فيكون لها كذلك خاصتان لازمتان لها
بحيث اذا ارتفعت احديهما انتفت حقيقتها احديهما انه لا بد هناك
من امر ممكن الحصول كحصول المتحرك في المنتهى او اتصافه بوضع وهيئة
اخرى ليكون التادي الذي هو عين الحركة تادية اليه والا لا يتصور التادية
اصلا والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك اي توجها بالفعل
فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى
المقصد الذي يكون التادية اليه فاذا وصل ولم يبق ما يتادى اليه
بطل التادي اعني الحركة فالحركة متعلقة بان يبقى منه شيء بالقوة وبان
لا يكون المتادي اليه اي المقصد حاصلا بالفعل والاول ملزوم للثاني
وهذا بخلاف سائر الكمالات فان حصول التربيع اذا كان للشيء
بالقوة فاذا حصل له بالفعل فهو من حيث انه مربع بذلك التربيع
لا يستعقب شيئا ولا يبقى له شيء بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا
في مكان مثلا وهو ممكن الحصول في مكان آخر كان له امكانان امكان
الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه وهما اي الحصول في ذلك
المكان والتوجه اليه كمالات لذلك الجسم والتوجه اليه مقدم على الوصول
اليه والحصول فيه والا اي وان لم يكن التوجه اليه والتادية اليه مقدما
على حصوله فيه بل كانا معا او يكون الحصول متقدما على التوجه لم يكن التوجه
اليه وحصوله فيه على التدريج وكان غير موقوف على لحوق حركة سابقة

وما لايكون حصوله موقوفا على الحركة لايكون حصوله على التدريج بل دفعة بعث
فاذن التوجه الذي هو الحركة كمال اول بالنسبة الى الوصول الى المكان
الثاني لا مطلقا لانه كمال بالنسبة الى الصورة النوعية وكونه في المكان
الاول للشيء الذي بالقوة باعتبار ما بقي منه من التوجه او باعتبار
ما يتادى اليه اعني الوصول الى المكان الثاني لا مطلقا حتى يصدق
على صفات اخر حاصلة له من جهة ما هو بالفعل باحد الاعتبارين ولا
تتصور حقيقته في ذاته وثبوته له في نفس الامر بهذه الحيثية فان ساير
الصفات وان كانت حاصلة في تلك الحالة لكن اتصافه بها ليس باعتبار
انه بالقوة وكذا صيرورته احد ما لكمالاته كمشارك بعد للقطع وسبب
حصل لقتل العدو وليس مما لا يتصور الا لما هو بالقوة من جهة ما بالقوة
اذ قد يحصل لا بملاحظة ما هي آلة له وكجامع بجملة الخ وليعلم ايضا ان
الصورة النوعية والكون خارجان عن التعريف لان حصولهما ليس لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهو ظ على ان حصول كمال الشيء هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة بالمعنى الذي ذكرنا لا يتصور الا اذا كان حصوله له
على التدريج ولا تدريج فيهما ولا تظن ان توقف حقيقته في نفسه على التدريج
بعضي موقوفة على الصورة حتى يتوجه عليه ما يتوجه على احد مثل التدريج
فيه هذا ولقد احسن ما قيل جميع ما ذكر في تعريف الحركة اخفى منها اذ كل
احد يتصور الحركة باعانة الحس وما ذكر لا يدركها الا الاذكياء اللهم
الا ان يقال المعلوم لكل احد هو الحركة ببعض العوارض وما ذكر
بيان لحقيقتها او لاحوال اخر غيرها هو الظ ظهور الشيء باعتبار حقيقته
او باعتبار بعض احواله لا ينافي تعريفها باعتبار عوارضه لخفاء الحقيقة

بما هو اخفى من ذلك لوجه الظ وذهب بعض المتقدمين الى ان الحركة
ليست موجودة في الخارج فاشار المص الى ما استدلوا به مع جوابه
فقال لا يقال لو كانت الحركة موجودة لكانت موجودة في الزمان
الحاضر لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومات قطعا وكذا
ما فيهما فلو كانت موجودة في الزمان الحاضر لاستحال ان لا تكون منقسمة
اي تكون منقسمة قطعا والا اي وان لم تكن منقسمة لكانت المسافة
التي تقطعها ويطابقها غير منقسمة ايضا في امتداد الحركة بل في جميع الامتدادات
باعتبار فرض الحركات عليها فيها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وتركب
المسافة منه لان الكلام فيما يليه كالكلام فيه واستحال ايضا ان تكون
منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا على الآخر لامتناع اجتماع اجزائها
فيكون بعضها ماضيا او مستقبلا فلا تكون الحركة الحاضرة بتمامها حاضرة
هف مع ان الكلام في الجزء الحاضر منها كالكلام فيها فيلزم اما عدم
انقسامها واجتماع اجزائها او ترتب الاجزاء الى غير النهاية والكل باطل
لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى وهو انه ان اردتم بالقسمة القسمة
الفعلية فلا نم انها لو لم تكن منقسمة يلزم وجود الجزء وان اردتم بها
القسمة الوهمية فلا نم انها لو انقسمت في الوهم لكان احد جزئيها سابقا
على الاخرى بالفعل حتى يلزم ان لا يكون الحاضر حاضرا بالفعل ولما كان
هذا الجواب مبنيا على انقسام الحركة الى الماضية والحاضرة والمستقبلة
المقتضي لانقسام الزمان اليها وهو غير صحيح لان الحاضر منه حقيقة ليس
الا الآن الذي هو حد مشترك بين قسميه الماضي والمستقبل مغاير له
بحسب الحقيقة عرض قائم به ويمتنع وقوع الحركة فيه سواء كانت قابلة

نهاية

للانقسام العقلي اولا وكل من الماضي والمستقبل معدوم فلا حركة
منقسمة بوجه ولا زمان موجود اشار الى ما هو الحق عندهم فقال
والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى المنطبقة على المسافة التي تسمى حركة
بمعنى القطع لا حصول لها في الاعيان لانها ما لم تصل الى المنتهى لم توجد
بتمامها واذا وصلت اليه انقطعت فلا يكون لها وجود في الخارج و
اعترض عليه بان الوصول الى المنتهى آني ليس جزء من الحركة ولا الانتهاء
لماهيتها من حيث هي حتى يلزم من عدم تحققه عدم تحققها فيجوز ان يكون
موجودة قبله اي فيما بين آني الابتداء والانتهاء تامل بل حصولها
في الاذهان فقط لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي ادركه واخرى
الى المكان الذي تركه فاذا ارتسمتا بان النسبتان في الخيال حصل
الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها حسب ارتسام القطرة
النازلة والشعلة الجوالة في الباصرة بل في المشترك خطا مستقيما ودائرة
وذلك الامر الممتد المشعور به هو الحركة بمعنى القطع المنطبق على المسافة
المطابق للزمان بحسب التخيل والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا
بين المبداء والمنتهى سواء كانا بالفعل كما في الحركة المستقيمة والمستديرة
المبتدئة من حد ووضع المنتهية عند حد ووضع آخرين او بالوضع
كما في الحركة المستديرة الدائمة وقد تبين المكشوف ان كون المبداء
والمنتهى فرضيين لهذا المعنى لا ينافي كون المتوسط بينهما فرضيا و
تلك الحركة تسمى الحركة بمعنى التوسط وتقال انها في الزمان بمعنى انها
لا تخلو عن حدوثه لا بمعنى انها مطابقة له وذلك التوسط انما يتحقق اذا لم يكن
للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة اي يكون الجسم في كل آن في حد

من حدود المسافة وبعبارة اخرى يكون نسبة الجسم الى الحدود المفروضة في كل آن
مغايرا لها في اي آن يفرض قبله او بعده اذ لو استقر في حد ما في آنين او على
واحد فيهما لكان ذلك الحد منتهى حركة فيكون حاصلا في المنتهى لا في الو
بين المبداء والمنتهى هف واعلم ان المبداء والمنتهى والمتوسط بينهما
امور بديهية لا يتوقف تعقلها على تعقل الحركة او المسافة المتوقفة على الحركة
حتى يلزم من اخذها في تعريف الحركة تعريف الشيء بنفسه وان الحركة بمعنى التوسط
موجود آني مستمر بحسب ذاته سيال باعتبار نسبته الى حدود المسافة
منطبق دائما على حد من حدودها الغير المنقسمة وتوارد النسب المذكورة
عليه وحصولاته في تلك الحدود وليس الا كتوارد الاعراض على امر متشخص
مع بقائه في ذاته وتلك الحدود في المسافة وكذا الآنات المطابقة اياها
في الزمان ليست امورا موجودة في نفس الامر بل هي انما تكون باعتبار
المعتبر وفرض الفارض وفرضها مسالبه ملاقة مستحيل بل اي حدين
يفرضان في المسافة واي آنين يفرضان في الزمان يكون بينهما مسافة وزمان
يمكن ان يفرض فيهما حدود وآنات آخر كذلك فيندفع ما يقال تلك الحصولات
ان اتصلت بعضها ببعض كان المسافة مركبة من الاجزاء والزمان من الآنات
والا لاستقر الجسم على حصول واحد فيكون ساكنا وقس عليه الحركة في سائر
المقولات وليس يلزم من وجود الامر الآني في الخارج وجود الآن فيه
والا لزم وجوده فيه بدون وجود محله الذي هو الزمان والحركة يتشخص
بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة من المقولات اذ لو تعدد احد هذه
الامور لم تكن الحركة واحدة بالشخص كما لا يخفى ووحدة هذه الامور يستتبع
وحدة المبداء والمنتهى ووحدتهما ايضا يستلزم وحدة ما فيه فلذا تركهما

سابقا وتركه لاحقا فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ
بالشخص ومنتهى بالشخص في موضوع واحد بالشخص في زمان واحد
بالشخص وظاهر ان الحركة بمعنى التوسط وان كانت آنيا الا انها مستمر
غير مستقر ولا يمكن ان يتحقق بدون الزمان كما ان تشخصها موقوف على تشخص
ذلك الزمان **المبحث الثاني في ان كل متحرك فله محرك زائد**
على جسميته على ما قال ولكل متحرك محرك كاف في حركته بحيث يمتنع تخلف حركته
عنه زائد على جسميته اي حقيقته التي هي الماهية الجسمية على ما يقتضيه قوله
لو تحرك لذاته او صورته الجسمية لعموله الاشتراك الاجسام في الجسمية اذ الهيولى
لا دخل لها في التحرك لكونها قابلة لانه لو تحرك جسم لذاته كذلك لامتنع
سكونه والتالي باطل اذ الجسم منحصر في الفلكي والعنصري والسكون جائز
على كل واحد منهما بالنظر الى ذاته وقيل اثبات جواز السكون على الاجسام
كلها في غاية الصعوبة والقول باشتراك الاجسام في الجسمية مع انه رجوع
الى دليل آخر يرد عليه ما سيجيء ولانه لو كان كذلك لكان كل جسم متحركا
يمتنع عليه السكون لاشتراك الاجسام في الجسمية التي هي العلة المشتركة والتالي
خلاف الواقع وفيه ان الكلام في اشتراك الجسمية سواء كانت بمعنى الماهية
الجسمية او الصورة الجسمية اما في الاول فظ لاختلاف الهيولى واما في الثاني
فلانه لم يثبت اشتراك الصور الجسمية المحصلة بالنوع بدليل لا يرد شيء ولانه
ح اي على تقدير كون جسم متحركا لذاته ان كان له مطلوب ذاتي طبيعي
وجب سكونه عند حصوله لئلا يلزم كون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
فاذا وجب سكونه ح لم يكن الحركة ذاتية له وفيه ان المطلوب يجوز ان يكون
مما يستحيل حصوله بتمامه كما في الافلاك او ان يسنح له بعد حصوله طلب مطلوب آخر

لا الى نهاية والا اي وان لم يكن له مطلوب لكان متحركا الى كل الجهات
او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة والثاني
يوجب الترجيح بلا مرجح وكل منهما مستحيل وهو ايضا مبني على اشتراك الاجسام
ان يتحرك الى جهة بوقوع بعض آخر منها ملائم له دون جهات اخر لعدم
وقوع ما يلائمه فيها قال الشيخ في الشفاء ومما تبين لك ان الشيء
لا يحرك ذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون يحركه لا بان يتحرك
فمحال ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره وان كان يحركه بان يتحرك
وبالحركة التي وبالفعل يحرك ومعنى يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة
بالفعل فيكون ح انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل لشيء فيه بالفعل وهو الحركة
ومحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه باقية بالقوة فيحتاج ان
يكسبه جزء عبارته ويمكن ان يختار الشق الاول ويقال يحركه لا بان يتحرك
بمعنى ان ليس لحركته دخل فيه بمعنى ان عدم حركته معتبر فيه فلا يكون وجود
الحركة منافيا للتحريك ويكون المحرك مع الذات بالزمان وبعده بالذات
ومما ذكرنا يفهم ما في قول بهمنيار انه مفهوم ان يكون محركا والمتحرك
هو الجسم فالمحرك غيره وذلك الامر الزائد في الحركة الطبيعية ليس امرا
خارجا عن ذات الجسم بالضرورة فهي الطبيعة اما بلا توسط او بتوسط
لانحصار ما في الجسم في الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية
التي هي الطبيعة فهي باطل الاولان تعين الثالث ولكنها وحدها
لا تكون كافية في التحريك اي ليست علة تامة له لانا قد بينا ان الحركة الفلكية
ليست طبيعية والعناصر قابلة للسكون بل ساكنة بالفعل فلا يكون
الطبيعة علة مستقلة لحركة طبيعية اصلا ولانها ثابتة مستقرة غيرها

دينه

على سبيل التجدد والانقضاء كما هو شأن الحركة فمقتضاها من حيث هي اليضا
ثابت فلا يكون الحركة مقتضاها كذلك بل لا بد من انضمام امر غير ثابت
اليها اي الى الطبيعة ليمكن صدور الحركة عنها وذلك الامر استحالة ان يكون
حالة ملائمة للجسم لا يكون له حالة اخرى هي بالنسبة اليها غير ملائمة لان الجسم على
الحالة الملائمة بهذا المعنى ولاجلها لا يتحرك بالطبع التي لا يكون الا طلب حالة
ملائمة كانت حاصلة له والا اي وان تحرك بالطبع لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع ولم يكن اي له اي حالة ملائمة له مطلقا هف
بل حالة غير ملائمة سيالة من المبدا الى المنتهى توجب الطبيعة بشرط وجود
العود الى الحالة الطبيعية ان كانت مسبوقة بها او طلبها ان لم يكن مسبوقة
بها ثم ينقطع الحركة لانتفاء شرط تأثير العلة والتفصيل ان الجسم اذا خرج عما
يلائمه بحسب الطبع من الاين والكيف والكم الى ما لا يلائمه منها او وجد عليه
كخروج الحجر من مكانه الطبيعي الى فوق بالرمي اليه او يكون له كالمطر في الجو
وخروج الماء من البرودة الى السخونة وخروج الجسم من مقدار ملائم له الى
ما هو اصغر منه او اكبر بالتكاثف او التخلخل فحين ما خلي وطبعه وزال القاسر
تحرك بالطبع مع حصوله في الحدود الغير الملائمة الى ما هو طبيعي له فالجسم اي ان
يفرض كان في حد مفروض من حدود المسافة غير ملائم له معدا بذلك
لان يحصل في آن آخر في حد آخر بالحركة اليه وبين كل آنين وحدين في جنس
زمان ومسافة يمكن ان يفرض فيهما آنات وحدود اخر فلا يتتالى الآنات
ولا تتالى الحدود وههنا بحث وهو ان استناد الحركة الى الطبيعة اذا كان
بالمعنى المذكور فلم لا يجوز ان يستند الى الجسمية كذلك واشتراكها على تقدير تسليم
لا ينافي ذلك لجواز ان تقارنها لامور مخالفة او مقارنة حالات متجددة

بعضي بسببها الحركة وقد اجاب المص عنه بان ذلك لا يضر المستدل اذ
غرضه ان الجسمية وحدها ليست كافية لحصول الحركة وما ذكرتم لا ينفيه بل يثبته
نعم اذا اريد اثبات قوة اخرى غير الجسمية كانت علة للحركة الطبيعية كان
ما ذكر مضرا له وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية في انها وحدها
بل مع انضمام ما يلازمها وساير الاوقات والشرائط بل كل ما يصلح ان يصير
الحركة بسببه ارادية لا يكفي لصدور الحركة الارادية عنها اما ان انضمام ما لا يصير
بسببه الحركة الارادية بل لا بد من انضمام امر آخر اليه وذلك الامر الذي يصير
منشاء لصدورها الحركة ارادية يكون من جنس الادراك لا محالة وليس هو
التصور الكلي لان نسبته الى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون
واحد بل امر ينضم الى التصور الكلي يحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك
ان احدا اذا اراد ان يقطع مسافة فعليه ادراك تلك المسافة بخصوصها
وقطعها على وجه خاص وتلك المسافة يشتمل على حدود جزئية يقطع بحركات
جزئية فعليه ادراك تلك الحدود وارادة قطعها ايضا كذلك بمعنى انه كلما
قطع حدا حصل له علم جزئي وارادة جزئية بالجزء الذي يلي ذلك الجزء
المقطوع وهكذا ومثل ذلك لصاحب سمع بعضه له مسافة فقطع فقطع
والمسافة ويدركها ويقطعها والسمع بمنزلة التصورات الجزئية وعدم شعورنا
بتلك الشعورات والارادات لا ينفي عدمها ويمكن ان يقال اذا
اراد ان يقطع تلك المسافة المخصوصة بعد تعلق الادراك بها وتحقق الشوق
الى قطعها حركت النفس باعانة القوة المحركة ما يقطع المسافة بحركته كالرجل
مثلا الى قطع جزء فجزء الاقرب فالاقرب مع ملاحظة كل جزء جزء لكن به
في ضمن ملاحظة الكل فان تلك الاجزاء باعتبار وقوعها في المسافة من حيث هي نسبة الاجزاء

وضيه ملحوظة في ضمن ملاحظتها وان لوحظت منفصلة كانت ملاحظة اخرى غير
ملاحظة المسافة المخصوص من حيث هي قطع كل جزء وان كان فعلا على حدة
لكنه لا يتوقف على تعلق ادراك وشوق وارادة خاصة به على حدة
بل القطع من اول المسافة الى اخرها فعل واحد ذو اجزاء بعضها فرضية وبعضها
فعلية لقصور الالات وانفصال الاجزاء الناشئ عن قصور الالات
لا يقتضي تعلق ارادتها على حدة بل تعلق الارادة المتعلقة بقطع تلك
المسافة ارادة واحدة مستمرة تختلف باختلاف العوارض وهي اقترانها
بالحدود والقطوع الجزئية الفرضية فتامل فان قيل الحركة الموجودة على ما مر
هي الحركة بمعنى التوسط وهي ثابتة من اول المسافة الى اخرها بالشخص مع
تبدل العوارض المتواردة عليها فيجوز ان تستند الى الطبيعة والنفس
الثابتتين اجيب بان الطبيعة والنفس ان اخذا بدون العوارض كانتا دائما
الهاتين لان استناد تشخص ملزوم لتوارد العوارض باقيين بقائها الى اخرها
لا تبدل فيه لا بالذات ولا بالعوارض ممتنع وان اخذنا باعتبار الامور
الخارجة فهو المطلوب ههنا **المبحث الثالث** في تمام الحركة وما
قال ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات تضادا حقيقيا
او مطلقا شاملا للحقيقي وغيره هو اما مع غاية الخلاف بينهما حتى يكون
بينهما تضاد حقيقي كالحركة من البياض الى السواد وبالعكس او لا مع الغاية كالحركة
من الصفرة الى الحمرة وبالعكس وليس بينهما غاية الخلاف والتباعد وقد
يتضادان بالعرض اي يعرض لهما عرضان متضادان بالذات فيصيران هما
ايضا بسببهما متضادين لا لذاتيهما فذلك التضاد العرضي بينهما اما لاجل عرضين
لازمين لهما لا ينفكان عنهما كالمركز والمحيط يعني النقطة التي تكون في المحيط

ل

في سمت الحركة من المركز فانهما لا يتضادان لذاتيهما لكون كل واحد
منهما نقطة مساوية للاخرى في الحقيقة والماهية بل لعرضين شانهما
ذلك عرض احدهما المركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والاخر
للمحيط وهو غاية القرب من الفلك مع استحالة انفكاك غاية البعد
وغاية القرب عن المركز والمحيط فيكونان عرضين لازمين لهما او
لاجل عرضين غير لازمين لهما بل يمكن انفكاكهما عنهما كالحركة من
جانب من المسافة الى جانب آخر منها فان احدهما اي احد الجانبين
مبدأ والاخر منتهى لتلك الحركة الواقعة في تلك المسافة وايضا عرضاه
يتعينان لهما عرضهما بالعرض وكونهما كذلك اي مبدأ ومنتهى لهما ليس
بالطبع حتى يكونا لازمين لهما بل بالاتفاق ووقوع الحركة كذلك
ولهذا لو انعكست الحركة صار المبدأ منتهى وبالعكس ولو ابتدئ مما قبل
المبدأ المفروض او بعده وانقطعت قبل المنتهى او بعده لم يصيرا مبدأ
ومنتهى وكما في الحركة المستديرة فان كل نقطة يفرض فيها في المكان المحرك
بها او في الامور الداخلة فيه او الى رجعه فان الحركة منها بعينها هي الحركة
اليها فهي ضد مبدأ ومنتهى لتلك الحركة لكن اتصافهما بذينك الوصفين
المتقابلين بالفعل في آنين لا في آن واحد ضرورة ان نقطة واحدة
لا يصلح ان يبتدأ منها الحركة وينتهى اليها في آن واحد فتلك النقطة
واحدة بالعدد اثنتان بالاعتبار وذلك اي التغاير الاعتباري
كاف في كونها مبدأ ومنتهى وههنا بحث وهو ان مبدأ الحركة المستديرة
ومنتهاها هما الوصفان اللذان يقعان في جانبي الحركة الوصفية متغايران
بالشخص كما ان مبدأ الحركة الكمية ومنتهاها هما الكميتان اللتان في طرفيها

ن

اللهم الا ان يقال اذا كان للمتحرك بالحركة المستديرة حاو او محوي تمكن
اعتبار المبدائية والمنتهائية لنقطة توهم في احدهما ايضا والمبداء الحركة
ومنتهاها ذات لا يقتضي بذاتها ان يكونا متقابلين بل قد يكون و
قد لا يكون ولكن عرض لهما انهما مبداء ومنتهى فالجسم اذا تحرك من البياض
الى السواد عرض للبياض انه مبداء وللسواد انه منتهى وهذان العارضان
يعني المبداء من حيث هو مبداء والمنتهى من حيث هو منتهى ان اعتبر بالقياس
الى الحركة التي هي ذات مبداء ومنتهى من حيث انها كذلك كان تقابل
التضايف المشهوري لان المبداء الذي المبداء اى الحركة لا انفكاك منهما بحسب
الوجود والتعقل وبالعكس اي ذو المبداء ذو مبداء للمبداء وقس عليهما
المنتهى وذا المنتهى وان اريد بالعارضان المبدائية والمنتهائية وبالحركة
ذو المبدا كان التضايف حقيقيا وان اعتبر كل واحد منهما اي من المبداء
والمنتهى بالقياس الى الآخر كان قياسي الى التضاد الحقيقي لانهما امران
وجوديان لا يجتمعان في شيء واحد منهما غاية الخلاف ولا التضايف اذ
ليس كل من عقل مبداء عقل منتهى وبالعكس او وجد احدهما وجد الآخر
اذ من الجائز ان يوجد حركة ذات بداية لا نهاية لها وبالعكس //

المبحث الرابع فيما يقع فيه الحركة وهي يقع في اربع مقولات
الكم والكيف والاين والوضع اي ينتقل الموضوع من فرد من مقولة الى آخر
منها متحد معه في النوع او لا على سبيل التدريج اما في الكم فالتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول ووجه الحصر ان الحركة في الكم اي الانتقال من مقدار الى آخر
اما ان يكون الى المقدار اكبر او اصغر وذلك لا يخ اما ان يكون بانضمام
شيء آخر من خارج الى الاول وانتقاص جزء من الثاني او لا يكون كذلك الاول التخلخل

اي الحقيقي لانه ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شيء من خارج و
التكاثف اي الحقيقي عكسه وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه
شيء كانسيال الماء من الجمود الذي يصير الماء معه اصغر مقدارا الى الذوبان
الذي يصير الماء معه اكبر مقدارا وعكسه اي انسيال الماء من الذوبان الى
الجمود فالاول مثال التخلخل والعكس مثال التكاثف وكما يمص القارورة
وتكب على الماء فيدخلها الماء فذلك الدخول اما ان يكون لحصول خلاء فيها
او نفوذ الهواء الكائن فيها المتخلخل بالمص الخارج من قوامه اللائق به الى
ما هو ارق منه بالقسر وضرورة دفع الخلاء الى قوامه الطبيعي الملزوم لمقدار
اصغر عندما يوجد شيء يدفع استحالة الخلاء ولا قسرا ولا امر آخر وليس ذلك
لحصول الخلاء فيها عند المص لاستحالته وكذا الثالث لا بعانه بالضرورة
على ما قيل فتعين الثاني على ما قال بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه
بالمص دفعا للخلاء لخروج بعض عنها بالمص ثم يرد ولتكاثف طبعه عند
صعود الماء لكون صعوده اسهل من بقاء الجسم المتخلخل على قوامه الوضعي
وليس ذلك ببرد الهواء باصابة الماء اذ لا يختلف ذلك ببرودة الماء وسخونته
كما يشهد به التجربة وانما قيد التخلخل والتكاثف بالحقيقيين لانهما قد يكونان
غير حقيقيين كانتفاش اجزاء القطن بالندف واندماجها باللف فالحركة
الواقعة فيهما اي التخلخلية والتكاثفية بالحقيقة بل هي حركات اينية لاجزاء
القطن مستلزمة لوضع مخصوص بينها والتخلخل والتكاثف اللذان
يحصلان عقيب تكون شيء الهواء من الماء وبالعكس يدريان ايضا بنظر
عند التامل فيهما اما سا تكلا على الفرق حاصلان حما بعد المحل الف والما ان
للكون حاصلان من تبدل الجسم الكائن الى القوام اللائق به ولما ذكر انه هذا

الحركه

اراد ان يشير الى لمية جواز ما قال وهذه الحركة اى التخلخلية والتكاثفية
انما يصح ان عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة والهيولى بل الصورة ايضا
لا تستلزم لذاتها مقدارا معينا فيكون صالحا لمقادير مختلفة لا يتعين احدها
الا لامور خارجة معدة لذلك فاذا استعدت الهيولى للمقدار الكبير لامور
معينة خلعت المقدار الصغير ولبست الكبير وبالعكس اى واذا استعدت
الهيولى للمقدار الصغير خلعت الكبير ولبست الصغير وفى الحصر المستفاد من قوله
انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة بحث اذ يجوز ان يكون ذلك على
وجه آخر كيف لا فان من قال الجسم جوهر واحد غير مركب من الهيولى والصورة
قائل ايضا بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين لزيادة المقدار على الجسم من حيث
هو قابل لمقادير مختلفة يترك بعضها الى بعض لامور خارجة معدة اياه لذلك
وعلى اى تقدير لا يلزم من ذلك ان يكون كل جسم قابلا لاى مقدار كان
لجواز ان يكون للمعد والكاسر حد معين لا يتجاوز بل قبوله لمقدار السابق
مانع لان يقبل ما لا يناسبه فلا يقال على ما ذكرتم يجوز ان يخلع قطرة مقدارها
ويلبس مقدار البحر وبالعكس على انه قد يمنع استحالته والنمو وهو ان يزداد
الجسم فى مقداره مع بقاء صورته بسبب اتصال جسم آخر به كالاجزاء الغذائية
وبهذا القيد خرج التخلخل على وجه يكون الزيادة مداخلة فى الاصل مداخلة
تامة شبيهة بسريانها فيه وبه يخرج ما التصق بجسم آخر ودخلت فيه لكن لا على
الوجه المذكور مدافعة اجزائه اى جميعها الى جميع الاقطار وبه يخرج ما لا يكون
كذلك بل يكون مختصا ببعض الاقطار نحو العرض والعمق كبعض افراد السمن
والورم مع انهما خارجان عنه بحلول الاجزاء على الجميع اذ هما لا يجريان فيهما
على نسبة طبيعية اى كانت الزيادة فى جميع الاقطار على وجه يقتضيه طبيعة ذلك

الملحوظ بين امتداداته وان استثنى من قوله على نسبة طبيعية ان تلك الزيادة
كانت منسوبة الى الطبيعة صادرة عنها خرج الورم والسمن مطلقا وسيجئ
لهذا المقام زيادة بسط فى بحث القوى كما يكون فى سن الحداثة وهو الى قرب
من الثلثين والذبول عكسه وهو ان ينقص مقدار الجسم الباقى على صورته
بسبب ان ينفصل عنه بعض اجزائه المتخللة بين الاجزاء على تناسب طبيعى
ولوقف ولعل هذا التقييد بالمقايسة الى القيود المذكورة فى النمو كما فى المشايخ
ومن الشيوخ من حدود السنين الى آخر العمر وقد عرفت ان معنى الحركة
فى مقولة هو ان ينتقل جسم بعينه من فرد منها الى آخر متجدد باحقية او لا
فاعترض الامام بان النامى ليس هو ما كان قبل النمو بل هو مع ذلك مع شئ
آخر انضم اليه وان الذابل ليس هو ما كان قبل الذبول بل هو بعضه فليس
موضوع المقدارين فى الصورتين امرا واحدا بل امرين متغايرين بالذات
سواء صارت الاجزاء الواردة شبيهة بالاجزاء الاصلية متصلة بها او لا
فان ذلك الاتصال على تقدير تحققه فيما نحن فيه لا يمنع التغاير الذاتى اصلا
حتى يدفع الايراد عن النمو بانه اذا كان كذلك يكون الحركة واردة على موضوع
واحد والا فلا واجزاء النمو لا يكون الا كذلك قال الشيخ فى المقالة الثانية
من طبيعيات الشفاء انما نعنى بالموضوع فى هذه الاشياء طبيعة النوع الى جملة
للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم يفسد الصورة
الجوهرية فان الموضوع ثابت من غير ان يقال انه لعارض يعرض له او زيادة
تضاف اليه يصير موضوعا آخر بالمعنى الذى فيها الحركة او لذاته هذا كلامه تامل
واعلم انه لو تحققت الحركة فيما يعمت الا فى السمن والهزال والورم ولبثت
هذه الاقسام خارجة عما ذكرنا فى الحصر وهو ظ واما فى الكيف فكما ينتقل الجسم

البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس ان يكتنف جسم معين بكيفية مخصوصة
متوسطة بين ما بدئت هي منها وبين ما ينتهي اليها وهي في اي آن يفرض
كانت مخالفة لما يفرض عن جنبها مطلقا ولا يمكن فرض آنين متلاقيين
بل اي آنين يفرضان كان بينهما زمان يمكن ان يفرض فيه آنات لكون الجسم فيها
مكتنفا بكيفيات كذلك على ما سبق فليس ثمة كيفيات متفاصلة متتالية في آنات
متلاقية بل ليس الانفصال بينها الا بحسب الفرض ولا ينتهي الفرض الى ما لا يمكن
فرض آخر بعده، فان قيل سلمنا ان ذلك في نوع واحد من الكيفية كالبرودة
مثلا لكن لا نسلم في الاستحالة من نوع الى آخر كما في الاستحالة من البرودة الى الحرارة
فانهما متفاصلان بالفعل قلت لا نسلم ان بينهما انفصالا بالفعل بل الانفصال
ليس الا بين ما يدرك الحس بينهما وبينهما مراتب اخر بعضها شبيهة باحدهما
وبعضها بالآخر والجزم بالانفصال بين فردين مما بينهما صعب ولكن سلمنا فالمحال
هو تتالي الانفصالات لا وقوع الانفصال مطلقا وقس على ذلك ساير الالوان
وكاستحالة الجسم من البياض الى السواد على التدريج وبالعكس ويسمى هذه الحركة
استحالة واعترض هنا بانا لا نعلم الا ان الجسم كان مكتنفا بكيفية مخصوصة
ثم يصير مكتنفا بكيفية اخرى اشد منها او اضعف على التدريج فلم لا يجوز ان يكون
كل منها زمانا يسيرا حتى لا يلزم تتالي الآنات غاية ما في الباب ان الحس لا يميز
بينها فيظنها لا حركة لاستتار التدريج ويعلم ان بعض الكيفيات اي التي لا تقبل
الاشتداد مثل الزوجية والفردية لا تقع فيها الحركة وبعضها مما يتردد فيها كالشكل
ومثل السبع الى ان توارده على موضوع دفعي واما في الاين فكالحركة من مكان
الى آخر مغاير له اما بجميع اجزائه او ببعضه كما اذا قام القاعد او قعد القائم
او دكس شيء في الكم المسمى بالسعلة ولا يظهر لايراد الكاف وجه الا ان يحمل الآخر
على ما هو مغاير للاول بجميع الاجزاء واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها وفايدة
ايراد الكاف التنبيه على ان الحركة الوضعية ليست مختصة بالكرة بل توجد
في غيرها كما في الرحى على ان الكرة المتحركة بالحركة الوضعية قد لا يكون ذات مكان
كالمحدد على رايهم وان الحركة الوضعية ليست مختصة بما يتحرك على نفسه بل المتحرك
بالحركة الاينية متحرك بحسب الوضع ايضا لتحقق معنى الحركة الوضعية ليست مختصة
لتمام يتحرك على نفسه بل المتحرك بالحركة الاينية متحرك بحسب الوضع ايضا لتحقق
معنى الحركة الوضعية فيه الا ان تلك الحركة لما كانت مما لا يشعر بها بعض المتعمقين
اراد والاثبات لها وغيرها مما عداها خصصوا في بعض العبارات بحركة الكرة
على نفسها فانها اي بحركة الكرة في مكانها تختلف نسبة اجزائها بعضها الى البعض
والى الامور الخارجة عنها حاوية لها او محوية على التدريج فتختلف الهيئة
التابعة لتلك النسبة فهو اختلاف للوضع وتوارد الافراد على موضوع
واحد فيكون حركة فيه واختلاف نسب الاجزاء بها الى امور خارجة عنها ظاهر
واما اختلاف نسبتها بعضها الى البعض فهو لا نعم من اختلافها بالنسبة الى الامور
الخارجة لو كانت فان بعض الاجزاء في بعض فوق بعض آخر وبعضها تحت بعض
وبعضها اقرب او ابعد بالنسبة الى شيء آخر وفي بعض النسخ فان بها تختلف
نسبة كل واحد من اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج وهو اولى لخلوه
عن التكلف وانما كانت حركة مثل الحركة على نفسها وضعية لانها تغير وتبدل
على سبيل التدريج وانتفاء كونها من الحركة بالكيف والكم ظاهر واما انتفاء كونها في الاين
فلان الحركة الاينية لا تكون الا بالانتقال من مكان الى آخر ولا انتقال هاهنا كيف لا
فان بعض الكرات ليس لها مكان كالمحدد ولا انتقال في جميع اجزائها
ايضا فتكون حركتها اينية اذ ليست هي الا نقل اجزائها لانا نقول اجزاؤها

ليست الارضية والاجزاء الارضية ليست لها حركة مكانية اذ لا امكان لها على انها لو لم
كونها بالفعل لكن لا نم تبدل جميعها على امكنتها سلك الحركة ولئن سلم لكن لا نم ان حكم
الاجزاء يتعدى الى الكل من حيث هو كل فلا يلزم من كون كل واحد منها متحركا
بالحركة الاينية لخروجها عن اماكنها حركة الكل لعدم خروجه عن اينه ولعل حركة الهواء
الكائن في الجو المندفع عن تحلل هواء يتصل به من الوصية والانعدام كونها في
الكيف والكم لا وكذا كونها في الاين على راى اصحاب السطح واما الجوهر فلا يقع
فيه حركة اى لا ينتقل فيه موضوع عن صورة جوهرية الى اخرى على سبيل التدريج
لانه اذا زالت الصورة نوعية كانت او جسمية ملزومة لزوال النوعية ايضا
عن نوع من الجسم بل عن شخص منه او جميع اشخاصه لان انزوال لا يتصور الا كذلك
فقد انعدم ذلك النوع لزوال ما يقومه لم يحصل في ذلك الآن بعينه اما ذلك
النوع بعينه كما اذا كان زواله بزوال الصورة الجسمية لورود فصل على تلك
الجسم اولا كما في زوال الصورة النوعية فقط اذا كان زوالها بصيرورة
المادة مستعدة لصورة نوعية اخرى فعند زوال الاولى لا يحصل الا نوع آخر
وانما قلنا حصول النوع الآخر في آن انعدام الاول لان خلو المادة عن كلتا الصورتين
ممتنع اذ لا تقوم لها بدون الصورة فان انعدمت الصورة الاولى في آن وحصل
الاخرى في آن آخر بعده فاما ان يتخلل بينهما زمان ام لا فعلى الاول يلزم خلو المادة
عن الصورة وعلى الثاني تتالي الآنين فلا يكون ذلك الزوال والحصول الا آنيا
انتقالا تدريجيا لا بالنسبة الى الجسم ولا بالنسبة الى الهيولى فلا يكون حركة وليس انتقال
الجسم في الاعراض كذلك لانك قد عرفت غير مرة ان للجسم في الحركة الكيفية مثلا كيفية
مستمرة غير مستقرة على الوجه المذكور ومثل ذلك لا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل
المتقوم بدونه فيخلع المادة صورة في آن وتلبس اخرى في ذلك الآن بعينه

وذلك كون وفساد لا يكون الا في آن والحاصل ان الحركة في الصور التي يحصل
في الصور التي يحصل في آن ولا يقبل الاستعداد يتوقف على تعاقبها على المادة
منفصلة ممتازة بعضها عن بعض بالفعل لامتناع تقوم المادة بدون الصورة
بالفعل فيلزم تتالي الآنات واما الحركة في الكيفية القابلة للاشتداد مثلا فيتحقق
بتوارد افراد فرضية منها على الموضوع هذا لكن يتراى من تقوم المادة بصورة
نوعية بعد ان كانت متقومة بصورة اخرى على سبيل التدريج ان الحركة وقعت
في الصور فانه لما روى ان المني يكون حيوانا يسيرا يسيرا او البذر يكون نباتا
كذلك توهم من ذلك ان هناك حركة فيجب ان يعلم ان المني الى ان يكون حيوانا
يعرض له تكونات اخر يقع منها استحالات واستحالات في الكيف والكم فيكون
المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه صورة المنوية
ويصير علقة وهكذا الى ان يستحيل مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا
او امورا اخر لا ندركها وهكذا الى ان يقبل صورة الحيوان الى يستحيل و
الى ان يشتد وليس هناك سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة جوهرية
اخرى على ما توهم بل هناك حركات وسكنات كثيرة واما بقية المقولات
اى الاضافة والملك ومتى وان يفعل وان ينفعل فتابعة لموضوعاتها في
وقوع الحركة وعدمها يعني انها امور نسبية غير مستقلة بنفسها واحكامها
بل احكامها تابعة لموضوعاتها فان كانت عارضة لمقولات يقع فيها الحركة
يقع فيها ايضا والا فلا فان ما مثل اذا كان اشد سخونة من ماء آخر فاذا
السخونة الشديدة او قويت الضعيفة لكن لا كذلك وايا ما فقد تحرك
ذلك من اشدية اقوى الى اشدية اضعف على سبيل التدريج لكن تبعا لحركته
في الكيف وقس عليه الاشرفية والاخسية والاعلائية والاسفلية والاقربية

والابعدية الى غير ذلك من الاضافات وكذلك الجدة تقع فيها الحركة باعتبار حركة معروضها في الاين فانا اذا قدرنا تحرك المحيط الذي لايكون تام الاحاطة بالقياس الى المحيط الذي هو معروض الجدة تغير جدته بسبب تغير مكانه الذي هو السطح المحيط على سبيل التدريج وكذا الانفعال تقع فيه الحركة باعتبار وقوعها في موضوعه فان كلا من التبرد والتسخن يشتد ويضعف على سبيل التدريج بسبب تغير موضوعه باعتبار القوى الطبيعية او كلال الالات وساير الاسباب الخارجة او كيفية استعداد المحل ومنه يعلم وقوع التغير التدريجي في التبريد والتسخين ايضا واما متى فقالوا لا تقع فيها الحركة لان انتقال الجسم من زمان الى آخر آني كما لا انتقال من سنة الى اخرى ومن شهر الى آخر فيكون تبدل نسبه اليه والهيئة الحاصلة بسببها ايضا كذلك واما وجود متى للجسم بواسطة الحركة فكيف تكون الحركة فيه وان الحركة انما تكون في متى فلو وقع فيها الحركة لكانت بمتى آخر وفيه ان انتقاله من شيء الى آخر تدريجا لايكون الا بزمان واما انتقاله من جزء من الزمان الى جزء آخر فليس موقوفا على زمان كما هو الظاهر وكحصول الزمان وجريانه على الجسم بواسطة حركته في شيء كما في الوضع مثلا لا تنافي تعاقب هيات ناشئة من قبله عليه فان قيل ليس معنى تبدل الجسم في متاه ومعنى تغيره فيه انه كثير فرق قلت تبدل المتى على الجسم ليس الا التبدل الا ان على الحجر الساكن في الماء الجاري والطير الواقف في الهواء وقد عرفت حالهما ويعلم ان وقوع الحركة في مقولة بعينه وقوعها في معروضها لا بمعنى انه لا تكون الحركة بالذات واقعة فيها فان حركة المعروض في مقولة تكون واسطة في ثبوت حركة اخرى له لا في عروضها كتوسط الجسم في السخونة لثبوت الحركة الكيفية له الواسطة لثبوت الحركة الاشتدادية له

المبحث الخامس في تقسيم الحركة الاول تقسيمها الى الوحدة الشخصية والنوعية والجنسية وقد منع قوم من القدماء اتصاف الحركة بالوحدة والهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شيء موجود حاصلا وانها منقسمة الى ماض ومستقبل فلما كان ما ذكروا من الشبه غير متوجه الى الحركة بمعنى التوسط وهو مندفع عن الحركة بمعنى القطع لانها وان لم يكن لها حصول في الخارج لكنها حاصلة في الخيال على هيئة اتصالية وحدانية وان ما حصل منها ما مضى فقط على ان انقسامها الى الماضي لا ينافي وحدتها على ما سنفصله قال والحركة على المعنيين اما واحدة بالشخص وهي اي الحركة الواحدة بالشخص بل وحدتها انما يتحقق عند تحقق وحدات ثلاث وحدة موضوعها بالشخص لانه لو تعدد الموضوع لكانت الحركة القائمة بهما واحدة بالشخص لاستحالة قيام الوصف الواحد بالشخص بمحلين ووحدة زمانها الذي ينطبق عليه الحركة بمعنى القطع ويوجد فيه الآن المطابق للحركة بمعنى التوسط اذ لو كان حركة جسم معين في مقولة معينة في زمانين لم يكن الحركة واحدة بالشخص لان الحركة الموجودة في الزمان الاول المنقضية بانقضائه يمتنع ان تكون هي بعينها ما وقع في الزمان الثاني لاستحالة اعادة المعدوم ووحدة ما فيه الحركة اي المقولة اذ لو لم يكن المقولة واحدة بالشخص لم يكن الحركة واحدة وان اتحد الموضوع والزمان بالشخص لانه يمكن ان يقطع متحرك واحد بالشخص مسافة ومع ذلك يستحيل من الساض الى السواد وينمو بحيث يكون ابتداء هذه الحركات بحسب الزمان وانتهاؤها واحدا بالشخص ولا يمكن ان يستحيل من البرودة الى الحرارة مع الاستحالة من البياض الى السواد وان ينمو ويتحلل معا واما وحدة المحرك فغير معتبرة في وحدة الحركة لان محركا لو حرك جسما بقسر او غيره وقبل انقطاع تحريكه وانتفاء الهوية الاتصالية يوجد محرك

وتحرك فى تمام المسافة من غير ان يتخلل هو تها الانتهائية فكانت الحركة واحدة
بالشخص اذ لا تعدد للحركة بحسب الاالانقطاع بتخلل السكون وعروض الانفصال
بالفعل ولا يضرها الانفعالات الوضعية وعروض العوارض المتعددة
كانفصال السطح الواحد الابلق باعتبار عروض الالوان لاجزائها الا ترى
ان الحركة المتعددة كانفصال السطح الواحد الابلق باعتبار عروض الالوان
الفلكية المتصلة فى ذاتها واحدة بالشخص مع عروض الانقسامات عليه
بالوضع وباعتبار الشروق والغروب والمسامتات والتعدد العارض للحركة
المتصلة بالقياس الى محركها واستناد بعضها الى محرك وبعضها الى آخر
او استنادها فى بعض الاوقات الى بعض وفى بعض اخرى الى آخر انما هو
بالعرض لا بالذات والمراد بوحدة المحرك ان يكون الحركة بمعنى القطع مستندة
اليه بجميع اجزائها الوضعية وبمعنى التوسط مستندة اليه فى جميع مدة بقائها
واستمرارها فلا يقال المحرك لجموع الحركة واحد هو مجموع المحركين معا فلا يكون
المحرك متعددا ولما كان مظنة ان يقال يكفى لوحدة الحركة وحدة المبداء والمنتهى
من غير احتياج الى اعتبار ما اعتبر قال ووحدة المبداء غير كافية فيها لان الجسمين
قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والآخر الى النيلية فالحركة متعددة
مع وحدة المبداء واعترض بان البياض الذى هو مبداء الحركتين لا يكون واحدا
بالشخص لامتناع قيام عرض واحد بالشخص بمحلين بل بالنوع فاللازم
ح ان وحدة المبداء بالنوع لا تفيد وحدة الحركة بالشخص ولم يعلم من ذلك
ان المبداء الواحد بالشخص هل هو كاف فى تشخص الحركة اولا فالاولى ان يمثل
بحركة جسمين من مبداء شخصى للمسافة وكذا وحدة المنتهى غير كافية فى وحدة
الحركة بالشخص لان الوصول اليه اى الى المنتهى قد يكون دفعة اى لا يكون بين المبداء

والمنتهى

والمنتهى نوع آخر مخالف لهما فى الحقيقة بل كل ما يفرض بينهما من الكيفيات يكون
اما مثل الى المبداء او المنتهى او متساوى النسبة اليهما لا بمعنى انه لا يتوسطهما
شئ اصلا والا فلا يكون المنتهى منتهى الحركة على انه قيل ان وحدة المنتهى لما لم يستلزم
اتحاد الانتقالين بحسب الجنس فبالاولى ان لا يستلزم اتحادهما نوعا وشخصا
كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج بان يتوسطهما نوع كذلك
كانتقاله من الحمرة الى النيلية ثم الى السواد فيكون الحركة متعددة جزما مع وحدة
المنتهى وكذا وحدتهما يعنى كما ان وحدة المبداء وحدها ووحدة المنتهى وحدها
غير كافية فى وحدة الحركة كذلك وحدتهما معا غير كافية فيها لان الانتقال من
احدهما الى الآخر قد يكون بطرق مختلفة كالانتقال من نقطة الى اخرى تارة
على الاستقامة وتارة على الاعوجاج والانحراف وكالانتقال من البياض الى السواد
تارة على سبيل التصعر والتحمر واخرى على طريق التصعر والنيلية نعم وحدتهما اى
المبداء والمنتهى لازمة لوحدة الامور الثلثة المذكورة سابقا قطعا كما لا يخفى
واما واحدة بالنوع اى يكون متفقة بحسب الحقيقة مختلفة بحسب العوارض وهى
انما يتحقق عند وحدة ما فيه الحركة اما بحسب الشخص كحركتين فى مسافة معينة
الى جهة واحدة واما بحسب النوع كحركتين فى مسافتين الى جهة كالقاصدين
او الهابطين وكحركة جسمين من البياض الى السواد وفى التصعر والتحمر كما
ما اذا تحرك جسمان احدهما فى الاين والآخر فى الكيف او تحركا فى الاين من مبداء
ومنتهى معينين لكن احدهما على الاستقامة والآخر على هيئة الاستدارة او تحركا من
السواد الى البياض احدهما من التصعر والتحمر والآخر فى الحمرة والنيلية وجهة
وحدتها منه وما اليه اما بالشخص كحركتين من نقطة شخصية الى اخرى واما بالنوع
كالحركتين المبتدائين من نقطتين واقعتين فى جهة الى اخريين فى جهة اخرى وكالحركتين

من البياض الى السواد بخلاف ما اذا تحرك جسم من المركز الى المحيط او البياض الى السواد والآخر بالعكس وليس وحدة الموضوع معتبرة فيه لا بالشخص ولا بالنوع لجواز عروض عوارض متحدة بالنوع لامور مختلفة بالحقيقة كعروض البياض للثلج والعاج ولا وحدة الزمان من عوارض الحركة واختلاف العوارض بالحقيقة لا يوجب اختلاف الموضوعات على ان الزمان بحسب الحقيقة واحد ووحدة الفاعل لما لم يكن معتبرة في الوحدة الشخصية للحركة فعدم اعتبارها في الوحدة النوعية بالطريق الاولى واما واحدة بالجنس اي حركات مختلفة بالعوارض والفصول متحدة بحسب الجنس القريب او البعيد او الابعد وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة بالجنس المستلزم لاتحاد المبدا والمنتهى ايضا بحسبه كالتسود مع التبيض او مع التسخن او مع حركة النفس في الكيفيات النفسانية وعدم اعتبار وحدة غيرهما مما اعتبر في الوحدة النوعية والشخصية ظاهر **التقسيم الثاني** ما قال

وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة اطول من مسافة حركة اخرى في الزمان المساوي لزمانها او في الزمان الاقصر من زمانها وهي اسرع من الاولى مع اعتبار كونها اسرع بالنسبة الى ما يقابلها او تقطع مسافة مساوية لمسافة حركة اخرى في زمان اقل من زمانها واما بطيئة وتعرف من المذكور في تعريف السريعة فهي التي تقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول او مساوية في زمان اطول ويمكن حمل المسافة على ما هو اعم من الاين مما يتناول ما يقع فيه الحركة مطلقا فاذا استحال جسمان من كيفيتين من نوع واحد في مرتبة واحدة الى كيفيتين آخريين كذلك فهما مع استواء زمانيهما متساويان في السرعة والبطؤ ومع اختلافهما متفاوتان فيهما وعليه فقس ومما ينبغي ان ينبه عليه ههنا ان مقايسة احدى الحركتين الى الاخرى بالمساواة والمفاوتة في السرعة والبطؤ انما يصح اذا اتحدا فيما فيه فانه يمكن

انطباق احدى المسافتين على الاخرى اما بالفعل كانطباق مستقيم على مثله واما بالقوة والتوهم كانطباق المثلث على المربع والمستقيم على المستدير فلا يقال هذه النغمة اسرع من تلك الاستحالة الا على سبيل التجوز واعتبار جنس الحركة والمسافة والبطؤ ليس لتخلل السكنات بين حركات البطيء على ما يلزم القائل بتركب الاجسام من الجزء الذي لا يتجزى لان السريعة اذا قطعت جزءا فاما ان تقطع البطيئة في تلك الحالة ايضا جزءا او اقل او اكثر وكل منهما باطل لانه اما تساوي الحركتين سرعة وبطؤا واما كون البطيئة اسرع وانقسام الجزء فاذن يلزم ان يقف البطيء تارة ويتحرك اخرى وليس الامر كذلك والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس في يوم واحد التي هي مقدار اسبوع الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكون سكنات الفرس بازاء فضل حركة الشمس على حركته مساوية بحسب الزمان ونسبة احد المتساويين الى شيء كنسبة المساوي الآخر اليه لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته بما لا يعد ولا يحصى فسكنات الفرس ايضا ازيد من حركاته كذلك مع انا لا نحس بشيء من السكنات بل لا نحس الا بحركاته ولو كان كذلك لكان الامر بالعكس ومن البين انه يلزم في حركة السهم المرمي مع ما ذكر في حركة الفرس وقوفه في الجو مع بقاء الميل القسري او انعدامه وصدوره لا عن شيء وكلاهما ظاهر الاستحالة وانه يلزم سكون الحجر الساقط من العلو الى السفل في اثناء المسافة من غير مانع بل سبب البطؤ اما في الحركة الطبيعية فممانعة المخروق والارادة والقاسر او اختلاف الطبائع في الاعضاء او البعد عما يطلبه واما في القسرية فممانعة الطبيعة او الارادة او المخروق او ضعف القوة القاسرة واما في

الارادية

وضعف القوة المحركة او قلة الدواعي او غير ذلك مما ذكر في القسم الثالث

قوله والثانية الحركة قد يكون متضادة وهي الواقعة فيما بين الداخلة تحت جنس
واحد قريب كالتسود اي الحركة من البياض الى السواد والتبيض اي الحركة
من السواد الى البياض فان السواد والبياض وما بينهما داخلة تحت واحد
جنس قريب هو الكيفية المبصرة ويمكن ان يقال بدخول بين الحركة تحت جنسهما
القريب كدخول التسود والاستحالة في الالوان وانما كانت الحركتان متضادتين
لانهما امران وجوديان اذا لاحظهما العقل جزم بامتناع اجتماعهما في موضوع
واحد مع ان بينهما غاية الخلاف وانما اشترط دخولها تحت جنس قريب
لعدم التضاد فيما يكون كذلك كما اذا استحال شيء او تسود وتسخن معا
واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث انها حركات لاجتماع بعضها مع بعض
فلا بد ان يكون لما يتعلق بها وتضاده او ما لا يكون كذلك لا يصلح ان يكون
سببا لتضادها والامور المتعلقة بها العاملة لان يتوهم تضاد الحركة لاجلها
هي الستة المشهورة اعني ما منه وما اليه وما به وما فيه وما هي له والزمان مع حصول
المحرك في الاطراف والتوجه اليها وليس شيء منها صالحا لان يكون سببا
لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه والتوجه من المبادي الى النهايات
على ما فصل وقال وتضادها ليس لتضاد المحركين اي ليس تضادها سببا
موجبا لتضادها والا لما تخلف عنه والتالي باطل لان حركة الحجر قسرا الى فوق
وحركة النار اليه طبعا غير متضادتين لا اذ ليس بينهما غاية الخلاف مع تضاد
المحركين وهما الطبع والقسر قيل لا نم التضاد بين الطبع والقسر لجواز اجتماعهما
في موضوع واحد كما في الحجر المرمي الى السفل ولانها الى جهة واحدة فليس بينهما
غاية الخلاف ولان الطبيعة التي هي الصورة النوعية جوهر والقاسر لا يخ اما

ان يكون جوهرا او عرضا وعلى اي تقدير لا تضاد بين المحركين اذ لا تضاد بين
الجوهر ولا بين الجواهر والاعراض احيب بانهما لو كانا متضادين فذاك والا
يثبت المطلوب بوجه آخر وهو ان نقول تضاد الحركات ليس لتضاد المحركين
والا لما تحقق بدونه والتالي باطل فان حركة الحجر بالطبع الى السفل متضادة للحركة
الى العلو بالقسر وحركة اليه شمالا وجنوبا متضادتان مع عدم التضاد بين
المحركين ومنه يعلم ان تضاد الحركتين لا يتوقف على تضاد المحركين والا لما تحقق
بدونه واللازم باطل كما في المثالين المذكورين والسر فيه ان تضاد الاعراض
لا يستلزم تضاد الموضوعات ولا لتضاد الازمنة اي لا يكون تضادها سببا
موجبا لتضاد الحركات بل لا يكون موقوفا عليه اصلا لكونها متضادة لا تعاقبها
بحسب الحقيقة فلا يكون بينها غاية الخلاف وبتقدير تضادها اي الازمنة فهي عارضة
للحركات وتضاد العارض من حيث هو عارض لا يوجب تضاد المعروض و
لا يكون موقوفا عليه لتضاد الا ترى ان الحركة الصاعدة والهابطة المتضادتين
المتصادرتين من جسمين قد يجتمعان في زمان واحد هذا وان اعترض بان تضاد
العرض من حيث هو عرض وان لم يقتض تضاد المعروض لكن يجوز ان يكون
له خصوصية تقتضي ذلك والجزم بان تلك الخصوصية تكون الامور المذكورة فيكون
غاية الابهام ولا لتضاد ما فيه والا لما تحقق بدونه واللازم باطل لان التضاد
تضاد الهابطة والتسود يقابل التبيض مع وحدة الطريق ولا للحصول في الاطراف
والنهايات والا لما كان بين الحركات الموجودة حين هي موجودة تضاد
لانه لا حصول لها فيها اصلا سواء كانت بمعنى التوسط او بمعنى القطع على
تقدير كونها موجودة واللازم باطل لان حركتي الصاعد والهابط حال كونهما
متحركين متضادتان وان كانا في حد واحد من المسافة بل تضادها لتضاد ما منه

طراف

وما اليه

معا لاجل تضاد احدهما فقط لان الحركة من البياض الى الحمرة لا تضاد الحركة من السواد اليها ولا الحركة من الحمرة الى البياض تضاد الحركة منها الى السواد على ما هو ظاهر ان حركة مثل الماء من الجو الى وجه الارض لا يضاد حركته من مركزها اليه ولما كان مظنة ان يقال تضادها انما هما اذا كانا متضادين لذاتيهما او لوصفيهما لا ينين ظ واما فيما اذا لم يكونا كذلك فلا قال لا لكونهما

مطلبين فانهما في هذه الحيثية متحدان بحسب الحقيقة لا يصلحان ان يكونا سببين لتضاد الحركتين بل لان احدهما مبدا والاخرى منتهى وهما من تلك الحيثية متضادان على ما سبق فاذا عرض لمبدا كل منهما انه منتهى الاخرى او في جهته فقد حصل بين المبداين وكذا بين المنتهيين تضادا بالعرض فصيرا سببا لتضاد الحركتين بالذات فان قيل حصول وصف المبداية والمنتهائية انما يكون بعد تحقق الحركة وانقطاعها فلا يكونان سببين لتضادهما قلت اذا ابتدى احد الحركتين من جهة الى اخرى والاخرى بالعكس فقد تحقق ان منتهى احدهما في خلاف جهة منتهى الاخرى وذلك كاف لتضادهما وايضا كان المنتهى في اثناء الحركة يتقدر كذلك التضاد للحركتين يتقدر فان قلت الحركتان قد لا تتحاوزان بل تنتهيان عند حد مشترك او قبله وقد علمت تحقق الحكم بان مثل هاتين الحركتين ليستا متضادتين قلت اذا كان الامر كذلك خصصنا الكلام بغيرها وتبين ايضا ان كون المبدا والمنتهى فرضيين كاف لتضاد الحركتين فيهما فان اي قدر يفرض للحركة على محيط الدائرة الغير المنقطعة لتكون متضادة لما هي على عكسها بين مبدايهما ومنتهاها والتوجه الى الاطراف اي تضاد الحركات ليس لما ذكر بل لتضاد ما منه وما اليه وتضاد التوجه الى الاطراف فان التوجه الى انه جهة يعرض كان

١٧٨

مضادة للتوجه الذي على عكسه وقد قيل هذا كانه عطف تغير ولقوله لتضاد ما منه وما اليه وقد تظهر من كلام الشيخ في الشفاء ان لا تضاد بين الحركة المستقيمة والمستديرة اذ لو كانتا متضادتين لكان تضادهما اما لاجل الاستدارة الموضوع والاستقامة او لتضاد المبدا والمنتهى ولو بالاعتبار لا سبيل الى الاول لانه لو كان كذلك لكان بين الاستدارة والاستقامة تضادا بالضرورة وليس كذلك اذ المتضادان ما اذا لاحظنا العقل جوز عروضهما لموضوع واحد على سبيل البدل وليس ههنا شيء يكون صالحا لان يعرضه الاستقامة والاستدارة الابتداد ومتحد الى اخرى على ان تضاد ما فيه ليس سببا لتضاد الحركتين ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون الحركة المستقيمة على وتر مخصوص اضدادا غير متناهية هي الحركات الواقعة على قسي غير متناهية لكون الوتر المذكور وترها وليس كذلك اذ ليس ضد الواحد المشخص الا واحدا هو في غاية البعد عنه بل ليس التضاد الا لتضاد ما منه وما اليه بالفعل وذلك يكون في المستقيمة المنبهة على تباين المبدا والمنتهى دون المستديرة المنبهة عن اتحادهما وان منعه مانع فالحركة من مبدا الى بعينه ومن طرف قوس الى آخر لا يكون ضدا للتي على عكسها فالحركة ذات الضد هي التي ما خذ اقرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها التي مبداها من منتهاها ذاهبة الى مبداها لا الى شيء آخر

التقسيم الرابع

ما قاله وايضا الحركة اما مائلة للانية والوضعية فقط اما مستقيمة اي واقعة من جهة الى اخرى اعني الانية مطلقا او الواقعة في سمت واحد واما مستديرة اي حركة وضعية يتحرك بها الجسم على نفسه او الواقعة لا على سمت واحد واما مركبة منهما كحركة النملة وحركة الكرة المدحرجة ولو جعل المقسم مطلق الحركة كما في سائر التقسيمات لا يكون الاقسام منحصرة فيما ذكر اذ الحركة الكمية والاستحالة

او الحركة الكمية اقسام اخر غير ما ذكر فان قيل بتقييد المقسم بالوضع لازم وليس يحصل
في الاقسام المذكورة هو واحد انقسامه في طول مسافة واحدة حتى يعد حركة
واحدة اجيب بان حصول ذلك في حركة النملة والكرة المدحرجة مشكل قال المعلم
الاول والشيخ بين كل حركتين متخالفتين في الجهة بينهما حد فاصل بالفعل مثل
صاعد وهابط وسفل وتسود وتحلل وتكاثف وشرب وغيره سكون مركب
المقولة لان الحركة انما هي زوال عن حد ووصول الى آخر وهما لا يوجدان الا بزمان
عنه موصل اليه اعني الميل الذي يحصل اندفاع الشيء القائم امام المتحرك الى واحد
الى قوة مانعة وذلك الميل الموصل بل السبب المقتضي الكائن في ذلك الجسم مطلقا
حتى يعم جميع المقولات الى ذلك الحد موجود حالة الموصول لوجوب وجود العلة
عند وجود المعلول هذا اذا ثبت كونه غير معد واما اذا كان معدا فلا ولا يبعد
ان يقال الوصول امر ممكن لا بد لوقوعه من علة موجبة في نفسه ولما كان الكلام في الحركات
الذاتية كان ذلك المبدأ القريب الموجب في المتحرك لا محالة وبه يحصل المطلوب و
انما قلنا الكلام في الحركات الذاتية اذ لا يجري هذه الحجة فيما اذا كان احدى
الحركتين عرضية وان كانت الطريقة المشهورة اليه اشير الها شاملة للكل
والوصول الى ذلك الحد آني لان الحد غير مستقيم لا في امتداد ما فيه الحركة فيكون
الوصول اليه آنيا لا محالة والا اي وان لم يكن الوصول آنيا بل زمانيا لاجل
كون الحد منقسما لكان الجسم عند وصوله الى احد جزئيه اي جزئي الحد في احد جزئي
الزمان غير واصل بل لا يكون واصلا الا اذا وصل الى جميع اجزائه فلا يكون الوصول
وصولا ولعل كون نهاية الحركة غير منقسم في امتداد ما فيه الحركة مكشوف مسلم
لان يكون الموصول اليه آنيا والحركة السابقة عليه معدة له وما ذكر في بيانه انما
هو تنبيه فلا يضر المناقشة بنحو ان الحد اذا كان منقسما كان الوصول اليه هو الوصول

الى جميع اجزائه فعند الوصول الى احد جزئيه يكون الوصول الى جزء الحد لا الى الحد
فلا محذور فذلك الميل موجود في ذلك الآن واللاوصول الذي هو ارتفاع الوصول
الآني ايضا والا لكان زمانيا مسبوقا بحركة وهو مستحيل لان اي جزء يفرض
من ذلك الزمان والحركة كان الجسم فيه اما في الحد اولا والاول يستلزم عدم تحقق جزء
الحركة لعدم انقسام الحد والثاني يستلزم المفارقة البتة نعم ذلك لا يكون بدون الحركة
بالكل واللاوصول الآني ايضا لا يكون الا بميل آخر موجب لميل الوصول لان الميل
الى الشيء يمتنع ان يكون غير الميل عنه والميل الموجب له ايضا موجود في ذلك الآن
لما مر ولا يجتمعان في آن واحد لامتناع ان يجتمع الميل الموصل بالفعل الى الشيء مع
الميل عنه الموجب للاوصول في آن واحد لاستلزامه اجتماع النقيضين بل في
آنين فبينهما زمان سكن فيه الجسم سكونا من المقولة التي كانت الحركة منها
والا لكان متحركا اما الحد او عنه وكلاهما باطل وذلك السكون ليس مستندا الى الحركة
شيء من الطبيعة والارادة والقسر بل هو انما نشأ من انتهاء التتالي الآنات
وعدم انقسام النهاية على ما يشاهد امور غريبة لدفع الخلاء المستحيل ويجوز
ان يكون بسببية تعادل المثليين القسري والطبيعي كما سيجيء وان تكون
بتاثير القاسر كما كان حركته منه والا اي وان لم يكن بينهما زمان لزم تتالي الآنات
وهو مستحيل لاستلزامه الجزء واعلم ان السكون الآنية اللاوصول انما هو
ضروري في الطريقة المشهورة وهي ان كلا من الوصول واللاوصول
اللاوصول اللذين يمتنع اجتماعهما آني فبينهما زمان سكون لما مر ولكن
لما اعترض عليها بان حصول الوصول وكذا المماسة والموازاة وان كانت
آنية لكن زوالها زمانية لتوقف تحقق ذلك الزوال على الحركة فاللازم حينئذ
هو تحقق آن هو آن الوصول وبداية زمان اللاوصول اي يكون فصلا مشتركا بين

وصول
زمان

الحركة التي بها يحصل اللاوصول عدل الشيخ الى توسيط الميل ولا يظهر له لانه اللاوصول
فائدة اذ يكفي ان يقال وميل اللاوصول لا يجامع ميل الوصول بل حدوثه انما هو
في آن بعد آن ميل الوصول فيلزم بينهما زمان السكون والمناقشة بان حدوث
ميل اللاوصول ايضا زماني بعيد وفيه نظر لجواز ان يكون الحد منقسما بالقوة لا بالفعل
فوصول الجسم اليه لا يكون في آن بل في زمان منقسم بالقوة دون الفعل فلا يتصور
للحد جزء اتصل اليه الجسم دونه في جزء من الزمان لان ذلك انما يكون اذا كان له
جزء بالفعل ولان التالي انما يستلزم ظ ان لو كان الآن موجودا في الخارج
وهو ممنوع واما اذا كان وهميا امرا ذهنيا فرضيا فلا يستلزم الا وجود الجزء
في الذهن واستحالته ممنوعة ويمكن تتالي الآنات بمعنى تركب الزمان
المنطبق على المسافة ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وانطباقه
عليها بمعنى وقوع كل جزء منه في مقابلة جزء منها فتركب الزمان من امور
لا تنقسم سواء كان خارجا او ذهنا بمعنى وجود الجزء في الخارج ولا توقف
لذلك على وجوده في الخارج على ان ما يدل على استحالة الجزء في الخارج يدل على
استحالته في الذهن من غير تفاوت وفي بعض النسخ ولان التالي انما يلزم
ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وظ ان لزوم تتالي الآنات غير
موقوف على وجود الآن في الخارج بل اذا تعاقب امور آنية تتالي الآنات
بالضرورة سواء كانت موجودة في الخارج اولا وقيل معناه ولان التالي المستحيل
اي التتالي في الخارج انما يلزم ان لو كان الآن موجودا في الخارج واما اذا كان
موجودا ذهنيا فلا يلزم التتالي الا في الذهن وهو غير مستحيل وظ ان تتالي
الآنات مستحيل مطلقا سواء كانت في الخارج او في الذهن اذ لا يمكن ان
يحصل في الذهن امور غير منقسمة اصلا ولا ينقض ذلك الدليل بحركة الجسم في

مسافة ووصوله الى حدودها فان وصوله الى جميع حدودها بميل واحد مستمر من اول
المسافة الى آخرها ولا اختلاف فيه الا باعتبار العوارض واحتج الامام عليه
اي على وجوب السكون بين كل حركتي الصاعدة والهابطة بان القوة القسرية
غالبة في اول الامر على الطبيعة فيمنعها عن مقتضاها وهي اي القوة القسرية
لا تزال تضعف بمصاكات الهواء المخروق وبعدها عن المبدأ ويقوى عليه
على الطبيعة وتسمى بالآفة الى حد المعادلة لان صيرورة الغالب على شيء مغلوبا
عنه على التدريج لا يتصور الا بعد تحقق المعادلة فهناك يجب السكون لان حدوث
المعادلة وان كان آنيا لكن بقاؤها زمانا والا فزوالها وغلبة الطبيعة على القسرية
ايضا آني فلو لم يكن ثمة زمان يلزم تتالي الآنات وفي ذلك الزمان لا يمكن
تحقق الحركة لا طبيعية ولا قسرية لتعادل القوتين وتمانعهما ثم تضعف القوة
القسرية وتستولي الطبيعة وينزل الحجر ونوقض بما فيه ما ذكر قبل لا يقال لو وجب
السكون بينهما لزم وقوف الحجر الكبير النازل على تقدير ملاقاته الخردلة الصاعدة
لوجوب سكونها ح وامتناع التداخل وفساده اظهر من ان يخفى لانا نقول
الخردلة يرجع بمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر فيكون الملاقاة محللا
فلا استحالة في وقوفها زمانا عند ملاقاتها الهواء المعادل لها في القوة
ثم تنزل بالطبع ومصادمة الهواء الشديد الحركة او الحجر ولو فرض بدل الخردلة   دله
ما لا يرجع بمصادمة الهواء النازل بحركة الحجر آخر وقوف الحجر بملاقاته اياه
ويمكن ان يعرض بين الخردلة والحجر ان زل حجاب يمنع الهواء على الاستقامة
سيما اذا كان الحجر مخروطا يكون رأسه غاية الحدة بحيث يخرق الهواء ولا يحركه
امامه قدر ما يدفع الحجاب ويكون وصول الخردلة اليه مع وصول الحجر اليه
ويكون الحجاب بحيث لا يجوز العقل مقاومته للحجر النازل اصلا فان كل ذلك   امر ممكن

لا يمكن المكابرة وبتقدير فرضها اى فرض الملاقاة نقول لا يلزم وقوف الجبل
لجواز تكاثفه او تكاثفهما عند ملاقاتهما اياه ضرورة دفع احدهما الى الآخر وقوف الجبل
عن الخردله وعدم توسط السكون بين حركتى الخردله على انا نقول وقوف
الجبل عن الخردله مستبعد لا مستحيل فيجوز ما لا يستحيل لا ما يجب ونمنع ان لا نقع
اى سكون الخردله كانت هو كثير من الامور الغريبة المستبعدة الوقوع وقوع الخلا
او نقول لا يلزم وقوف الجبل وان كان محالا فى نفس الامر لان المحال جاز ان يلزم
المحال فيجوز ان يكون الملاقاة بينهما محالا مستلزما لمحال آخر اعنى وقوف الجبل
الخردله ولو امكن ان يكون حركة الخردله بنزول الجبل عرضية لا ذاتية طبيعية لكان
خارجا عما نحن فيه وانت خبير بان التعرض لاثبات السكون بين الحركتين
انما هو لاثبات كون حافظ الزمان حركة مستديرة لا مستقيمة وقد اثبت محققوا
المتأخرين من اهل الهيئة لضرورة داعية اليه حركة مراكز التداوير مستديرة على خط
مستقيم ذاهبا وآيبا بان لو كان وضع الافلاك فى نفس الامر كذلك فذاك و
الا فقد يمكن اتخاذ اجسام يتحقق بينها الوضع المقتضى كذلك وتحركها الحركة
قوية لا يتخلل فيها سكون ويمكن ان يقال هذا انما يتوجه على الطريقة المشهورة
واما على الطريقة المسلوكة ههنا فلا اذ هى مخصوصة بالحركات الذاتية كما ان
هذه الحركة عرضية **التقسيم الخامس** تقسيمها الى الذاتية والوضعية
فقال والحركة قد تكون بالذات وهى التى تعرض للجسم لا بغيره بواسطة عروضها
لغيره اى يكون هى عارضة له حقيقة وان كانت لقوة فى غيره اى يكون منشاؤها
القوة الى رجعه لا السبب القريب والا فالحركة انما هى بواسطة القوة الحادثة فيه بسبب
القوة الخارجة فى القسرية هذا هو المشهور وقال الشيخ فى المبدأ والمعاد القوة
القسرية عارضة من احدهما ان يكون خارجة عن المقسور وهو ما اذا كان القاسر

مع المقسور كما اذا جر خشب على الارض وثانيهما يكون حادثة فى المقسور من القوة
الى رجعه المسماة بالقاسر ايضا وهو فيما اذا لم يكن القاسر قائما مع المقسور
كما اذا رمى حجر الى فوق والا اى وان لم يكن الحركة لقوة فى غيره بل يكون فى المتحرك
فالارادية ان كانت مع الشعور بها اى يكون للشعور مدخل فيها كحركة
الافلاك والحيوانات بالارادات التابعة للشعور مدخل فى صدورها كحركة
الحجر الى السفل وحركة النبات فى الاقطار الثلثة قيل يلزم مما ذكر دخول
الحركة التسخيرية كحركة النبض فى الطبيعة فالاولى فى تقسيمها ان يقال مبدأ
الحركة الذاتية ان كان مستفادا من خارج فى القسرية والا فان كان
صدورها بارادة ففى الارادية والا فان كان صدورها عن القوى الحيوانية
ففى التسخيرية اولا ففى الطبيعية وقد تكون بالعرض وهى التى تعرض له اى للجسم
بل للمحل مطلقا حتى يشمل الحركات الوضعية العارضة لغير الاجسام كالاعراض
والصور بواسطة عروضها لغيره اى يكون عروضها حقيقة لغيره لكن نسبت
اليه ايضا لعلاقة بينهما بعض ذلك كحركة الجالس فى السفينة وحركة
العارض بسبب المعروض وحركة الجزء للكل والمحمول للحامل فان الحركة
ما عرضت للجالس والعرض والجزء والمحمول حقيقة بل للسفينة والمعروض
والكل والحامل لكن لما كان بينهما علاقة مخصوصة بعض اشتراكهما فى الانتقال
من موضع الى آخر قيل انهما متحركان لكن احدهما بالذات والآخر بالعرض
والسكون عدم الحركة فى مقولة عما من شانه ان يتحرك فيها وبهذا القيد
خرج المفارقات والجسم فى آن عن ان يتصف بالسكون مع عدم
اتصافهما بالحركة ايضا فالتقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة
ويقابله الحركة من المكان او الوضع او الكيف او الكم والاين اذ كل منها

حركة فاذا تحقق عدم الحركة في مقولة مطلقا فقد تحقق عدم انه حركة مخصوصة من تلك
فمقابلته لمطلق الحركة بالذات ولافراد ها بالواسطة ولو كان السكون عدم
حركة كما يكون السكون الاينى عبارة عن عدم حركة الجسم عن المكان لا الى
على ما توهم بناء على توهم ان النقى لا يؤدى الى ما يقابله لكان المتحرك بغير تلك الحركة
واعتبارها كذلك ساكنا بحث والسكون في المقولة بهذا المعنى لا يكون حركة
المقولة بل سكونا فيها فان السكون المقابل للاستحالة مثلا ليس الكيف الموجود
زمانا بل سكون فيه وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان
واحد قيل اراد بالزمان هنا الآن فهو من مقولة الاين قال المص في شرح
الملخص ما خذ الخلاف ان الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه كان هناك امران متلازمان
حال الجسم باعتبار كل واحد منهما انه ساكن احدهما حصوله في ذلك المكان المعين
زمانا والثاني عدم حركته عنه مع ان من شانه ان يتحرك والاول امر ثبوتي من مقولة
الاين بالاتفاق والثاني عدمي بالاتفاق فالمتكلمون اطلقوا لفظ السكون على
الاول والحكماء على الثاني فالنزاع لفظي **المبحث السادس** في وجود الزمان
وكيفية ماهيته فقال والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان هيهنا وقتا هو حاضر
اي زمان قليل حاصل من اواخر الماضي واوائل المستقبل بل هو من اواخر
الماضي فقط ويسميه العرف حاضرا او ماضيا ولم يتعرض للمستقبل لانه لم يتحقق له
وجود الفعل بل هو ما سيوجد والجمهور قد قسموا الزمان الى الاعوام والشهور
والايام والساعات وكل احد يقول اني فعلت كذا اليوم او امس او في يوم كذا
الى غير ذلك فقد علم بالضرورة ان هيهنا شيئا يقبل ذلك ولكن الكلام في انه هل
هو موجود او معدوم محال وليس ذلك عدميا لقبوله الزيادة والنقصان
ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى آخرها ولانه اذا تحرك جسمان

في مسافة على مقدار من السرعة لكن ابتداء احدهما بعد الآخر وتركا معا او ابتدا معا
وترك احدهما قبل الآخر فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى او بالعكس
ولا يظهر لاخذ السرعة متفاوتة فايدة يعتد بها ولا شيء من المعدوم كذلك اي قابل
للزيادة والنقصان واعترض عليه بانه ان اريد ان المعدوم لا يقبلهما اصلا
لا في الخارج ولا في الذهن فممنوع فان من اليوم الى الابد ازيد من الغد اليه
مع انهما معدومان وان اردتم به انه لا يقبلهما في الخارج فمسلم ولكن لا نحكم
اذ لا نعلم ان قبول الامتداد في الخارج فان قيل نحن نعلم قطعا ان قبوله اياهما
واقع في نفس الامر لا يتوقف على تعقل عاقل واعتبار معتبر فيكون ذلك
القبول خارجيا فيثبت المط قلت اتصاف بصفات في نفس الامر لا يدل
على وجوده في الخارج اذ كثير من الامور الاعتبارية الواقعة يكون متصفة بصفات
في نفس الامر واعترض ايضا بان الماضي والمستقبل معدومان بالاتفاق واما
الحاضر فان كان منقسما لا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف وان كان غير منقسم
كان آنا لا زمانا ومع ذلك لا يجوز ان يوجد بالفعل اذ لو وجد كذلك فلا يخ اما
ان يبقى او يعدم فان بقي لكان شيء منه متقدما وشيء متاخرا وهو لم يكن له آنا
او اجتمع الماضي والمستقبل في آن واحد وذلك مح وان عدم فلا يخ اما ان يعدم
في آن يليه لا زمان بينهما واما في آن بينهما زمان والاول يقتضي تتالي الآنات
والثاني يقتضيه زمانا واعترض ايضا بان الزمان على اي وجه وجد يكون متجددا
بانه لا يمكن اجتماعهما بل يكون احدهما معدوما فيكون الزمان الموجود بالفعل
معدوم الطرف وواصلا بين موجود ومعدوم وكلاهما مستحيل اجاب الشيخ
بان عدمه انما هو في جميع الزمان الذي بعد وجوده ووجوده هو انه طرف الزمان
الذي فيه معدوم كانك قلت انه موجود في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه

لا نسلم على سبيل المعارضة لو لم يكن الزمان موجودا لكان ذا اجزاء فلا يخلو اما ان يكون
اجزاؤه مستقرة مجتمعة كاستقرار اجزاء المسافة واجتماعها او منقضية متجددة
كانقضاء اجزاء الحركة وتجددها فان كان مستقرا دائما يجمع اجزائه كان الموجود في
زمان الطوفان موجودا اي يكون البعض متصفا بقبليته لا يجامع سبقها ما لا يكون
متصفا بها بل بما يقابلها اعني البعدية في الحال لان زمان الطوفان ح مقارن للحال
كجامع ايا في يكون في احدهما كان يجامع الآخر وان كان منقضيا اما على سبيل
او لا لان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لا تجامع اي يكون البعض متصفا بقبلية
لا يجامع سبقها ما لا يكون متصفا بها بل بما يقابلها اعني البعدية والقبلية التي
لا يجامع التي زمانه اي يكون كل من القبل والبعد في زمان او طرفه فللزمان زمان
آخر ويتسلسل الكلام الى ذلك الزمان حتى يترتب ازمنة غير متناهية مفضية
الى ترتب اجسام غير متناهية اذ كل زمان يكون مقدار حركة قائمة بجسم لانا نقول
لا نسلم انه لو كان بعض اجزاء الزمان قبل البعض كذلك يلزم ان يكون قبلية
زمانية بالمعنى المذكور حتى يلزم ان يكون للزمان زمان آخر وانما يلزم ذلك ان
لو لم يكن القبل زمانا واما اذا كان زمانا فلا فان تلك القبلية لاي شيء كان غير
الزمان لاجل الزمان واما للزمان فلذاته وذلك ان تلك القبلية لا بد ان يقبلها
شيء لذاته لا بواسطة شيء آخر وذلك الشيء هو الزمان الا ترى ان احدا اذا قال
ان دولة الفلانية متقدمة على حادثة اخرى يتوجه ان يقال لم كانت كذلك فان قيل
تلك كانت مع خلافة فلان وهذه مع خلافة آخر لم تفت بل يسكت السائل فاذا
اجيب بان خلافة فلان كان في الامس وخلافة الآخر في اليوم انقطع السؤال
وليس ذلك الانقطاع لاخذ التقدم والتاخر في مفهوم الامس واليوم فانه
اذا عبر عنهما بما لا يكونان مشتملين عليهما من نحو اشارة او غيرها لكان انقطاع السؤال

على ما كان عليه واذا اخذ التقدم والتاخر مع غير اجزاء الزمان كالخلافة المتقدمة
والمتاخرة لا ينقطع به السؤال مثل انقطاعه بالزمان فان قيل غاية ما ذكرتم
لتصحيح المستند ان القبل والبعد لا يكونان للزمان بزمان واما انهما يكونان له لذاته
فلا لجواز ان يعارضه شيء يقتضيهما لذاته ويكونان للزمان لاجله قلت على تقدير تسليم
مثل هذا المنع لا يضرنا في شيء لان مطلوبنا انهما لا يكون للزمان بزمان آخر وهو حاصل
على كل تقدير واما قول المصنف فاللازم منه اي من كون التقدم للزمان لذاته
لا لشيء آخر ان يكون قبل كل زمان زمان لا الى نهاية فلعل وجهه انه لما ذكر
ان التقدم لغير الزمان بالزمان وللزمان لذاته يلزم ان لا يتقدم الزمان شيء
اصلا لا عدمه ولا غيره الا والزمان معه فيلزم ان يكون قبل كل زمان زمان
وقد اعترض ايضا على الدليل المذكور بانا لا نسلم ان الزمان اذا كان مستمرا لكان
ما في زمان الطوفان في الحال لجواز ان يكون امرا مستمرا ذا اجزاء مجموعة تقارن
كل جزء من اجزائه حادث من الحوادث ويمتنع ان يقارن ما حصل في جزء من
الزمان جزءا آخر منه واتصافه بالماضي والحاضر والمستقبل انما هو باعتبار
الحوادث فما قارنه حادث يعني كان ماضيا وما يقارنه حادث يأتي كان
مستقبلا ولما كان مذهب بعض ان الزمان جوهر قائم بنفسه ازلي واجب
لذاته اراد ان يشير الى تسليم المنع لوجود الزمان مع تزييفه فقال لا نقال
الزمان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه بل عدمه المفروض بعد
وجوده بعدية لا تجامعه فيكون زمانية فبعد عدم الزمان زمان آخر وذلك
مستحيل فعدمه مستلزم للمحال وما كان كذلك كان واجبا لذاته فالزمان
واجب لذاته فيكون ايضا جوهرا موجودا ازليا بالضرورة ويستحيل تعلقه
بالحركة لكن قد يوجد مع الحركة فيكون مقدارا لها وقد يوجد مجردا عنها فيسمى دهرا

فيسل كان المدعى فى هذا المقام هو ان الزمان موجود ممكن فيكون هذا ايضا
معارضة باعتبار الجزء الاخير كما ان الاول معارضة بحسب الجزء الاول لا يقول
استلزام فرض عدمه مطلقا الخ مع حتى يلزم وجوبه لذاته بل المستلزم اياه
فرض عدمه بعد وجوده وما هذا شانه لا يجب ان يكون عدمه مطلقا مستلزما
للمحال حتى يجب ان يكون واجبا لذاته بل الواجب منه ان يستحيل الانقطاع وهو
اعم من الواجب لذاته بهذا ذكره الاستاد المحقق اثير الدين الابهرى عفا الله
وفيه نظر لانه لا يسلم الصغرى والكبرى وهما لو فرض عدمه لكان عدمه بعد
وجوده بعدية لا يجامعه ولو كان عدمه بعد وجوده كذلك لكان بعد عدم الزمان
زمان آخر فلزم بالضرورة استلزام فرض عدمه الخ وهو ان يكون بعد الزمان
زمان واجيب عنه بان الاستاد ما سلم المقدمات بل منع الصغرى على تقدير
لزوم المدعى على آخر كما اشرنا اليه وتقريره على التفصيل ان يقال ان اردتم
بقولكم لو فرض عدمه بعد وجوده انه لو فرض عدمه مطلقا لكان عدمه بعد وجوده
فنمنع والمستند ظ وان اردتم انه لو فرض عدمه بعد وجوده لكان عدمه
بعد وجوده فمسلم لكن اللازم ح استلزام فرض عدمه بعد وجوده
الخ وما هذا شانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل يستحيل انقطاعه والاولى
ان يقال لا نم ان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية فان البعد والقبل
لو كان هو الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية زمانيتين
اما اذا كان زمانا فلما مر واما اذا كان عدمه فلانا تركنا الزمان فى ان
العقل اذا لاحظ مع الزمان وقطع النظر عما عداهما جزم بان احدهما
لا يجامع الآخر بل يحكم بتقدم احدهما على الآخر لذاته لا لاجل امر يقع احدهما
فى احدهما والآخر فى آخر نعم لو كان غيرهما يلزم ذلك وهو ظ وكما بين وجود

الزمان ارادوا ان يشيروا الى ماهيته فقال وهو اى الزمان مقدار الحركة لانه يقبل
الزيادة والنقصان كم لان هذا هو شان الكم والكم منحصر فى المنفصل الذى
هو العدد والمتصل الذى من جملته المقادير الثلثة اعنى الخط والسطح والجسم
التعليمى فلا بد ان يكون الزمان من احدهما وليس كمية منفصلة والا لتركبت
من وحدات غير منقسمة اصلا على ما هو شان الكم المنفصل وهو اى الزمان
مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى يقع عليها الحركة بمعنى ان اى جزء يفرض فى
احدهما يفرض بازائه جزء فى الآخرين موافقا له ان صغيرا فصغير وان كبيرا فكبير
فالمسافة اذن مركبة من اجزاء لا يتجزى بل هو مقدار لانحصار الكم فيهما ونعنى احدهما
عند بطلان الآخر وليس من المقادير الثلثة لانه ليس قار الذات مجتمع الاجزاء
كالمقادير الثلثة والا لكان الموجود فى الامس من الحوادث موجودا فى الحال
على ما مر قبله وليس مقدارا للجسم الذى هو القار ولا لهيئة قارة لان مقدار القار
قار والا لزم تحقق ذى المقدار بدون مقدار لان ما هو غير القار بهذا المعنى لا يوجد
منه فى الخارج ما هو منقسم فلو كان ذلك مقدار الامر قار فيه يلزم ان لا يكون للامر
الموجود القار مقدار فيه اصلا مع تبدل المقادير المجتمعة الاجزاء بعضها ببعض
كما نشاهد فى التخلخل والتكاثف والنمو والذبول لا يتاتى كونها مقادير للامر
القار اذ ليس الواقع تخلو عن مقدار مجتمع الاجزاء فقط لكن لا بعينه بل على سبيل
التبادل فهو مقدار لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هى الحركة فهو مقدار
لها بمعنى انه كما يحصل من عند تخيل الحركة بمعنى القطع بتوهم سيلان الحركة بمعنى
التوسط من اول المسافة الى آخرها كذلك يحصل بتوهم سيلان الآن المطابق
للحركة بمعنى التوسط امر ممتد متخيل مطابق للحركة بمعنى القطع فهو مقدار متعلق بها ايضا
لكن بتوسط الحركة اذ لو لم تكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه كيف يكون الزمان ولا

قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فانه لا يكون قبل وبعد متقابل
يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث الشيء الذي هو بعد من حيث
هو بعد والزمان يقدر الحركة على وجهين احدهما انه يحصل بها ذات عدد والثاني
انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على معنى انها تدل على قدره بما يوجد
فيه من المتقدم والمتأخر وما ذلك الا كما ان وجود المعدود يكون سببا لوجود
العدد وقدره والعدد سبب لمعدودية المعدود بعدد خاص لا لوجوده وههنا
نظر اما اولا فلان قبوله للزيادة والنقصان انما يدل على كونه كما بالذات ان لو ثبت
قبوله لهما بالذات لا بالعرض واثباته صعب جدا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالكم اعم مما هو كم بالذات او بالعرض ولا يقدح ذلك في المقصود قال الشيخ في الشفاء
فقد صح ان ذلك الامكان متقدم وكل متقدم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان
لا يعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقدارا او مقدار المتقدم الى آخر الدليل
واما ثانيا فلان حصر الهيئة الغير القارة في الحركة غير ظاهر لوجود نحو الصوت واما ثالثا
فلانه لا تفاوت بين الحركات في المعنى الذي به تصير ذات مقدار اعني الامتداد
التجدد وعدم اجتماع بعضها على بعض سيما اذا كانت من نوع واحد كالحركات
المستديرة فاثبات المقدار لبعضها دون آخر تحكم واثبات المقدار لكل واحد
يستلزم اما قيام مقدار واحد بمحال متعددة واما وجود ازمنة غير محصورة ويجاب
عنه بان اثبات الزمان انما هو لوجوب امكان ممتد تقدر بها الحركات ولا شك
ان تقدير شيء لآخر لا يقتضي ان يكون عارضا له بل ربما يقدر الشيء بما يوازيه
ويحاذيه من الامور المباينة له فمتى تحقق مقدار يليق احتيج الى اثبات ما عداه
لا يخلو عن شيء ولا بداية له اي للزمان والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية
لا تجامع وهي الزمانية فيكون قبل كل زمان زمان لا عدم ولا نهاية له لهذه العلة اي لو كان

لنهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامع وهي الزمانية فبعد كل زمان
وفيه المنع المذكور وهو انا لا نسلم ان القبلية والبعدية المذكورتين انما يكونان
بالزمان فان القبل او البعد اذا كان الزمان او عدم لا يلزم ذلك فهو
دائم الوجود ازلا وابدا على سبيل الاتصال والتجدد حسب اتصال الحركة
وتجددها ولا يلزم حركة دائمة كذلك حافظة له وهي ليست عنصرية لانها
منقطعة فلا يكون حافظة لما هو دائم وانما يلزم انقطاع الحركات العنصرية
لانها لو لم تكن منقطعة واما ان تذهب لا الى نهاية او تعود والاول
يقتضي وجود ابعاد غير متناهية والثاني يستلزم الخلف لما مر من وجوب
تخلل السكون بين كل حركتين مختلفتين وههنا مناقشة اما اولا فلانا
بعد ان سلمنا وجوب تخلل السكون بين الحركتين لا نسلم ان العود
انما يكون على وجه ينقطع الحركة الاولى الا ترى ان حركة عنصر على محيط كرة
لا يقتضي ذلك واما ثانيا فلان وجوب كون اجزاء الزمان مقادير لحركة
جسم واحد غير ظاهر فيجوز ان تقوم بعضها بحركة جسم ثم اذا انقطعت او ظهر
فيها تفاوت بحسب السرعة والبطء اخذ جسم آخر بحركة يكون مثل الاولى
وتقوم بها بعض اجزاء آخر من الزمان وهكذا فيحفظ الزمان بحركة مركبة
من تلك الحركات متأمل واما ثالثا فلانا على تقدير تسليم لزوم انقطاع
الحركة الاينية في الكلية لا نسلم لزوم انقطاع الحركة الكيفية قال افلاطون ههنا
دلائل اقوى مما ذكرنا يدل على ان الزمان يمتنع ان يكون مقدار الحركة
وهي اي الحركة الحافظة للزمان اسرع الحركات لانه به اي بالزمان يقدر
جميع الحركات كما يقدر المذروعات بالذراع ولا شيء من غير الاسرع
كذلك اي يقدر جميع الحركات لان ما لا يكون اسرع يكون مقداره اعظم

وإلا عظم لأكون مقدر المقدار ما هو أصغر بل الأمر بالعكس فبأي الحركة
لاحظ للزمان إذن الحركة اليومية التي بها يتحرك جميع الأجرام السماوية
إذ لا يعلم في الوجود حركة أسرع منها إلا أن عدم الوجدان لا يستلزم عدمها
في نفس الأمر ولعل الحق ما قاله بعض المحققين من الصوفية وأبو البركات
أن الزمان هو مقدار بقاء الوجود بمعنى أن للوجود لما لم ينتف حين
وجوده بل يستمر فقد يحصل من وجوده كذلك أمر ممتد متجدد حسب تجدد
البقاء فإن البقاء من الأزل إلى الأبد وإن كان أمرا واحدا لكنه ذو أجزاء
فرضية يمتنع اجتماعها بمعنى أن أي آن يفرض كان للوجود بقاء مغاير
لما هو عن طرفيه تأمل منصف وأما الآن الذي الذي هو بالنسبة إلى
الزمان كالنقطة بالنسبة إلى الخط ويقع فيه الأمور التي تكون وقوعها
آني لا تدريجي فهو ليس جزءا من الزمان كما أن النقطة ليست جزءا من الخط بل هو
حد مشترك بين أي جزئين يفرضان مثلا صغيرين في الزمان فهو حد موهوم
بينهما بداية لأحدهما ونهاية للآخر وعلى هذا قال هو نهاية الماضي وبداية المستقبل
قالوا الآن بل الحدود المشتركة بين الأجزاء الوضعية مطلقا فاصل بينهما من وجه
ولا وجود له في الخارج وإلا لكان في الحركة المطابقة للمسافة جزء لا يتجزى
وقد يقال الآن على الزمان الحاضر العرفي الموجود من آخر الماضي وأول
المستقبل وبسبب هذا الإطلاق أن الزمان المذكور لما كان قليلا كانت
الآنات المحيطات به متقربين بحيث لا يشعر النفس في بادي النظر بالافتراق
بينهما فيحسب أنهما واحد وهو بهذا التفسير قابل للانقسام ولو بالوهم لأنه
زمان وكل زمان قابل له كذلك بحث واعلم أن الزمان لما كان
هو الاتصال المعصى لذاته لا بد خارجه ولا ينسب إلا ما كان له تقدم

وتأخر وتغير من حال إلى حال من تلك الحيثية فقد مر وأما دخول أجزاء
الزمان وما يتقوم به فيه كما يقال الأسبوع أو الشهر أو الآن فيه فمن قبيل
دخول أجزاء الشيء وعوارضه فيه فدخول الآن فيه نظير دخول الوحدة في
العدد ودخول الأسبوع والشهور فيه كدخول الأربعة والعشرة في العدد
ودخول الأسبوعية والشهرية فيه كدخول الزوجية والفردية في العدد
وأما دخول السكون فيه فباعتبار ملاحظة التقدم والتأخر في أجزائه
من حيث أنه عدم الحركة عما من شأنه أن يكون متحركا واستمرار وجود واحد
وقتا بعد وقت على ما كان عليه يسمى دهرا واستمرار بمعنى سلب التغير
مطلقا من غير قياس إلى وقت يسمى سرمدا فقياس المتغير زمان و
قياس الثابت إلى المتغير دهر وقياس الثابت إلى الثابت بالمعية
سرمد قال الإمام في شرح عيون الحكمة ناقلا عن أفلاطون أن المدة إن
لم يقع فيها شيء من الحركات والتغيرات لم يحصل فيه إلا الدوام والاستمرار
وذلك هو المسمى بالدهر والسرمد وأما إن حصلت فيه الحركات والتغيرات
فح يعرض لها قبليات قبل بعديات وبعديات بعد قبليات لا لأجل
وقوع التغير في ذات المدة والزمان بل لأجل وقوع التغيرات في تلك الأشياء

المبحث السابع في الميل وإنما أورده عقيب بحث الحركة لأنه السبب القريب
لها بمعنى أنها لو لم يمنعها مانع لما تخلفت عنه ووجوده في غير الحركة الكيفية
حتى الكمية ظ محسوس يحس اللمس من الكائنات وقد نبه على وجوده بقوله
ونجد باللمس في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا مدافعة صاعدة
وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة مغايرة للحركة ضرورة
وجودها في المثالين بدون الحركة وهي الميل الذي يسميه المتكلمون اعتمادا

ذي ميل ان يميل اقتضاء الى ان يمنعه
عما انفعه عن الصعود الى عوده
الى حيزه الطبيعي ١٢

قال الشيخ في حده والميل والاعتماد هو الكيفية التي بها يكون الجسم مدافعا لما يمنعه
من الحركة وهو ظ في ان الميل هو مبداء المدافعة لا نفسها وهو طبيعي وان كان
ناشيا عن طبعه الجسم اما الى السفل كما في الحجر المنحدر واما الى العلو كما في النار
الصاعدة وهو الكون الى غير تلك الجهتين لانحصار الجهة الطبيعية فيهما وقسري
ان كان ناشيا عن امر خارج عن ذي الميل ممتاز عنه بحسب الوضع كما في الحجر
المرمي الى فوق او الى جهة ونفساني ان كان منبعثا عن شعور وارادة ولا يعتبر
فيهما ما كما يعتمد الانسان على غيره ويدفعه الى جهة بارادة تحدث في بدنه ولا يعتبر
طبيعي في الجسم وهو في حيزه الطبيعي وفي وصف الحجر بالطبيعي مع ما يأتي
قوله لاستحالة الى آخره اشعار بتقييد الميل بالطبيعي لئلا يتوجه البعض بالميل
النفساني للفلك والحيوان حال كونهما في حيزهما ولا الوجود الميل القسري في
الجسم العنصري حال كونه في حيزه الطبيعي والا لكان اما عنه اي عن الحيز الطبيعي
او اليه والاول بط لاستحالة ان يكون المط بالطبع متروكا بالطبع اذ لا معنى
للميل الطبيعي الا التوجه الناشي عن طبعه جسم الى حيزه الطبيعي وكذا الثاني
لتحصيل الحاصل ولا يمكن ان يكون لجسم واحد ميلان طبيعيان يقتضيان
اندفاعه الى جهتين مختلفتين في آن واحد وانما قلنا باقتضاء الميلين اندفاع
الجسم الى جهتين احترازا عن اجتماع الميل الى الحيز الطبيعي مع الميل الى غير تلك
الجهة بحركة النمو على التقدير كونه طبيعيا وخصصنا بآن واحد لان جسما واحدا
قد يتحرك الى جهتين في زمانين كما اذا تحرك الماء الى حيز نار من حيز الارض
واخرى من حيز الهواء على ان المط فيهما حقيقة واحدة عمل النبات في الجهات
الثلث للنمو بالطبع فان جميعها جهة واحدة لتلك الحركة والجهة المقابلة لهما
هي في جهة الذي يميل هو اليه بميل الذبول ولا يجتمع الميل الطبيعي ولا القسري

او الارادي مع القسري الذي يخالفه بل يتضاد التضاد حقيقيا لاستحالة المدافعة
الذاتية بالفعل الى الشيء مع المدافعة عنه كذلك على اي وجه كان وانما اضفنا
التضاد الحقيقي لان الطيران السهم الذي يرمى على موازاة الافق فانه بعد ان
الكسر سورة القوة القاسرة يحس فيه انه قاعين قسري وطبيعي متخالفين
لا متضادين اللهم الا ان يقال يجوز ان يحصل من اجتماع مبداء الميلين المتخالفين
فيه ميل واحد الى سمت بين السمتين وقيدنا المدافعة بالذاتية لانا قد نحس
بالدفعين المتلاقيين معا بالفعل اذا كان احدهما عرضيا كما اذا رفع الحجر
الى فوق العلو بالميل العرضي بل يجوز اجتماع حركتين متنافيتين احدهما ذاتية
والاخرى عرضية كما في السفينة اذا تحرك الى خلاف جهة حركة السفينة
لان المستحيل هو وقوع المتحرك بكل من الميلين او الحركتين في سمت بعضيته لكل
الميل او الحركة واما اذا لم يكن كذلك فلا فانه اذا كانت الحركتان متساويتين
يرى ذلك الشيء كانه ساكن لا يتبدل وضعه بالنسبة الى الامور الثابتة وان
كان احدهما اسرع من الاخرى يرى متحركا الى جهة الاسرع بقدر فضله على الابطاء
ويمكن ان يقال اذا احدث حادثان متساويان بحسب القوة جسما بينهما
بحبله شد فيهما حبلان مثلا بحيث يقع المجرور بينهما بلا حركة الى جانب كل
واحد منهما اي ذينك يحس منه بدفع بالفعل اذ لا نعني بالدفع بالفعل الا انه
لم يعقهما مانع لحركت الجسم لا الدفع الذي يترتب عليه الاندفاع بالفعل
على ما يظهر من الامثلة السابقة فاذن يجتمع الميلان بالقسر ان المتدافعان
بالفعل فان قيل هما عرضيان لا ذاتيان قلت البديهة شاهدة بان احد
الجاذبين اذا ترك دفعه انجذبت الى الاخرى اسرع من انجذاب الحبل
المشدود بهما فيكون ذاتيا لا عرضيا لا اتفاق في الجواب قد سبق نقلا من الشيخ

ان حركة المجرور قسرى والقسرى غير الحركات الذاتية فيكون الميل المقتضى
لها ايضا ذاتيا فيكون الميلان ذاتيين لانا نقول قد جرت تمة ايضا ان علة
الحركة وان كانت قسرية عند الشيخ لكنه قائل بان مبدأها ليس حاصلا في المتحرك
ويجوز ايضا اجتماع مبدأيهما اى مبدأ الميل الطبيعي والقسري الى جهتين
مختلفتين والا لما كان وكذا الحجرين المختلفين الصغر والكبر او مختلفي الحجم في
الرخاوة والصلابة المرميين من يد واحدة بقوة واحدة مختلفين بالسرعة
والبطؤ لا انزح اى على تقدير عدم اجتماع المبدأين وانتفاء مبدأ الميل
الطبيعي بالكلية لا يكون في الكبير مبدأ ميل معاوق اريد به ما في الصغير
اكثر الكما في جميع ما يصلح ان يكون معاوقا فى اللازم بطلانه فالملزوم دم
مثله والظاهر ان المراد من مبدأ الميل الطبيعي نفس الطبيعة كما يظهر من
عباراتهم الا ان الاحرى بكون ظاهر الا يصلح ان يكون منشأ للنزاع
وان اريد به كيفية تقتضى المدافعة اعنى التى يسميها الشيخ ميلا على ما سبق
نعرض بان المعاوق في الحجر الكبير او الصلب يصلح ان يكون نفس الطبيعة
لكونها سارية في جميع اجزاء الجسم فيكون في الكبير والصلب اكثر مما في
الصغير والرخو فان الطبيعة وان كانت ح خالية عن الميل الطبيعي لاستيلاء
القوة القاسرة عليها لكنها مقتضية لعقا مقتضاها برد الى القاسر فمتى كان
اكثر كان تأثير القاسر في ازالته اقل وكان تأثيره فهو اقها في زوال القوة
القاسرة وعود مقتضاها اقوى ويجوز اجتماعهما ايضا اى اجتماع الميل الطبيعي
مع الميل القسري في جسم واحد الى جهة واحدة لانا اذا اوقفنا الى اسفل
بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بالطبيعة ويجوز اجتماع
الارادي والطبيعي كما في الانسان المنحدر من فوق واجتماع الثلثة كما في الانسان

المنحدر

المنحدر من فوق واجتماع الثلثة اذا دفعه آخر واجتماع الارادية والقسرية
كما في الانسان الصاعد اذا دفعه آخر اليه فان قيل ما شأن ما اشتهر
بينهم من ان القسر انما هو على خلاف الطبع او الارادة قلت لعلهم ارادوا
ان اثره يغاير اثرهما والا لو ارادوا ان يكون لهما اثر مغاير لا اثره وان توافقا
في الجهة واما لا ميل فيه لا طبيعي ولا غيره اى لا بالقوة ولا بالفعل اى لا يكون
فيه المدافعة بالفعل ولا مبدؤها الذى من شأنه ان يدفع لو لم يمنع مانع
استحال ان يتحرك قسرا والا اى وان تحرك ما لا مبدأ ميل فيه بقوة قاسرة
لوقعت حركته في المسافة في زمان الاستحالة وجود حركة بدون مسافة
منقسمة تنقطع جزءا قبل كلها قبله لا جامع البعد به وما يكون كذلك لا يكون
الا في زمان فنفرض جسم آخر ذا ميل معاوق وقوى بحيث يكون كرة الذى
نعرض للجسم الثالث ما يؤثر في المعاوقة فيتحرك في تلك المسافة بعين تلك القوة
في زمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع ان يكون الحركة
مع العائق كهى اى كالحركة لا معه اى لا مع العائق فبينهما نسبة مخصوصة
بالضرورة كالتضعيف اذ اى مقدارين نفرض من جنس واحد يكون بينهما
نسبة معينة فنفرض جسما آخر ذا ميل نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول مثل ان يكون الثاني نصف ميل الاول
فان الميلين وان لم يكونا من الزمان وسائر المقادير لكن مبدأهما اعنى الطبيعة
او ما ينشأ منها منطبع في الجسم المنقسم الى غير النهاية سار في اجزائه اما
بالذات او بالواسطة فيمكن تقسيمه على اى نسبة يراد فوجود جسم صاحب ميل
على النسبة المذكورة محال لا بد منه ولما كان ازدياد زمان ذى الميل لاجل بطؤه
اللازم من ميله المعاوق عن تأثير القاسر فكلما انتقص الميل ازداد السرعة

وكلما ازداد السرعة انتقص زمانه فيتقدر انتقاص ميله اي ميل ذي الميل
الثاني عن الميل الاول ينقص زمان حركته من زمان حركة ذي الميل الاول
فاذا كان ميل الثاني نصف ميل الاول كان زمانه ايضا نصف زمانه
وقد كان زمان عديم الميل نصف زمانه ايضا فزمان حركتي ذي الميل الثاني وعديم
الميل متساويان واذا ساوى زمان احدى الحركتين زمان الاخرى مع اتحاد
المسافة كانت الحركتان متحدتين سرعة وبطوءا فيكون الحركة مع العائق كهي
لا معه وفيه نظر لان ذلك اي زمانيتها انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة
الزمان بسبب المعاوق من الميل اي استحقاق كل حركة لزمان معين او الحركة
من حيث هي لزمان ما وتعينها لافرادها وذلك ممنوع فانها اي الحركة انما وقعت
في تلك المسافة تستحق لذاتها قدرا من الزمان لا يمكن تحققها بدونه مطلقا وذلك
هو محفوظ في الاحوال كلها اي سواء كان هناك عائق اولا وسواء كان
العائق قويا او ضعيفا لا يتفاوت ذلك الزمان اصلا والذي يزيد
وينقص لاجل قوة الميل وضعفه هو الذي يستحقه بسبب الميل المعاوق لان
ما لا يكون بازاء الميل لا يتفاوت بتفاوته كيف ولو كان الكل بسبب الميل
لا يمكن منع وقوع جزء ما لا ميل فيه في الزمان فلا يتم ما ذكرتم فاذا كان
مقتضى الحركة المخصوصة ساعة مثلا ومقتضى الميل الاول ساعتين كان مقتضى
الميل الثاني الف ساعة فزمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل الاول
ثلث ساعات وزمان ذي الميل الثاني ساعتان فان قيل الحركة المطلقة
لا تقتضي الا زمانا مطلقا ولا وجود الا للحركة المخصوصة المتصفة في نفس الامر
بسرعة وبطوء معين ولا فرض تساوي الاجسام فيما عدا الميل لم يبق ما يحصل
للتخصيص الى الميل فما لم يكن فيه ميل لا يكون فيه حركة فلا يكون الحركة من حيث

اي مقتضى اذ لا اقتضاء الا للموجود قلت يجوز ان يكون المخصص قوام المسافة
مع القوة القاسرة بمعنى ان تلك القوة تقتضي حركة مخصوصة على حد من
السرعة والبطوء في مسافة ذات قوام بشرط ان لا يكون في الجسم ميل و
حركة اخرى على حد آخر من السرعة والبطوء اذا كان ذلك الجسم ذا مبدأ ميل
معاوق كما يحصل الادراك التخيلي حد من السرعة والبطوء في الحركة علما
ان عدم امكان وجود حركة مطلقة بدون سرعة وبطوء لا يقتضي ان لا يكون
ذلك الزمان من مقتضى الحركة فان كثيرا من لوازم الماهيات مما لا يمكن
ثبوتها لها عن اتصافها بامور آخر سلمناه لكن الخ انما يلزم ما ذكرتم
من المجموع اي من فرض اجسام بليه على الوجه المذكور ولا يلزم من استحالة
استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه اذ يجوز ان يكون الاستحالة ناشئة
من الوضعين الاخيرين او من المجموع وانت جريان كل واحد منها في حكم في نفسه
ولا تنافي بينها ايضا على ما اشرنا اليه وما يكون كذلك لا يكون فيه استحالة لا باعتبار
الاجزاء ولا من حيث المجموع وان اعترض عليه بان الميل المعاوق يجوز ان ينتهي
الى حد لا يظهر بجزئه المفروض منفردا تاثير في المعاوقة حتى يترتب عليه التفاوت
بين الحركتين ان حمل تعداد النقص منه حصة صغيرة لا يظهر لها اثر في التعلل والمعاوقة
وبان النسبة بين الميلين عددية وبين الزمانين مقدارية وقد برهن اقليدس
على انه قد يوجد بين مقدارين نسبة لا توجد بين عددين اصلا ومما يدل على
عدم صحة ما ذكر انا اذا فرضنا ثلثة اجسام متحركة الى المركز احدها بالميل
الطبعي والقسري معا والثاني بميل ذلك القاسر مع ميل معاوق فيكون لا محالة
زمانه اطول من زمان الاول لمكان ضعفه والثالث ايضا كذلك الا ان نسبة معاوقة
الى معاوق الثاني كنسبة زمان الاول الى زمان الثاني فيكون زمان حركته نصف زمان الثاني اعني

ميل زمان الاول فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه بل مع ما يعلى القسر عن
الميل الطبيعي فهي اشد استحالة مما ذكر واعترض الامام بان حاصل كلامهم ان الشيء
اذا كان خاليا عن المعاوق كان ممتنع الحصول وذلك خلاف العقل فان الشيء عند عدم
المنافي والمعاوق يكون اولى بالحصول منه حال قيام المنافي والمعاند المقالة
الثالثة في احكام الافلاك لما بين في المقالتين السابقتين ماهية الجسم
واحواله العامة اراد ان يبين الاحوال المختصة باقسامه فاورد هذه المقالة
لاحوال الفلكيات مشتملة على مباحث الاول في احكام المحدد للجهات فقال
المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة اي الاينية ولا مركبا من اجسام مختلفات
الطبايع والا اي وان كان قابلا للحركة المستقيمة لست الا التوجه من جهة
الى اخرى ولو على محيط مثل دائرة فان فصل اعضاء وحركة يكون على محيط دائرة مثلا
للجهة تم ملت كالجهة في ان ذلك ههنا لا يتصور الا ان يكون جسم خارج عن المحدد
يحرك المحدد على محيطه ويستعمل من جانب منه الى آخر ولا يكون المحدد للجهات مطلقا
محددا كذلك او عود بسائطه الى احيازها الطبيعية فما اذا كان مركبا من طبائع
مختلفة والمكان عودها الى احيازها لا يكون الا بامكان حركاتها على سمت احيازها
بحركة انه مستقيمة للجهة فان قيل يجوز ان يكون تلك البسائط احيازا طبيعية متجاورة
بحيث يصح التركيب منها وهي في احيازها قلت على هذا بل على التقدير جواز ان
في الجزاء البسائط حالة التركيب اما ان يكون ما فيه على اشكالها الطبيعية اعني
الكرية فيلزم منها فرج ملزومة للخلاء او لم يكن بما فيه عليها ثم امكن لذاتها عودها
الى اشكالها الطبيعية وذلك العود لا يكون الا بحركة مستقيمة وقد علم مما ذكرنا انها
تركبها من اجسام متفقة الطبايع ايضا وكيف كان اي على التقديرين فالجهات محددة
قبله لما على الاول فكذا واما على الثاني فلان الجهات يكون متقدمة على اجزائه السابقة

او كان مركبا من طبائع مختلفة لا يمكن
زواله استحالة من جهة الى اخرى فيكون
كان قابلا للحركة المستقيمة

١٩٠

عليه فلا يكون المحدد قابلا للحركة المستقيمة لا بتمامه ولا بحسب اجزائه واعترض بان اللازم
ههنا هو تقدم الجهة عليه من حيث انه هو او اجزاؤه يتحرك لا من حيث الذات فيجوز
ان يكون تحدد الجهة متاخرا عن انه متقدما عليه من حيث حركته فعلى هذا كان الاولى
ان يترك لفظ قبله ويقال لو كان كذلك يلزم ان يكون الجهة متحددة بدونه لانه
اذا لم يكن مركبا من مختلفات الطبائع فهو بسيط اذ لا نعني بالبسيط ههنا الا ما لا يكون
مركبا منها وشكله كري لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة ويظهر
مما ذكر من انه لا يقبل الحركة المستقيمة بحسب اجزائه انه لا يقبل الخرق والالتيام
والا لكانت اجزاؤه قابلة للتفرق والالتيام الذي لا يكون الا بحركة مستقيمة
فيبطل ما ذكرناه من ان الجهة لا يكون متحددة قبله بل بدونه لا به ويمكن ان
يناقش بان افتراق اجزائه يجوز ان يكون بحركة مستديرة غير مستقيمة الجهة كافتراق
الجزء الاعلى من الرحى عن الاسفل بالحركة الدورية ولا يقبل ايضا الكون والفساد
بمعنى ان مادته لا تصلح ان تخلع صورة وتلبس اخرى لا بمعنى انه لا يوجد بعد ان
لم يكن ولا يعدم بعد ان كان لانه لامكانه قابل لهما لذاته والا فالصورة الكائنة
ان تكونت في غير حيزها او على غير وضعها الطالبة هي اياه وطلبت غير ذلك
الجزء المتكونة هي فيه او غير الوضع الذي كان للفاسدة بالنسبة الى الامور الخارجة
قربا وبعدا فتقتضيها ميل مستقيم بل مبدأه وان طلبت ذلك الحيز بان تكون في حيزها
الطبيعي فالفاسدة ما كانت حين وجودها في حيزها الطبيعي وكانت تطلب قبل
الفساد غيره لكونها في حيز غريب فالجهات متحددة قبله ولم يكن محددا لها
وما ذكر لا يدل الا على امتناع خلع صورة وقبول اخرى مخالفة للاولى في طلب
الحيز فاما امتناع خلع صورة وقبول اخرى موافقة للاولى في الحقيقة والحيز او في الحيز
فقط فغير معلوم مما ذكر وانما زدنا الوضع على الحيز ليتم على قول من لم يقل بكون المحدد

اجزائه وقابل للحركة المستديرة اذ ليس يجب له وضع معين بالنسبة الى ما يمكن
ان يسكن فيه فان اى وضع يفرض له ولاجزائه بالنسبة اليه يمكن ان يزول عنه
ويحصل وضع آخر والا لكانت اجزاؤه مختلفة فى الطبيعة لاختلافها فى اللوازم
يعنى الاوضاع المخصوصة التى يختص بعضها ببعض الاجزاء دون بعض
فلا يكون بسيطا هف وزوال وضع وحصول آخر على الوجه المذكور لا
يكون الا بالحركة ولما امتنع عليه الحركة المستقيمة تعين كونه قابلا للمستديرة
ومتحرك بالاستدارة والا لكان تخصيصه بوضع وبقاؤه عليه زمانا دون
وضع آخر تخصيصا بلا مخصص لما مر من استواء جميع الاوضاع بالنسبة اليه
قالوا ولما لم يجب له بالنسبة الى ما لا يحويه وضع مخصوص فاى وضع يفرض
لاجزائه بالنسبة اليه يكون ممكن الزوال عنه بالقسر بحركة مستديرة لامتناع
المستقيمة عليه ففيه مبدا ميل مستدير لما مر من ان ما لا مبدا فيه يمتنع تحركه
بالقسر واذا كان فيه مبدا ميل مستدير ولا قاسر ثمة يجب ان يتحرك بالاستدارة
وههنا بحث اما فيما نقل من كلام المص فلانه يجوز ان يختص بعض الاوضاع
لفاعل خارجى كيف ولو لم يكن فاعل مخصص لما تعين جهة حركته ولما صار
بعض اجزائه اولى بان يكون قطبا وبعض آخر منطقة ولا يلزم من زوال ما حصل
من الاوضاع وحصول آخر بعده ترجيح احد المتساويين على الآخر بل ترجيح
المرجوح اذ للحاصل بالفعل ترجح على ما هو بالقوة واما فيما قررناه على وفق
كلام القوم فلان بعد تسليم صحة ما دل على وجوب وجود مبدا الميل المذكور
فيما سبق لم يسلم ان الحركة عليه جائزة وليست بممتنعة لعدم الميل لقول يلزم
ان يكون فيه ميول متضادة غير متناهية لجواز زوال وضعه بالحركة الى جهات
غير محصورة وقد التزم ذلك ومنع وقوع الحركة بها كلها لجواز تخصيص الفاعل

بعضها المنافى لوقوع الاجزاء الا انه يلزم ح جواز ان لا يتحرك بشئ منها
اصلا لجواز منع الفاعل عنها الا ما يعينه ولعل الاشبه ان المحدد لما كان
اجزاؤه متشابهة واوضاعه بالنسبة الى ما يحويه سوية لا رجحان لشئ منها
على آخر لا يكون فيه ميل وتدافع الى جهة اذ الاندفاع اليها لا يكون الا لمزيد
خصوصية ما لها ليست حاصلة اولا بل اندفاعه اليها انما هو لميل يقتضى لامور
يقتضى ذلك ويكون ايجاد حركته على الاستقامة لاستدعائها تحدد الجهات قبله
لانه لا يوجد الميل المستقيم فيه وليس برطب ولا يابس والا لقبل الاشكال
بسهولة او عسر على ما هو شان الرطب واليابس فهو على تقدير قبوله للاشكال
المختلفة على احد الوجهين جائز فى ذاته للخرق والالتيام لما قيل من ان
قبول الاشكال الماخوذ فى تعريف الرطب واليابس هو ما يكون بالانفصال
والاتصال يدل عليه تفسير الشيخ الرطوبة بانها كيفية يقتضى سهولة التفرق
والاتصال واليبوسة بما يقتضى صعوبتهما ولا حار ولا بارد والا لكان صاعدا
فيما اذا كان حارا او هابطا فيما اذا كان باردا فيه اى فى المحدد ح ميل
صاعد لخفته يتحرك بها الجسم الى اعلى او هابط لثقله يتحرك بها الجسم الى اسفل
فيكون اى المحدد قابلا للحركة المستقيمة على كل من التقديرين وقد مر استحالته
واعترض بانه قياس للغائب على الشاهد وذلك لا يفيد اليقين اذ يجوز
ان لا يكون حرارة الفلك وبرودته موجبتين للخفة والثقل كما فى العناصر
اما لكونهما مخالفتين لما فى العناصر حقيقة واما لكون جرم الفلك غير قابل لهما
على ان الجسم فى حيزه الطبيعى لا ميل له سواء كان حارا او باردا او القول
بان ذلك على تقدير الخروج عنه ح بان هذا التقدير محال ولو سلم فالتقدير يستلزم
تحركه الى حيزه الطبيعى بالاستقامة **المبحث الثانى** فى احكام المتحركات السماوية

على العموم قال كل ما يتحرك بالذات دون الوضع من الاجرام السماوية فله قوى
جسمانية هي مبدأ قريب لتحريكه ومحركه البعيد هو الجوهر المجرد على ما سبق ونسبته
تلك القوى الى الفلك كالبساطة وعدم اولوية بعض اجزائه من بعض آخر
لان حركة الفلك ارادية لما عرفت الآن وكل ما يصدر عنه الحركة الارادية يجب
ان يصدر عنه حركة جزئية ارادية اذ لا تحقق للكلي بدون الجزئي وكل ما يصدر
عنه الحركة الجزئية الارادية يرتسم فيه ما يقع فيه الحركة من المسافة والاوضاع او
غيرهما وكل ما يقع فيه الحركة فهو منقسم وكل ما يرتسم فيه ما ينقسم بخصوصه يرتسم
فيه الصغر والكبر اي كل واحد منهما ولا شيء من المجردات كذلك اي مما يرتسم فيه
الصغير والكبير كما تسمع على القوى الجزئية الجسمانية ادراك المطلق فلا بد للفلك
من جوهر مجرد يدرك الحركة على الوجه الكلي على ما مر ومن قوى جسمانية يدرك بها
الحركة الجزئية والكل واحد منها اي من الاجسام السماوية المتحركة مبدأ حركة مستديرة
لكون حركاتها مستديرة وامتناع كونها بدون مبدأ مستدير فلا يكون في شيء
منها مبدأ حركة مستقيمة فان ذينك الميلين مما يمتنع اجتماعهما في جسم واحد
مطلقا اي سواء كان في زمان واحد او في زمانين لامتناع اقتضاء الطبيعة
ميلين متضادين لتضاد آثارهما اذ يقتضي احدهما التوجه الى جهة والآخر
الانصراف عنها وفيه بحث اما اولا فلانا لا نسلم التضاد بينهما وما ذكر في
بيانه لا يتم الا يرى ان الكرة المدحرجة والعجلة مشتملة على الحركتين من غير تدافع
نعم يتحقق التضاد بينهما ان لو اقتضى الحركة المستديرة انصراف مركز المتحرك
او ما في حكمه الى غير سمت الحركة المستقيمة وليس كذلك فلا تنافي بينهما ولا استحالة في
صدور امرين ليس بينهما تناف عن البسيط واما ثانيا فلانه لم لا يجوز ان يكون مبدأ
الميل مستندا الى طبيعة الجسم الفلكي ويكون الميل والحركة المرتبة عليه ايضا طبيعية وليس كذلك

لان

لان حركته ارادية والحركة الارادية يجوز ان يختلف بحسب اختلاف الارادات
اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون الارادية طبيعية لا يختلف مقتضاها ما دامت
الذات باقية فلا يجامعها ما يكون اثرا منافيا لاثرها اعني مبدأ ميل مستقيم
بحسب الطبع واما ثالثا فلان اقتضاء طبيعة واحدة ميلين متنافيين باعتبار
واحد ممتنع واما اقتضاؤها اياهما بشرطين فلا لجواز ان يكون الفلك بحيث اذا
خرج عن مكانه الطبيعي مال اليه بحركة مستقيمة كيف لا ولا معنى للحيز الطبيعي الا هذا
وان حصل فيه اقتضى الميل اليه ما مر واقتضى الحركة المستديرة فيه لا بد لنفيه من دليل
يعول عليه واستناد الامور المختلفة الى امر بسيط على هذا الوجه غير مستنكر وهل
يمكن ان يجاب عن الاول بانه لا اختلاف بين اجزاء البسيط في اقتضاء الحيز
وان كانت فرضية فان الماء كان كله عند وجوده عن مكانه مائلا اليه كذلك
كل جزء منه كذلك الا يرى انه كلما كان اكثر كان ميله اشد فكيف يجوز الانصراف
على بعض الاجزاء بالطبع عن جهة مع حركة بعض آخر اليها كذلك واما الكرة
المدحرجة فليست حركتاها طبيعتين بل احداهما اما طبيعية او قسرية والاخرى لازمة
من حيث انها لا يمكن الحركة الاولى بدونها لخصوصية ما فيهما او شيء آخر وليس كل
ما يلزم عن شيء في صدور افعاله الطبيعية عنه لخصوصية طبيعيا له قال الشيخ
والدحرجة ربما كان عن شيء خارجي وربما كان عن ميل طبيعي مع دفع او
حدث قسري وعن الثالث بان المدعي انه ليس له لذاته مع قطع النظر عن العوارض
ميلان متنافيان وما ذكرتم لا ينافيه تأمل واذا ثبت ان شيئا منها لا يقبل
مبدأ ميل مستقيم فلا يكون شيء منها مركبا من مختلفات الطبائع اذ لو كان
مركبا منها لامكن عود بسائطه الى احيازها وتشكلها الطبيعية وذلك
لا يكون الا بالحركة المستقيمة هذا الا ان يقال ان نقول الحكماء الحركة المستقيمة

للكل من حيث هو كل فيسل اذا كان في الكل مبدا ميل مستدير كان لكل
جزء كذلك فاذا كانت مايلة الى احيازها واشكالها الطبيعية يلزم اشتمال
الاجزاء على الميلين معا والملازمة الاولى الاولى ههنا ايضا في محل المنع وشكله
اي الشكل الطبيعي لكل واحد منها كري لبساطته ولا يقبل الكون والفساد
ولا الخرق والالتيام وليس برطب ولا يابس ولا حار ولا بارد وكل ذلك
لما مر في المحدد من ان كل واحد من تلك الامور المذكورة مقتضية للحركة المستقيمة
المستحيلة عليها وفيه نظر اذ بعض تلك الادلة لا يمشي في غير المحدد فان امتناع
اشتماله على مبدا ميل مستقيم لذاته او لاجزائه الملزومة لكونه بسيطا مستلزما
لكون شكله الطبيعي كريا ولكونه غير قابل للكون والفساد والرطوبة واليبوسة
والحرارة والبرودة انما هو لامتناع تحدد الجهات قبله واستلزام كل واحد مما
ذلك ومن البين انه لا يستحيل تقدم تحدد الجهات على غير المحدد وانما قال بعض
الادلة لان ما يدل على اشتمالها على مبدا ميل مستدير مشترك بين الكل لكونها
متحركات بالذات واقتضاء المتحرك بالذات اباء الا ان تحركها بالذات
ليس يتم بما قيل في المحدد اذ لم يثبت بما ذكر بساطتها بل بشهادة الارصاد بما قيل
المبحث الثالث في الفلك الاعظم وما يتعلق به واعلم ان المباحث
الاتية تحتاج الى تقديم حدود وتصديقات اما الاول فقد مر ذكر بعضها في بحث
الكم والكيفيات المختصة بالكميات ونحن لا نتحاشى عن ذكر بعضها ههنا ايضا
منضما اليه بعض اخر فنقول النقطة عرض ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا
والخط ما يقبل الانقسام في جهة فقط ويسمى بالنقطة ان كان منتهيا بحسب الوضع
والسطح ما يقبل الانقسام في جهتين فقط بحيث يسمى بالخط فقط او بالنقطة فقط او
بهما معا ان كان منتهيا بحسب الوضع والجسم ما يقبل الانقسام في الجهات

الثلث وينتهي بالسطح فقط او بالسطح والخط او النقطة او بهما جميعا و
الزاوية ما يحدث بين خطين او سطحين متلاقيين بحيث لا يتحدان فان اذا كانت
بحيث اذا قاطع المتلاقيان حدث اربع زوايا متساوية كانت قائمة
ويسمى احد المتلاقيين عمودا او قائما على الاخر اذا كان خطا مستقيما وقائما عليه
اذا كان سطحا والا فالزاوية الصغرى تسمى حادة والعظمى منفرجة والخط او
السطح مائلا على الاخر الكرة شكل مجسم يحيط به سطح مستدير يمكن ان
يفرض فيه نقطة تكون الخطوط المخرجة منها اليه متساوية وتلك الخطوط انصاف
اقطارها والخط المار بالمركز المنتهي في الجهتين الى المحيط قطرها وما كان
حركة الكرة عليه ولا يتحرك بحركتها محورها وطرفاها قطباها والفلك جسم
كري يحيط به سطحان متوازيان وقد لا يعتبر التوازي بينهما فيكون المتمم فلكا
وقد لا يعتبر التغير فيكون التعريف صادقا على التقدير الا انه يلزم قيدا اخر
ميل غير قابل للخرق والالتيام والانكسار ليلا يدخل الكواكب والبسائط العنصرية
والدائرة سطح يحيط به خط مستدير يوجد في سطحه نقطة يكون الخطوط المخرجة
منها اليه متساوية وتلك الخطوط انصاف اقطارها والخط المار بالمركز المنتهي
في الجهتين قطرها والقطعة المفروزة من محيطها بخط قاطع على اي وجه كان يسمى
قوسا وذلك الخط وترها واذا كانت القوس اقل من الربع كان باقيها
الى الربع تمامها والدائرة اذا كانت منصفة للكرة تسمى عظيمة والا كانت
صغيرة والعظيمة اذا كانت حركة الكرة عليها يسمى منطقتها وقطباها قطبا
الكرة وقطبا كل دائرة نقطتان على محيط الكرة من جنبتيها بحيث يكون البعد
بينها وبين محيط تلك الدائرة من جميع الجوانب على السواء والدوائر المتوازية
ما اذا اخرجت من جميع الجوانب الى غير النهاية لا تتلاقى او ما لا يتفاوت

البعد منها والخط المماس للكرة او الدائرة ما يلاقيها ولا يقطعها وان اخرجت
الى غير النهاية واما الثانية فمسائل ست هندسية كثيرة الدور في المباحث
يشار اليها حيث احتيج اليها وان احتيج الى ما عداها اشار اليه حيث
الحاجة اليه الاولى اذا ادورت الكرة على نفسها رسمت كل نقطة
لا تتحرك الا بحركتها سواء كانت منها او لا غير القطبين وما على سمتهما
على المحور في دورة تامة دائرة حقيقية موازية للمنطقة ان لم يكن عليها وما يتحرك
بحركته الخاصة ايضا مائلة عن حركتها ترسم ما يناسبه بالدائرة حلزوني الشكل
ان لم يتصل المنتهى بالمبدا وكلما كانت حركتها اقل كان بالدائرة اشبه
وتسمى تلك الدوائر مدارات تلك النقط وكل نقطة تكون اقرب الى المنطقة
تكون الدائرة المرتسمة منها اعظم وكلما بعدت عنها كانت اصغر وما كان
بعدها في احدى الجهتين مساويا لبعد الاخرى في الجهة الاخرى كان مدارا
متساويا وهي الثانية كل عظيمتين في كرة تتناصفان على تقاطعهما
وبالعكس الثالثة كل عظيمتين تتقاطعان على قوائم مرت كل واحدة منهما بقطبي
الاخرى وبالعكس الرابعة كل عظيمة تمر في كرة ما بقطبي دائرتين متقاطعتين
فانها تنصف كل قطعة منهما الخامسة كل عظيمة تقطع دوائر متوازية ولم تمر
بقطبيها فانها تنصف عظم المتوازية وتقسم سائرها بمختلفين على التبادل
والقطع المتبادلة من الدوائر المتساوية متساوية السادسة لا تكون
لدائرة واحدة اكثر من قطبين واذا تمهد هذا فلنرجع الى المتن والجسم
الذي يتحرك لذاته ويحرك جميع ما في جوفه من السماء والكواكب المركوزة
فيها من المشرق الى المغرب على خلاف توالي البروج بالعرض لا لان حركة
ما فيه بحركته كحركة المظروف بحركة الظرف لان ذلك مختص بالحركة الا

دون الوضعية بل لان النفس المتعلقة به قوية على تحريكه وتحريك ما فيه في
قريب من اليوم بليلته في اكثر المواضع دورة واحدة وهي ان تعود
كل نقطة على ما كانت عليه في ابتداء الحركة من الوضع والمسامتة مع امور
اخر تسمى ذلك الجسم الفلك الاعظم اذ لا فلك اعظم منه وليس فوقه شيء
لا خلاء ولا ملاء وانما قلنا يتم دورته في قريب من اليوم بليلته لان اليوم
الحقيقي عبارة عما وقع بين مفارقة الشمس عن نصف دائرة عظيمة كاحد نصفي
الشرقي والغربي من الافق او احد نصفي نصف النهار الظاهر والخفي بحركة الفلك
الاعظم وبين عودها اليه بعينه بتلك الحركة فاذا فرض كون الشمس غير
متحركة الا بتلك الحركة كان دورته تتم في ذلك الزمان بعينه فيوافق الدورة
اليوم بليلته اذا كانت الشمس حينئذ كنقطة منه غير متحركة الا بحركته لكنها ليست
متحركة على خلاف حركته فاذا عادت النقطة التي كانت الشمس بازائها من
الفلك عند المفارقة عن نصف العظيمة اليه معها بل يجب ان يمر عليه مطالع
ما قطعته بحركتها الخاصة الى التوالي حتى تعود الشمس اليه ويتم اليوم بليلته
فدورة الفلك اقل من اليوم بقدر ما دار بتلك القوس وانما قلنا في اكثر
المواضع لان عرض تسعين خارج عن ذلك الحكم اذ لو وجد هناك ساكن واذ قد
يكون اليوم اقل من دورة الفلك بقدر مطالع ما قطعته الشمس بوسطها
حيث كان طلوع بعض البروج وغروب بعض آخر معكوسين وهو ما بعد
عرض سو وذلك لان الشمس اذا كانت حين طلوعها في عاشرة الحمل مثلا
ثم اذا عادت الشمس الى الطلوع ثانيا كانت في حادية عشر منه وطلوعها في
ذلك الموضع قبل طلوع العاشرة التي يتم دورة الفلك مع طلوعها فقد تم اليوم
بليلته قبل تمام دورة الفلك بالمقدار المذكور ولان الدورة واليوم قد يتوافقان

حيث كان عرض البلد موافق لتمام الميل الكلي لان قطب البروج ثم يصل
الى سمت الراس في كل دورة مرة وينطبق منطقته على الافق لكونهما
عظيمتين مع تطابق قطبيهما فاذا كانت الشمس على النصف الشرقي من
منطقة البروج كانت على الافق الشرقي لامحة فاذا تحرك الفلك الاعظم حتى عاد
قطب البروج مرة اخرى الى سمت الراس فقد تم دورة الفلك وعاد معها الشمس
الى الافق مرة ثانية فقد تم الدور واليوم معا وهكذا في ايام كثيرة وقس
على اليوم الحقيقي اليوم الوسطي وهو مقدار دورة من المعدل مع وسط
الشمس اعني ما نط ح ك ماخوذا من المعدل وانما فعلوا ذلك لان منطقة
الشمس من منطقة مختلفة بالنسبة الى مركز العالم لاختلافها بالقرب والبعد
عنه ولاختلاف مطالعها لاختلاف ميلها عن المعدل على ما فصل في موضعه
فعلى هذا لو ترك فقد قرب وحمل اليوم في المتن على ما هو اعم من الحقيقة و
التقريب لكان وجها وليعلم ان اليوم اذا اطلق يراد به اليوم بليلة
في عرفهم الا ان يمنعه مانع وحركته اي حركة الفلك الاعظم تسمى الحركة الاولى
لانها اول ما يدرك من حركات الاجرام العلوية اذ كل من نظر الى النيرين
وساير الكواكب وشاهد طلوعها وغروبها وطلوعها ثانيا ما اطلعت
او لا حكم بحركتها بالحركة اليومية ومنطقة الفلك الاعظم تسمى معدل النهار
وفي بعض النسخ ومنطقة معدل النهار لتعادل الليل والنهار فيما تحتها
لا يختلفان الا بقدر ما يقتضيه اختلاف حركة الشمس سرعة وبطوءا وتعادلهما
حتا في جميع البقاع المسكونة عند كون الشمس عليها وقد يتعادلان حقيقة
فيهما اذا وافق بلوغ الشمس الى الاوج او الحضيض حين طلوعها او غروبها
وكان الاوج او الحضيض في احد الاعتدالين وقطباه اي قطبا الفلك الاعظم

يسمى قطبي العالم احدهما شمالي وهو ما وقع عن جانب شمالي المتوجه الى المشرق
على توالي البروج وهو قريب من كوكب جدي ولهذا يسمى قطبا والآخر
جنوبي لكونه واقعا في جنوب ذلك المتوجه ويحدث في المواضع التي تكون لجميع
الكواكب فيها طلوع وغروب بالحركة الاولى وهي المواضع التي تكون تحت
المعدل ويكون قطبا الحركة الاولى على الافق والافق منصفا لجميع المدارات
المتوازية الموازية لمنطقتها فيكون نصف كل منها ظاهرا ونصفها خفيا
فطلوع كل ما كان عليها وكذا غروبه ضروري ولو كان مركز كوكب في منتصف
قطب لا يطلع ولا يغرب بتمامه ما دام عليها بل احد نصفيه لا على التعيين طالع
والآخر غارب تارة مارة وتارة مائلة عنها في جانب قطب الشمال مبتاعد
عنها الى غاية ما ثم متقاربة الى ان يصل تارة اخرى الى سمت الراس واخرى
مايلة عنها في جهة قطب الجنوب كذلك مع لزوم معدل النهار السمت اي سمت
الراس غير زايل عنها والا لحصل المذكور لكل ما يتحرك بحركته من الثوابت
وغيرها وليس كذلك فعلم ان لها اي للشمس مثلا غير معدل النهار فيكون ثمة
مدار مائل عن المعدل يتحرك لغير الاولى واذا فارقت الشمس الثوابت بعد ان
كانت معها مالت عنها الى المشرق علم ان حركتها اي حركة الشمس غربية اي من
المغرب الى المشرق على توالي البروج لا شرقية تظن انها مغربية بسبب تخلفها
عن الحركة الاولى لبطوئها عنها والا لما مالت عن موازاة المعدل او حصل لها
جميع الميول والاوضاع التي لها بالنسبة الى المعدل والآفاق في كل يوم الا
ما تقتضيه مقدار تخلفها عن الحركة الاولى والدايرة التي تحرك الشمس في موازاتها
المتوهمة على سطح الفلك الاعظم كانها حدثت من تحليل مدار الشمس الى قطع العالم
بنصفين تسمى فلك البروج ودائرة البروج ومنطقتها ايضا انما تسميتها فلكا

بسمت الراس

الذم

فبالميل ز واما تقسيمها دايرة البروج فلانقسامها الى بروج اثنى عشر ومرورها
باوساطها وانما اولنا المتوازات بالمحاذات لان حركة الشمس انما هي على محيط
دايرة خارج المركز فلا يكون موازية لها اذ الدواير المتوازية المحيطة بعضها
ببعض لا يكون الا ما كانت على كرة واحدة وتقطع فلك البروج معدل
النهار على نقطتين متقابلتين كما مر في ب وعلى زوايا غير قايمة والا لمرت احدها
بقطب الآخر كما مر في ج وليس كذلك احديهما وهي التي اذا فارقتها الشمس
بحركتها الخاصة حصلت في الشمال يسمى الاعتدال الربيعي لاعتدال الليل والنهار
في جميع البقاع المعمورة عند وصول اليها ساعة طلوعها او غروبها وحصول
الربيع في معظمها والاخرى وهي التي اذا جاوزتها الشمس بحركتها حصلت
في الجنوب يسمى الاعتدال الخريفي للاعتدال المذكور وحصول الخريف في معظم المعمورة
عند حلول الشمس فيها ومنتصف ما بينهما اي ما بين الاعتدالين اي غاية بعد
المنطقة عن المعدل في الشمال يسمى الانقلاب الصيفي لانقلاب الزمان من الربيع
الى الصيف في معظم المعمورة عند وصول الشمس اليها ومنتصف ما بينهما اي غاية
بعد المنطقة عن المعدل في الجنوب يسمى الانقلاب الشتوي لانقلاب الزمان
من الخريف الى الشتاء فيه عند انتهاء الشمس اليها فاذا صح ما بين كل نقطتين
تلك النقط الاربع اي كل ربع ثلثة اقسام متساوية بثمانية نقط او كل ثلث
منها مساطرتان على ما يشهد به التخيل والبرهان ايضا ولو قسم ربعان مثلا
باربع نقط كذلك سقط هذه المؤنة وتوهم ست دواير عظام منصفة للعالم
مارة احديها بنقطتي الاعتدالين والاخرى بالانقلابين وتسمى هذه الداير المارة
بالاقطاب الاربعة لمرورها بقطبي المعدل وقطبي البروج لما ثبت في اكر ثاوذوسيوس
من ان عظيمة اذا مرت بغاية بعد العظيمتين المتقاطعتين مرت باقطابهما ايضا ويكون

بقطبيها

١٩٦

قطبا الاعتدالين لوجوب مرور كل من المنطقتين بقطبيها ايضا لما مر في ح وعدم
اشتراكهما في نقطة غيرهما بينهما وقطبا المارة بالاعتدالين الانقلابان لمرورها
بقطبي البروج وقطبي المارة معا فيمر انقلابين بقطبيها ولا اشتراك لهما الا في نقطتين الا بين
والقوس الواقعة من تلك الدايرة بين المنطقتين اذا لم يكن بينهما قطب او بين
القطبين اذا لم يكن بينهما منطقة يسمى الميل الكلي والميل الاعظم وتمام هما ما يقع
بين قطب احديهما ومنطقة الاخرى من جانب الاقرب والاربع بالنقط
الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي والاعتدالين ومقابلاتها اي وبمقابلات
تلك النقط الاربع التي هي ان الانقلاب الشتوي والاعتدالين على زوايا قايمة
فاذا تقاطع تلك الدواير الست كلها على قطبي فلك البروج لما مر في ح و
ينقسم بها الفلك الاعظم بل كل منها اثني عشر قسما كل قسم منها وهو المحصور
بين نصفي دايرتين متجاورتين من الدواير المذكورة وكذا كل قوس واقعة
منها من منطقة البروج يسمى برجا طول كل واحد منها ثلثون درجة وعرضه
مائة وثمانون وتقسم كل درجة الى ستين دقيقة وكل دقيقة الى ستين ثانية
وكل ثانية الى ستين ثالثة وهكذا الى التاسعة والعاشرة واسماء البروج ماخوذة عن نحو
ماخوذة من وقوع صور يوجدمن اجتماع كواكب ثابتة في مقابلاتها وقت
التسمية وان انتقلت الآن الصور عن محاذاتها بحيث لا يبقى من بعض الصور
في محاذاة برج يسمى بها الا اسمه فلو اراد احد ان يغير اسماءها ويضع اسماء
اخر بازائها او يضع بعضها بازاء بعض آخر فله ذلك الا ان الانسب ابقائها
على ما كانت عليه لئلا يتغير احوال الحركات وضبطها لكن الظاهر ان احكام البروج
وخواصها يختلف باختلاف انتقال الصور عنها وانتقال صورها اليه اذ معظم
التاثيرات انما هو لاجل الكواكب واوضاعها والا فالفلك الاعظم بل اي فلك كان

بسيطا لا اختلاف فيه اصلا فاختصاص بعض منه بخاصية دون اخرى غير معقول
فالى فلك الفلك الاعظم وان كان بسيطا الا ان لمنطقة الممتازة عن ساير
الاجزاء بسرعة حركتها نسبة الى منطقة الفلك الثامن ميلا بالكسه والبعد بعضها
اقل ميلا وبعضها اكثر فيجوز استناد تلك الخواص الى اجزاء منطقته لذلك قلت
وذلك وان كان احتمالا عقليا لكنه ممنوع شيء وهو ان المتقدمين الذين لا يثبتون
الفلك الاعظم بل يسندون الحركة الاولى الى الثامن يثبتون البروج فيه لا محالة
فلم يتمكنوا من ان ينسبوا الخواص الا الى الاجزاء التي كانت الصور فيها و
البروج ستة منها شمالية وستة جنوبية وثلثة من الشمالية اعني الحمل والثور
والجوزاء ربيعية اذ ما دامت الشمس فيها يكون ربيعا في اكثر المعمورة والثلثة
الباقية منها اعني السرطان والاسد والسنبلة صيفية يكون الزمان صيفا فيه عند كون
الشمس فيها وثلثة من الجنوبية اعني الميزان والعقرب والقوس خريفية لان زمان
مكث الشمس فيها يكون خريفا في معظم المعمورة والثلاثة الباقية منها اعني الجدي
والدلو والحوت شتوية لان مدة قطع الشمس اياها شتاء فيه ولما كان قرب
الشمس الى سمت الراس صيفا وزمان بعدها عنها شتاء وزمان كونها متوسطة
بين الغايتين البعد الشتوي والقرب الصيفي ربيعا وبين غايتي القرب الصيفي
والبعد الشتوي خريفا كان في خط الاستواء فيما قربت الشمس في كل سنة مرتين
بسمت روسهم صيفان اذا بعدت عنه في الجهتين بعدا اصلا لما في خط الاستواء
وحواليه فيما كانت طها في الجهتين ايضا بعد كان ثمة شتاءان وبين كل شتاء
وصيف ربيع وبين كل صيف وشتاء خريف والفصول اذا ثمانية من
اول الحمل الى اوسط الثور صيف ومنه الى اول السرطان خريف ومنه
الى اوسط الاسد شتاء ومنه الى الميزان ربيع ومنه الى اوسط العقرب صيف

٢٩٧

ومنه الى اوسط الدلو شتاء ومنه الى اول الحمل ربيع وانما قلنا اواسط كذا
دون وسطه كما هو الظاهر لان التحقيق الذي تقتضيه قضية الميل من ان العظيمتين
اذا تقاطعتا كان تزايد الميل على التناقص على ما بينه ثاوذوسيوس
في الاكر هو ان الشمس حين كونها فيما بين غايتي القرب والبعد حقيقة لا يكون
في وسط البرج في المتوسط بل اقرب منه الى الغاية القرب وانما قلنا كون الفصول
ثمانية اذا بعدت الشمس عن جنبتي سمت الراس بعدا اصلا لانه لو لم يكن
لم يكن الفصول ثمانية بل اربعة لكنها يكون مخالفة لفصول معظم المعمورة كما — الكيفي
على المتامل والدائرة الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفي منه يسمى الافق
وهي تنصف المعدل على نقطتين متقابلتين كما ح ب يقال لاحديهما نقطة
المشرق ومطلع الاعتدال لطلوع الاعتدال دائما عنها ولان الشمس اذا طلعت
عنها تعادل الليل والنهار ووسط المشارق لانها متوسطة بين غايتي
سعة المشرق في جهتي الشمال والجنوب وللاخرى نقطة المغرب ومغرب
الاعتدال ووسط المغارب لمثل ما ذكر ويقال للخط الواصل بينهما خط المشرق
والمغرب وخط الاعتدال والاستواء وينصف منطقة البروج ايضا على نقطتين
يقال لاحديهما درجة الطالع وه ولاخرى درجة الغارب والسابع
وه وقطباها ما يعطينا سمت الراس والقدم واعلم ان الافق اما حقيقية
وهي عظيمة منصفة للعالم مارة بمركز واما حسية وهي ايضا اسمان صغيرة مارة
على وجه الارض موازية للافق الحقيقي ودائرة رسم محيطها من توهم حركة خط
واصل بين الناظر وما ينتهي اليه شعاع النظر من الفلك مماسا على وجه الارض
مع ثبات طرفه الذي عند الناظر فطرفه الآخر قد يقع على محيط الافق الحقيقي
وقد يقع منه اما فوق واما تحت على ما بعضه قامة الناظر وقد بين ابن الهيثم

ان قامة الناظر اذا كان عليه اذرع ونصفا يكون الكائن الفلك اكثر من الحسي باربع
دقائق وست وعشرين ثانية فهي قد يكون عظيمة وقد يكون صغيرة، وطلوع الكوكب
وغروبه انما يتوقف بها دون الاولين والدائرة التي تحدث على وجه الارض
من توهمنا معدل النهار قاطعا للعالم موازية اياها لانطباق مركزها على
مركز العالم تقال لها خط الاستواء لاستواء الليل والنهار هناك دائما
وافاقه اي افاق خط الاستواء افاق الفلك المستقيم وافاق دولابية يكون
دور الفلك هناك مستقيما دولابيا يرى طلوع ما يطلع ثمة كارتفاع الدولاب
على خط الماء على الاستقامة وتقطع تلك الافاق حصة معدل النهار والدوائر
الموازية لها بنصفين على زوايا قائمة بالسادس عشر من اولى اكر بادوسيوس
لانها تمر بقطبيها ولما كان التفاوت بين الافق الحسي والحقيقي غير محسوس
بالنسبة الى الفلك الشمسي وما فوقها لعدم كون نصف قطر الارض وضعفا،
ذا قدر محسوس بالنسبة اليها يكون قطعها لها ايضا على التناصف حسا ويوقف
ذلك بالاحساس بطلوع احد المتقاطرين مع غروب الآخر فيكون زمان
مكث الشمس فوق الارض حسا وبالزمان مكثها تحتها ويكون الليل والنهار ابدا
متساويين وكذا زمان كل كوكب وخفائه لا تفاوت بينهما الا بقدر ما يقتضيه
حركتها الخاصة بحسب السرعة والبطوء فاذا كانت في النهار اسرع كان النهار
اطول من الليل واذا كانت ابطا كان اقصر منه واما ما دون فلك الشمس
فهو منفصل بالافق الاول من الحيثيتين يختلف بكون القطعة التي منه اظهر اصغر
من الخفية بقدر ما يقتضيه نصف قطر الارض واما بالثاني من الحسي فقد عرفت
حالها مما سبق وافاق المواضع التي فيما هو معدل وقطبي العالم اي لا يكون
احدهما على سمت رؤسها ثلثة اقسام احدها ما يكون عرضه اقل من الميل

الكلي وثانيها ما يكون عرضه مساويا بالتمام ويسمى تلك الافاق آفاقا مائلة لميل
المعدل عنها او اليها ولميل الافاق عن المعدل او اليها ولا يكون اقطابها اي
اقطاب تلك الافاق بالضرورة على محيط معدل النهار زائلة عن سمت
رؤسهم واقعا اما الى الجنوب او الى الشمال فاحد قطبي معدل النهار وهو الا
الى سمت رؤس ذلك الموضع مرتفع عن الافق بقدر زوال المعدل عن سمت
الرأس والقطب الآخر وهو الابعد عنها منحط عنها بذلك القدر على ما يشهد به
التخيل الصحيح عند تطبيق احدى العظيمتين على الاخرى اعني افق الاستواء الذي
قطبه على نفس المعدل وافق هذا الموضع في افتراق احديهما على الاخرى فانه
يجد الافتراق بين محيط احديهما وقطب الاخرى كما لافتراق بين قطب الاولى
ومحيط الثانية والقوس المحصورة بين المعدل وقطب الافق من الجانب الاقرب
او بين الافق وقطب المعدل يسمى عرض البلد وتمامه ما بين محيطيهما او قطبيهما
من الجانب الاقرب وتلك القوس من دائرة الارتفاع التي هي عظيمة مارة
بسمتي الراس والقدم وبنقطة يراد ارتفاعها عن الافق وكلما كان ارتفاع
القطب عن الافق او انحطاطه عنها اكثر كان عرض البلد اكثر وتقطع
تلك الافاق المعدل بمتساويين والدوائر الموازية له اي للمعدل النهار بمختلفين
اي تقطع ما تقطع منها بقطعتين مختلفين فانه اذا ارتفع القطب فقد يصير بعض
المدارات الموازية للمعدل ابدية الظهور وبعضها ابدية الخفاء وهي التي لا يكون
بعدها عن احد القطبين زائدة على ارتفاعه وانحطاطه فما يكون بعده مساويا
لارتفاعه او انحطاطه يماس الافق اما من فوق واما من تحت من غير طلوع
وغروب وما كان بعده اقل منه لا يماس الافق بل هي اما ظاهرة او خفية دائما
فالقوس الظاهرة من الدوائر المنقطعة بالافق بمختلفين فوق الارض في جانب

قرب

القطب الظاهر ميل الشمال فرضا اعظم من القوس الخفية تحتها وفي جانب القطب
الخفي ميل الجنوب بالعكس اي القوس الخفية اعظم من القوس الظاهرة فاذا كانت
الشمس في البروج الشمالية كان النهار اطول من الليل لكون القوس التي تقطعها
بالنهار اطول من القوس التي تقطعها بالليل وبالعكس اي كان الليل
اطول من النهار اذا كانت في البروج الجنوبية بعكس ما ذكر وفي بعض
النسخ فالقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب المرتفع فيه القطب اعظم
من الخفية تحتها وفي الجانب الآخر بالعكس فاذا كانت الشمس في البروج الواقعة
في الجانب المرتفع فيه القطب كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا كانت
في البروج الواقعة في الجانب الآخر وهو ظاهر غير محتاج الى التكلف وكلما ازداد
لكون البعد كان التفاوت بين قوسيها اكثر ثم كلما ازداد بعد الشمس عن
المعدل في جهة القطب الظاهر كان زيادة النهار على الليل اكثر وكلما بعدت
عنها في جانب القطب الخفي كان زيادة الليل على النهار اكثر ونهاية ازدياد النهار
وانتقاص الليل الى الانقلاب الصيفي وغاية ازدياد الليل وانتقاص النهار
الى الانقلاب الشتوي والمداران اللذان يكون بعدهما عن المعدل في جهتين على
السوية كان قسيهما متساوية على التبادل فيكون نهار احد المدارين مساويا
لليل الآخر وكل ذلك فيما اذا لم يبلغ عظم احد القوسين لسرعة حركة الشمس في
القوس الصغرى ولما فرغ عن ذكر خواص الآفاق المائلة على الاجمال شرع في
احوالها على سبيل التفصيل فقال ومتى تسامت الشمس في المواضع التي عرضها اقل من
الميل الكلي وهي التي فيما بين معدل النهار وفلك البروج الى سمت الراس
في كل دورة دفعتين لان بعد سمت الراس عن معدل النهار اي عرض البلد
اقل من الميل الاعظم الذي هو غاية بعد مدار الشمس عن معدل النهار وهو القوس

التي

التي تقع من الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة بينهما فالمدار المار بسمت رؤوسهم
يقطع فلك البروج على نقطتين ميلهما عن المعدل مثل عرض البلد وانقسمت منطقة
البروج بهما بقطعتين مختلفتين احديهما وهي العظمى يمر على سمت رؤوسهم في جانب
القطب الخفي والاخرى وهي الصغرى منهما يمر عنها في جانب القطب الظاهر فما دام
يمر القطعة العظمى على نصف النهار يكون المنطقة عن سمت الراس في جانب القطب
الخفي فيكون قطب البروج الذي هو في ذلك الجانب ايضا خفيا والآخر ظاهرا
وما دام يمر عليها القطعة الصغرى كان وضع المنطقة وقطبيها على العكس
وحين وصول النقطتين المذكورتين الى سمت الراس كانت المنطقة مارة
بسمت الراس والقطبان على الافق فما دامت الشمس في القطعة العظمى
يكون ظل نصف النهار في جهة الظل الظاهر وما دامت في القطعة الصغرى
يكون في جهة القطب الخفي واذا كانت في النقطتين لم يكن لها ظل ونصف
النهار عظيمة تمر بقطبي العالم وقطبي الافق وهي فاصلة بين نصفي الفلك
الشرقي الصاعد والغربي الهابط تنصف جميع المدارات اليومية
بنقطتين احديهما اعلى وهي اذا وصلت كوكب اليها يكون منتصف نهارها
ان كان له طلوع وغروب بالحركة الاولى والاخرى منتصف ما بين
المفارقة عن مماستها الاولى الى ان يعود اليه ثانيا وهي ان تقاطع الافق
على التناصف بنقطتين احديهما وهي التي في جهة القطب الشمالي نقطة الشمال
والاخرى التي في جانب الجنوب نقطة الجنوب والخط الواصل بينهما
خط نصف النهار وهذا الخط مع خط المشرق والمغرب يتقاطعان على زوايا
قائمة لكونه ما بين كل من نقطتي الشمال والجنوب وبين احدى نقطتي
المشرق والمغرب ربع الدور الذي هو قدر قائمة ولا تنتهي الشمس

في كل دورة الى سمت رؤوس المواضع التي يكون عرضها مساويا للميل الكلي
اي المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي الى دفعة وهي عند كون الشمس
في النقطة المذكورة وهي فيما اذا وصلت الشمس نصف النهار عند كونها على مدار
تلك النقطة وذلك المدار يماس فلك البروج ولا يقطعها فتلك المواضع اذا
ظل واحد لان الشمس اذا سامتت رؤوسهم لا يكون ثمة ظل وفيما لا يكون
كذلك يكون الظل شماليا في الوضع المذكور وفيما جاوز بعد سمت الرأس
عن المعدل ذلك اي الانقلاب الصيفي الذي مثله هو الميل الكلي لا تنتهي
الشمس الى سمت رؤوسهم اذ مدار ذلك الموضع لا يقطع فلك البروج وكانه
فلا تنتهي اليه الشمس اصلا اذ هي ملازمة لمنطقة البروج لا تخرج عنها اصلا
وفي المواضع التي يكون عرضها مساويا لتمام الميل الكلي اي التي مدار
الانقلاب الصيفي اعني اول السرطان في الوضع المذكور هي الدائرة الابدية
الظهور المماسة للافق من فوق على نقطة ومدار الانقلاب الشتوي هي اعظم المدارات
الابدية الخفاء مماس الافق من تحت على نقطة الجنوب ليس للشمس فيها اي في تلك
المواضع غروب وهي اي الشمس في الانقلاب الصيفي بل هي في الدورة الكاملة
فوق الارض بل قريب من دورتين اذا كان وصول الشمس اليه حين انتهائه
الى نقطة الشمال وذلك اطول ايام تلك المواضع وقس عليه الليل اذا
كانت الشمس في الانقلاب الشتوي وفي هذه المواضع اي التي يكون عرضها
مساويا لتمام الميل الكلي وينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الرأس
ينطبق دائرة البروج على دائرة الافق حين انتهاء القطب الى سمت الرأس
فح يكون الانقلاب الصيفي منطبقا على نقطة الشمال والانقلاب الشتوي على
نقطة الجنوب واول الحمل على نقطة المشرق واول الميزان على نقطة المغرب

فاذا مال القطب عن سمت الرأس نحو المغرب في جهة الشمال ارتفع النصف
الشرقي من فلك البروج دفعة عن الافق اذ لا يتصور بين الدائرتين العظيمتين
في كرة الا انطباق احديهما على الاخرى او التقاطع على التناصف والنصف
المرتفع هو الذي يتوسط الاعتدال الربيعي اعني من الجزء الذي يلي اول الجدي الى
الجزء الثاني لاول السرطان وانحط النصف المقابل له دفعة وهو الذي
يتوسط الاعتدال الخريفي اعني ما يلي اول السرطان الى ما يلي اول الجدي وتقاطع
دائرة البروج والافق على نقطتين قريبتين من المشرق والمغرب وقريبتين من نقطتي
الشمال والجنوب لان تلك النقط الاربع لما كانت عند الانطباق متماسة
لا يكون التقاطع الذي لا يكون الا بالحركة عليها ولا يكون حدود قوسي الظهور
والخفاء منها فيكون الجزء الثاني للمنقلب الصيفي يريد الطلوع من الجزء الذي يلي نقطة
الشمال في جهة الشرق والجزء الثاني للمنقلب الشتوي يريد الغروب على نقطة
يلي نقطة الجنوب في جانب الغرب وهكذا يطلع كل جزء من اجزاء النصف الشمالي
عن جزء من اجزاء النصف الشرقي من الافق ويغرب كل جزء من اجزاء النصف
الغربي من الافق فاذا تحرك الفلك نصف الدور طلع السرطان والاسد
والسنبلة من نصف الافق الشرقي الشمالي جزءا جزءا وغرب الجدي والدلو والحوت
في نصف الافق الغربي الجنوبي كذلك فيكون ح اول الميزان على نقطة المشرق واول
الحمل على نقطة المغرب واول السرطان في جانب الجنوب على نصف النهار على ارتفاع
ضعف الميل الكلي واول الجدي في جهة الشمال على نصف النهار تحت الافق بذلك
القدر واذا تحرك نصف اخر طلع الميزان والعقرب والقوس عن نصف الافق
الشرقي الجنوبي جزءا جزءا وغرب الحمل والثور والجوزاء في نصف الافق الغربي
الشمالي فينتهي ح اول السرطان الى نقطة الشمال واول الجدي الى نقطة الجنوب

وعاد الوضع الاول وفي المواضع التي ينتهي عرضها الى ربع الدور ينطبق
معدل النهار على الافق وينطبق قطب العالم على سمت الراس التي هي قطب
الافق والاظهر ان الموضع بلفظ المفرد اذ لا تعدد فيه اللهم الا ان يراد ما في
الجهتين معا او يراد ما هو بحسب الحس اذ الحس لا يتفاوت ذلك حدود فرسخ
ويصير محور العالم قائما على الافق لانطباقه على محوره الذي هو عمود عليها و
يدور الكرة اي كرة العالم بالحركة الاولى حوله اي حول ما ذكر من المواضع دورا
رحويه وتسمى افقه بالافق الرحوي فلا يكون لشيء فيها طلوع وغروب بتلك الحركة
بل انما يكون بالحركات الخاصة ومن ثمه لا يتعين هناك المشرق والمغرب
وكذلك الدوائر المنسة على سمتها بل جميع الافق يصلح للطلوع والغروب
من غير تفاوت ويبقى النصف من الفلك ظاهرا ابدا والنصف الذي يكون
عن المعدل في جهة القطب الظاهر وما دامت الشمس فيها يكون نهارا والنصف الاخر
منه خفيا وما دامت الشمس فيه يكون ليلا اعني ستة اشهر والسنة كلها يوم وليلة
والفاصل بينهما بحسب بعضه سرعة الشمس وبطوها هذا اذا كان النهار من طلوع
الشمس الى غروبها واما اذا كان من ظهور الضوء واختفاء الثوابت الى ما هو
ضدها يكون نهارها اكثر من سبعة اشهر وليلهم قريبا من خمسة اشهر على ما بينه
باودوسيوس في المساكن   في افلاك النيرين قال ولو كانت حركة الشمس
على محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلف آثار شعاعها بحسب اختلاف النواحي
شمالا وجنوبا فيكون آثارها عند كونها في احدى الجهتين على ميل معين من المعدل
بالنسبة الى الموضع الذي هي على سمت راسه والى المواضع التي هي عن طرفي
ذلك الموضع كآثارها في الجهة الاخرى على ذلك الميل منه بالنسبة الى ما يكون وضعه
بالنسبة اليها ذلك لان بعدها عن جميع النواحي وعن سمت الراس يكون بعدا واحدا

ح اي على تقدير كون حركتها على محيط فلك مركزه مركز العالم والتالي كاذب
بالمشاهدة لاختلاف تلك المواضع باختلاف آثار الشعاع من التسخين و
البحر وتوليد الابخرة وغير ذلك فانها في ناحية الجنوب اكثر واقوى منها في الشمالية وهذا
الدليل ظني اذ اختلاف تلك المواضع باعتبار تلك الآثار يجوز ان يكون
لاسباب سفلية او علوية وان كان بعيدا في الاولى ان يقال لو كان كذلك
لما اختلفت حركتها سرعة وبطوءا ولما اختلف جرمها صغرا وكبرا والتالي
كاذب اما الاول فلانه وجدوها تقطع ما بين الاعتدالين في جهة الشمال
في زمان اكثر من زمان قطعها ما بينهما في جهة الجنوب وتعرف كونها فيهما بما
غاية ارتفاعها لتمام عرض البلد واما الثاني فلانه وجد في الكسوف كثر
ظاهر على ما احس محمد بن اسحق السرخسي في اواسط زمان البطوء وحلقة نورا
باقية من الشمس محيطة بالقمر على ما شاهدها ابو العباس الايرانشهري في اواسط
زمان السرعة مع ان بعد القمر في الحالين واحد فعلم من ذلك انها بالنسبة الى مركز
العالم اختلاف القرب والبعد وانها في زمان البطوء ابعد منها في زمان السرعة
فبنى اي فحركتها اذن على محيط فلك خارج المركز اي يكون مركزه خارجا عن
مركز العالم بقدر نصف ما بين البعدين من التفاوت شامل للارض فلابد
من فلك موافق المركز يكون هذا اي ذلك في ثخنه لان جوفه مائلا الى جهة منه بحيث
يماس محدبه بنقطة مشتركة بينهما ومقعره مقعره كذلك وتسمى النقطة المشتركة
بين المحدبين اوجا لانها ابعد نقطة عن مركز العالم والنقطة المشتركة بين المقعرين
حضيضا لكونها اقرب نقطة اي ربع الى مركز العالم لما ثبت في سابع ثالثة الاصول
من ان كل نقطة في دائرة غير مركزها يخرج منها خطوط الى محيطها فاطول الخطوط
المارة بالمركز واقصرها تمام القطر منه وتماس المحدبين والمقعرين اوجا وحضيضا

حيث لم يثبتوا في الاجرام الاثيرية فصلا لا يحتاج اليه لا ضروري اذ اللازم
ليس الا ثبوت موافق مركز يكون هو في ثخنه على قدر معين من الميل لئلا
يلزم الخرق والالتيام او الخلاء ومن الظاهر المكشوف ان خارج المركز اذا
افرد عن ذلك الفلك بقي جسمان مختلفان احدهما حاو للخارج يكون غلظه
في جانب الحضيض ورقته في جانب الاوج ويسمى متمما حاويا والاخر محوي له
غلظه في جانب الاوج ورقته في جانب الحضيض ويسمى متمما محويا ويقال لجميع
الفلك الممثل لكونه مماثلا لفلك البروج في حركته وجهة وقطبا ومنطقة او على
محيط فلك صغير غير شامل للارض مركوز في فلك موافق المركز مغرق في
جرمه بحيث يماس سطحي ذلك الفلك بنقطتين مشتركتين احديهما وهي
البعد نقطة عن المركز تسمى ذروة والاخرى وهي اقرب نقطة على ذلك المحيط
من المركز تسمى حضيضا لما ثبت في ثامن ثالثة الاصول من ان كل نقطة خارجة
من دائرة يخرج منها خطوط الى محيطها قاطعة اياها وغير قاطعة فاطول القاطعة
هو المار بالمركز واقصر المنتهية الغير القاطعة هو الذي على سمته المركز وذلك
الفلك الصغير يسمى تدويرا وتكون الشمس مركوزة فيه بحيث يماس سطحها سطحه والمماسة
بالتماس فيهما لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون التدوير او الشمس زائدا على ذلك
ما هو فيه خارجا عنه فيلزم الخرق والالتيام او الخلاء او التخلخل والتكاثف واما
ان يكون مغمورا فيه غير منته الى سطحه فيلزم الفصل الذي لا يقولون به واذا فرض
التدوير والفلك الموافق الحامل لمركزه بحيث يكون منطبقا سطحاهما على سطح منطقة
البروج ويكون نسبة نصف قطر حامله اي نصف قطر التدوير كنسبة نصف
قطر الخارج الى ما بين المركزين وكان حركة الحامل موافقا لحركة الخارج قدرا وجهة
وحركة التدوير موافقة لها قدرا وجهة في القطعة القريبة ومخالفة لها في القطعة

المركز

البعيدة

البعيدة فتساوي الكل في اتمام الدورة يترتب عليه ما يترتب على اصل الخارج
من غير تفاوت فعند ما كانت الشمس في القطعة البعيدة كانت مع كونها بعيدة عن مركز
العالم بطيئة لان الحركة المرئية ح انما هي فضل حركة الحامل على حركة الشمس على محيط
التدوير الى خلاف جهة حركة الحامل واذا كانت في القطعة القريبة كانت مع
قربها الى سريعة اذ هي ح متحركة بمجموع حركتي الحامل والتدوير ويكون زمان البطوء
اكثر من زمان السرعة اذ البعد الاوسط بين السرعة والبطوء عن جنبي الذروة
والحضيض هما نقطتا مماس الخطين الذين خرجا عن مركز العالم الى محيط التدوير على ما برهن
عليه في المجسطي والخط الواصل بين النقطتين اعني الفاصل بين القطعة البطيئة والسريعة
يكون ممره تحت مركز التدوير لانه لو مر به لاجتمع في المثلث الحاصل من الخطين المذكورين
والخط الواصل قائمتان لما بين في السابع عشر من ثالثة الاصول انه اذا وصل بين
المركز والخط المماس للدائرة بخط كان عمودا عليه وذلك مستحيل لما بين في الشكل
الثاني والثلثين من اولى الاصول ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين ولو مر
فوق المركز لكان الخط الواصل بينهما اقصر من القطر لما بين في رابع عشر ثالثة
الكتاب المذكور ان اطول الاوتار في الدائرة قطرها فيلزم تقارب الخطين الى الجهة التي كانا
متباعدان فيها هف فثبت ان مروره انما هو تحت المركز فيكون القطعة البطيئة
اعظم من القطعة السريعة مع عدم اختلاف في حركة الشمس بالنسبة الى ذلك المحيط فيكون
زمان البطوء اكثر من زمان السرعة كما في اصل الخارج لكن بيان تساوي التفاوت
يحتاج الى زيادة تامل واعتبار فيقرب في احدى الناحيتين اي الجنوب في هذا
الزمان من الارض ويبعد عنها في الاخرى اي في الشمال على كل من الاصلين فيكون
غاية بعدها عن الارض في اوائل السرطان الا ان بطلميوس اختار الاول لانه اخف
بل لان حركتها ح تكون البسط منها على اصل التدوير لان على هذا الاصل يلزم اثبات

حركتى التدوير والحامل مع ان حركة التدوير على الوجه المذكور يقتضى مدار خارج
المركز يدور عليه مركز الكوكب واما على اصل الخارج فلا يلزم الا حركة الخارج
وليس اثبات المتمم لاجل الحركة بل لما اشرنا اليه سابقا واما حركة اوجها فيجوز
ان يكون بحركة فلك البروج ومن هذين الشكلين يسهل تصور ما ذكرنا،



واما القمر فلما كان يسرع تارة فى حركته من المغرب الى المشرق بالنسبة الى جميع اجزاء
فلك البروج اى لا يختص سرعته بجزء من اجزائه كما فى الشمس بل قد يكون فى جزء منه
وقد يكون فى جزء آخر منه وبطؤ اخرى كذلك دل على ان حركته ليست على محيط
فلك مع افق المركز والا لما اختلفت فى السرعة والبطؤ ولا على محيط خارج
المركز والا لما اختلف جزء السرعة والبطوء بل كان متعينا كما فى الشمس بل على
فلك صغير غير شامل للارض حتى اذا كان على احد جانبيه فهى اسرع وعلى الآخر
البطوء وهذا الفلك يسمى فلك التدوير واعترض عليه بانه انما يتم هذا الاستدلال
ان لو لم يكن الاوج متحركا او يكون حركته بطيئة كما فى الشمس واما اذا كان متحركا
حركة سريعة فيمكن ان يوجد ما ذكر بحركته والذى يدل على وجود التدوير ولا يكفى
الاكتفاء بالخارج انه لو لم يكن له تدوير بل خارج فقط لم يختلف زمان قطعه
لقوسين متساويين المبعدين البعد الابعد وايضا يكون حركته فى
فى البعدين على نهج واحد وليس كذلك اذ قد يكون فى البعد الابعد سريعة وقد

وقد يكون بطيئة وكذلك فى البعد الاقرب وفيهما ايضا شىء لان اللازم منهما
انه لا يمكن الاكتفاء بخارج واحد لانه اذا كان له خارجان متوافقا الحركة
فى الجهة دون القدر يمكن ذلك الاختلاف بسببهما كما لا يخفى على المتامل وهذا
الفلك اى فلك التدوير ليس مركوزا فى فلك موافق المركز والا لما ازدادت
سرعته اى سرعة التدوير او القمر اذا كان اى التدوير او القمر سريع السير فى
تربيع الشمس بل سرعته فيه دائما يكون على نسبة واحدة اذ التدوير فى هذا
الموضع اى على تقدير كون حامله موافق المركز لا يكون اقرب الى الارض
مما اذا كان فيه فى وقت آخر واللازم باطل لان القمر عند كونه سريعا فى تربيع
الشمس قد يصير سرعته ازيد مما كان فيه فى وقت آخر مع ان منتهى السرعة
على التقديرين فيه بل هو اى التدوير على محيط فلك خارج المركز ليقرب
التدوير من الارض تارة ويبعد اخرى فيحدث الاختلاف فى السرعة
ولما كان ازدياد السرعة فى تربيع الشمس وكانت السرعة بسبب كونه
قريبا من الارض كان فى التربيع فى الحضيض لكونه اقرب الى الارض مما عداه
فعلم فى تربيع الشمس من الطرفين على حضيضه اى حضيض خارج المركز فاوج
خارج المركز فى مقابلته اى مقابلة حضيضه او فى مقابلة التدوير ولا شك
ان عوده الى الحضيض بعد ان كان فيه لا يكون الا بعد وصوله الى الاوج فى
منتصف زمان العود فيكون فى المقابلة والمقارنة فى الاوج ولما كان التدوير
فى كل واحد من التربيعين فى الحضيض وفى الاجتماع والاستقبال فى الاوج دل
على ان الاوج يتحرك الى خلاف التوالى اذ لو كان ثابتا للزم كونه قبل المقابلة
بنصف برج مقربا فى الحضيض وبالعكس وقس عليه حال التربيعين واذا كان متحركا
الى التوالى الخ فاستحالة وصوله الى الحضيض الخ فى التربيع بعد المزايلة عن المقارنة

اظهر من ان يخفى وهما يدل على كون التدوير على محيط خارج المركز وان حركته على خلاف
التوالي وان حركة الاوج على خلاف التوالي اما الاول فلانهم وجدوا القمر عند المقارنة
والمقابلة في البعد الابعد مختلفا في البعد واذا كان ابعد كان ابطأ واذا كان
اقل بعدا كان سريعا وفي التربيعين في البعد الاقرب مختلفا كذلك واما انهم وجدوا
اختلافاته متزايدة على التدريج الى تربيع الشمس ثم متناقصة كذلك الى المقابلة
ثم متزايدة الى التربيع الآخر ثم متناقصة الى المقارنة مع عدم التفاوت بين كون
القمر في ذروة التدوير او حضيضه او في جزء آخر ولهذا يرى جرم القمر متفاوتة في
الكسوفات والخسوفات ودل ذلك على ان فلكا آخر يحرك الاوج الى خلاف
حركته هي حركة الخارج على خلاف التوالي بحيث يكون حركته اذا اضيف اليها وسط
الشمس مساوية لنصف حركة الحامل حتى اذا وصل فلك التدوير بعد المزايلة عن
المقارنة الى التربيع الاول الذي هو على توالي البروج نازلا في الحضيض يصل
الاوج من الجانب الآخر الى مقابلته فيجتمعان اي الاوج ومركز التدوير بعد
ان تقطع كل منهما ربعا آخر وذلك لا يكون الا عند مقابلتهما لوسط الشمس اي مجموع
حركتي المركز والاوج لا المقابلة التي تكون باعتبار تقويمهما واذا وصل فلك
التدوير بعد المجاوزة عن الاستقبال الى التربيع الآخر الذي هو على خلاف
التوالي نازلا في الحضيض مرة اخرى وصل الاوج الى مقابلته فيجتمعان اي الاوج
ومركز التدوير بعد ان قطع كل منهما ربعا آخر اعني عند الاجتماع فالمركز والاوج
يجتمعان في كل دورة دفعتين اي عند الاجتماع والاستقبال ويتقابلان دفعتين اي عند
التربيعين والشمس ابدا متوسطة بينهما اذا لم يكونا مجتمعين كما عند الاستقبال والاجتماع
والمراد بالدورة ههنا هي من مفارقة القمر عن الشمس الى ان يعود اليها وذلك
يكون في مدة دورة مع ما قطعه الشمس بحركتها الخاصة وهو قريب من برج والفلك

المحرك

عن منطقة البروج وقطبيه

المحرك للاوج يقال له الفلك المائل لميل منطقته وقطبيه او عن المعدل وقطبيه
ومنطقته اي منطقة المائل التي فيها منطقة الخارج والتدوير ليست في سطح
فلك البروج الذي هو مدار الشمس لميلان القمر عن سطح فلك البروج تارة الى الشمال
واخرى الى الجنوب والا لانخسف في كل استقبال لكونه مقابلا للشمس وكون
الارض متوسطة بينهما مانعة عن وصول ضوئها اليه لكنه [illegible] ولانكسف الشمس في
كل اجتماع لتوسط القمر بين الشمس والارض وليس سبب الكسوف الا هذا
واللازم باطل بل [illegible] وتقاطعه اياها على نقطتين متقابلتين
تسميان العقدتين والجوزهرين يسمى احدهما بالرأس والمسمى الشمالي والعقدة
الشمالية وقد تخص باسم الجوزهر وهي التي اذا جاوزها القمر حصل في الشمال
والاخرى وهي التي اذا جاوزها حصل في الجنوب تسمى بالذنب والمسمى الجنوبي و
العقدة الجنوبية ويراد بهما رأس التنين وذنبه لتشبيه الشكل الحادث من تقاطع
المدارين بالتنين وهما اي الرأس والذنب يتحركان الى المغرب لانه اذا حصل
كسوفان كليان في نقطة الرأس او الذنب احدهما اي احد الكسوفين بعد الآخر
وجد موضع الثاني من فلك البروج متأخرا عن الاول مائلا عنه الى المغرب فلا بد
من فلك يحركهما اليه والفلك المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر
اذ على محيطه النقطتان المسماتان بالجوزهر فللقمر ما ذكر هناك افلاك اربعة الاول الجوزهر
ويسمى ممثلا لمماثلته لفلك البروج في المنطقة والقطبين محدبه مماس مقعر فلك
عطارد ومقعره لمحدب الفلك الثاني للقمر اعني المائل وكلاهما يتحركان الى خلاف
التوالي وبحركة الجوزهر يتحرك جميع افلاك القمر الى المغرب فالمحرك للاوج
الى خلاف التوالي انما هو مجموع حركتيهما وحركة الجوزهر في كل يوم بليلته ثلث
دقائق وكسر حول مركز العالم بمعنى انه يقطع في ازمنة متساوية قسيا متساوية

او محدب فی ازمنة متساویة زوایا متساویة عند مرکز العالم وحرکة المائل
حوله فی کل یوم بلیلته احدی عشرة درجة وتسع دقائق وبهذه الحرکة یتحرک
الخارج الی المغرب والثالث الفلک الحامل فانه یتحرک الی التوالی کل یوم بلیلته
اربعا وعشرین درجة وثلثا وعشرین دقیقة والرابع فلک التدویر والقمر
مرکوز فیه کما ذکرنا فی الشمس علی اصل التدویر بحیث یکون مرکزه علی منطقته
وحرکته فی النصف الاعلی الی خلاف التوالی کل یوم ثلث عشرة درجة واربع
دقائق وبعد الاحاطة بوسط الشمس وحرکتی الجوزهر والمائل المحرکین للاوج
والحامل الی خلاف التوالی وحرکة الحامل لا تخفی وجوب توسط الشمس بین الاوج
ومرکز التدویر دائما واعلم ان الکرة المضیئة اذا استضاءت بها کرة اخری
فاما ان تکونا متساویتین او یکون المستضیئة اکثر او بالعکس فعلی الاول کان
المستنیر نصفها وکان الظل علی هیئة الاسطوانة وهو ظ وعلی الثانی یکون الظل
مع الضوء الواصل منها مخروطا مستدیرا راسه فیما یلی المضیء وقاعدته فیما ینتهی
الیه الظل ویکون المستضیء اقل من النصف والا فاما ان یکون المستضیء
نصفها او اکثر منه وعلی الاول یلزم اشتمال المثلث الحاصل من خطین علی سطح
المخروط حاسین للکرة علی طرفی قطر واحد ومن ذلک القطر علی قائمتین لما بین
فی الاصول ان الخط الواصل بین المرکز والخط المماس للمحیط عمود علیه وذلک
مستحیل لان زوایا المثلث مساویة لقائمتین لما بین فی الاصول ایضا وعلی الثانی
یلزم احاطة خطین مستقیمین بسطح وذلک ایضا وعلی الثالث یکون الظل مخروطا
راسه عن المستضیء فی خلاف جهة المضیء وقاعدته الوهمیة فی المستضیء
ویکون المستنیر اکثر من النصف والا یلزم احد المحذورین المذکورین آنفا
واذا عرفت ذلک فنقول الشمس اعظم من القمر فیکون المستضیء منها اعظم

فعلی

من النصف دائما وظله مخروطی هو بعض المخروط الاعظم الذی قاعدته عند الشمس
وراسه راس الظل ویحصل بین المضیء والمظلم منه دائرة صغیرة موازیة للقاعدة
یسمی دائرة الظلام واطلقوا علیها العظیمة لقلة التفاوت بینهما ویخرج ایضا
من الباصرة مخروطا شعاعیا الی القمر راسه فی الحدقة وقاعدته علی سطح القمر فالمرئی
من القمر اقل من نصفه لما مر آنفا والفاصل بین ما یری منه وما لا یری ایضا دائرة
صغیرة تسمی دائرة الرؤیة ولبعد القمر عن موضع الناظر لا یخرج من ان یکون مساویا
لبعد راس مخروط الظل عن قاعدته التی هی دائرة الظل او اقصر منه او اطول
وکل منهما اما مع تطابق سهمی مخروطی الشعاع والظل او لا فهذه ست صور فی الاولی
تطابق دائرتا الظلام والرؤیة ویحصل کسوف تام غیر ذی مکث بالنسبة الی
شخص واحد فی الاجتماع المرئی سواء کان حقیقیا او لا وفی الثانیة یحصل کسوف
تام ذو مکث ویکون بین الدائرتین قطعة دقیقة مظلمة متساویة الثخن وفی الثالث
یحصل کسوف غیر تام بل یبقی حلقة نورانیة حقیقتها ملتئمة من حلقتین محیطتین الشمس
محاطة ای من القمر وهی القطعة الدقیقة الباقیة بین الدائرتین واما الرابعة فعلی
فیها الدائرتان فینحرف التمام من الوجه المضیء ما بین حدبتی القوسین من جانب
الغرب فی اول الشهر ومن الشرق فی آخره فیری من جانب ما وقع فی دائرة
الرؤیة شکلا هلالیا اذا کان قدرا صالحا حتی لا یخفی تحت شعاع الشمس ویقوی
البصر علی ادراکه واما الخامس فعلی ثلثة اقسام لان الدائرتین المائلة احدیهما
عن الاخری اما ان لا ینتهیا الیه بذلک المیل الی التماس او ینتهیا الیه او یتقاطعا
فعلی الاول یکون القطعة الظلیة بین الدائرتین غیر متساویة الثخن وعلی الثانی
یکون شکلا اهلیلجیا وعلی الثالث ینحرف الثنیا ما بین الحدبتین حکما واما السادس
ففیه ایضا هذه الصور الثلث الا ان القطعة ههنا کانت مستضیئة لا ظلیة وبعد

ولی

متشابه

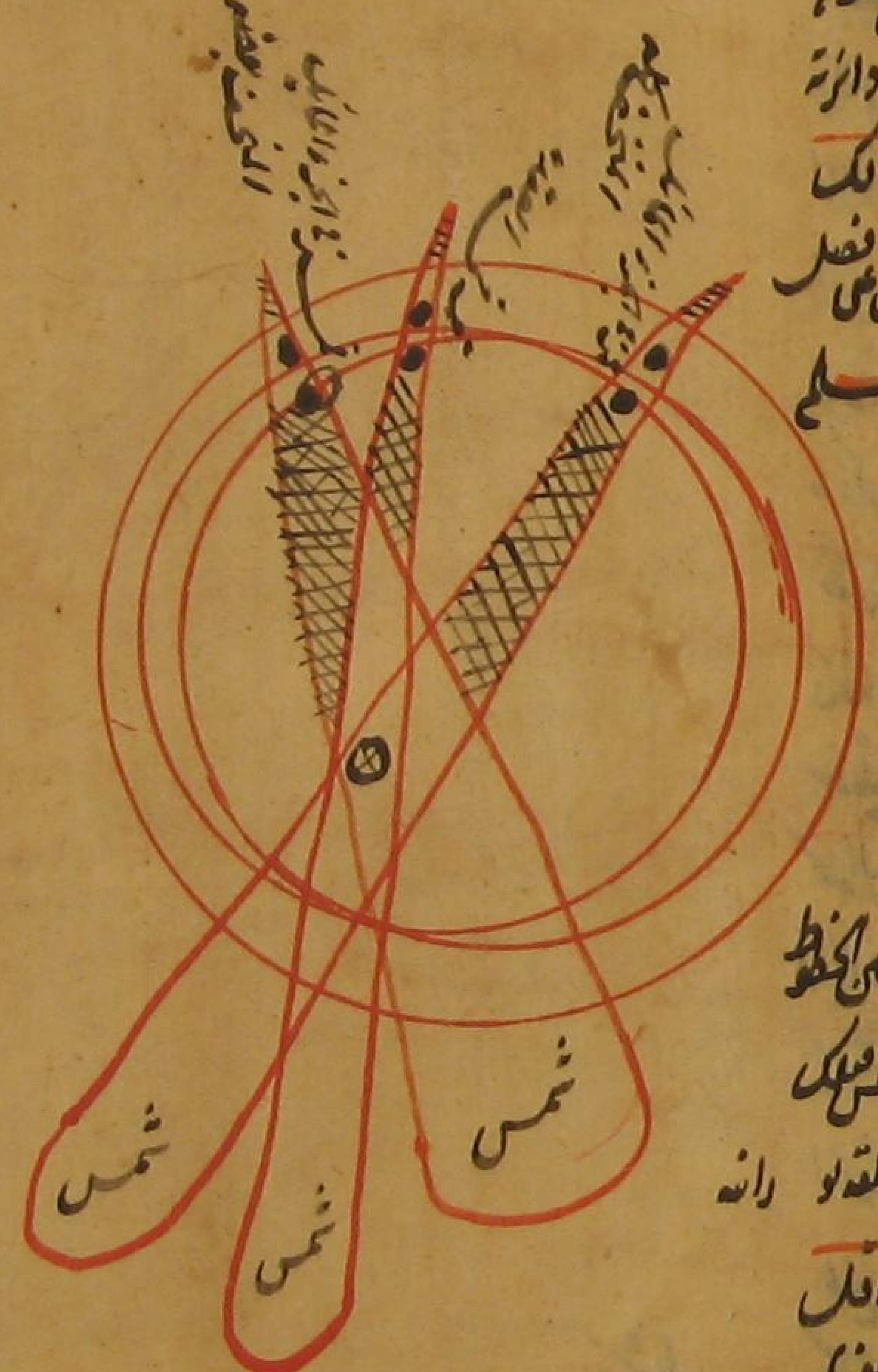
ان کان الوجه المضیء

الينا قد ربما يرى لائح اما ان يكون قطب القطعة المظلمة في جهة دائرة الرؤية او على
محيطها او في خلاف جهتها غير مسامتة الى مسامتة مركز دائرة الرؤية او على سمتها
فعلى الاول نرى القمر هلاليا وعلى الثاني نصف دائرة وعلى الثالث اهليلجيا وعلى
الرابع دائرة وليعلم ان رؤيتها نصف دائرة انما يكون عند التربيع الاول في بعد التربيع
الثاني بزمان قليل لا فيهما والا لزم اجتماع قائمتين في مثلث يحصل من خطين واصلين
من الناظر احدهما الى مركز الشمس والآخر الى مركز دائرة الظلام ومن خط واصل بين
الشمس ومركز ذلك لدائرة العالم عليها احدى القائمتين عند الناظر الذي هو في
حكم مركز العالم لكونه وترا لربع دور والاخرى على مركز دائرة الظلام لان الدائرتين
ح متقاطعتان على زوايا قائمة والخط الواصل من الناظر الى مركز دائرة الظلام
في سطحها فاذا عرفت حال تقاطع الدائرتين في هذا المقام عرفته فيما عداه بالمقايسة ظهر جميع
الى هاهنا والقمر جرم كمد مظلم في نفسه وليس اللون المدرك منه في الخسوفات واوائل
الشهور واواخرها عنه لذاته والا لرؤي في الاجتماعات ايضا بل ما يرى في الخسوفات
من اجل ان المخروط الظلي متفاوت بحسب الظلمة فما يلي السهم منه مظلم جدا حتى لو وقع
القمر فيه لا يرى اصلا وما يقرب منه الى المحيط مشوب بضوء ضعيف فاذا وقع القمر
فيه يرى بسبب ذلك الضوء الضعيف واما في اوائل الشهور واواخرها فلان القمر
وان لم يكن شفافا تاما كالافلاك لكنه لا يخلو عن شفافية فيرى ضوء الوجه المضيء من اجزائه
المظلم في الجملة الى قرب من التربيع وانما لا يرى في الاجتماع لاختفائه بحسب شدة ضوء
الشمس هذا لكنه يرد عليه انه اذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون ذلك الضوء منه وعدم
الرؤية في الاجتماع للاختفاء فان قيل لو كان كذلك لرؤي في التربيع وما بعده
قلت يجوز ان يكون عدم الرؤية ح لغلبة الضوء المستفاد على الضوء الاصلي
الضعيف والى بهم لمادة الشبهة عدم رؤية القمر في الخسوف الذي الا هو توهم

المظلم جدا ونوره مستفاد من الشمس كالمرآة المصقولة اذا حوذيت بالشمس والا
اي وان لم يكن نوره مستفادا منها بل يكون عن ذاته لما اختلف هيئات النور بحسب
قربه وبعده منها اي من الشمس مع ما يلحقه من الخسوف الكسيفي فاذا كان كذلك
كان احد طرفيه الذي يلي الشمس مستضيئا منها دائما على ما مر فاذا سامت الشمس
او قرب من المسامتة كان وجهه المضيء بضيائها اي لضياء الشمس مقابلا لها والوجه
الآخر الباقي على كمودته الينا فلا نرى نوره واذا بعد عنها بقدر مسير اليومي وهو
اثنتي عشرة درجة او اقل او اكثر على حسب اختلاف اوضاع المساكن وعروض
القمر وقلته وكثرته وفي جهة البلد او خلافها وصفاء الهواء وعدمه الى غير ذلك يرى منه
اي من الوجه المضيء هلالا على ما مر وكلما ازداد بعده عنها وازداد زاوية
تقاطع الدائرتين والبعد بين خرسهما يزداد نوره كل يوم الى ان يصل الى المقابلة
ولا يتوازى الدائرتان فيرا تام النور كدائرة مستنيرة ولا نرى تحدبه مع كونه كريا
لعله التفاوت بين الخطوط الواصلة الى اوسطه وبين الواصلة الى اطرافه واذا انصرف
عن المقابلة وتقاطعت الدائرتان على عكس ما كان قبلها انتقص نوره على تلك النسبة
الى ان يمحي ضوءه عن البصر بسبب انحراف الوجه المظلم الينا عند الاجتماع فيمحق عن
النظر وتقال لهذه الحالة المحاق وحدود المحاق ضعف ما هو من الشمس الى حد الهلال
والاجتماع قد يكون حقيقيا وهو الذي يكون مركز القمر والشمس على سمت خط خارج
من مركز العالم اليهما وقد يكونان مرئيا وهو ما يكونان على سمت خط خارج من موضع النظر
اليهما واعلم ان الشمس اعظم من الارض والا لكان نا امامتا وشي او يكون الارض
اعظم والاول باطل والا لكان ظلها اسطوانيا فيلزم انخساف القمر في كل استقبال لوقوعه
في ظلها وانقطاع نور الشمس عنه وذلك لان نصف قطر دائرة الكل الذي يساوي
نصف قطر الشمس ح اربعة اجزاء وخمسون دقيقة ونصف قطر القمر خمسة عشر دقيقة

وعشرون ثانية وذلك المجموع اعني خمسة اجزاء وخمس دقائق وعشرين ثانية اكبر من عرض
القمر اعني خمسة اجزاء ففي كل استقبال يتوسط القمر في دائرة الظل البتة فيحصل الكسوف
ويعلم من ذلك لزوم الانخساف في كل استقبال عند كون الشمس اصغر من الارض
بالطريق الاولى فيكون اعظم منها وظلها على هيئة المخروط المستدير راسه في سطح
منطقة البروج حقيقة اذا كان مركز حجم الارض بل حجم مجموع كرة الماء والارض مركز العالم
وحسا اذا لم يكن كذلك وقاعدته دائرة مشتركة بين المضيء من الارض بل مما يمنع
منه الظل والمظلم فهي صغيرة غير مارة بمركز الارض لما مر وهذا المخروط داير حول الارض
حسب دوران الشمس حولها على مقابلتها بحيث اذا اخرج من موضع مركز الشمس خط
الى الجزء المقاطر له من فلك البروج لكان سهم المخروط مصاحبه فمتى كانت الشمس تحت الارض
كان راس المخروط فوقها وكان الزمان ليلا واذا كانت فوقها كان المخروط تحتها
وكان الزمان نهارا ودائرة الظل دائرة تحدث على مخروط الظل من توهم سطح
بدائرة موازية لقاعدته مماسة لدائرة مرسومة على مركز العالم بعد مركز القمر منه قاطع
لمخروط الظل وما تحدث على القمر بانقطاعه بدائرة تماس الدائرة المذكورة عند مركزه
تسمى صفحة القمر وهي اصغر من دائرة الظل ولا لما انخسف بها كله ذا مكث اصلا فيكون
القمر اصغر من الارض بكثير وعلى هذا اذا كان القمر في الاستقبال في احدى نقطتي
الراس او الذنب او قريبا منها واصلا اليها او موضعا عنها في جزء يكون مثله
اقل من نصف قطري دائرة الظل والقمر توسط الارض بينه وبين الشمس وجرم
الارض اقل من جرم الشمس والا لانخسف القمر في كل استقبال على ما مر وليس
الواقع كذلك فيقع ظلها اي ظل الارض على شكل مخروطي وهو ظ لان الخطوط
الشعاعية الاتية من اطراف اقطار الشمس مماسة لكرة الارض على نقطة هي ابعد
من اطراف اقطار الارض لما مر فيكون في جانب تلك الخطوط في تلك الجهة على التقارب قبل

تلاقيها محدثا بها ظل مخروطي مستدير حسا لكونها اي الارض بل الارض وما
معها مما يمنع شعاع الشمس عن النفوذ فيها مستديرة حسا فان لم يكن للقمر عرض
بان كان في احدى العقدتين او كان عرضه بقدر فضل نصف قطر دائرة الظل
على نصف قطر القمر وقع كله في مخروط الظل وينخسف كله بانقطاع نور الشمس عنه و
بقائه على ظلامه الاصلي وقد يكون هذا الخسوف ذا مكث وقد لا يكون بحسب ازدياد
دائرة الظل وانتقاصها وعدم المكث ووجوده وبسبب بطوء كل واحد من
النيرين وسرعتهما وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري الظل اي دائرته
والقمر فانه يماس المخروط ولا ينخسف شيء منه البتة وان كان اقل من ذلك
اي من مجموع نصف قطريهما انخسف بعضه الذي وقع في دائرة الظل اي فضل
نصف قطريهما على عرضه ولاحظ هذا الشكل ليسهل تصور ما ذكرنا واعلم



ان القمر لكثافته اذا وقع فيما بين الناظر
والشمس يمنع نفوذ شعاع البصر اليها ونفوذ
شعاعها منه اليه اي ذهابها وهذه الحالة تسمى كسوفا
فعال وعند الاجتماع اي اجتماع القمر بالشمس ان لم
تكن له اي للقمر عرض مرئي سواء كان له عرض
حقيقي او لا كسف الشمس بمقدار صفحته اي قدر ما تقتضيه صفحة القمر وهو ما تقع بين الخطوط
الشعاعية الخارجة من البصر المماسة للقمر ذاهبة على هيئة المخروط منتهية الى الشمس فتلك
الخطوط ان انتهت الى نهايات اقطار الشمس كان كسوفا كليا والا بقي حلقة نور رانه
ترى حول القمر والا اي وان كان له عرض مرئي فان كان اي ذلك العرض اقل
من مجموع نصف قطري الشمس والقمر كسف بعضها الذي هو فضل مجموع نصفي
على العرض وان كان اكثر من ذلك المجموع لم تكسف اصلا والاولى وقع في بعض

النسخ وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن العرض اقل منه سواء كان مساويا له
او اكثر لم ينكسفا ولا يخفى بعد ما علم ان المعتبر في الكسوف هو الاجتماع المرئي
وان الكسوف يختلف بالنسبة الى الاشخاص والبقاع فقد يقع كسوف بالنسبة
الى بلد دون بلد آخر وانه قد يكون في بلد تاما وفي آخر ناقصا وانه قد يقع لعرض مخصوص
لا يقع لذلك العرض اذا كان في جهة اخرى وهذه الاختلافات لا يتصور في
الخسوف اذ هو واقع في نفس الامر لا يختلف بشيء من هذه الاعتبارات
ولان حركة القمر الى التوالي اسرع من حركة الشمس اليه يلحق القمر الشمس في ظل الارض
ايضا من جانب الغرب ويجاوزهما نحو المشرق فوقوع الكسوف والخسوف
انما هو لوصوله الى الشمس والى ظل الارض بالحركة الغربية فابتداء الكسوف انما
هو من الجانب الغربي وكذا الانجلاء واما في الخسوف فبالعكس ومن هذا الشكل يتصور
ما ذكر وزعم ابن الهيثم ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم ويتحرك على
نفسها حركة ما وبه تحرك بها كرة حول الارض



فاذا مال النصف المضيء الينا بحيث يرى منه
شيئا يرى هلالا ويتحرك بحيث يصير نصفها المضيء
كلها الينا عند المقابلة فنراه بدرا وعلى هذا يتحرك
دائما وهو ضعيف والا لما انخسف في شيء من
الاستقبالات اصلا لكون المضيء مواجها لنا في كل استقبال والحدس يحكم بهذا وان امكن
ان يناقش بانه يجوز ان يكون تحته فلك شامل او غير شامل مركوز فيه جرم كثيف
يمنع نفوذ الشعاع الى القمر اذا توسط بينه وبين الناظر كما في الكسوف و
يكون حركته على وجه لا يتصور بينهما الا عند استقبال مخصوص لكن كون ذلك الكثيف
بحيث يوجب الخسوف بالنسبة الى جميع البقاع يوجب زيادة بعد لهذا الاحتمال الذي

يجسم مادة النسبة اختلاف اوضاع الهلال بحسب اختلاف اوضاعه بالنسبة الى الشمس
يمينا وشمالا وقداما دليل على استفادة نوره من الشمس **البحث الخامس** في افلاك
سائر الكواكب واعلم انهم لما تأملوا فيها وجدوها تسرع تارة ثم تبطئ ثم تقف وتصير
متحركة الى التوالي وترجع عن الاستقامة الى خلافه فعلم ان حركاتها ليست على فلك واحد
وامثال هذه الاختلاف وان امكن ان يسند الى فلك موافق المركز وخارج او خارج حيث
لا امكان ان يكون حركة خارج على خلاف التوالي بحيث يكون حركته في البعد الابعد ابطأ
من حركة الآخر فيرى مستقيما وفي البعد الاقرب اسرع منها فيرى راجعا وفيما بينهما
حيث يتساويان يرى واقفا لكن الاختلاف غايته التعديل الى ما بين الاوسط
والتقويم ينافي ذلك لان الاختلاف وعلى هذا التقدير لا يكون الا بحسب ما بين
المركزين وذلك امر واحد لا اختلاف فيه اصلا فلزم فلك التدوير وكما ان حركة
الكوكب على محيط التدوير لا يتم الدورة وذلك الفلك لا يمكن ان يكون موافق المركز
لانه لو كان كذلك لم يختلف زمان اختفائها تحت شعاع الشمس في اجزاء بعينها
من البروج لان اختفاءها تحته انما هو عند كونها في ذروة تداويرها في وسط
الاستقامة فلا يكون ذلك الاختلاف من التدوير بل من حامله فيكون خارج المركز
فعندما كان التدوير في البعد الابعد كان الاختفاء اقل لسرعة سبق الشمس اياها
لزيادة بطوئها ح واذا كان في البعد الاقرب كان الاختفاء اكثر لكونها ح
اسرع بالنسبة الى ما كانت في البعد الابعد فلا يسبقها الشمس سبقها في البعد الابعد
ولان اي حالة من تلك الاحوال اذا قيست الى نظيرتها كالاستقامة الى الاستقامة
والرجوع الى الرجوع لا يوجد متشابهة بل يكون في بعض اجزاء البروج اكثر قدرا
وزمانا وفي بعضها اقل وذلك لا يتصور مع عدم الخارج واذا عرفت هذا فاعلم
فيما قال ولكل واحد من الكواكب الخمسة الباقية اي زحل والمشتري والمريخ

والزهرة وعطارد وتسمى متحيرة لصدور امور مختلفة عنها كصدورها عمن يتحير فلا يعلم
الى اين يذهب لوصوله اى لكل واحد منهما الرجوع الى خلاف التوالى بعدما كانا
منها بعد استقامة والبطوء والسرعة فى كل من حركتى الاستقامة والرجوع فى
جميع اجزاء فلك البروج اى لا يختص شئ من هذه الامور بجزء من اجزائه واذا قارنا
كل واحد منها كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق الى
ان يعود اليه مرة اخرى من جانب المغرب بعد قطع البروج فدلنا ذكرها لوصولها
على انه اى على ان كل واحد منهما فى فلك صغير اى غير شامل للارض زعما منه انه لا يتصور
فى السافل الرجوع وعدم عرفته بحمله فلك شامل للارض حتى يتصور قطعه بجميع فلك
البروج متوكلا الى المشرق وبجد كل واحد من الزهرة وعطارد المسميين بالسفليين
لكونهما تحت فلك الشمس على الرأى المشهور اذا بعد عن الشمس نحو المشرق وعند كونهما
مستقيمين متزايد سيرا يسيرا يسيرا ونظهر مغربا الى ان ينتهى الى حد ما ثم يأخذ فى الا
نتقاص الى ان يقف بحسب الرؤية حيث تتعادل الحركة الشرقية والغربية ولا يتميز
لاحديهما فضل محسوس على الاخرى ثم يرجع لازدياد الحركة الغربية على الشرقية
ويقارن الشمس فى وسط الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب ويظهر مشرقا ويتزايد بعده
عنها الى حد ثم يأخذ فى الانتقاص الى ان يقف ثانيا ثم يستقيم ثم يقارنها فى وسط
الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق مرة اخرى وهكذا فدل ذلك مع دلالته
على وجود التدوير على ان مركز التدوير لهذين الكوكبين تابعة لمركز الشمس
وان بعدهما عن الشمس شرقا وغربا على قدر نصف قطر التدوير غايته للزهرة سبعة
واربعون ولعطارد سبعة وعشرون وانهما تقارنان فى منتصف الاستقامة
والرجوع قال صاحب التحفة ان المركزين انما هى لتقريب الخفيين والا لاوجد
اختلاف اصلا بين غايتى البعد الصباحى والمسائى مع كون مركز التدوير جزأ

معين من فلك البروج بخلاف الثلثة الباقية يعنى زحل والمشترى والمريخ وتسمى هذه علوية
لكونها فوق فلك الشمس فان رجوعها فى مقابلة الشمس وان كانت مقارنتها فى وسط
استقامتها تفصيله ان بعد كل واحد منها عن ذروة تدويرها كبعد الشمس عن مركز تدويره
فاذا كان الكوكب فى الذروة فى وسط الاستقامة كانت الشمس ايضا فى مسامته مركز
تدويره واذا نزل الكوكب من ذروة التدوير الى حضيضه فى وسط رجوعه وصلت
الشمس الى مقابلة التدوير واذا انتهى الى الذروة ثانيا وصلت الشمس الى مسامتة
المركز ايضا ولنورد لوضوح ذلك مثالا لبعض السوالى عليه فنقول حامل المريخ يتحرك
الى التوالى لكل يوم احدى وثلثون دقيقة وفلك تدويره فى النصف الاعلى الى
التوالى ايضا ثمان وعشرون دقيقة فيكون مجموعهما مثل وسط الشمس وهى تسعة
وخمسون دقيقة تقريبا واذا كان المريخ على ذروة التدوير مقارنا للشمس وفى مركز
التدوير محاذ جزء من اجزاء فلك البروج لم يتحرك كل واحد منها بحركته الى مسافة
حتى صار بعد الشمس عن ذلك الجزء تسعة وخمسين دقيقة وعن مركز تدويره
ثمانى وعشرين دقيقة اعنى بعد المريخ عن ذروة التدوير وهكذا يتحقق جميع ما ذكر
فى تمام دورته ثم وجد غاية بعدهما اى بعد السفليين عن الشمس صباحا عند كونه
على طرف القطر الصباحى من التدوير ومساء عند كونه على طرف القطر المسائى
مختلفة القدر فى اجزاء فلك البروج فعلم ان فلك التدوير لهما يقرب من الارض تارة
فيرى اعظم ويبعد عنها اخرى فيرى اصغر وان مركزه على محيط فلك خارج المركز
اذ لا يتصور هذا الاختلاف لفلك موافق المركز وقد وجد بعد عطارد عن الشمس
الذى هو بمقدار نصف قطر تدويره فى آخر الجوزاء واول الجدى اعظم ما كان فى غيرهما
فعلم ان مركز التدوير فى هذا الموضعين اقرب الى الارض اى فى الحضيض ويلزم
ان يكون الاوج المقاطر للحضيض متحركا الى المغرب لانه مساو لمركز التدوير فى اول

المحل

الذي اذا كان التدوير فيه كان في الاوج اذ هو فيه ابعد مما كان في غيرها
سوى الميزان الى اول الجدي حصل في الحضيض وكان الاوج ح في
آخر الجوزاء او اول السرطان بالضرورة فيكون بعد المركز من اول الحمل
الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج على التوالي ومتى سار مركز
التدوير من اول الحمل الى آخر الجوزاء حصل في الحضيض ايضا فيكون الاوج
في اول الجدي في مقابلته فبعد المركز من اول الحمل الى التوالي اقل مما بين
اول الحمل والاوج الى التوالي مع ان بعد اول الحمل عن اول الجدي على التوالي
اقل من بعد آخر الجوزاء اليه كذلك ولزم اجتماعهما في اول الحمل ثانيا فلو كان
حركة الاوج الى التوالي لكانت اسرع من حركة المركز تارة اي في الصورة
الثانية وابطأ اخرى اي في الصورة الاولى بل في كل من الصورتين
وانه مح واذا كان كذلك اي اذا كان حركة الاوج الى خلاف التوالي
فمتى سار المركز من اول الحمل الى آخر الجوزاء انتقل الاوج من اول الحمل الى الجدي
على خلاف التوالي واذا انتقل مركز التدوير من آخر الجوزاء او من اول
الحمل الى اول الجدي على التوالي انتقل الاوج من اول الجدي او الحمل الى
آخر الجوزاء على خلاف التوالي فيحصل اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما
في اول الجدي وآخر الجوزاء وهو ظ والفلك المحرك له اي للاوج الى خلاف
التوالي يقال له المدير لادارته مركز الحامل حول مركزه ثم وجد البعد الصباحي
اي البعد الذي اذا كان الكوكب فيه كان مشرقا قبل الصبح والمسائي
اي البعد الذي اذا كان الكوكب فيه يرى مغربا في المساء في الحمل اعظم مما كان
في الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز العالم وانه اذا اجتمع في الميزان
الاوجان معا بخلاف ما اذا كان في الحمل فانه فيه مما كان اقرب الى الارض مما كان

في الميزان وابعد مما كان في غيرهما كان اوج الحامل فيه مع حضيض المدير وقد عرفت
ان خارج المركز لا يمكن بدون موافق المركز كان هو في ثخنه فلا بد لكل من
الكواكب الخمسة من فلك ممثل يكون خارجه الحامل للتدوير او المدير الحامل مركوزا
فيه على الرسم المذكور في فلك الشمس فيكون لكل واحد غير عطارد افلاك ثلثة
الممثل والحامل والتدوير واما فلك عطارد فلما كان له خارجان كان له اربعة
افلاك من هذه الثلثة مع زيادة مدير فيكون فيه اربع متممات اثنان للمدير من الممثل
واثنان للحامل من المدير واوجان وحضيضان اثنان من الممثل يسميان اوج
المدير وحضيضه واثنان من المدير ويسميان اوج الحامل وحضيضه هذه
هي ما في الهيئة المشهورة واما المتأخرون سيما العلامة الشيرازي فقد اثبتوا افلاكا
اخر لضرورات تستدعيها لا يليق ايرادها ههنا واما حركاتها فالممثل حامل الفلك
البروج حركة وجهة وقطبا لحركاتها اما ذاتية واما عرضية بحركة فلك البروج
واما مدير عطارد فيتحرك كل يوم الى خلاف التوالي مثل حركة مركز الشمس [illegible]
اعني فضل حركة وسطها على حركة اوجها وتسمى حركة المدير وحركة الاوج لكونه
في اوجها واما الافلاك الحاملة فانها متحركة على توالي البروج وعلى غير قطبي العالم
والبروج اما الزحل ففي كل يوم دقيقتان وللمشتري خمس دقايق وللمريخ احدى
وثلثون دقيقة وللزهرة تسع وخمسون دقيقة ولعطارد مثل ضعف حركة مركز
الشمس الى التوالي واما حركات التداوير فانها في النصف الاعلى على التوالي في كل
يوم لزحل سبع وخمسون دقيقة وللمشتري اربع وخمسون دقيقة وللمريخ ثمان وعشرون
دقيقة وللزهرة سبع وثلثون دقيقة ولعطارد ثلثة اجزاء وست دقايق وهذان الشكلان نظير ما ذكر

في عطارد وغيره



وامابين وجود الافلاك اراد ان يشير الى ترتيبها وتنضدها فى الفلك الاعظم القوى
على تحريك ما فيه من الافلاك يكون فوق الجميع اذ يدرك بالحس ان المحاط لا يقوى
على تحريك المحيط واما ترتيب ساير الافلاك فيعلم بطريقين احدهما اختلاف المنظر
وهو ما يقع بين طرفى خطين خارجين احدهما من مركز العالم والآخر من موضع
الابصار مارين بمركز الكوكب منتهيين الى سطح الفلك الاعلى فكلما كان الكوكب
اقرب الى الناظر كان اختلاف المنظر اكثر كما يشهد به التخيل الصحيح والبرهان
الهندسى ايضا فاذا كان لاحد الكوكبين اختلاف منظر دون الآخر او كان اختلافه
اكثر من اختلاف الآخر كان تحته والثانى طريق الكسف فاذا كسف احد الكوكبين
كان الكاسف تحت المنكسف ويعلم الكاسف من المنكسف لظهور لون الكاسف
دون المنكسف فاشار المص الى طريق الكسف بقوله ولما كان القمر يكسف الشمس
ويكسف عطارد وعطارد الزهرة والزهرة المريخ والمريخ المشترى زحل وزحل
الثوابت الى سبع فى ممر مع كون جميعها فى فلك واحد على الراى الاصح علم ان
فلك الكاسف تحت فلك المنكسف هذا لكن بقى الكلام فيما بين الشمس وما عداها غير
القمر فاراد ان يبين ذلك فقال ولما وجدت الزهرة فى بعض اجتماعاتها
بالشمس كانها شامة فى وجهها دون المريخ فانه لم يوجد كذلك اصلا علم ان فلك
الشمس فوق فلك الزهرة الذى هو فوق فلك عطارد وتحت فلك المريخ الذى
هو تحت المشترى وما فوقه ولما كان فى دلالة المذكور على المطلوب غموض قال هذا
قال الشيخ فان عدم رؤية المريخ كذلك يجوز ان يكون لاحتراقه تحت شعاعها او لعدم
وقوعه فى ممرها بل الحكم به انما هو اختلاف المنظر حيث لا اختلاف للمريخ اصلا
وللشمس اختلاف وان كان قليلا واما حديث الشامة فما اقناعى على ان بعضهم
زعموا ان فى وجه الشمس نقطة سوداء كالمحو فى وجه القمر ومن هذا يتبين ضعف ما قيل

راى

٢١٦

راى فى وجهها نقطتان احديهما الزهرة والاخرى عطارد لجواز ان يكون
احديهما تلك النقطة والاخرى عطارد نعم ما قال بطلميوس ومن تبعه الى انهما
فوق الزهرة استحسانا ليكون بين الكواكب كشمسة القلادة وليكون واسطة
بين ما كانت حركاتها ابطاء منها وبين ما كانت حركاتها اسرع منها
غياث الدين جمشيد
وقد اقام بعض مهرة هذا الفن الماهرين برهانا على هذا الراى ورايت لبعض
المهندسين تكرر ذلك اى كون الزهرة تحت الشمس ويعتقد ان فلك الزهرة
فوق فلك الشمس وقد بالغ صاحب التحفة فى ذلك بدلايل لاحت له فى الاجرام والابعاد
حيث لم يجد ما يدل على ان بعد الزهرة من الارض اكثر من بعد الشمس عنها ولما وجد
بعض
للشمس بعد مخصوص عن بعد الثوابت الى الشمال حين كانت فى الاعتدال الربيعى ثم
بعد الدهور الطويلة وجدت عند كونها فيه على بعد اكثر من ذلك البعد مختلفة عنها
فى جانب المغرب فدل على ان الثوابت تتحرك الى المشرق اذ لو لم تتحرك او تحركت
الى المغرب لما وجد على بعد اكثر بل على بعد مثله او اقل وقد وجد ايضا مواضع
الاوجات سوى اوج القمر واوج حامل عطارد مائلة الى المشرق حيث
وجد وغاية البعد فى جزء من اجزاء فلك البروج بعد ما وجد وها فى جزء
آخر منها فى جانب المغرب بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك
الثوابت اى بمقدار حركتها انما لان لكل كوكب فلكا ممثلا موافق المركز على ما
تحرك اوجه حركة مساوية لحركة الثوابت بالحركة الذاتية او العرضية الحاصلة من
تحريك فلك الثوابت اياها بتلك الحركة اولان كرة واحدة تماس سطحها
الاعلى مقعر الفلك الاعظم وادناها محدب فلك الجوزهر للقمر الموافق المركز
المتحرك بخلاف حركتها وافلاك الكواكب التى رجم المراكز فى ثخنها وتحرك جميعها
اى جميع الاوجات بل جميع الافلاك مع الثوابت الى المشرق اما تحريكها الاوجات

فلا رنا لكا جزآء منها وآما تحريكها افلاك الكواكب فلانها خوارج المركز فلو لم تحرك
بها لزم اما الخرق والالتيام واما التحلل والتكاثف او النمو والذبول
او التداخل والكل مستحيل على الافلاك واما تحرك الثوابت فلكونها مركوزة فيه
وهي اى فلك البروج او الافلاك كلها تتحرك بحركة الفلك الاعظم الى المغرب
لكون نفسها موجبه على تحريكها جميعا واعلم انهم لما وجدوا فى الاجرام الاثيرية
اختلافات شتى بحسب الحركات والابعاد ولم يتمكنوا من اسنادها الى فلك
واحد اثبتوا لكل من تلك الاختلافات فلكا يصدر هو عنه واما حصرها
فيما ذكروا فليس بضرورى اذ يجوز ان يكون وراء الفلك الاعظم او دون فلك
القمر او فيما بينها افلاك لا يطلع عليها الا علام الغيوب وكيف لا ولا يلزم ان
يكون مقعر كل محيط منها مماسا لمحدب محاطه بل يكون محدب المحاط هو مقعر المحيط
بحسب الوضع

المقالة الرابعة فى بيان العناصر واحوالها وما يتعلق بها
وفيها خمس مباحث الاول فى العناصر وفيه مسائل هى استدارة السطح الظاهر للارض
دون ما هو مغمور فى الماء فان استدارته مما لا يمكن اثباته بامثال ما ذكر من الدلائل
الآتية ولم يتعلق به غرض تعليمى ولكنه استدارتها موقوفة على عدم اعتبار
امتداداته الطولية والعرضية وغيرهما بل على كون كل واحد منها على هيئة الاستدارة
قال الارض ليست مستقيمة ذات قواعد مكثرة او على هيئة اسطوانة مستديرة
اولا فى طول المشرق والمغرب والا لكان طلوع الشمس على جميع المساكن
الواقعة فيما بينهما لسطح او فى سمت واحد من جانب الطول وكذا غروبها
عنها اى عن تلك المساكن دفعة وهو ظ لاستتارها به ولما اختلف الليل والنهار
طولا وقصرا بحسب تفاوت المساكن فى العرض مع اتحادها فى الطول والتالى
كما ذهب اليه الاول فلعوله لانا لما اعتبرنا ورصدنا خسوفا بعينه اى وسط

بحث المقالة الرابعة

الذى هو وقت معين وقت مقاطرة النيرين لم نجده فى البلاد الشرقية والغربية
فى وقت واحد من الليل بل نوجد فى اوقات مختلفة منه مثلا اذا وجد فى بلد
مشرقى فى آخر الليل وجد فى البلاد الواقعة من ذلك البلد فى الجانب الغربى قبله
على نسق واحد يعنى كلما كان البلد اقرب الى ذلك البلد كان وجدانه فيه
اقرب الى آخر الليل متفاوتة ومتساوية على حسب تفاوت المسافة بينهما
وتوضيحه ان التفاوت بين طلوعى بلدين واقعين فى خط الاستواء وكذا بين غروبهما
ساعة مستوية اذا كانت المسافة بينهما الف ميل ونصف ساعة اذا كانت
خمسمائة وعلى هذا وانه فيما وقعا فى غير خط الاستواء متوافقى العرض على تلك
المسافة اكثر مما بين طلوعى الاوليين او بين غروبهما بقدر ما تقتضيه تعديل نهار
ذلك الموضع واما الثانى فلان نهار خط الاستواء اثنى عشر ساعة ابدا
فيتزايد بحسب ازدياد العرض الى ان ينتهى الى ستة عشر ساعة بل الى
وعشرين فى آخر العمارة على ما ذكر بطلميوس فى جغرافيا ولا مقعرة اى ليست الارض
ذات تقعير فى امتداد المشرق والمغرب والا لكان طلوعها على اهل المغرب
قبل طلوعها على اهل المشرق فيما اذا كانا عديمى العرض او متفقى العرض واللازم
بط لان الواقع على خلافه وانما اشترط ذلك لان فى مختلفى العرض على ذلك التقدير
قد لا يكون اللازم كذلك بل كان على وفق المشاهدة على تقدير الكروية و
قد لا يكون اللازم كذلك ايضا اما الاول فلان اقل البلدين عرضا اذا كان اكثر منهما
طولا كان طلوع الشمس عليهما معا اذا طلعت عن نقطة تقاطع افقيهما على
الشرق اولا اذا كان طلوعها عن نقطة التقاطع فى جهة الشمال بل فى جانب
العرض وعلى الغربى اولا اذا كان عن النقطة فى جهة الجنوب بل فى خلاف جهة العرض
كل ذلك ظ عند التخيل الصحيح لكيفية وضاع افاق ذوات التقعير واما الثانى

فعلى عكس ذلك غير ما طلعت عن نقطة تقاطع الافقين كما لا يخفى واذا عرفت حال
البلدين عرفت حال بلدين يكون احدهما اكثر طولا وعرضا معا من الآخر
وغير ذلك مما كان في جهة او في جهتين على تقديري التقعير والكروية بل الارض محدبة
في ذلك الامتداد لانحصار الاحتمالات في الثلثة وبطل الاوليين واما ان الارض
ليست مسطحة في الامتداد الواصل بين الشمال والجنوب فلانها اي الارض لو كانت
مسطحة في ذلك الامتداد لما ازداد للسالك من جانب الجنوب الى الشمال ارتفاع
القطب الشمالي او انحطاط القطب الجنوبي ولو كان ايضا كذلك اي لو لم يرد
للسالك ارتفاع القطب وانحطاطه لما ظهرت له اي للسالك في ذلك الجانب
كواكب كانت قبله خفية عنه في الشمال ولا خفيت عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب
وهو ظ لكن التالي باطل بالمشاهدة فانه كلما سلك ذلك السالك ظهر ما ظهر وخفي
ما خفي وعلى نسق واحد مثلا اذا كان المسافة التي سلكها على خط نصف النهار
الف ميل ظهر ما ظهر قدر خمسة عشر درجة ومتى كانت نصفها كان نصفه ومتى
كان ضعفا كان ضعفا فاذا كان احدوداب الارض في هذا الامتداد مثل احدوداب
ذاتها الشرقي والغربي اذ الاعلى المستوية ايضا في مقابله خمسة عشر درجة من
المعدل ولو كانت الارض مقعرة في ذلك الامتداد لكان المتوغل في الشمال اكثر
خفاء القطب الشمالي والكواكب القريبة منه والمتوغل في الجنوب على عكس ذلك
والحس يكذبه بل هي محدبة في ذلك الامتداد ايضا لما مر فيكون سطح الظاهر الارض
كريا لما تبين ان احدوداباتها في الامتدادين على نسبة واحدة وظ ان المشرق
والمغرب ليسا بقطبين معينين بل يبلغ كل من سمتي المشرق والمغرب الى
ربع الدور تقريبا وكذلك الامتداد الواصل بين الجنوب والشمال غير معين بل كل
للمعمور من الارض طولا فثبت استدارة الامتدادين مطلقا على نسق واحد فثبت

استدارة الامتدادين مطلقا على نسق واحد ثبت استدارة الارض لا على ان
مشاهدة الآثار الدالة على استدارة الامتدادين مطلقا لما كانت غير متسقة وقع
في بعض النسخ اما فيما بينهما اي بين امتدادي المشرق والمغرب والجنوب
والشمال فلحصول كل من الامرين اي تقدم الطلوع وتأخره وازدياد ارتفاع القطب
وظهور الكواكب وانحطاطه واختفائها للسائر في تلك الجهة فان السائر
~~فيما بين المشرق والمغرب والجنوب والشمال فلحصول كل من الامرين اي تقدم~~
~~الطلوع وتأخره وازدياد ارتفاع القطب وظهور الكواكب وانحطاطه واختفائها~~
~~للسائر في تلك الجهة فان السائر~~ فيما بين المشرق والشمال مثلا يجد طلوع الشمس
اقدم وارتفاع القطب الشمالي اكثر مما كان قبله في المواضع القريبة بحسب ما يقتضيه
القرب والبعد على نسبة واحدة وقس عليه الامتدادات الباقية ولما ثبت استدارة
سطح الارض كان مظنة ان يسأل سائل ويقول كيف ادعيتم ذلك وفي ظاهرها
تضاريس وخشونات بسبب الجبال الشاهقة والوهاد الغائرة والكرة يبطل
كريتها بادنى تفاوت في سطحها الظ اجاب عن ذلك بان تلك الخشونات لا تخرجها
عن الكرية المطلوبة ههنا اعني الكرية الحسية لان الخشونات الكائنة على سطحها
بمنزلة خشونات تكون في ط بعض الاكر الصغار وكما ان الخشونات لا تخرج تلك الاكر الصغار
عن الكروية حسا كذلك تلك الخشونات لا تخرج الارض عن الكروية الحسية وقد اثبتوا
ان نسبة نصف فرسخ الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة الى ذراع واثبتوا
ايضا ان ارتفاع اعظم الجبال الواقعة عليها فرسخان وثلث فكان نسبة ارتفاع اعظم
الجبال الى قطر الارض كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع تقريبا فعلى التقدير كون كل من
الجبل والسبع كرة كان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة جرم سبع عرض
شعيرة الى كرة قطرها ذراع والارض عند السماء كمركز الكرة عند محيطها بمعنى ان البعد

الواصل بينهما من جميع الجوانب على السوية وانه لا مقدار لها محسوسا بالنسبة اليه اما الاول
فلما قال ووضعها اى وضع الارض بحسب الحس في وسط الفلك الاعظم غير مائلة
الى جهة لوجداننا الكواكب في جميع النواحي من الشمال والجنوب ثم المشرق
والمغرب وما بينها على قدر واحد بمعنى ان كان في جانب الشمال مثلا يرى قدر
الكوكب عند كونه فيه ايضا مثل ما يراه من كان في الجنوب عند كونه فيه ايضا
وعليه فقس والبيان الثاني في هذا المطلوب ان مركز حجمها منطبق على مركز العالم
ولا ميل لها منه الى سمت ما ولذلك لانخساف القمر في مقاطرة الحقيقية مع الشمس
او قرب منها في جميع الجوانب منها اعني قبلها او بعدها او في احد جانبي عرضها على نسبة
واحدة وللمقاطرة مركز دائرة ظل الارض للشمس دائما ولمرور سهم مخروط ذلك الظل
بمركز العالم ولتساوي الليل والنهار ابدا في خط الاستواء ولكون القطبين فيه
على الافق مطلقا ولا شك انه كلما ثبت تطابق المركزين ثبت عدم ميلها الى سمت مطلقا
لاستلزام كل منهما الآخر لكن لما اختص كل ميل بخصوصية كان ذكر افرادها مفصلة عن بعد
لزيادة الانكشاف والاطمينان فنقول مما يدل على عدم ميلها الى احد جانبي المشرق
والمغرب تساوي زماني ارتفاع الكواكب وانحطاطها مدة ظهورها وتساوي مقاديرها
عند كونها على الافق او على بعدين متساويين منها ومما يدل على عدم ميلها الى احد طرفي
الشمال والجنوب تطابق اظلال الشمس وقت طلوعها وغروبها عند كونها على المدار الذي
يتساوي زمان ظهورها وخفائها على خط مستقيم وتساوي ازديادات النهار في نصف
الدور اعني من المعدل المستوي الى المنقلب الصيفي لانتقاصه في النصف المقابل المستلزم
لتساوي الليل والنهار في وسطهما في جميع الآفاق المائلة وعلى تقدير الميل يقطع
الافق السماء بقسمين مختلفين اصغرهما ما ظهر فيه القطب الاقرب ويزداد صغرا
بازدياد ارتفاع القطب فيكون المنقطعان مختلفتي الاقسام وكذا المدارات في

في النصفين وبالعكس الى الطرفين فيختل النظام المشاهد المذكور ومما يدل على انها
ليست مائلة الى احد سمتي الرأس والقدم هو ظهور النصف من الفلك وانما تساوي
نقصان النهار الشتوي لزيادة النهار الصيفي النظير للنظير وتساوي المطالع
في الكرة المنتصبة مطلقا وفي المائلة عند كون الشمس في الاعتدالين وقد علم مما ذكر
عدم ميلها الى باقي السموات واما الثاني فنحو ما قال وليس لها عند الفلك الذي
وراء فلك الشمس قدر يعتد به وهي بخلاف ما دونه من الافلاك فان لها بالنسبة اليها
قدرا يعتد به ومن ثمه يكون القطعة الظاهرة من فلك القمر اصغر من الخفية على ما بين في موضعه
وذلك لانها لو كانت ذات قدر بالنسبة اليها لكان بين الافقين الحسي المنصفة
لها والحسي المار على وجهها تفاوت وليس كذلك لانا نجد ستة بروج ظاهرة
وستة خفية ابدا على ما يدل عليه طلوع كل من الكوكبين المتقاطرين مع غروب الآخر
وانقسام المدارات بالآفاق الحسية بحيث يكون نهارها الصيفي مساويا لليلها الشتوي
وبالعكس وتساوي الليل والنهار عند كون الشمس في المعدل وكون احكام مقاييس الظل
المنصوبة على سطح الافق في جميع نواحيها كاحكامها اذا انتصبت على مركز الارض وايضا
الارض ساكنة في الوسط بحيث ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم وليس لها اليه ولا
حركة اينية ولا عليه حركة وضعية اما الاول فلانا نجد بالتجربة ان الاثقال مائلة الى
المركز بالطبع ميلا مستقيما بحيث لو وصل بين المركز والموضع الذي انفصل منه ذلك
الثقل بخط مستقيم انطبق على سمت ذلك الميل لكون كل منهما عمودا على السطح الحسي
بوجه الارض بذلك الموضع اما سمت الميل فبالتجربة واما الخط الواصل فلما تبين في
أكر ثاوذوسيوس ولا تفاوت بين ثقل وثقل فيندفع الاثقال من جميع الجوانب
حتى ينطبق مركزها على مركز العالم وقد كان مركز حجمها منطبقا عليه فيتطابق المركزان
جميعا فلا يتصور لها ان يتحرك اليه وميل الثقل المطلق الى المركز لكونه حيزا طبيعيا له

فاذا وصل اليه سكن هناك كما ان الحيز الطبيعي للخفيف المطلق هو مقعر فلك القمر فاذا وصل
اليه سكن فكما انه لا يستغرب حصول النار في المقعر كذلك لا يستغرب سكون الارض
في المركز مع عدم اعتمادها على شيء وههنا مذاهب اخر الاول ان ميل الثقيل الى المركز
وسكونه ثمه لجذب المركز اياه واعترض عليه بانه لو كان كذلك لكان جذبه للاقل
ثقلا اكثر والاكبر بالعكس ويمكن ان يقال جذبه للثقيل انما هو لثقله فمتى كان الميل اكثر
كان جذبه اكثر والثاني انه لدفع الفلك اياه الى بعد لا ابعد منه للتنافر الكائن بينهما
واعترض بانه لو كان كذلك لكان دفعه لما هو اخف اكثر وليس كذلك والجواب ما مر
وايضا لو كان كذلك لكان دفعه لما هو اقرب اليه اشد وليس كذلك فان المدرة الهابطة
كلما كانت ابعد عن الارض كانت ابطأ وكلما ازدادت قربا اليها ازدادت
سرعة والثالث انه يجذب الفلك اياه من جميع الجوانب جذب المغناطيس للحديد
فيسكن بالضرورة في الوسط واعترض بانه لو كان كذلك لكان اذا انفصل من الارض
شيء بل يرمى به الى الفوق لم يتصل بها ثانيا ولم يعد اليها ابدا بل ينجذب الى الفلك
والرابع انها مجوفة محمولة على ما زعم بعضهم وفي نفس انها طبلية الشكل منبسط المقعر
فتسكن لذلك فوق الماء كما يسكن الرصاص المنبسط عليه وفيهما انه وان اندفع
بهما استبعاد استقرار الارض من غير عمد لكن استبعاد استقرار الماء من غير شيء يعتمد
هو عليه بعد باق على ان المذاهب كلها تقتضي ان تكون الارض في حيز غريب [illegible]
فاذا توهم خلوها عنه فاما ان تستقر ثمه او تميل عنه الى جهة حتى تنتهي الى الفلك و
يعتمد عليه فان استقرت يلزم ان يكون ذلك الموضع مكانها الطبيعي من غير حاجة
في استقرارها ثمه الى السبب ما ذكروا ان اندفع في جهة الى الفلك فمع انه يلزم ترجيح
احدى الجهات من غير مرجح يلزم ان تكون الارض صاعدة بالطبع الى الفلك كالنار
فيكون خفيفة لا ثقيلة فلم يكن فيها ما كان منشأ لاختراع هذه المذاهب اعني الثقل

وسكونها ثمه

طبلية در

واما الثاني

واما الثاني فمع لزومه ايضا ما ذكر في الاول لو تحركت من الوسط حركة اينية بعرضها
ما يعرض فيما اذا لم يكن في الوسط من الامور التي مر ذكرها ولانه اختلف المرئي من
الفلك والكواكب في جهة الحركة صغرا وكبرا يوما فيوما بحيث اذا تحركت مع
الفلك فاما الى احدى سمتي الرأس والقدم فيلزم الاختلاف بين مسافتي الذهاب
والاياب طولا وقصرا لما يرمى الى الفوق واما الى غيرهما فيلزم الاختلاف بالسرعة
والبطوء في حركة ما يرمى الى جهة الحركة والى خلافها بقوة واحدة وبحسب المسافة
فيما اذا كان الرمي في وقت هبوب الرياح من تلقاء سمت الحركة او سمالها وانما
اشترط ذلك الوقت ليظهر عدم اعانة الهواء ومنعه لاحد الرميين دون الآخر
والتجربة يكذبه والملازمة في كل ما مر واما الثالث فلانها لو تحركت حركة
وضعية الى احد القطبين لظهر ما مضى في جهة الحركة من الكواكب وبالعكس وليس كذلك
ولكن منهم من زعم انها تتحرك من المغرب الى المشرق كما انهم رأوا للكواكب حركات
بطيئة الى الشرق وحركة سريعة الى الغرب ولكان اسناد الحركتين المختلفتين مطلقا
اي سواء كانتا بالذات او بالعرض او مختلفتين الى جسم واحد مستحيلا عندهم
والحركات البطيئة كانت مختلفة فلم يمكن اسنادها الى الارض فاسندوا السريعة
اليومية اليها اسناد حركة الساحل الى السفينة فظهور الكواكب في المشرق
وخفاؤها في المغرب لذلك لا لحركة الفلك الاعظم فانه عندهم ساكن ليثبت له حركة
والكل ان يقال فانه ليس بثابت عندهم وان اريد بالفلك الاعظم المحيط بجميع الافلاك
اعني الفلك الثامن على هذا التقدير كان الحق ان يقال فانه متحرك حركة بطيئة
نحو المشرق وهو باطل لكن بطلانه لا لانه لو كان كذلك لما كان الطائر ونحوه من
السهم والسحاب المتحرك الى البلاد الشرقية يلحقها لكون حركة الارض اسرع
بكثير من حركته لعودها الى الموضع الاول الذي ابتداء منه الحركة وقطعها جميع الدور

بعد ما اذا تحركت مع

الاعظم

يكون

ك

الذى هو اربعة وعشرون الفصل فى اليوم بليلته الذى هو اربعة وعشرون ساعة
فقد قطعت فى كل ساعة الف ميل اعنى ثلثمائة وثلثة وثلثين فرسخا وثلث فرسخ وكانت
من تلك المتحركات تتحرك هذا القدر او قريبا منه وان لا نرى الطير والسحاب والدخان
فى الهواء كما لا نرى فى السفينة ما على الساحل واقفا وان لا يمر الخط المستقيم الواصل
بين موقع السهمين المرميين شمالا وجنوبا بموضع الرامى لحركته بحركة الارض من
مكث السهمين فى الهواء الى المشرق وان لا يعود المرمى فى الهواء الى موضعه والاول
بل يقع منه فى الجانب الغربى منه وان يكون حركة مثل الطائر والسهم الى خلاف جهة
حركتها اسرع منها الى جهتها والكل خلاف الواقع والوجه الاول من تلك الوجوه كما يدل
على عدم حركة الارض الحركة اليومية كذلك يدل على عدم حركتها حركة اسرع من حركات
تلك المتحركات الارضية والوجوه الباقية تدل على عدم حركتها حركة محسوسة وانما قال
ببطلانه ليس لما ذكر لان الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الهواء المتصل بالارض يتحرك
على وفق حركة الارض او تشايعها فى حركتها كما يتابع الاثير للفلك على ما يدل عليه حركات
ذوات الاذناب ومنع متابعتها للفلك ودعوى انها متحركة بنفوس متعلقة بها
حركتها تارة موازية للفلك واخرى مائلة عنه بدلالة ميلها عن سمت حركته كلام على السند
الاخص والجواب انه لو كان الهواء تابعا للارض لما وقع الجبال المختلفة صغرا
وكبرا المرميان الى الفوق من سمت خط واحد كخط نصف النهار على ذلك الخط او على خط
موازٍ له بل يقع الكبير من الصغير فى جانب الغرب لان تحريك الهواء فى الخفيف اكثر من تحريكه
للثقيل واجيب عنه بان المراد بتبعية الهواء انه يتبعها مع جميع ما فيه من الجبال كان اكبر
صغيرا كان او كبيرا لا ثقلا لو كان الهواء متحركا تلك الحركة السريعة لزم ان نحس بتلك الحركة
وان لا نرى السحاب والرياح سيما الضعيفة متحركة نحو المغرب ولا يمتنع حركتها الى
خلاف جهة حركة الارض لانا نقول جالس السفينة اصدق مكذب لذلك فانه لا يحس بحركة

هواء داخل السفينة ويرى المتحرك حركة صعبة الى خلاف جهة حركة السفينة كالهواء المتحرك
بالمروحة ونحوها ويتحرك هو اليه نعم لو لم يكن تحس متحركين بحركة الارض ولا جالس السفينة
متحركا بحركة السفينة لكان الامر كذلك بل بطلان هذا الراى لكونها ذات مبدأ ميل مستقيم
الى السفل فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة والا لكانت ذات مبدأ ميل مستدير
فكانت ذات مبدأين متضادين وهو باطل لما مر عليه وما يدل على عدم حركتها
نحو المشرق يدل على عدم حركتها نحو جهة اخرى ايضا وانما سلك الاوائل مسلكين
دون مسلكه المصنف اما لانه فلسفى لا تعليمى وهم يتحاشون عن استعماله فى مطالبهم
وهى اى الارض باردة لانها اذا خليت وطبعها يدرك منها البرودة بالحس
ظاهر صحة هذا الحكم موقوف على تحقق كونها خالية عن الامور الخارجة من المسخنات
والمبردات وعلى الاحساس بها فى ذلك الوقت مع العلم بالخلو كذلك وكثافتها لا تدل
على برودتها لان الكثافة ليست خاصة للبرودة بل يكون للسواد ايضا ولئن سلم فانما
يدل على برودتها فى الجملة واما على الخلو طبيعة فلا ويمكن ان يقال برودة كل ما يكون
الارضية فيه غالبة مع ثقلها وكثافتها اوجب الجزم ببرودتها ويابسة بالحس
ولان اليبوسة هى الكيفية التى بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بعسر والارض
اذا خليت وطبيعتها تكون كذلك فتكون يابسة وفيه ايضا ما مر انفا فان من الاجسام
الرطبة كالماء ما يعرض له ما يعسر معه تشكله بالاشكال مثل الجمود هذا واما الماء فكله
الحسى على ما يدل عليه الوجه الاول او الطبيعى على ما يقتضيه الوجه الثانى كرى يحيط به سطح
مستدير بل قطعة منه لخروج ربع الارض فهو فى نفسه كرة ناقصة ومع الارض فى حكم
كرة تامة تحيط بها سطح مركب من قطعتى سطح الماء والارض وانما قلنا انهما معا فى حكم
الكرة اما لان فى الارض تضاريس ووهاد واما لاختلاف القطعتين تحدبا فان الحداب
الماء اقل من الحداب الارض لكونه اعظم منها ومن البرهان الخط الخارج من المركز الى السطح الذى

اما لان ما ذكره اما ان يدل على امتناع حركة
الارض على الاستدارة بالطبع دون القسر
فلا يتم به المطلوب ودم

من الارض ليس اقصر من الخارج منه الى سطح الماء والا سال الماء اليها فى القول بالانطباق
مركز حجمها على مركز العالم على ما مر مستبعد الا ان يدعى الانطباق الحسى كما اشرنا
ويعلم منه دليل آخر على كروية الماء فانه لو اختلف الخطوط الخارجة من المركز الى سطحه
لكان سال العالى الى المنخفض منه فيتساوى البعد عن جميع الجوانب فيكون كريا
والا لما ظهر لراكب البحر اذا قرب من جبل اعلاه قبل اسفله بل نظر ان معا او الاسفل
اولا اذا كثر الجبال على هيئة المخروط فيكون الخط الواصل الى اسفله اقصر من الواصل
الى اعلاه والثانى بط لانه نظر للمقارب اليه قليلا قليلا كانه يخرج من الماء على ما يدل عليه
التجربة عند ابعاد تران بعضها ارفع من بعض لا يقال يجوز ان يكون سببه تراكم
الابخرة فى اسفله بحيث يحجب رؤية ما وراها من بعد مخصوص ولا يحجبها من بعد اقل
منه لانا نقول رؤية كل مارى اولا متصلا بوجه الماء ثم ارتفاعه عنه شيئا فشيئا
على ما ذكرت انما يدل على اندفاع هذا الاحتمال ولانا اذا رمينا الماء الى فوق قسرا
وعاد الى طبعه وسال نرا كريا وليس كذلك اى كونه كريا قسرا لزوال القاسر فهو
اذن طبيعى ولا يبعد ان يناقش بمنع زوال القاسر مطلقا وهو اى الماء بارد بالحس
ورطب لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة والماء اذا
خلى وطبعه كان كذلك فيكون رطبا وفيه ما مر فى الارض وبعض طبيعته الجمود لانها
البرد البالغ المقتضى للجمود لان لكل برد بعضيه فيكون معا ما لا قسرا ولما كان زيدا
فظنه ان يقال مقتضى طبيعة الشى لا ينفك عنه فيلزم ان يكون الماء متجمدا او لا يكون له
معا اصلا والواقع بخلافه اشار الى ان ما ذكرتم ليس الا فيما اذا كان الطبيعة علة
موجبة لما يقتضيه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل بل مما لو لم يعقه عايق كان واقعا
فضلا عن الدوام فقال لكن الشمس مثلا اذا قربت من سمت الراس لتسخنت
تلك الارض والهواء المجاور لها سخونة يمنعها عن الانجماد فعوض له المعاون لذلك المانع

وبعدت الشمس عن السمت عاد الماء الى طبعه المقتضى للانجماد فيتجمد اولا ظاهره لاجتماع
الحرارة فى باطنه ثم لا يزال يتجمد حتى يستولى الجمود على جميعه فيل يمكن ان يعارض بانه
لم لا يقال مقتضى طبيعته السيلان لكن اذا بعدت الشمس عن السمت وزالت السخونة
الحادثة بسببها بردت الارض بمقتضى طبعها والهواء المجاور لها بسبب بردها
فعرض له الجمود لذلك واذا قربت من السمت وزال برودة تلك الارض والهواء
عاد الى طبعه وبقى ههنا شئ آخر هو ان مقتضى طبع الشئ على ما اشير اليه ما اذا خلى
وطبعه كان حاصلا له فاذا خلى الماء وطبعه اجتمع الضدان لكان قابلا للاشكال
المختلفة بسهولة ومتجمدا معا وان قيد كل منهما بشرط لا يكون مقتضى الطبع من حيث
هو واما النار فالذى يدل على وجودها عندنا هو الحس وعند الفلك هو احتراق
الادخنة الصاعدة من الارض الى قرب الفلك اذ لو لم يكن هناك نار لما احترقت
وفيه ان الحرق ليس من خواص النار بل يوجد لغيرها ايضا فيجوز ان يحرق لشدة
سخونة الهواء بحركة الفلك ولما لم يطلع بدليل ست كريتها بنحو ما مر فى الارض و
الماء احتاج فيها الى اثبات ما يقتضيها فقال وهى اى النار سواء كان عنصرا مستقلا
كما هو الرأى الاصح او متكونة من الهواء المسخن بحركة الفلك بسيطة حاوية على محيطه
الغير بها لاحالتها ما يجاورها ويلاصقها من الادخنة الصاعدة ونحوها مما يقبل الاحتراق
الى طبيعتها فلا يمنع تقدم احالتها الفلك والهواء الملاصق لها لكن ربما يناقش
بانه يجوز ان يحيلها ما لا يقبل تاثيرها بالاحالة لابد لنفيه من دليل فشكلها الطبيعى
كرى لما مر ان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرى ولو لم يعد الشكل بالطبيع
لا يمكن اثبات كريتها بوجه آخر وهو ان محدبها مماس لمقعر فلك القمر الصحيح
ايضا واما على الرأى الآخر فاحيلى الشكل لاختلاف حركة الفلك سرعة وبطوءا
فان حركته عند المنطقة فى غاية السرعة فمحل النار المتكونة هناك يكون اغلظ وفى حوالى

القطع غاية البطوء فيكون تحتها على تقدير وجودها ثم في غاية الرقة وحار بالحس
واستعانته فانا اذا احسسنا بحرارة ما عندنا من النار المخلوطة بما يوجب انكسار
سورة كيفيتها ضرورة جزمنا بان ما لا يكون منها مخلوطة بشيء منه كان اشد
حرارة والمنع مكابرة ويابسة لا فنائها الرطوبة عن المادة اي الجسم الذي يلاقيها
او يقرب منها وفيه ان فناؤها الرطوبة لا يقتضي يبوستها فان الهواء البارد
ربما يجفف البسان المبلولة مع انه رطب وانما قيدنا بالبارد ليعلم ان افناء
الرطوبة كما لا يتوقف على اليبوسة لا يتوقف على الحرارة ايضا وان بحقيقة ايابها ليس
لاجزاء نارية موجودة فيه وقد وجد في بعض الكتب الطبية ان اليابس على نوعين
يابس بالفعل وهو ما يقبل الاشكال وتركها بعسر ويابس بالقوة وهو ما اذا
قارن الاجسام الرطبة احدث فيها اليبوسة سواء كان باليبوسة او بكيفية اخرى
فالنار يابسة بهذا المعنى ضرورة سواء كان افناؤها الرطوبة عن المحل وبيبوستها
او بحرارتها الموجبة للتلطيف وتصعيد الاجزاء المائية او بشيء آخر وفيه على الظن
انه فلكل من معنى اليبوسة مقابل في الرطوبة فلا يمتنع اجتماع الرطوبة و
بل الممتنع اجتماعهما مع ما يقابلها ولا ريب في ان المقام يقتضي ان يكون يبوسة
العناصر ورطوبتها بمعنى واحد وانها كائنة بحسب الجوهر وقد يتراءى من كلام الشيخ
في الاشارات انه قد استدل على يبوسة النار بانها اذا اجمدت وفارقها سخونتها
يكون منها اجسام صلبة ارضية نعدها السحاب الصاعد وفيه نظر لان تلك
الاجسام يكون من الادخنة والاجزاء الصاعدة من الارض لا من النار وكيف
فلا يمتنع ان يكون الاجسام اليابسة من جسم يدل على يبوسة ذلك الجسم لكون
الاحجار من الماء ولا يتوهم كونها رطبة لقبولها الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك
القبول انما هو في النار التي عندنا المخلوطة بالهواء القابل للاشكال وتركها بسهولة

لا في البسيطة الصرفة في زان لا يكون هي كذلك وان كان بعيدا مع ما مر من دليل
يبوستها فيل النار ليست قابلة للاشكال بسهولة بل انما تقتضي هيئة صنوبرية الا نحو
احسب بان توارد الاشكال المختلفة عليها بادني تصرف محال ما دام عاقل على ان الظ
ان صنوبريتها ليست الا لان عند ارتفاعها وميلها الى العلو تتغلب من اجزائها
ما يلاصق الهواء المحيط بها شيئا فشيئا الى الهواء حتى يستدق ويفنى بالكلية اولان
ما في وسطها اقوى على خرق الهواء مما على حواشيها فسبقها الى حيزها واما الهواء
فسطحه المحدب صحيح الاستدارة لكونه مماسا لمقعر النار الصحيح الاستدارة على الراي
الاصح كما مر والمقعر على الراي الآخر فاهليلجي الشكل دون مقعر لما في ط الارض
من الجبال والوهاد فحدث في مقعره اشباه وهاد وجبال معكوسة الا ان ما في الارض
من التضاريس لما لم يكن مخرجا لها عن كرويتها الحسية لم يكن ما يحصل ههنا بسببها
مخرجا لمقعر الهواء ايضا عن الكروية الحسية وهو حار واحساسنا ببرودته قد
يكون لاختلاطه بالاجزاء الباردة ومجاورته الماء والارض وقد يكون لكون حرارتنا
اشد من حرارته فيبترد به فاذا استولى استحال الى حرارتنا فلا يحس بها لاقتضائه الحركة
عن الوسط وما كان كذلك كان حارا فالحركة عنه لا يكون الا بصورة متكيفة بكيفية
الحرارة وللمنع مجال وفيه مناقشة اخرى ستطلع وجهها بالتطبيق بعيد ذلك لاجل حصول امتناج
جوهر الماء بجوهر الهواء في اللطافة الكائنة للهواء بالذات وللماء بالتسخين فيكون
الحرارة معدة لذلك قال الشيخ اثبات حرارة الهواء وبس النار وايضاح القول
فيهما سيما الاخير صعب ورطب لاتصافه برسم الرطوبة وهو ما يقبل الاشكال وتركها
بسهولة وكرة النار مع ما جاورها من الهواء تتحرك بحركة الفلك لقوة النفس
الفلكية على تحريك الفلك وتحريك ما يقرب منه من المحوي والا لما كانت الشهب وذوات الاذناب
الكائنة في الطبقة الاولى الهوائية الممتزجة مع النار تتحرك نحو المغرب قال الاستاد روح

قد شاهدنا ذات ذنب لقرب الاكليل الشمالي كانت تطلع وتغرب معه لا تفارقه
ثم ظهر بعد مدة ان لها حركة خاصة بطيئة فيما بين المشرق والشمال حتى بعد عنه
بعد ثمانية اشهر وقد رصد في تلك الجهة فظهر ان كرة الاثير متحركة بالحركة اليومية لامتناع
اجتماع حركتين ذاتيتين في ذوات الاذناب ولها حركات خاصة لا يبعد ان
يكون لتعلق النفوس بها محركة لها والبسائط العنصرية ينحصر بالاستقراء في اربعة
لان البسيط العنصري ان تحرك بالطبع عن الوسط مطلقا او كان حركته عنه اكثر
من حركته اليه فهو الخفيف المطلق ان طلب نفس المحيط وهو النار والا فهو الخفيف
المضاف بالنسبة الى ما هو اثقل منه وهو الهواء وان تحرك الى جانب الوسط كذلك
فهو الثقيل المطلق ان طلب نفس المركز بحيث ينطبق ثقله عليه وهو الارض والا
فهو الثقيل المضاف بالنسبة الى ما هو اخف منه وهو الماء والحاصل انه ليس للنار
ثقل ولا للارض خفة اصلا وانهما اذا فرضنا في غير حيزهما حيثما كان ميل النار
الى المحيط وميل الارض الى المركز وان للهواء والماء ثقلا وخفة بالاضافة الى الغير
لكن لما كان خفة الهواء بالنسبة الى الماء والارض وثقله بالنسبة الى النار فقط
فيكون ميله الى المحيط وطفوه على الاجسام اكثر من ميله الى المركز ورسوبه تحتها فعلم
انه خفيف مضاف لا ثقيل مضاف وانه متحرك عن الوسط لا الى الوسط وبعكس ذلك
سمي الماء بالثقيل المضاف وانه يتحرك الى الوسط لا عن الوسط وانما قيدنا الحصر
بالاستقراء لان العقل من حيث هو لا يأبى ان يكون عنصر لا يكون خفيفا ولا ثقيلا
وان يكون عنصر هو اثقل من بعض كالنار واخف من الباقية او غير ذلك قال الشيخ
في الفن الثالث من طبيعيات الشفاء منهم من يقول بعنصر واحد فان كان نارا
يكون منه باقي العناصر بتكاثفها على اختلاف المراتب وان كان ارضا يكون منه الباقي
بتخلخلها كذلك وان كان احد الباقيين يكون منه ما عن طرفيه باحدى تينك الكيفيتين

الرسوب مقابل الطفو ح

كل ذلك مع بقاء الجوهر الاصلي على ما عليه كان حتى قيل ان النار ارض متخلخلة
او الارض نار مجمودة مسلوب عنها عارض التخلخل بقي ههنا بحث وهو ان
طلب العناصر الاحياز على الوجه المذكور وان كان مما يتلقى بقبوله العقل لكن
لا يصفو عن شوب شبهة كيف وقد صرح بعضهم بان الماء والارض متشاركان
في طلب المركز لكن الارض لثقلها يزيح الماء عنه لا يقال فعلى هذا يلزم ان لا يجوز ان
يكون الكل طالبا للمركز لكن الاثقل يسبق الاخف او بالعكس اي ان يكون الكل
طالبا للمحيط لكن الاخف يسبق الاثقل لانا نقول لو كان كذلك لكان يحس
بميل الهواء الى الوسط او بميل الماء عنه عند وضع اليد في الحد الفاصل بينهما
بل نقول لا يحس بميل الماء الى الوسط عند وضع اليد في الحد الفاصل بين الماء
والارض فيبطل بذلك زعم البعض ايضا وصيرورة ما تحت الماء من الارض ترابا
مثلا صفا فوق ما لا يكون تحته لجواز ان لا يكون من ميل الماء الى الوسط وضغطه اياه
بل من امتزاج الماء به وصيرورتهما معا طينا لزجا قابلا للالتصاق والتماسك
واعلم ان لفظي الخفة والثقل قد يعني بكل واحد منهما امران احدهما ان يكون
الشيء بحيث اذا كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك بميل طبيعي الى احدى الجهتين والثاني
ان يكون ذلك الميل لها بالفعل فعلى الاول يكون الاجسام المستقيمة الحركة
دائما خفيفة او ثقيلة وعلى الثاني لا يكون الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة
ولا ثقيلة وزعم بعضهم ان العناصر كلها حقيقة واحدة والكيفيات الاربع
اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة منوعة لها بجعلها انواعا مختلفة
بمعنى انه اذا حصل حرارة محرقة ويبوسة مخصوصة للعنصر صار نارا وقس
عليه سائر العناصر وليس كذلك بل هي زائدة على ما هي الصور الطبيعية
المنوعة لها في نفس الامر وذلك لتبدلها مع بقاء الصور الطبيعية بحالها كبقاء الماء

على الطبيعة المائية مع تبدل برودته بالسخونة وبقبولها اى تلك الكيفيات
الاستداد الذى هو توجه المحل الواحد المحرك من مبداء معين الى غاية ما بحيث يكون
فى اى آن يوضا متصفا بفرد منها وقع فيه الاستداد ولا يكون ذلك الاتصاف من غير ذلك
الآن بل يكون فى اى آن يوض قبله متصفا بفرد آخر اضعف وفى آن بعده بفرد
اشد منه والنقص الذى هو على عكس ذلك وامتناع ان يكون الصورة الطبيعية
المنوعة كذلك اى قابلا للاستداد والنقص فان ما ليس اشد من ماء آخر فى كونه
ماء بل فى البرودة والرقة او غير ذلك لان المحرك فى اشتداد الحرارة مادام متحركا
متصف بحرارة مستمرة غير مستقرة ففى اى آن يوض كان فرد من الحرارة ما سالكا لك
المحرك لا يكون ذلك الفرد ثابتا له لا قبله ولا بعده على ما سبق تحقيقه فى باب الحركة
واوما نا اليه آنفا فلو كان الحركة هى الصورة النوعية لذلك المحرك كان ذلك المحرك فى
اى آن يوض شخصا آخر لا يكون قبله ولا بعده ففى اى استداد يوض كان المحرك فيه
اشخاصا غير متناهية بل لا يكون ثمه متحرك اصلا اذ المتحرك ما كان باقيا مع توارد
الامور المختلفة عليه وهيهنا ليس كذلك فان قيل المحرك المشتد هو المادة
المعينة الباقية من اول الاستداد الى آخره بصورة ما فلا محذور فيما ادعى ان الاستداد
فى الكيفية بعينه هو الاستداد فى الصور قلت تقوم المادة وتحصلها انما هو بالصورة
فالتقوم الحاصل لها من كل صورة يكون مغايرا لما حصل من الاخرى فالمحذور
باق وفيه تامل وهى اى العناصر الاربعة قابلة للكون الذى هو لبس صورة نوعية
لم يكن له دفعة والفساد الذى هو خلع صورة نوعية كذلك اما قبولها خلع الصورة
ولبسها فبالتجربة والعيان واما كونهما دفعيين لانه لا يحتمل فلما مر ان الصورة
النوعية لا حركة فيها وكل من العناصر الاربعة يصح ان ينقلب الى الثلثة الباقية اما
المجاور فبغير وسط واما الى غيره فبالوسط اما واحدا واثنين فمجموع الاقسام

اثنى عشر ستة بغير وسط واربعة بوسط واحد واثنان بوسطين والكل حق وانما احتيج
الانقلاب الى غير المجاور الى وسط اما لتضادهما باعتبار كيفيتهما معا كالارض مع
الهواء والماء مع النار واما لاختلافهما باعتبار احدى الكيفيتين غاية الاختلاف
وان يشتركا فى الكيفية الاخرى كالارض مع النار فان الارض فى غاية البرودة
والنار فى غاية الحرارة وان اشتركا فى اليبوسة وفى الشفاء ان لكل واحد من
العناصر عرضا محدودا فى كيفيته فاذا جاوز عن احد حديه لم يبق مستعدا ومادته
بصورته ويستعد لان يفيض من مبداء صورة عنصر آخر وذلك يتفاوت سهلا
وعسرا ووسطا اما السهل ففيما اذا انقلب عنصر الى ما يشاركه فى احدى الكيفيتين
ويخالفه فى الاخرى وهى فيه ضعيفة كاستحالة الماء الى الهواء فان الهواء
شاركه الماء فى كيفية الرطوبة ويخالفه فى كيفية الحرارة وهى فيه ضعيفة والبرودة
فى الماء قوية فاذا قوى عليه الماء وحاول ان يحيله باردا فى طبعه انفعل سهلا
وبقيت رطوبته فيكون ماء واما العسر ففيما اذا احتاج الى استحالة الكيفيتين
جميعا فى طبعه واما الوسط فان يحتاج الى استحالة كيفية واحدة فقط لكنها قوية كانقلاب
الارض الى النار والماء الى الهواء وفيه ايضا ان كثرة التدخن فى الحطب الرطب
وقلته فى اليابس الذى لا يكون اخف من الرطب مع ان ترمد اليابس لا يكون
اكثر من ترمد الرطب دليل على ان الماء شديد العصيان للاستحالة الى النار فلا يحيل
هو ولا ما يجاوره اليها بل يفارق ما يؤثر فيه بخلاف الارضية اليابسة
فانها سريعة الاستحالة اليها فلا نظر لما قيل ان الاطراف لا ينقلب بعضها الى بعض بل الى
الكثرى فيما كان الانقلاب بين الماء والهواء المحدود من السامع بداء به فعال لا انقلاب
الماء هواء عند تاثير الحرارة الشمسية او النارية او غيرهما فيه كما تشاهد بكون الهواء
فى حصول الابخرة الصاعدة من الماء المركبة من الاجزاء الهوائية والمائية حتى يفنى الماء بالكلية

واما قلنا ان تلك الاجزاء الهوائية متكونة من الماء دون الهواء الملاصق لذلك
الماء لانه ما استتر الهواء فيه ولئن سلم ذلك فلا نم انه يكون بتلك الكثرة
المشاهدة كما ستنبه ضرورة وانقلاب الهواء ماء كما في القطرات المجتمعة على
ظاهر الكوز الذي فيه جمد او ماء بارد وعلى ظاهر الطاس المكبوب على الجمد وليس
ذلك الاجتماع بالترشح وخروج الماء من المسامات والا لما حدثت الا في
الموضع الملاقي للماء او الجمد لامتناع ميل الماء الى الفوق بالطبع وليس كذلك
بالتجربة فانها تحدث فوق ذلك الموضع ولكان حدوثها في الماء الحار اكثر
للطافته وخفته وليس كذلك ولما تولدت القطرات في داخل الكوز المسدود
راسه الموضوع في الجمد فوق موضع مماس له قال ابو البركات في الاناء
المطيف بالاناء اجزاء مائية لكنها لصغرها وصد الهواء اياها بالحرارة لا تنزل
على الاناء فلما تبرد الهواء بتبرد الاناء وقع على الحدث وحدث في الاجزاء المائية
كثافة وثقل بالبرودة فينزل على ظاهر الاناء ويجتمع عليه قطرات وحصول
تلك القطرات مرة بعد اخرى بلا تفاوت في القلة والكثرة والتراخي في الزمان
قد عده دليل على بطلان هذا الرأي خصوصا اذا كان الاناء في مكان لا يتصور ان يكون
البخار منه او يصل اليه الاجزاء المائية التي كانت كامنة في هواء ابعد منه
واعترض بوجهين الاول ان برودة الهواء لو كانت موجبة لانقلابه ماء لزم انقلاب
الهواء المجاور لذلك الماء البارد ايضا لاشتراك العلة التي هي البرودة بينهما و
هكذا الى ان يسيل الماء سيلانا صالحا والواقع بخلافه والثاني انه لو كان
كذلك لوجب ان يتركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة بين القطرات لاشتراك
جميع السطح في البرودة واتصال الهواء به والجواب عن الاول ان جرم الاناء
لصلابته يحفظ بكيفية غريبة لكنه اذا انكشف بما اشتد يكسبه بها ويحفظها مدة

الهواء

الاتر

الا ترى ان الاواني الرصاصية التي فيها مائعات حارة اشد حرارة من تلك المائعات
في تلك الاناء ان لم تبرد بعد الهواء المحيط به ماء وفي تلك الماء لصغره برد
وسرعة انفعاله عن تاثير الهواء المطيف به لا تقوى على جعل ذلك الهواء ماء
فاذا ام سطح الاناء ماء لا ينقلب هواء آخر ماء وعن الثاني هو ان حصول
القطرات انما هو ذوات الشخص ليست لان الهواء المماس للاناء انقلب اولا ماء
ثم ما يلاصق ذلك الماء ثانيا الى ان يحصل تجانس المشاهد لما رآها بل لان الهواء
المماس لجميع سطح الاناء انقلب الى الماء المفروش على سطحه في غاية الرقة فمال
بعض اجزائه الى بعض لعلة خفية فحصلت قطرات كثيرة فعلى هذا لابد ان يحصل
بين تلك القطرات فرج قطعا واعترض عليه ايضا بان البرودة لو كانت سببا
لانقلاب الهواء ماء لكان اوائل الثلج سحاب فنزوله الى ان سخن المنفصل
وغروب الشمس عن سمت الراس لان الثلج موجب لزيادة البرودة ولكان بعض ايام
الصحو اولى بنزول الثلج او المطر لكونه ابرد من يوم الثلج او المطر والجواب
انهم ما ادعوا ان البرد هو العلة الموجبة للانقلاب بل ادعوا انها مؤثرة في
الجملة فعدم تعاقب الثلوج بعد نزوله وعدمه يوم الصحو يجوز ان يكون
لوجود مانع او فقد شرط من انظار العلويات والسبب الصالح لغيره ذلك
ومن ذلك يعلم جواب ما قيل ان تبريد الاناء للهواء ليس ازيد من تبريد الارض
في صميم الشتاء سيما المواضع التي تحتجب عنها الشمس مدة اشهر وذلك لا يقتضي انقلاب
اكثر الهواء ماء ومما يمكن ان يقال فيه ايضا هو ان انفعال الهواء عن التبرد
وتبرده عنه بعد ان يتسخن اكثر مما اذا لم يتسخن كما ان تبرد الماء وانفعاله
عنه اولى واسرع بعد التسخين اكثر مما اذا لم يتسخن لما يقال في تبريد الماء في
البلاد الحارة في الاراضي الجمدية وان كانت ابرد من الاناء الا ان الهواء المحيط

بالاناء اجبل للتبرد من الهواء المجاور لذلك الاراضي والنار تنقلب هواء
كما تشاهد في النيران الموقدة عندنا فانه لو بعثت الشعل على النار به
لتحركت الى مكانها فاحرقت ما حاذاها والمشاهد تكذبه وقد يناقش فيه
بانا لانم ذلك لجواز ان يسوق ويمزج الهواء ويكسر سورة حرارتها
سائر الهواء فيها لقلتها وكثرة الهواء فلا تحس بحرارتها وبانه لم لا يجوز
ان تنقلب الى جسم آخر كالارض مثلا فكان الدخان المشاهد من اجزاء
هوائية واجزاء ارضية متكونة او بعضها متكونة منها وبعضها منفصل
من الجسم المحترق والقول بامتناع انقلاب النار ارضا غير ظاهر مامر
والهواء تنقلب نارا كما تشاهد في كير الحدادين وهو دق دجاجان فاما المتخذ
من الطين فسمي كوزا وبيان ذلك انه اذا شد الطرق والمنافذ بحيث لا يدخل فيه
هواء جديد وبولغ في النفخ ينقلب الهواء الكائن فيه نارا والحجر ينقلب ماء
كما يفعله اصحاب الاكسير فانهم يجعلون الاحجار الصلبة مياها سيالة اما بان
يجعلوها اولا ملحا او غيره من الاجسام المذابة في الماء ثم يذاب فيه او غير ذلك
والماء ينقلب حجرا كما تشاهد في كثير من المواضع كثرة بمراغة وبعض بلاد
تركستان فانه يتكون من ماء الاول الرخام ومن نهر الثاني احجار بلقة مخططة
بخطوط مسقوطة يتقاطر من السواد والبياض ولا يتصور ان يكون ذلك بان يكون
في ذلك الماء اجزاء ارضية تجتمع وتتراكم بعضها على بعض حتى تتحجر بعد اتصاف الماء
اما بالنفوذ في الارض واما بالتبخر لانه يتكون في مدة قصيرة لا يتصور فيها ذلك
النفوذ والتبخر وليس بينه وبين ذلك الماء تفاوت كثير فلو كانت اجزاؤه
فيه لشوهدت بل لم يشاهد الماء لانحياز في الاجزاء الارضية ولا يذهب
عليك انه اذا ثبت انقلاب بعض البسائط الى بعض ثبت امكان انقلاب المركبات

بعضها

بعضها الى بعض والى البسائط بل هي بذلك اولى من البسائط كما لا يخفى وما اشتهر
في ألسنة العوام من انقلاب بعض الحيوانات حجرا لو كان واقعا لم يكن بعيدا
اذ ليس البعد بين الماء والحجر ابعد مما بين الحيوان والحجر واذا ثبت انقلاب
العناصر المتجاورة بعضها الى بعض ثبت صحة انقلاب غير المتجاورة ايضا فتحقق
انقلاب العناصر بعضها الى بعض مطلقا فالهيولى مشتركة بينها مستعدة لصورها
كلها فاذا تم استعدادها لصورة فاضت هي عليها من المبدأ الفياض مثلا اذا
اثرت الحرارة في الماء انكسر برودته ولطف قوامه ولا يزال يزداد ذلك الى
ان يزول استعدادها للصورة المائية المقتضية للبرودة والكثافة ويستعد
لان يفيض عليها صورة الهواء المستتبع لعكس ذلك وهكذا في البواقي وانما قلنا
باشتراكها بينها لذلك لانه لو لم يكن كذلك يلزم انقلاب الحقيقة هذا على تقدير القول
بالهيولى واما على تقدير عدمها فيمكن ان يقال يجوز ان يكون الانقلاب بان يكون
لكل من العناصر قوام مخصوص مستتبع لكيفية من الكيفيات الاربع والجسم
المطلق مشترك بينها صالح لان يعرض عليه قوام كل من العناصر فينقلب اليه
مثل ما ذكرنا آنفا في فيضان الصورة على الهيولى لا يقال لو كان كذلك
اي لو كانت الهيولى مشتركة بين العناصر كلها لكانت اصناف الصور
الجسمية واشخاصها المستلزمة لمقادير مخصوصة المتقاربة الصور النوعية المختلفة
بالحقائق باسرها حالة في هيولى واحدة وهو محال لاستلزامه الترجح من غير مرجح
او التسلسل وهو ظ وان حملت الصور الجسمية على الصور النوعية على سبيل
التسامح لا يكون بعيدا كل البعد لانا نقول لا نم استحالته فانه يجوز ان
يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار الحال فيها وقربه من الفلك وبعده
عنه استعدادات مختلفة فتقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة فكلما

كان

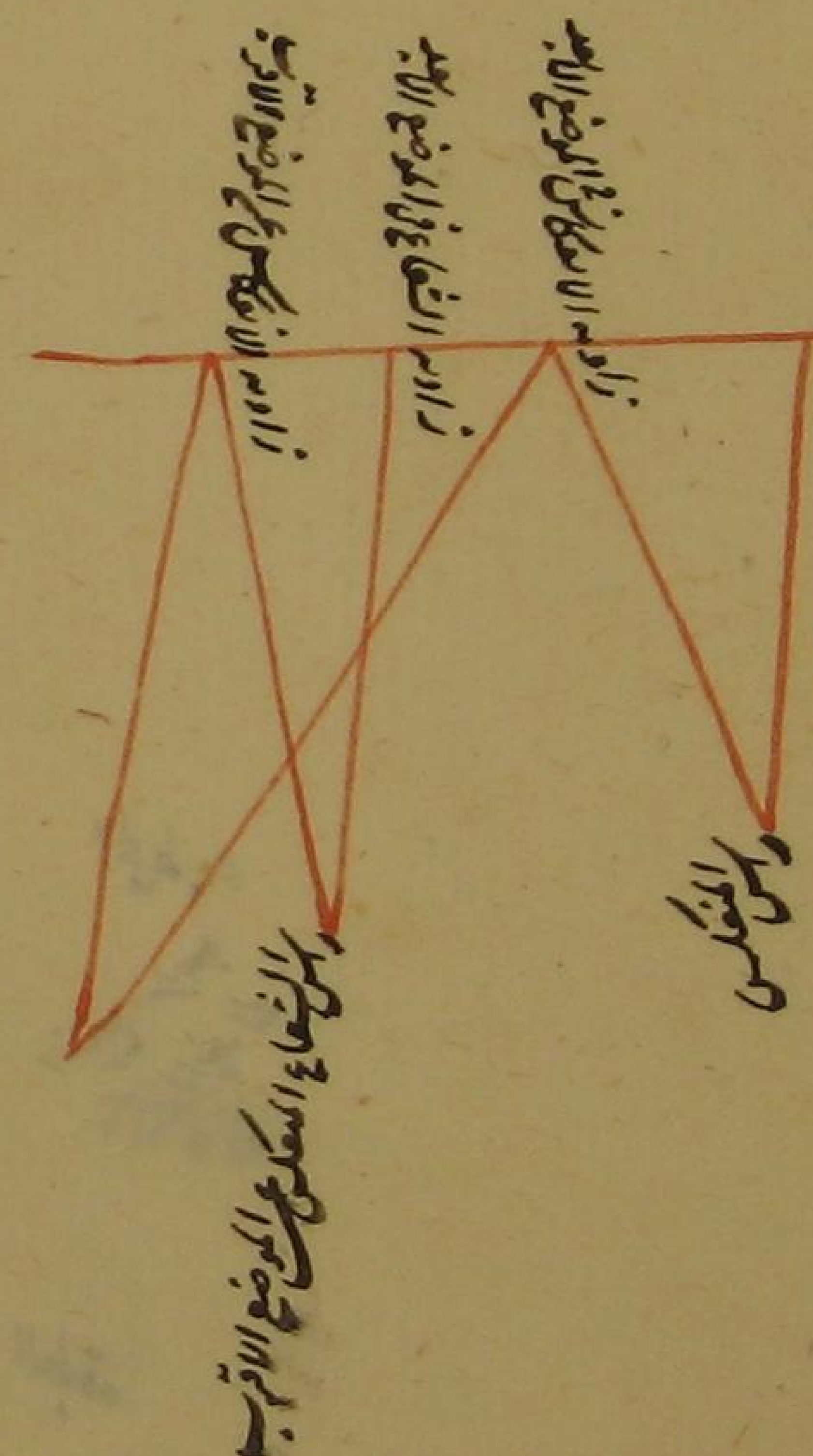
اقرب الى الفلك كان اقبل للسخونة واللطافة وكلما كان ابعد عنه كان اقبل للبرودة
والكثافة وظاهر ان منشاء السوال انما هو الصورة النوعية المختلفة لا الجسمية لانها
غير مختلفة بالجميعة كالهيولى فترك المص في الجواب الصورة الجسمية حيث جعل المقدار الذى
هو تابع للصورة الجسمية معد القبول الصورة النوعية هذا ان جعل السوال مخصوصا بكليات
العناصر وصورها واما اذا جعل اعم منها ومن اجزائها فلا خفاء فى ان المقدار معد
للصورة الجسمية ايضا فان المقدار الصغير الكائن لقطرة من الماء مثلا من جملة ما يعد
مادتها لان يحصل بعد تقسيمها الى قسمين صورتين جسميتين مستلزمتين لمقدارين هما
اصغر منه مقارنين للصورة الارضية ومانع لان يحصل بعد ذلك صورة جبلية
مثلا وانما اعتبرنا تقسيمها لانها لو لم تقسم لكانت الصورة الجسمية بحالها فى الجسمين
وهذه الاجسام الاربعة العنصرية اسطقسات المركبات اما لانتهاء المركبات
اليها بالتحليل او لكونها منها على عكس ما قبل فى العنصر وقد بنوا هذا المطلب بطريقين
احدهما التحليل وثانيهما التركيب والى الاول اشار المص رح وقال لانا اذا و صعنا
المركب فى القرع والانبيق حصل منه اجزاء هوائية ومائية وارضية اما حصول
الاخيرين فظاهر واما حصول الاول فلما نشاهده من البخار المرتفع عنه ح ولان الاجزاء
الارضية والمائية الحاصلة الباقية بعد التحليل اذا ضم بعضها الى بعض لا يبلغ حجمه
الى ما كان قبل التحليل فثبت ان فيه اجزاء هوائية وظاهر انها مختلفة بالطبع سيدعه
الى التوق الى امكنتها الطبيعية وان اجتماعها لا يكون الا لصورة حافظة لها
قاسرة اياها على الاجتماع وان فيضان تلك الصورة عليها لا يكون الا لحرارة
شديدة طابخة لها معدلة اياها وهى حرارة النار فثبت الجزء النارى ايضا
وفيه بحث اما اولا فلان ارتفاع البخار ومشاهدة الهواء ح لا يدل على كونه
قبله فيه لجواز ان يكون من الماء الكائن فيه عند تاثير الحرارة الحاصلة ح بالقرع

هامش: لهاكا نسخه ح

ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون فى ذلك المركب فرج ومسامات مملوة بالهواء فعند القرع
ينفصل عنه واما ثانيا فلان الحرارة المنضجة ليست خاصة للنار حتى يستدل بثبوتها
على وجودها فيه والطريق الثانى هو ان اجتماع الماء والارض فى النبات ظاهر
لا يحتاج الى دليل وانه لا بد من الهواء الداخل بين اجزائه ومن النار الطابخة لتلك الاجزاء
اذ لو فقد احدهما او لم يكونا على ما سبق يفسد على ما يدل عليه التجربة عند القاء البذر
فى ارض لا يصل اليها الهواء وحر الشمس الموجب لتكون النارية وساير المركبات
انما تحصل من النبات والمعادن فى حكم النبات فيجب تركب جميع المركبات منها
وفيه ايضا نظر بل الكلام ما يعلم ثبوته هو الاجزاء الارضية والمائية فقط واما ثبوت
الهواء فغير معلوم نعم ما يعلم بالضرورة هو ثبوت الهواء مطلقا واما على سبيل الجزئية
فلا لجواز ان يكون نفوذه فى اجزاء المركب واحتوائه به شرطا له ولو سلم جزئيته له فلا نسلم
جزئية النار فان بديهة العقل شاهدة بانها تنطفى عند انغمارها فى الاجزاء المائية
والارضية والهوائية ولا يلتفت الى ما تكلف فى جوابه مع عدم الصورة الداعية
اليها لان الحرارة المنضجة لها لجواز ان يكون من اشعة الكواكب وتاثير اوضاع
العلويات على ما يدل عليه الدوران ايضا وههنا اى للعناصر الاربعة على ما ذهب اليه
المص سبع طبقات لعدم تغاير حيزها على صرافتها لمخالطة بعضها ببعض بسبب المجاورة
وارتفاع الابخرة والادخنة باشعة الكواكب والانظار الفلكية الطبقة الاولى
الارضية البعيدة عن اشعة الكواكب الباقية على صرافتها القريبة من المركز بناء
على الراى المشهور وهو ان الماء غير طالب للمركز واما اذا كان طالبا له على ما ذهب
اليه البعض فوجود تلك الطبقة غير ظاهرة والثانية الطبقة التى هى البحر وهو المنبع
من الارض فى الماء على ما نشاهده عند حفر الابار وكانه سماها بالبحر لان الماء مع الارض
كمن واحد ولم يوجد الارض المخالطة التى هى يذكر بعده فى البحر واى جعله مع تلك

هامش: بقاعد
هامش: المحيط به ح
هامش: الثلج
هامش: الطبقة

من الارض طبقة واحدة انسب بوجود الماء الصالح فيها مطلقا والثالثة الارض المخالطة
التي هي البر المرتفع من الماء التي تعلق فيها الارضية عليه ظاهرة حصى وجهها الشمس
ويكون فيها كثير من الحيوانات والنباتات والرابعة البخارية القريبة من الارض
المسخنة لشعاع الشمس المنعكس من الارض والطبقة الخامسة الهوائية الباردة
بسبب عود الاجزاء المائية والارضية الكائنة فيها الى طبائعها الباردة عند زوال
السخونة الوضعية اي صلحها عن تأثير اشعة الكواكب الصاعد بسبب تلك
السخونة الى الجو المنقطع عنها تأثير شعاع الشمس المنعكس بعد ارتفاعها اليه ويقال
لها الطبقة الزمهريرية لشدة برودتها لما ذكرنا وهي منشأ السحب والرعد والبرق و
الصواعق ولاجل ان انقطاع شعاع الشمس موجب للبرودة وعدمه موجب للسخونة
كانت المواضع عرضها اكبر وقلل الجبال ابرد من غيرها وبيانه ان زاوية الشعاع الى
متساوية لزاوية الانعكاس ابدا على ما بين في موضعه فاذا كانت الشمس على
سمت الراس كانت الزاويتان قائمتين منطبقتين واذا كانت قريبة منها كانت
الزاويتان اعظم جدا اذا كانت بعيدة منها وكلما كانت زاوية الانعكاس اعظم
كانت ارتفاع راس الشعاع المنعكس عن الارض اكبر وكل ذلك ظاهر بالتخييل الصادق
والرجوع الى قواعد اصول الهندسة والتامل في هذا الشكل فكلما كان
ارتفاع الانعكاس اكبر كان الهواء المتأثر عنه اكثر بعدا عن الارض فمتى
كان الهواء المتأثر قليلا قريبا منها لا يظهر اثر الشعاع المنعكس فيه ظهوره
في الاول لاستيلاء الهواء البارد الذي لا بعد عن الارض بعد الاول منها
على ذلك الهواء المتأثر المجاور للارض ومما ذكرنا يظهر سبب كون قلل الجبال
ابرد من غيرها لكونها مرتفعة عن بسيط الارض نافذة في الهواء البارد وعلى
هيئة المخروط وظهر ايضا التفاوت في الكرة الزمهريرية قربا وبعدا بتفاوت الشعاع



ليس شيئا آتيا من المضيء الى المستضيء منفصلا عنه كما هو المتبادر من بعض عباراتهم
بل هو كيفية نورانية فائضة بسبب المضيء على جسم كثيف مقابل له على بعد لا يكون
في الغاية فكلما كان اكثف واقرب اشتد نوره وكلما اشتد نوره زادت سخونته
وسخونة ما يجاوره من الامور القابلة لها فسخونة موقع عمود المخروط المتوهم بينهما
اشد من ما يليه الاقرب فالاقرب الا ان يمنع مانع كما اذا اختلط بهواء بارد
كقلل الجبال والسادسة الطبقة الهوائية الممازجة للادخنة الصاعدة فوقها
يصعد اليه الابخرة لكونها اشد حرارة من الابخرة وهي التي تتلاشى فيها الادخنة
ويكون فيها النيازك وذوات الاذناب والسابعة النارية الصرفة لا ماليها
مايلا فيها الى جوهرها على ما مر فتلك سبع طبقات تشار اليها بقوله تعالى
خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن وبعضهم زادوا طبقتين اخريين هو ليكون
موافقة للسموات التسع احديهما طبقة الماء وثانيتهما طبقة الهواء الغالب
الرطب الى البسائط الغلة الممازجة فيها وهي التي يحدث فيها الشهب وهي من
الطبقة الزمهريرية والهوائية الدخانية **المبحث الثاني** في الآثار العلوية
والسفلية وفيه مسائل هي هذه الشمس وغيرها من الاوضاع العلوية والمسخنات
السفلية تحلل الكون والنفوذ من المياه والاراضي الرطبة اذا اشرقت عليها
واثرت فيها بالتسخين اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية وتختلط
بعضها ببعض بحيث لا يتميز الحس منها اما بان يعرض عليها صورة حافظة
لها في الجملة اولا ويسمى المركب منهما بخارا ويتصاعد الى الجو لاجل الاجزاء الهوائية
والسخونة الوضعية ويمكن ان يحصل ذلك من استيلاء البرد على الهواء وانقلاب
بعض اجزائه ماء فان تحللت منه اجزاء مائية لشعاع الشمس وتحلي ان نعليه كله
هواء والاراي وان لم يكن تحلل بان كانت كثيرة جدا او كانت الحرارة قليلة

نان بلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوى فتكاثف ذلك
البخار بذلك البرد واجتمع وتراكم اجزائه بعضها على بعض وتقاطر لانضمام
بعض الاجزاء المائية الى بعض عند تراكم الابخرة واما لانقلاب الاجزاء
الهوائية المجاورة للاجزاء المائية بسبب البرد فان البخار المجتمع الكثيف
هو السحاب والمتقاطر هو المطر ولا يلزم من هذا عدم حدوث المطر عن غير
السحاب بل ربما اشتد البرد فيحدث مطر ضعيف اما من الهواء بانقلابه
ماء بسبب البرد او من بخارات رقيقة غير مرئية في الجو وان كان البرد قويا
فان وصل ذلك البرد الى اجزائه اى اجزاء البخار قبل اجتماعها وانجمدت الاجزاء
متقاربة غير متصلة اتصالا تاما نزل ثلجا كالقطن المنفوش وان وصل
اليها البرد بعد اجتماعها انجمدت على اي شكل اتفق فنزل مستديرا ان
كان الشكل الذي صادفه البرد كذلك والا صار بسبب الحركة مستديرا
لانمحاق الزوايا بجراء الحركة الشديدة وهو البرد وقد ينزل غير مستدير اما [لكثرة]
الاختلاف وعظم الزوايا او لشدة الانجماد او لقلة المسافة وكثيرا ما ينزل
الاجزاء المنجمدة بعد الاجتماع ولا نشاهد في سطوحها ملاسة ولا بلة كما نشاهد
في سطوح البرد ويقال له الثلج وان لم يبلغ البخار اليها اى الى الطبقة الزمهريرية
لقلة الحرارة انعقد سحابا ماطرا ان كان كثيرا جدا كما نشاهد في اسافل الجبال
من السحب المطرة مع ان عاليها في الشمس وصار ضبابا ان كان كثيرا غير
بالغ حد الاول والضباب كما يحدث من البخار يحدث من تكاثف الهواء بالبرودة
الشديدة ايضا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم
ينجمد لقلة البرودة وصقيعا ان انجمد وينزل بالليل شبيها بالثلج ونسبة
الصقيع الى الطل نسبة الثلج الى المطر ويمكن ان يحصل الطل والصقيع من انقلاب

الهواء المجاور لوجه الارض وغيره ماء وانجماده في الصقيع لزيادة البرودة
وان لم يتكاثف بقي في الجو الى ان يسفى بشعاع الشمس وان اشرفت على الاراضي
اليابسة سيما اذا كانت فيها اجزاء كبريتية تحللت منها بالكون والنفاذ
اجزاء صغار نارية تخالطها ويصاحبها اجزاء صغار ارضية بحيث لا يتميز في الحس
بعضها عن بعض فيسمى المركب منهما دخانا اسود ان كانت الاجزاء الارضية كثيرة
متراكمة وغير اسود ان لم يكن كذلك وقلما ينفك الدخان عن البخار لان تلك الاراضي [ضي]
وما يقاربها قلما تخلو عن اجزاء مائية ايضا فاذن يختلط الدخان بالبخار و
يتصاعدان معا الى الطبقة الباردة الزمهريرية فينعقد البخار سحابا كما مر و
يحتبس الدخان فيه اذا كان البخار غالبا ويطلب الصعود ان بقي على طبيعته اى [ل]
الموجبة للخفة والميل الى المحيط والنزول ان لم يبق على طبيعته وثقل بالبرد
الموجب للكثافة والميل الى المركز وكيف كان اى ان كان صاعدا او نازلا
تمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد ويمكن ان يحدث انضغاط
حركة الهواء المحتبس في السحاب بانضغاطه به وميله الى الخروج عنه وقد تشتعل
النار في الجو لشدة الحرارة الحاصلة من الحركة والمحاكة بين اجزاء السحاب
واصطكاك بعضها بعضا او لشدة نفخ الريح في الدخان القابل للاحتراق
الذي فيه اجزاء نارية فيحدث منه البرق الذي ينطفئ بسرعة ان كان ذلك
الدخان لطيفا لا تكون للاجزاء الارضية على الاجزاء النارية والهوائية غلبة
جدا وحركته السريعة على الاعوجاج للطف المادة ايضا وقبولها الحركة بادنى
محرك ووجود محركات متعددة من النار والهواء والارض ونظيره ما يصنعه
الصناع للاعب ويقال له بالفارسية موشك ويحدث الصاعقة ان كان
غليظا تغلب فيه الارضية جدا على الباقية فلا ينطفئ في الجو وينزل الى الاسفل

للشعل الحاصل في تراكم الاجزاء الارضية بعضها على بعض بسبب تدافع السحاب
وخروج الاجزاء الهوائية عما بينها بحيث لا تقاوم الشعل الحادث منه النار
المتشبثة بها واعلم انه ان لم ينطفئ النار عن الصاعقة حتى نزلت
احترقت ما يصادفها وان انطفت بتاثير الهواء الغالب فيها بالتحليل او باشتداد
الاجزاء القابلة للاحتراق ينزل ويدرك ما يصادفها من قلل الجبال والاشجار
كما شوهد كثيرا في طبرستان ويذيب ما يلاقيه من غير احراق لبقاء السمية من نار
وقد ينزل الصاعقة الى قعر البحر فيحرق ما يمر به من الحيوانات وقد يقطع فوق ما
يقطع السيف القاطع وموضع سقيها احد من موضع سقي السيف وقد يستولى
على مادتها البرودة لانطفاء الاجزاء النارية او غيرها فيفيض عليها الصورة
الحجرية وقد شوهد منها ما يشبه النحاسية والحديدية على صدود اربعين مثقالا فمن اراد
تفصيل احوالها فليطالع الشفاء واذا وصل الدخان لغلبة الاجزاء النارية
وبقائها على حرارتها الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض مع كونه ممتدا
فان كان لطيفا فان اشتعل راسه وبقي فيه الاشتعال نازلا من راسه الى اخره
منطفيا كذلك على التدريج يرى كان كوكبا انقض وانه مع امتداده ما فيه بحسب مادته
تنقذف
ما يحفظ الاشتعال مدة في غالب الامر ويحتمل ان يكون بحركة لتحرك مادته واحدة
بعد الاشتعال كما شاهد ما يصنعه اهل اللعب ويقال له الرعد في عرفهم وان لم
يشتعل لغلظته بالنسبة الى القسم الاول لكنه احترق وبقي فيه الاحتراق
مدة الى ان تحترق مادته بالكلية يرى على اشكال مختلفة كما يقع الاجزاء
المحترقة فيرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان له قرون وغير ذلك وان كان
الدخان الصاعد غليظا جدا ووصل الى كرة النار حدثت منه علامات حمر
بسبب الاحتراق او استضائها بضوء الشمس كما يرى السحب قبل طلوع الشمس

وبعد غروبها كذلك وسودا لم تظهر فيهما الاحتراق ولا تحللت من ضوء الشمس
لكثافة مادتها وقد يعرف تحت كوكب قمر ويحرق الكوكب وانكسف
الشمس والقمر ولعل الكسوف والخسوف الذين يجتمعان مع العيدين على ما يظهر
من الكتب الفقهية يكونان من هذا القبيل والا فالكسوف الذي يكون بحيلولة
القمر بين الناظر والشمس والخسوف الذي يكون بحيلولة الارض بين النيرين
لا يجتمعان مع العيدين على طريقة الحكماء وقد تدور هي مع النار بدوران الفلك
نحو المغرب اياما مختلفة بحسب اختلاف المواد بالغلظ والرقة مع تحرك بعضها
بالحركة الطولية والعرضية ايضا على ما اشرنا اليه سابقا ثم بعد ذلك ينطفي
الشعل بانقلابها هواء او بافناء مادتها بالاحتراق وصيرورة النار لطيفة
بحيث لا يرى ويبقى العلامات باحتراق المواد ونفيها بالرمد والاعتلاء
الى ما لا يرى وقد حكي نزول الرماد عقيب انطفاء بعض تلك العلامات و
ان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق راسه وينزل احتراقه الى الارض
على التدريج فيرى كانه نار ينزل من السماء الى الارض وهو الحريق وسرعة
انطفائها وبطوئه بحسب رقة المادة وغلظها واذا انكسر حر الدخان الصاعد
عد
الى الطبقة الباردة ببرودتها وصدمها مع انطار فلكية طلب النزول
الى الارض للثقل الحاصل له ولتكاثفه بسبب البرد وقد يكون سبب النزول
اجزاء مثل حفظ السمت ودفعها اياه الى السفل مع انضمام اسباب
اخر اليه فيموج به الهواء الذي في سمت حركته الى تلك السمت او الى سمت
اخر لاسباب تقتضي ذلك ضرورة امتناع التداخل والخلاء فيحدث
الريح الذي هو الهواء المتحرك بالذات لا بالعرض ونظير ذلك حدوثه
من اندفاع السحب من العلو الى السفل لثقلها وتراكم اجزائها بعضها على بعض

للبرد او انضمام سحاب آخر اليها او بسبب آخر وان لم ينكسر حره صعد الى كرة
النار فرده الحركة الدورية للفلك والنار ربما بعثته الى جهات مختلفة كما يرد
بعضا داير بسرعة سهما ما يصل اليها الى جهات مختلفة فتموج به الهواء لما
ذكرنا فتحدث الريح ايضا ولهذا اى ولما ذكر من السببين تكون مبادي الريح
فوقانية وربما شاهد دخان ينزل من السماء الى الارض كذلك وقد تحدث
الريح من تحلل الهواء او الادخنة او السحب المتراكمة لتاثير اشعة الكواكب
او انطفاء الاوضاع والاسباب العلوية والسفلية واندفاعه من جانب الى آخر
لاسباب آخر صناعية او غير صناعية كسقوط جبل وجريان سيل وموج
البحر وادخنة بنحو زلزلة وغيرها وان جعل هذا عطف بيان لقوله من تحلل
الهواء كان الكلام ان اندفاعه الى جميع الجوانب الآن بمنعه امر خارجي كما شاهد
من رمى حجرا في وسط حوض او في جانب منه فانه يحدث في الاول دواير
محيط بعضها ببعض على سبيل التناقص في الحركة بتكاثف كل مرتبة لانضغاط
بين قدامه الساكن وخلفه الدافع سيرا الى ان ينتهي الى ما يكاثف
ولا يندفع عن موضعه الى ما بعده وفي الثاني تحدث ذلك في جانب منه فقط وقد تحدث
الريح ايضا بتكاثف الهواء او الادخنة والسحب واندماج اجزائها
لاستيلاء برد او غير ذلك فينجذب اليه ما يجاوره من الهواء وهكذا فيتحلل
ما حوله لانجذابه بالقسر حتى ينتهي الى ما يتحلل فيشغل مكان ما اندفع من قدامه
ولا يندفع هو فيسكن ومن البين ان الاول من هذين السببين يقتضي
ان تحدث رياح متعددة من موضع واحد الى جهات مختلفة لما شرناه
والثاني يقتضي عكس ذلك الا ان يمنعه مانع والريح تكون في اول حدوثه
شديدا ثم يسكن شيئا فشيئا كما ذكرنا وقد تشتد في اواسطه لزيادة تحلل

ناعه

ولكاثفه اعني تحلل الهواء

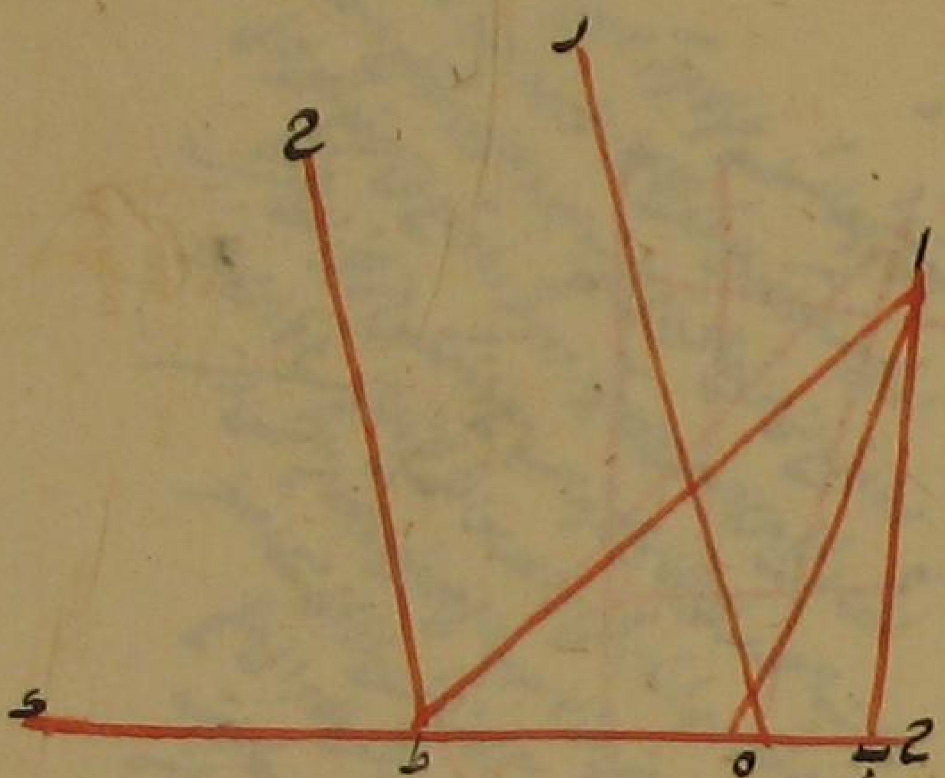
الهواء او الابخرة والادخنة بسبب الحركة وانه قد لا يكون سببا لحدوث الامطار
لاجتماع الابخرة والسحب وانعصارها به سيما اذا قاومه جبال شاهقة فينعصر
الابخرة الواقعة بينهما اشد انعصارا ولهذا نرى في بعض الجبال كثرة الامطار
مع حرارة الهواء وقد يكون الريح سببا لعدم المطر بتحقيق الابخرة بالتحليل
وتفريقها والزوابع اى الرياح الدائرة على نفسها جمع زوبعة انما تحدث
من التقاء ريحين قويتين مختلفتي الجهة كالشمال والجنوب وما يأتي من العلو والسفل
فيلتقيان فيتمانعان فيستديران وعلامة القسم الاخير ما شاهد من ميل
بعض اجزائها الى السفل وبعض آخر الى العلو وكان المصنف اشار بالحصر
الى بعد ما في الشفاء في انه قد يحصل زوبعة من اعوجاج مخرج المادة الريحية فيلتوى
على نفسها كما تستوي الشعلة نفسها من اعوجاج منه وما في التلويحات من انها
تحصل من تصادم عاصف عالية وسافلة بالتردد ويمانعها على بقائها على هيئة
الاستدارة غلظ مادتها ولزوجتها وقد تشتد بحيث تقلع الاشجار وتخطف
السفن وربما صادفت سحابة في الجو فيحويها ويديرها فيرى كانها تنين طاير
وفي الرياح ما يقال له السموم لاهلاكه بعض الحيوانات بالتعفين لمرورها باراضي
كبريتية في بلاد حارة او كانها من مواد الشهب والصواعق واعلم ان الحكماء
اختلفوا فيما يحدث في الجو من خيالات ظاهرة لدى الحس او امور حقيقية فذهب
بعضهم الى انها امور حقيقية حادثة من اتصالات فلكية وقوى روحانية و
بعضهم وهم المشاؤون الى انها خيالات ظاهرة للحس بمعنى انها صور اشباح
ظاهرة في اشياء اخر كظهور الصور في المرايا وقيل يدل على انها امور
حقيقية حدوث حوادث ارضية عند حدوثها على ما شاهده اهل التجربة
وفيه تامل فقصد المشاؤون البيان سبب رؤيتها والتقدم لذلك بمقدمتين

الاولى ان الشعاع بصريا كان او غيره يمتد من ذى الشعاع الى ما يقابله من غير
تراكم واعوجاج فاذا وقع على ما كان لطيفا جدا استضاء ما وراءه
ويرى على ما هو عليه فقط وان كان كثيفا جدا عرض مثقل يرى ذلك
واستضاء وخلا لامتناع نفوذ شعاع فيه وانعكاسه عنه وان كان لطيفا
لا فى الغاية يرى ما وراءه واما هو فقد يكون بحيث يرى وقد لا يكون وعلى
كل تقدير قد يكون بحيث ينعكس منه الشعاع من غير ان يكون وراءه جسم
كثيف يمنع نفوذ الشعاع وقد لا يكون وان كان كثيفا صقيلا انعكس منه
وانعكاس الشعاع فى الصقيل يكون الى ما يكون نسبته منه كنسبة ذى
الشعاع منه فى جهة واحدة بمعنى انه اذا فصل من احد خطى الشعاع و
الانعكاس مثل ما فصل من الآخر ووصل بينهما بخط كان فى سطح مواز لسطح
الصقيل ان كان مستويا وهو السطح الذى يكون الزاوية التى هى بين الخط
الشعاع والانعكاسى المسماة بالزاوية الاولى عمودا عليه والافسطح مستو
مفروض من موقع الشعاع بحيث يكون سطح الزاوية المذكورة عمودا عليه ايضا
وقد بين فى موضعه ان زاوية الشعاع هى التى تحدث بين الخط الشعاعى الممتد
من المضيء الى المقابل وبين خط واقع فى سطح الصقيل من جهة ذى الشعاع
مساوية لزاوية الانعكاس والخط المذكور بعد الاخراج فى خلاف جهة
الشعاع ويدل عليه التجربة ايضا كما نشاهد من دخول شعاع الشمس فى كوة و
انعكاسه عن مثل ماء الى الجدار المقابل لجدار الكوة كلما ارتفع الشمس ارتفع
انعكاسه وكلما انحطت انحط فعلى هذا اذا كانت زاوية الشعاع قائمة كان
الخطان الشعاعى والانعكاسى متطابقين والا مفترقان واذا انعكس خط

من تلك الخطوط عن موضع من الصقيل الى شئ لا ينعكس منه الى شئ آخر وهو ظاهر

استى هى
بين الانعكاس
ح

والعكس



ولا ينعكس خط آخر من الموضع الذى يكون نسبته الى ذلك الشئ وذى الشعاع
نسبة الموضع الاول الى ذلك الشئ بعينه وذلك لما تبين ان الخط بعد
الانعكاس يكون ايضا على هيئة المخروط ولنبين لبيان ذلك المنير وحى
سطح الصقيل وا ب ه ا ط الخطوط الشعاعية المنعكسة الاول على نفسه
والاخيران على خطى ه ر ط ح فزاوية ا ه ب الشعاعية التى رجعت مثلث
ا ه ط اعنى انعكاسه ر ه ط اعظم من شعاعية ا ط ه الداخلة اعنى من انعكاسه
ح ط ى ولو كان الانعكاسيتان متساويتين لم يلاق ه ر ح ط متلاقيا
واحدا اصلا لتوازنهما ح فكيف اذا كان احديهما اعنى ر ه ط اعظم وما
ح ط فى جهة ح عن ه ر وايضا لا يلاقى خط ه ر من نقطة د لا فى جهة اولا
فى جهة ح والا لزم تساوى الكل والجزء المقدمة الثالثة ان المرآة اذا كانت
عظيمة غير ملونة بحسب تسع حدود والمرئى تحكيه على ما هو عليه من الشكل واللون
وان كان اصغر منه يحكى لونه دون شكله فاذا اجتمع مرايا صغيرة مثلا صفة
ترى لون المرئى من جميعها لونا متصلا واذا كانت ملونة يرى لون المرئى
مشوبا بلون المرآة كما تشهد به التجربة فاذا تمهدت هذه فارجع الى ما كان
وربما تحدث فى الجو بسبب الرطوبة الحاصلة من الامطار والابخرة الرطبة
اجزاء رطبة رشية صقيلة وصفها كوضع دائرة واحاطت بغيم رقيق لطيف
لا يحجب ما وراءها عن الابصار فتنعكس منها اى من تلك الاجزاء الصقيلة ضوء
البصر الواقع عليها الى القمر لان الاضواء على ما عرفت اذا وقعت على الصقيل
انعكست الى الجسم الذى وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء منه اذا
لم تكن جهته مخالفة لجهة المضيء بالمعنى الذى ذكرنا ويدل عليه التجربة على ما
وتوضيح المقام ان الاجزاء الرشية اذا كثرت فى الجو سواء كانت على هيئة الا حدا

ئا

او لا وسوآء كانت محيطة بالغيم او لا فاذا وقع شعاع البصر عليها انعكس منها
الى مكان نسبته اليها كنسبة الرايي اليها كما تقدم اما لكون غيم مانع عن نفوذ
الشعاع وراءها او لاشتمال الاجزاء المتراكمة جدا على اجزاء ارضية مانعة عنه فاذا انتهى
بعض الخطوط المنعكسة الى القمر لا ينتهي اليه من ساير الخطوط المنعكسة الا ما كان
عن الاجزاء التي هي على نسبة الاجزاء الاول لا غير لما ذكرنا فاذا لا ينتهي اليه
الا ما انعكس من اجزاء كانت على هيئة الاستدارة غير مختلفة بالقرب والبعد الا
ما يقتضيه قطر القمر بحسب الرؤية فيؤدي كل واحد من تلك الاجزاء ضوء القمر
دون شكله لان المرآة على ما فصلنا اذا كانت صغيرة انما يؤدي الضوء دون
الشكل فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوء فيرى دائرة مضيئة وهي
الهالة هذا على مذهب الشعاع واما على مذهب الانطباع فسببه ان النير يتادى
من تلك الاجزاء المذكورة الى الباصرة فينطبع فيها وعلى ما فصلنا يظهر جواز وجو
دها بين مختلفة بالصغر والكبر وكون الكبرى بحسب الصغرى كما يظهر عند التامل
وقد يحدث حول ساير الكواكب وتحت الشمس ايضا لكنها قليل جدا فيتحلل
الاجزاء الرشية لسخونتها وسمي طفاوة والظاهر ان الهالة الحادثة حولها تكون
على الالوان قوس قزح كما حكى الشيخ انه شاهد كذلك تارة تامة وتارة غير تامة
والهالة تدل على المطر سيما اذا كانت حول الشمس ولم يتحلل سريعا بل يبقى
حتى يضاف اليها الاجزاء الاخرى فينعقد منها سحابا بالدلالتها على فرط الرطوبة في الجو
وان حصلت في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق نحو المشرق والمغرب
اجزاء رشية شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف مثل
السحاب مظلم او كانت الاجزاء التي قلما تخلو عن اجزاء ارضية وهوائية متراكمة
فيمنع نفوذ الشعاع عنها فقد شاهدت قوس قزح في مبدا ما كان فيها جبل اصلا



ولا نشاهد وراءها سحاب قطعا مع امعان النظر وانما اشترط كون الشمس قريبة
من الافق لانها لو كانت مرتفعة بعيدة عنها لتحلل الاجزاء الرشية لسخونتها ولكن لو لم يتحلل
لم يرو ليتقوس صغيرة ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشية صارت الشمس في خلاف جهة
النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادت ضوء
الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وانت خبير بما اوضحناه
ان الهالة مركبة من الانعكاس والاستدارة وسبب رؤيتها متعددة ويرى مختلفة الالوان
بحسب تركيب لون حاصل من الشمس في تلك الاجزاء على سبيل التخييل مع لون السحاب
او الجبل فمتى كان لونها مائلا الى البياض يرى احمر ناصعا واذا كان مائلا الى السواد
يرى ارجوانيا واذا كان اسود يرى كراثيا ولا اظنك يختلج في خاطرك ان وقوع
اجزاء السحاب او الجبل على هذا الترتيب مستبعد مع ما نقلته عما قيل ولم اظفر بعد
مما يعول عليه في هذا العمل الله يكشف بعد ذلك والاغوار التي تحدث تحت الارض
ان كانت كثيرة وانقلبت مياهها بالكون والتف ولاصابة البرد الشديد اياها
انشق الارض منها لكثرتها وثقلها وذلك انه اذا انقلب البخار ماء وقل حجمه يكانه
فيجذب اليه ما يجاوره من الاجزاء دفعا للخلاء او لسبب آخر فينقلب هو ايضا ماء و
هكذا الى ان يحصل ماء صالح بعضه بطبعه الميل الى الاسفل فاذا وجد من مسامات الارض
في الجهة المذكورة ما يخرج منها خرج وان شق لكثرته وثقله الارض في تلك الجهة
ان كانت الارض صالحة له وحدث العيون الجارية ان كان لها مدد من كثرة الامطار
وساير الاسباب المقتضية وان لم يكن الارض صالحة له فاذا حفر بئر او قناة خرج
وسال في القناة وارتفع في البئر بقدر ما يقتضيه الاسباب المعقبة له كما في الاعيان
الراكدة ايضا ولا يذهب عليك انه لا يلزم مما ذكر حصر الاسباب فيما ذكر بل الحق
انه كما يحصل مما ذكر يحصل من المياه الكائنة في مسامات الارض اما بنفوذها من البحار والانهار

واما سقف لها من الامطار والثلوج فيها واذا تولدت تحت الارض بخار دخاني كثير
المادة وكان وجه الارض متكاثف المسام لها حتى يجتمع منه البخار على التدريج تزلزلت
الارض من عنفوان شق المجرى لحدوث مسامات تخرج منها البخار او يتحلل الاخر بالحركة
ثم اصابه البرد ايا ما وربما تحدث اصوات هايلة لقوة الشوق وربما تجعل التلال
اغوارا والاغوار تلالا اعاليها سافلها اعاليها وربما تخرج نار لشدة الحركة
وقبول البخار الدخاني الاشتعال والمواضع التي فيها طبيعة كبريتية ترتفع منها في
التلال الحرا على تلك الطبيعة الكبريتية ويخالطها هواها اي هوا تلك المواضع
الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان فانه كان
في تلك الاجزاء طبيعة دهنية لكنها لغلبة يبوستها بطيئة الاشتعال فاذا حصل
لها الرطوبة بسبب مخالطة ذلك الهواء الرطب حصل طبيعة دهنية سريعة
الاشتعال فيشتعل من انوار الكواكب او في اسباب اخر فيرى مضيا غير محرق
احراقا بينا واعلم انا لا ندعي ان اسباب ما ذكر في هذا الكتاب من الحوادث
منحصرة فيما ذكر وانما موجه لها بل ندعي ان الاسباب المذكورة مما لها دخل
فيها بحسب الظن ونجوز ترتبها عليها مع جواز ان تكون اسباب اخر في تاثير
الفاعل المتعال والمبادي العالية وغيرها مما لا نطلع عليها والله اعلم بحقايق
الامور ومباديها **المبحث الثالث في المساكن وما يتعلق بها** اذ حصل
في بعض جوانب الارض جبال وتلال بسبب الاوضاع الفلكية والاتصالات
الكوكبية وفي بعضها وهاد واغوار لذلك بان يقتضي تلك الاوضاع والانظار
انقلاب بعض اجزاء الارض الى غيرها او انقلاب الغير اليها او غير ذلك مع ان
يبوستها تحفظ الاشكال الحاصلة لها على اي وجه كان ولا يمكن اجزاؤها من ان يسيل
من التلال المرتفعة الى الوهاد الغائرة سال الما اليها واستقل بالطبع الى المواضع العميقة

والكشف المرتفع بمنزلة جزيرة بارزة من البحر وهي الان من احد ربعي الشمال طولها نصف
الدور اعني مائة وثمانين جزءا وعرضها ستة وستون جزءا مبتداة من خط الاستوا
على ما في المجسطي واما في جغرافيا فلو هذا مع ستة عشر جزءا واربع وسدس من جانب
الجنوب حتى يصير المجموع اثنين وثمانين جزءا وربعا وسدسا قيل ومن اسباب
انكشافها انجذاب المياه الى جانب الجنوب لشدة الحرارة الحادثة للرطوبة كما
نشاهد في السراج وموجب الحرارة اما ان قرب الشمس من سمت الراس ومن الارض
وموجب البرودة بعدها عنهما واوج الشمس شمالي لانه في هذا الزمان في اوايل
السرطان وحضيضها فيما يقابل الاوج من صيف الجنوب اجتمع القربان وفي شتائه
البعدان فيكون صيفه في غاية الحرارة للقربين مع كون شتائه في غاية البعد عنه
الموجب لظهور اثر الضد واما صيف الشمالي وشتاؤه ففي كل منهما واحد من كل
القرب والبعد بين فيعدل احدهما بالآخر ويعلم منه انه اذا انتقل الاوج
انعكس الكشف والانغمار وفيه انه لو كان ذلك الانكشاف للانجذاب لكان
المنكشف هو نصف الشمالي مطلقا اذ لا تفاوت بين الربعين الشماليين في ذلك
وايضا يعلم بالضرورة انه لو لم يكن جبال وتلال يمنع الماء عن ميله الى القطعة المنكشفة
لسال اليها وسترها اليه ثم اعلم انا اذا لاحظنا القطعة المنكشفة واوضاعها
بالنسبة الى الشمس مع قطع النظر عن الاسباب الخارجة حكمنا ان اعدلها باعتبار الاعتدال
وعدمه لا يخرج عن اربع غاية الحرارة وغاية البرودة وكمال الاعتدال بينهما وما لا يكون
كذلك وغاية برودتها ظاهر لا يحتاج الى البيان مع انها غير مسكونة فاذا بين غاية
الحرارة والاعتدال على الموسط بينهما فقال المساكن الموازية لمعدل النهار اي المساكن
التي على خط الاستوا اذا اعرضت عن الاسباب الوضعية كمجاورة الجبال والبحار
وغيرها مما شانه ان يقتضي طبيعة السعة ككثرة الاشجار والاحجار ومجاورة الاراضي الكبريتية

وغيرها الا ترى ان المواضع التى كانت على جنوب الحمل اخر ما هى على شماله ومع
اعاليه ابرد مما هو فى اسافله والى تجاور البحار فهواءها لرطوبته وكثرة البخار
فيه اشد استعداد التاثير من الحرارة وقبوله البعض حالا لحا وزها فى اشد
المواضع اعتدالا لان الشمس اذا ساقتها اى تلك المساكن فى الاعتدالين مالت عنها
بسرعة لتزايد الميول من دايرتى فلك البروج معدل النهار هناك كما بين فى
اكرنا و دو سوس انه اذا تقاطع عظيمتان ومال احدهما عن الاخرى كان ازدياد
ذلك الميل على التناقص فان ميل الدرجة الثانية مثلا ليس ضعف مثل درجة الاولى
بل انقص وعلى هذا فان ميل اولى درجة الحمل خمسة عشر دقيقة تقريبا و يتناقص
الى ان يصير بحيث لا يحصل فى اول درجة السرطان من الميل الا دقيقة وكسر فعبور
الشمس عن تلك المواضع اسرع من عبورها عن سمت غيرها فلا يحدث السخونة
المفرطة افراطها فيما بعدها الى ما لحب المنقلب فان السبب وان كان قويا اذا
كان سريع الزوال كان اثره قليلا بخلاف ما اذا كان له دوام فان اثره
يكون اقوى وان كان اضعف لتضاعف آثاره وتلاحق بعضها ببعض ولازدياد
استعداد المتاثر لقبول الاثر ولان زمان مكثها اى الشمس فوق الارض هناك وزمان
مكثها تحتها فى المدارات اليومية كلها متنصفة بالافق متساوى المكثان الا بقدر
ما تقتضيه سرعة الشمس وبطوءها بحركتها الخاصة اذ النصف الذى كانت الحركة
الخاصة فيه اسرع يكون المكث فيه اكثر وبالعكس فيتلاقيان فى الاثر فتنكسر حرارة
النهار ببرودة الليل وبالعكس فيعتدل الهواء ولما كان الشمس تسامتها فى كل
دورة دفعتين كان هناك صيفان ولكل صيف خريف وشتاء وربيع وذلك
لان غاية قرب الشمس منها هو اول الصيف بها ولا شك ان حركة الشمس من غاية
القرب الى ان يعود الى مثلها تصل مرة الى بعد لا ابعد منه والى بعد متوسط فى كل من الجانبين

وغاية البعد اول الشتاء والمتوسط بين الصيف والشتاء الخريف وبين الشتاء
والصيف الربيع فلكل صيف خريف وشتاء وربيع ففى تلك المواضع ثمانية فصول
صيفان ابتداهما من الاعتدالين وشتاءان اولهما من الانقلابين وربيعان ابتداء
احدهما اواسط الاسد وابتداء الآخر اواسط الدلو وخريفان مبدأهما اواسط الثور
واواسط العقرب فتتقارب الفصول وتتكافؤ بعضها بعضا ولا يخالف احدها
البواقى غاية الخلاف حتى تظهر اثره بعينه لا يقال على سبيل المعارضة تسخين الشمس
فى البلدة التى بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخينها فى خط الاستواء
اذا كانت الشمس فى غاية الميل لان بعدها عنها ح واحد لكن تسخينها فى البلدة
المفروضة فى تلك الحالة اشد بعيدا جدا فكذا فى خط الاستواء لتساوى بعدها عنها
فتسخينها فى خط الاستواء فى غير هذه الحالة اى حال كون الشمس فى الانقلابين
اشد لكونها ح اقرب اليه مما اذا كانت فى غاية الميل فتسخينها فى خط الاستواء
فى جميع السنة شديد جدا لانا نقول لا نم ان تسخينها فى البلدة المفروضة كتسخينها
فى خط الاستواء فى هذه الحالة فان القطب الشمالى فيها مرتفع عن الافق بقدر ضعف
الميل الكلى فالقوس الظاهرة من مدارات الشمس اعظم من الظاهرة من مدارها
فى خط الاستواء لان دور الفلك فيها اى فى البلدة المفروضة ليس مستقيما
كما هو من الافق على الاستقامة كما هو فى خط الاستواء بل مائلا حاسبا فافقها
يقطع المدارات اليومية على قطعتين مختلفتين فيختلف قوسا الليل والنهار فمكثها فوق
الارض فى البلدة المفروضة اذا كانت الشمس فى البروج الشمالية اكثر من مكثها
فوقها فى خط الاستواء بقدر ما تقتضيه تعديل النهار فى ذلك الموضع ومكثها
تحتها فى تلك البلدة ح اقل من مكثها تحتها فى خط الاستواء فموجب السخونة فيها اكثر
منه فى خط الاستواء وموجب البرودة بالعكس فتسخينها فى خط الاستواء فى هذه الحالة

اقل من تسخينها في البلدة المفروضة فيها وايضا شتاء البلدة المذكورة
شديد البرودة وفي صيفها يحس بالحرارة فوق ما يحس بها في خط الاستواء
لعدم الالف وكمال الضد بخلاف خط الاستواء قال الامام العلامة اعدل
البقاع هو الاقليم الرابع لان توفر العمارات وكثرة التوالد والتناسل في الاقاليم
السبعة تدل على كونها اعدل من غيرها فكل ما كان اقرب الى وسطها كان
اعدل على ان سواد لون من في جانب خط الاستواء وشدة جعودة شعورهم و
بياض لون من جانب القطب الشمالي وشدة سبوطة شعورهم يدل على افراط
الكيفيتين في الطرفين وتوسط سكان الاقليم الرابع بين اللونين وحال شعورهم
بين الشدتين يدل على تكافؤ الكيفيتين فيه والحق ان يقال ان اريد
بالاعتدال تشابه الاحوال وعدم غاية الاختلاف بين كيفياته وعدم تعرض
سكانها بها فهو في خط الاستواء اتم وان اريد به تكافؤ الكيفيتين فان اريد
بحسب الواقع المشاهد فهو في الرابع لا محالة وان اريد بحسب ما تقتضيه الاوضاع
مع قطع النظر عما وقع بسبب امور خارجة من الجبال والبحار وغيرهما فعلمه عند علام
الغيوب والمواضع التي تسامت القطب الصيفي تكون في غاية السخونة
لعلة تزايد الميل وتناقصه هناك كما اشرنا اليه فتكون الشمس كالواقفة
على سمت الراس مدة قطعها ... الميل المتغير فيشتد تاثيرها هناك لدوام
السبب وهو وقوف الشمس على سمت الراس وايضا نهارهم الصيفية طويلة
ايضا اي كما ان الشمس كالواقفة على سمت الراس ولياليهم قصيرة لكون قوس النهار
هناك اطول من قوس الليل فكان موجب السخونة اكثر وموجب البرودة
الكاسرة للسخونة اقل فتزداد السخونة لسبب وهو مسامتة للراس
وطول النهار مع ذلك وقصر الليل والعام البرودة لسخونة النهار على اشدة برد الشتاء

هناك مما يوجب استعداد هوائه لقبول شدة السخونة وان عدم الانفكاك نهارا
مما يعد للتاثر من الحرارة اشد تاثر وبما قررنا يندفع النقض بعرض تسعين وما يقرب
منه بان الشمس ثمة ايضا كالواقفة في المدة المذكورة ونهاره اطول اكثر من نهار
غيره فانه ثمة ستة اشهر او قريب منه مع انه في غاية البرودة ووجه الاندفاع ان
الشمس هناك وان كان كالواقفة والنهار وان كان اطول لكن السبب ما كان
وجودها وطوله فقط بل هما مع مسامتة الشمس للراس واما الجواب عنه
فانه يجوز ان يكون هناك غاية الحرارة ومن اين علم انه ليس كذلك فليس بطا

البحث الرابع

في المزاج العناصر اذا امتزجت بعضها ببعض لا تفسد
صورها كما ذهب اليه بعض المحدثين فانهم يقولون اذا امتزجت العناصر بعضها
ببعض وانفعل كل من ضده استعد بذلك مع اشتراكها في الهيولى لان تخلع صورها
وتلبس جميعها صورة نوعية واحدة متوسطة بين تلك الصور او صورتا نوعية من
انواع الصور من غير ان يلاحظ فيها التوسط وليس الامر كذلك لامتناع
المزاج حينئذ لانه لا يتصور الا بامتزاج اجسام مختلفة ويمكن ان يناقش بانه
يجوز ان يكون اختلاف تلك الاجسام معدا وشرطا لحصول جسم كذلك
لا اركانا له حتى يلزم اجتماعها مع اختلافها ولانحلال المركب للموضوع
في النوع والانبيق اليها فانه لو كان جسما واحدا له هيولى واحدة وصورة
واحدة امتنع ان ينحل بموجب واحد الى امور مختلفة وذلك لانه لا يتصور
الا باختلاف الفاعل او الاستعدادات التي البحث فيها هي فيه وسببه انه على تقدير
تسليمه لا يدل على بقاء الجميع على صورها الاصلية فان قلت اسعا ما يشاهد
منها حال البساطة والبرودة والسيلان وغيرهما من اللوازم عنها ودليل
على اشتراء صورها الملزومة لها قلت ليس الشيء منها بالفعل لازما لها على العموم

مشاهدتها لا يدل على اشتمالها لان اجتماع الاضداد قد يؤدي الى عدم الاحساس
بها على ما هي عليه في نفس الامر لانتفاء الصور الحالة في المركب بعد ما نوقض فكل
من حيث هو كل ولا يسري في جميع الاجزاء كالشكل والعدد فان الدموية واللحمية
سارية في جميع الاجزاء قائمة بها فلو كانت صور البسائط باقية بعينها يلزم
اجتماع صورتين نوعيتين في مادة واحدة وان يكون عنصر واحد دما بل لان الحلول
فيه تلك الصورة بسبب استحالته في كيفيته لا مردود في المزاج لانا نقول بعد تسليم
عموم حصول الصور لجميع اجزاء كل بسيط انه لا يلزم اجتماعهما في مادة واحدة
بل اللازم تبادل صورته الحالة في مادته مع حلول صورة تركيبية فيه نفسه والاستحالة
ممنوعة وان الاستحالة التي هي شرط حلول الصورة يجوز ان يكون هي الاستحالة
الحاصلة في المزاج المحفوظ بقائه على انه مشترك بين الفريقين واعلم ان القول
بالمزاج موقوف على القول باستحالة العناصر في الكيفيات فلا بد من اثباتها
فنقول لما ثبت الكون والفساد بين العناصر كلها على ما سبق ثبت استحالتها
في الكيفيات ايضا وذلك لان انقلاب عنصر الى آخر وقبول مادته لصورته لا يمكن
الا بعد ان يستعدها بالضرورة واستعدادها لا يمكن الا بعد ان يحصل
لكل عنصر بعض انحطاط عما كان عليه اولا والصورة لا تقبل التغير على ما سبق
فيكون التغير في الكيفيات لا محالة فان الماء انما ينقلب هواء اذا زال
استعداد مادته للصورة المائية بزوال صورة البرودة وكثافة القوام وحصل
استعداد الصورة الهوائية لاجل حصول لطافة القوام والحرارة وهكذا في
البواقي واذا تمهد هذا فنقول اذا اختلط العناصر ينكسر سورة كيفياتها
ولا يبقى كل واحد منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب شيئا من الكيفيات
شديدا كما كان في البسائط وليس في ذلك لان البسائط العنصرية لما صغرت

وامتزجت وتعارضت كيفياتها المتضادة استعد الجميع لان يزول عنها
كيفياتها المخصوصة بها وفاضت عليها كيفية متوسطة من غير ان يقع منها فعل
وانفعال لان استعدادات تلك العناصر مختلفة فيفيضان كيفية وحدانية متشابهة
في جميع الاجزاء من غير ان لا يقع بينها كسر وانكسار وتقارب بحسب الاستعداد
بعيد بل يجري منها فعل وانفعال بحيث ينفعل كل منها عما يضاده فلا يبقى كيفية
على سورتها بل كل عنصر اذا قيس الى ما كان عليه قبل الامتزاج يوصف
بنقيضه مثلا النار تنكسر سورة حرارتها ببرودة الماء والارض بل بحرارة
الهواء ايضا اذ هو مما يبترد بالنسبة اليها وينكسر سورة يبوستها برطوبة
الهواء حتى اذا قيست الى ما كانت هي عليه اولا يعد باردا رطبا وعلى هذا
وفيه تامل اذ عدم احساسنا بالكيفيات صرفة لا يدل على انكسارها لجواز
ان يكون ذلك لاجل اختلاط بعضها ببعض كما يحس بالحمرة من اختلاط البياض
والسواد ولئن سلم فلا نسلم جريان الفعل والانفعال بينها لجواز ان يكون
الفاعل هو المبدأ المفارق ولا يحصل ذلك الفعل والانفعال على وجه يؤدي
الى حصول جسم مركب متشابه الاجزاء وحدانية الكيفية والهوية الا بعد
تصغير الاجزاء جدا وذلك لان تاثير الجسم انما هو فيما له بالنسبة اليه وضع
من المقابلة والمقارنة والمجاورة واذا اثر في شيء منها فكلما كانت تلك النسبة
اكمل كان التاثير اقوى فاذا كان القابل المتاثر المتشابه ذات ثخن واجزاء كان
تاثير الجزء القريب من المؤثر اشد من تاثير الجزء البعيد كما يشهد به التجربة
والعقل فاذا عرفت هذا فنقول الجسم المركب الحقيقي الذي هو وحداني الهيئة
والكيفية لا يحصل الا بتماس بعض الاجزاء ببعض متصورة مختلطة بعضها ببعض
اما التماس والاختلاط فقط لانه لو لم يتحقق احدهما لم يكن الجسم واحدا حقيقيا

واما الصغرى فلانه لو لم يكن كذلك بل كان لبعض الاجزاء تخلخل اى حصل التماس على وجه واحد بل التماس انما يحصل بالنسبة الى ظواهر الاجزاء دون اعماقها فيحصل التاثير والتاثر ولا يحصل كيفية وحدانية بل مختلفة والكلام ان تصغر الاجزاء مما يختلف بالنسبة الى الانواع بل بالنسبة الى الاصناف والاشخاص والاعضاء ايضا واعلم ان اعضاء الشخص الواحد تختلف بالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيكافئ تلك الامزجة بان يكسر بعضها على بعض بان يختلط ازواجها الحاملة لتلك الكيفيات بعضها ببعض فيقع بينها الفعل والانفعال حتى يستقر على مزاج واحد شخصى ويحصل لكل عضو كيفية مناسبة لصحة المخصوصة به هكذا قيل ولكل واحد من العناصر مشتمل على كيفية ومادة وصورة والانكسار ربما يحسب الكيفيات دون المواد والصور لما علم من عدم الاشتداد والضعف فى الجواهر والكلام انما هو فى الكاسر اهو المادة او الكيفية او الصورة لا سبيل الى الاول لكونها قابلة فلا يكون فاعلة ولا الى الثانى على ما قال وليس الكاسر الكيفية كل منها كيفية الاخرى اذ لا يخ اما ان يكون تلك الانكسارات حاصلة معا او على سبيل التعاقب والاول بط والا لزم ان يكون الكاسر حال كونه كاسرا منكسرا او الغالب عند كونه غالبا مغلوبا وكذا الثانى لامتناع ان يكون المنكسر كاسرا فانه يلزم حينئذ حال كونه غير منكسر على كسر الاجزاء فكيف اذا كان منكسرا اعنه قيل يجوز ان يكون الكيفية كاسرة من جهة الصورة منكسرة من جهة المادة معا وفيه انا نجزم ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون كاسرا ومنكسرا معا سواء كان من جهة واحدة او من جهتين على ان الانكسار الكيفية وصيرورتها مغلوبة عبارة عن زوالها وحصول اخرى اضعف منها وقيل ايضا يجوز ان يكون مقاومة الضدين موجبة لكلالهما وكلالهما موجبا لانكسارهما معا فيكون فعل كل واحد قبل انفعاله من غير لزوم استحالة

وفيه نظر

وفيه نظر يعرف مما مر آنفا واذا بطل القسمان تعين الثالث على ما قال بل الكاسر لها صورتها اى صورة كل واحد منها انكسر كيفية الاخرى لكن لا بذاتها بل بشرط الكيفية اذ الصورة تقتضى الكيفية فى مادتها بذاتها عند عدم الموانع وفى الغير بتوسط الكيفية الا ترى ان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد ينكسر كل منهما كيفية الآخر مع بقاء صورتيهما ومعنى الانكسار الكيفية انها زالت بسبب زوال استعداد المادة لها وتحصل ما هى ادنى منها لحصول استعداد يناسبها فيكون كل واحد منهما فاعلا بصورته منفعلا بمادته وفى التلويحات وحركة الحجر الى السفل حال اقتضائها وقبولها هكذا يعنى ان المؤثر فى التحريك هو الصورة الحجرية والقابل لتلك الحركة هى المادة وقد قيل اذا كان تاثير الصورة بشرط الكيفية لزم فيه مثل ما لزم على تقدير كون الكيفية كاسرة من كون شئ واحد غالبا ومغلوبا معا او عود المغلوب غالبا اجيب بان الصورة بسبب اصل كيفية تكسر صورة كيفية اخرى فان انكسار صورة كيفية لا يتوقف على صورة ضدها الا يرى ان الماء الشديد الحرارة تنكسر سورتها بماء قليل الحرارة فانكسارها بالماء البارد اذا كان قليل البرودة كان اولى لكنه يتوجه انه يجوز ان يكون ثمة ايضا كذلك بان يكسر كيفية باصلها سورة كيفية اخرى بلا محذور بل نقول ان اريد باصل الكيفية اصل تلك الكيفية الشديدة بعينها بمعنى ان لتلك الكيفية حيثيتين حيثية انها كيفية من نوعها وحيثية انها كيفية شديدة كالحرارة الشديدة المخصوصة فانها تصدق عليها انها حرارة وكيفية فعالة الانكسار كيفية على ما مر ليس الا زوالها وحصول اخرى اضعف منها فالانكسار ان كانا معا لزم بقاء الكيفيتين وزوالهما معا وهو بين الاستحالة وان كانا على سبيل التعاقب لزم اعادة المعدوم وتاثيره وهو بط وان اريد باصل الكيفية نوع تلك الكيفية بمعنى ان لتلك الكيفية المخصوصة نوعا فالمنكسر

تلك الكيفية المخصوصة وشرط التاثير او المؤثر نوعها كالحرارة الشديدة المخصوصة فانها
تنكسر بخصوصها ويؤثر الصورة باصل الحرارة وان كان في ضمن فرد اخر فرد عليه
ان الانكسار ان كانا معا لزم اجتماع كيفيتين اقوى واضعف في كل من الجسمين
وهو مستحيل وان كانا على التعاقب لزم ان لا تقوى الصورة مع كيفية شديدة
على كسر سورة كيفية اقوى وتقوى مع الضعيفة عليه وذلك بعيد وح اي حين اذا
فرجت العناصر وتفاعلت فانكسر كل من كيفياتها عن ضدها وتماثلت بعضها
مع بعض تحصل كيفية متشابهة في اجزاء المركب بان تكون الحرارة القائمة بالجزء
الناري مثل ما قامت بالجزء المائي والارضي والبرودة القائمة بهما مثل ما قامت
بهما وهكذا في الرطوبة واليبوسة فلا يكون بينهما الا باعتبار المحل فعلى هذا
لا يتوهم خلو اجزاء الجسم المركب عن هذه الكيفية او تداخل بعضها بعضا او
قيام عرض واحد بمحال مختلفة متوسط بين الاضداد بمعنى اذا قيست الى كل من
المتقابلة بعد من الاخر مثلا اذا قيست الى حرارة النار عدت برودة واذا قيست
الى برودة الماء عدت حارة وقس عليه الرطوبة واليبوسة وليس يلزم من ذلك ان
تكون نسبتها الى حرارة النار كنسبتها الى برودة الماء لجواز ان تكون انكسار
بعضها عن ضدها اشد من انكسار الضد عنها اما لكثرة الاجزاء القائمة هي بها
اولا او اخر فصل الاضداد ما يكون بينها غاية الخلاف صرح عن التوقيف
المزاج الثاني الحاصل من امتزاج بعض المركبات مع بعض كحصول الذهب
من الزيبق والكبريت وجوابه اما بان المراد بالتضاد مطلق التخالف والاطلاق
بهذا المعنى مشهور او بان تلك المركبات الممتزجة وان كانت كيفياتها غير مختلفة
فذلك على تقدير تسليم امكانه لا يوجب مزاجا اخر اذ لا اختلاف فيها حتى تتصور
الفعل والانفعال واذا كانت مختلفة مثل ان كان احدهما باردا والاخر حارا كانت متضادة

لان اعتبار غاية الخلاف انما هي باعتبار النوع فبين الحرارة والبرودة غاية الخلاف
سواء كانتا ضعيفتين او شديدتين بمعنى انه لا يتصور نوع اخر كان ابعد
عن احدهما مثل بعد الاخر عنه اما بان المزاج الثاني ايضا حاصل من العناصر المتصفة
بالكيفيات المتضادة غاية ما في الباب انه متوسط بينها وبينه مزاج اخر هو كالمعدل
او بان المصنف لم يقل متوسطة بين الاضداد التي هي اجزاؤها بل اطلق الاضداد التي
هي حرارة النار وبرودة الماء ورطوبة الهواء ويبوسة الارض مثلا وحينئذ يجوز
حمل التضاد على بعض هذه المعاني بشهادة التجربة بان المزاج الاول الثاني انما
يحصل وقت انكسار برودة الماء والارض وهي اي تلك الكيفية الحادثة من مزاج
العناصر واختلاطها يسمى المزاج تسمية للشيء باسم سببه ولما كانت الكيفيات
التي يقع بها التفاعل بين الاركان اربعا التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة التي يسمى بالكيفيات الاول لعدم خلو عنصر عنها كانت المزاجات مع
تنوعها وتكثرها مركبة منها حادثة من تركب محالها بعضها مع بعض لان نفس الكيفية
مركبة منها على ما سبق والمزاج ان كان واقعا على حاق الوسط بين تلك الكيفيات
ان تكون نسبة الكيفية المزاجية الى كل من المتضادين كنسبتها الى الاخرى بحسب
الشدة والضعف سواء كان محالها متساوية بحسب الكمية او لا فهو المعتدل الحقيقي
لكون كل من الضدين معادلا للاخر حقيقة هذا هو الذي يقتضيه سوق الكلام والمناسب
لما سيأتي من ان الخروج عن الاعتدال اما بالكيفية الفاعلة او المنفعلة الا انه يلزم
ان يكون الاعتدال لعدم الخروج باحدى هذه الكيفيات لكن نظيرها سنذكر
ان امتناعه بسبب تساوي ميول بسائطه الى احيازها الطبيعية وذا انما تساوي
كيفياتها بالمعنى المذكور لا يقتضي تساوي ميول بسائطه الى احيازها كيف فان اقتضاء
الحيز انما هو لاجل الصورة لا لاجل الكيفية الا يرى ان الصورة المائية مقتضية لحيز سواء كانت

حارة او باردة نوع الكيفية قد يكون معينة للصورة فيما تقتضيه من الميل وقد يكون معاوقة
لا فيه كما تعين ميل الماء برودته الشديدة وتعاوقه الحرارة المفرطة على ما شاهد
ولكن لا يفيد ذلك كونها علة مقتضية له ودعوى انه اذا تساوت الكيفيات
تساوت مقادير محالها بحسب القوة والغلبة في الميل غير مسلمة لجواز ان يكون قطعة
من النار غالبة بحسب الكيفية على قطعة من الماء الغالبة هي عليها بحسب الميل فلا شبهة ان
ذلك الامتناع لو تم لدل على امتناع تركب المعتدل الحقيقي بحسب الكيفيات المتضادة
بالميل سواء كان معتدلا بحسب الكيفية ايضا او لم يكن وعلى امتناع المعتدل بحسبهما
واما دلالته على امتناعه بحسب الكيفيات المتضادة فقط فانما يتم لو ثبت استلزام
تساوي الميول ولا وجود له اي للمعتدل الحقيقي المركب من الاجزاء المتساوية الميل
الى احيازها الطبيعية في الخارج لان المركب لا بد له من المزاج الحاصل من تفاعل العناصر
والتفاعل لا يحصل الا بحركة واستحالة والحركة لا تقع الا في زمان فلا بد من اجتماعها
وتماسها مدة حتى يحصل المزاج واجتماعها في تلك المدة ليس لاجل قسر قاسر حافظ له
لتوقفها على المزاج ولا لغلبة بعض الاجزاء على بعض وقسره عليه لتساويها في القوة
وهي بطباعها مائلة الى احيازها فتتفرق قبل التفاعل لوجود المقتضي وعدم المانع و
اعترض عليه بان سبب بقاء الاجتماع لا ينحصر فيما ذكر بل يجوز ان يكون تفاعل رجح
او غلبة بعض الاجزاء على بعض باعتبار وقوع كل منها على الآخر في خلاف جهة
حيزه مثل ان يقع الاجزاء النارية تحت والمائية فوق ليمانعان مدة التفاعل
او اختلطت بعضها ببعض بحيث يعسر انفصال البعض من الآخر او اتفق ذلك الاجتماع
في حيز واحد منها فتغلب هو على البواقي لقوته لكونه في حيزه كيف ولو صح ما ذكرتم
لما تركب مركب لان ابتداء اجتماعها وحدوثه ليس بطبيعتها ولا قاسر عليه لانكم حصرتم
القاسر في الصورة النوعية وغلبة بعض الاجزاء على بعض ولا يتصور شيء منهما قبل الاجتماع

على بعض باعتبار وضع كل منها

تقويه

وان تقتضيه شيئا آخر غيرهما يوجبه فليكن ذلك الشيء سببا لاجتماع اجزاء ذلك المركب بعا(ئه) و
مدة ولان المركب من البسائط المتساوية في قوى الكيفيات لا بد له من حيز طبيعي
لان كل جسم فله حيز طبيعي وذلك الحيز لا يكون حيز بسائطه لانه لا يميل الى حيز احد احيا(زها)
يكون ذلك ترجيحا بلا مرجح لتوضيحات وبينها فيميل كل واحد الى حيزه الطبيعي
والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر اذ لا عائق هناك وهو
غلبة بعض الاجزاء على بعض يعوقه عنه اي من ميل كل واحد الى حيزه الطبيعي فيتأدى
الى الافتراق ولانه يكون غيره اذ لو كان له حيز غير حيز البسائط لكان قبل حصوله
فيه خاليا وهو مستحيل وفي كلا الشقين بحث اما في الاول فلانه يرد عليه مع ما مر
في الوجه الاول ان المقتضي للحيز هو الصورة النوعية فيجوز ان يفيض على ذلك المركب
صورة نوعية بعضها تقتضيه صورة احد البسائط واما في الثاني فلان لزوم الخلاء
ثم لجواز ان يكون ذلك المركب مسبوقا بمركب آخر في ذلك الحيز مسبوق بآخر الى غير
النهاية او يكون ذلك المكان مشغولا بجسم آخر كان شاغلا له بالقسر كما تقتضيه
استحالة الخلاء اياه وان لم يكن المزاج على حاق الوسط فهو الخارج عن الاعتدال
الحقيقي وانت خبير بان الاعتدال الحقيقي ان كان بتعادل قوى الكيفيات فقط
كان الخارج عنه ثمانية على قياس ما سيجيء وان كان بتعادل ميول الكيفيات الى احيازها
فقط كان الخارج على الوجه الجملي ثلثه يحصل من غلبة واحد او اثنين او ثلثه و
ان كان بتعادلهما معا لم يستلزم احدهما للآخر كان الخارج على ذلك الوجه
خمسة وثلثين حاصلة من ضرب التسعة التي هي الثمانية المذكورة مع ما يكون كيفياته
متساوية في الاربعة التي هي الثلثة المذكورة مع التساوي في الميول بعد اسقاط واحد
من الحاصل اعني ما يكون الكيفيات والميول فيه متساوية معا فاذا تأملت ظهر لك الاقسام
على الوجه التفصيلي من ذينك الاحتمالين فان لم يوجد عليه اي على الخارج عن ذلك الاعتدال

زما

ى

وطاه بديهيا ذكره العلامة الشارح صدرا
او كان احدهما مع وجود اوسع منها كالورد
والبياض الشديد والملح

من العناصر بكمياتها وكيفياتها البسيط الذي ينبغي له ويليق به فهو المعتدل الطبي
الذي يستعمله الاطباء وليس اشتقاقه من التعادل والتسوية بل من العدل في القسمة
بمعنى انه يعطي الكل من المقسوم عليه القدر الذي يستحقه يعني ان لكل نوع مثلا حق
ان يكون له قدر من الكيفيات المستدعية للآثار المطلوبة منه فان اثر نوع الاسد مثلا
الجرأة والاقدام واثر الارنب الخوف والاحجام فيلزم للاسد حرارة مستدعية للجرأة
والاقدام وللارنب برودة مستتبعة للخوف والاحجام والا فهو الخارج عن ذلك
الاعتدال الطبي والمعتدل بهذا المعنى ثمانية اقسام لان المركبات منحصرة في اربعة
نوع وصنف وشخص وعضو ولكل منها اعتباران احدهما الى الخارج وثانيهما
الى الداخل اي يكون اعتداله اما بالنسبة الى الخارج واما بالنسبة الى الداخل فيصير
المجموع ثمانية ولو اعتبر الاعتدال الجنسي ايضا يكون الاقسام عشرة وجعل النوع
ش مثلا للجنس الثاني تكلف ثم شرع المص في تفصيل الاقسام وقال لان الاعتدال النوعي
اما بالقياس الى الخارج وهو الذي يحصل للنوع من الكائنات بالقياس الى غيره
من الانواع على معنى ان اي مزاج يكون من افراد هذا النوع يكون اليق به من حيث انه
من افراده من مزاج نوع آخر لاجل الآثار المطلوبة من ذلك النوع كمزاج نوع الانسان
بالقياس الى الانواع الاخر كالاسد والارنب وغيرهما واما بالداخل بان يكون
المزاج الحاصل لبدن معين اليق به من حيث انه من ذلك النوع من امزجة سائر
ابدان ذلك النوع وهو الذي يحصل لاعدل اشخاص ذلك النوع الواقع في حاق
وسط الاعتدال النوعي كالمزاج الذي يحصل الى اعدل اشخاص الناس وعلى هذا
القياس اي قياس اعتبار النوع بالنسبة الى الداخل والخارج الاعتدال الصنفي بالقياس
الى الداخل والخارج والشخصي والعضوي فان للصنف كالهندية مثلا مزاجا هو
اليق به لاجل الآثار المطلوبة منه من مزاج اي صنف فرض ومزاجا هو اليق به من حيث

انه

انه ذلك الصنف من سائر امزجته وهو المزاج الحاصل لاعدل اشخاص ذلك الصنف واوسطه
بين طرفي الاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج وان للشخص مزاجا هو اليق به
من حيث انه ذلك الشخص من مزاج اي شخص فرض من صنفه ومزاجا هو انسب به
من جميع الامزجة الحاصلة له باعتبار اختلاف احواله وهو مزاجه في احسن احواله
وللعضو مزاج هو انسب به من جميع امزجة سائر الاعضاء ومزاج هو احسن
امزجته الحاصلة له في احواله المختلفة وليس لكل واحد من هذه الاعتبارات النوعية
والصنفية والشخصية والعضوية حد معين لا يتجاوز عنه اصلا والا يلزم اتحاد
جميع افراد كل واحد منها خلقا وخلقا وماهيتها بل له عرض وطول ان عرض الشخصي
انقص من الصنفي الناقص من النوعي الناقص من الجنسي واما عرض العضوي فليس
انقص من الشخصي اذ كلما خرج العضو عن الاعتدال خرج الشخص ايضا وليس عرضه
مما لا يتناهى الى حد حتى يصلح ان يكون جميع الامزجة مزاج الانسان بل لعرضه طرفا
افراط اي زيادة وتفريط اي نقصان اذا خرج اي كل واحد منها عنهما اي عن
طرفي الافراط والتفريط بطل ذلك المزاج يعني ان مزاج الانسان مثلا يقتضي
مرتبة ذات عرض من الحرارة فما دام مزاجه في تلك المرتبة كان مزاجا انسانيا واذا
جاوز عنها اما بالزيادة او النقصان خرج عن كونه مزاجا انسانيا والخارج
عن كل اعتدال من الثمانية المذكورة ثمانية اقسام ايضا لان المعتدل لما كان
عبارة عما توفر عليه ما ينبغي له من الكيفيات اما بالنسبة الى الداخل او الخارج عنه
فالخارج عنه ما لا يكون كذلك مثلا اذا اقتضى نوع ان يكون حاق وسط مزاجه
بحيث يكون حرارته ضعف برودته واحد طرفيه ما كانت الحرارة ثلاثة امثال البرودة
والطرف الآخر ما كانت حرارته مثل البرودة فخروجه عن الاعتدال بان يتعدى احد
الطرفين اما بان يصير الحرارة اكثر من ثلاثة امثال البرودة فيكون احر مما ينبغي او بان يصير

البرودة اكثر من الحرارة فيكون ابرد مما ينبغي وهكذا في الرطوبة واليبوسة فتغير المزاج
اما بزيادة احدى الكيفيات الاربع او ثنتين غير متقابلتين فان زيادة المتقابلين
معا غير معقول فلا يتصور ان يكون مزاج احر وابرد معا او ارطب وايبس معا وان
تغيره باعتبار نقصان احديهما او ثنتين منها ليس غير التغير باعتبار زيادة غيره
الاخرى او الاخريين الا باعتبار فالاقسام الحاصلة من تغير احدى النسبتين او كليهما
ثمانية لا غير لانه اما ان يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فقط وهي الحار او الحد
اللائق بها اعني الحرارة والبرودة اللتين من شانهما التاثير في الغير بالتسخين
والتبريد والتلطيف والتكثيف والتفريق والجمع وهو اي الخارج عن الاعتدال بها
الحار والبارد او بالكيفية المنفعلة فقط اي الرطوبة واليبوسة اللتين هما من شانهما
الاستعداد نحو الانفعال مثل قبول الشكل والتفرق والجمع بالسهولة وعدمها
وهو الرطب واليابس او يخرج عنهما اي بالكيفية الفاعلة والمنفعلة معا وهو الحار
الرطب والحار اليابس والبارد اليابس ولنا فيه نظر لان الخارج عن الاعتدال
لما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الذي توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط
الذي ينبغي له وجب ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين اي يكون
الكيفيات الفاعليات لا على ما ينبغي بان يكونا زائدتين على ما ينبغي او ناقصتين عنه
او يكون احديهما زائدة والاخرى ناقصة على ما ينبغي وقس عليه قوله او بالكيفيتين
المنفعلتين معا او بثلث منها او بكل واحد من الكيفيات الاربع فيكون اقسام
الخارج عن الاعتدال اكثر من الثمانية بكثير على ما يظهر بادنى تامل وفيه بحث لان معنى
توفر اللائق من الكيفيات عليه على ما اشرنا اليه ان يكون النسبة بين الكل المعتاد
على ما يقتضيه ذلك النوع او الصنف او غير ذلك فتعين تلك النسبة لا يتصور الا بزيادة
احديهما على الاخرى بحيث لا تبقى تلك النسبة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال انما كان لا بد من ان مثلا

غيره

من مرتبة مخصوصة لها بحسب الكمية وسط وطرفان بحيث اذا تعدت احد الطرفين اما في
جانب الصغر او الكبر لا يكون بينه ا ث ن وليس يمكن حصول تلك الثلثة من العناصر المتلازمة
لكيفياتها على انه نسبة بل لا بد منها من نسبة مخصوصة ذات عرض كما اذا كان وسط
اعتداله بان يكون ارضيته ضعف المائية واحد طرفيه ما صارت الارضية ثلثة
امثال الماء والاخر ما صارت الارضية مثل الماء وقس عليه النسبة بين البواقي لكن لا
كيف اتفقت بل لا بد ان لا يتجاوز مقدار المجموع عن احد طرفي الثلثة باعتبار الكمية
مثلا اذا كان بينه تقتضي عشرة الى عشرين من اجزاء البارد وعشرين الى اربعين
من اجزاء الحار فاذا صار اجزاء البارد واحدا وعشرين واجزاء الحار واحدا واربعين
فقد صار مما يسعى واذا صار اجزاء البارد تسعة واجزاء الحار تسعة عشر فقد خرج
باعتبار المقدار الكيفيتين الفاعلتين في جانب النقصان وقس عليهما الكيفيتين المنفعلتين
والمحيط من القبيلتين مجتمعة ومتفرقة نعم لو كان اعتبار اي الخروج عن الاعتدال بالقياس
الى المعتدل الحقيقي الواقع في حاق الوسط بين الكيفيات الاربع كانت الاقسام
لا تزيد على الثمانية المذكورة لانه اذا لم في الوسط الحقيقي كان خارجا اما باعتبار
احديهما وهو اربعة اقسام مسماة بالامزجة المفردة اعني الحار والبارد والرطب
واليابس واما باعتبار ثنتين غير متضادتين وهي ايضا اربعة مسماة بالامزجة
المركبة وهي الحار والرطب والحار اليابس والبارد والرطب والبارد اليابس

المخلطة في

البحث الخامس في سبب تكون الجبال والمعادن الحر الشديد من
النار او الشمس اذا صادف طينا لزجا اما دفعة اي في زمان قليل او على تدريج
السنين بحيث لا يفنى رطوبته بالكلية اذ لو انتفت ومال الى حرارة الارض بعض
الاجزاء وبوحدت عقدها حجرا مختلف الاجزاء في الصلابة والرخاوة اما باعتبار
اختلاف استعداد الرطوبة عن الاجزاء او بقائها فيه واما بسبب بعد بعضها عن مبدأ الحرارة

او غيرهما

حرارة

وقرب الآخر منه او لا الى آخر وقد يكون الحجر ايضا من البخار الدخاني الكثيف اذا احتبس
في الارض مدة كما يوجد الاحجار السفية في اماكنها او صعد الى الجو وتكاثف وتراكم
اجزائه بعضها على بعض بسبب اصابة البرد وتدافع السحب والرياح وقد يكون
من النار كما يحدث كثيرا من الصواعق اجسام حديدية او حجرية بسبب ما يعرض
للنار ان يطفأ فيصير باردة يابسة على ما حكاه الشيخ في الشفاء وقد يكون من المياه
الجارية وغيرها كما سبق وقد يكون من شدة جري المياه وضعف الرياح بسبب جري
الاجزاء الرخوة بهما وبقاء الصلبة مع شدة التراكم والرصف بهما وقد شاهدت
في بعض صحارى خراسان حجرا صلبا على هيئة مرقين القوس وكان في الجانب الذي
يلي الارض منه ثقبة تخرج منها رضاضة الرقين فاذا وجدت مياه قوية
الجري او رياح عظيمة الهبوب انجرت الاجزاء الرخوة وسالت مع المياه و
الرياح وبقيت الصلبة وهكذا تفعل السيول والرياح الى ان يعود عود اعظمها
وبين الصلبة حجر ايضا وهو الجبل وقد يكون الجبال ايضا من تراكم
الاجزاء الارضية المجتمعة من الرياح والسيول والزلازل وقد يحصل من الا[بنية] منه
الخربة من القلاع وغيرها كما يدل عليه وجود آثار العمارة في بعض الجبال وقد يوجد
في بعض الجبال عظام الحيتان واجزاء الاصداف وذلك دليل على انه كان اولا
في البحر طينا لزجا ثم جف وبعد ما انكشف الماء عنه بسبب وصادفه حرارة شديدة
صار ذلك جبلا ويمكن تحجره قبل الانكشاف بواسطة الحرارة المختفية في البحر والسبب
الظاهري والغاية من تلك الجبال انتفاع كثير من الحيوانات والانسان بها لكثرة
العيون الجارية والامطار والثلوج المتعاقبة وكثرة المعادن النفيسة فيها
اما كثرة العيون والامطار والثلوج فلما سبق من انها ابرد من المواضع المطمئنة
فيكون موجب السحب وما يترتب عليهما من العيون والامطار والثلوج فيها اكثر وايضا

تكونه

٢٢٩

ما كان فيها صلابة لا تجد الابخرة المتكونة فيها الى الخروج سبيلا حتى يكثر ويقوى
فتشق سطحها الصالح لجريان الماء لارتفاعها فتحدث العيون الجارية وما وجد منها
النادر في البراري فهو يكون في ارض صلبة او في جوارها واما كثرة المعادن فلذلك
ايضا لانها لا تسكن الام الابخرة المحتبسة مدة صالحة واحتباسها فيها اكثر من
احتباسها في غيرها بالصلابة سطحها دون غيرها في الاغلب ومن منافعها ايضا
ان بعض الاشجار والاثمار والحيوانات مخصوصة بها لا يحصل في غيرها ومنها انه يصير
بها هواء بعض ما في جوانبها مثل ما وقع في طرف شمالها احسن مما لم يكن كذلك الى غير ذلك
واما المعادن فيبين سبب اختلاط الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض
المودعة فيها قوة معدنية مناسبة لما يوجد فيها فان لكل قطعة من الارض مخصوصة
بخاصية ليست في غيرها باعتبار الاوضاع والتاثيرات العلوية او السفلية
بل بارادة المبدا الفياض الكبير المتعالي المختلفة بالكم والكيف على ضروب من الاختلاف نابته
المختلفة قدرا وقوة ووقتا وطالعا وغير ذلك فتعد بها لقبول صور مستتبعة لقوى
عجيبة وآثار غريبة وهي الجواهر المعدنية وهي منقسمة بالقسمة الاولى الى قسمين على ما
هي اما متطرقة تنعطف عن المطرقة الى عمقها من غير ان ينفصل عنها شيء وتنبسط
في القطرين الآخرين من غير ان ينضم اليه شيء بشرط ان لا يكون ذلك بالحيل الذي
يفعله اصحاب الاكسير في تلبيس اكثر الاجساد والصلبة كالاجساد السبعة التي
هي الذهب والفضة والرصاص الابيض الذي هو القلعي والنحاس والحديد
والاسرب الذي هو الرصاص الاسود والخارصيني واما غير متطرقة اما لغاية
لينها كالزيبق الذي هو بخارية مائية صافية جدا خالطها دخانية كبريتية لطيفة
في الغاية شديدة بحيث لا ينفصل منها اجزاء الا وهي مغشاة بغلاف كبريتية شبيهة
بالقطرات المائية المشوشة على التراب الناعم بحيث يحيط بكل قطرة منها غلاف ترابي

فلذلك لا يتعلق باليد فاذا لاقى بعضها بعضا انخرق غلافاهما واتصلا فاحاطت غلاف
واحد وبياضه لصفاء المائية وبياض الارضية اللطيفة فيه وممازجة الهوا
اولغاية صلابتها وبيهاكاليا قوت المتولد من مائية انجمد بالبرد المحيل للملك
المائية الى الارضية بحيث لا تبقى فيها رطوبة دهنية ومن اجل ذلك هو شبيه
لا يتطرق ولا يذوب الا بحيلة وهي التي في غاية الصلابة واليبوسة قد تحل بالرطوبات
كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر والملح انما يحدث من مخالطة رطوبة
مائية قليلة الطعم اوعديمه باجزاء ارضية يابسة محترقة مرة الطعم مخالطة
باعتدال والزاج مركب من ملحية وكبريتية وحجارة فيها قوة بعض الاجساد الذائبة
والنوشادر تكونه قريب من تكون الملح الا ان النارية فيه اكثر من الارضية
ولهذا اذا اصعد لا يبقى منه شيء فيكون تولده من ماء مخالطة دخان حار لطيف
كثير النارية قد لا يتحلل كالزرنيخ والكبريت وهي دخانية محرقها الحارة بحرارة شديدة
بالحرارة حتى حصل فيها دهنية ثم انعقد بالبرد وتولد الزرنيخ تقرب من تولد
الكبريت الا ان دهنيته اكثر وتولد الاجساد السبعة من الزيبق الذي هو
ام الاجساد واصلها والكبريت الذي هو ابوها والمؤثر فيها بالعقد والادلة
الدالة على هذه الدعوى هي ان الزيبق المشتمل على الكبريت ايضا يتعلق بها
وتاثيرها فيكون من جوهرها وان اصحاب الاكسير يعقدون الزيبق بالكبريت
حتى يصير مثل الرصاص وغيره على انحاء شتى لكن هذه الاجساد تختلف بسبب
اختلاف الزيبق وما يخالطه فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما ولكن الكبريت مع ذلك ابيض غير محرقة ولا دون تولدت
الفضة وهي جسم ابيض ذائب صابر على النار متطرق رزين بالقياس
الى غير الذهب من الاجساد وان كان الكبريت مع ذلك احمر وفيه قوة صباغية

نارية لطيفة غير محرقة تولد الذهب فهي جسم اصفر ذائب صابر على النار متطرق
رزين بالقياس الى الاجساد السبعة وان وصل اليه اي الى الكبريت الذي
فيه قوة صناعية قبل استكمال النضج برد عاقد تولد الخارصيني فكانه ذهب
فني لا يبلغ كمال النضج فان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا فان كان
في الكبريت مع اختلاط بالزيبق اختلاطا جيدا قوة محرقة تولد النحاس وان
كان الكبريت مع القوة المحرقة غير جيد المخالطة مع الزيبق الجيد ولكانه قد اخل
اباه شيئا فشيئا تولد الرصاص وان كانا اي الزيبق والكبريت رديين
فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت محرقا رديا تولد الحديد وان كان
مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب وظاهر ان الاحتمالات العقلية
غير منحصرة فيها فانه يجوز ان يكونا صافيين ويكون الكبريت ابيض وصادفه البرد
العاقد قبل النضج وان يكون الزيبق صافيا والكبريت رديا ولا يكون الكبريت
محرقا وان يكونا رديين مع عدم كون الكبريت محرقا مع احتمالات عقلية
يحصل من اصابة البرد قبل الاختلاط التام او بعده وقبل النضج الكامل او بعده
ومن اختلافهما قدرا وقوة ووقتا في كل من هذه الاقسام والقول بان تلك
الاختلافات غير مؤثرة غير مسموع واعلم ان مصحح هذه الدعاوي ليس الا
التجربة والحدس بعضها مشاهد بعض الاثار الحاصلة من تجارب طلاب
الاكسير وان الجزم بانحصارها ليس بشيء اذ لا خفاء في ان حصول تلك الاجساد
ليس الا من اختلاط العناصر وما يحصل منها من الابخرة والادخنة مع تاثيرات
علوية وسفلية فربما وافقت التاثيرات الصناعية التاثيرات الخلقية ولا امتناع
في ان يكون لشيء واحد نوعي اسباب مختلفة لكن الجزم بانحصار حصولها من الزيبق
والكبريت غير ظاهر كيف فانه قد شاهد حصولها في مواضع ليس فيها ولا تعرف بها

تكليس؟ ؟

محترقة ؟

مداخل ابا شيا فشيا ومر

منهما اثر والجواب بانه ربما كان ثمة لكن لا نطلع عليهما لقلتهما ولطافتهما او لانهما
لم ينفصلا عما يكون منهما ليس مما يطمأن به على انا نشاهد حصول مثل الحديد عن نبات
حضر الو كان فيهما منهما مقدار ذلك الحديد لما بقيت خضراء بل لما نبت اصلا
وغاية ما يتكلف فيه هو ان يقال انهما يكونان منهما ثم يتكون منهما الحديد وهي
الامور لا يعلمها الا مسبب الاسباب والراسخون في العلم من اولي الالباب

المقالة الخامسة في النفس النباتية والحيوانية واما الانسانية
والفلكية فقد مر ذكرهما في الالهيات مع انه سنشير الى تعريف النفس الانسانية
وبعض من احوالها على سبيل الاستطراد بناء على ان للنفس اعتبارين تجردها على الالة
واستغنائها عنها في ذاتها وبقائها وبهذا الاعتبار يسمى عقلا وثانيهما احتياجها
الى المادة في افعالها واستكمالها بها وبهذا الاعتبار اختص باسم النفس قال الشيخ
في الشفاء واسم النفس ليس يقع عليها من حيث جوهرها بل من حيث هي مدبرة
للابدان ومقيس اليها فلذلك يوخذ البدن في حدها كما يوخذ البناء في حد الباني
وان كان لا يوخذ في حده من حيث هو انسان فبالاعتبار الاول من الالهيات وبالثاني
من الطبيعيات وجعل الحيوانية شاملة لها لا يلائم السوق وفيها بحثان الاول في النفس
النباتية والثاني ليعلم انه قد يعرض المركبات التامة المشتملة على الامزجة القريبة من الاعتدال
قربا ما مثل النبات والحيوان والانسان افعال مختلفة لا يصدر بالعزو
عن بسائطها لا بذواتها ولا باعتبار اجزائها كالتسمية والتغذية وتوليد المثل فلا بد لها
من مبدأ غير الجسمية المشتركة بين جميع الاجسام واللوازم والعوارض العامة
لها وهو المسمى بالنفس الارضية لتعلق كل منها بالارض في الجملة واما مبدأ الخواص
والاثار المعدنية وان كان ايضا غير الجسمية فلا يسمى نفسا اصطلاحا واطلاق على
النفوس السماوية والارضية بالاشتراك اللفظي على ما هو المشهور لانه اعتبر فيها اختلاف الافعال وعدم

وعرفت بانها مصدر الاثار مختلفة خرجت السماوية لان اثارها على وتيرة واحدة و
الافلاك ان اعتبر القصد والارادة خرجت النباتية وان لم يعتبر دخلت الطبيعية
وصور البسائط وان فصل بانها تكون مبدأ لافعال مختلفة او تكون مع
ارادة كان التوقف في الحصة توزعن لا تنوعا واحدا وقد نقل شارح التلويحات
عن صاحبه في سائر تصانيفه صحة صدور الافعال المختلفة عن النفس الفلكية
وامتناعه انما هو من خارج وهو اثبات ارادتها وعدم التغير فيها لشرفها
وايضا لو عرف النفس بانها مبدأ لصدور افاعيل ليست على وتيرة
واحدة عادمة للارادة وعلى ما ذكره الشيخ كان شاملا للجميع لكونه
شاملا لما يصدر عنه الافاعيل المختلفة مثل النبات والحيوان والانسان
ولما يصدر عنه الفعل على وتيرة واحدة مع الارادة كالفلك ويخرج
عنه صور البسائط والمعادن لكون افعالها على وتيرة واحدة عادمة
للارادة وليعلم ان العناصر اذا امتزجت وتفاعلت بحيث يستقر على هيئة
وحدانية يستعد بها لان يتعلق نفس نباتية فاضت عليه من المبدأ الفياض
نفس نباتية فيصير ذلك المركب لها نباتا بالفعل ثم يحفظ تلك النفس ذلك
المزاج ويتصرف فيه على وجه يليق به فان ازالت النفس لو وضع لا يبقى معه
استعداد تعلق النفس به ولا يقوى النفس على دفعه فسدت البنية وتبطل
مادتها الى الحادثة او غيرها بل تعلق بها صدوث للنبات ويقوى في زوالها
فاذه وما كان كذلك كان جوهر الاعراض وقس عليه النفس الحيوانية وللنفس
اعتبارات مختلفة احدها انها منشاء لما يترتب عليها من التوليدات وغيرها
من الافعال وبهذا الاعتبار يقال لها القوة وثانيها كونها حالة في المادة
متقومة ايا ها ويقال لها بهذا الاعتبار صورة وثالثها انها تستكمل بها الشيء

ويتحصل بها وبهذا الاعتبار يسمى بالكمال ولما كان كونها قوة باعتبار الآثار الخارجة
عن ذي النفس وكونها صورة باعتبار مادتها التي بعيدة عن القرب عن طبيعة
الجنس غير محمولة عليه وكونها كمالا باعتبار طبيعة النوع المتحصل به القرب
الى الجنس المحمول عليه كان اعتباره في تعريفها اولى من اعتبارهما ولان كل واحد
منهما يقتضي بظاهره ان يكون حالا في محل فلا يشمل النفس الانسانية المجردة
عنه بخلاف الكمال فانه لا يقتضيه يقال كمال البلد بالسلطان فعال وهي
كمال اول لجسم طبيعي الى من جهة ما يغتذي وينمو ويكمل ويتولد فالكمال
الاول هو الذي يكمل به ويحصل بسببه النوع في ذاته من الفصول والصور
النوعية واحترز بالاول عن الكمالات الثانية التابعة للنوع المكمل باعتبار
الصفات والآثار كالعلم وسائر الفضائل واحترز بالطبيعي عن الكمالات
الصناعية التي هي ايضا كمالات اول لكنها ليست للاجسام الطبيعية بل
للصناعية التي لصنع الخلق فيه دخل كالتشكلات والصور التي في السرير
فانها كمالات اول له محصلة مقومة لها لكنها ليست طبيعية لكون السرير صناعيا
هذا لكن الظاهر عبارة المص جعل الطبيعي صفة لكمال والامر فيه هين وبالآلي
عن كمالات البسائط العنصرية والمعدنية صورهما فان معنى كون الجسم
آليا ان يصدر عنه آثاره بتوسط القوى الزائدة على الصور والآثار
الصادرة عن البسائط والمعادن انما هي لاجل صورها فان حرارة النار
وميل الحجر الى السفل ليسا الا لاجل صورهما النوعية لكن الكلام في ان الحرارة
والميل هل هما آليان في صدور الاحراق والحركة عن صورتي النار والحجر
ام لا وقد صرح بعضهم بان الميل بمنزلة الآلة للطبيعة وقد يجعل آلي
صفة لكمال وهذا القدر من التعريف اي كمال اول لجسم طبيعي آلي يعم النفس

النباتية والحيوانية والانسانية بل السماوية المجردة ايضا ان جعل النفس المنطبعة
المتوسطة بينها وبين اثرها الذي هو الحركة آلة والسماوية المنطبعة التي لغير
الفلك الاعظم ايضا على راي من يقول ان خارج المراكز والتداوير والكواكب
بمنزلة الاعضاء للافلاك يتعلق بها قوى هي الآلات للنفس الفلكية المدبرة
وعمومه لها ليس عموم النوع بل عموم الجنس لافراده فان النفس الحيوانية
والنباتية مع شيء آخر نوعان متباينان يختص كل منهما بفعل ويصدر عن
الحيوانية ما يصدر عن النباتية مع شيء آخر وقس عليه نفوس انواع النبات
والحيوان بل الانسانية ايضا فليس فيها نفس انسانية ونفس حيوانية
واخرى نباتية وقد شبه فيضان النفوس الثلثة من العقل على بدن ذي
كون من الشمس بالشعاع وبالتسخين وبوجهها بالاشتعال فان الاشتعال
يتضمن التسخين المتضمن للاضاءة وتعد في النباتية بقولهم من جهة ما يغتذي وينمو
ويكمل ويتولد فقط اي يكون آلية الالة بالنسبة اليها فقط وفي الحيوانية
والسماوية بقولهم من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقط ولعل الحيوان
انما يصير حيوانا باعتبار تلك القوى النباتية فانما تتعلق بالنباتية لا بالحيوانية
ولاجل ذلك قال الشيخ في المبدا والمعاد الفلك حيوان مطيع لله تعالى
وتعد في الانسانية بقولهم من جهة ما يعقل الكليات ويفعل بالاستنباط
الفكري ولا يعم التعريف المذكور النفس السماوية المجردة على تقدير ان لا يكون
المنطبعة آلة لها ولا المنطبعة على الرأي المشهور وهو انه يتعلق بكل من الفلك
الممثل وخارج المركز والتدوير والكواكب نفس على سبيل الاستقلال لا يكون
احدها واسطة للآخر في صدور الآثار وتعريف النفس الفلكية على وجه يعمها
به انه كمال اول لجسم طبيعي ذي ارادة وحركة دائمتين والقوى النباتية
دائبتين

القوى واما باعتباره

ويسمى ايضا لاطلاق الطبيعة على ما يصدر عنه الآثار من غير شعور وتخصيصها بالنبات
لاختصاص النبات بها لا انها لا توجد في غيرها فعلها اما لاجل حفظ الشخص
او صورة الى كماله الممكن له او لاجل بقاء النوع الحاصل افراده على سبيل التوالد
والاولى اي القوى التي فعلها لاجل الشخص تنقسم الى قسمين على ما اشرنا
اليه الغاذية ومن البين ان بين الاجسام الغذائية وبين المغتذي اختلافا
لا يمكن ان يصير هي مثله مشابهة به لنفسه فلا بد له من قوى تعد لان تخلع عنه الصور
الكائنة المستتبعة لكيفيات مخصوصة وتتلبس بصورة المغتذي المستتبعة
لكيفيات اخر وهي التي تحيل الغذاء اي الجسم الذي يصلح للغذاء بل ما بعد القوى
الهاضمة لان تؤثر فيه هذه القوى على ما يجيء الى ان تشابه المغتذي بالفعل وتصير
مثله في المزاج والقوام واللون والصورة النوعية يعني ان تلك القوى تجعل
ذلك الجسم المعد باعداد الهاضمة مستعدا استعدادا تاما لان تفيض عليه صورة
نوعية مثل صورة الجسم المغتذي المستتبعة للكيفيات المذكورة بحيث يرتفع الامتياز
بينهما فعلم بهذا ان اثر الغاذية وشأنها التشبيه التام فيكون الغاذية
حقيقة عبارة عما شأنه ان يغير ذلك الجسم من الصورة الاولى الغذائية الى الصورة
الثانية العضوية فيسمى مغيرة ثانية كما يأتي فعدم قدرتها على الالصاق التام
كما في المستسقى حيث لا يصلح ما يحصل منه برقة قوامه او القصور في الجاذبة
لان يتصل بالاجزاء الارضية او على التشبيه التام كما في البرص والبهق
لا يخرجها عن كونها غاذية وتلك الاحالة والتشبيه انما هو ليخلف بدل ما يتحلل
فان المركبات لاشتمالها على الحرارة الغريزية وعدم خلوها من حرارة غريبة
حاصلة لها بالحركات وتأثير العلويات والاغذية والادوية الى غير ذلك
تتحلل اجزاؤها القابلة لها برطوبتها فلو لم يكن شيء يخلفه ويصير بدلا منه لما امكن

اولها ح

الاصليه

بقاؤه

٢٤٣

بقاؤه فان وجد الحكيم العليم القوى الجاذبة لاجله ولا يذهب عليك ان فيضان الصور
على محالها انما هو من المبدأ على رأيهم فيجوز ان تفيض على الجسم الغذائي
المستعد باعداد الهاضمة صورة عضوية من غير حاجة الى غاذية وثانيهما
النامية وتسمى مربية وهي القوى التي تزيد في اقطار الجسم اي شأنها ومقتضاها
ان تزيد في اقطار الجسم المتغذي طولا وعرضا وعمقا بان تسوق اجزاء المغتذي
واحدث فيما بينها المنافذ وادخل الجسم الغذائي فيها لولا مانع من فعلها
في قطر من الاقطار على التناسب الطبيعي الذي تقتضيه طبيعة ذلك الشيء وتحفظ
ما بين الاقطار من النسبة في الامتدادات لتبلغ الى غاية النشو اي كماله الممكن له
في المقدار تلك النسبة فان المركبات المتوالدة وكذا المتولدة في مبادئ
النطفة صغيرة جدا لا يصلح ان يترتب عليها الاحكام ويصدر عنها الآثار
المطلوبة منها فاقتضى حكمة الحكيم ان تودع فيها قوى تضيف اليها غيرها وتبلغها
الى حد يترتب عليها تلك الاحكام اعني القوى المنمية لها وانما قلنا تزيد في اقطار
الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية فان الصائغ اذا اخذ قدرا من المادة
فان زاد في طوله او عرضه نقص في عمقه وبالعكس وكذا ان اضاف اليه شيئا
من الخارج فان مجرد اضافته اليه لا يقتضي ازديادا في جميع الاقطار بل قد
زاد في قطر واحد او قطرين بخلاف النامية على ما نبهنا عليه وقولنا على
التناسب الطبيعي احتراز عن الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم
فانه ليس لذاته ان يقتضي ازديادا في الاقطار كلها على تلك النسبة واجتماع
وقوعها كذلك احيانا لا يضرنا وازدياد الجسم في الاقطار لا يقتضي ازدياد جميع
اجزائه فيها حتى يعلم ان الغالب مطلقا والمقطوع على الرأي الاصح لا تقبل الورم
حتى يحتاج لاخراجه الى هذا القيد بل هو خارج من قوله تزيد في اقطار الجسم نعم

ما

انه خارج منه

لكن لا لذلك بل لما قلنا ان مقتضاه ليس الازدياد في الاقطار كلها اقتضاء النمو اياه
وقولنا الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فانه على تقدير تسليم وجود الزيادة
فيه في جميع الاقطار حتى الطول وان مقتضاه ذلك وانه على تناسب طبيعي ليس شانه
ان يبلغ الجسم الى غاية النشو كيف فانه قد يكون بعد سن الوقوف فان قيل السمن
لا يوجد في الاجزاء الاصلية المتكونة من المني وهي الاجزاء الاعضاء البسيطة
التي غير اللحم والشحم كالعظم والعصب والرباط واما اللحم فانه متكون من متين
الدم والسمن من مائيته هذا لكن لا بد من النامية وهو ظ لانا لا نريد الا الجسم
الكائن بادخال الجسم الغذائي فيه ولا من الغاية لان اثرها انما هو احالة
الغذاء الى مشابهة المغتذي على ما مر وقيل السمن يلتصق الجسم الزائد باجزاء
الجسم المغتذي والنامية يدخله فيها فبينهما فرق وبقولنا واحدث المنافذ
فيما بين الاجزاء وادخل الجسم الغذائي فيها لخروج التخلخل الحقيقي فانه ازدياد في
مقدار الجسم من غير ادخال شيء فيه مع بقائه على صورته النوعية على ان التخلخل
الحقيقي وغير الحقيقي خارجان عنه باعتبار الزيادة المذكورة فيها وقد ظهر مما
ذكرنا ان قوله على تناسب طبيعي انما هو لبيان الماهية الحقيقة لا للاحتراز
عما ذكر الا انه لما ذكر لاجل البيان كان لهذا خروجها ايضا اظهر واعلم ان الكل
ان كلا من الغاذية والنامية مشترك بين المركبات بل بين اعضائها اشتراك
الجنس او الوصف العام بين افراده فان احالة الغذاء الى السحر غير احالته الى الانسان
وكذا احالته الى الشحم وقس عليه الانماء وان الغاذية لا تقف عن عملها الى وقت الموت
لدوام تحلل الاجزاء بدوام الحرارة والنامية تقف عن فعلها فان الجسم المركب في مبدأ
النشو رطب جدا فتقدر النامية على تفصيل اجزائها وادخال الغذاء فيها حتى اذا
تحللت الرطوبات وصلبت الاجزاء عجزت النامية عن التوسيع والادخال فتقف عن العمل

بل

بل نقول ان النامية انما كانت تعمل لتبلغ الجسم الى غاية النشو فلما بلغ اليها لم يبق لها
عمل اصلا ومن ثمة اذا قطع اغصان الشجر الواقف عن النمو يحدث له اغصان
اخر وينمو نموا ظاهرا واذا انتقص من الحيوان شيء بالقطع وفسد اللحم انه مجل
ذلك القطع ووجد اللحم الجديد بدل ذلك اللحم الفاسد لا بعمل الغاذية على ما هي
قد يحصل الاخلاط المستعدة لان تشبهها الغاذية به بالفعل فمتى كان ذلك زائدا
على القدر المتحلل منه كان موجبا لزيادة مقداره كما في سن النمو ومتى كان مثله
كان وافيا بحاله كما في سن الوقوف ومتى كان انقص منه كان في الانحطاط كما
في سن الذبول فلا احتياج الى النامية اصلا لانا نقول نمو الشخص مع الهزال
في سن النمو وعدم نموها مع السمن في سن الوقوف كلها دليل على كونها مغايرة
للغاذية قطعا قال الشيخ لو لم يكن المربية بل الغاذية فقط لكان ازدياد الجسم
في العرض اكثر من ازدياده في الطول كما في السمن لان ازدياد اللحم بل العظم ايضا
في جانب العرض اسهل من ازدياده في جانب الطول واقله ان يكون
على السوية بل النامية تعم الغذاء وتبعده من حيث تقتضي التربية والغاذية
تخدمها في ذلك لانها وان كان شانها الالتصاق لكنها تجب بوفق القوة المربية
الى نحو تمام النشو والقوة النامية التي فعلها لاجل النوع المولدة فان تركب المركبات
للكائنات عن اضداد متداعية الى الانفكاك مقتضية لان يعدم كل واحد منها على
تضاده بالافناء ولم تعد القوى الجسمانية على قسرها على الاجتماع سالمة عن تلك
العلة والافناء الى غير النهاية مع افاضة حب الدوام من الاله الدائم على كل شيء
اودع في بعضها قوة تفصل عنها ما تستعد لان يقوم مقامه وسمي بنوعه وسمي
هذه القوة المولدة وهذه القوة في بعض النباتات يتعلق بشخص واحد وفي الحيوان
وبعض النباتات كالنخيل بشخصين احدهما مبدأ الفعل وفي الآخر مبدأ الانفعال

وهی التی ینفصل جزء من الغذاء بعد الهضم التام واستیفاء جمیع مراتبه لیصیر مبدأ
لشخص آخر من نوعه او جنسه کما فی البغل وبعض النباتات والبقول وقد
صرح الشیخ بان بعض الحشرات یتولد منها انواع آخر ویمکن ان یقال ان فضل
ذلک الجزء فی البعض کالبغل انما یکون لاجل ان یکون منه شخص آخر من نوعه
دائما لکن لما صادف ما یقتضی ان یکون منه نوع آخر حصل من المجموع نوع
ثالث بالضرورة وقد اختلف فی تکونه وانفصاله فی الحیوان هل هو من الانثیین
او من جمیع الاجزاء حتی العظم والعصب والرباط وغیرها فیکون مما یجذب
من کل عضو مثل ذلک العضو فالمنی علی الاول متشابه الحقیقة مخالف الامتزاج
فی الجملة وعلی الثانی مختلف الحقیقة متشابه الامتزاج ایضا فی الجملة ایضا وقد
اشکل علیه بانه قد یکون ممن نقص عنه بعض الاعضاء من تکل فیه ذلک من غیر
قصور ولا عارض ذلک بانه قد یکون الناقص ایضا من الناقص بلا تعاد
کما لا یخفی وعلی کل تقدیر لا بد فی التولید من قوتین احدهما ما یفصل البزر

البزر

عما ینفصل فیه وهی فی العضو المنفصل عنه وثانیهما ما یفصله الی اجزاء مختلفة
یستعد کل واحد منها لان یفیض علیه صورة عضو ولذلک یسمی مغیرة اولی کما ان
القوة العادیة تسمی مغیرة بانه تاخرها عنها فی المولود وهذه القوة فی البزر المنفصل
لکون فعلها الذی هو اعداد لحصول الصورة مصادفا لفیضانها امام المصورة
او من المبداء عند من لا یثبتها هکذا قیل ویحتمل ان یکون هی فیما یستوفیه البزر
بعد الانفصال رحما کان او غیره واعترض ایضا بان النطفة انما هی فضلة الهضم
الرابع للاعضاء کما ان اللبن فضلة ذلک الهضم للثدیین فکما ان تولد اللبن لا یحتاج
الی قوة غیر القوة الهاضمة کذلک المنی لا یحتاج الیها ایضا والجواب بان منها
فرقا هو ان المنی یوصفه قوة الغذیة والتنمیة والتولید وما هی الا بابداع المولد

المولدة

ایاها فیه کما قال الشیخ فی الشفاء لا یخلو عن شوب شبهه والمصورة الکائنة الجزء
المفصول لصور الاعضاء وهی التی تفید بعد استحالته ای استحالة الجزء المفصول
فی الکیفیات واعطائها استعدادا للصور الکائنة الخلطیة وازدیاد استعداده
لقبول الصور العضویة الصور العضویة الصور ای صور الاعضاء ولو لم یکن
مانع من الفاعل والقابل ان یجعل کل جزء من النطفة مستعدا لان یفیض علیه صورة
عضو مخصوص من القلب والدماغ والعظم والعصب الی غیر ذلک والقوی الطبیعیة
والحیوانیة والاعراض الحاصلة للنوع الذی ینفصل عنه ذلک الجزء او قریبا منه
علی ما سبق وظن ان افادة تلک القوی والاعراض لغایتها بافادة الصور النوعیة
المستتبعة لها الا انها تحتاج الی افادتها بعد افادة الصور وان القوة المصورة
یجوز ان تکون فی الجزء المنفصل کما مر وان تکون فی المحل المستقر هی فیه کالرحم
او ذات الرحم وانما یجوز ان تکون متعددة بحسب تعدد الاعضاء بان تکون
اجزاء النطفة مختلفة بحسب الحقیقة او بحسب الامتزاج ویکون کل جزء فیه قوة مصورة
معدة له لفیضان الصورة والاعراض علیه وان تکون واحدة وتعدد الافعال
انما نشأ من اختلاف القوابل وهکذا الکلام فی المولدة وغیرها هذا لکن علی ما قررنا
لم یبق الاحتیاج الی القوة المصورة لان اعداد المادة هی المولدة بل من الغاذیة
بل من الهاضمة وفیضان الصور من المبداء الفیاض بل من الضعف من نفسه ولفکر
فی ترکب المرکبات واجزائها وکیفیة وصف بعضها ببعض جزم بان ذلک الاعداد
والافاضة لا یتصور الا من حی علیم مقتدر اما بذاته او بتسلیطه قوی فعالة
لتدیره فی ذلک علی ما یشاء قدیر کما اثر یکون فی شرح التلویحات واعلم ان مبدأ
الغذیة والتنمیة والتولید لا یجوز ان یکون حالا فی روح او عضو لان ذلک
لا یزال فی التحلل والسیلان واو ابد المحل تبع الحال بالضرورة والحافظ للمزاج

المستبقى للبدل لا يجوز ان يكون الذى فات اذ الشى بعد عدمه لا يوثر ولا الذى
حدث لانه فرع البدل وفرع الشى لا يتصور ان يكون مستبقا له وليس فى
جسم النبات والحيوان جزء ثابت يصلح ان ينسب ذلك اليه ولا يصح نسبة الفعل
الى نفس مدبرة غير منطبعة فانك ستحقق ان النفس وحدانية وان ادراكها لذاتها
نفس ذاتها فلا يتركب من مدرك وطبيعة غير ادراكية ولما كان ما ذكر وامثلة لها
وحدانية النفس فى ذاتها لا تنافى اسناد تلك الافعال اليها بتوسط الآلات قال ثم
انا نعلم ان نفوسنا غافلة عن هذه التدبيرات المتقنة ذوات النظام واذا علمتها قطعا
فانما تعلمها بفضل سابق الاستدلال ولا يمكن ايضا ان ينسب هذه الامور الى جوهر عديم الشعور
ولا الى قوى متشابهة الحال لان كل واحد من هذه له افعال متغايرة وحركات مختلفة
وكيف يصدر هذه الحركات المختلفة الجهات على نظام واحد وترتيب متقن عن طبيعة
غير ادراكية وامر غير ذى شعور هذا مما لا يقبله العقل السليم فاذن المبدأ لهذه الاشياء
هو امر مدرك خارج يسمونه رب النوع والذى فى اجسام النبات وابدان
الحيوان انما هى ميول لجذب او دفع او لصق وتلك الميول هى التى يسميها هنا
بالقوى وربما يغلط بالحدس لذلك وفعل الغاذية التى لا يتم فعل النامية والمولدة
والمصورة الا به لا يتم بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لما ان فعلها هو تشبيه
الجسم الغذائى بالعضو ومن البين ان ذلك الجسم لا يمكن تشبيهه وصيرورته مثل ما كان
بل لا بد من اتصاله به وليس ذلك بالطبع لاختلاف جهات الاعضاء علوا وسفلا
ويمينا وشمالا واستناع ميل الجسم الواحد الى جهات مختلفة بالطبع فلا بد من قوة
تجذبه اليه وانه بعد انجذابه اليه لا تشبهه به كيفما كان لاختلافهما طبعا وصورة
بل لا بد من استحالته فى كيفياته وازدياد استعداده لخلع الصورة المتقدمة
وقبول الصورة العضوية وذلك لا يمكن ان يقع الا فى زمان صالح لذلك

كيف ما هو

وهو لا يعقل بطبعه مدة تأثير القوة بالفعل وان الجسم المذكور ليس يصلح لجميع اجزائه
لان يصير عضوا بل بعضه صالح لذلك وبعضه غير صالح له اما لكون قوامه ارق من
قوام العضو او اغلظ منه او بغير ذلك فلا بد من اندفاعه لئلا يصير بالمركب اما
شعلة او يجعله ارطب مما ينبغى او ايبس او ابرد او فاسد او بان يشغل مجاريه التى يجرى
فيها الاخلاط والاغذية الصالحة لان تصير الى الاعضاء فنوض بالوجه واندفاعه
ليس بطبعه كما يدل عليه اندفاع الرواث والبول الثقيلين عن السبيلين حالة الانتكاس
ولا بد من قوة تدفع ذلك اما الجاذبة فهى واجبة لحصول فى المعدة والرحم وسائر
الاعضاء كلها لجذب غذاء كل واحد منها اليه لما ذكرنا هذا دليل على سبيل الاجمال
واما على سبيل التفصيل فوجود الجاذبة يقوله اما وجودها فى المعدة فلان حركة
الغذاء من الفم اليها ليست ارادية اذ الغذاء لا ارادة له وهو كاو ولا طبعية فقط
لان الانسان لو قلب حتى رأسه على الارض ورجلاه على الهواء امكنه ان يزدرد
ويبلع الطعام الثقيل المائل بالطبع الى السفل ازدرادا تاما واتيانا كاملا
فلا يكون حركته الى العلو طبعية فهى اى حركته من الفم الى المعدة قسرية اما دفع من الاعلى
او جذب من الاسفل ولا ثالث لها وليس ذلك دفعا من الاعلى الى الاسفل فقط كان
يدفع الاكل بارادته اليه لان المرئ والمعدة وقت الحاجة الى الغذاء تجذبان الطعام
من الفم عند المضغ قبل ان تتمه من غير ارادة الحيوان للازدراد بل مع ارادة عدمه و
امتناعه واقع آخر وانما زدنا قيد فقط فى الموضعين لانه قد تجتمع الطبعية والقسرية
الدفعية والقسرية الجذبية جميعا وقد تجتمع اثنان منهما كما لا يخفى وايضا المعدة تجذب
الطعام الموافق بطبعها بسرعة فانه اذا حصل فيها طعام وبعده طعام آخر حلو
وستعمل القى فان التى تخرج الحلو فى آخره وذلك ليس الا لجذب المعدة اياه الى قعرها
لموافقته اياها وفى الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث اى دم الحيض

الطعام

وخالية عن الفضول سيما كانت بعيدة العهد عن الجماع بحد الانسان بان احليله
يجذب الى داخل فلا بد من قوة جاذبة فيها واما وجودها في ساير الاعضاء فلان
الاخلاط الاربعة ممتزجة في الكبد فينجذب منه الى كل عضو ما يناسبه من تلك الاخلاط
مفردة ومختلطة على انحاء مختلفة فلولا وجودها فيه وجذبها اليه مما يوافقه منها لما اختص
كل عضو بغذاء يخصه للزوم الترجيح من غير مرجح وهل يمكن ان يناقش بانه يجوز
ان يكون ذلك الاختصاص من توزيع ما في الكبد او غيره الى كل عضو ما يوافقه سواء
كان ذلك ذا شعور او لا واما الماسكة فنفعها في كل عضو امساك الغذاء فيه مدة
يؤثر فيه الهاضمة وذلك انما يكون بان يجعل تلك القوة العضو المودعة هي فيه حاويا
له محرزا اياه فنفعها في المعدة اقتضاء ان تحوي المعدة على الغذاء احتواء تاما بحيث
يماسه من جميع الجوانب ريثما تتم الهاضمة فعلها فيه وليس ذلك الاحتواء لامتلاء المعدة
لتحققه مع قلة الغذاء ايضا فان الغذاء اذا كان قليلا لا امتلاء المعدة والماسكة قوية
ولاقت المعدة الغذاء من جميع الجوانب جاد الهضم ومتى لم يكن كذلك اي لم يكن الغذاء
قليلا بل كان فوق ما يحتاج اليه وكانت القوة الماسكة ضعيفة ولم تقو على جعل
المعدة حاوية للغذاء احتواء تاما لم يحسن الهضم فيبقى الغذاء ذا نفخ في وحصل في البطن
قراقر وبطؤ استقرار لذلك ويدل على وجودها اي الماسكة في المعدة مع لزومه
مما سبق ايضا احتوائها على الغذاء من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه اي من الغذاء
مع كونه سيالا بالطبع شيء اذا اشرحنا بطنه اي المعتدي في الوقت اي وقت تناوله
للغذاء مع اندفاع ما هو اغلظ من ذلك الغذاء السيال عنها ويدل على وجود الماسكة
في الرحم كونها منضمة انضماما شديدا بعد انجذاب المني اليها وحصول الحبل
مع اطواره مضغة وعلقة وغيرهما بحيث لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل على ما
يشاهد حين يشق بطن الحيوان الحامل من سهل الشرح وبكشف الرحم برفق

ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لسيل المني لانضمامها بعد ذلك اي النزول فلا ينعقد منه حيوان
فلا يحصل حيوان فلا يحصل التوالد ويدل على وجودها في ساير الاعضاء بهذا السبب بعينه
فانه لو لم يوجد فيها قوة ماسكة لاغذيتها لما توقفت فيها مدة تاثير الهاضمة فيها فلا يحصل
غذاء يتغذى منه الاعضاء واما الهاضمة فهي القوة التي تغير الغذاء الى حيث يصلح لان
يصير جزءا من المتغذي بالفعل واعلم ان الغذاء يطلق على معان منها ما يصلح
ان يكون جزءا من المتغذي بالقوة البعيدة كالحنطة واللحم وما يصلح ان يكون كذلك بالقوة
القريبة من الفعل كالاخلاط التي تحتاج الى الالصاق والتشبيه بالعضو بالفعل وما يصير
مشابها له بالفعل بدلا لما تحلل منه والانسب ان يجعل الغذاء ههنا بالمعنى الاول
كما انه في قوله الغاذية هي التي تحيل الغذاء بالمعنى الثاني ومراتب الهضم اربع الاول
في الفم فان سطحه متصل بسطح المعدة بل هما سطح واحد على هيئة القرع الطويل العنق
المدور الراس فتلك القوى مودعة في ذلك السطح جميعه مع امكان المناقشة بامكان
اختلاف اجزائه بحسب القوى وجود الهضم عند اطالة المضغ ورداءته عند عدمها لا يدل
على وجودها فيه لجواز ان يكون ذلك لاجل تصغير الاجزاء بكثرة المضغ المعد لتاثير
الهاضمة المعدة وعدمه او نحو ذلك مثل السحق وغيره وان الحنطة الممضوغة تفعل في انضاج ح
الدماميل ما لا يفعله المطبوخة بل المدقوقة المبلولة باللعاب ايضا مع امكان ان
يناقش بانه يجوز ان يكون ذلك لخاصية ما في الفم من الاسنان وغيرها لا لانهضام
الممضوغ الا ترى ان كثيرا من الادوية تختلف خواصها باختلاف الاواني وما يدق
هي به مع انه لا يقال انه قد انهضم الادوية ولا ان في تلك الامور قوة هاضمة تامة و
اي الهضم الاول عند ما يرد الغذاء على المعدة وهو ان يصير الغذاء المورد عليها
شبيها بماء الكشك الثخين في قوامه ويسمى ذلك كيلوسا اي الجسم المتحيل في المعدة وهو
لغة سريانية كما ان الكيموس بمعنى الخلط المكون في الكبد كذلك وصيرورة الغذاء

شبيها بما ذكرا مالمخالطة الاجزاء المائية المشروبه او الكائنة فى ذلك الجسم وهو الاكبر
واماله وبانه بالحراره الشديده كما فى بعض الحيوانات مثل البازى والجيه وبتحدر
الى ما صار شبيها بماء الكشك الى الماساريقا والامعاء ثم ينهضم ما فيها الى تمييز
فصل لا يصلح ان يصير اخلاطا يندفع الى طريق المعاء المستقيم وغير فصل هو بعض
ما لطف من الكيلوس صالح لان يقبل صور الاخلاط ثم ينحدر من الامعاء الى
العروق المجوفه الصلبه المتصله اجوافها بالامعاء واواخر المعده وتسمى ماساريقا
ثم ينحدر منها الى فوهات العروق الدقاق المتشعبه من العرق العظيم المسمى بالباب
النابت من مقعر الكبد ثم ينحدر من الباب الى شعبه الناسه من طرفه المتصل بالكبد المتشعبه
فيه بحيث يلاقى بجميع اجزائه المحوية اياها فاذا انحدر اليها فقد انجذب الى الكبد كله
فيحصل فيه هضم ثان على ما شار اليه بقوله والمرتبه الثانيه من مراتب الهضم
فى الكبد وهو ان يصير لطف الكيلوس بعد انحداره اليه بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعه
باسعاص استعداده للصور الغذائية الكائنة وازدياد قبوله لصور الاخلاط المفصلة
ان الكيلوس قد اختلف اجزائه حقيقه وامتزاجا بسبب تركبه من اجسام مختلفه واختلاف
ملاقاته للمعده فان بعض اجزائه قريب سطحها مماس اياها وبعضها بعيد عنه فتختلف تاثير
هاضمة الكبد فيه ايضا فما لطف منه وكان تاثير الحراره فيه بالنضج معتدلا ومائلا
الى الاحتراق كان صفراء وما كان تاثير الحراره فيه بالغا غير متجاوز فهو الدم و
ما كان تاثيرها فيه غير بالغ فهو البلغم وما كثف منه او احترق بحيث يصير كالرماد

الثالث ع

فهو السوداء ثم ينصب تلك الاخلاط مختلطة فى العرق العظيم من محدب الكبد المسمى بالمجوف
ثم فى الاورده المتشعبه منه ثم فى جداول الاورده ثم سواقى الجداول ثم فى رواضع

البقيه ع

السواقى ثم فى العروق الليفيه فينهضم فيها انهضاما ثالثا كما اشار اليه بقوله
والمرتبه الثالثه من مراتب الهضم فى العروق وهى ان يصير الكيموس بحيث يصلح صلاحا قريبا

الالم

البقيه ع

الى التمام لان يصير جزءا من المعتدى بالفعل ثم يترشح من فوهات العروق الليفيه الى كل عضو
ما هو صالح اما بجذب الاعضاء اياها واما بدفع العروق اياها اليها والاول اظهر
وهكذا الكلام فى الاندفاعات السابقه فينهضم فيها انهضاما رابعا كما قال
والرابعه فى الاعضاء فان الاخلاط اذا توزعت على الاعضاء على حسب مصالحها
انهضمت انهضاما تاما لا تحتاج الى ان يتوسط بينه وبين تاثير الغاذية بالتشبيه هضم
آخر وللهاضمة فعلان احدهما احالة ما جذبته الجاذبه او امسكته الماسكه الى قوام
مخصوص يستتبع استعدادات مخصوصه تتهيا به لان تجعله الغاذيه جزءا من المعتدى
بالفعل التام وثانيهما تهيئة الفضل الذى لا يصلح ان ينسب بالمعتدى لقبول فعل
القوة الدافعه بتلطيف الغليظ المانع من سهولة الاندفاع وتغليظ الرقيق المانع عنه ايضا
اذا كان بحيث يتشربه الاعضاء فلا يقدر الدافعه على دفعه الا اذا غلظ او لانه يدفع
وتقطيع اللزج المانع عن الاندفاع بالرافه بالاعضاء واما الدافعه فلانه لولا وجود ما
بقى فى الاعضاء ومجاريها ما يفسد وبقى الصالح كما قال اشاره ولما وجدنا الالات
المستعملة عند التبرز كانها تنتزع من مواضعها لدفع ما فيها من الثقل الذى هو فضلة الهضم
الاول الى اسفل وكذلك الاحشاء كلها لموافقتها ولما وجدنا المعدة عند غلبة القى
بسرعة مع الاحشاء الى الفوق للدفع وقد سبق ان فعل المولده هو فصل ما هو مبدأ
لشخص آخر فاراد ان يشير الى ان ذلك المفصول ما هو فعال واما المولده فمحلها هو المنى
وقد ان المنى انما يحصل من فعلها الآن فجعله محلا لها مسامحة فى العبارة وخصص الكلام فيها
وفى امثالها بالحيوان لشرفها وجعل المنى شاملا لجميع المبادى النباتيه والحيوانيه بعيد
وهو فضل الهضم الاخير الذى يكون فى الاعضاء ومعنى كونه فضلا ليس انه فضل
لا يصلح ان يصير جزءا فيجب دفعه بل معناه انه زائد على ما لابد منه ليس ضروريا كالضرورى
وحصول ذلك الفضل عن الهضم الاخير انما يكون عند نضج الغذاء فى الهضم الثالث العروق

وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزأ من الاعضاء بعد الهضم الرابع لان
الضعف الحاصل من استفراغ المنى اقوى من الضعف الحاصل من استفراغ امثاله من الدم
وساير الاخلاط حتى قيل ان الضعف الحاصل من استفراغ فخة دراهم من المنى
يساوى الضعف الحاصل من استفراغ مائة درهم من الدم لا لحادثة اى استفراغ المنى
الضعف فى جوهر الاجزاء الاصلية المتكونة من المنى دون الدم لعدم استعداده التام
لان يصير جزءا بالفعل والقوى التى بها تستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية
يسمى القوى الحيوانية لاختصاصها بالحيوان وعدم وجودها فى غيره مع انها عديم الشعور
فكان الانسب ان يسمى طبيعية واحتجوا عليها اى على القوى الحيوانية وعلى ثبوتها بان ما
ما فى العضو المفلوج من العناصر المتضادة المائلة الى الانفكاك على الاجتماع يكون
بكاسر يقسرها على الامتزاج وليس هو اى الكاسر المزاج وتوابعه من الاشكال والالوان
والروائح وغيرها متاخرة عنه اى لتاخر كل واحد من المزاج والتوابع عن الامتزاج
او لتاخر المزاج عنه وتاخر التوابع انما يلزم من تاخرها عن المزاج ونظ ان قوى الحس
والحركة وقوى التغذية ايضا من التوابع لكن خصصها بالذكر بعد ذكر التوابع لاختصاصها
بدلايل اخر فقال وليس ذلك الكاسر هو قوى الحس والحركة لانتفائهما عن العضو
المفلوج اما لسوء مزاج ساذج او مادى يمنع قبولها او لشدة تعرض فى مجارى
الروح اى ملها او لانقطاعها فلا يصل اليه الروح وان امكن ان تناقش بانه
استدلال من عدم وجدان الاثر على انتفاء المؤثر وذلك انما يستقيم اذا لزم من عدم
وجدانه عدمه فى نفس الامر وليس كذلك لجواز ان يكون تلك القوى موجودة فى العضو المذكور
لنفوذ الروح قليلا بحيث لا يحس تاثره بل لا يبقى الا لحفظ التركيب فى عدم النقص
ولا قوى التغذية اى ليس القاسر على الاجتماع هو قوى التغذية والا لكان النبات مستعدا
لقبول الحس والحركة الارادية لوجود قوى التغذية فيه فهو اى الكاسر قوة اخرى مسماة

بالقوى الحيوانية ونظ ان هذه الملازمة انما يتم ان لو كان الكاسر والقوة الحيوانية واحدا
واما على تقدير جواز التغاير بينهما فيمكن ان يقال نحن نعلم قطعا ان للعضو المفلوج
استعدادا ليس ذلك للنبات فهو اما لقوى الحس والحركة او للقوى الغاذية او لغيرهما لا سبيل
الى الاول وهو ظ ولا الى الثاني لاقتضائه كون النبات ايضا كذلك فتعين الثالث
وجوابه ان نقول لا نم انه لو كان الكاسر قوى التغذية لكان النبات مستعدا لذلك
فانه يجوز ان يكون غاذية النبات مخالفة لغاذية الانسان بل الحيوان وان كانتا متحدتين
جنسا او عرضا واعلم ان للكاسر على الاجتماع وحفظه مراتب فان العناصر اذا اجتمعت
لاسباب علوية او سفلية معينة لذلك وحوفظت كذلك مدة يتفاعل فيها التفاعل حصل المزاج
الحاصل لها او فاضت عليها صورة حافظة لها قاسرة لها على الاجتماع ثم اذا تناولها
حيوان حالية هي اى الاخلاط ففسدت صورتها والبستها صور الاخلاط على
تفصيل سبق ثم افرز منها القوى المولدة المنى فيحفظ صورته او نفس الحيوان ثم
اذا استقل الى الرحم واجتمع مع نطفة الانثى على راى يجمع بينهما نفس تلك الانثى
فحصل بينهما امتزاج معد لمزاج فيحفظ اما بالمزاج الحاصل بينهما او نفس المستقر فيه
وهكذا الكلام فيما يتوارد عليه بعده من المراتب الى ان يتعلق به النفس فيحفظ
تلك النفس مع نفس المستقر فيه قبل الانفصال عنه وبالاستقلال بعده وللمحقق الطوسى
فى شرح الاشارات كلام يتضمن تحقيق المقام فلا بأس بنقله هو ان نفس الابوين
يجمع بالقوة الجاذبة غذائيه ثم يجعله اخلاطا وتفرز منها بالقوى المولدة مادة المنى
ويجعلها مستعدة لقبول قوة من شانها اعدادها لصيرورتها انسانا فتصير تلك
القوة منياً وتلك القوة تكون صورة حافظة لمزاج المنى كالصور المعدنية ثم ان المنى
يترايد كمالاً فى الرحم بحسب استعدادات تكسبها هناك الى ان يصير مستعدا لقبول
نفس الحمل يصدر عنها مع حفظ المادة الافعال النباتية فيحدث الغذاء ويضيف الى
تلك المادة فينميها ويكمل المادة بترتيبها اياها فيصير تلك الصورة مصدرا مع ما يصدر

عنها

بهذه الافاعيل وهكذا الى ان تصير مستعدة لقبول نفس الحمل يصدر عنها مع جميع ما تقدم الافعال الحيوانية ايضا فيصدر عنها تلك الافعال فيتم البدن ويتكامل الى ان يصير مستعدا لقبول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق وتبقى مدة في البدن الى ان يحل الاجل وقد شبهوا تلك القوى في احوالها من مبدا حدوثها الى استكمالها بنفس مجردة لحرارة تحدث في فحم من نار مشتعلة تجاوره ثم تشتد فان الفحم بتلك الحرارة مستعد لان يحمر وبالحمرة مستعد لان تشتعل نارا شبيهة بالنار المجاورة فمبدأ الحرارة الحادثة في الفحم كتلك الصورة الحافظة واستعداده بها كمبدأ الافعال النباتية وحمرتها كمبدأ الافعال الحيوانية واشتعالها نارا كالناطقة وظاهر ان كل ما يتاخر يصدر عنه مثل ما يصدر من المتقدم وزيادة فجميع هذه القوى كشيء واحد متوجه من حد ما من النقصان الى حد ما من الكمال واسم النفس واقع منها على الثلثة الاخيرة في على اختلاف مراتبها نفس البدن المولود وتبين من ذلك ان الجامع للاجزاء الغذائية الواقعة في المني هو نفس الابوين وهو غير حافظها والجامع للاجزاء المضافة الى ان تم البدن والى آخر العمر والحافظ للمزاج هو نفس المولود هذا كلامه ولنعلم ايضا انه اذا حصل لطيف الاخلاط وبخارها من القوة الكائنة للبنية الحيوانية التي تختص كل عضو منها بخصوصية معدة لان يفيض عليه قوة مخصوصة يسري في جميع اجزائها مستعد لان تفيض عليه النفس الحيوانية المستتبعة لفيضان تلك القوى فيقع منها الحس والحركة الارادية وليس النبات كذلك فيقع تحصل الاخلاط فيرتفع عنها بخار لطيف معد للنفس الحسية المتحركة

المبحث الثاني في النفس الحيوانية

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات فقط ويتحرك بالارادة واعلم انه كلما كان المركب اقرب الى الاعتدال كان اضداده اكثر ومنشأ فساده اوفر وبقاؤه على تلك المرتبة اضعف فاقتضى الحكم الالهية ان يوجد في الحيوان الذي هو اقرب الى الاعتدال من المعادن والنبات قوة يدرك ما يضره وينفعه واخرى يحرك بها

اما نحو الدفع او الجلب على ما قال والى القوة الحيوانية التي يسمى بالنفسانية ايضا اما مدركة واما محركة ولان الادراك اشرف من الحركة وانه قد يكون مقصودا بالذات بخلاف الحركة وانه اذا لاحظهما العقل جزم بوجوب تقدم الادراك على الحركة الارادية قدم المدركة على المحركة فقال والمدركة اما ظاهرة واما باطنة والظاهرة هي الحواس وهي اللمس والذوق والشم والسمع والبصر ولا شك ان انحصارها فيها استقرائي وان انتفاء ما كلها او بعضها عما سواه من العلويات والسفليات غير يقيني وان كان الاثبات ايضا غير ظاهر ولان قوة اللمس مما لا يكاد يخلو عنه حيوان حتى الاصداف والاسفنجات والاسارع اليه الفساد بالاحتراق عن المحرقات والجمد عن المجمدات والافتراق والتمزق بالقاطعات بخلاف سائر القوى فان تطرق الفساد اليه بسبب البعد ليس بمثابة تطرقه اليه عند عدم اللمس وانها عامة لجميع البدن دون سائر القوى من جهة ان اللمس لا يدرك الا بعد الملامسة بخلاف اكثر سائر القوى فان ادراكها لا يتوقف على الملامسة فيمكن النفس بسببها ان يدفع المفسدات عن غير محالها من البدن قدمها عليها فقال اما اللمس فهو قوة منبثة بحسب انبثاث الروح الحاملة لها في جميع جلد البدن بل في جميع الاعضاء العصبانية بل اللحم ايضا على راي وقلما يخلو عضو عنها الا بعض ما لو وجدت هي فيه لاضرت به كالقلب والكبد والكلية والطحال لكونها محتوية على اخلاط لداغة والرية لكثرة حركتها والعظم لحمله الثقيل لو كان ذا حس لتضرر قال الشيخ في الشفاء حس القلب خصوصا اللمس من حس الدماغ ولذلك اوجاعه لا تحتمل يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها من الملموسات كالصلابة واللين والملاسة والخشونة ويرق الالتصاق وعوده وقيل اللامسة قوى متعددة متحدة في المحل او متجاورة فيه بحسب تعدد المدركات المتخالفة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة

فيكون ثمانية او عشر عدد من زاد الثقل والخفة او حسب تعدد التضاد فانها حاكمة
بالتضاد بين كل من المتضادين والحاكم بالتضاد يجب ان يحضر عنده المتضادات
معا فيكون اربعة او خمسة وفيه ما لا يخفى اذ القول بتعددها لذلك دون سائر
القوى بعيد والظاهر انها قوة واحدة يدرك بها النفس الملموسات ويحكم بها عليها
بالملائمة والمخالفة فان انفعال قوة واحدة عن امور متعددة متخالفة يشاهد في غيرها
بها غير مستبعد واما الذوق فقوة منبثة حسب انبثاث الروح الحاملة لها في العصب
المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم وادراكها مشروط باللمس فان المطعوم
ما لم يلاصق جرم اللسان بل ما لم يدركه اللامسة لم يدركه الذائقة وقد يجمع الملموس
والمذوق في شيء واحد فيتخيل انهما محسوس واحد كما يرد حلو حار على اللسان
والرطوبة اللعابية المتولدة من الآلة المسماة بالملعبة الغدة العديمة الطعم التي في الفم
لتخالط ما يرد على اللسان من المطعوم وتحصل الاحساس بكيفيته فانه لو لم توجد الرطوبة
في الفم لما احس بها اما لعدم وصول ذلك الجسم الوارد الى القوة الذائقة بدونها
او لكونها شرط الاحساس فلا يتحقق بدونها والجزم باشتراط المخالطة المذكورة انما يحصل
اذا ورد مايعات متعددة على جرم اللسان مع عدم الرطوبة اللعابية ولم يحس بكيفيتها تها
ولا بد لذلك من التجربة ولو لم تكن الرطوبة خالية عن طعم لم تحس بكيفية الوارد اما مطلقا
واما على ما ينبغي كما يدل عليه التجربة عند اكل طعام بعد ما اكل طعاما آخر مثلا ومما
له وفي الامراض فانه اذا غلب عليه المرة وتكيفت الرطوبة بكيفيتها احس من الاشياء
الحلوة وغيرها مرارة وان غلب البلغم احس بها مائلا الى التفاهة فان قيل لم لا يحس
بمرارة المرة اصلا او على ما ينبغي عند عدم ورود المطعوم فكيف يحس بها عند ورود
ما يضادها قلت لعل عدم الاحساس او قلته عند عدم المطعوم لكون لاجل قلة الرطوبة
او اعتيادها النفس وكثرة الاحساس عند الورود لكون الكثرة تولدها حينئذ وكثرة نفوذها

لتوجه الطبيعة عليه او كاستحالة المطعوم اليه بسرعة وكيفية الاحساس بالمطعوم
اما بان تخالط اجزاء المطعوم بالرطوبة المذكورة وتغوص في جرم اللسان
فيحس بها القوة المدركة واما بان تكيف الرطوبة اللعابية بكيفية ذي الطعم
بسبب مجاورتها اياه فعلى اي تقدير لا توسط بين القوة الذائقة
ومدركاتها وسط بالمعنى الذي يأتي في الباصرة واما الشم فقوة مودعة
في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي يدرك بها ما يلاقيها من الروائح
وليس ادراك الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط الهواء
او الماء ويصل الى القوة الحاسة كما ذهب اليه قوم والا لاستحال ان يتحلل
من المسك اليسير ما يحصل منه منتشرا انتشارا يمكن ان ينتشر منه في مواضع
كثيرة رائحة مثل الرائحة الاولى المنتشرة في الموضع الاول مع عدم انتقاص
الحجم والوزن وقد يجاب بان التحلل انما هو للاجزاء الهوائية اما وحدها
او مع الاجزاء النارية فتحللها لا يوجب نقصان الوزن ولا الحجم ايضا
اذ غاية ما في الباب انه يلزم حدوث منافذ صغار لم تكن قبل وفيه بحث
اما اولا فلان وجود فيه قدر ما تتحلل في تلك المواضع بعيد جدا واما ثانيا
فلان تكيفه بكيفية المركب بعد انفراده عنه لا يلائم هذا المذهب بل مذهب
الاستحالة وقد استدلوا على ما ادعوه لو لم يكن بالتحلل لما تفاوت الرائحة بالدلك
وعدمه والحرارة والبرودة ولما حصل لذي الرائحة ذبول وليس كذلك
اذ عند الدلك والحرارة يكون الرائحة اكثر مما اذا لم يكن حرارة ويحصل
لمثل التفاحة ذبول عند كثرة الشم وفيه ان ذلك ذي الرائحة يوجب ظهور
ذي رائحة وشروع تكيف ما يجاورها واختلاط الاجزاء المتحللة بالهواء
الموجب لشدة تكيفه بالرائحة وان الحرارة يوجب شدة استعداد الهواء

لقبول الرائحة واستعداد العضو الشامة للتأثر عن الرائحة وان ذبوله يجوز
ان يكون يتحلل الاجزاء الرطبة عند وصول الحرارة اليه من ذلك او نغض او غيرهما
بل ادراك الرائحة لان الهواء يستعد بمجاورة ذي الرائحة لان يحصل له
من المبدأ كيفية مناسبة لكيفية المجاور فهو اذن يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها
الى الحس وان امكن ان يقال كما ان الاحساس يحصل بالتكيف المذكور يمكن
ايضا ان يحصل بوصول الاجزاء المتحللة من ذي الرائحة الى الخيشوم من غير
ان يتكيف برائحتها هواء وقيل ادراك الرائحة لانفعال القوة الشامة
عن الرائحة من غير ان يتحلل منه شيء او يستحيل ما منها كما يدرك البصر المبصر
كذلك اي كل من مذهبي التحلل والاستحالة باطل اما التحلل فلما مر واما الاستحالة
فلان العقل يحكم بامتناع استحالة الهواء الكثير عن قليل وقد قيل انه قد
اشتعل الرخمة من مسافة مائتي فرسخ جيفة حصلت من مقاتلة وقعت بين اليونانين
فاش العقل ويجوز استحالة ما فيها من الهواء بكيفية تلك الجيفة ورد ذلك بعد تسليم
ان اشتعالها انما هو لاطلاعها على تلك الجيفة انه مجرد استبعاد وانه يجوز ان
يكون اشتعالها لادراكها بالبصر عند طيرانها في الجو العالي او لان يهب
الرياح ينقل الهواء المتكيف بالرائحة اليها وقد استدل على بطلانه ايضا بعدم
الرائحة مع انتفاء ذي الرائحة لانا نقول يجوز ان يكون الاحساس بالرائحة مع انتفاء
ذي الرائحة كالاحساس باللون عند انتفائه مع امعان النظر لانا نقول احساسها
اما لارتسامها في القوة او في الهواء والثاني هو المطلوب والاول ممنوع بل فيما
اذا فرض ذلك فمن وصل الى الموضع المفروض بعد انتفائه واما السمع فهو
مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي اليها الهواء
المنضغط بين قارع ومقروع اي ما فيه ما يقلعه قالع والقرع هو الامساس

العنيف والقلع هو التفريق العنيف ويشترط ان يكون المقروع والمقلوع
بحيث يقاوم القارع والقالع كالطبل والكرباس دون المحلوج وكيفيته
انه اذا تحرك الهواء بأحد السببين يتكيف بكيفية الصوت ثم يجاوره بسبب تموجه
اياه وهكذا الى ان يصل الى ما في الصماخ وقد مر تحقيقه بما عليه والصوت
القائم بالهواء الواصل الى الصماخ مسموع بشرط ما لا يشتره وكذا القائم بالخارج
عنه ايضا والا لما ادركنا جهته فانه لو لم يكن الصوت مدركا الا عند وصوله الى
الصماخ لما تفاوت بحسبه من الطرق المختلفة والابعاد المتفاوتة كما ان الملموس كذلك
فانا اذا ادركنا به لم ندرك انه من اية جهة واي بعد وصل الينا وليس كذلك
فانه اذا وصل الينا صوت فقد يعلم جهته وانه جاء من قرب او بعيد وليس ذلك
لاجل ان قرعه للقوة من الجهة المذكورة وان قرعه اذا جاء من القرب اشد منه
اذا جاء من البعيد لانه اذا وصل الى صماخنا الايمن عند سد الايسر صوت
من الجانب الايسر يعلم جهته وانا نفرق بين القرب والبعيد وان كان القرب
ضعيفا والبعيد قويا هذا هو المشهور وبقي فيه تامل لانه اذا كان ادراك الجهة
والقرب والبعد لاجل ان القوة الخ معه يدركه قبل الوصول اليها اما ان يكون
مدركا من جميع حدود ما بين مبدأ الصوت والصماخ او من بعضها وهو الذي
يلي الصماخ لا محالة فان كان الاول يلزم ان لا يتأخر سماعه عن حدوثه ولا تفاوت
بين القرب والبعيد في تقدم السماع وتأخره وليس كذلك فانا نشاهد تأخر
ادراك الصوت عن ضرب الفاس اذا كان بعيدا دون ما اذا كان قريبا
ويلزم ايضا ان لا يسمع الصوت اذا سددنا الصماخ بعد ان شاهدنا السبب من
بعيد وقبل ان يصل الهواء المتموج الينا وليس كذلك بالتجربة على انه لو كان
كذلك لما كان وصول الهواء المتموج الى الصماخ شرطا للسماع وان كان الثاني

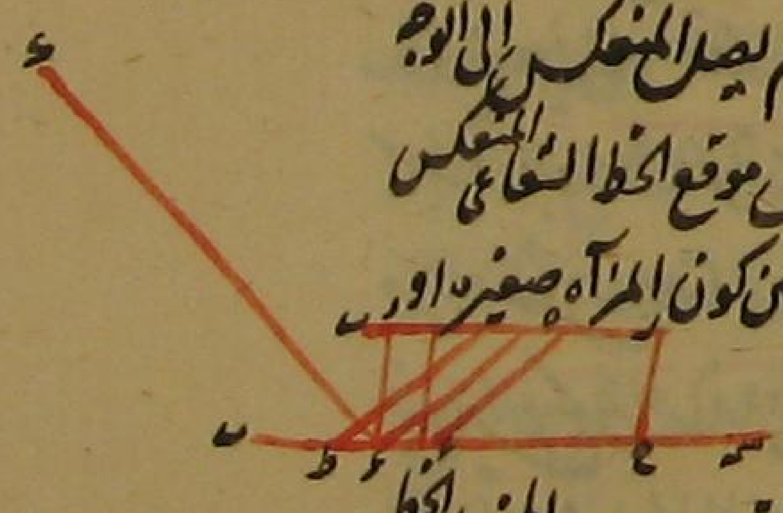
يلزم ان لا يدرك البعد فوق الحد الذي يدركه منه الآن الآن نختار الاول ونقال
ان ادراكه في جميع الحدود وانما هو بعد الوصول الينا على ما مر مع تفصيل لا يقال
فح اذا شدد دنا الصماخ عقيب السماع بسرعة لم ندرك الجهة والمسافة
لانا نقول ادراكه في تلك الحدود بعد ان ندرك في الهواء المجاور للصماخ في غاية
السرعة بحيث تتخيل النفس انها ادركته دفعة واحدة واما البصر فلقوة مرتبة
في التقاطع الصليبي بين العصبتين المجوفتين النابتتين من غور البطنين المقدمين
من الدماغ الآتيتين الى العينين اي النابت من البطن الايمن الآتي الى العين اليسرى
والنابت من الايسر الى العين اليمنى وقد قيل النابت من الايمن يأتي الى اليمنى
ومن الايسر الى اليسرى بعد ان يتلاصقا بجوفيهما وقد سمعت عن بعض حذاق صناعة
الطب والتشريح ان الحق هو الثاني وانما اعتبر تقاطعهما واتصالهما بجوفيهما
وكون القوة مرتبة في محل التقاطع او الاتصال لئلا يرى الواحد اثنين هكذا
قيل لكن لو اريد ان تعدد محل القوة يوجب تعدد مدركاتها كما يشكل بالسمع و
انما اعتبر تجويفهما دون سائر الاعصاب المودعة فيها سائر القوى لان القوة
الباصرة قلما تخلو عن الادراك بخلاف سائر القوى فيكثر تحلل الروح فيها فيحتاج
الى التجويف ليحوي كثيرا من الروح قال الشيخ في الشفاء لرؤية الواحد اثنين اربعة
اسباب احدها انفتال الآلة المؤدية للشبح الذي في الجليدية الى ملتقى العصبتين فلا يتأدى
الشبحان الى موضع واحد على الاستقامة بل ينتهي كل شبح عند جزء من الروح الباصر المركب
هناك على حدة فيكون كأنهما حيالان عن شيئين متفرقين عن الثاني حركة
الروح الباصر وتموجه يمنة ويسرة حتى يأخذ الجزء المدرك سدده من ملتقى الطبيعي
الى جهة الجليدية اخذا متموجا مضطربا فيرتسم فيه الشبح والخيال قبل تقاطع
المخروطين فيرى شبحين على مثال ما يرى الشمس من الماء المتموج في مواضع متعددة الثالث

اضطراب حركة الروح الباطن الذي وراء التقاطع الى قدام وخلف
حتى يكون لها حركتان الى جهتين متضادتين حركة الى الحس المشترك واخرى
الى ملتقى العصبتين فتتأدى اليها صورته المحسوس مرة اخرى قبل ان
تنمحي ما يؤديه الى الحس المشترك القابلة لا الحافظة صورته ما ارتسم فيها زمانا
يسيرا ولمثل هذا السبب يرى الشيء السريع الحركة الى الجانبين شيئين
لانه قبل ان تمحي عن الحس المشترك صورته وهو في جانب يراه الباصر وهو في
جانب آخر فيوافي ادراكه في الجانبين معا ولذلك اذا دارت النقطة
او امتدت رأيت خطا مستديرا او مستقيما الرابع اضطراب حركة يعرض
للعنبية فان طبع العنبية سهلة الحركة الى جهة يتبع بها الثقبة وتضيق
تارة الى خارج وتارة الى داخل على الاستقامة او الى جهة فيندفع اندفاعها
الى خارج انضغاط يعرض لها واتساع من الثقبة ويندفع اندفاعها الى داخل
اجتماع يعرض وتضيق من الثقبة فاذا اتفق ان ضاق الثقبة يرى
الشيء اكبر او اتسعت يرى اصغر او اتفقت ان مالت الى جهة روي في مكان
آخر فيكون كأنه المرئي او لا غير المرئي ثانيا خصوصا اذا كان قد يميل قبل
انمحاء الصورة الاولى صورة اخرى فزعم اصحاب الشعاع من الرياضيين
ان الابصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المبصر ثم افترقوا فرقا
فرقة تزعم انه يخرج مخروط مصمت رأسه عند الحدقة وقاعدته على المرئي و
فرقة ذهبت الى ان المخروط مركب من الخطوط المتراكمة ورؤوس جميع تلك
الخطوط في الحدقة واطرافها الأخر واقعة على اجزاء المرئي فما وقع عليه تلك
الاطراف كان مرئيا وما لم يقع عليه شيء منها لم يكن مرئيا ولذا لم ير بعض
الاشياء الصغيرة وفيه نظر وفرقة تزعم ان الخارج خط واحد يتحرك على سطح

وجهه انه لو كان عدم رؤية الصغير لذلك لما اتفق ذلك بالنسبة الى الحجم والابعد
الخفي واحد في جميع الاوقات والاوضاع وتقلب الحدقة
من تحت الى فوق

المرئى بسرعة بحيث لا يحس من موقعه اولا و بين ما يصل اليه بعد الحركة
بزمان و ذهب جماعة اخرى الى ان الشعاع الخارج يحيل الجسم الشفيف
المتوسط بين الرائى والمرئى الى كيفيته فيصير ذلك الجسم المستحيل آلة الابصار
وفساده اظهر من ان يخفى اذ القول باستحالة الاجسام الكثيرة دفعة
من نصف العالم الى كيفيته شعاع خرج من عين عضو صغير لا يسوغه احد وحجة
الرياضيين وجهان الاول انه اذا كان بين البصر والمبصر جسم لطيف جدا يرى
المرئى على ما هو عليه وان كان كثيفا جدا لا يرى اصلا وان كان لطيفا في الجملة
يرى الاعلى ما هو عليه فيكون ذلك لعدم منع الاول نفوذ شئ من البصر اليه
ومنع الثانى بالكلية ذلك ومنع الثالث اياه في الجملة وفيه نظر لانه يجوز
ان يكون ذلك لتحقق شرط الانطباع المبصر في البصر وانتفائه بالكلية في الثانى
وضعفه في الثالث الوجه الثانى هو انه لو لم يكن كذلك لما روى الاشياء
في مثل المرايا فان تلك الاشياء ليس انفسها ولا صورها منطبقة في المرايا
والا لما اختلف مواضعها باختلاف الناظرين فيها ولما روى الاشياء الكثيرة
في محل واحد منها عند تعدد الناظرين واختلاف اوضاع الاشياء بالنسبة
اليها ولما اختلف رؤية الوجه فيها غائرا في اعماقها عند كون المرآة بعيدة
عن الوجه وغير غائر فيها عند كونها قريبة منه لانه على تقدير الانطباع
اما ان يكون في سطحها او في عمقها فيجب ان لا يختلف الرؤية مع انه لو كان
في السطح لروى كما يرى ساير النقوش المنقوشة على سطحها ولو كان في
العمق لما كان ممتنع الرؤية لكثافة جرمها فيجب ان يكون ذلك بانعكاس الاشعة
منها اليها الا ان النفس قد اعتادت برؤية الاشياء في المقابلة فيحلف ان
تلك الاشياء ايضا كذلك وايضا اذا كانت الرؤية بالخطوط الشعاعية فلما كانت

تلك الخطوط اطول يرى المرئى ابعد فاذا كانت الخطوط بعد الانعكاس
طويلة لبعد المرآة يرى الوجه بعيدا فيتخيل انه غائر في المرآة واذا كانت
قصيرة لقربها منه يرى قريبا فيتوهم انه في سطحها غير غائر قربا ويمكن ان يقال
قد تقرر عندهم ان زاوية الشعاع مساوية لزاوية الانعكاس فلو كان رؤية
الاشياء في المرايا بانعكاس الاشعة لما كان بين المرآة الصغيرة والكبيرة
تفاوت في رؤية الاشياء بالصغر والكبر واللازم ظاهر الانتفاء فكذا الملزوم اما
الملازمة فلان رؤية الوجه مثلا في المرآة الموازية له يكون بانعكاس سهم المخروط
على نفسه وما سواه على زوايا متفاوتة الى ان ينتهى الى خط يصل بعد الانعكاس
الى طرف الوجه وموقع ذلك الخط معين في نفسه لا يتبدل اصلا لانه لو وقع
ذلك الخط من ذلك الموقع في طرف السهم لكان زاوية الشعاعية اعظم من الشعاعية
الاول لكونها خارجة وداخلة مقابلة للمثلث الذى يحدث ذلك الخطين الشعاعيين
ومن خط واصل بين موقعيهما في سطح المرآة فيكون الزاوية الانعكاسية لهذا الخط
ايضا اعظم من انعكاسية الاول فلا ينتهى الى طرف الوجه بالانعكاس بل الى ما وراءه
لانه لو فرض كونه موازيا للانعكاس الاول لم يصل الى ما وصل هو اليه فكيف اذا
لم يكن موازيا له بل مائلا عنه الى السهم وانما لم يكن موازيا لانهما لو كانا متوازيين
لكان الخارجة والداخلة اعنى الانعكاسيين متساويين وليس كذلك لما سبق و
ان وقع ذلك الخط من ذلك الموضع في خلاف جهة السهم لم يصل المنعكس الى الوجه
ولا الى ما ورائه معلومة مما ذكرنا فاذا ثبت تعين موقع الخط الشعاعى المنعكس
الى طرف الوجه وعدم تبدله لم يتصور التفاوت بين كون المرآة صغيرة او
كبيرة وان استوضحت ما ذكرناه فانظر في هذا الشكل



خط اب امتداد الوجه ده الحدقة وسط المرآة ودح سهم المخروط والخط

المنعكس الى حدّ الوجه ه وب والمنعكس الى الاوسط ه ى ر والخارج عن حد الوجه
ه ط ك وان يقال ايضا يجوز ان يكون المرآة آلة لادراك النفس تلك
الاشياء حاكية اياها كان قاعدة الشعاع آلة الادراك عندكم مع انه لا انطباع
فيه اصلا لكن يشترط ان يكون المرآة على نسبة مخصوصة ومحاذاة معينة ولما
كان حكايتها لكيفية المخروط المنعكس اياها لم يترتب على حكايتها ما يترتب
على حكايته فيحمل ههنا ما يتحمل ثم من الرؤية على الاستقامة والعوز في المراة
وعدمه الى غير ذلك على ان انعكاس الاشعة من الاجسام ان كان لصلابتها
حتى يساويه هو الكرة المضروبة بالشدة على جدار ونحوها يلزم ان ينعكس عن
كل جسم صلب وليس كذلك وان كان لملاستها وصقالتها يلزم ان يكون
الملاسة علة لتبعيد جسم عن جسم آخر وذلك بعيد واما اصحاب الانطباع فلهم
ان يقولوا الصقالة شرط لتادية شبح المرئي الى الباصرة كما ان لهم ان يقولوا
في الوجه الاول الصفحة الصغيرة تؤدي صغيرا والكبيرة كبيرا وقد ابطل المذهب
الشعاع بوجوه فقال وهو اى زعم اصحاب الشعاع باطل بوجوه ثلثة او اربعة
على ما في بعض النسخ اشار الى الاول بقوله والا اى وان لم يكن زعمهم باطلا
بل حقا لوجب ان لا نرى المقابل ونرى بعض ما ليس في مقابلتنا عند
هبوب الرياح بتشويش الشعاع وامالته الى الجهات المختلفة ولا اقل ان نرى
ما وقع عليه ما انعطف منها على سنن انعطافه من المرايا والى ثانيها
اشار بقوله ولا نخرقت الافلاك عند رؤية الكواكب اذا الشعاع الخارج
من العين ليس عرضا لامتناع الحركة عليه ولا جوهرا غير الجسم وهو ظاهر
فتعين ان يكون جسما فيلزم الانخراق بالضرورة وفي بعض النسخ ولتداخلت
الاجسام عند رؤية ما في بطن الزجاج لا يقال لا يلزم من ذلك انخراقا ولا التداخل

او يجوز ان يكون ثابتا فيها لانا نقول يلزم حينئذ وجود الخلاء في الافلاك وكون المسامات فيها
اكثر بكثير من غير المسامات حيث لا نرى شيئا من الكواكب وما في الزجاج بتمامها
ويلزم ايضا مثل ذلك في المياه الصافية التي لا تحجب ما وراءها مع انهم قائلون
باتصال سطوح تلك المياه بحيث ينعكس منها الاشعة الى ما يرى بالانعكاس
والتوالي اى رؤية غير المقابل وانخراق الافلاك وتداخل الاجسام باطلة و
المقدم وهو ان الابصار بخروج الشعاع الواصل الى المبصر ايضا باطل و
هو المطلوب ومما يدل على امتناع كون الشعاع جسما امتناع خروج جسم
منبسط على نصف كرة العالم من ثقب العينين فان قيل استحالة هذا ليس اشد
من استحالة انطباع نصف الكرة المذكورة في الموضع المذكور قلت فرق بين
الشيء وصورته على ما يجيء عقيبه على انه يمكن ان يقال حكاية الباصرة للمرئي للنفس
يجوز ان يكون مثل حكاية المرآة اياها بدون ان ينطبع فيها شيء والى الثالث
والرابع اشار بقوله ولان حركته اى الشعاع حينئذ اى على تقدير كون الابصار
بخروج الشعاع من البصر وحركته الى المبصر اما طبيعية او قسرية يكون
ذلك القسر هو الناظر بالارادة او ارادية والاول باطل والا لكانت الحركة
الى جهة واحدة لامتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة الحركة لذاتها الى جهات
مختلفة فيجب ان لا يرى الا في جهة واحدة وهو باطل وفيه نظر لان الطبيعة
التي يخرج منها الشعاع على هيئة الاستدارة فيجوز ان تقتضي بطبعها ان يتحرك
بالطبع كل خط من خطوط اشعتها في سمت الجزء الذي خرج منه فيكون
الحركات الطبيعية لتلك الخطوط الى جهات مختلفة بالضرورة وكذا الثاني
اى كون حركة الاشعة قسرية باطل ايضا لان القسر خلاف الطبع ولا طبع
ههنا فلا قسر وفيه بحث لانه ان اريد بقوله ولا طبع انه لا طبع اصلا

اي لا لطبع اقتضاء الحركة او عدمها في جميع الجهات فلم ولكن لا لام انتفاء القسر مطلقا
وكذا الثالث والا لكان الشعاع الخارج حيوانا متحركا بالارادة فكان
الادراك اي الابصار حاصلا له لا لنا اذ كل حيوان انما تتحرك نحو
ادراك المدرك كان الادراك الحاصل عقيبه له لا لشخص آخر ويمكن ان
يناقش بانه يجوز ان يصير ذلك الحيوان المخصوص المتحرك الى المبصرات بالارادة
للادراك اولا وآخر سببا لادراكنا المبصرات وقد اجيب عن تلك
الوجوه بان كلام اصحاب الشعاع انه اذا وقع امر قابل للابصار في مقابلة
البصر استعد ذلك الامر لان تفيض عليه شعاع من المبداء الفياض ثم اذا كان
ذلك الامر صقيلا تفيض الضوء على ما يقابله مقابلة مخصوصة شعاع اخر كما تفيضانه
على ما يستعد له بمقابلة الشمس وغيرها وعلى ما يقابل ذلك المقابل فيطلقون على
الفيضان الاول خروج الشعاع من المبداء المعدله لذلك وعلى الثاني انعكاسه
من المقابل الاول اليه كذا قيل فتامل وذهب ارسطو واتباعه والشيخ
الى ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة الجليدية
الشبيهة بالجليد في الصفاء واللون التي في العين وتاديتها منها الى الحس المشترك
الذي في مقدم الدماغ يعني ان الرطوبة الجليدية في غاية الصفاء والاستعداد
التاثر واذا وقع في مقابلتها شيء مستنير فيه كثافة تاثرت منه فقبلت من
المبدأ صورة مناسبة لصورته شبيه ما استقرار الشيء القابل وبلون ما كان
اذا كان ذا لون شديد الاستنارة ثم لما كان محل التقاطع الذي هو ملتقى العصبتين
المسمى مجمع الروح والنور شديد الاستعداد للتاثر محاذيا للرطوبة المرتسمة
فيها الصورة المذكورة استعد لان تفيض عليه ايضا صورة اخرى مناسبة للصورة
الاولى ولاجل ذلك بعينه استعد الحس المشترك من المبدأ صورة اخرى ولما كانت

الصورة الفائضة باعداد الصورة الخارجية للمحل تكون لا محالة مناسبة لها وللمحل معا
بقدر الامكان فتكون مناسبة للمعد من حيث الصورة والهيئة وللمحل من حيث
المقدار ولكن لما كان فيضانها بسبب الصورة الخارجية تكون معدا للنفس مهيأ
اياها على ان شبح لادراك ذلك الشيء ذي الصورة على ما هو عليه من العظم و
الصغر والقرب والبعد وانما قالوا بالانطباع لان الاقرب يرى اعظم و
الابعد اصغر وما ذاك الا لان الاقرب يرتسم في جزء اعظم من الجليدية والابعد
في اصغر والا لما اختلف مقداره في الرؤية عند القرب والبعد وللقائل ان يمنع
انحصار سببه فيما ذكر كيف فان اصحاب الشعاع مع انهم لا يعترفون بالانطباع
قائلون بذلك فان الرؤية وان كانت عندهم بسبب وقوع قاعدة المخروط
على المرئي الا ان ما ذاه راس المخروط الحاصلة في الرطوبة الجليدية عند خروج تلك
الخطوط عن مركزها شرط فما يختلف الرؤية باختلاف الزاوية صغرا وكبرا وكيفية
ذلك الاختلاف ان المرئي اذا كان على بعد مفروض من الرائي فان الخطين الوهميين
الخارجين من البصر بل من مركز الجليدية بحسب التوهم الملتقيين على طرفي المرئي
يحيطان بزاوية عند البصر ويرتسم صورة المرئي فيها اذا ابعد اي المرئي
عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر الملتقيان على طرفي المرئي
يحيطان بزاوية اصغر على ما شهد به التخييل الصادق والتامل في هذا الشكل مع
انه على ذلك ما يشكل في كتب اولي الاصول وهو ان الضلع الاطول موتر
للزاوية العظمى وان زوايا المثلث مساوية لقائمتين والاشبه ان
الزاوية لما كانت على كل من المذهب باعتبار مخروط محقق او متوهم يكون لكل
من قاعدته زاوية راسه دخل في الرؤية فتختلف باختلافهما سواء قيل بها في
الصورة في الزاوية اولا ولما كان طوله وقصره موجبا لصغر الزاوية وعظمها كان

مبنيها
يتنبه

الرؤية مختلفة باعتبارهما ايضا واعلم انا نعلم بالضرورة ان لنا ادراكات
كلية التي هي شأن النفس الناطقة والادراكات الجزئية اي حصلت بسبب الحواس
الظ ادراكات وافعال اخر وهي ادراكات الصور المخيلة والمعاني الجزئية و
حفظها والتصرف فيهما وليس ذلك من النفس الناطقة المجردة ولا من الحواس
الظ فلا بد من قوى جسمانية يصدر عنها هذه الامور لكن الكلام في انها هل هي قوى
متعددة حسب تعدد تلك الامور او قوة واحدة يصدر هي عنها من حيثيات متعددة
واعتبارات مختلفة فذهب الفلاسفة الى انها متعددة على ما هو المشهور واشار
الى تفصيلها وقال واما القوى الباطنة فاما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة
فقط اي غير متصرفة واما مدركة ومتصرفة والمدركة فقط اما مدركة للصور
المدركة بالحواس الظ وهي الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح
النفس وانما سميت حسا مشتركا لانها مجمع المدركات المحسوسة بالحواس
الظ كلها ومثلها بحوض يتشعب عنه او ينتهي اليه انهار خمسة او رضيع ترضعه
خمس رواضع وانما لانها مشتركة بين القوى الظ والباطنة في ان صور مدركاتها
يتأدى اليها لمشاهدة النفس اياها فيها وحافظتها وهي الخيال والمصورة
وهي التي تحفظ صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس الظ والمشهور ان ادراك
الحس المشترك للصور المحسوسة بالحواس الظ حين حضور المادة عند الحس المشترك
مشاهدة واستحضار واذا تأدت تلك الصور من الحس المشترك الى الخيال بعد ان
فاض عليها من المبدأ صورة مناسبة لما في الحس المشترك ثم استحضر الحس المشترك
اياها ثانيا بعد غيبة المادة عن الحس الظ يسمى تخيلا واما ما ظهر من كلام المص ههنا وحاشيته
فهو ان الخيال ايضا مدرك وادراكه يسمى تخيلا وادراك الحس المشترك مشاهدة واما
مدركة للمعاني الجزئية التي تقوم بالغير ولا تكون محسوسة بالحواس الظ كصداقة زيد

وعداوة عمرو وهي القوة الوهمية وتسمى متوهمة ايضا وحافظتها وهي التي تحفظ
المعاني الجزئية وتسمى الذاكرة ايضا لانها تذكر ما كان محفوظا عندها من المعاني
الوهمية للواهمة عند الاستعراض ومتذكرة ايضا باعتبار انه اذا ادركنا
ما كان فيها استعانت الواهمة في تذكرها بالمتخيلة في استعراض ما في الخيال صورة
بعد صورة حتى يصادف ما كان المعنى المطلوب معها فتذكرت الحافظة واثبتته
كما كان مثبتا اياه اولا فظهر انه يمكن ان يتذكر بعض الصور الخيالية بسوابق
المعاني المحفوظة كذلك والمدركة المتصرفة وهي التي تتصرف في المدركات
الصورية والمعنوية الجزئية المخزونة في الخيال والحافظة بالتفصيل و
التركيب بان تركب صورة انسان ذي رأسين او تركب عداوة انسان
مع سخاوته او مع بياضه او تفصل رأسه عن بدنه حتى تحصل صورة انسان
عديم الرأس او تفصل صداقته عن كرمه او عن سواده وهذه القوة تسمى مفكرة
ان استعملها النفس الناطقة في مدركاتها مستقلة او باعانة الوهم بضم بعضها الى
بعض او تفصل بعضها عن بعض او بضم بعضها وتفصل اخر ومتخيلة
ان استعملها القوة الوهمية في مدركاتها ولا يذهب عليك ان المقصود
من ذكر تلك القوى على وجه يتوهم منه الحصر تسهيل ضبطها لا حصرها فيما ذكر
فان انحصارها فيه مما لم يقم عليه دليل سوى الاستقراء والظاهر بعض
عبارتهم ان الوجدان الذي نتعارف فيما بيننا من القوى الباطنة وهم
ساكتون عنها وعن محلها وان سمع من بعض علماء الزمان انه عبارة عن وجود
الاشياء بذواتها لا بصورها للنفس لا بتوسط آلة ويدل على وجود الحس المشترك
وجوه ثلثة احدها انا نحكم على هذا الحلو بانه هذا الاسود والحاكم على الشيئين
لا بد ان يحضرهما فلا بد من شيء يجمعهما معا وليس هذا الحكم للنفس الناطقة لان مدركاتها كلية

ولا لاحد الحواس الظ لان كلا منها لا يدرك الا محسوسا مخصوصا فهو
اذا بقوة اخرى يدرك البياض والحلاوة الجزئيين معا وهي الحس المشترك
لا يقال لو كان الحكم على الشئ يستدعي تصورهما بقوة واحدة لكان لنا
قوة يدرك الكلي والجزئي معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان كزيد مثلا
بانه انسان والتالي كاذب لان النفس انما لا تدرك الجزئي في
القوى الجسمانية لا يدرك الكلي لانا نقول لا نم كذبه اي التالي فان
النفس كما يدرك الكلي يدرك الجزئي على وجه كلي بانه يدرك مثلا ماهية
الانسان موصوفة بعوارض كلية يحصل من مجموعها صورة مطابقة للانسان
الشخصي وللقائل ان يقول لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل لجواز
ان يكون الحاكم باحد الجزئيين على الآخر هو العقل لكونه مدركا لهما معا
على الوجه الكلي والفرق بينه وبين ما قيل في الجواب بان احد الامرين ثمه
مدرك بنفسه والآخر بعوارضه الكلية وهما ههنا مدركات بالعوارض
لا يجدي نفعا وهو ظ وثانيها انا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما وليس
ذلك في الخارج بالضرورة اذ الموجود في الخارج هي القطرة لا غير ولا في القوة
الباصرة لان البصر لا يدرك الا المقابل وهي القطرة فقط فهو في قوة اخرى
يتصل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض بان يرتسم فيها القطرة
عند كونها في المحل الثاني قبل ان يزول عنها اثر الارتسام الاول عند
كونها في المحل الاول وهكذا فيرى خطا مستقيما وتسمى تلك القوة الحس
المشترك وفيه تامل اذ يجوز ان يكون ذلك الارتسام في الهواء المختلط
لها في كل مكان يكيفها ثم بعد خروجها عنه يجتمع ذلك الهواء المتكيف لامتناع
الخلاء فملاء محلها المستعلي منه وهكذا او في البصر الا ترى ان من جملة

[illegible marginal note]

اولتهم

اولتهم على ان الرؤية بالانطباع في الرطوبة الجليدية هو انا اذا نظرنا الى الشمس
او الى خضراء وامعنا فيه ثم غمضنا العين فكانا نراهما وان نظرنا الى لون كذلك
ثم الى لون اخر نرى اللون الثاني مشوبا بالاول وثالثها ان النائم يشاهد
صورا جزئية وليست هي امورا معدومة صرفة والا لامتنع الاحساس بها
وليست موجودة في الخارج والا لشاهدها كل من كان سليم الحس على انه لو سلم
وجودها في الاعيان او في عالم المثال الذي يطلع النفس عليها فيه عند تعطل الاشتغال
عنه من القوى بنوم او مرض يلزم ان يكون لنا بالضرورة قوة غير النفس مدركة
وغير الحواس الظ حتى يدركها لتوليه ولا في الحس الظاهر لتعطله بالنوم بل في
قوة اخرى تشاهدها لا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة وهي الحس المشترك
واما الخيال فهو قوة يتخيل الاشياء ويدركها بصورها وعوارضها من الاشكال
والالوان والاوضاع الى غيرها بعد الغيبوبة اي غيبة مادة المحسوسات
عن الحواس الظ بمعنى ان ليس حضور المادة شرطا لادراكها وشانها
ان يجرد الاشياء عن المواد دون عوارضها وهي مغايرة للحس المشترك لان
الصور المنطبعة في الحس المشترك مشاهدة دون المنطبعة في الخيال فانها
تخيل ولا تتوهم ان القوة المصورة خزانة لما يرد عليه من الحواس الظ
من طريق الحس المشترك فقط بل ربما ارتسم فيها صور اخترعتها المفكرة او
افيضتها تشكلات سماوية فاذا اتفق ان حصل فيها صور لسبب من الا سباب
وكان الذهن غائبا او ساكنا عن اعتبارها امكن ان يرتسم ذلك في الحس المشترك
على هيئاته فيسمع ويرى اصواتا والوانا ليس لها ولاسبابها وجود من خارج
واعلم ان الخيال اما ان يجعل حافظا لما ادركه الحس المشترك كما هو المشهور
او مدركا لما ادركه لكن على وجه آخر كما ظهر من كلام المص وفي كل منهما كث

اما فيما طرف كلام المص فلان تغاير الادراك لا يدل على تغاير المدرك لجواز
ان يكون ذلك لتغاير الشروط فيكون ادراك الحس المشترك مشاهدة بشرط
حضور المادة وتخيلا عند عدمه واما فيما هو المشهور فلان الادراك لا ينافي
الحفظ على ما قال به المص في الخيال فيجوز ان يرتسم الصورة في الحس المشترك و
ينحفظ فيه والتمسك بامتناع صدور الاثرين عن قوة واحدة ممنوع اما اولا
فلعدم تمام تلك القاعدة على اطلاقها واما ثانيا فلانها على تقدير تماميتها
لا يدل الا على امتناع صدور الافعال المتعددة عنها لتعاقب الانفعالات
المتعددة على النفس الناطقة والحس المشترك وههنا ليس كذلك لان الادراك
بل الحفظ ايضا ليس من الافعال واما ثالثا فلانها لو تمت مطلقا لدلت على امتناع
ارتسام الصورة في الخيال وانحفاظها فيه ايضا فان قيل اذا كان الحافظ
غير المدرك كان الادراك دائما قلت حصول الشيء عند المدرك لا يكفي
للادراك بل لا بد من الالتفات والتوجه اليه على انه يجوز ان يكون انحفاظ
الصورة في المبادي العالية والاجرام السماوية لا في الخيال ولا في الحس المشترك
ويكون التفاوت بين الذهول والنسيان لحصول ملكة الاتصال بتلك المبادي
وعدمه واما القوة المتخيلة فمغايرة لهما اي للحس والخيال لان فعلها التركيب و
التفصيل اي تركيب الصور او المعاني الجزئية وتفصيل الصور او المعاني الجزئية
والمعاني ولا كذلك فعل هاتين القوتين فيكون غيرهما ولا يذهب عليك ان هذا
ايضا مستند الى تعدد الاثر على تعدد المؤثر وقد عرفت ما فيه وذهب
كثير الى ان المتخيلة معينة للادراك لا مدركة لكن الظ ان تركيبها وتفصيلها
على ما صرح به صاحب التلويحات ايضا لم يقتضي كونها مدركة لها اذ الاخر
بالاحضار فما لا شعور للمؤثر فيه محال ورد بان التصرف ليس للمتخيلة حتى يلزم كونها

المشترك ح

مع الصور او المعاني الجزئية ح

عن الصور

تحفظ

مدركة لها بل للنفس او للوهم وهي آلة للتصرف واعترض بان الوهم كيف يتصرف
في الصور مع كونها غير مدركة لها بل للمعاني الجزئية اجيب بان القوى الباطنة
كلها كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما يدركه البواقي بل الواهمة سلطان
القوى الجسمانية فتتصرف في مدركات جميعها بالآتها بل تنازع العقل ايضا
في مدركاته وكون الواهمة مدركة لذاتها لا ينافي تصرفها بآلاتها واما القوة
الوهمية فهي تدرك
المعاني الجزئية التصورية والتصديقية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات
كعداوة جزئية وصداقة جزئية قائمة بجزئي معين فاذا حكمت هذه القوة على غير المحسوسات
او على ما هو اعم منها باحكام المحسوسات كانت تلك الاحكام كاذبة كالحكم
بان كل موجود اما جسم او جسماني وهي مغايرة لما يدرك الصور اي الحس المشترك
ولما يحفظها اي الخيال ولما يتصرف فيها اي المتخيلة لانها اي القوة الوهمية لا يدرك
الصور ولا يحفظها ولا يتصرف فيها لان ادراك المعاني غير ادراك الصور وغير
حفظها وغير التصرف فيها فلا يمكن ان يستند هو مع احد هذه الامور الى قوة
واحدة وفيه ما مر لا يقال الوهم يحكم بعداوة الشخص فلا بد ان يدركهما معا
لانا نقول مع ما مر الحاكم هو النفس الناطقة فلا بد ان يحضر عندها الامور
التي يحكم فيما بينها اما بنفسها او بآلة واحدة او متعددة واما الحافظة فهي التي تدرك
المعاني الجزئية وحفظها بل يحفظ جميع تصرفات المتخيلة ايضا ولا كذلك الباقي
فهي مغايرة لها وفيه انه اذا جاز استناد الادراك والقبول والحفظ الى
قوة واحدة لم يتمكن من اثبات حافظ غير المدرك اصلا بهذا الطريق قال الشيخ
في الشفاء ويشبه ان يكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة
وهي بعينها الحافظ فيكون بذاتها حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة
حاكمة

ركن

واعلم ان شكل الدماغ قريب من شكل المثلث او المخروط وقاعدته في مقدم
الراس ويشتمل على بطون ثلثة اعظمها البطن الاول واصغرها البطن الاوسط
بل هو كمنفذ بين البطن المقدم والمؤخر والقوى المذكورة موزعة عليها على ما ذكر
ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ ليكون قريبا من مبادي مدركاتها
التي هي الحواس الظاهرة الواقعة اكثرها في تلك الجهة ومحل الخيال الذي هو
خزانته في مؤخره اي مؤخر البطن الاول ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط
الا ان للمتخيلة اختصاصا بمقدمه لتكون واسطة بين مبادي نوعي ما تتصرف
هي فيه من المعاني والصور وللواهمة بمؤخره فان بعض المحققين الوهم سلطان القوى
الجسمانية كما ان العقل سلطان القوى الروحانية الا ان حكم الوهم ليس بحكم
فصل لانه لما لم يكن حاكما الا في الجزئيات لا جرم يكون حكمه مشوبا بشوائب الحسية
والتخيلات كما اذا رأى شيئا اصفر حكم بانه عسل او حلو فربما غلط فيه بخلاف
حكم العقل فانه مجرد عن الشوائب ولما كان الوهم هو المستخدم لسائر القوى
الحيوانية لا جرم يكون الدماغ كله آلة له ومحل الحافظة مقدم البطن المؤخر
لتكون بين الواهمة ويكون مؤخره خاليا عن الحواس لكثرة عروض الحوادث
ثم وبعده عما تحفظ عنه وانما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع لان
الآفات اذا تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوى التي نسبناها
اليه واعترض بان اختلال الفعل قد يكون لاجل الفاعل نفسه وقد يكون لاختلال
ما يتوقف فعله عليه من الآلات والشرائط فاختلاف افعال تلك القوى
لاختلال تلك المواضع يجوز ان يكون لكون تلك المواضع او ما يحل فيها
آلات لافعالها وشرائطها واشتياق توقف فعل قوى جسمانية على غير محالها
ثم ومن هذا يظهر ما فيما استدل على تغاير القوى من بقاء افعال بعضها مع فساد

تمهيد

تمثيل

افعال

٤٢

افعال بعض آخر اذ يجوز ان يكون لقوى واحدة آلات مختلفة باعتبار آلات
متعددة فاذا فسد بعضها بطل فعلها الصادر عنها بتوسطها وبقي
البواقي على حالها كما في الحس المشترك واما القوى المحركة التي لها زيادة
اختصاص بالحركة من حيث التأثير اي تكون فاعلا لها او تكون موقوفا
عليها للفاعل بلا توسط فباعثة على الحركة او فاعلة لها وانما قلنا ذلك لئلا
يدخل القوى المتخيلة والواهمة والنفس الناطقة اذ لكل منها دخل في
الحركة ولتناول الباعثة والباعثة هي الشوقية وتسمى شهوانية ان كانت
حاملة على جلب النافع له بحسب نفس الامر او الزعم والضروري له
كذلك وغضبية ان كانت حاملة على دفع المكروه وعلى الغلبة والذي
يدل على تغاير الشوق وكلا دراك حصول الادراك لشيء دونه اي دون الشوق
الى ذلك الشيء دفعا او جذبا وان لم يصح العكس اي حصول الشوق بدون
الادراك والكل ظاهر وهذه القوى لا يحتاج الى محل غير المبدأ لان فعلها
واحد والفاعلة هي القوى التي تكون منبثة في الاعصاب يصدر عنها
تحريك الاعضاء نحو الافعال بتوسط تمديد الاعصاب الى مبدئها او ترخيتها
وهي اجسام نابتة من الدماغ او النخاع بيض لينة سهلة الانعطاف
عسرة الانفصال جعلت لتادية الحس والحركة الارادية الى الاعضاء
فهي بمنزلة انهار واصلة بين المنبع والمزارع وارخائها اي ارسالها
لضرورة داعية الى ذلك الانقباض والانبساط وهي المبدأ القريب
للتحريك وكما انه قد يتوسط بين القوى الشوقية والفاعلة قوى اخرى تسمى بالاجماع
والعزم فان كثيرا ما يحصل لنا شوق الى شيء من غير ان يقصد تحصيله و
يعزم عليه اما لعدم القدرة اولا ولعل المص لم يذكرها بناء على ما قيل انها

شرح الشوق

واما النفس الانسانية التى تعبت بالناطقة باعتبار ان اخص الآثار الصادرة عنها واقربها ادراك الكلى والنطق فهى كمال اول لجسم طبيعى الى قرنية ما يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار الفكرى وجه فائدة القيود علم مما سبق ولكن الجزم باستناد الافاعيل الاختيارية الفكرية عما عدا الانسان غير ظ ولا اطلاع لنا على ان لا موجود غير ما نعلمها ولا على بواطن امورها وكيفية صدورها عنها مع انا قد نشاهد عن بعضها افعالا متقنة لو صدر مثلها عن الانسان لمدح بالفكر الصائب والرأى الثاقب ولعل باد، قوله و الاستنباط بالرأى الانسانى لهذا ويظهر من التلويحات ثبوت النفس المجردة لسائر الحيوانات ولان النفس الانسانية مجردة بحسب الذات لا تعلق لها بالمادة بحسب الصورة بل بحسب الاستكمال فهى برزخ بين المجردات الصرفة الى لا احتياج لها الى الماديات بوجه وبين الماديات المحضة فلها حيثيتان الى تنفك الكثير وتسمى قوة نظرية باعتبار الحيثية العلية التى هى بالنسبة الى عالم القدس وادراكها الامور الكلية واستفاضتها من المبادى العالية المفيضة على الامور القابلة حسب قابلياتها وباعتبار حكمها بنسبة بعضها الى البعض و استفاضة منها على نحو استفاضة الابصار ادراك المبصرات من الحس وتسمى قوة عملية باعتبار الحيثية الدنية السفلية التى لها تنقص على ما تحتها من البدن وما يتعلق بها المستفيض منها المحتاج اليها فى استحصال الكمالات اللائقة فى العضلات نحو ما ينبغى له واستنباط الصناعات المخصوصة بالانسان كالفلاحة والصناعة الجزئية مثل فلاحة مخصوصة بارض مخصوصة وصناعة مخصوصة بمذهب مخصوص واما معرفتها على وجه كلى فانما هى باعتبار القوة النظرية فتكون القوة النظرية اشرف لاستقلالها دون العملية ولان آثار النظرية

سيما الكمالات الباقية مع بقاء النفس اشرف من الاعمال المتعلقة بالمادة المتغيرة المستدلة المختلفة على النفس واذا كان العمل اخس من العلوم الكلية كان العلوم المتعلقة بادى تلك الاعمال ايضا اخس بالطريق الاولى وترتب العلوم الكسبية والمطالب النظرية على الاعمال الفكرية لا يوجب اشرفية الاعمال بل اخسيتها وحصول الاتصال بالمبادى العالية باعتبار بعض العلائق الهيولانية العائقة واكتساب الاخلاق المرضية المقتضية للتشبه بها التى هى من آثار القوة العملية لا يقتضى ايضا اشرفيتها لان ما يترتب عليها ليست هى الاعمال والحاصل ان المترتب على الاعمال الصادرة عن النفس باعتبار القوة العملية اما علوم واما ما لا يكون علما ولا عملا بل الاتصاف بالاوصاف الحميدة والانخراط فى سلك المجردات المقدسة وتحدث منها اى من القوة العملية بل من النفس باعتبار القوة النظرية ومشاركتها فى القوة الشوقية و مشاركتها هيئات انفعالية اى هيئات تابعة لانفعال النفس كالضحك و هو انفعال نفسانى تابع لانفعال آخر لادراك امور نادرة يصدر عما يتوقع صدورها عنه وقد يتبع الضحك الفرح الذى هو انفعال نفسانى يحصل من انبساط الروح الموجب لحرارة البشرة بملاحظة وقوع ما ينبغى له بسبب ان الحرارة وكثرة الروح توجب تمدد العضلات بحيث تقتضى الطبع دفع بعضها والبكاء وهو انفعال نفسانى تابع بحسب الاغلب للانفعال الذى هو الضجر التابع لادراك الاشياء المؤذية فانه بسبب ذلك الادراك يميل الروح الى الباطن ويستولى البرد الذى شأنه التكثيف والتقبيض على ظاهر البدن فاذا استولى على جرم الدماغ انعصر شئ من الرطوبات وسال من سبيل العين هكذا قيل والاشبه ان الضحك والبكاء تابعان للانفعال الانسى للانفعال والخجل هو انفعال نفسانى يحصل للشعور بانه قد اتصف بما لا ينبغى ويعتبر به والحياء وهو انحصار النفس عن الاتيان بما لا يليق به ويعاب به على زعمه وهى اى النفس الانسانية قوة مجردة عن المادة لما مر فى الالهى ونختم الكلام عليه ليكون البداية منه والانتهاء اليه

والابیات هی هذه

هرچه در این تخته قلم نقش بست ✿ زان همه جز نام نیاید بدست
از پی نامی که مبادش امید ✿ نامه سیه کردی و دیده سپید
چند روی در پی این ترهات ✿ چند بغفلت گذرانی حیات
پای ازین دامن یکسو بنه ✿ پشت بدو کن بخدا روی نه
بس که دولت کرد از اندیشه خون ✿ تا سخنی راز دل آری برون
چون نگری حاصل چندین گزند ✿ بیهده باشد نبود سودمند
این قدر خاطر اندیشه زدای ✿ گر شود صرف بنام خدای
گرچه نه در عالم رازت برد ✿ باری ازین بیهده بازت برد
بازی سفیدی بهوا کن شکار ✿ زاغ نه جیفه بکرکس سپار
ترک هوس گیر و ره پیش گیر ✿ رو بسوی مصلحت خویش گیر

تم الکتاب بعون الله الملک الوهاب ✿ علی ید احقر الطلاب حسین بن محمد الکورانی
ببلدة آمد المحروسة فی الیوم العشرین من شهر شوال شهور سنة ۹۷۷ سبع و سبعین و تسعمائة

المعاد مصدر او مکان وحقیقة العود ای توجه الشیء الی ما کان علیه والمراد هنا
الرجوع الی الوجود بعد الفناء او رجوع اجزاء البدن الی الاجتماع بعد التفرق والی الحیاة
بعد الموت والارواح الی الابدان بعد المفارقة واما المعاد الروحانی المحض الذی
یریده الفلاسفة فمعناه رجوع الارواح الی ما کانت علیه من التجرد عن علاقة البدن و
استعمال الآلات من التنزه عما ابتلیت به من الظلمات ✿ شرح مقاصد